

حَاشِيَةٌ س
عَلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

تأليف

العلامة يس بن زين الدين العلمي الحمصي

ت. ١٠٦١ هـ

محقق

كريم حبيب كريم الكوي

المؤسسة
الليمانية
للكتاب الأكاديمي
بيروت - لبنان



حَاشِيَةُ يُسْ
عَلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

حَاشِيَةُ يَسْ عَلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

تأليف

العلامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي

ت. ١٠٦١ هـ

تحقيق

كريم حبيب كريم الكموي

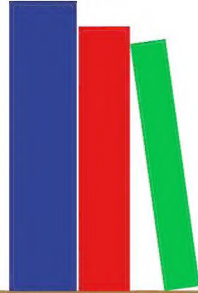
الجزء الثاني

المؤسسة
اللبنانية
للكتاب الأكاديمي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



مكتبة
مؤمن قریش

لو وضع إيمان أي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه

(إمام الصالح ر.ح)

moamenquraysh.blogspot.com



المؤسسة
اللبنانية
للكتاب الأكاديمي

بيروت - لبنان

بيروت - طريق المطار - خلف غولدن بلازا - خليوي : ٠٠٩٦١٧٠٠٢٧٢٥٠

Beirut - Airport Road - behind Golden Plaza - Mobile : 0096170027250

e-mail : academicbook_leb@hotmail.com

[العلم]

[ثمّ] الثاني من المعارف [العلم : وهو] ما وضع لمعيّن لا يتناول

غيره ،

هذا ثاني المعارف ، وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره ابن معطي ،
ووجهه : أنّ الاشتراك في العلم بطريق العارض ولا كذلك الضمير ، حتى قيل : إنه
كلي لا جزئي ، ولأنّ الضمير يحتاج الى ما يعينه ؛ ولأنه يعود على النكرة ؛ ولأنه قد
يجر بـ ((رب)) .

قوله [ما وضع لمعيّن ...] أي : تعييناً خارجياً أو ذهنياً ، فيتناول : علم الشخص
وعلم الجنس ، ونقل العلم واضع بالنسبة اليه ، فيدخل المتقول من غير احتياج الى
التعبير بـ ((ما تعلق)) بل بـ ((وضع)) .

والمراد بقوله ((لا يتناول)) عدم التناول من حيث الوضع له ، كما سيأتي في
تعريف العلم الشخصي ، فلا يخرج الأعلام المشتركة فإنّ تناولها غيرها بأوضاع
متعلّدة ، والأمور التي تختلف بالاعتبار قيد الحيثية مراد في تعريفها ، فلا حاجة الى
زيادة بعضهم : ((بوضع واحد)) .

ودخل في التعريف : العلم بالغلبة ؛ لأنّ المراد : الوضع حقيقة أو تنزيلاً
وحكماً ، وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معيّن بمنزلة
الوضع من واضع معيّن ، فكأنّ هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك .

ولا ينتقض التعريف بالعرف بلام الحقيقة ؛ لأنّ الانتقاض

فخرج بالـ ((معين)) : النكرات ، وبما بعده : بقية المعارف .
 فإنّ الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وليس موضوعاً لأنّ
 يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، لكنّ إذا استعمل فيه
 صار جزئياً ، ولم يشركه أحد فيما أسند اليه .
 واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه ، فإذا استعمل في واحد لم يشركه
 فيما أسند اليه أحد .
 و ((أل)) صالحة لأنّ يعرف بها كلّ نكرة ، فإذا استعملت في واحد
 عرفته وقصرته على شيء بعينه ،

يتوقف على كونه موضوعاً بأوضاع متعلّقة للخصوصيات ، وهو ممنوع لا
 دليل عليه ؛ لاحتمال أنه موضوع للمفهوم الكلي أو للخصوصيات بوضع واحد ،
 فمن ادعى خلاف ذلك فعليه إثباته ، ودون ذلك خطر القتال .

قوله [فخرج بالـ ((معين)) : النكرات] ؛ لأنها لا تعين مسماها من حيث
 الوضع وإنّ عرض بعد الوضع لأمرٍ عارض كـ ((شمس وقمر)) ، ولا حاجة في
 إخراج نحو ذلك لزيادة قيد : ((على وجه منع الشركة)) .
 وأورد : أنّ الواضع إنّما يضع لمعين ، وأجيب : بأنّ المراد وضع لمعين باعتبار
 تعيينه ، والنكرة وإنّ وضعت لمعين لم يرد تعيينها .

قوله [وآل صالحة ...] المناسب لقوله : ((وبما بعده بقية المعارف)) .. الخ أنّ
 يقول : والمعرف بـ ((أل)) صالح لكل واحدٍ من أفراده ، فإذا استعمل في واحد عرفه
 وقصره على شيء بعينه ،

وهذا معنى قولهم : ((إنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً)) .

وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين ؛ لأنه :

[إما شخصي] وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له ، [كـ ((زيد))] وشبهه ، فدخل العلم العارض الاشتراك كـ ((عمرو)) مسمى به كل من جماعة ، وهو قسمان :
مرتجل : وهو ما استعمل من أول الأمر علماً

❧❧ وقول التوضيح ^(١) : ((فنحو ((الرجل)) إنما يعين مسمله ما دامت فيه أل)) مفهومه أنّ المعين للمسمى هو لفظ ((رجل)) في قولك : ((الرجل)) لا ((أل)) ولا مجموعها بل أل قرينة فقط .

قوله [هذا معنى قولهم ...] أي : قول بعضهم ، ومراً ما فيه وبيان القول الآخر .
قوله [باعتبار تشخصه ...] أي : تشخص مسمله وعلمه ، والتشخص : ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه .

قوله [وهو قسمان] أي : على الأصح ، وقيل : الأعلام كلها منقولة ، وقيل : كلها مرتجلة ، قل أبو حيان ^(٢) : ((التقسيم إليهما في العلم الوضعي ، وأما العلم بالغلبة فخرج عنه)) انتهى ، وقد يدعى أنّ تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم .

قوله [وهو ما استعمل ...] أشعر قوله : ((استعمل)) أنه لا بدّ في العلم من أنّ يستعمل ،

❧❧

(١) الأوضح ٨٧١ (العلم) ، والحشي تصرف في النقل .

(٢) المع ٢٣٥ / ١ .

كـ ((سعاد وفقعس وموهب)) .

وكلّام السعد^(١) ظاهر في عدم اشتراط الاستعمل ، وأورد على الحد :
أنه غير مانع لصدقه بما استعمل علماً ثم نقل علماً أيضاً ، كـ ((أسامة)) فإنه
استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص ، مع أنه منقول لا مرجّل .

قوله [كـ ((سعاد)) ...] أشار الى أنّ المرجّل :

أما مقيس : بأن يكون موافقاً لحكم نظيره من النكرات وهو كثير كـ ((سعاد
وفقعس)) قل في القاموس^(٢) : فقعس بن طريف ، أبو حيٍّ من أسد ، علم مرجّل
قياسي .

وأما شاذ : بأن يكون مخالفاً لحكم نظيره من النكرات كـ ((موهب)) فإنه
((مفعّل)) من ((وهب)) فالقياس يقتضي أن يكون ((موهباً)) بكسر الهاء ؛
لأنّ ذلك حكم كل ((مفعّل)) مما فاؤه ((واو)) ولامه صحيحة .

وفي التسهيل^(٣) : ((العلم المرجّل إما مقيس وإما شاذ بفك ما يدغم ، وفتح ما
يكسر ، أو كسر ما يفتح ، وتصحيح ما يعل ، أو إعلال ما يصح)) انتهى .

فالشاذ بالفك كـ محبب فإنه ((مفعّل)) من : الحب فالقياس يقتضي أن يكون
((محبباً)) بالإدغام ؛ لأنّ حكم ((مفعّل)) مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد .

☞☞

(١) قل التفتازاني في بحث تعريف المسند اليه بالعلمية من المطول ١٩٢ : ((اللفظ الموضوع لمعين
إنما هو العلم ، وما سواه إنما وضع ليستعمل في معين)) .

(٢) القاموس المحيط ٣٢٧/٢ مائة ((فقعس)) .

(٣) شرح التسهيل ١٦٧/٨ - ١٦٨ (العلم) ، وكل هذا البحث موجود فيه فراجع .

ومنقول وهو الغالب : وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها
 كـ ((زيد ، وأسد ، وحارث ، وشتر ، ويشكر ، واصمت ، وشاب قرناها ،
 وزيد منطلق))

والشاذ بفتح ما يكسر كما ذكر الشارح ^(١) ، والشاذ بكسر ما يفتح
 كـ ((معد يكرب)) فإنَّ القياس يقتضي أن يكون ((معدي)) ؛ لأنَّ نظيره من
 النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كـ ((مرمى ومسعى)) ، والشاذ بتصحيح ما يعل
 كـ ((مدين ومكوز)) فإنَّ القياس يقتضي إعلاهما بقلب الواو والياء ألفاً ، والشاذ
 بإعلال ما حقه التصحيح كـ ((داران وماهان)) والقياس : ((دوران وموهان))
 كـ ((جولان وطوفان ودوران)) .

قوله [كـ ((زيد)) ... الأول : منقول من مصدر ، والثاني : من اسم عين ،
 والثالث : من صفة ، والرابع : من فعل ماضٍ ، والخامس : من فعل مضارع ،
 والسادس : من فعل أمر ، وفي شرح التسهيل ^(٢) لمصنّفه : ((أن هذا غير صحيح
 لوجهين :

أحدهما : أنَّ الأمر بالصمت : إما أن يكون من ((أصمت)) وإما أن يكون
 من ((صمت)) فالذي من ((أصمت)) مفتوح الهجزة ، والذي من ((صَمَتَ))
 مضمومها ، ومضموم الميم ، و((أصمت)) بخلاف ذلك ، والمنقول لا يغير .

(١) ((كما ذكر الشارح)) يعني : الفاكهي فقد قال ((موهب)) ، قال ابن مالك في التسهيل
 ١٦٧/ ١ : والشذوذ بفتح ما يكسر كـ ((موهب)) ، فإنه ((مفعل)) من ((وهب)) ، فالقياس
 يقتضي أن يكون ((موهبا)) بالكسر ؛ لأنَّ ذلك حكم كل مفعل بما فاؤه واو ولامه صحيحة .
 (٢) شرح التسهيل ١٦٨ (العلم) .

❧❧ والثاني : أنه قد قيل فيه ((إصمته)) بـ ((ها)) التانيث ، ولو كان فعل أمر لم تلحقه ها التانيث ، وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً)) انتهى .

ويجب : بأنه جاء في ((صمت يصمت)) بكسر الميم أيضاً ، ولا حاجة لدعوى الرضي^(١) أنه من تغييرات التسمية ؛ لأنّ الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل ، ولخلق الماء له إعلام بأنه فارق موضعه من الفعلية .

والسابع : من جملة فعلية ، والثامن : من جملة إسمية ، ولم تقع التسمية بالنقول من الإسمية وإنما قاسه النحاة ، بقي أنّ حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الأوضح وغيره^(٢) .

وفي حواشي المتوسط للسيد ما نصه : ((جعل الشارح مثل ((تأبط شراً)) علماً من قبيل البنيات الحكية على بنائها ، قيل : والحق أنّ الجملة من حيث أنها جملة قبل جعلها علماً مبنية بل عدت قسماً رابعاً من مبني الأصل وإن كانت أجزاؤها معربة ، وأما إذا جعلت علماً فقد صار المجموع اسماً واحداً مستحقاً لأنّ يجري الإعراب على آخره كـ ((بعلبك)) .

لكن لما كان الجزء الأخير من ((تأبط شراً)) مشغولاً بالإعراب الحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الإعراب فيه لفظاً فصار إعرابه تقديرية ؛ ❧❧

(١) شرح الكافية ١٣٨٢ (العلم) .

(٢) الأوضح ٨٨١ (العلم) .

[أو جنسي] : وهو ما وضع لمعين في الذهن - أي : ملاحظ الوجود فيه - [كأسامة] علم للسبع ، أي : لماهيته الحاضرة في الذهن ،

فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات ، لكن الحكاية تقتضي التعدد في أجزاء الجملة ، فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسماً واحداً فلا يحكم عليها بمنع الصرف) .

قوله [هو ما وضع لمعين في الذهن] لم يزد : ((لا يتناول غيره)) ؛ لأنّ قوله ((في الذهن)) يخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضاً .
قوله [أي : ملاحظ الوجود فيه] خرج به سائر الصور الذهنية ؛ ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع أسماء الأجناس النكرات ، وقد قل بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه ما نصه :

((في اسم الجنس النكرة مذهبان :

أحدهما : أنه موضوع للفرد المنتشر ، وعلى هذا لا إشكال ؛ لأنّ علم الجنس ليس موضوعاً للفرد بل للحقيقة .

وثانيهما : أنه موضوع للماهية ، وحيث إنّ يحصل الإشكال ، والجواب : إنّ في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ .

فإن قلت : الواضع إذا وضع لفظة بإزاء معنى لابد أن يلاحظ المعنى ، وكذلك لقائل ((جاءني زيد)) لابد وأن يلاحظ معنله .

قلت : قوله ((ولم يلاحظ)) فيه الجواب ؛ لأنّ الحضور الذهني وإن كان حاصلًا لم يلاحظ في النكرة بخلاف المعرفة ، فإنّ الملاحظة واجبة فيه ، وعدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه)) انتهى .

فهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة ، فقولك : ((أسامة أجراً من ثعالة)) بمنزلة قولك : ((الأسد أجراً من الثعلب)) .
ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه ، كمنعه من ((أل)) والإضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في ((أسامة وثعالة)) ، وجمع الحال منه كـ ((هذا أسامة مقبلاً)) ، وعدم نعتة بالنكرة .

قوله [ودليل اعتبار ...] وجه الدلالة أنّ الأحكام المذكورة تستلزم التعريف ، وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ، ومعنى اعتبار التعيين : اعتباراً ملاحظة الوجود في الذهن ، فيوافق قوله السابق : ((ملاحظ الوجود في الذهن)) ، (١) وليس مغايراً له دالاً على أنّ الصواب أن يقول فيما تقدم : ((أي : ملاحظ التعيين)) ؛ ليشتمل عن سائر الصور الذهنية إذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع ؛ لأنّ هذا غفلة عن قوله : ((ملاحظ الوجود)) ، وإنما كان يصح لو قيل : ((موجود الوجود)) فتدبر .

(١) قوله : ((وليس مغايراً له دالاً على)) أي : مع دلالة أو حل دلالة ، وهذا دفع إشكال مقدر ملخصه : إن الفاكهي لما عرّف علم الجنس قل : إنه ما وضع لمعين في الذهن ، ثم فسر لفظ التعيين في الذهن بالوجود فيه ، ووضح أن كل الصور الذهنية مشتركة في نسبة الوجود في الذهن فليس وجود صورة أشد من وجود أخرى ، فصار لزماً تصحيح كلام الفاكهي المتقدم فالصحيح : ((أي : ملاحظ التعيين في الذهن)) لا ملاحظ الوجود ، فتصلى العلامة الغشي الى الرد عليه .
أولاً : الفاكهي قل : ((ملاحظ الوجود)) وعبارته واضحة ، وثانياً : الإشكال إنما يلزم على كلام الشارح لو قل : ((ملاحظ موجود الوجود)) ، فإنّ ملاحظة وجود شيء غير ملاحظة موجوديته ، فملاحظة الموجودية تساوق ملاحظة التعيين فيرد الإشكال ، لكن الشارح لم يقل ((ملاحظ موجود الوجود)) فالإشكال غير وارد .

وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بالمطلق : فهو ما وضع
للماهية مطلقاً - أي : بلا تعيين - كـ ((أسد)) اسم لماهية السبع ، يقال :
((أسد أجراً من ثعلب)) كما يقال : ((أسامة أجراً من ثعالة)) ، ويعبر
عنه بالنكرة أيضاً .

لكن الفرق بينهما بالاعتبار : إن اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية
بلا قيد سمي اسم جنس ، ومطلقاً أو مع قيد الوحلة الشائعة سمي نكرة .
ومثلهما في الإبهام : المعرف بلام الجنس ، بمعنى : بعض غير معين ،
نحو : ((إن رأيت الأسد - أي : فرداً منه - ففرّ منه)) .

قوله [أي : بلا تعيين] أي : بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مر .
قوله [يقال : أسد أجراً من ثعلب] جعلُ الجراءة نظراً الى نفس الماهية بدون
الملاحظة للأفراد لا يخلو عن خفاء .

قوله [بالاعتبار] أي : اعتبار الواضع ؛ لأن الدلالة إنما تتوقف على اعتباره
دون اعتبار المتكلم ؛ لأن اللفظ إذا أطلق طء على معناه الوضعي اعتبره المتكلم
وأراد أم لا .

قوله [بلا قيد] أي : بلا اعتبار قيد من وحلة وغيرها ، ودخل في ((غيرها)) قيد
التعيين الذهني ، فإنه قيد في علم الجنس دون اسمه .

قوله [ومثلها في الإبهام ...] إلا أن النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة
الحقيقة نحو : ((أدخل سوقاً)) ، بخلاف المَعْرِف نحو : ((أدخل السوق)) فإن المراد
به نفس الحقيقة ، والبعضية مستفادة من القرينة ، كال دخول مثلاً فهو كعام مخصوص
بالقرينة ، فلجورد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء ، وبالنظر الى أنفسهما مختلفان .

ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معرفاً أو منكرأ في الفرد المعين أو المبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإلا فمجاز ،

قوله [إن كان من حيث اشتماله على الماهية] أي : مع قطع النظر عن الشخص .

قوله [فحقيقة] أي : لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداءً ، وهذا مبني على المرجح من أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي : أما على مقابله : وهو أنه وضع لفرد مبهم ، فليس استعماله معرفاً بلام الحقيقة حقيقة ، كما حققه السيد معترضاً به إطلاق السعد أنه حقيقي ^(١) ؛ لأنه إذا كان موضوعاً لفرد مبهم من أفراد جنسه ثم عرّف بلام الحقيقة أريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صلق عليه من الأفراد ، وقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازاً قطعاً .

وفيما ذكره الشارح بحث : وهو أن التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد ، فكيف يكون فيه حقيقة ؟ .

والجواب : أن الغرض إطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها ، كما صرحت به عبارته ، ولا يخفى أن ملك هذا هو إطلاق على الحقيقة بشرطها ضمن الفرد المعين أو المبهم ، فلا إشكال .

(١) قل التفتازاني في المطول ٢٠٥ (بحث تعريف المسند اليه باللام) : ((فإن قلت : المعروف بلام الحقيقة وعلم الجنس إذا أطلقا على واحد كما في نحو : (أدخل السوق ، ورايت أسامة مقبلاً) حقيقة هذا أم مجاز ؟ قلت : بل حقيقة ؛ إذ لم يستعمل إلا فيما وضع له ؛ لأن معنى استعمال الكلمة في المعنى أن يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد إرادته منها ، وأنت إذا أطلقت المعروف والعلم المذكورين على الواحد فيما أردت به الحقيقة ...)) ، واعتراض السيد الشريف في حاشية المطول نقله المحشي .

ومن العلم ما كُتِبَ به عنه كـ ((فلان وفلانة)) ، وكذا بعض الأعداد المطلقة ،

وأورد : أنَّ قضية توقف كون الاستعمال حقيقياً حيث كان هناك حمل على الحيثية مجازية ((زيد)) في نحو : ((زيدٌ حيوان)) ، حيث لوحظ ((زيد)) من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان ، وهو في غاية البعد .
وأجيب : بمنع اقتضائه ذلك بل إنما يقتضي مجازية لفظ ((الحيوان)) في ((زيد)) من حيث خصوصه ، لا مجازية استعمال لفظ ((زيد)) فيه من حيث خصوصه .

قوله [كفلان وفلانة] هما علمان لأعلام الأناسي ، من باب ((أسامة)) ؛ لانطلاقهما على كل علم منها ، فهما موضوعان لحقيقة أعلام أناسي من يعقل فإن لها حقيقة ذهنية ، كما أنَّ لجنس ((الأسد)) حقيقة ذهنية وضع لها ((أسامة)) .
واستشكل كونها علمين لما ذكر بأنهما ألفاظ ، فإذا قلت : ((قل زيد : جاءني فلان)) فمعناه : جاءني مسمى ((فلان)) ، وإنما مسماه لفظ ، وليس هذا كـ ((زيد)) في ((جاءني زيد)) ؛ لأنَّ مسماه ذات .
وأجيب : بأنَّ معنى ((جاءني فلان)) : ((جاءني مسمى مسمى فلان)) ، فلمَّا صحَّ الإسناد الى لفظ ((زيد)) والمراد مسماه صحَّ الإسناد الى ((فلان)) والمراد مسمى مسماه .

قوله [وكذا بعض الأعداد المطلقة] أي : التي لم تقيد بعدد مذكور أو محذوف وإنما دلَّ بها على مجرد العدد ، والدليل على علميتها أنَّ كلاً منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فإذا انضم الى العلمية ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو : ((ثلاثة نصف ستة)) و ((أربعة نصف ثمانية)) .

والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولا ملامها للّمع ، وإنّ التصغير مطلقاً لا يبطّل العلمية .

[و] العلم [وهو] باعتبار ذاته شخصياً كان أو جنسياً [إما اسم] وهو ما عدا الكنية واللقب [كما مثلنا] من (زيد وأسماء) .

قوله [والأصح أن أسماء الأيام ...] هذا مذهب الجمهور ، فإنهم قالوا : إنها أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ((أل)) التي للّمع الصفة ، ثم غلبت فصارت كالـ ((ذبران)) ، فـ ((السبت)) مشتق من معنى القطع ، و ((الجمعة)) من الاجتماع ، وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس ، وقال المبرد^(١) إنها غير أعلام ، ولا ملامتها للتعريف ، وإذا زالت صارت نكرات .

قوله [وإنّ التصغير ...] أي : والأصح أن التصغير مطلقاً لا يبطّلها ، وقيل : يبطّلها تصغير الترخيم ، ورده ابن جني^(٢) بقوله :
وكان حُرَيْثٌ في عطائِي جامداً^(٣)

يريد الحارث بن وعله ، قل : فلو كان منكراً لأدخل عليه ((أل)) .
قوله [أو جنسياً] لا يلزم جريان جميع الأقسام فيه فقد قل المصنف في حواشي الألفية ما نصه : ((وفهم من هذا - أعني الاختصار على التمثيل بالكنية والاسم - أن اسم الجنس لم يوضع له لقب ، وكذلك فعل غيره من النحويين)) انتهى المراد منه .

(١) الممع ٢٤١/١ (العلم) وكل ما ذكره المحشي نصّ ما في الممع .

(٢) الممع ٢٤٣/١ (العلم) .

(٣) عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ٦٥ وبلا نسبة في الممع ٢٤٣/١ ، وعلمه :

أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابِهِ وكان حُرَيْثٌ في عطائِي جامداً

[أو لقب] : وهو ما أشعر برفعة المسمى [كـ ((زين العابدين))] ،
أو بضعته كـ ((بطة [وقفة])) .

قوله [وهو ما أشعر ...] أي : باعتبار مفهومه الأصلي ، فإن ذلك قد يقصد تبعاً ، قاله السيد في حواشي الأصول ، وأراد بذلك كما قل : ((إن إشعار اللقب بالمدح إنما هو من جهة أن له مفهوماً آخر يلاحظ في الجملة ويلتفت إليه الذهن وإن لم يكن مقصوداً عند الإطلاق ، بل المقصود هو المعنى العلمي وهو الذات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمي لم يتصور فيه إشعار)) .

فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنه إذا اشتهر ((زيد)) بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فإنه يشعر بذلك الكمال ، ويلزم أن يكون لقباً والتزامه بعيد ، نعم إذا سمي شخص آخر بـ ((زيد)) بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقباً .
وبهذا يعلم وجه التعبير بـ ((أشعر)) دون ((دلّ)) أو ((وضع)) ؛ لأن العلم إنما وضع لتعيين الذات ، والمراد إشعار قوي بحيث يقصد عادة ، ولذا قل الرضي^(١) : ((وهو ما يُقصدُ به ... الخ)) .

ولا يخفى أن كلاً من تفسير اللقب والكنية صالِق على نحو : ((أبي الخير وأبي لهب)) ، فيلزم أن يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك ، وانفراد اللقب في نحو : ((كرز)) والكنية في نحو : ((أبي بكر)) ، ولا مانع من ذلك .
ويوافقه قول بعضهم : ((والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية ، فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا يضر)) . فقول الشارح :

❧❧

(١) قل الرضي في تعريف اللقب : (وهو ما يقصد به أحدهما ...) يعني : المدح أو الذم . (شرح الكافية ١٣٩٢) (العلم) .

[أو كنية] : وهي ما صُنِّرَ بـ ((أب أو أم)) [كأبي عمرو وأم

عمرو]

☞ ((والفرق بينها وبين اللقب...الخ)) محمولٌ على غير مادة الاجتماع .
بقي مناشيء وهو أنَّ ظاهر كلامهم إنَّ ما أشعر بما ذكر ((لقب)) ، وما صُنِّرَ
بما ذكر ((كنية)) وإنَّ وضعه الأبوان ونحوهما ابتداءً ، والظاهر أنَّ ما وضع ابتداءً
اسم مطلقاً ، ويؤيده ملحكه ابن عرفة فيمن اعترض على أمير أفريقية في بكنيته
بـ ((أبي القاسم)) مع النهي عنه ، فلجلب بأنه اسمه لا كنيته .

وقد يقل : إنَّ الفرق بين الاسم وبينها اعتباري أيضاً .
ويؤيده قول بعضهم : ((ويدخل في تعريف اللقب نحو : ((حمد وأحمد وصالح
وعلي)) أي : لإشعارها باللدح إشعاراً قوياً)) .

وقد يدعى أنَّ ما وضع أولاً اسم مطلقاً ، ثم ما صُنِّرَ بـ ((أب أو أم)) كنية
مطلقاً ثم يعتبر الإشعار ، وعليه تكون الأقسام متباعدة .
ولا يكفي في تبينها اعتبار أنَّ ما وضع أولاً ((اسم)) ، ثم ما استعمل بعد
ذلك إنَّ أشعر ((لقب)) ، أو صُنِّرَ ((كنية)) ؛ لأنه يبقى أنَّ ما أشعر وصُنِّرَ
كـ ((أبي الخير)) يصلق عليه تعريف الأخيرين ، فتفطن .

قوله [وهي ما صُنِّرَ بـ ((أب أو أم))] أي : علم مركب مضاف صُنِّرَ بذلك ،
فخرج بـ ((المضاف)) نحو قولك : ((أب لزيد جاء)) إذا سميت به أو ((أبو زيد
قائم)) لو سميت به ، فإنَّ الأول لا إضافة فيه ، والثاني : الإضافة لجزء العلم لا لكله ،
وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي ما صُنِّرَ بـ ((ابن)) أو ((بنت)) ، كـ ((ابن
دأية)) للغراب ، و ((بنت طبق)) لنوع من الحيات .

قل الرضي^(١) : ((والكنية عند العرب قد يُقصد بها التعظيم ، والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللقب ، بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها ، بل بعدم التصريح بالاسم ، فإن بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها)) .
فائدة : ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الإناث ، وإنما صرّحوا بكنيتهن .

قوله [تصريح بتلقيب الإناث] فيه نظر : فقد صرّحوا في قول امرئ القيس :
ويوم دخلتُ الحدرَ خِدرَ عُنيزة^(٢)
بأنَّ ((عُنيزة)) لقب ((فاطمة)) المنادة على طريق الترخيم في قوله :
أفاطمُ مهلاً



(١) شرح الكافية ١٣٩٢ (العلم) .

(٢) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في معلقته ، وقامه :

ويوم دخلتُ الحدرَ خِدرَ عُنيزة فقالت لك الويلاتُ إنك مرجلي

أما البيت الآخر فتتامه :

أفاطمُ مهلاً بعض هذا التدليل وإن كنت قد أزمعتِ صرمي فأجلي

وما ذكره المحشي من أنَّ (عُنيزة لقب فاطمة) هو قول للأصمعي نقله أبو بكر بن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ٦٥ ، والزوزني نقله بلا نسبة الى الأصمعي ، ولم ينقله ابن النحاس في شرحه ولا الوزير البطليوسي في شرحه لديوان امرئ القيس .

[ويؤخر اللقب] في اللفظ [عن الاسم] غالباً إذا اجتمعا ،

❦ وبأنَّ ((ماء السماء)) لقب ((أم المنذر)) اشتهر به ، وورد أنَّ لقب الصديقة ((رضي الله عنها)) : ((حيراء))^(١) .

قوله [ويؤخر اللقب ... الخ] ؛ لأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كـ ((بطة)) ، فلو قُدِّم تَوْهَم أنَّ المراد مسمله الأصلي ، وذلك مأمونٌ بتأخيرهِ ، فلم يُعدل عنه ، ولأنه أشهر من الاسم ؛ لأنَّ فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم ، ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيرهِ عن الكنية أيضاً ، واختاره بعضهم .

وقضيته أيضاً أنَّ الكنية التي من أفراد اللقب كـ ((أبي الخير)) على ما مرَّ يجري فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع إذا اجتمع مع المقتضي .
قوله [غالباً] احترازاً عن قوله :

بأنَّ ذا الكلبِ عمراً خيرُهُم حسباً^(٢)

فلانٌ تقديم اللقب شاذ . وأما إذا اشتهر اللقب على الاسم فإنه يقدم على الاسم ،
❦ كما نصَّ عليه ابن الأنباري ،

(١) ورد هذا اللقب مرات عديدة : منها : في المعيار والموازنة ٢٨ : (أنها قالت : يوم كنا أزواج النبي في بيت حفصة) وحديث تقبيل رسول الله لها في مستدرك ابن راهويه ١٧٢/٢ ، وكذلك حديث نظره الى الحبشة في سنن النسائي ٢٠٧/٥ رقم - ٨٩٥١ ، وحديث الخواب في كنز العمال ٣٣٤/١١ .
(٢) صدر بيت من البسيط للجنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمراً ذا الكلب في الدرر ٢٢٥/١ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٢٠/١ ، والممع ٣٤/١ ، وتامه :

بأنَّ ذا الكلبِ عمراً خيرُهُم حسباً بيطن شريان يعوي حوله الذيبُ

والشاهد في قولها ((ذا الكلب عمراً)) نقلت اللقب وأخرت الاسم على غير قياس .

ويجعل [تابعاً له] في إعرابه بدلاً أو عطف بيان [مطلقاً] أي :
سواء كانا مفردين : كـ ((سعيد كرز)) ، أم مركبين كـ ((عبد الله زين
العابدين)) ، أم مختلفين إفراداً وتركيباً كـ ((زيد زين العابدين))
و ((عيد الله كرز)) .

❧ ومنه : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾^(١) وقول الشاطبي : ((وقالون عيسى))^(٢) .

قوله [بدلاً أو عطف بيان] قل شيخنا العلامة : ((أو تأكيداً)) ولم أر من
صرّح به ، وذلك أدخل في تعريف التوكيد اللفظي حيث قالوا فيه : ((إعلّة الأول
بلفظه أو مرادفه)) ، واللقب مرادف للاسم .
قل لي بعض مشايخنا : ((لعل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له
فلم يعربوه تأكيداً)) ، فأورد عليه الكنية التي لم تشعر بشيء من ذلك فالتزم
إعرابها تأكيداً بل كاد أن يُعَيّن فيها ذلك ، ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان ،
قل : ((اللهم إلا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذلك)) ، وبعدُ فالمسألة تحتاج
إلى تحرير .

(١) النساء - ١٧١ .

(٢) أي : إسم قالون المقرئ هو عيسى بن مينا بن وردان ، وهذا جزء من بيت شعر من الطويل
من منظومة الشاطبي في القراءات ، وقلمه :

وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم بصحبة المجدي الرفيع تأثلا

وكما يجوز الإتيان بجوز القطع عن التبعية : إما برفعه خبراً لمبتدأ
محذوف جوازاً ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، [أو مخفوضاً بإضافته]
أي : الاسم الى اللقب جوازاً ، مراداً بالأول المسمى

قوله [يجوز القطع ...] ظاهره جواز قطع البذل وعطف البيان ، وسيأتي في
باب البذل النصّ على أنه يقطع جوازاً ووجوباً واستحساناً ، وأما البيان فلم أرَ نصّاً
فيه ، والظاهر أنه كالبدل ؛ لأنه أخوه .

فلا حاجة لقول بعضهم : ((إنه ليس قطعاً اصطلاحياً ، بل يرفع رفعاً مستقلاً
أو ينصب كذلك ؛ إذ البدل والبيان لا يقطعان ، إلا شيئاً يُحكى عن بعضهم في
البيان ومثله في البدل)) انتهى .

وانظر ما معنى قوله : ((بل يرفع الخ)) وهل ذلك إلا معنى القطع
الاصطلاحي .

قوله [محذوف جوازاً] قياس ما قالوه في النعت المقطوع : أن يكون المبتدأ
محذوفاً وجوباً وكذا الفعل وإن سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل .

قوله [أو مخفوضاً بإضافته] أي : بسبب إضافة الاسم اليه ، فلا ينافي أن
الخافض على الصحيح هو المضاف ؛ لأنّ السبب أعّم من العامل ، والأعم لا يلزم
أن يصدق بآنخص معين .

قوله [مراداً بالأول المسمى ...] أي : فهو من إضافة المسمى الى الاسم ، فمعنى
((جاءني سعيد كرز)) : ((جاءني ملقب هذا اللقب)) ، وإنما لم يعكس ويعمل
من إضافة الاسم الى المسمى ،

وبالثاني الاسم [إن أفردا] .

وذلك [كـ ((سعيد كرز))] ، فيجوز فيه حينئذٍ الإتيان للأول ، وهو الأقيس ، والقطع عنه كما لو كان مركباً ،

﴿ قل الرضي ﴾^(١) : ((لأنهم ينسبون الى الأول ما لا تصح نسبته الى المعاني نحو : ((ضربت سعيد كرز)) ...)) انتهى .
قل الشهاب القاسمي : ((وقد ينسبون الى الأول ما لا تصح نسبته الى المعاني نحو : ((كتبت سعيد كرز)) فليتأمل ...)) .

أقول : هذا شيء خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية ، كما يشهد به قولهم : ((كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا القرينة)) .

قوله [إن أفردا] قضيته امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركباً ، والوجه خلافه وفقاً للرضي حيث قل^(٢) : ((وإن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم الى اللقب)) انتهى ؛ وذلك لأن المضاف اليه يجوز أن يكون مركباً كـ ((غلام عبد الله)) بخلاف المضاف .

قوله [كـ ((سعيد كرز))] الـ ((كرز)) : اللثيم والحافق .
قوله [وهو الأقيس] لعل وجه الأقيسية ما يلزم على الإضافة من المحذور الآتي في رد إيجاب الإضافة .

(١) شرح الكافية ١ / ٢٨٦ ، وفيه ((ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ)) لا ((المعاني)) ، كما أثبتته من المخطوط .

(٢) شرح الكافية ١٣٩٢ (العلم) و ٢٨٥/٨ (الإضافة) .

والإضافة حيث لا مانع منها ، وهي الأكثر ، وجمهور البصريين يوجبونها
أخذاً من اقتصار سيبويه على ذكرها ، ووافقهم ابن مالك في الألفية
وخالفهم في التسهيل ، واعتذر في شرحه عن سيبويه :

بـ ((أن الإضافة لما كانت على خلاف الأصل ؛ لأن الاسم واللقب
مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما الى الآخر إضافة الشيء الى نفسه
فيحتاج الى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم ؛ حتى يخلص من إضافة
الشيء الى نفسه ، والإتباع والقطع لا يحوجان الى تأويل ولا يوقعان في مخالفة
أصل ، بين سيبويه استعمل العرب للإضافة إذ لا مستند لها إلا السماع ،
بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل ، واستغنى بالتنبيه عليها عن
التنبيه عليهما ...))^(١) .

قوله [حيث لا مانع منها] فإن كان مانع من الإضافة : بأن كان في الأول
((ال)) فليس إلا الإتباع وفقاً نحو : ((الحارث كرز)) ذكره أبو حيان^(٢) وغيره ،
والحصر إضافي أي : لا الإضافة ، وإلا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الشارح إذ لا
مانع منه .

قوله [بين سيبويه] جواب (لما) في قوله : ((بأن الإضافة لما كانت ... الخ)) .

(١) قل ابن مالك في الألفية بحث العلم : ((وإن يكونا مفردين فأضف ...)) قل أيضاً في
التسهيل : ((ومن العلم اللقب ، ويتلو غالباً اسم ما لقب به بإتباع ، أو قطع مطلقاً ، وبإضافته
أيضاً إن كانا مفردين)) وما نقله المحشي كلام ابن مالك نصاً في شرح التسهيل ١٦٩/١ مع بعض
التقديم والتأخير في الجمل .

(٢) المص ٢٣٤/١ (العلم) .

وإذا اجتمع الاسم والكنية ، أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار ، ويليه الآخر معرباً بإعرابه مع جواز قطعه .
نعم إذا اجتمع الثلاثة وقُدِّمت الكنية على الاسم ، ثم جئ باللقب ، فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية - كما يؤخذ من كلامهم - وإن لم أرَ في ذلك نقلاً ؛ لأنه يلزم من تقديمه عليها حينئذٍ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممتنع .

قوله [كنت في تقديم أحدهما بالخيار...] تقدم أنَّ مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب امتناع تقديم اللقب على الكنية ، وأنَّ الكنية التي هي من أفراد اللقب كاللقب المحض .

[أسماء الإشارة]

[ثم] الثالث من المعارف [الإشارة] على حذف مضاف - أي :
((أسماءها)) - حذفه للقرينة الدالة عليه ، وهي : ما وضع لمسمى وإشارة
اليه .

هذا ثالث المعارف ، وزعم ابنُ السراج ^(١) : أنه أولها ؛ لأنَّ تعريفه بالعين
والقلب ، وغيره لا يتعرف إلا بوجه واحد ؛ ولأنه لا يقبل التنكير مطلقاً ، بخلاف
المضمر والعلم .

قوله [على حذف مضاف] لا ضرورة الى ذلك ؛ لأنَّ الأسماء الآتية كما تسمى
بأسماء الإشارة تسمى بالإشارة فلها اسمان .

قوله [إشارة اليه] أي : حسيةً بلجوارح لا عقلية ؛ لأنَّ مطلق الإشارة حقيقة في
الأولى فلا يرد : أنَّ الضمير يشار به للمعهود عليه ، والمظهر النكرة يشار به الى
واحد من الجنس غير معين ، والمعرفة الى واحدٍ معين ، فلا يطرد التعريف ،

لكن قضية هذا أن تكون - أي : الإشارة اليه - من جملة الموضوع له .

وفيه نظر ؛ لأنها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدلُّ عليه إخراج اسم الإشارة
بـ ((مطلقاً)) من تعريف العلم : باسم يعين المسمى مطلقاً ، ولو كانت من جملة
الموضوع له لم يصلح لذلك ؛ لأنَّ جزء الشيء لا يكون قرينة على تعيين اللفظ
للجزء الآخر .

(١) الممع ١٨١ (الإعراب المقدر) .

والإشارة إما لمفرد مذكر ، أو مؤنث ، أو لثنى كذلك ، أو لجمع كذلك ، فهذه ستة ، إلا أنهم اكتفوا بالإشارة الى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هي له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها كما سيجى .

ثم إن قضية التعريف أن يكون الأصل أن لا يشار بهذه الأسماء إلا الى مشاهد محسوس فإن أشير بها الى غير محسوس ، أو محسوس غير مشاهد فلتصويره كالشاهد ، قل الرضي^(١) :

((إسمُ الإشارة لما كان موضوعاً للمشار اليه إشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازاً إما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد - أعني : ((ذلك)) ونحوه - إذن كضمير الغائب يحتاج الى المذكور قبل أو محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى ما قبله)) انتهى .

وليتأمل تصريحه بالتجاوز في البعيد مع تصريحه بالوضع له إلا أن يكون ممن يرى الوضع في المجاز والإشارة المحدودة الاصطلاحية ، والواقعة في التعريف لغوية فلا دور .

قوله [إما لمفرد ...] استعمل المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا قليل ، والغالب استعمل ذلك في اللفظ كـ ((زيد وهند)) ونحو ذلك .

(١) شرح الكافية ٣٣/٢ (أسماء الإشارة) .

[وهي : ذا] للمذكر المفرد

قوله [وهي : ذا] للمفرد المذكر أي : ولو حكماً لصحة قولك : ((ذا الجمع ،
وذا الفريق)) ، وقد المصنف في حواشي الألفية : ((وقد يشار بها الى الاثنين نحو :
﴿ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) ، والى الجمع كقوله :

وسؤالُ هذا الناسِ كيفَ ليبدأ ^(٢)

والى كل شيء ، وذلك في ((حبذا)) على القول بأن كلا منهما بلي على
أصله ، ولا يرد على كونها للمذكر قوله :

تُبْتُ نَعْمَى عَلَى الْمَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا لَذَاكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي ^(٣)
لأنَّ المعنى لَذَاكَ الشخص ، أو الإنسان ، وقولُ الزَّغْشَرِيِّ ^(٤) : ((الإشارة للصفة
مثل : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾)) مردودٌ فما بل الصفة ذُكِرَتْ .

(١) البقرة - ٦٨ .

(٢) عجز بيت من الكلل للبيد في ديوانه ٤٦ وفي شرح التسهيل ٢٤٢/٨ ، وتعلمه :

ولقد سَمْتُ مِنَ الْحَيَةِ وَطَوَّلَهَا وَسؤالُ هذا الناسِ كيفَ ليبدأ

والشاهد : (هذا الناس) أشار به (هذا) - وهو للواحد - الى الجمع (الناس) .

(٣) البيت من البسيط للناطقة الذبياني في ديوانه ٤٩ والكشاف ٣٢/٨ ، وبلا نسبة في العين ٣٨٧/٧ .

والشاهد فيه : كون ((ذاك)) تعود الى ((العاتب)) ، وهو هنا ((نعمى)) وهي امرأة ، ولازمه مجيء
((ذلك)) للمفرد المؤنث ، ودفعه واضح من كلام الحشي .

(٤) قل الزَّغْشَرِيُّ في الكشاف ٣٢/٨ في تفسيره سورة البقرة الآية ٢ : (لا أدخلو من أن أجعل ((الكتاب))
خبره أو صفة - يعني اسم الإشارة (ذلك) - فإن جعلته خبره : كان (ذلك) في معناه ومسله ، فجاز إجراء
حكمه عليه في التذكير كما أجري عليه في التأنيث قولهم : (من كانت أمك) ، وإن جعلته صفة فإنما أشير
به الى الكتاب صريحاً ؛ لأن اسم الإشارة مشار به الى الجنس الواقع صفة له ، تقول : (هند ذلك الإنسان أو
ذلك الشخص فعل كنا) .

[وفي وذه وتي وته] بإسكان الهاء ، وذهي ، وتهي ، [وتا] ، وذه ،
وته ، بالاختلاس ، و((ذات)) بالضم [للمؤنث] المفرد .
[وذان وتان]

قوله [وفي] بكسر الذال ثم ياء ساكنة عن ألف ((ذا)) .
قوله [وذه] بقلب ياء ((ذي)) هاء وقفاً لبيان الياء ، ثم أجري الرصل مجراه .
قوله [وتي] بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ((ذي)) ؛ فياء ساكنة ، ففيه الجمع
بين البدلين التاء والياء .

قوله [وته] بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال فهاء .
قوله [وتا] يقلب ذال ((ذا)) تاءً .
قوله [بالاختلاس] أي : بالكسر من غير صلة ، والمراد به عدم الإشباع .
قوله [بالضم] قال المصنف في حواشي التسهيل : ((هي في النسخ مضبوطة
بكسر التاء ، ولست على يقين من ذلك)) فإنَّ صحَّ فتكون حركة التقاء الساكنين ،
وهو ظاهر كـ((فلق)) ، وقال أيضاً : ((الإشارة)) ((ذا)) والتاء للـتأنيث وهي
في ((امرأة)) ونحوه مما فيه تاء الفرق وليست بصفة)) .
قوله [المفرد] أي : ولو حكماً لصحة قولك ((ذي الجماعة ، وذي الفرق ،
وذي الطائفة)) .

قوله [وذان وتان] أما ((ذان)) فتثنية ((ذا)) ، وأما ((تان)) فتثنية ((تا)) ؛
لأمرين : أحدهما : أن يكون المؤنث كالذكر ، و((تا)) نظيرة ((ذا)) فلتكن هي
المثناة دون غيرها .

والثاني : أنها التي تثنيها أقل عملاً ، فلا تحتاج الى أكثر من ٢٢

ويشار بالأول منهما [للمثنى] المذكر ، وبالثاني للمثنى المؤنث .
 ويعربان [بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً] عند القائل بتثنيتهما
 حقيقة . والأصح - وعليه ابن الحاجب ^(١) - أنهما مبنيان جيء بهما على
 صورة المثنى ، وليساً بمثنيين حقيقة ؛ لأنّ من شرط التثنية قبول التنكير
 كما مرّ ^(٢) .

حذف الألف للساكين ، وزعم السيرافي أنه يصلح أن يكون تثنية
 لـ ((تا)) و ((تي)) و ((ته)) وإنهم لم يثروا ((ني)) و ((فه)) لثلا يلتبس
 المؤنثان بالمذكرين .

قوله [ويشار بالأول منهما للمثنى ...] جعل المثنى في كلام المصنف بمعنى
 الاثنين والمعنى : ((وذان وتان)) يشار بهما للاتنين حالة كونهما مرفوعين في الأول
 ومجرورين أو منصوبين في الثاني ، ويحتمل أنّ المعنى : ((وذان وتان)) ثابتان للمثنى
 في حالة الرفع ، و ((ذين وتين)) ثابتان له في حالة الجر والنصب ، أو حالة كون
 الياء جرّاً ونصباً من ثبوت الجزئي لكلية .

قوله [والأصحّ ...] أي : لقيام علة البناء فيها كما في المفرد والجمع ، وهي :
 صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ، ولو بنيت عليه ل قيل : ((ذيان)) .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١ - ٤٨٠ .

(٢) راجع ٣٦٥/١ في بحث المثنى وشروطه ومنها التنكير .

وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ، ففي حالة الرفع وُضعا على صيغة
المتنى المرفوع ، وفي حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المتنى المجرور
والمنصوب .

والجواب : أنهم خالفوا تشية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد تشية
المعرب المبنية عليه تمييزاً بينهما ، فهي صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة ؛ لأنه خلاف
الظاهر ، ولا سند له إلا ما ذكر ، وقد علمت جوابه .
وحيث كانت صيغ تشية فالتشية التي هي من خواص الاسم معارضة لشبه
الحرف ، كما عارضت إضافة ((أي)) شبهه فأعربت ،
ودعوى أنَّ هذه الأسماء مما توغل في شبه الحرف ، وما شأنه ذلك بمعزل عن
الإعراب ، ممنوعة ؛ لأنها قارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى أنها
تنعت وينعت بها وتصغر .

قوله [وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف] لابن مالك ^(١) أنَّ يمنع أنَّها لا تقبل
تقدير التثنية وإن لم تقبل التثنية .

(١) قال ابن مالك في رد على من ادعى أنَّ أسماء الإشارة أعرف من العلم - وحجته أن تعريف
اسم الإشارة حسي وعقلي وتعريف العلم عقلي لا غير - : ((الاعتبار في كون المعرفة معرفة :
الدلالة المانعة من الشياخ ، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين ، والمعتبر في ترجيح
التعريف قوة : منع الشياخ ، وزيادة الوضوح ، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عيّن المشار إليه حقيقة
لا تستحضر به على التزام ، ولذلك لا يستغنى غالباً عن صفة تكمل دلالة)) فيفهم من هذا
الكلام إمكانية تقدير تذكير أسماء الإشارة . شرح التسهيل ١١٦/١ (النكرة والمعرفة) .

وكلامه في الأوضح - عند أنواع الشبه - يقتضي أنَّم لنا قولاً يقول
بإعراجهما مع عدم تشيتهما ، ولا قائل به ، كما نبّه عليه العلامة خالد .
و [أولاء] ممدوداً ومقصوراً

قوله [وكلامه في الأوضح ^(١) ...] حاصله : الاعتراض عليه : بأنَّ ما ذكر ملفق
من قولين ، ويحجب بأنَّ : الوصف بصورة المثنى لا ينافي أنه مثنى حقيقة ؛ إذ يصدق
على فرد المثنى أنه على صورته ، وغاية الأمر أنه وهم ، فالتلفيق ممنوع .

قوله [ممدوداً ومقصوراً] حالان من ((أولاء)) ، ومجيء حالين متضادين من
لفظ واحد باعتبارين صحيح ، والمقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة
لا يقالان في الأفعال والحروف ، فقولهم في ((هؤلاء)) مقصور وممدود تسامح في
العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا ذلك ، مع ما في أسماء الإشارة من شبه
الظاهر من جهات وصفها والوصف بها وتصغيرها .

(١) قل ابن هشام في أوضح المسالك ٣٣/١ باب العرب والمبني : ((وإنما أعرب ((هذان وهاتان))
مع تضمنهما معنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من
خصائص الأسماء)) .

قل الشيخ خالد في التصريح ٤٩/١ - ٥٠ معلقاً على كلام ابن هشام : ((وهذا القول ملفق من
قولين ، فإن من قل بأنهما معربان قل بتشيتهما حقيقةً ، ومن قل بأنهما مبنيان قل جيء بهما على
صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة وهو الأصح ...)) ، ثم قل : ((فقلوه أولاً :)) ((إنما أعرب هذان
وهاتان)) يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول ، وقوله ثانياً : ((لجيئهما على صورة المثنى))
يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني ، وإذا جمع بين طريقي كلامه أنتج كونهما معربين
مع عدم تشيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه .

[لجمعهما] أي : المذكر والمؤنث ، والمثد لغة أهل الحجاز ، وهي الفصحى ، وبها جاء التنزيل نحو : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ ^(١) ، والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ، ذكر ذلك الفراء في : ((لغات القرآن)) ، ولم يخصه بتميم ، كما هو صريح عبارة الأوضح ^(٢) ، والأكثر مجيئه للعقلاء ، وقد يجيء لغيرهم كقوله :

والعيشُ بعدَ أولئك الأيامِ

قوله [لجمعهما] أي : موضوع لجماعة الذكور والإناث ، فللمراد بـ ((الجمع)) : الجماعة ، وهي الأحدا المجتمعة ؛ لثلاثتهم أن ((أولاء)) جمع ، أو المراد لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ((ذين وتين)) ؛ لأن ((أولاء)) ليس بجمع وإن أطلق عليه الجمع مجازا .

قوله [والعيش ...] عجز بيت لجرير صدره :

دُمَّ المنازلُ بعدَ منزلةِ اللوى ^(٣)

و((بعد)) : متعلق بمحذوف حل من ((المنازل)) على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ، أي : كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى ، و((اللواء)) : ممدود قصره للضرورة ، والشاهد : في ((أولئك)) حيث استعمله في غير العقلاء وهو : ((الأيام)) ، ويروى : ((الأقوام)) فلا شاهد .

(١) هود - ٧٨ ، الحجر - ٧١ .

(٢) أوضح المسالك ٩٥/٨ (أسماء الإشارة) .

(٣) البيت من الكامل لجرير في ديوانه ٤٥٢ وفيه ((الأقوام)) بـ ((الأيام)) ، وبـلا نسبة في الأوضح ٩٧/١ وشرح ابن عقيل ١٣٢/١ . والشاهد ذكره المحشي .

وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار اليه القريب ،

[و] أمّا [البعيد] فيشار اليه بها لكن ملحقة وجوباً [بالكاف]

الحرفية في الآخر لتدل على البعد ،

قوله [لكن ملحقة وجوباً بالكاف] قضية إطلاقه أنّ الكاف تلحق جميع إشارات المؤنث ، لكن صرح غيره بأنها لا تلحق منها إلا ((تي وتا وذي)) ، قالوا : ((تيك وتلك وتيلك)) بكسر التاء في الثلاثة ، ((وتيك وتلك)) بفتح التاء فيهما ، و ((تالك وذيك)) فقد أوردها الزمخشري^(١) وابن مالك ، وفي الصحاح^(٢) : ((لا تقل ذيك فإنه خطأ)) .

واعلم أنه قد يستعار للقريب ذو اللام ؛ لعظمة المشير نحو : ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾^(٣) ، ولعظمة المشار اليه نحو : ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٤) ، ونحو : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾^(٥) بعد أن قلن : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ والمجلس واحد ؛ لأنه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن .

(١) شرح المفصل ٣ / ٩٢ (أسماء الإشارة) ، شرح التسهيل ١ / ٣٣٣ (أسماء الإشارة) ، وقد نقلها عنهم الرضي في شرح الكافية ٣٦١ ونقل منه المحشي ، وعبارته (وأوردها ... الى قوله : فإنه خطأ) نص كلام الرضي فراجع .

(٢) الصحاح ٢٠٢٧/٥ مادة (ذا) .

(٣) طه - ١٧ .

(٤) الشورى - ١٠ .

(٥) يوسف - ٣٢ ، ٣١ .

لا فرق في الكاف بين أن تكون [مجرّفة من اللام] في جميع أسماء الإشارة [مطلقاً] أي : سواء كان المشار اليه مفرداً أم مثني أم مجموعاً .

❦ ويستعار للبعيد المجرد لحكاية الحل نحو ﴿ هَذَا مِنْ شَيْعِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾^(١) ، وقد يتعاقبان مشاراً بهما الى ما وليه كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ تَلَوُّهُ ﴾^(٢) ، ثم قل : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ ﴾^(٣) ، كذا في الجامع وفي الرضي^(٤) .

وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلفظ الغائب ، وذلك إذا كان المشار اليه لفظاً مسموعاً لأنه بالتلفظ زال سماعه كقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ ﴾^(٥) والمشار اليه ضرب المثل الحاضر ، وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريباً لحصوله وحضوره نحو : ((هذه القيامة قد قامت)) .

(١) القصص - ١٥ .

(٢) آل عمران - ٥٨ .

(٣) آل عمران - ٦٢ .

(٤) الجامع الكبير لابن هشام مفقود وانظر شرح الكافية ٣٣٢ (أسماء الإشارة) .

(٥) محمد - ٣ .

وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الإسمية غالباً ؛ ليتبين بها أحوال المخاطب : من أفراد وثنية وجمع ، وتذكير وتأنث ، كما يتبين بها لو كانت اسماً ، فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع .

فللمخاطب خمسة أحوال - وإن كان أصلها ستة - ، وقد تقدم أن للمشار اليه خمسة أحوال ، فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي .

قوله [تصرف الكاف الاسمية] وربما استغني عن جمع الميم بإشباع ضمة الكاف كقوله :

وقد يكونُ التَّوَكُّلُ إِلَّا ذَلِكَ^(١)

قوله [غالباً] إشارة الى اللغتين الآتيتين .

قوله [خمسة أحوال] أي : وإن كان أصلها ستة ، وقوله : ((فذلك خمسة وعشرون)) أي : حاصلة من ضرب خمسة أحوال المشار اليه الخارجية في خمسة أحوال المخاطب الخارجية ، ولا شك أن الأحوال الخارجية خمسة وعشرون ، لكن هذا إذا ضربت الأحوال الخارجية للمشار اليه في الأحوال الخارجية للمخاطب . ﴿٢٠﴾

(١) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٣٩/١ والمجم ٢٥١/١ والدرر ٢٣٩/١ ، وهو وما قبله :

إِنَّمَا الْمَالِكُ نَسَمُ التَّالِكِ ذُو حَيْرَةٍ ضَاعَتْ بِهِ الْمَالِكُ

كَيْفَ يَكُونُ التَّوَكُّلُ إِلَّا ذَلِكَ

والشاهد واضح ، ونص كلام المحشي في الجمع نقلاً عن التسهيل فراجع .

وإنما حكموا بحرفية الكاف في ذلك ؛ لعدم محل لها من الإعراب ؛
لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار ، وانتفاء المضاف ؛

﴿ فلو ضربت الأحوال العقلية لأحدهما في الأحوال العقلية للآخر
وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أن تكون الأقسام الخارجية أربعة وعشرين .
وعلى ذلك جرى بعضهم ؛ وذلك لأنه إذا ضربت الستة في مثلها حصل ستة
وثلاثون سقط منها اثنان مضروبة في ستة عشر فليتأمل ذلك .

فإن هذه طريقة صحيحة في الحساب فما الموجب لاختلافها ، وقد بحثت مع جماعة
من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء في ذلك ، وغاية ما قل بعضهم : أن الاثنين لا تضرب
في الستة بل في خمسة ، فقلت : يلزم أن تكون الأقسام الخارجية ستة وعشرين ، والله
أعلم .

قوله [وإنما حكموا ...] فيه : إنه لا يلزم من عدم المحلية من الإعراب الحرفية ،
بدليل أن ضمير الفصل اسم على الأصح ولا محل له من الإعراب .

ثم في الحصر نظر : فقد قل بعضهم : والحامل للجماعة على دعوى الحرفية
فيها أنها تجردت عن معنى الإسمية ودخلها معنى الحرفية في إفادتها معنى في غيرها ،
وتلك الفائلة هي كون اسم الإشارة الذي قبلها مخاطباً به واحداً ومثنى أو مجموعاً
مذكراً أو مؤنثاً ، فصارت حرفاً مع أنه بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة
الإسمية .

وأورد عليه الرضي^(١) : ((أن لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كأسماء
الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها ﴾

(١) كلام الرضي الأول والثاني في شرح الكافية ٢٧٢ (الضمانر - ضمير الفصل) .

لأنَّ أسماء الإشارة لا تضاف ؛ لأنها لا تقبل التنكير ، والمضاف لابدَّ أن يكون حتى لو كان معرفة نُوي تنكيره لأجل الإضافة .

وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات :

الأولى : أن تختلف باختلاف أحوال المخاطب وهذه هي الفصحى .

الثانية : إفرادها مفتوحة في الأحوال كلها ، فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط .

مع بقائها على الإسمية ، فهلا كان كاف الخطاب كذلك)) ،

وأجلب : ((بأنَّ بينهما متافرة ؛ لأنَّ أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها ، وقد تقرر في حد الاسم أنَّ الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره)) .

وقال أيضاً : ((ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعها ، ولو كان اسماً لم يتمتع ذلك كما في كاف ((ضربتك)) ...)) (١) .

قوله [الثانية : إفرادها مفتوحة ...] منه : ﴿ ذَلِكْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٢) ، ووجه الإفراد أنه أقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع أنَّ المراد الجميع ، أو أنهم خوطبوا كلهم على معنى : اسم مفرد يشملهم ، فكأنه قيل : يا فريق أو يا جميع ، وعلى هذا يجوز الإفراد والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة .

(١) شرح الكافية ٣٢/٢ (أسماء الإشارة) .

(٢) المجادلة - ١٢ .

الثالثة : إفرادها مفتوحة في التذكير ، مكسورة في التأنيث ، فلها على هذه اللغة حالتان .

[أو مقرونة] تلك الكاف [بها] ؛ مبالغة في البعد ،

وقل الرضي^(١) : ((وقد يستعمل ((ذلك)) في موضع ((ذلك)) كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لَنُحْشِيَ الْعُنْتَ مِنْكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ ذَٰلِكَ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾^(٣) ، كما يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى : ﴿ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾^(٤) ، والى الجمع كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ ﴾^(٥) بتأويل المثني والجمع بالمذكور)) .

قوله [بها] أي : باللام ، وإنما حركت اللام بالكسر في ((ذلك)) وسكنت في ((تلك)) ؛ لأنَّ الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها ، فحركت بالكسر للساكنين ، وكذلك في ((تيلك)) ؛ لأنَّ الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الحقة .
وأما ((تلك)) فأدخلت اللام التي فيها على ((بي)) ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء إذن ، بل بقيت على سكونها ، فحذفت الياء للساكنين ، وأما ((ذيلك)) بقلب ألفه ((ياء)) فلغة قليلة .

واعلم أنَّ كيفية إعراب ((ذلك)) على قول ابن مالك^(٦) مشكل ؛

(١) شرح الكافية ٣٤٢ (أسماء الإشارة) .

(٢) النساء - ٢٥ .

(٣) النساء - ٣ .

(٤) البقرة - ٦٨ .

(٥) الإسراء - ٢٨ .

(٦) يعني بـ ((قول ابن مالك)) : منه بأنَّ لأسماء الإشارة مرتبتين قريبي وبعدي ولا واسطة بينهما .

.....
.....

﴿﴾ لأنك تقول إنَّ ((ذا)) إشارة ، والكاف حرف خطاب ، واللام إن قلت حرف زائد دال على البعد ، كما يقوله الجماعة وقعت في قولهم ، ولزمك أن لا تقول ((ذلك)) للبعيد ؛ لأنَّ الذي أفاد البعد اللام ، ولكنه لا يراه .

فإن قلت : ولأي شيء على مذهبه لم يستعمل الخطاب إلا مع البعيد ، قلت : ولأي شيء على مذهبهم لم يستعمل إلا معه ومع المتوسط ولم يستعمل مع القريب ؛

جوابهم واحد : وهو أنَّ غير القريب مما ينبغي أن يؤتى في الإشارة إليه بحرف الخطاب ليتيقظ له ويتبہ لحله ، فالكاف في ((ذلك)) بمنزلة أن تقول ((ذا يا زيد)) فافهمه ، كذا في التذكرة للمصنف .

وفي قوله : ((إن قلت : حرف زائد دال على البعد)) نظر ؛ لأنَّ الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد ، فالوجه أن يقال على قوله ((حرف زائد)) مؤكد للبعد الحاصل بالكاف ، وقد قل في حواشي ابن الناظم ما نصه :

((ومن ثم اتجه للناظم في التصريف الحكم بأنَّ اللام زائدة ، ولو كانت للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة الكاف وتحرر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة ، وعلى القول الآخر كل منهما كلمة ، وذكر الخليل قولاً غريباً إنَّ اللام لبعد المشار إليه المخاطب)) انتهى .

وقوله : ((إنَّ اللام جزء كلمة)) مبني على أنها لا تدل على معنى أصلاً ولا التأكيد .

[إلا] في ثلاث مسائل :

[في المثني مطلقاً] من غير تقييد بـلغةٍ دون أخرى ، ولا فرق بين تشية المذكر والمؤنث .

[وفي الجمع في لغة مَنْ ملته] وهم الحجازيون ، دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد ، وأمّا بنو تميم - وإنْ كان لغتهم القصر - فلا يأتون باللام كأهل الحجاز ، كما نبّه عليه في أوضحه حيث قل : ((وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً)) ،

[وفيما تقدمه] من أسماء الإشارة [ها التنيه] - بألف غير مهموزة -

قوله [لا يأتون باللام مطلقاً ^(١)] يستثنى منه الجمع كما صرح به الأشثوني في شرح التوضيح .

قوله [بألف غير مهموزة] قل اللمامي : ((ها)) المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من ((هاء وألف)) ثم نُكّر وأضيف الى ((التنيه)) ليتضح المراد به ، كقوله :

علا زيدنا يومَ النقي رأسَ زيدكم ^(٢)

ولا يصحّ أن يضبط بهمزة بعد الألف إذ ليس لنا هاء تكون للتنيه أصلاً: ٥٢

(١) هذا كلام ابن هشام في أوضح المسالك ٩٧/١ (أسماء الإشارة) .

(٢) صدر بيت من الطويل لرجل من طي في المقاصد النحوية ٢٧٧/٢ وبلا نسبة في المغني ٥٢/١ والأشبه والنظائر ٨٨/٢ ونماه :

علا زيدنا يومَ النقا رأسَ زيدكم بأبيضٍ ماضي الشفرتينِ يمانٍ

الشاهد : تنكير (زيد) وهو علم في حل إضافته مرتين .

❧❧ واعلم أنّ دخول ((ها)) التنبيه المجرد من الكاف كثير ، والمقرون بها قليل ، وأنها لا تدخل جميع الإشارات ، كما قاله ابن مالك ^(١) وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى ،

فلا تدخل على المقرون بالكاف في المثني والجمع فلا يقل : ((هذانك)) ولا ((هؤلاءنك)) .

قل أبو حيان ^(٢) : ((وهذا بناء على ما اختار أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان ، وقد ورد في السماع ، بخلاف من قل في قوله :

مِنْ هَؤُلَاءِ كُنْ الضَّلَّ وَالسَّمِرُ ^(٣)

وهو تصغير ((هؤلاء)) ، وقد يجاب : بأن كلام ابن مالك فيما يكون مطرداً ، وهذا لا يردّه ورود بيتٍ بخلافه ، وأنه يجوز فصل ها التنبيه من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بـ ((أن)) وأخواته من الضمائر كثيراً نحو : ﴿ هَآؤُلَاءِ ﴾ ^(٤) . ❧❧

(١) شرح التسهيل ٢٣٧/١ - ٢٣٨ (أسماء الإشارة) .

(٢) المجمع ٢٤٩/١ .

(٣) عجز بيت من البيط للمجنون في ديوانه ١٦٨ ، وفي نسبه خلاف طويل في الخزانة ٩٣/١ ، ٩٦ ، ٩٧ .
وبلا نسبة في المجمع ٢٤٧/١ ، ٢٤٩ ، وتعلمه :

يا ما أميلحُ غزلاً نأ شَدْنُ لَنَا من هَؤُلَاءِ كُنْ الضَّلَّ وَالسَّمِرُ

والشاهد دخول ها التنبيه على ((هؤلاء)) وهو مصغر ((هؤلاء)) ، ثم أدخل الكاف عليه - وقد منع ابن مالك - ، ثم جمعه جمع إنث ، فانظر الى كثرة الزوائد التي جعلها ابن مالك علة المنع .

(٤) آل عمران - ١١٩ .

ولا يقل : ((ها أنا ذاك)) لانه غير مجرد ، ولحق ((ها)) له قليل ، وأما
((ها أنا ذلك)) فممتنع من أصله ، ولذا وقع الفصل كثيراً بالكاف نحو : ﴿أَهْكَذَا
عَرْشُكَ﴾^(١) ، و :

ما هكذا يا سَعْدُ ثُورَدُ الإِيلِ^(٢)

وقد تستعمل على الأضل كقوله :

ولا كهذا الذي هو مطلوب^(٣)

وباسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو : ((لاها الله ذا)) ،
يقال : بقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات الألف من غيرها وحذفها ، وبغير
((ذلك)) قليل على ما قاله الدماميني .

(١) النمل - ٤٢ .

(٢) البيت من الرجز لمالك بن زيد مئة بن تميم في مجمع الأمثال للميداني ٣٦٤/٢ ، وللنوار زوجة مالك
في لسان العرب ٢٣٣/١ مئة ((خنطل)) ، وللإمام علي في تلج العروس ٢١/٥ مئة ((سرهد)) .
والشاهد فيه الفصل بين ما التنبيه واسم الإشارة .

(٣) عجز بيت من البسيط لامرئ القيس في ديوانه ٦٩ وفي شرح أبيات سيويه ٤١١/١ وفي النكت
٦٠٤/١ وللنعمان بن بشير في شرح أبيات سيويه ٧٢٤/٢ والنكت ١٠٩١/٢ ، ورواية البيت في كل هذه
الكتب :

وَلَمْهَمَا فِي مَوَاءِ الْجَوْ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ

وقد جاءت على الأصل ولم تفصل الكاف بين ما واسم الإشارة ، وفي المخطوط ((هكذا)) وهو
تصحيح .

كراهة كثرة الزوائد ، فنقول : ((هذاك)) ، ولا يجوز ((هذالك)) ،
وسميت الهاء ((هاء التنبيه)) ؛ لأنها تنبه المخاطب على المشار اليه .
وقضية كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان قريى وبعلى ، وهي
طريقة ابن مالك ^(١) وغيره من المحققين .
لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب :

❧ ❧ والنبي في الرضي ^(٢) والتسهيل : أن الفصل بغير الضمير قليل .

قوله [كراهة كثرة الزوائد] علة امتناع اللام في هذه المواضع الثلاثة ، وقيل :
علته ؛ لأن ((ها)) تدل على قرب المشار اليه ، واللام على بعله ، وهو منتقض
بالكاف فإنها تجتمع مع ((ها)) للتوسط أو البعد ، وقيل : لأنه يتوهم أنهما
كلمتان ((ها)) كلمة و ((ذا)) كلمة .

قوله [لكن الجمهور ...] رآه ابن مالك بأشياء :
منها : أن الشاعر قل :

أولئك قومي لم يكونوا أشابةً وهل يعِظُ الضَّلِيلُ إلا أولالكا ^(٣)

فأشار بـ ((أولئك)) و ((أولالكا)) الى شيء واحد وهو ((قومه)) ، فلو كان
ذو اللام للبعيد وذو الكاف دون اللام لذي التوسط لزم التناقض في العبارة ،
والتناقض باطل ، فدل على الترادف .
❧ ❧

(١) شرح التسهيل ٢٣٣/١ (أسماء الإشارة) . وابن جماعة في شرحه على الكافية ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) شرح الكافية ٣٤/٢ (أسماء الإشارة) - وشرح التسهيل ٢٣٧/١ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في التصريح ١٢٩/١ والممع ٢٤٧/١ والفخر ٧٧٢/٢ ، ٩٣٢ .

قربى : وهي المجردة من اللام والكاف .

وبعدى : وهي المقرونة بهما في غير المثنى ، وبالنون المشددة والكاف في المثنى .

ووسطى : وهي المقرونة بالكاف وحدها ؛ لأنَّ زيادة الحرف تُشعر بزيادة المسافة ، وعليه المصنف في شرح اللوحة^(١) وصححه ابن الخليل .

ومنها : أنَّ الحجازيين لا يأتون بهما معاً ، فلو كان كما قل الأكثر لم يسغ ذلك ، وأما غيرهم فمشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد ..
قل المرادي^(٢) : ((هذا الوجه أقواها)) ، قل بعضهم : وفيه نظر ؛ لأنه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حل غير الحجازيين ؛ والتميمين أنَّ لا يعلمه غيرهم .

قوله [وبالنون المشددة ...] صريح في أنَّ التشديد دال على البعد ، فلعله لا مانع من ذلك ، وكونه عوضاً من الألف المحذوفة من المفرد كما قل في الألفية :
والنون من ذين وتين شُلداً ايضاً وتعريضُ بذاك قَصِداً

(١) شرح اللوحة ١/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ . شرح الكافية - للرضي ٢٩/٢ أسماء الإشارة .

(٢) هذا معنى كلامه في شرح التسهيل ٢٢٧ ، وتوضيح المقاصد ١٢١/٨ ((باب اسم الإشارة)) .

[الموصولات]

[ثمّ] الرابع من المعارف [الموصول]

هذا رابع المعارف ؛ لأنّ وضع الموصولات على أنّ يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ؛ لاشتراط كونها معهودة له ، بخلاف النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع .

فمعنى : ((لقيت من ضربته)) على الموصولية : لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، وعلى الموصوفية : لقيت إنساناً مضروباً لك ، فتخصيصه بكونه مضروباً لك لا بالوضع ؛ لأنه موضوع لإنسان لا تخصيص فيه .

فإن قلت : الجمل نكرات فكيف تعرّف الموصولات .

قلت : لا نُسَلِّم تنكير الجمل ، ولو سلم فالملخص في الحقيقة التقييد بالصلة ، كما أنّ ((رجلاً وطويلاً)) لا تخصيص في كلّ منهما منفرداً بل مع التقييد .

والمراد بالمعلوم أعمّ من أنّ يكون حصة معينة من الجنس ، ومن أنّ يكون نفس الجنس ، أعمّ من أنّ يكون من حيث هو أو في ضمن جميع الأفراد أو بعضها ، فلا يتنافى أنّ الموصول ينقسم انقسام المعرفة بـ ، وأنّ انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالمعرف ، والموصول في الأصل اسم مفعول ، واصطلاحاً ما سيأتي .

وهو ضربان :

حرفي : وهو ما أُوِّلَ مع صلته بمصدر ، ولم يحتج الى عائد ،

قوله [حرفي] قدّمه لأنه أشبه من الاسمي بكونه موصولاً ؛ لأنّ الحروف موضوعة على عدم الاستقلال ، كما أنّ الموصولات كذلك ، وقدّم غيره الاسمي ؛ لأنه أكثر استعمالاً .

قوله [وهو ما أول ...] أي : ما صح أن يؤول ، وقوله : ((ما أول)) جنسٌ يتناول نحو : ((صه)) فإنه يؤول بمصدر معرفة إنّ لم ينون ونكرة إنّ نون ، والفعل المضاف اليه هو نحو : ((هو)) من ﴿ اَعْدِلُوا هُوَ اقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾^(١) ، ويخرج بقوله : ((مع صلته بمصدر)) ؛ لأنها مzuولة لا مع شيء يليها .

وأورد على الحدّ همزة التسوية ، وأجيب : بأنّ المراد بـ((صلته)) ما يسمّى عند النحاة ((صلة)) وما بعد همزة التسوية لا يسمّى صلة .

والجواب : بأنّ المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة ، بدليل أنّ الإنذار لا استفهام فيه ، وفيها استفهام لا يخفى ما فيه .

وأورد : أنّ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور ، وأجيب : بأنّ المراد الصلة اللغوية أي : ما اتصل به ، وبأنه تعريف لفظي .

واحتز بقوله : ((ولم يحتج)) الخ عن ((الذي)) الموصوف به مصدر ، نحو : ﴿ وَخُضِّمُ كَالَّذِي خَاصُوا ﴾^(٢) إذا قيل : التقدير : كالمخوض الذي خاضوه .

ويظهر من هذا أنه ليس المراد بالتأويل السبك بل التفسير ،

(١) المائدة - ٨ .

(٢) التوبة - ٦٩ .

وهو ((أَنْ وَأَنْ وَمَا

❦❦ ولذا صحَّ أَنْ يقال : دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما مرَّ :

بقي أَنْ عدم الاحتياج الى العائد لا ينفي صحة تعلق العائد به ، والمراد الثاني لا الأول ، وكان الأولى التفسير بما يقتضيه ، وإنَّ الظاهر أنَّ المؤول بالمصدر الصلة فقط لا هو مصحوباً بصلته .

قوله [وهو أَنْ] أي : بفتح الهمزة وتشديد النون ، وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر خبرها مضافاً الى اسمها فمعنى ((بلغني أَنْ زيداً ذاهباً)) : ((بلغني ذهاب زيد)) ، وكذا ((بلغني أنك في الدار)) أي : استقراكَ فيها ؛ لأنَّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف ، وكذا إنَّ كان الخبر جامداً نحو : ((بلغني أنك زيد)) أي : زديتك ، فإنَّ ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو : ((الفروسية)) ، قال المصنف ^(١) : يقدر بالكون ، وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة .

قوله [وَأَنْ] أي : المفتوحة الهمزة الساكنة الناصبة للمضارع لا ((أَنْ)) المخففة ولا المفسرة ولا الزائدة ، وتوصل بفعل متصرف ولو أمراً ، فانظر المغني ^(٢) .

قوله [وما] وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وأكثر ما يكون ماضياً ، ولا يشترط أَنْ يكون عاماً نحو : ((أعجبنى ما صنعت)) لا خصوصاً نحو : ((ما جلست)) ،
❦❦ بدليل قوله تعالى : ﴿ بِمَا رَحَّبْتَ ﴾ ^(٣) ،

(١) المغني ٤٠/١ (أَنْ المفتوحة المشددة) .

(٢) المغني ٢٧/١ - ٢٨ (أَنْ المفتوحة الساكنة) .

(٣) التوبة - ٢٥ .

خلافاً للتسهيل^(١) ، وشذّ وصلها بـ ((ليس وكي ولو)) .

❧ في قوله :

اليسَ أميري في الأمورِ بأنثما بما لستُما أهلَ الحَيَاةِ والغدرِ^(٢)
وتوصل بجملة إسمية ، على ما اختاره ابن مالك^(٣) مخالفاً للجمهور ، واستدل
بقوله :

كما دماؤكم تشفي من الكلبِ^(٤)

فإنّ الحكم على ((ما)) هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ؛ لأنها تكون مع
صلتها في موضع جرّ فلم يصرف شيء عما هو له ، بخلاف ما إذا جعلت كافة ؛ لأنّ
((ما)) المصدرية تنوب عن الظرف الزماني ، وهو يوصل بالجملتين مضافاً إليهما ،
فإذا وصلت بالجملتين كان في ذلك إعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حتى أنها نابت
عنه ، وإذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازه في غيرها .

قوله [و ((كي))] وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظاً أو تقديراً .

قوله [و ((لو))] قل في التسهيل^(٥) : ((وصلتها كصلة ((ما)))) ، ❧

(١) نتائج الفكر - ١٤٧ (فصل (ما) الموصولة) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في الجنى الثاني ٣٣٢ والمغني ٣٠٦/١ .

والشاهد فيه (لستما) نوصلُ (ما) الموصولة بالفعل الجامد (ليس) نادر .

(٣) شرح التسهيل ٢٢٢/١ (الموصول) .

(٤) عجز بيت من البيط للكمت في الدرر ١٥٢/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٢/١ ، والمجمع ٢٦٥/١
ونقاه :

أحلامكم لِسقامِ الجبلِ شافيةً كما دماؤكم تشفي من الكلبِ

والشاهد : ((كما دماؤكم تشفي)) فقد جعل (ما) مصدرية ووصلها بالجملة الإسمية بعدها .

(٥) شرح التسهيل ٢١٧/١ ، ٢٢٣ .

واسمياً - وهو المراد هنا بقريته ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء - وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية ، أو ظرف أو مجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد أو خلفه ،

❧ أي : فتوصل بفعل متصرف غير أمر) ، ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفي نحو : ((رددت لو لم يقم)) ، قل المصنف :
 ((وقد اختار ابن مالك أن ((ما)) توصل بجملة اسمية ، ولا يحفظ ذلك في ((لو)) فينبغي أن يقيد)) .

ومراده : أنها لم توصل بإسمية نصاً ؛ لأنها قد وقع بعدها أن وصلتها نحو : ﴿لَوْ أَنَّهُمْ بَادَوْنَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(١) ، وقد قيل : إن موضع ((أن)) وصلتها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا على هذا الرأي .

قوله [وهو ما افتقر ...] أي : ما احتاج دائماً كما هو المتبادر ؛ لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حل وصفها بها فقط ، وبقره : ((وعائد أو خلفه)) أي : أر ما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر كقوله :
 سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا^(٢)

كما يأتي قريباً في كلام الشارح يخرج نحو : ((إذ وإذا)) مما يفتقر دائماً الى جملة لكن لا يفتقر الى عائد أو خلفه .

(١) الأحزاب - ٢٠ .

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٧/٨ وشرح الشذور ١٤٢ ، وقامه :

سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا وإعراضها عنك استمر وزادا

والشاهد في سعد الثانية فقد أعاد الاسم الظاهر بدلاً من العائد والأصل : سعد التي أضناك حبها .

وهو قسمان : نصّ ومشارك . فالنص : ما وضع لمعنى واحد ، [وهو ((الذي))] للمفرد العالم وغيره .

قوله [نص] أي : يختص بمعنى وضع له بقرينة مقابلة .
قوله [الذي] أصله عند البصريين ((لذي)) زادت اللام لئلا يتوهم أنّ الجملة التي بعدها صفة ؛ لأنّ الجملة لا تكون صفة للمعرفة ، ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أنّ ((ذو)) الطائفة لما شاكل ((ذو)) بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة ، بخلاف سائر الموصولات .

وفي ((الذي والتي)) خمس لغات : منها ثبوت الياء مشددة جارية بوجه الإعراب كما في التصريح^(١) ، وظاهره أنها تعرب على هذه اللغة ، وبذلك صرح الجزولي ، وهو مشكل لوجود المقتضي لبنائها ، وليس التشديد موجباً له كما قاله الرضي^(٢) .

قوله [للمفرد] وإنّ دلّ على جماعة كالفرق والجمع المركب ، كذا قيل ، وإنما يأتي لو أريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر .

قوله [للمفرد العالم] وقع في عبارة غيره : للمفرد المذكر العالم ، ولا يخفى أنه بعد التعبير بـ ((المذكر)) المستحيل اتصافه به تعالى لا فرق بين التعبير بالعالم والعقل ، ويكون الكلام في استعمال اللفظ في الحادث ، فعدول الشارح الى قوله : ((للمفرد)) حسن لوجهين : لسلامته من إطلاق المذكر على الله ، وليكون للتعبير بـ ((العالم)) فائدة .

(١) شرح التصريح ١٣٧/١ (باب الموصولات) .

(٢) شرح الكافية ٤٠/٢ (الموصولات) .

[والتي] للمفرد المؤنث العاقل وغيره .

[واللدان] لثنى المذكر، [واللتان] لثنى المؤنث ، ويعربان [بالألف

رفعاً وباليه جراً ونصباً] : عند القائل بثنيتهما حقيقة ، والأصح أنهما

مبينان يجيء بهما على صورة الثنى وليساً مثنين حقيقة لما مرّ .

وكلامه في الأوضح - عند أنواع الشبه - يقتضي ما قلناه في : ((ذين

وتين)) فكن على بصيرة في ذلك .

ولك في نونهما وجهان : إثباتها مخففة ومشددة ، وحذفها ، والأصل

التخفيف والثبوت ، قاله في شرح الشذور ^(١) ، وظاهر كلامه في الأوضح

تخصيص حذفها بحالة الرفع ^(٢) .

[وجمع المذكر] شيثان :

قوله [والأصح أنهما مبينان] يجيء فيه ما تقدم في ((ذان وتان)) .

قوله [لما مرّ ^(٣)] من أنّ شرط التثنية قبول التنكير ، ومرّ ما فيه .

قوله [وكلامه في الأوضح ^(٤) ...] مرّ ما فيه .

قوله [على بصيرة] أي : نفس شديدة الإبصار ، أو على تبصر .

قوله [وجمع المذكر] أي : لجماعته .

(١) شرح الشذور ١٤٤ (الموصول) .

(٢) أوضح المسالك ٩٨/١ (الموصولات) .

(٣) راجع أوائل بحث الثنى ٣٦٥/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٤/١ (المغرب والمبني) ، وانظر الهامش رقم ١ في ص ٣٢ السابقة .

[الذين] يستعمل [بالياء] رفعاً وجراً ونصباً ؛ ولذا قل :
[مطلقاً] ، وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله :
نَحْنُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ

قوله [بالياء ... مطلقاً] أي متلبساً بالياء حالة كونه مطلقاً عن التقييد بحالتي
الجر والنصب ، أي : في أحواله كلها لبنائه عند أكثر العرب على الفتح .
قوله [نحن اللذون ^(١) ...] صدر بيت للعقيلي عجزه :
يَوْمَ التَّخِيلِ غَارَةٌ مِلْحَاحَا

((اللذون)) : خبر ((نحن)) ، و ((صَبَّحُوا)) : جعلوا ، و ((الصباح)) :
مفعول أول ، و ((يوم التخييل)) : موضع بالشام ، و ((غارة)) : مفعول ثان .
وإنما كتب ((اللذون)) على هذه اللغة بلامين دون لغة من ألزمه الياء ؛ لأنه
حالة بنائه شبيه بالحرف ، واللام للتعريف على قول ، ومشابهة لها على القول بأن
تعريفه بالعهد الذي في الصلة ،
فأثروا عدم ظهورها خطأ حل البناء ؛ لثلا يرى حرف التعريف ، أو مشبهه فيما
هو شبيه بالحروف ، وأظهروها حل الإعراب ؛ لإلغاء شبه الإعراب ، لكن المقرر في
علم الرسم : أن لام التعريف تحذف من الموصول إلا مشى ((الذي)) خاصة تثبت
فيه فرقاً بين الجمع وبينه .

(١) البيت من الرجز ، ونسبه المحشي الى العقيلي تبعاً للمعني ٤١٠/٢ ونسبه أبو زيد في النواذر ٤٧
لرجل من عقيل هو أبو حريث بن الأعلم والبيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ ، وفي ديوان لبللى
الأخيلية . والشاهد واضح .

وإنما لم يعرب كما أعرب ((اللذان واللتان)) ؛ لعدم مجيئه على سنن
الجموع من جهة أنه أخصّ من مفرده ؛ إذ هو خاص بالعاقل ، و
((الذي)) يطلق عليه وعلى غيره ، كذا قيل ،

قوله [لعدم مجيئه على سنن الجموع] ظاهره : أنَّ ((اللذين واللتين)) جاءا
على سنن المثناة لفظاً ومعنى ، وبذلك صرح في التصريح ^(١) ، وإنما يظهر ذلك على
القول بأنهما تثنية ((اللذ واللت)) لا ((الذي والتي)) وإلا فلم يأتيا على سننها
لفظاً إذ القياس ((اللذيان واللتيان)) .

قوله [كذا قيل] قائله ابن مالك ^(٢) ، وهو معارض كما قال الدماميني ؛ لمنعه
كون ((العالمين)) جمعاً لـ ((عالم)) ، ويرد عليه في المحلين : أنَّ المفرد يخص بالعاقل
ثم يجمع ، أو أنه غلب العاقل على غيره فجُمع الجميع جَمْعَ العقلاء كما قاله ابن
مالك نفسه في باب النعت ^(٣) .

فإن قيل : فلم لم يُعرب حيثنؤ .

قلت : لأنَّ ذلك لا يخرجُه عن مخالفة سنن الجموع ؛ لأنَّ شأنها أن لا يكون
الواحد أعمّ في نفسه منها حتى يحتاج لمخصص أو نحوه عند جمعه .

وعلل بعضهم كونه اسم جمع لا جمعاً ، وإطلاق الجمع عليه لغوي لا
اصطلاحي : بأنَّ الجمع يستدعي سبق التنكير و((الذي)) معرفة بصلتها وهي لا
تفارقها ، وبأنَّ الجمع من علامات الإعراب والموصولات مبنية لاحظ لها فيه .

(١) شرح التصريح ١٣٢/١ (الموصولات) .

(٢) شرح التسهيل ١٨٦/١ (الموصولات) .

(٣) شرح التسهيل ١٧٧/٣ وما بعدها .

وحذف نونه لغة ،

ويرد عليه : بأن اللذين واللتين من المثني اتفاقاً ، والمثني كالجمع فيما ذكر .
ولا يمكن أن يقل نظير ما مر : ((لا مانع من تقدير التنكير بأن يقدم عدم
عهدية الصلة ؛ لأن المثني والجمع هنا من المعارف ، فيلزم أن الصلة تُدر حيثل عدم
عهديتها ثم أعيدت عهديتها)) وهو بعيد لا فائدة فيه .
قوله [وحذف نونه لغة] قل الرضي ^(١) : ((وقد تحذف النون من
(اللذون) تحفيماً ، قل :

قومي اللذو بعكاظ ^(٢)

ومن ((الذين)) أيضاً قل :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ^(٣)

ويجوز في هذا البيت أن يكون مفرداً وصف به مقلد مفرد اللفظ بجمع المعنى
أي : وإن الجمع الذي ،

(١) شرح الكافية ٤٠/٢ (الموصولات) .

(٢) جزء بيت من البسيط لأمية ابن الأسكر في الخزنة ١٤/١ ، ١٧ ، وبلا نسبة في شرح الكافية ٤٠/٢ ،
ونعاه :

قومي اللذو بعكاظ طيروا شرراً
بين رؤس قومك ضرباً بالمصايل

(٣) صدر بيت من الطويل للأشهب بن ربيعة في الخزنة (٢٥/١ ، ٢٨/٧) وبلا نسبة في شرح
التسهيل ١٨٧/١ وشرح الكافية ٤٠/٢ والممع ١٦٤/١ ، ونعاه :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا أم خالد

والشاهد في (الذي) فقد حذف نونه لأن الأصل (الذين) ، وقد ذكر في شرح الكافية وجهاً آخر
نقله المحشي .

وكذا حذف ((أل)) منه .

[و] الثاني : [الألى] بالقصر أشهر من المد .

[ولجمع المؤنث] شيان أيضاً :

[اللاتي واللاتي] بإثبات الياء ، وقد تحذف ،

كقوله : ﴿ كَمَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً ﴾^(١) أي : الجمع الذي ، فحمل على

اللفظ ، ثم قل : ﴿ بُنُوهُمْ ﴾ فحمل على المعنى ، ولو كان في الآية مخففاً من ((الذين)) لم يجر أفراد العائد إليه) .

قوله [وكذا حذف ((أل)) منه] كما قرئ ((صراط الذين))^(٢) ، وفي التسهيل^(٣) إنها تحذف أيضاً من ((الذي واللذان والتي واللذان واللواتي)) ، ونازعه أبو حيان^(٤) فإنه لم يذكر شاهداً لجميع ذلك ، ولا ينبغي القياس في مثله .

قوله [الألى] تكتب بغير ((وار)) ، بخلاف الموصولة .

قوله [أيضاً] أي : كالجمع المذكر ، وليس في كلامه ما يدل على الحصر ، فلا ينافي أن لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعاً أو أزيد ، والمراد الجمع اللغوي لا الصناعي .
قوله [وقد تحذف] أي : الياء اجتزاءً بالكسرة .

(١) قل تعالى : ﴿ سَلِّمْ كَمَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَوَعْدُهُمْ فِي ظِلِّاتٍ لَا يَبْغُرُونَ ﴾ البقرة - ١٧ .

(٢) هذه القراءة نقلها في التسهيل ١٨٥/٨ عن أبي عمرو بن العلاء عن بعض الأعراب قل : يقرأ بتخفيف اللام .

(٣) شرح التسهيل ١٨٤/١ ، ١٨٥ (الموصولات) .

(٤) الجمع ٢٧٣/٨ (الموصول) .

وقد يتعاض ((الألى واللاني)) فيقع كل منهما مكان الآخر ، قال

الشاعر :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الألى كُنَّ قَبْلَهَا

أي : اللاني ، وقال :

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

أي : الألى .

قوله [وقد يتعاض ...] أي : يقع كل منهما مكان الآخر ، ويعين المراد منهما عود الضمير إليهما من الصلة .

قوله [محاحبها ...] صدر بيت لمجنون ليلى عجزه :

وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ^(١)

والشاهد في ((الألى)) حيث أوقعه مكان ((اللاني)) ، بدليل عود الضمير المؤنث عليها ، و ((حُلٌّ)) إما مبني للمفعول ، ونائب فاعله مستتر فيه ، أو مبني للفاعل و ((مَنْ)) فاعله ، أي : لم يكن حُلٌّ فيه مَنْ قبلها .

قوله [فما أبأؤنا ...^(٢)] ((ما)) بمعنى : ليس ، و ((بأمن)) : خبر ، والباء زائدة ، والضمير في ((منه)) راجع للممدوح ، والشاهد في ((اللاني)) حيث أوقعه موقع ((الألى)) .

(١) البيت من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه ٢١٦ وفي المقصد النحوية ٤٣٠/١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٣/١ والشاهد واضح مما ذكره المحشي .

(٢) البيت من الرافر لرجل من بني سليم في المقصد ٤٢٩/١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٤/١ وشرح ابن عقيل ١٤٥/١ والممع ٢٧٠/١ ، والشاهد ذكره المحشي .

والمشترك : هو الموضوع لمعانٍ متعددة بلفظٍ واحد ، فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث ، ولتثنية كل منهما وجمعه ، واليه أشار بقوله : [وبمعنى الجميع] من ((الذي)) وفروعه :

[مَنْ] وهو موضوع للعالم نحو : ((عرفت من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن)) ، وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل :

قوله [بمعنى الجميع] حل بما بعده أي : حل كونه ملتبساً بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعاً له .

قوله [للعالم] بكسر اللام ، علة عن التعبير بـ ((العاقل)) ؛ لأن ((من)) تطلق على الله تعالى كقوله تعالى : ﴿ أَفَنُخْلِقُكُمْ كَمَا لَا يَخْلُقُ ﴾^(١) ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾^(٢) ، ولا يوصف الباري تعالى بالعقل ؛ لعدم الإذن ؛ لإيهامه ، ولهذا يقسمون العقلاء الى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والإنس والجن .

وبهذا يعلم أنّ الكتاب العزيز ورد بإطلاق المبهمة عليه ، فلا حاجة لما تكلفه الحفيد في أول حاشية المختصر^(٣) من الاستدلال له في بعض الروايات .

قوله [وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل] هي فيها مجاز لاستعمالها في غير ما وضعت له ، الأولى من مجاز الاستعارة ، والأخريان من مجاز التغليب .

(١) النحل - ١٧ .

(٢) الرعد - ٤٣ .

(٣) حاشية الهروي على مختصر المعاني - ٣ .

إحداها : أن ينزل منزلة العالم نحو ﴿يَدْعُونَ دُونَ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾^(١)
إذ بدعائهم الأصنام نزلوهم منزلة العلماء .

الثانية : أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه ((من)) نحو : ﴿كَمْ لَا يَخْلُقُ﴾^(٢) ؛ لشموله الأدميين والملائكة والأصنام ، فإن الجميع لا يخلقون شيئاً .

الثالثة : أن يجتمع معه في عموم سابق فصل بـ ((من)) ، نحو : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يُشِيشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ ؛ لشمول ((كل دابة)) لهما من قوله : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾ .

قوله [أن ينزل ...] هذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو غيره ، وحقيقة المسألة أنه متى نُسب إلى المسمى شيء في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيًا أو إثباتًا إلا إلى العقلاء أُجري عليه حكم العاقل ، ولا مدخل في تعيين المعتقد لذلك فيه .

قوله [فصل بـ ((من))] أي : الموصولة ، أو بـ ((من)) بكسر الميم .
قوله ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يُشِيشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾^(٣) [إنما لم يذكر ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُشِيشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾^(٤) لأنه اجتمع مع العالم كالأضيء فيما وقعت عليه ((من)) ، وقد تقدم ، ٥٥

(١) الأحقاف - ٥ .

(٢) النحل - ١٧ .

(٣) النور - ٤٥ .

[وما] وهو موضوع لغير العالم نحو ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(١)

ونحو : ((أعجبني ما اشتريته ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهم ، وما اشتريتهن)) .

وقد تأتي له مع العالم نحو : ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢)

وكان ينبغي أن يذكر قوله : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ لأنه مثل : ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ والغرض التمثيل ، فلا يتأني ذلك احتمال أن ((مَنْ)) فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها .

قوله [وهو موضوع لغير العالم] ذهب جماعة الى أنها تطلق على مَنْ يعقل بلا شرط ، وادعى ابن خروف^(٣) أنه مذهب سيويه ، وفي التلويح : كون ((ما)) لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة ، والأكثرون على أنها للعقلاء وغيرهم .

قوله [وقد تأتي له مع العالم] لو قل : تأتي للعالم مع غيره كان جيداً ، فإن الذي يحتاج الى الاعتذار عنه إطلاقها على العالم ، وإطلاقها على أصلها وقد تقدم ، فالاختلاط إنما كان سبباً في إطلاقها على العالم .

قل في الفواكه الجنية^(٤) : ((والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة

❦

والجواز)) انتهى .

(١) النحل - ٩٦ .

(٢) الجمعة - ١ .

(٣) المص ٢٩٨/١ .

(٤) الفواكه الجنية - ١٠٧ (المصولات) .

وللمبهم أمره ، كقول مَنْ رأى شبحاً من بعيد ولا يدري ما هو :
((أنظر الى ما ظهر)) ،

الظاهر أن هذا من مجاز التغليب ، والظاهر أيضاً أنه يصح استعمال
((من)) هنا نظراً للعقل ، ويكون أيضاً من مجاز التغليب ، قل في الكافية :
وعند الاختلاط خيرٌ مَنْ نَطَقَ في أن يجيء منهما بما اتفق^(١)
فإما أن يغلب الأكثر والأشرف ، ويدل على ذلك استعمال ((مَنْ)) في المسألة
الثانية من المسائل الثلاثة السابقة .

وبه يعلم ما في قول الزخشي عند قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا
فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢) : ((فإن قلت : فهلا جيء بـ ((من)) تغليبا للعقلاء ، قلت : لو جيء
بـ ((من)) لم يكن فيه دليل على إرادة غير العقلاء ، بل كان يتناولهم خلاصة فجيء
بما هو صالح للعقلاء ولغيرهم إرادة للعموم)) .

قوله [وللمبهم أمره ...] استعمالها في هذا والذي بعده حقيقة ، ولا يجوز
استعمال ((من)) فيهما ؛ لأنهما ليسا من أماكن استعمالها كما هو ظاهر .
وقوله : ((لا يدري ما هو)) أي : لا يعرف إنسانيته وعدم إنسانيته ، وكذا لو
عرف إنسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والأنوثة ، ومنه : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ
لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾^(٣) .

(١) البيت من الكافية الشافية لابن مالك في بحث الموصولات ، انظر شرح الكافية الشافية ١١٧١ .
(٢) الكشف ٦١٠/٢ عند تفسير سورة النحل الآية ٤٩ .
(٣) آل عمران - ٣٥ .

ولأنواع من يعقل نحو : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ^(١) .

❧ بقي أنَّ الظاهر أنَّ يقال بـ (()) وللمبهم أمره (()) : ((ولما لا يكون للمتكلم التفات إلا إليه من حيث هو)) ، فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد ؛ ليتناول نحو : ﴿ مَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ^(٢) فإنَّ الذم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلاً .

قوله [ولأنواع من يعقل] عبارة غيره : ((ولصفات من يعقل)) وفي كليهما نظر كما في التصريح ^(٣) ، قل في شرح الجمل ^(٤) : ((أي : انكحوا الأنواع الطيبة لكم، أي : الأبكار والثيرب أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الإماء)) .

واعلم أنَّ بعضهم زاد كونها لأحد من يعقل ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ

❧

عَابِدُونَ مَا أُعْبِدُ ﴾ ^(٥) .

(١) النساء - ٣ .

(٢) قل تعالى : ﴿ قَالَا يَا إِلَهِسَ مَا نَنفَعُكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ أَتُكْبِرُ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْغَالِينَ ﴾ ص : ٧٥ .

(٣) قل الشيخ خالد : ((و تكون لأنواع من يعقل ، هذه عبارة ابن عصفور ، وعبارة ابن مالك تبعاً للفارسي)) لصفات من يعقل)) ومثلها عند ابن عصفور وابن مالك ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ، وكلا التعبيرين متكلم فيه ، أما الأول : فردَّ ابن الحاج بأنَّ النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله ((لما لا يعقل)) ، وأما الثاني : فلأنه لا يصح أن يقال ((انكحوا الطيب أو الطيبة)) لأنَّ النكاح إنما هو للذوات لا للصفات)) . شرح التصريح ١٣٤/١ (الموصولات) .

(٤) شرح الجمل ١٧٣/١ ، من قوله : ((أعلم ...)) الى آخر البحث هو معنى ما في شرح الجمل ، بل الآيات نصاً هناك فراجع .

(٥) الكافرون - ٥ .

و((أي)) نحو : ﴿لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(١) ، وهي ملازمة للإضافة - لفظاً أو تقديراً - إلى معرفة ، ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور ،

وعبر عن ذلك السهيلي^(٢) بقوله : ((أو تقع على مَنْ يعلم إذا أريد تعظيمه ، كقوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٣))) .
ويجب : بأن ((ما)) فيهما مصدرية ، ولا يردّه في الآية الثانية ضمير الفعل ؛ لاحتياجه الى من يرجع اليه ؛ لأنه راجع الى غير مذكور مثل ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(٤) .

ومن أقسام المصدرية ((سبحان ما سخرن لنا سبحان ما سبّح الرعد بحمله)) لكنها ظرفية ، وحذف تنوين ((سبحان)) للعلمية أو تقدير مضاف ، فإن قيل : ليس المراد التسبيح في هذه الملة فقط قلنا : إنما معناه ما دام متصفاً بذلك .

قوله [الى معرفة] قل الرضي^(٥) : ((لتكون معرفة)) انتهى .
واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات بصلاتها ، أو أنّ ((أل)) فيما فيه ((أل)) زائدة .

(١) مريم - ٦٩ .

(٢) نتائج الفكر - ١٤١ (مسألة في الأسماء النواقص) .

(٣) الشمس - ٥ .

(٤) فاطر - ٤٥ .

(٥) قل الرضي : ((و ((أي)) مضاناً الى معرفة لتكون موصولة معرفة)) . شرح الكافية ٤١/٢ .

❧ وأجيب : بأنَّ ((إيا)) محتاجة الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف عينه وهو الصلة ، بخلاف بقية الموصولات فإنها تحتاج الى الثاني فقط .

وحاصله : أنَّ الموصولات ليس فيها ما معناه نسبي سوى ((أي)) ، فهي مفتقرة الى المضاف اليه ؛ لتوضيح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه ، ومفتقرة الى الصلة ؛ لتوضحه بالنظر الى شخصه ، وهذا من غرائب العربية أنَّ اسماً يحتاج الى معرفين لكن من وجهين مختلفين .

ومن ثم قل بعضهم : القياس يقتضي جواز إضافة ((أي)) الى نكرة لا لتعريفها لحصوله بالصلة ، بل لبيان الجنس التي هي بعضٌ منه لحصوله بالنكرة ، فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة إصلاح اللفظ ؛ كيلا يضاف ما أريد به التعريف الى ما هو نكرة ، فيحصل تدافع في الظاهر .

فإن قلت : يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فإنَّ أراد تشخص معناها علم جنسه .

قلت : ممنوع ، فإنَّ الفرد قد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ، ألا ترى أنك قد تشاهد شخصاً متميزاً عنك ببعض الصفات ولا تعلم من أي جنس هو ، فعند هذا إذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه .

ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم - كما في الآية - خلافاً للبصري .

وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي ؟ فلم تلج له العلة فقال :
((أي)) كذا خلقت !

وأجاب غيره : بأن ((أيأ)) وضعت على العموم والإبهام ، والمضارع
مُبهم ففيه مناسبة لها ، بخلاف الماضي إذ لا إبهام فيه ، فيحصل التنافي
والخروج عما وضعت له . واشترط كون العامل متقدماً ؛ لتمتاز عن
الشرطية والاستفهامية ؛ لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر .

قوله [خلافاً للبصري] المنقول عن البصريين : أنه لا يشترط التقدم بل يجوز
عندهم أن يتقدم العامل وأن يتأخر نحو : ((أكرم أيهم جله ، وأيهم جاء أكرم)) .

قوله [فلم تلح العلة ...] ادعى ابن السراج : أن العلة لاحت له وأن مراده
بقوله : ((أي)) كذا خلقت : أنها خلقت على العموم والإبهام ، وعبر عن الوضع
بـ ((الخلق)) مجازاً ، والمضارع مناسب لها بخلاف الماضي فهو معنى الجواب الذي
بعده .

قوله [وأجاب غيره ...] أجاب ابن البلذش أيضاً : بأن ((أيأ)) موضوعة على
الإبهام ، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعة ولا مبدؤه ، بخلاف
الماضي والحل فإنهما محصوران ، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره
استعملت معه ((أي)) الموضوعة على الإبهام .

ورُدَّ الجوابان لاختلاف الإبهامين ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر .

واعلم أنّ لـ ((أي)) أربع حالات ، تعرب في ثلاثة منها وهي :
 ما إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : ((يعجبني أيّهم هو قائم)) .
 أو ذكر صدر صلتها ولم تضاف نحو : ((يعجبني أيُّ هو قائم)) .
 أو لم تضاف ولم يذكر صدر صلتها نحو : ((يعجبني أيُّ قائم)) .
 وتبنى في الرابعة على الضم ؛

قوله [تعرب في ثلاثٍ منها] هو مذهب سيويّه ^(١) ، وذهب الخليل ^(٢) ويونس والكوفيون الى إعرابها مطلقاً .

قل ابن الناظم ^(٣) : ((وأعربت ((أي)) دون أخواتها لأنّ شبيهاً بالحروف في الافتقار الى جملة معارَضٍ يلزوم الإضافة في المعنى ، فبقيت على مقتضى الأصل في الاسماء)) انتهى ، أي : من الإعراب .

قل العزّابن جماعة : ((وفي هذا إشارة الى تحقيقِ نفيس لما تلقينه من الأشياخ من أنّ محلّ قول أئمة الأصول: المانع مقدّم على المقتضي إذا لم يتعد المقتضي ، وإلا فالمقتضي مقدم لسلامته حيثلذ من المانع)) انتهى .

وكأنّ المراد بالمقتضي المتعدد هنا الاسمية ولزوم الإضافة .

قوله [وتبنى في الرابعة] قل الزجاج ^(٤) : ((ما تبين لي أنّ سيويّه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما

❦❦

(١) شرح الكافية للرّضي ٥٦/٢ - ٥٧ .

(٢) شرح الكافية ٥٧/٢ - ٥٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٦٤ (الموصولات) .

(٤) المغني ٧/١ (أي الموصولة) .

تشبيهاً بالغايات ، وهي ما إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً
محذوفاً ، نحو : ﴿أَيْهَمُ أَشَدُّ﴾ ^(١) ، وقوله :

﴿ فَإِنَّهُ يَسْلَمُ أَنَّهَا تَعْرَبُ إِذَا أَفْرَدَتْ ، فَكَيْفَ يَقُولُ بَيْنَائِهَا إِذَا أُضِيفَتْ ﴾ .
قل الشهاب القاسمي : ((قد يفرق بأنها عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج للدلالة
الإضافة عليه لافتقار المضاف الى المضاف اليه ، وأما عند عدم الإضافة لفظاً فيخفى
الاحتياج ، والاحتياج الظاهر أشد تأثيراً من الخفي ، أي : هو أظهر في مشابهة الحرف .
لا يقل : الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج اليه مع وجوده ؛ لوجود
دافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الأول .
لأننا نقول : لا نسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع
وجوده ، ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتأمل)) .

أقول : لا يخفى أنَّ هذا يقتضي بناء ((أي)) حيث أضيفت مطلقاً ، والغرض
حكمة تخصيص بنائها بما إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها فأظهر مما ذكره قول
بعضهم : إنما بنيت والحالة هذه لأنها كالمقطوعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام
موجب البناء وهو الافتقار الى جملة :

أما لفظاً فلقيام ما هي مضافة اليه - وهو الضمير - منزلة صدر الصلة ؛ لكون
ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل ؛ لأنه مفرد .

وأما نية فلأنه لا يُنوى المضاف اليه إلا عند فقهه من اللفظ وهو موجود .
قوله [تشبيهاً بالغايات] لأنه حُذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه ، كما حذف
من ((قبل وبعد)) المضاف اليه المبين للمضاف .

(١) قال تعالى : ﴿ ثُمَّ نَزَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ ، (مريم : ٦٩) .

فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(١)

وبهما رُدُّ على ثعلب المنكر لموصولية ((أي)) .

قوله [وبهما رُدُّ على ثعلب] أي : بالآية والبيت ؛ لأنها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية ؛ إذ لا يصلح هنا غيرهما ، ويمنع من استفهاميتها في الآية أن ((ننزع)) ليس بفعل قلبي حتى يُعلّق ، وإنما هي موصولة ، وهي المفعول ، وضمّتها بناء لا إعراب ، ((وأشدّ)) خبر لـ ((هو)) محذوفاً والجملّة صلة .

ويمنع من استفهاميتها في البيت رفعها بعد الجار ؛ لأنّ حرف الجر لا يعلّق ، وتعلّق الجار بالفعل قبلها ؛ لأنّ الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ، فتعينت الموصولة . وله أن يقول : هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بـ ((قول)) محذوف نعتاً للمجرور بـ ((على)) محذوفاً أيضاً أي : ((سلّم على شخصٍ مقولٍ فيه - أي : في طلبه - أيهم أفضل)) ، كما قيل في :

ما لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبِيَّةٌ^(٢)

واعلم أنه كما رُدُّ بالآية والبيت على ثعلب^(٣) رُدُّ على الخليل ويونس^(٤)

(١) عجز بيت من المتقارب لفسان بن وعلّة في الدرر ٢٧٢/١ وبلا نسبة في الأوضح ١٠٨/١ والممع ٢٧٥/١ ، وقلمه :

إذا ما لقيتَ بَنِي مالِكٍ فسلّم على أَيُّهم أَفْضَلُ

والشاهد : ((على أيهم)) فـ ((أي)) اسم موصول مضاف وقد حذف صدر الصلة والتقدير : فسلم على أيهم هو أفضل ، ولهذا بنيت على الضم .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ٢١٤/١ في بحث علامات الفعل الماضي .

(٣) الممع ٢٧١/١ .

(٤) شرح الكافية ٥٧/٢ .

حيث ذهب إلى أن ((أيّا)) فيهما استفهامية معربة .

ثم قال الخليل ^(١) : ((مفعول)) نزع)) في الآية محذوف ، والتقدير : لننزعن من كل فريق الذي يقل فيهم أيهم أشد) ، ويردّه : أنه لا يجوز أن يقل ((لأضربنّ الفاسق)) بالرفع ، بتقدير : الذي يقل فيه الفاسق ، وقد يونس ^(٢) : الجملة مفعول ، وعلّق ((نزع)) عن العمل لأجل الاستفهام .

وردّ بما مرّ ، لكن نقل الرضي ^(٣) : أنه يُجيز التعليق في غير أفعال القلوب نحو : ((اضرب أو اقتل أيهم أفضل)) .

وقال : ((إنه ليس بشيء ؛ لأنّ المعلق يجب كونه في صدر جملة ، والمنصوب بنحو : ((اضرب أو اقتل)) لا يكون جملة ، والمعلق أما استفهام أو نفي أو لام ابتداء ، و((أي)) بعد نحو : ((اضرب واقتل)) لا يكون جملة ؛ إذ لا معنى لها على وجه الحكاية ، كما قال الخليل ، بل هي موصولة بعلة)) .

ويبطل مذهبهما جميعاً قوله : ((فسلم على أيهم أفضل)) في رواية من رواه بضم و ((أي)) ؛ لأنّ حرف الجر لا يعلّق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتها .

(١) المغني ٧/٨ (أي الموصولة) .

(٢) المغني ٧/٨ (أي الموصولة) .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٥/٨ في باب الموصولات ((ومذهب يونس في مثله أنّ الفعل الذي قبله ((أي)) معلق عن العمل ، ويميز التعليق في غير أفعال القلوب أيضاً نحو ((اضرب واقتل أيهم أفضل)) كما يجيء في أفعال القلوب)) ، ثم نقل الحشي نص كلام الرضي راداً على يونس بقوله : وليس بشيء .

قوله [و((أل))] مذهب الجمهور أنَّ اللام التي من الموصولات اسمٌ موضوعٌ برأسه ؛ وفي الكشف ^(١) عند قوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ : إنَّ ((أل)) في الصفات بعض ((الذي)) ، وأنه لكثرة الاستعمال متوصلاً به الى وصف المعارف بلجمل نهكوه بلحذف ، فحذفوا تارة الياء وحدها ، وتارة الياء والكسرة ، وتارة اقتصروا على ((أل)) .

قال الرضي ^(٢) : ((والأولى أن يقول اللام الموصولة غير لام ((الذي)) ؛ لأنَّ لام ((الذي)) زائدة ، بخلاف اللام الموصولة ، - وقال - كان حق الإعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الإسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها الى صلتها عارية كما في ((إلا)) الكائنة بمعنى ((غير))...)) انتهى .

وبذلك يجب عن استدلال المازني لكونها موصولاً حرفياً ، والأخفش ^(٣) لكونها حرف تعريف : بأنَّ العامل يتخطاها الى ما بعدها ولا موضع لها ، ولو كانت اسماً لكان لها موضع .

قيل : ويشكل على ذلك أنَّ ((أل)) اسمٌ مركبٌ يشبه مبنياً الأصل وهو مع ذلك معرب ، وأنَّ صلتها اسم مركب لم يشبه مبنياً الأصل ، وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك ، إلا بأنَّ يدعى أنَّ اللام نُزِلَتْ مع الوصف ۞ ۞

(١) الكشف ٣٧/١ في تفسيره سورة البقرة الآية ١٧ .

(٢) قول الرضي ((والأولى الى قوله الموصولة)) شرح الكافية ٣٧/٢ ، وقوله ((كان حق الى قوله بمعنى غير)) شرح الكافية ٣٨/٢ .

(٣) استدلال المازني نقله الرضي في شرح الكافية ٣٧/٢ ، ودعوى الأخفش نقلها في المجمع ٢٧٥/١ .

في وصف صريح [أي : خالص للوصفيه ،

منزلة الكلمة الواحدة فكأنَّ المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل ،

وفي الرضي ^(١) إشارة اليه .

بقي أنَّ كون الكلمة على صورة الحرف لا يقتضي نقل إعرابها الى ما بعدها ،

بل بناءها وكونها في محل إعراب .

وقولُ ابن مالك مقتضى الدليل أنَّ يظهر إعراب الموصول في آخر الصلة ؛ لأنَّ

نسبتها منه نسبة عجز المركب ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجملة لا

تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة ((أل)) مفرداً جيَّ بالإعراب فيه على مقتضى

الدليل ؛ لعدم المانع .

مردودٌ : بأنَّ حق الإعراب فيه أنَّ يدور على الموصول وإنما جيَّ بالصلة

لتوضيحه ، والدليل عليه ظهور الإعراب في ((أي)) الموصولة وفي ((اللذان

واللتان واللذان)) على رأيه إعرابهن .

قوله [في وصف] أي : مع وصف .

(١) هذه الإشارة هي ما نقله المحشي من كلام الرضي قوله : ((فلما كانت اللام الإسمية في صورة

اللام الحرفية نقل إعرابها الى صلتها عارية)) أي : لما كانت الإسمية في صورة الحرفية ، والحرفية

منزلة منزلة الجزء من الاسم الداخلة عليه ، كانت الإسمية مثلها ، فصار المجموع اسماً واحداً معرباً

بحسب العوامل .

وقل أيضاً في استدراكه على ما أحمله ابن الحاجب : ((وكذا في الألف واللام الموصولة - يعني لا

يفصل بينها وبين صلتها - إذ لا تدخل إلا على فعل في صورة اسم الفاعل أو المفعول كما مرّ ،

فيكون - الموصول - هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما)) . شرح

الكافية ٣٨٢ ، ٦٠ / ٢ .

بأن لم تغلب عليه الإسمية [لغير تفضيل] ، وذلك كاسمي الفاعل والمفعول [كالضارب والمضروب] .

بخلاف أل الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كـ ((الرجل)) ، أو على ما غلبت عليه الإسمية كـ ((الأبطح والأجرع)) ، أو على ما دل على تفضيل كـ ((الأفضل والأعلم)) ، فإنَّ ((أل)) في ذلك كله حرف تعريف .

قوله [كاسمي الفاعل والمفعول] أي : المراد بهما الحدث ، فإنَّ أريد بهما الثبوت كـ ((المؤمن والصانع)) كانت ((أل)) الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول ^(١) ، وقل : ((إنَّ كلام صاحبي المفتاح والكشاف يفصح عنه في غير ما موضع)) .

أقول : عند إرادة الثبوت يخرجان عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ، ويصيرا صفة مشبهة ، كما يعلم من حد اسمي الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة ، وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك .

قوله [كالأبطح والأجرع] معنى الأول في الأصل ذات ما ثبت لها البطح ، ثم صار مختصاً بالسيل الواسع الذي فيه دقل الحصى ، وأجرع معناه في الأصل : ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً .

(١) قل التفتازاني المطول - ٢٠٨ تعريف المسند اليه باللام : ((وأما ما ليس بمعنى الحدث من نحو المؤمن والكافر والصايغ والحاك فهو كالصفة المشبهة ، واللام فيها حرف تعريف اتفاقاً)) .

وأما الداخلة على الصفة المشبهة كـ ((الحسن)) فجنح ابن مالك ^(١) الى أنها موصول إسمي ، وجرى عليه المصنف في الشرح ^(٢) والأوضح في باب ما لا ينصرف .

لكن قل في المغني ^(٣) : ((وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت ، فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ، ولهذا كانت ((أل)) الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق)) ، فقضيته : أنها حرف تعريف ، وبه صرح في الأوضح ^(٤) في باب الصفة المشبهة .

وعلى الأول أجيب : بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد ، بخلاف اسم التفضيل .

وما ذهب اليه من أن أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول إسمي هو الأوضح ، بدليل عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربّه .

قوله [بدليل عود الضمير ...] أي : الضمير بالاستقراء إنما يعود على الأسماء .

وقول المازني ^(٥) : ((يرجع الى الموصوف المقدر)) مردود ☞

(١) قل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٧/١ ((وسواء كانت الألف واللام للتعريف كما في قوله تعالى ((كَأَلْأَعْمَى وَالْأَعْمَى)) ، أو زائدة كالداخلة على (يزيد) في قوله : رايت الوليد بن يزيد ... ، أو موصولة كالداخلة على (يقظان) في قوله : وما أنت باليقظان ...)) فـ ((يقظان)) صفة مشبهة وعبر عن أل الداخلة عليها بأنها (موصولة) .

(٢) شرح القطر - ٩٩ (الموصول) ، أوضح السالك ٥٣/١ .

(٣) المغني ٤٩/١ (أل الموصولة) .

(٤) أوضح السالك ٢٧/٢ باب الصفة المشبهة .

(٥) شرح الكافية ٣٧/٢ (الموصول) .

وليست موصولاً حرفياً لما مرّ ؛ ولأنها لا تؤول مع صلتها بالمصدر .
ولا حرفَ تعريف ؛ لعدم تقدم معمول مدخولها عليها ، ولجواز عطف
الفعل على مدخولها ،

❧ بأنّ لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا ضرورة ، وليس هذا
منها ، وبأنّ حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى ؛
لأنّ حذف المنكر أكثر . قوله [لما مرّ] من عود الضمير عليها .
قوله [ولأنها لا تؤول ...] ولو كانت موصولاً حرفياً لأوّلت مع ما بعدها
بالمصدر عملاً بالاستقراء ، واللازم باطل .
قوله [لعدم تقدم ...] أي : لعدم جواز ذلك ، ولو كانت حرف تعريف لجاز
وردّ أيضاً القول بأنها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو :
..... الترضى

و :

..... اليجْدَعُ ^(١)

قوله [ولجواز عطف الفعل ...] نحو : ﴿ فَالْمُيَرَاتِ صُبْحاً ﴾ ﴿ فَأَثَرُنْ ﴾ ^(٢) ﴿ إِنَّ
الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ ^(٣) ،

❧ وفيه : أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه

(١) بعض من بيتي شعر سيأتي أولهما قريباً . ونظام الثاني :

يقولُ الخنّا وأبغضُ المعْجَمِ ناطقاً إلى ربّنا صَوْتُ الحمارِ اليجْدَعِ

(٢) العلايات - ٣ .

(٣) الحديد - ١٨ .

وأيضاً لو كانت حَرْفَ تعريفٍ لقدح إلحاقها في إعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال ؛ لوجود المبعد له عن مشابهته للفعل ، واللازم منتفٍ .

قل الرضي : وهذا الخلاف إذا لم تكن اللام للعهد أما إذا كانت له كما في قولك : ((جاءني ضارب فأكرمت الضارب)) فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله :
مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

❧ وإن لم يكن فيه ((أل)) ، وبالعكس ، كما في الخلاصة ^(١) : ((واعطف على اسم ...)) ، واستدلوا له بما من جملة : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ ^(٢) .
قوله [وأيضاً لو كانت حرف تعريف ...] أجلب الأخفش ^(٣) بالتزامه ، فذهب الى أنَّ اسم الفاعل لا يعمل مع ((أل)) .
قوله [من لا يزال ...] ^(٤) صدر بيت عجزه :
فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ
والشاهد فيه ظاهر أي : الذي معه ، و((من)) : مبتدأ ❧❧

-
- (١) قل في الألفية في بحث عطف النسب :
واعطف على اسم شبه فعلٍ فعلاً وعكساً استعمل تجده سهلاً
(٢) الانعام - ٩٦ .
(٣) المجمع ٢٧٥/٨ (الموصول) .
(٤) البيت من الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ٢٠٣ وشرح ابن عقيل ١٦٠/١ والمجمع ٢٧٨/١ .
والشاهد في قوله ((المعه)) فقد جاء بصلة أل ظرفاً وهو مخالف للقياس .

وبالجملة الاسمية كما في قوله :
مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

ضرورة ،

☞ وخبره ((فهو جر)) ، ودخلت الفاء لتضمّن المبتدأ معنى الشرط ،
و((حر)) بفتح الحاء المهملة وكسر الراء ، أي : فهو جدير بعيشة واسعة . واعلم
أنه ينبغي بل يجب تقدير متعلق الظرف اسماً ، ويستثنى ذلك من قولهم إنَّ الظرف إذا
وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم .

قوله [من القوم ... ^(١)] صدرُ بيتٍ عجزه :

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

والشاهد فيه ظاهر : حيثُ وصل فيه اللام بالجملة الاسمية ؛ لأنَّ ((الرسول)) :
مبتدأ ، و((منهم)) : خبر ، أي : من القوم الذين رسول الله منهم ، و((لهم)) بل
من ((القوم)) ، وقيل : اللام من ((الذين)) مبقاة ، والباقي محذوف للضرورة .

قوله [ضرورة] فيه : إنَّ اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما
حكى الفراء ^(٢) : ((أَنَّ رجلاً أقبل فقال له آخر : ها هو ذا ، فقال السامع : نَعَمْ
الهاهو ذا)) .

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٥٨/١ وشرح الكافية الشافية ١٢٧/١ والمجمع ١٧٨/١ .

والشاهد قوله ((الرسول الله)) فقد وصل آل بالجملة الاسمية وهو شاذ .

(٢) نقل الرضي قول الفراء في شرح الكافية ٣٩٢ (الموصول) .

وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله :
ما أنتَ بالحكمِ الترضى حكومتُهُ

قوله [ما أنتَ بالحكم ... ^(١)] صدرُ بيتٍ للفرزدق عجزه :

ولا الأصيل ولا في الرأى والجلدِ

والشاهد فيه ظاهر : حيث أدخل اللام على ((ترضى)) وهو مضارع .

تنبيه : قل الدماميني في حاشية المغني :

((إن الجماعة أطلقوا القول بأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وينبغي أن

يستثنى من ذلك : الجملة الواقعة صلة لـ ((أل)) ، إما مع القول بأن ذلك لا يكون إلا

لضرورة مطلقاً كما يقول الجمهور ، أو مع القول بأن ذلك يجوز في السعة قليلاً إن

كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الأخفش ^(٢) وابن مالك ، فإن جملة الصلة في هذه

الحالة تكون ذات محل من الإعراب ؛ لوقوعها موقع المفرد)) .

وتعقبه الشمني ^(٣) بقوله :

((لا نسلم أن كل جملة واقعة موقع المفرد بالأصالة والموقع بعد أل ليس

للمفرد بطريق الأصالة ؛ لأنهم قالوا إن صلة أل فعل في صورة الاسم ، وهذا يعمل

بمعنى الماضي ، ولو سلم فإثماً ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل ، ☞☞

(١) البيت من البسيط للفرزدق في الإنصاف ٥٢٧/٢ وشرح الشذور ٣٤ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة

في شرح ابن عقيل ١٥٧/١ والمعم ٢٧٧/١ . والشاهد قوله : ((الترضى حكومت)) حيث جاء بصلة

أل جملة فعلية مضارعة .

(٢) شرح التسهيل ١٩٦/١ .

(٣) المنتصف ٢١١ (الباب الثاني - الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، الجملة السادسة : جملة

الصلة) ، ونقله المحشي بتصريف .

على المختار في تفسير الضرورة .

والمفرد الذي هو صلة آل لا محل له ، والإعراب الذي فيه بطريق العارية من آل ؛ فإنها لما كانت في صورة الحرف نقل إعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في ((إلا)) بمعنى ((غير)) ...)) انتهى المراد منه .
وعليه فإذا قلت : ((جاء يضرب)) فالفاعل هو ((آل)) فقط ، وهي في محل رفع كما تفعل في قولك : ((جاء الذي يضرب)) وهو واضح .
ويلزم على كلام اللماميني وقوع الجملة غير مراد بها لفظها فاعلاً، وذلك ممتنع .
ويؤخذ مما قرره الشمني أن صلة ((آل)) إذا كانت وصفاً جملة في المعنى ، وبه صرح صاحب المفصل^(١) وتبعه السعد في المطول في بحث تقديم المسند اليه ، لكن رد ذلك السخاوي في شرح المفصل ، وتعقبه الشهاب ابن قاسم في حواشي ابن الناظم .
وذكر المصنف في حواشي ابن الناظم : ((أن الوصف من شبه الجملة)) ، وعلى كل فمقابلته للجملة وشبهها في قولهم : صفة آل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة أو شبهها باعتبار اللفظ فتفتن .

قوله [على المختار في تفسير الضرورة] وهو : أنه ما لا يوجد إلا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن ، بخلاف ما إذا فسرت بـ ((ما لا مندوحة للشاعر عنه)) لِيُمْكِنَ قَائِلُ البيت المذكور من أن يقول : ((المرضي حكومت)) .
وإنما كان المختار التفسير الأول ؛ لأن الثاني يكاد يسد باب الضرورة ؛ إذ كل ما يُدعى أنه ضرورة يمكن أن يُدعى تمكُّن الشاعر من تغييره ، لكن يلزم تخيل الشاعر جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه .

(١) شرح المفصل ١١٦/٢ (احتياج الوصول الى صلة وعائد) والمطول ٢٥٨ بحث تقديم المسند اليه .

[و((ذو)) في لغة طيء] خاصة دون غيرهم من العرب ، كقمر
وبشري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

والشهور عندهم أفرادها وتذكيرها ، وبناءها على السكون ، لا على
الضم كما توهمه بعض المتأخرين ؛ إذ ليست حرفاً واحداً بل حرفين :
الثاني منهما ساكن ، والبناء إنما يكون في الآخر .

قوله [خاصة] أي : موصوليتها خاصة بطيء ؛ لأنهم الذين يستعملونها
كذلك ، و((طيء)) على وزن ((سَيْد)) : أبو حي من اليمن .
قوله [من العرب] احتراز به عمن تشبه بطيء من المولدين .

قوله [وبشري ... ^(١)] الحفر : معروف ، والـ((طِي)) : بناء البئر بالحجارة ،
والشاهد في : ((ذو)) حيث جاءت موصولة بمعنى التي ، أي : التي حفرتها والتي
طويتها ، وزعم ابن عصفور ^(٢) أنه ذكر البئر على معنى القليب .

قوله [والمشهور عندهم أفرادها ...] أي : في كل الأحوال ، ويظهر المعنى
بالعائد ، فعدها من المشترك باعتبار المشهور .

(١) عجز بيت من الوافر لستان بن الفحل الطائي في الإنصاف ٢٨٤/١ وبلا نسبة في الأوضح
١١٠/١ والممع ٢٧٢/١ ، وقلمه :

فإن الماء ماء أبي وجني وبشري ذو حفرْتُ وذو طَوَيْتُ

(٢) قل ابن عصفور في باب الموصول من شرح الجمل ١٧٧/١ : ((وزعم بعض النحويين أنها -
يعني : ذو الطائية - تقع على المؤنث واستدل بالبيت : ((وبشري ذو حفرْتُ ...)) فقال : معناه بشري
التي حفرتها والتي طويتها ، وهذا لا حجة فيه لأنه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها ، وذكر على
معنى ((قليب)) ، كأنه قل : ((وقلبي الذي حفرته والذي طويته)) .

ومنهم مَنْ يعربها بالحروف إعراب ((نِي)) المعرب كما مر ^(١) ،
وخصّه ابن الضائع بحالة الجر لأنه المسموع كقوله :
فحسبي من نِي عندهم ما كفانيا
واستشكل إعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض .

قوله [ومنهم من يعربها ...] تشبيهاً بـ ((نِي)) بمعنى : صاحب ، بل حكى بعضهم : أنَّ هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل الى الوصف بهما .

قوله [بل حرفين] الصواب : بل هما حرفان ، والنصب يقتضي أنه معطوف على الخبر ، فيكون النفي مسلطاً عليه ، فيصير المعنى : بل ليست حرفين ، وهو غير صحيح .

قوله [إنما يكون في الآخر] انظر هذا مع قولهم : الجزء الأول من ((بعلبك)) بني لأنه وسط الكلمة ، إلا أنَّ يقل : صيرورة الآخر وسطاً بطريق العروض لا ينافي البناء .

قوله [فحسبي من ... ^(٢)] تقدم الكلام عليه .

قوله [واستشكل ...] يمكن الجواب بما أسلفناه في الأسماء الستة ، وبأنَّ الافتقار الى جملة عارضه لزومها للإضافة في المعنى ، فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء وهو الإعراب .

(١) انظر ما تقدم في بحث الأسماء الستة السابق ٣٣٥/١ .

(٢) البيت من الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي في التصريح ١٦٠/١ ، ١٦١ وبلا نسبة في والأوضح ٣٠/١ . والشاهد فيه قوله ((من نِي)) فإنَّ ((نِي)) هنا اسم موصول بمعنى الذي .

وما جَزَمَ به هنا من أنَّ ((ذو)) تطلق عند ظيء على المؤنث أيضاً هو
 المجزوم به في سائر كتب ابن مالك^(١)، وخصَّه في الجامع ببعضهم فقال :
 ((و)) ((ذو)) لكلّ مذكر ، و ((ذات)) لكلّ مؤنث ، ويختصان بظيء ،
 ومنهم من يصرفهما ويعربهما ، ومن يستعمل ((ذو)) للجميع)) .

قوله [ومنهم من يصرفهما ويعربهما] صريح في أنَّ تصريف ((ذو)) الطائية
 تصريف ((ذو)) بمعنى صاحب خاص بحالة الإعراب ، ومثله في الرضي^(٢) ، لكن كلام
 ابن مالك^(٣) وشرّاحه يدل على أنَّ التصريف يجري على البناء أيضاً ، ويوافقه ما في
 نسخ الجامع الصحيحة من قوله ((ومنهم من يصرفهما و [من] يعربهما))^(٤) .
 ثم الظاهر على التصريف والإعراب تنوين المفرد ، وجمع المؤنث ونصبه بالكسرة
 إذ لا مقتضي لسقوط التنوين وإن سقط في ((ذي)) بمعنى صاحب للإضافة ؛ إذ لا
 إضافة هنا إلا أن يسلم ما قيل : إنَّ ((ذو)) الطائية ملازمة للإضافة معنى .
 ثم الظاهر أنَّ كلاً من التثنية وجمع المذكر يُختم بالنون فيقل : ((ذوان وذوين
 وذواتان وذواتين وذوون وذوين)) ، وأنه على لغة التصريف والبناء يكون كلٌّ من
 التثنية وجمع المذكر معربين وإن كان المفرد مبنياً ، وجمع الذي مبنياً ؛ لأنَّ إعراب الجمع
 هنا حملاً على جمع ((ذو)) بمعنى صاحب .

(١) شرح التسهيل ١٩٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١١٤/١ .

(٢) شرح الكافية ٢٢/٢ ؛ (الموصول) .

(٣) شرح التسهيل ١٩٤/١ (الموصول) .

(٤) هذه الجملة في أ كما أثبتته في المتن ، وفي ب : ((ومنهم من يصرفهما بـ و يعربهما)) ، ولم يلح
 لي المعنى فيهما حتى راجعت الجامع الصغير ٢٦ فالحبارة هناك ((ومنهم من يصرفهما ومن
 يعربهما)) ويصح بها كلام الشيخ يس وكلام ابن مالك ، فتأمل .

فحكى العموم عن بعض طيء بعد تصديره بالأول ، ويؤيده قول ابن الصائغ: الأفصح امتناع إطلاقها على المؤنث .

[و((ذا))] حالة كونه [بعد ((ما))] باتفاق البصريين ، [أو] بعد [((من))] الاستفهاميتين [على الأصح عندهم ، والمرجع في ذلك السماع ، وكلاهما مسموع ، قل تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ ^(١)] ، وقد الشاعر :

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجلاً بقوله :

قوله [فحكى العموم ...] أي: بقوله : ((ومن يستعمل ((ذو)) للجميع)) .
قوله [بعد ((ما))] أي : واقعاً بعدها .

قوله [على الأصح] قل : مقابله الصحيح في ((ذا)) كونها للإشارة ، فلما دخلت عليها ((ما)) وهي في غاية الإبهام جردتها عن معنى الإشارة وجذبتهما إلى الإبهام ، فجعلت موصولة ، ولا كذلك ((مَنْ)) لتخصيصها بمن يعقل ، فليس فيها الإبهام الذي في ((ما)) .

قوله [وقصيدة ... ^(٢)] الشاهد فيه ظاهر حيث استعمل ((من ذا)) بمعنى : ((الذي)) ، أي : من الذي قلها .

(١) النحل - ٢٤ ، ٣٠ .

(٢) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه ٢٧ وفي شرح التسهيل ١٩٣/١ وبلا نسبة في شرح الشذور ١٤٥ والمجم ٢٧٣/١ ، والشاهد واضح .

أَمْنَتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي : الذي تحمليه طليق ،

قوله [أمنت ...] عجز بيت صدره :

عَدَسَ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً^(١)

و((عدس)) إن كان اسماً للبغل فهو منأى حذف منه حرف النداء ، وإن كان اسم صوت لزجر البغل فلا محل له من الإعراب ، و((إمارة)) - بكسر الهمزة ، أي : حكم - مبتدأ خبره ((ما لعباد)) .

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ تُمْ أُنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾^(٢) ، ويقوله : ﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾ ، واجيب : بأن جملة ((تقتلون)) حال ، وكذا ((يمينك)) ، وجوز ابن عصفور^(٣) تعلق ((يمينك)) بـ((أعني)) عذوفاً ، ولا ينبغي أن يعرل عليه ؛ لأن ((أعني)) متعد بنفسه لا بـ((الباء)) .

(١) البيت من الطويل ليزيد بن مفرغ في ديوانه ١٧٠ والإنصاف ٦١٧/٢ وبلا نسبة في الأوضح ١١٦١ والمجم ٢٧٨/١ . قل الكوفيون : كل ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول ، ومنه هذا البيت ، فجعلوا (ذا) اسم موصول رغم دخول ما التنبيه عليه ، والتقدير : والذي تحمليه طليق ، فـ(ذا) اسم موصول مبتدأ ، وجملة (تحملين) صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، و(طليق) خبر المبتدأ ، ومثله ما ذكره المحشي من الآيات : ﴿ تُمْ أُنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ أي : انتم الذين تقتلون أنفسكم ، ﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾ قالوا : (ما) اسم استفهام مبتدأ و(تلك) اسم موصول خبر و(يمينك) صلة . أما البصريون وابن هشام موافق لهم ، قل : ((ولا دليل فيه لجواز أن يكون (ذا) للإشارة وهو مبتدأ ، و(طليق) خبره و(تحملين) جملة حالية ، والتقدير : طليق حالة كونه محمولا لك)) .

(٢) البقرة - ٨٥ ، والآية التي تليها طه - ١٧ .

(٣) شرح الجمل ١٦٩/١ (الموصول) .

ولا حجة فيه .

قوله [ولا حجة فيه] ؛ لأن الظاهر أن ((ذا)) اسم إشارة - بدليل دخول ((ها)) التنبيه عليه - مبتدأ و ((طليق)) خبره ، و ((تحملين)) حل من ضميره ، والتقدير : وهذا طليق عمولاً لك ، أو خبر أول و ((طليق)) خبر ثاني ، وهو أظهر ؛ لأن ((طليقاً)) صفة مشبهة ، وبعضهم يمنع تقديم الحل على عاملها إذا كان صفة مشبهة ، هذا . وقد قل المصنف في حواشي الألفية :

((وهذا - يعني : ما قيل في نخرج البيت وأن ((ذا)) للإشارة - لا يتمشى ؛ لأن ((الطليق)) المحمول هو راكب البغل ، فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه ؟ وهل لأحد أن يقول : ((هذا قام)) أو ((هذا كتب)) ويشير الى نفسه ؟ ولا أظن أحداً يقول ذلك ولا يفوه به ، وله أن يقول : الذي كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ، ويكون ذلك الكتاب خطه)) انتهى .

وفي شرح الألفية للجلال السيوطي^(١) : ((وقال السراج البلقيني : يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل ((هذا)) موصولاً ، والتقدير : هذا الذي تحملين ، على حذف قوله :

فوالله ما نلتُم ولا نيلَ منكمُ بمعتلٍ وفقٍ ولا متقاربٍ^(٢)

أي : ما الذي نلتُم ، قل : ولم أر أحداً أخرجه)) انتهى .

(١) البهجة المرضية ٦٨/١ (الموصول) .

(٢) البيت من الطريل وقد اضطرب ابن مالك في نسبه ففي شرح التسهيل ٢٢٩/١ . نسبه لحسان ، وفي شرح التسهيل ٧٩/٣ نسبه لعبد الله بن رواحة وبلا نسبة في الجمع ٢٨٩/١ ، ٤٠٢/٢ . والشاهد في قوله : ((ما نلتُم)) فقد حذف الموصول وبقيت صلته والتقدير : ما الذي نلتُم ، وقال البغدادي : أراد ((ما نلتُم)) فحذف النافية وأبقى الموصولة ولا يجوز العكس لانه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته عند البصريين .

ولا يختص ((ذا)) من بين أسماء الإشارة بذلك عندهم ، بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تكون عندهم موصولات ، وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بـ ((أل)) من قبيل الموصولات ، كقوله :

﴿ أقول نصّ في المغني ﴾^(١) على أنّ حذف الموصول الاسمي مذهب الكوفيين ، وأنّ ابن مالك^(٢) تابعهم لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ، وأنت خير بأن المقصود تخريج البيت على طريق البصريين .
قوله [بل جميع أسماء الإشارة ...] قد قدمنا أنهم احتجوا بما ظاهره مجيء ((هؤلاء وتلك)) من الموصولات .

قوله [وأبلغ من ذلك ...] من الموصولات عندهم أيضاً الأسماء المضافة نحو :
يا دارَ مِيةَ بالعلياءِ فالسُّنْدِ^(٣)

فـ ((العلياء)) صلة لـ ((دار مية)) ، والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو : ((هذا رجل ضربته)) ، فـ ((ضربته)) صلة لـ ((رجل)) .

قال أبو حيان : ((ولينظر على مذهبيهم في الأسماء المذكورة هل

(١) المغني ١/ ٦٢٥ (حذف الموصول الاسمي) .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٢٩ : ((وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، ويقولهم في ذلك أقول)) .

(٣) صدر بيت من البسيط للناطقة الذبياني في ديوانه ٣٠ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٦٩ والأوضح ١٢٤/٣ والمجمع ١/ ٢٧٧ ، وتماه :

يلدارَ مِيةَ بالعلياءِ فالسُّنْدِ أقوتَ وطناً عليها سالفُ الأُمْدِ

فمذهب الكوفيين أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة وصلت أي : جُئِلَ ما بعدها صلة لها ، فتكون (بالعلياء) صلة لـ (دار مية) .

لَعَمْرُكَ أَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ مِنْ أَفْسَانِهِ بِالْأَصَائِلِ
أي : لأنت الذي أكرم أهله ، فـ ((أكرم)) صلة ((البيت)) .

❧ هي مبنية أو معربة ، وعلى الإعراب يشكل بأن سبب البناء موجود مع
عدم المعارض)) .

قوله [لعمرك أنت البيت ... ^(١)] كأنَّ الداعي للكوفيين على جعل
((البيت)) في هذا البيت اسم موصول أنه لا يصح الإخبار به عن ((أنت)) على
الظاهر من جعله اسماً معرفاً بـ ((أل)) .

ويمكن أن يجاب : بأنه على حذف مضاف ، أي : أنت صاحب البيت ونحوه ،
وقوله : ((أكرم)) : فعل مضارع ، و ((أهله)) : مفعوله ، كما يدل عليه قول
الشارح : ((أي : أنت الذي أكرم أهله)) ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملة .

فما في بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل وإضافته الى
((أهله)) ليس كما ينبغي فتدبر .

(١) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان المذليين ١٤١/٨ وبلا نسبة في الإنصاف ٧٣٣/٢ وفي شرح
الكافية ٣٧٢ ، ٦١ . والشاهد ((لأنت البيت أكرم أهله)) ، قل الكوفيون : إن ((لأنت)) مبتدأ ،
و ((البيت)) خبره ، وجملة ((أكرم أهله)) صلة ((البيت)) ، بناء على مذهبه من جعل الاسم الجملد
المحلى بك كالاسم الموصول في الاحتياج الى الصلة ، والتقدير عندهم : لأنت الذي أكرم أهله .
ولم يرض ذلك البصريون وقالوا : إن ((البيت)) : خبر ، وجملة ((أكرم أهله)) : خبر ثان ، وقالوا : يمكن
أن يقل إن ((أكرم)) صفة لـ ((البيت)) على جعله مبهماً ، كما تقول ((وإني لأمر بالرجل غيرك))
فتكون ((غيرك)) صفة لـ ((الرجل)) لأنه مبهم لا يدل على معهود .

قل الرضي ٦١/٢ : ((أجاز الكوفيون حذف الموصول الاسمي غير الألف واللام فلم لا يجوز أن يكون البيت
منه)) ، أما كلام الحمشي الذي يشير الى عدم جعل الكوفيين ((البيت)) خبر فمعارض بنقل الأنباري في
الإنصاف وابن عصفور في شرح الجمل والسيوطي في الممح ٢٧٧/١ .

وعملَ كون ((ذا)) موصولة إذا لم تلغ ولم تكن للإشارة ، فإنْ أُلغيت بأنْ كانت مركبة مع ((ما)) أو ((من)) لم تكن موصولة ، بل تكون مع ما قبلها اسماً واحداً دالاً على الاستفهام ، لا يعمل فيه فعل متقدم ،

قوله [دالاً على الاستفهام] فيه : أنَّ الإلغاء لا ينحصر في الاستفهام ، فقد ذكر اللغامي : أنَّ لها حين الإلغاء معنيين : أحدهما : الاستفهام ، والثاني : أنَّ يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، وعليه بيت الكتاب :

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ ^(١)

فلجمهور على أنَّ ((ماذا)) كله مفعول ((دعي)) ، ثم قل السيرافي وابن خروف ^(٢) : موصول بمعنى ((الذي)) ، وقل الفارسي ^(٣) : نكرة بمعنى شيء ؛ لأنَّ التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات ، وقد يقل عدم ذكر الشارح له لقلته حتى قيل : إنه لا يوجد إلا في الشعر .

قوله [لا يعمل فيه متقدم] بذلك ردُّ ابن عصفور ^(٤) كون ((ماذا)) في قوله : ((دعي ماذا علمت)) مفعولاً لـ ((دعي)) بناءً على أنها للاستفهام ، ☞

(١) صدر بيت من الوافر للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣ وبلا نسبة في النكت ١٩٠/١ والممع ٢٧٥/٨ وشرح الكافية ٥٨٢ ، وتماه :

دعي ماذا علمت سأتقي ولكن بالغيث نبني

قل الأعلام في شرح الأبيات ٤٦٦ : ((الشاهد في جملة (ماذا) اسماً واحداً بمنزلة (الذي) ...)) وهو الموافق لقول السيرافي .

(٢) المغني ٣٠١/٨ (فصل في للذا) .

(٣) المغني ٣٠١/٨ (فصل في للذا) .

(٤) شرح الجمل ٤٨٩٢ (باب ماذا) .

ويظهر أثر ذلك في البذل إذا قلت مثلاً : ((مَن ذا ضربت ؟ زيداً أم عمراً)) فإن رفعت البذل فـ ((ذا)) غير ملغاة ، وإن نصبته كانت ملغاة ، ويذكّر على إلغائها أيضاً إثبات ألف ((ما)) مع دخول الجار عليها

❧❧ لكن صرح بعضهم : بأنّ ((ماذا)) من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها ، وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة في توضيحه ^(١) واستشهد عليها بقول عائشة ((رضي الله عنها)) في حديث الإفك : ((أقول ماذا)) ، وقول بعض الصحابة ((رضي الله عنهم)) : ((فكان ماذا)) ، لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت ؛ لأنّ المعنى ليس عليه .
قوله [فـ ((ذا)) غير ملغاة] ؛ لأنه بدل من ((ما)) وهو مبتدأ ، و ((ذا)) وصلته خبر .

قوله [كانت ملغاة] ؛ لأنه حيثل بدل من ((ذا)) ؛ لأنه منصوب على أنه مفعول مقدم .

قوله [مع دخول الجار ...] أي : لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ، ولولا ذلك لحذفت الألف ؛ لأنّ الاستفهامية إذا دخل عليها الجار حذفت ألفها لتطرفها ؛
فارقاً بينها وبين الموصولة نحو : ﴿ عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ ^(٢) ؛

(١) قل ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ٢٦١ : ((وفي : ((أقول ماذا)) شاهد على أنّ ((ما)) الاستفهامية إذا ركبت مع ((ذا)) تفارق وجوب التصدير ، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً ، فالرفع كقولهم ((كان ماذا)) ، والنصب كقول أم المؤمنين ((رضي الله عنها)) : ((أقول ماذا)) ...)) .

(٢) المائدة - ٧٣ .

في نحو قولهم : ((عملاً تسأل)) ، وكذا إن كانت للإشارة لأنها حينئذٍ تدخل على المفرد نحو ((من ذا الذاهب وماذا التواني)) والمفرد لا يكون صلة لغير أل .

ولما أنهى الكلام على الموصولات شرع في بيان الصلة فقل :
[وصلة أل] الموصولة [الوصف] الصريح ، وقد مرّ الكلام عليه^(١)

لأنّ الصلة والموصول كالاسم الواحد إلا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم ، وأقول : ((بم ذا أخرجُ من سخطه))^(٢) بجذف الألف مع كون ما مركبة مع ((ذا)) :

قوله [وكذا إن كانت للإشارة ...] تلخص عما ذكره الشارح أنّ ((ماذا)) لها ثلاث استعمالات ، وبقي عليه رابع : وهو أحد قسمي الإلغاء ، وهو أن يكون اسماً واحداً موصولاً وقد ذكرناه ، وتفصيل ذلك يطلب من المغني وحواشيه^(٣) .
قوله [لأنها حينئذٍ تدخل على المفرد] أي : وهو لا يكون صلة لغير ((أل)) .
قل الناصر اللقاني : ((لا يخفى أنّ ((ذا)) مشتركة بين الإشارة والموصولة ، وقد نص الأصوليون على إطلاق المشترك على معنييه معاً حقيقة على الصحيح ، فاشتراط أنّ لا تكون ((ذا)) للإشارة إنما يبنى على المرجوح ؛ إذ لا استحالة في اجتماع معرّفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين)) .

(١) راجع ص ٧٠ - ٧١ السابقة في هذا الجزء .

(٢) صحيح مسلم ١٠٧/٨ كتاب التوبة - حديث توبة كعب بن مالك ، ولفظه : بم أخرج من سخطه غداً .

(٣) المغني ٣٠٠/١ (فصل في لماذا) .

[وصلة غيرها] من الموصولات : [أما جملة] وشرطها - إسمية
كانت أو فعلية - أن تكون [خبرية] :

أقول : الاشتراط المذكور ليس مبنياً على ما ذكر بل ؛ لأن الموصولة
توصل بالجملة وما بعد الاشارية مفرد ، كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر .

قوله [وشرطها ...] قل ابن مالك في شرح الكافية ^(١) : ((ولا توصل بجملة لا
يجهل معناها أحد نحو : ((جاء الذي حلقه فوق عينيه)) .

قوله [خبرية] ؛ لأنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع
للمخاطب قبل حل الخطاب ، والجمل الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد
صيغها ، وأما قوله :

وَأَنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةَ قَبْلِ السَّيِّ لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَ نَوَاهَا أَزُورُهَا ^(٢)

فعلى إضمار ((القول)) أي : التي أقول لعلي ، أو الصلة جملة ((أزورها)) ،
وخبر ((لعل)) محذوف ، كذا في المغني ^(٣) في بحث الجملة المعترضة .

وقل في حواشي الألفية : ((وقوله : ((قبل التي لعلي وإن شطط نواها
أزورها)) عندي كقولهم : إن جئتني لأكرمك ، أعني : إنه في نية التقديم في قوله :
((لأكرمك)) على ما قبله ، وهو : ((إن جئتني)) على تقدير حذف شيء مدلول
عليه بالمؤخر ، وأصله : ((قبل التي أزورها))

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٧/١ (الموصولات) .

(٢) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ١٠٧/٢ والخزانة ٤٦٤/٥ وبلا نسبة في المغني ٣٨٧/٢ ، ٣٩١ .

٥٨٥ ، والممع ٢٨٠/١ ، والشاهد واضح من كلام المحشي .

(٣) المغني ٣٨٨/٢ .

وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر الى قائلها .
وأن تكون معهودة للمخاطب ؛ لتمييز بها الموصول إلا في مقام
التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها نحو : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ ^(١) .

❧❧ ولكنه قدم الترجي ، وأما تقدير ((القول)) فلا يذوقه عاقل .

وتقع القسمية صلة نحو : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لُيْطَنَ ﴾ ^(٢) فهي مستثناة من الإنشائية .
وقيل : الصلة جملة الجواب وهي خبرية ، وجملة القسم وإن كانت إنشائية فلم
تذكر لذاتها ، بل لتقوية ما بعدها وتأكيده .

ويستثنى من الخبرية التعجبية بناءً على أنها منها فلا يوصل بها ؛ لأنه عرَضَ فيها
معنى ينقض الصلة ؛ لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ، ففيه إبهام منافٍ لما
يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح .

قوله [وهي المحتملة ...] مرّ في بحث الكلام ما يتعلق به .

قوله [فيحسن إبهامها] لا يخفى أن المبهمة ضدّ المفصلة ؛ والمجهولة ضد
المعهودة ، فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي ؛ إذ المبهمة معلومة
للمخاطب على الإجمال ، ولو من الكلام الذي قبل الموصول ، فالوجه أن يقول :
معهودة مفصلة إلا في مقام ... الخ .

فإن قيل : الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا إبهام .

قلنا : ذاك بالنظر الى أصل الوضع ، لكن قد يُعبدل عنه كما في المعرف بلام

❧❧

العهد الذهني .

(١) النجم - ١٠ .

(٢) النساء - ٧٢ .

﴿ قِيلَ : وَوَرَدَتْ أَيْضاً غَيْرُ مَعهُودَةٍ لِّلْمُخَاطَبِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾^(١) ، وَكُونَ ((النَّارُ تَوَقَّدُ بِالنَّاسِ وَالْحِجَارَةِ))
غَيْرُ مَعْلُومٍ عِنْدَهُمْ .

وَقَدْ يَجِبُ : بِاحْتِمَالٍ أَنَّهُ تَقَدَّمَ لَهُمْ سَمَاعٌ بِذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
أَوْ سَمِعُوهُ قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ آيَةِ التَّحْرِيمِ لِاحْتِمَالِ تَقَدُّمِ نَزُولِ آيَةِ التَّحْرِيمِ ،
وَإِنْ كَانَتْ سُورَةُ التَّحْرِيمِ مَدَنِيَّةً لَا لِأَنَّهَا مَكِّيَّةٌ كَمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُ الزَّخَشَرِيِّ فِي
تَوْجِيهِ تَعْرِيفِ النَّارِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَتَنْكِيرِهَا فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ : ^(٢) ((إِنَّ الْآيَةَ فِي
سُورَةِ التَّحْرِيمِ نَزَلَتْ أَوَّلًا بِمَكَّةَ فَعَرَفُوا مِنْهَا ((نَاراً)) مَوْصُوفَةً بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، ثُمَّ
جَاءَتْ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ مُشَاراً بِهَا إِلَى مَا عَرَفُوهُ)) انْتَهَى .

فَقَدْ اعْتَرَضَهُ الْجَلَالُ الْبَلْقِينِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ تَكُونَ سُورَةُ التَّحْرِيمِ مَكِّيَّةً ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهَا مَدَنِيَّةٌ ، قُلْ : ((وَالْعَجَبُ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ ^(٣) تَبَعَ الزَّخَشَرِيَّ فِي
سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَعَ جُزْمِهِ فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ بِأَنَّهَا مَدَنِيَّةٌ وَالْبَقَرَةُ مَدَنِيَّةٌ ، وَلَمْ يَسْتَنْ مِنْهَا
الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا بِنَقْلِ)) .

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَدَنِيَّةٌ نَزُولُهَا فِي شَرْبِ الْعَسَلِ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ، ﴿

(١) الْبَقَرَةُ - ٢٤ .

(٢) قُلْ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ - ٦ ﴿ قَرَأْتُمْكُمْ وَأَعْلِيَكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ ، وَكَالَامِ
الزَّخَشَرِيِّ فِي الْكَشَافِ ١٠٢/١ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ الْآيَةِ ٢٤ .

(٣) الْبَحْرُ الْخِطِّ ١٠٧/١ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ الْآيَةِ ٢٤ .

وأن لا تكون مستدعية كلاماً قبلها فلا يقال : ((جاء الذي لكنه قائم)) ؛ لأن فيه استعمال ((لكن)) من غير استدراك .
ولا بد أن تكون الصلة [ذات ضمير] غالباً [طبق الموصول] أي : مطابق له في الأفراد والتذكير وفروعهما ؛

وتظاهر عائشة وحفصة على الكلام الذي قالاه ، كما ثبت في الصحيحين عن عائشة^(١) فلم تنزل فيه الآية .
ولا معارضة بينه وبين القصة الأولى خلافاً للنووي في شرح مسلم ؛ لأن القصة متعددة ، والأولى نزلت فيها السورة ، والثانية لم ينزل فيها شيء ، ولذا ثنى الضمير في ﴿إِنْ تَوَلَّيْنَا﴾ و﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا﴾^(٢) .

قوله [فلا يقال : ((جاء الذي لكنه))] ولا ((جاء الذي حتى أبوه قائم)) ؛ لأن فيه استعمال ((حتى)) من غير تقدم معنى ، وقس عليه ما أشبهه .
قوله [غالباً] من غير الغالب بما أشار إليه بقوله : ((وقد يخلفه الظاهر)) وقد أجازاه ابن الضائع^(٣) .
قوله [طبق الموصول] المراد بالمطابقة : ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الأمران أو يتعين أحدهما على ما يأتي .

(١) قضية شرب العسل مشهورة تجدهما في مسلم ١٨٤/٤ ، ١٨٥ ، والبخاري ٢٣٣/٧ ، وقضية التظاهر مشهورة أيضاً مسلم ١٨٩/٤ ، والبخاري ٧٠/٦ .

(٢) قال تعالى في سورة التحريم - ٤ ﴿إِنْ تَوَلَّيْنَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ .

ليربطها به ، وهذا الضمير يسمى : [عائداً] ؛ لعَوِيهِ الى الموصول ،
وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه ، كقوله :

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا

أي : حبها ،

قوله [ليربطها] بالموصول ؛ لأنَّ ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو
أو سببه أو محكوم به هو أو سببه ، فلا بدَّ من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق
الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه ، وذلك النائب هو الضمير ، ولو لم يذكر في الصلة
لبقي الحكم أجنياً ؛ لأنَّ الجملة مستقلة بنفسها .

قوله [وقد يخلفه الظاهر] ليس هذا تكراراً مع قوله أول الباب : ((أو خلفه))
فإنَّ المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر إذ لم يستفد من ذاك قلة وجود الخلف .

قوله [سعدا ...] صدر بيت عجزه :

وإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَرَادَا^(١)

ومثله :

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(٢)

قال بعضهم ((وسيبيوه لا يميز هذا في خبر المبتدا)) فلحرقى أن لا يميزه في الصلة .

(١) البيت تقدم تخريجه في صفحة ٥٠ من هذا الجزء .

(٢) عجز بيت من الطويل للمجتون في الدرر ٢٨٦٨ وبلا نسبة في المغني ٢١٠٨ وفي شرح التسهيل
١٨٢٨ ، ٢٠٧ ، والجمع ٢٨٥٨ ، وتعلمه :

فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

والشاهد : ((الذي في رحمة الله أطمع)) كان عليه أن يقول : وأنت الذي في رحمة أطمع ، فوضع
الظاهر محل المضمَر .

وأجاز ابن الصائغ خلو الصلة منه إذا عطف عليها بالفاء جملة
مشتملة عليه نحو : ((الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد)) ؛ لحصول
الارتباط بالفاء ، وصيرورتها جملة واحدة .

ولا بدّ للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه ؛ لأنها من كماله
ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ،

قوله [ولا بدّ للموصول من الصلة] أي : ملفوظة أو منوية ، بدليل قوله :
((ويجوز حذفها)) الخ : وإنما افتقر الموصول إليها ليتعرف بالعهد الذي فيها كما مرّ .
قوله [ومن تأخرها عنه ...] فلا يجوز تقديمها ولا شيء من أجزائها على
الموصول ؛ لأنّ الموصول كصدر الكلمة ، والصلة كعجزها ، فحقيق أن يتصلا .
ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها .

وأما : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِنِّي لَعَلَّكُمْ مِنَ الْغَالِينَ ﴾ ^(٢) ﴿ إِنِّي لَكُنَّا لَبِنَ
النَّاصِحِينَ ﴾ ^(٣) ﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذِكْمٍ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ ^(٤) فحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق
بمحذوف تلد عليه الصلة ، والتقدير مثلاً : ((زاهدين فيه من الزاهدين)) لا
((أعني : من الزاهدين)) كما يقول المبرد ؛ لأنّ ((أعني)) لا تتعدى بحرف الجر .

وهل ((من الزاهدين)) صفة لـ ((زاهدين)) مؤكدة كما تقول : ((عالم من
العلماء)) ، أو صفة مبينة أي : زاهدين بلغ بهم الزهد

☪☪

(١) يوسف - ٢٠ .

(٢) الشعراء - ١٦٨ .

(٣) الأعراف - ٢١ .

(٤) الأنبياء - ٥٦ .

ولهذا سمي ناقصاً ، ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفصل ،

❧ الى أنْ يَعدّوا في الزاهدين ؛ لأنّ الزاهد قد لا يكون عريقاً في الزهد بحيث يُعدُّ في الزاهدين إذا عُدّوا ، أو يكون خبراً ثانياً ، كلٌّ محتمل .
وذهب ابن الحالج^(١) في الأمالي : الى أنّ الظرف في ذلك كله متعلق بنفس الصلة ؛ ((لأنّ ألّ لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها ، ولهذا فارقت غيرها بجعل صلتها الرصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد)) .

قوله [ولهذا سمي ناقصاً] أي : لأجل أنّ الصلة من كماله ... الخ .

قوله [ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفصل] وكذا بينه وبين معمولها ، وبين بعض الصلة وبعض ، والمراد فصل أجنبي ، ومنه تابع الموصول ، وما استثني منه ، بخلاف غيره كمعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو : ((الذي إليه ضربت)) ، ومثله الجملة المعترضة كقوله :

ذاك الذي وأبيك يَعْرِفُ مَا لَكَ^(٢)

❧ لأنها تفيد الكلام تقوية فليست كالأجنبي الصرف ، ❧

(١) أمالي ابن الحالج ٢٨٣/١ .

(٢) صدر بيت من الكامل لجريز في ديوانه ٣٤٥ وبلا نسبة في الغني ٣٩١/٢ والقرب ٦٧/١ والجمع ٢٨٧/١ ، ونقاه :

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا والحق يذفع ثمرات الباطل

والشاهد : الفصل بجملة القسم (وأبيك) بين الموصول (الذي) وصلته (يعرف مالكا) .

ويجوز حذفها كالموصول إن دلّ عليها دليل ، كقوله :
نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا^(١)
أي : نحن الألى عرفوا بالشجاعة .

❦ وشذ الفصل بالأجنبي كقوله :

وَأَبْغَضُ مَنْ وَصَفْتَ إِلَيَّ فِيهِ لِسَانِي مَعَشَرُ عَنْهُمْ أَذُودُ^(٢)
فـ ((إليّ)) متعلق بـ ((أبغض)) ، وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما
((لساني)) و ((فيه)) ، وهو أجنبي من ((وصفت)) الذي هو صلة ، وما عملت فيه
لتعلقه بالضاف الى الموصول وهو ((أبغض)) ، والأصل تأخيره بعد ((لساني)) ،
أي : وأبغض من وصفت فيه لساني إليّ معشر .
ويستثنى من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا بغير الأجنبي كالمعمول
كالموصول الحرفي .

قوله [ويجوز حذفها ...] عبارة التسهيل^(٣) : ((وقد يحذف ما علم من موصول
غير الألف واللام ومن صلة غيرها)) انتهت .
وفيها : استثناء الألف واللام من الموصول وصلتها من الصلة ، واشتراط الدليل
لحذف الموصول كالصلة ، وعبارة الشارح لا تفيد هذين الأمرين .
ثم إن هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش ، ومذهب البصريين المنع ، وما
ورد مخصوص بالشعر .

(١) البيت من مجزوء الكامل لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢ وبلا نسبة في المغني ٨٧١ . والشاهد
فيه حذف الصلة من قوله ((نحن الألى)) والتقدير : نحن الألى قد عرفت عدم ميلاتهم بأعدائهم .
(٢) البيت من الوافر غير منسوب في الدرر ٢٨٧١ وشرح التسهيل ٢٢٧١ والمجمع ٢٨٧١ .
(٣) شرح التسهيل ٢٢٧١ .

تنبيه : اعلم أن الموصول إن طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظاً ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه ، بأن كان مفرد اللفظ مذكراً أو أراً به غير ذلك كـ ((من و ما)) جاز في العائد وجهان :

❦ وأما قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ ^(١) ، فـ ((انزل إليكم)) معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ، ولا يكون المنزل كتاباً واحداً ؛ لأن المراد كل مكتوب ، والألف واللام في ((الكتاب)) للجنس لا للعهد . هذا ومراده بلجواز مقابل الامتناع ، فيصلق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع ((اللتا)) معطوفاً عليها ((التي)) إذا قصد الدواهي ليفيد حذفها إن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه ، فلذا تركنا على إبهامهما بغير صلة مبينة .

قوله [جاز في العائد وجهان] يستثنى منه أل فيلزم في ضميرها اعتبار المعنى كما في الجمع ، كالضارب والضاربان والضاربون ؛ لأنهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول في الإعراب نزلوها منزلته في المعنى .

والمراد بالعائد ما يعود الى الموصول المذكور سواء كان هو العائد اصطلاحاً أو كان غيره ، ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه ، نحو : ((كم ، وكئي ، ومن ، وما)) الشرطيتين . ❦❦

(١) قل تعالى في سورة العنكبوت - ٤٦ - ٤٧ ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ سَلِيمُونَ ﴾ وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون به ومن هؤلاء من يؤمن به وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون .

❧❧ واعلم أنه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، قال في الجامع : ((فتقديم مراعاة اللفظ نحو : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ الآية ^(١) أولى من تأخيرها نحو :

لأنت الهالكي الذي كنت مرة سمعنا به ^(٢)

(...)) انتهى ، أي : فراعى معنى ((الذي)) فقل : ((أنت)) بالخطاب ، ثم لفظه فقل ((به)) بالغيبة .

وفي التمثيل بالبيت نظر ؛ لأنه ليس موصولاً مشتركاً كما هو موضوع المسألة ، فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَوَ الْخَدِيثَ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا ^(٣) .

وبه يعلم ما في قول العلم القرافي : ((ولم يجيء في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد هو

(١) البقرة - ١١٢ .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في الدرر ٢٨٢/١ والمقرب ٦٧/١ والممع ٢٨٢/١ ، واعرض الغشي عن ذكر تتمته لاختلاف الروايات فيها ، ففي المقرب تتمته : سمعنا به والأرحي المغلب

وفي الهمع : ((والأرحي المعلق)) ، والشامد : ((الذي كنت)) فحمل على المعنى ثم قل : ((سمعنا به)) فحمل على اللفظ .

(٣) لقمان ٦ - ٧ .

أحدهما : - وهو الأكثر - مراعاة اللفظ نحو ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾^(١)

والثاني : مراعاة المعنى نحو : ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾^(٢) ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : ((أعط من سألتك)) ، ولا يقال : ((مَنْ سَأَلَكَ)) .

قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾^(٣) فأنث ((خالصة)) حملاً على معنى ((ما)) ثم راعى اللفظ فذكر وقال : ((محرّم)) ...)) انتهى .

وقد يقال : كلام القرافي فيما إذا لم يكن إلا مراعاة لفظ ومعنى مرة واحدة ، وهنا روعي اللفظ أولاً في ((يشتري)) ثم المعنى في ((أولئك)) ثم اللفظ في ((عليه)) ففي الحقيقة المتقدم مراعاة اللفظ تأمل وفي التسهيل ما يدل لذلك .
وعبارته^(٤) : ((ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك)) ، وفي شرحه للدمامي والرضي ما ينبغي مراجعته^(٥) .

قوله [ولا يقال : من سَأَلَكَ] إذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع إرادة المؤنث

☞☞

حصل الإلباس بالذكر .

(١) الأنعام - ٢٥ .

(٢) يونس - ٤٢ .

(٣) الأنعام - ١٣٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١ (الموصلات) .

(٥) شرح الكافية ٤٣/٢ - ٤٤ .

أو قبح نحو: ((من هي حمراء أمك))، فيجب حينئذ مراعاة المعنى.

﴿ فَإِنْ قِيلَ : الإلباس بالمفرد موجود لو قيل فيما سلف ((يسمع)) فهلا روعي رفعه ، أجيب : بأنَّ في الآية^(١) ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل في سياقها فلا لبس .

قوله [أو قبح نحو : مَنْ هي ...] لأنه لو قيل : ((من هي أحر أمك)) أو ((من هو حرّاء أمك)) لزم الإخيار في جملة الصلة بالذكر عن المؤنث ، وبالعكس . ولو قيل : ((من هو أحر أمك)) لزم تخالف الموصول وخبره ؛ لأنّ الصلة والموصول كشيء واحد ، فكأنك حيثنّذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث ، وظاهر [إطلاقه أنه لا فرق في الوصف الواقع خبراً في جملة الصلة بين أن^(٢) يكون مما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث أو مما يستوي .

وأجاز ابن السراج^(٣) رعاية اللفظ إذا كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، نحو ((من هو محسن أمك)) ؛ لأنَّ ((محسناً)) شبيه بـ ((موضع)) ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظٍ خالٍ من العلامة ، وهو مردود ؛ بأنه قريب القبح من قولنا : ((من هي حمراء أمك)) .

نعم قل في التسهيل ^(١): ((إِنْ حُذِفَ ((هي)) سَهِّلَ التَّذْكِيرَ)) ، فتقول :
 ((من عَمِنَ أَمَكْ)) إذ ليس فيها من القبح ما في الذي قبلها. ﴿٢٢﴾

(۱) قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ لَا بُدَّ أَيْهَا ﴾ (الأنعام : من الآية ۲۵) .

(٢) ما بين المعرفتين ساقط من المخطوطتين، وأثبتته من المطبوعة.

(٣) المصم ٢٨٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١ (الموصلات).

وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته

☞ قل بعضهم : وينبغي أن يجوز عنده ((من هي ظريف ، ومن هي كريم أمك)) لشبه ((ظريف وكريم)) بـ ((جريح)) ، بل يلزمه أن يميز ((من هي أحر)) لشبهه بـ ((من هو أفضل)) لكنه منعها .

واعلم أن المصنف في الجامع ذكر هذه المسألة في قاعدة اجتماع الحملين ، وجعلها مستثناة من جواز اجتماعهما و ضم إليها مسألة أخرى ، وأشار لصحة كلام ابن السراج فقل :

((وينع - أي : من جواز اجتماع الحملين - ما أتى الى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو : ((من كان يقوم أنخاك)) ، بخلاف ﴿ إِلَّا مَنْ كَانَ مُودًا ﴾^(١) أو الى إيقاع ما لا يؤث بالتاء من وصف خاص بالذكر على المؤنث أو بالعكس ، نحو : من كانت حمراء وشيخاً جاريتك أو من كان حمراء أو عجوزاً أمك)) انتهى .

قوله [سابق] أي : سابق على الضمير سواء سبق على الموصول كما في البيت أو لا كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُنْكِرْ لِّلَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا ﴾^(٢) في من أنث ((تعمل)) ، وإنما اختير مراعاة المعنى حيث لا حصل من الاعتضاد الذي قوى جانبه ، ولكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور فلم ينته الى رتبة الوجوب .

(١) البقرة - ١١١ .

(٢) الأحزاب - ٣٦ ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُنْكِرْ لِّلَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْدَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ ، قرأ حمزة بن حبيب الكوفي و الكسائي وخلف بن هشام الأسدي بالياء ((يعمل)) و ((يؤتها)) ، وقرأ الباقون بالتاء في ((تعمل)) والنون في ((نؤتها)) .

كقوله :

وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهْيِجُ الرِّيَاضُ نَحْوَهَا وَتَصُوحُ

والغالب في العائد المشتعلة عليه الصلة ذكره في اللفظ .

[وقد يحذف] مرفوعاً وَمَنْصُوباً ومجروراً .

فالرفوع : إِنَّ كَانَ فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً لمبتدأ ناسخ أو اسماً له لم يجر

حذفه ،

قوله [كقوله : وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ ...^(١)] ، فإن قوله : ((من النسوان)) عائد

لمعنى التانيث في ((هي)) ، ويقال : هاج النبات : ييس وكذا تصوح .

قوله [إِنَّ كَانَ فاعلاً ...] ولا يجوز الحذف في نحو : ((جاء اللذان قاما ، أو

ضرباً)) ببناء ((ضرباً)) للمفعول ، ولا في نحو : ((جاء الذي القائم هو)) ، ولا في

نحو : ((جاء الذي إِنَّ عمرأ هو)) ، ولا في نحو : ((جاء الذي ما هو منطلقاً)) ، ولا في

نحو : ((جاء اللذان كانا منطلقين)) ؛ لأنَّ الفاعل ونائبه لا يحذفان .

وكون الضمير خبر مبتدأ قليل ، فلا يكون في الكلام دليل على أَنَّ خبر المبتدأ

هو المحذوف ، بل يحمل على أَنَّ المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً .

وحُكْمُ خبر الناسخ حُكْمُ خبر المبتدأ ، واسم الناسخ كالفاعل ، كذا قالوا

برمتهم ، قل شيخنا العلامة :

((أنت خبرير بأنَّ الفاعل يحذف في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائد

الموصول إذا كان فاعلاً بغير هذا أخذاً من التعليل

(١) البيت من الطويل لجران العود في ديوانه ٤٤ وفي المقاصد ٤٩٢/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل

٢٠٨/١ على اختلاف الروايت ، والشاهد وضحه الغشي .

وإن كان مبتدأً جاز حذفه إن أخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا أداة
 حصر ولا معطوفاً على غيره ولا معطوفاً عليه غيره [نحو] ﴿ ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ
 كُلِّ شَيْعَةٍ [أَيُّهُمْ أَشَدُّ] ﴾^(١) ، أي : الذي هو أشد .

❧❧ وإن اقتضى إطلاقهم خلافه فيجوز : ((جاء الذي ضَرَبُ زَيْدٍ حَسَنٌ))
 على أنه مصدر مضاف الى المفعول أي : الذي ضَرَبَهُ زَيْدٌ حَسَنٌ ، فـ ((ضَرَبَ)) :
 مبتدأ مضاف الى الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول ، و ((زَيْدٌ)) مفعول ،
 و ((حسن)) : خبر ...)) فليحذر .

قوله [إن أخبر عنه بمفرد] احترز به عن نحو : ((جاء الذي هو يقوم أو وهو
 في الدار، أو وهو عندك)) فلا يجوز حذف الضمير مع إرادته ؛ لأن الخبر غير مفرد
 صالح لكونه صلة تامة فلم يكن فيما أبقى دليل ما أُلقي .
 وقضية ذلك جواز الحذف إذا كان الخبر جملة لا تصلح لأن تكون صلة لعدم
 العائد ، وبه صرح بعضهم .

قوله [ولم يكن بعد نفي ...] احترز به عن نحو : ((جاء الذي ما هو مسافرٌ ،
 والذي ما قائم إلا هو ، والذي إنما في الدار هو ، والذي زيد وهو منطلقان ، والذي
 هو وزيد منطلقان)) ؛ لأن :

حذفه وحده من الأول من هذين يؤدي الى بقاء العاطف بدون معطوف ، وهو
 قبيح ، ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى ،
 وحذفه في الثاني يؤدي الى وقوع حرف العطف صدرأ ، ❧❧

(١) مريم - ٦٩ .

ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة ((أي)) وغيرها ، لكن لا
يكثر الحذف في صلة غيرها إلا إذا طالت الصلة نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ
إِلَهُ ﴾ أي : هو في السماء إله ،

ويشترط أيضاً أن لا يكون بعد ((لولا)) ، نحو : ((جاء الذي لولا هو
لقمت)) ؛ لأن الخبر الثاني بعد ((لولا)) محذوف ، فلو حذف مبتدأ وقع الإجحاف .

قوله [إلا إن طالت الصلة] إما بمعمول الخبر أو بغيره ، سواء تقدم المعمول
على الخبر كالأية أو تأخر نحو : ((ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً)) ، وإنما لم يشترطوا
الطول في صلة ((أي)) ؛ لأن ملازمتها للإضافة لفظاً ومعنى قائم مقام الطول .

قوله [﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾ ^(١)] أي : لطول الصلة بالعطف وبالمعمول ، وإنما
احتيج إلى الإضمار في الآية ؛ لأن المرفوع إن قدر فاعلاً بالظرف فلا ضمير البتة أو مبتدأ
ففي الظرف ضمير للمبتدأ لا الموصول ، قل في الباب الثالث من المغني ^(٢) :
((ولا يحسن تقدير الظرف صلة و)) إله)) بدلاً من الضمير المستتر فيه ،
والتقدير : وفي الأرض إله كذلك ؛ لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين ، وفيه بعد
حتى قيل بامتناعه ، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من
محذور ، فأنما أن يكون هو موقعاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أن
يكون : ((وفي الأرض إله)) مبتدأ وخبر ؛ لتلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف ، وخلو
الصلة من عائد إن عطف ...)) .

(١) الزخرف - ٨٤ .

(٢) المغني ٤٣٤/٢ (الباب الثالث - في شبه الجملة وأحكامه) .

وإلا فلحذف قليل شاذ ، إلا في قولهم : ((لا سيما زيد)) - بالرفع -
فإنه مقيس غير شاذ تنزيلاً لـ ((لا سيما)) منزلة ((إلا)) الاستثنائية .
والمنصوب إن كان منفصلاً لم يحز حذفه ،

قوله [قليل شاذ] لو اقتصر على قوله : ((شاذ)) كفى ، وعبرة الجامع :
((ونحو : ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾ ^(١) شاذ ...)) انتهت .

ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ ^(٢) بضم النون ،
أي : على الذي هو أحسن دين وأرضه ، وقيل : الآية مما طالت فيه الصلة ، أي :
على الذي أحسن من غيره .

قوله [((لا سيما زيد)) بالرفع] أي : بناءً على أَنَّ ((ما)) موصولة لا نكرة
موصوفة ، والأصل : ((لا مثل الذي هو زيد)) لا ((لا مثل شيء هو زيد)) .
قوله [إن كان منفصلاً لم يحز حذفه] ؛ لأن المنفصل قائم ، بنفسه فجرى مجرى
الظاهر ، وإيضاً لو حذف فانت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص
والاهتمام .

قل في التصريح ^(٣) : ((وإنما حذف منفصلاً من قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ
يُنْفِقُونَ ﴾ ^(٤) ، والأصل : ((رزقناهم إياه ؛ لأن تقديره متصلاً يلزم منه اتصل الضميرين
المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل)) انتهى .

(١) البقرة - ٢٦ ، الجامع ٣٤ ، وضم بعوضة في قراءة ابن أبي عبيدة والضحاك ، الدر المنون ١٦٤/١ .

(٢) الأنعام - ١٥٤ ، والقراءة في المحتسب ٣٤٤/١ .

(٣) شرح التصريح ١٤٥/١ ، ١٤٦ (بحث الموصول) .

(٤) البقرة - ٣ ، الأنفل - ٣ ، الحج - ٣٥ ، القصص - ٥٤ ، السجدة - ١٦ ، الشورى - ٣٨ .

❦ وأنت خير بأن هذا إنما يصح حكمه لتقديره منفصلاً لا لحذفه ، إلا أن
يقال : إن مراده هذا المنفصل في قوة المتصل ؛ لأن المقام للاتصال ، وإنما عدل عنه
خيفة ما ذكر ، وهو أمر لفظي فليتأمل .

وهذا يبني على مسألة هي أن المنفصل هل يتمتع حذفه مطلقاً أو إن كان لغرض
معنوي كالمحصور في قولك : ((جاء الذي لم أضرب إلا إيه)) والمخصوص كقولك
((جاء الذي إيه لم أضرب)) ؛ لأن حذف الأول يستلزم حذف ((إلا)) فيتوهم
نفي الفعل عن المذكور ، والمراد نفيه عن غيره ، والثاني مقوّت للاختصاص ؛ لأنه
عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرًا .

ظاهرُ التعليل الأول الأول وهو ظاهر إطلاق التسهيل وشروحه والأوضح .
وظاهر التعليل الثاني الثاني^(١) ، وبه صرح المصنف في الجامع فقل : ((وهو
إما منفصل لغرض لفظي نحو : ﴿ فَأَكْبَرُ بِمَا آتَاهُمُ رَبُّهُمْ ﴾^(٢) انتهى ، ❦

(١) راجع شرح التسهيل ١٩٩١ وأوضح المسالك ١٢٠/١ .
وقول المحشي ((ظاهر التعليل الأول الأول)) : أي : لأن المنفصل قائم بنفسه ، فيجري مجرى الظاهر ،
فيمتنع حذفه مطلقاً ، قل ابن مالك : ((وقيد المنصب بالاتصال احترازاً من المنفصل فإنه لا يجوز
حذفه ؛ إذ لو حذف جهل كونه منفصلاً)) ، وقوله ((وظاهر التعليل الثاني الثاني)) أي : من قل بأن
الضمير المنفصل لو حذف فانت فائدة الانفصال منع الحذف حال وجود فائدة تفوت بالحذف أي : أجاز
الحذف في حال عدم الفائدة . وملخص القولين : أن من قل بأن المنفصل كالظاهر منع حذفه مطلقاً ،
ومن قل بعدمه أجاز الحذف ، لا مطلقاً بل في حال عدم وجود فائدة من الضمير .
(٢) الطور - ١٨ .

أو متصلاً متعيناً للربط ، وناصبه فعل تام أو وصف ،

❧ أي : بالذي أتاهم إليه ، ولا يقدر ((إياهمه)) لما قل في التصريح ،
فالفصل في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه ، وصرح الرضي ^(١) بأن المنوع حذفه هو
المنفصل بـ ((إلا)) فقط .

قوله [متعيناً للربط] كذا ذكره ابن عصفور وغيره ، وهو احتراز عن نحو :
((الذي ضربته في داره زيد)) ، فلا يجوز حذف الضمير المنصوب إذ يستغنى عنه
بالمجرور ، ولا يدرى حينئذٍ أزيد المضروب أم غيره ، وبذلك علم أن محل الامتناع إذا
أريد حذفه مع ملاحظة كونه رابطاً لتوقف المقصود بالكلام على ذلك .
فاندفع ما لبعضهم في المقام وقول المصنف في الحواشي : ((وفيه نظر فإنه متى
كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ومجروراً)) انتهى .
ووجه دفعه أن صلاحية المجرور للربط بحسب الظاهر لا يتنافى تعيين المنصوب
باعتبار ما قصد من الكلام .

قوله [وناصبه فعل تام أو وصف] ؛ لأن الضمير حينئذٍ فضلة ، وخرج
بـ ((التام)) : الناقص ، نحو : ((جاء الذي ليسه زيداً وكأنه زيداً)) وينبغي اعتبار
التمام في الوصف ، وخرج بـ ((الفعل)) و ((الوصف)) : ما ناصبه حرف ، فلا
يحذف ؛ لعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه وعدم ما يدل
عليه أن حذف معه .
❧

(١) قل الرضي في شرح الكافية ٤/٢ : ((فالنصب - يعني الضمير - يحذف بشرطين : ألا يكون
منفصلاً بعد (إلا) نحو : جاءني الذي ما ضربت إلا إليه ، وأما في غيره فلا منع كقولك : ((ضيع
الزبدان الذي أعطيتهما)) أي : أعطيتهما إليه)) .

غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه

ولا يشكل على ذلك تجويزهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(١) أن يكون التقدير : تزعمون أنهم شركاء ؛ لأنّ الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ، ولم يعتمد الضمير بالحذف ، وربّ شيء يجوز تبعاً ولا يجوز مستقلاً ، كحذف الفاعل تبعاً للفعل في نحو : ((زيداً ضربته)) .

هذا ولقائل أن يقول محل ما ذكر من الشروط إذا لم يكن العائد بعض معمول الصلة وإلا جاز حذفه مطلقاً بلا شرط نحو : ((أين الرجل الذي قلت إنه تريد)) : ((قلت إنه يأتي)) أو نحوه نصّ عليه ابن مالك .

وزاد بعضهم بجواز حذف المنصوب شروطاً منها : أن يكون غير متبع ، فلا يجوز الحذف في نحو : ((جاء الذي ضربته نفسه أو وزيداً)) .

قوله [غير صلة أل العائد عليها] نحو : ((جاءني الضارب زيد)) فلا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها ، والضمير أحد الدلائل عليها .

واحترز بقوله : ((العائد إليها)) عمّا لو عاد لموصول قبلها نحو : ((جاء الذي أنا الضارب)) فإنّ العائد المنصوب ليس عائداً لـ ((أل)) بل ((للذي)) فلا يمتنع حذفه ، والعائد لـ ((أل)) الضمير المستتر في الوصف .

قوله [المنصوب] لا حاجة إليه لأنه موضوع المسألة .

نحو : [﴿ وَمَا عَلِمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾] أي : عملته ، كما قرئ به ، وقوله :

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدْنُهُ بِهِ

أي : الذي الله مؤليكه فضل ، وأما قوله :

مَا الْمُسْتَفْزُ الْمَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ

فشلا .

قوله [﴿ وَمَا عَلِمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(١)] مثل لما نصبه فعل .

قوله [ما الله مؤليك ^(٢)] مثل لما نصبه وصف غير صلة أل وهو صدر بيت

عجزه :

فَمَا لَتَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

فـ ((ما)) موصول إسمي مبتدأ خبره ((فضل)) ، و ((الله مؤليك)) صلة

((ما)) ، والعائد محذوف .

قوله [وأما قوله : ما المستفز ^(٣)] جوابٌ عما يقال : إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ حُذِفَ فِيهِ

العائد المنصوب بوصفٍ هو صلة ((أل)) ، وتقرير الجواب : أَنَّ الْبَيْتَ شَلَا فَلَا يَرِدُ

❦

نقضاً ،

(١) يس - ٣٥ ، قرأ حمزة بن حبيب الكوفي والكسائي وخلف بن هشام الاسلي بحذف هاء الضمير

((ما عملت)) وهي القراءة التي استشهد بها الشارح ، وقرأ الباقون بإنبات الهاء وهي القراءة

المثبتة في المصالحف .

(٢) البيت بلا نسبة في الأوضح/١٢٠ وفي شرح التسهيل/٢٠٠ والممع/٢٩٢ والشاهد واضح .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في الدرر/٢٩٧ والأوضح/١٢٢ وفي الممع/٢٩١ والشاهد واضح .

وحذف منصوب الفعل كثير ، والوصف قليل جداً وإن اشتركا في الجواز وليساً بمتساويين في الحذف كما توهمه عبارة الألفية .

وعجز البيت :

ولو أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

و((المستفز)) بمعنى المستخف اسم ((ما)) إن قدرت حجازية ، ونحوها ((المحمود)) و((أُتِيح)) بمعنى : قدر ، والمعنى : ليس الذي استخفه الهوى عمود عاقبته ولو قدر له صفو خالص من الكدر .

قل الحفيد : ((ويمكن أن يقال : لا حذف في البيت بأن يقال : في ((مستفز)) ضمير مستتر فاعل به ، و((الهوى)) مفعول ، و((المستفز)) بمعنى المختبر)) .

قوله [كثير] لأن الأصل في العمل للفعل ، فكثير تصرفهم في معموله بالحذف .

قوله [كما توهمه عبارة الألفية ^(١)] توهم أيضاً التسوية بين الرصف الذي هو غير صلة لـ ((أل)) والذي هو صلتها ، مع أن منصوب صلة ((أل)) لا يحذف . وما ذكره الشارح من قلة حذف المنصوب بغير صلة ((أل)) هو ما في الأوضح ^(٢) ، وكلام شيخ الإسلام زكريا والسيوطي ^(٣) صريح في تسليم كثرة حذفه .

(١) قل ابن مالك : ((والحذف عندهم كثير ينجلي

في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف كمن نرجو يهب

والعبارة مطلقة قد تتوهم منها التسوية .

(٢) أوضح المسالك ١/ ١٢٣ (الموصولات) .

(٣) البهجة المرضية ١/ ٧٣ .

والجورور نوعان : مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف :
 فالأول : يجوز حذفه إن كان المضاف وصفاً عاملاً ليس اسم مفعول ،
 نحو : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [أي : ما أنت قاضيه ،

قوله [وصفاً عاملاً] أي : ناصباً للعائد تقديرأ ، بأن توجد فيه شروط العمل ؛
 لأن إضافته حيثنذ كلاً إضافة ، والضمير في محل نصب فهو مثل المنصوب في المعنى .

قوله [ليس اسم مفعول] لو قل بدله : وليس نائباً عن الفاعل كما عبّر في
 المحرّز كان أولى ؛ لأن الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعلّى الى اثنين أو ثلاثة ،
 ولا يكون المضاف اليه نائباً عن الفاعل فلا يمتنع حذفه .

قوله [﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ^(١)] أي : ما أنت قاضيه ، يجوز عند الرضي ^(٢) أن
 يكون الأصل : ((قاضي إله)) ؛ لأنه إنما يمنع حذف المنفصل الواقع بعد ((إلا)) .
 وقولهم : ((متى تأتّى الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال)) محمول على
 الاستعمال بالفعل لا التقدير .

قل المصنف في الحواشي : و((ما)) هذه يحتمل أن تكون مصدريّة أي :
 ((اقض قضائك ، أو ملة قضائك)) بدليل : ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ .

(١) طه - ٧٣ ، قل تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ .

(٢) انظر كلامه في هامش الصفحة ١٠٨ السابقة .

وقوله :

لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى وَلَا زَاغِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ
والثاني : يجوز حذفه أيضاً إنَّ تعيَّن للربط ، وكان الموصول

قوله [ما الله صانع ^(١)] أي : ما الله صانعه .

قوله [إنَّ تعيَّن للربط] ؛ لأنه لا بدّ بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور ، فينبغي أن يتعيَّن حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره ، وربما حذف وإنَّ لم يتعيَّن نحو : ((الذي مررت زيد)) أي : ((مررت به)) ، وإنَّ احتمل ((مررت له أو معه)) .

ومذهب الكسائي ^(٢) في مثله التدرج في الحذف ، وهو أنْ يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه .

ومذهب سيبويه ^(٣) والأخفش : حذفهما معاً إذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع ، والجواز له هنا استطالة الصلة ، ومع هذا الجواز فلا بأس بحذفها مع المجرور بها .
قوله [وكان الموصول ...] ستأتي أمثلتها على الترتيب .

واعلم أن هذه شروط للحذف القياسي ، فلا يرد على ما قالوه نحو : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي

يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ ﴾ ^(٤) حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جرّ الموصول ؛

(١) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٩٠ وفي شرح التسهيل ١ / ٢٠١ . والشاهد في نوله : ما الله

صانع ، فقد حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة لاسم الفاعل .

(٢) هذا نص ما في شرح الكافية للرضي ٤٢ / ٢ فراجع .

(٣) هذا نص ما في شرح الكافية للرضي ٤٢ / ٢ فراجع .

(٤) الشورى - ٢٣ .

أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ما جرُّ به
العائد معنىً ومتعلقاً ،

❧ لأن الحذف فيه جائز غير قياسي ، وإنما كان جائز ؛ لأن الحرف متعين ،
والحرف إذا كان متعيناً جاز الحذف سماعاً ، لا قياساً كما قاله ابن مالك ^(١) ، ونازعه
أبو حيان ^(٢) : بأنهم إنما ذكروا ذلك في الخبر لا الصلة ، فلا يذهب إليه إلا بسمع ،
ولا ينبغي القياس .

وذهب يونس ومن تبعه إلى أن ((الذي)) في الآية موصولٌ حرفيٌ ولا حذف ،
وإنما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياساً ؛ لأن الضمير عبارة عن الموصول ، والجار
لهما من جهة المعنى واحد ، فإذا حذف الجار مع المجرور كان في الكلام ما يدل عليهما
وما كأنه يدل عنهما .

قوله [أو المضاف للموصول] أي : لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ،
ويحتمل أن المضاف للموصوف بالموصول كذلك نحو : ((مررتُ بغلام الرجل الذي
مررتَ به)) .

قوله [أو الموصوف بالموصول] إنما أقيم الموصوف بالموصول مقامه ؛ لأنه نفسه
في المعنى .

قوله [معنى] أي : سواء تماثلاً لفظاً أو لا ، وقوله : ((ومتعلقاً)) أي : لفظاً
ومعنى ، أو معنى فقط ، نحو قوله

(١) ما ذكره المحشي معنى ما في التسهيل ٢٠١/١ لا نصه ، وقد نقله من الهمع ٢٩٣/١ لشدة تقارب
العبارات .

(٢) الهمع ٢٩٣/١ (الموصول) .

ولم يكن العائد محصوراً ولا نائباً عن الفاعل ،

﴿ تعالى : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ^(١) ، وهو يصدق على نحو قولك : ((أنا أشرب بلقاء الذي شربت منه)) فإن كلاً من الباء و ((من)) للتبويض ، فهما متماثلان معنىً ومتعلقاً وإن اختلف لفظهما .

وقال المراعي : ((وإن تماثلا معنىً واختلفا لفظاً لم يحذف)) فاشتراط المثلية في اللفظ ، وكأن الشارح لم يعتبره ؛ لأن ظاهر كلامهم يخالفه ، فكيف وقد مثلوا بمثل :
فَبَحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ ^(٢)

ومثل في الألفية :

كَمُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهُوَ بَرٌّ ^(٣)

وجوز في الأول أن يكون مبنياً للفاعل وأن يكون مبنياً للمفعول .

(١) الحجر - ٢٤ .

(٢) عجز بيت من الطويل لعنترة في ديوانه ٣٧ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، وقامه :

وقد كنت تخفي حُبَّ سمرَاءَ حَقْبَةً فَبَحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

وقوله : ((لان)) أي : ((الآن)) حذف منها المهمزتين ، وقيل : لغة في ((الآن)) ، وجيء به للدلالة على جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر بشرط انجرار الاسم الموصول بحرف مثله لفظاً ومعنى ، وهو مختار المحشي تبعاً للشارح ، والشاهد في قوله : ((بالذي أنت بائح)) أي : به .

(٣) جزء بيت من الألفية في باب الموصول وقامه :

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرٌّ كـ ((مُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهُوَ بَرٌّ))

ولا موقعاً حذفه في لبس نحو : ﴿وَيَشْرَبُ مَعًا تَشْرَبُونَ﴾^(١) [أي : منه ،
وقوله :

لا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يَعْصُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ
أي : ركنت إليه ، وقولك : ((مررت بـغلام الذي مررت)) ، أي : به .
فإن لم يتعين العائد للربط كـ ((مررت بالذي مررت به في داره)) ،
أو جُراً معاً بغير حرف كـ ((جاء غلام الذي أنت غلامه)) ،
أو لم يُجَرَّ الموصول أصلاً كـ ((جاء الذي مررت به)) ،
أو جُراً بحرف مماثل لما جُـرَّ به العائد : لفظاً لا معنىً كـ ((مررت بالذي
مررت به)) ؛ لأنَّ أحد الحرفين للسببية ،

قوله [أي : منه] ولا يقدر: تشربونه ؛ إذ الذي يستقر مشروباً لهم لا يشربه
أحد .

قوله [لا تركزن ...]^(٢) [قائله كعب بن زهير ، و ((الأمر)) : الفرار من القتل ،
و ((يعصر)) - بمهمات - بوزن ((ينصر)) لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو
أبو قبيلة من باهلة .

(١) المؤمنون - ٣٣ .

(٢) البيت من البسيط لكعب بن زهير في المقاصد ٤٤٩/١ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح
المسالك ١٣٣/١ وشرح الكافية الشافية ١٢٤/١ ، والشاهد واضح .

أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً كـ ((مررت بالذي مررت به)) ،
أو كان محصوراً كـ ((مررت بالذي ما مررت إلا به)) ،
أو نائباً عن الفاعل كـ ((مررت بالذي مرَّ به)) ،
أو حذفه ملبساً كـ ((رغبت فيما رغبت فيه)) ، لم يجوز الحذف في
الصور كلها .

قوله [بالذي مررت به] التمثيل به أولى من التمثيل بـ ((مرَّ)) ليكون
اختلاف الجار معنى مستقلاً يمنع الحذف ، فإنه في ((مرَّ)) ممتنع كذلك ؛ ولأنَّ الجرور
نائب عن الفاعل ، والغرض عدم تداخل أمثلة المنع .

قوله [لأنَّ أحد الحرفين للسببية] أي : والآخر للإلصاق .

قوله [أو كان محصوراً] ؛ لأنَّ حذفه حينئذٍ يفسد المعنى .

قوله [أو نائباً عن الفاعل] ؛ لأنَّ نائب الفاعل لا يحذف مع أنَّ نائب الفاعل
في المثال المذكور إنما هو الجار والجرور .

قوله [أو حذفه ملبساً كرغبت ...] فإنه لو حذف لتباهر الذهن الى أنَّ
المحذوف ((عنه)) .

قوله [لم يجوز الحذف] أجاز ابن مالك في الكافية ^(١) حذف العائد الجرور بحرف
جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة ،

(١) قل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٢٣/١ : ((وكذلك يجوزُ حذفُ العائد الجرور بحرف جرٍّ
بمثله موصوف بالموصول أو عائد عليه - أي : على الموصول - بعد الصلة)) والبيت في الشاهد
الآتي دليل عليه .

واعلم أنّ هذه الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرّح بها ، ولعله إنما تركها إحالة على الأمثلة فإنها جامعة للشروط .

❧❧ كقوله :

لو أنّ ما علجتُ لَينَ فؤادِها فقَسَا استُئِينَ به لَلانَ الجَنَدِلُ^(١)
أي : علجت به ، وذكر غيره أنه ضرورة .

قوله [من حيث هو] أي : لا من حيث كونه مجروراً ، أي: سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

قوله [فإنها جامعة للشروط] فيه : إنّ من جملة شروط حذف المنصوب أنّ يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً ، والمجرور أنّ يكون الموصول أو المضاف الى الموصول أو الموصوف مجروراً بمثل ما جرّ به العائد .

واعتذر بعضهم عن تركها بأنه : يلزم أنّ يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بهذا الباب ، وقد علم أنّ كل ما أوقع في لبس امتنع حذفه ، وأنّ نائب الفاعل كالفاعل في أحكامه ، ومنها : امتناع حذفه ، وإنّ الفضلة إذا أحضرت امتنع حذفها .

(١) البيت من الكامل للأحرص في ديوانه ١٦٧ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٢٤/١ والمغني ٤٠٨٢ . والشاهد قوله : ((ما علجت)) أي : به ، وقد حذف العائد المجرور لوجود ضمير آخر يعود على الموصول بعد تمام الصلة بمجرورٍ بحرفٍ مثل الحرف الذي جرّ به عائد الصلة المحذوف ، فاكتفى بالثاني لأنه كفؤ للأول .

وصلة غير ((أل)) إما جملة - كما مرّ - [أو ظرف أو جمل ومجرور
تامان] أي : تتم بهما الفائلة كـ ((جاء الذي عندك ، أو في الدار)) ، فلا
يوصل بما لا يكون كذلك ، وكلاهما إذا وقعا صلتين [متعلقان باستقر]
وشبهه بما هو فعل

قوله [أي : تتم بهما الفائلة] أي : بدون ملاحظة المتعلق وإلا فنحو : ((جاء
الذي بك ، وجاء الذي أمس)) من أمثلة غير التامين تتم به الفائلة إذا لوحظ أنّ
التقدير : حصل بك ، واستقر أمس ، وقد أبو حيان : ((ضابط التمام أنّ يكون
تعلقهما بالكون العام يحصل به فائلة نحو : ((زيد في الدار ، وزيد عندك)) ...)) .

قوله [بما لا يكون كذلك] أي : تاماً ، فلا يقال : ((مررتُ بالذي اليوم)) ولا
((بالذي في مكان)) ؛ لأنّ الصلة أُتيَ بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل
للإبهام حتى يحصل له البيان ، ولا يقع البيان بهما إذا كانا ناقصين .

قوله [وشبهه] من ((حصل وثبت)) ونحوهما عما سموه كوناً عاماً أو مطلقاً ،
بخلاف الخاص نحو : ((قام)) فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في
الموصول نحو : ((نزلنا الذي البارحة)) ، أو في موصوفٍ بالموصول نحو : ((نزلنا
المنزل الذي البارحة)) .

وبَحَثَ بعض المتأخرين تقييدَ وجوبِ ذكر الخاص بما إذا لم يَقم الدليل عليه
وإلا لم يجب ذكره كما يقال : ((اعتكف زيد في الجامع ، وعمر في المسجد))
فتقول : ((بل زيد الذي في المسجد وعمر الذي في الجامع)) وهو قياس ما ذكره
في خبر المبتدأ .

حل كونه [محذوفاً] وجوباً ، لا بمستقر وشبهه مما هو اسم لأفراده ،
وهما في اصطلاح النحلة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء ، إذا
أطلق أحدهما شمل الآخر ، وإذا ذكرا فلكل معنى ، ولذلك نظائر منها :
الإيمان والإسلام ، والمشرک والكافر .

قوله [محذوفاً] والعائد عليه المتقل الى الظرف نحو : ((جاء الذي عندك ، أو
في الدار)) ، أو ما لا يسه فاعله نحو : ((جاء الذي عندك أخوه ، والذي في الدار
أبوه)) .

قوله [لأفراده] قل في المغني ^(١) : ((قل ابن يعيش : وإنما لم يجر في الصلة أن
يقال إن نحو : ((جاء الذي في الدار)) بتقدير : مستقر ، على أنه خبر لمحذوف
على حد قراءة بعضهم : ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ ^(٢) بالرفع لقلة ذلك
واطراد هذا)) .

قل الدماميني : ((ينبغي أن يعلل المنع بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون
الباقى صالحاً للوصل به ، وهو متخلف في قولك : ((جاء الذي في الدار)) ضرورة
أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت قد حذفته مع صلاحية الباقي
للولصل به ؛ إذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة ، فيحصل اللبس على هذا
التقدير)) ، وهذا خير من التعليل بقلة ذاك واطراد هذا .

(١) المغني ٤٤٧/٢ .

(٢) الأنعام - ١٥٤ ، والقراءة في المحتسب ٣٤٤/١ .

[ذو الأداة]

[ثم] الخامس من المعارف : [ذو الأداة] أي : أداة التعريف ، [وهي
أل] بجملتها للتعريف [عند الخليل وسيبويه] ^(١) ، لكنّ الخليل همزة
عنده أصلية فهي همزة قطع كهمزة ((أم وأن)) ، حذفت في الوصل
لكثرة الاستعمال ، وسيبويه يخالفه في أصالة همزة ، فهي عنده همزة وصل
زائدة ، لكنّها معتدّ بها في الوضع .

قوله [أي : أداة التعريف] أي : آله ، وأداة التعريف تنصرف ال ((أل)) ،
فهو في حكم المقيد ، فلا يقل : إنّ هذا إطلاق في محل التقييد .
قوله [وسيبويه يخالفه ...] حاصل قوله : إنّ أل بجملتها تُعرّف ، وإنّ همزة
زائدة لا أصلية ، وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر ؛ إذ لا معنى لأنّ أل
بجملتها تُعرّف إلا أنها موضوعة للتعريف ، وذلك بالضرورة منافٍ لكون همزة
زائدة .

إلا أنّ يجب : بأنّ المتناهي لوضع أل للتعريف كونُ همزة زائدة على حرف
التعريف لا زائدة في حرف التعريف ، بمعنى : أنها ليست حرفاً أصلياً بدليل
سقوطها ، ولذلك نظائر منها : ((استفعل)) فإنه موضوع للطلب مع أنّ همزة
والسين والتاء فيه زوائد ، ومنها : ((لعل)) فإنها موضوعة للترجي مع أنّ لامها
الأولى زائدة ، ومنها : العلم الذي قارنت أل وضعه فإنها زائدة فيه .

(١) الجمع ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ (أداة التعريف) .

هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ^(١) ،
ووافق الخليل فيما ذهب اليه ، واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه
وأطل في تقريرها ،

قوله [واستدل على صحته بوجوه] قل ^(٢) :

((الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل
وموجبة لعدم النظر :

أحدها : تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

الثاني : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير
لذلك .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك .

الرابع : لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك ، قل : واحترزنا
باللزوم ونفي السبب من همزة ((أين)) في القسم فإنها تكسر وتفتح ،
وكسرها هو الأصل ، وفتحها لثلا ينتقل من كسرة الى ضميتين دون حاجز حصين .
الخامس : أن المعروف الاستغناء بالحركة المنقولة الى الساكن عن الهمزة ، ولم
يفعل ذلك بلام التعريف إلا شذوذا .

السادس : إنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم : ((يا الله)) ولا في
قولهم : ((فآله لأفعلن)) .

(١) شرح التسهيل ٢٤٦١ (المعروف بالأداة) .

(٢) شرح التسهيل ٢٤٦١ - ٢٤٧ (المعروف بالأداة) .

ونازعه أبو حيان في ذلك وردّها ، وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك
عن الخليل مذهباً له وقد : ((ليس في كلام الخليل ما يدل على أن الهمزة
أصلية مقطوعة في الوصل كهمزة)) أم وأن) .

[لا اللام وحدها] للتعريف وضعت ساكنة فلجئنا بهمزة الوصل
للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام

قوله [ونازعه أبو حيان ^(١) ...] وذلك لأنه اعترض :

الأول : بـ ((لعل)) فإنّ اللام الأولى زائدة .

والثاني : بأنه لا يلزم سيويه ، إنما يلزم من قل : أداة التعريف اللام وحدها .

والثالث : بأنه مشترك ، الإلزام بأنّ عدم النظر يلزم على مذهب الخليل ؛ لأنه

لا توجد همزة قطع التزم وصلها .

والرابع : أنّ سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها .

والخامس : بأنّ إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما

شذوذاً وإن كان الإقرار أشهر ، وقراءهما ورش .

والسادس : بأنّ في قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة ؛ لقلة ذلك ، وإنما

العمل بالأكثر .

قوله [وضعت ساكنة ...] فإنّ قيل : ما فائدة وضع اللفظ ساكناً أو ساكن

الأول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام ، فالجواب : حصول الخفة

في أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام .

(١) يبدو أن الكلام لأبي حيان في شرحه على التسهيل ، ولم أظفر به ، انظر الارتشاف ١٣/١ .

[خلافاً للأخفش] وسيبويه في أحد قوليه المشهور عنه ، ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم .

واختاره المصنف في حواشيه وقال : ((إنه من الحسن بمكان رفيع)) ،
وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه ، لكنه رجح في الجامع
قول الخليل ، وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور ^(١) ،

وإنما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الأخفش ؛ لأنها إن حُرِّكت
بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر ، أو بالفتح
التبست بلام الابتداء ، أو بالضم فلا نظير لها .

وعن المبرد أنَّ الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام ^(٢) .

قوله [ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم] وصرَّح فيه بمخالفة الخليل ، وهذا
الكتاب جزم فيه كثيراً بخلاف ما رجحه في سائر كتبه ؛ لأنه قصد فيه تلخيص
المفصل ، فأتى بما فيه من غير زيلة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح ، فتنبه لذلك .

قوله [وهو ظاهر عبارته هنا] فيه : إنَّ كلام المصنف هنا صريح في ذلك لقوله
((لا اللام وحدهما)) .

قوله [فلا نظير لها] يرد : ((م)) في لغة من ضم الميم ، وقيل بحرفيتها .

(١) شرح الشذور ١٤٧ (الحلى بـ ((أل)) ..) .

(٢) نقله في شرح الكافية ١٣٧/٢ عن كتاب الشافي للمبرد ، ويفهم من المقتضب ٨٣/١ أنَّ اللام
وحدها معرفة .

[وتكون] أل [للعهد] وهي التي عهد مصحوبها :
 إما ذكراً [نحو : ﴿ فِي زُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ ﴾] وفائدتها التنبيه على أن
 مصحوبها هو الأول بعينه ؛ إذ لو جئ به منكرًا لتوهم أنه غيره .
 أو ذهناً نحو : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [وجهه القاضي] في قاضٍ بينك
 وبين مخاطبك عهد فيه ،

قوله [وتكون ((أل)) للعهد] أي : لتعريف ذي العهد أي : الشيء المعهود ،
 ففي كلامه حذف مضافين .

قوله [التي عهد مصحوبها] أي : عهد مدلول مصحوبها ، أي : مسمى الاسم
 الذي صحبته .

قوله [إما ذكراً] وذلك بتقديم ذكره صريحاً كما مثل به ، أو كنايةً كما في قوله
 تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ ^(١) فإن في الذكر إشارة الى ما سبق كناية في : ﴿ رَبِّ
 إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ .
 قوله [لتوهم أنه غيره] ؛ لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالباً
 فانظر المغني ^(٢) في الباب السادس .

قوله [أو ذهناً] أدرج هذا القسم أهل المعاني مع العهد الذكري تحت العهد
 الخارجي ، وجعلوا الذهني أن تكون الإشارة باللام الى الحقيقة من حيث ۞ ۞

(١) آل عمران - ٣٦ .

(٢) المغني ٦٥٦/٢ (الباب السادس - الأمر الرابع عشر) .

أو حضوراً نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ^(١) .

[أو للجنس] : وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً ، وهي ثلاثة أنواع - كالتي للعهد - ؛

وجودها في ضمن بعض الأفراد ولعلّ هذا مراد النحلة بلام الجنس الذي ذكروا في باب النعت أنه يجوز أن ينعت بالجملة الخبرية بدليل وصفهم له بأنه نكرة معنى لا لفظاً ، أو يحتمل أن تركهم له هنا لذلك ، أعني : كونه نكرة في المعنى ، والكلام في المعارف .

قوله [أو حضوراً] ظاهر صنيعهم هنا أن مصحوب آل الحضورية كغيره مما عرف بـ ((آل)) في المرتبة الخامسة من التعريف ، ومقتضى ما نقله المصنف في المغني في بحث ((آل)) في الباب الخامس ^(٢) في جواب إشكال تجويزهم في : ((مررت بهذا الرجل)) كونه نعتاً أو بياناً ، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت ، والبيان لا يكون إلا بالأعرف ، من أن آل إذا جعلت للحضور فمصحوبها بيان ؛ لأن مصحوب آل الحضورية أعرف من اسم الإشارة ، وإن كانت للجنس فمصحوبها نعت ، فليحذر ، فلم أر من تعرض لذلك .

قوله [أو للجنس] أي : لتعريفه .

قوله [وهي التي لم يعهد مصحوبها] أي : مدلول مصحوبها أي : مسمى الاسم الذي صحبته .

(١) المائدة - ٣ .

(٢) المغني ٥٧٠/٢ (الباب الخامس - الجهة السابعة - النوع الأول) .

لأنه : إما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي ، أي : لا باعتبار شيء
 [كأهلك الناس الدينار والدرهم] أي : جنسهما ، [﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴿١﴾﴾] -
 أي : من حقيقة الماء المعروف ، وقيل : المني - [﴿كُلُّ شَيْءٍ حَيٌّ ﴿٢﴾﴾] .
 وهذه لا تخلفها ((كل)) لا حقيقة ولا مجازاً .

قوله [أي : لا باعتبار شيء] تفسير لقوله : ((من حيث هي)) ، ولا يخفى أنه
 لا يلزم من عدم اعتبار الشيء عدله ، فصح جعل بعضهم العهد الذهني باصطلاح
 المعاني فرداً من تعريف الحقيقة .
 وتفصيل المقام أن المعروف بلام الجنس - أي : المشار به الى الطبيعة والحقيقة - :
 كما قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده إما في ضمن بعض الأفراد كما في العهد
 الذهني أو في ضمن الكل كما في الاستغراق ، فصارت الماهية مشروطة بشرط .
 وقد لا يعتبر الوجود : فلما أن يعتبر عدم الوجود خارجاً كما في قولنا :
 ((الإنسان نوع)) أو لا يعتبر الوجود والعدم أصلاً كما في المعرفات ، فإن التعريف
 صادق على الأفراد كلاً وبعضاً .
 قوله [من الماء] قيل : أل فيه لحقيقة ما صلق عليه ((ماء)) ، ولو مثل
 بـ ((الرجل خير من المرأة)) كان أظهر فإن الحقيقة لا وجود لها في الخارج .

قوله [المعروف] أي : لا من كل شيء اسمه ماء .
 قوله [وهذه لا تخلفها ((كل)) لا حقيقة ولا مجازاً] نُقِضَ بنحو : ((أدخل
 السوق)) حيث لا عهد في سوق خاص ، أي : أدخل سوقاً ☞☞

[أو لاستغراق أفراده] :

فإنَّ ((كلاً)) لا تخلف آل فيه ، واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فردٌ مبهم ، ويتعرف جوابه .

واعلم أنه لا يصح الاستثناء من المعرفة بلام الحقيقة قطعاً ؛ لأنَّ النظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هي لا الأفراد حتى يخرج منها فردٌ أو أكثر .

قوله [لاستغراق أفراده] أي : لتعريف الجنس الذي يراد به استغراق أفراده ، فإنَّ أريد هو في ضمن جميعها ، والمراد بالأفراد المستغرقة فيما إذا كان مصحوبها جمعاً ، أو هو الأحاد لا المجموع على ما في شرح التلخيص^(١) ، واستدل بصحة ((جاءني القوم أو العلماء إلا زيداً)) ، وامتناع ((جاءني كل جماعة من العلماء إلا زيداً)) على سبيل الاستثناء المتصل .

لكن في التلويح في بحث ألفاظ العام : ((إنه يصح الاستثناء في قولنا : ((جاء القوم إلا زيداً)) مع أنه لا يتناول كلَّ فرد باعتبار أنَّ مجئ المجموع لا يتصور بدون كلَّ فرد)) .

وبذلك قل السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء : ((مما يردُّ ذلك أنه يصح الاستثناء في أسماء المعداد في قولنا : ((أكلت الشاة إلا رأسها)) مع أنَّ المستثنى جزء لا فرد ، فلا يلزم أنَّ تبطل الجمعية ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق الفرد)) .

(١) الطول - ٢١١ (تعريف المسند اليه باللام) .

وهي التي تخلفها ((كل)) حقيقة [نحو ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ﴾ ^(١)] أي :
كل فرد من أفراد الإنسان [﴿ ضَعِيفًا ﴾]

قوله [حقيقة] حلّ من فاعل ((كل)) .

واعلم أنه إذا أفرد مصحوب آل هذه فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى
من اعتبار معناه ، فاعتبار اللفظ في النعت نحو : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ ^(٢)
﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴾ ﴿ الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾ ^(٣) .

وقد يقل : إنّ آل في ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى كـ ((أهلك الناس
الدينار الأصفر والدرهم الأبيض)) كما مثل به بعضهم .

وفيه نظر ؛ إذ ليس المراد ((أهلك الناس كل دينار وكل درهم)) ، ولا دلالة في
قوله تعالى : ﴿ أَوِ الْبَطْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ ^(٤) على ذلك ؛ لأنّ
((الطفل)) يستعمل بأصل الوضع للجمع .

واعتماد اللفظ في غير النعت نحو : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ أي : كل إنسان
فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه فأفرد ،

(١) النساء - ٢٨ .

(٢) النساء - ٣٦ .

(٣) الليل - ١٥ ، ١٦ .

(٤) النور - ٣٦ .

وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴿^(١)﴾ .

[أو] لاستغراق [صفاته]

❧ ❧ وأما اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ ﴿^(٢)﴾ . ثم قل : ﴿ لَتَرْكَبَنَّهُ ﴾ بفتح الباء على خطاب الإنسان وبالضم على خطاب الجنس ، فاعتبر المعنى وأتى بضمير الجمع .

وإن كان مصحوبها مثني نحو : ((نعم الرجلان الزيدان)) ، أو مجموعاً كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿^(٣)﴾ لم يجوز فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ .

قوله [﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾] [قد بين الرضي^(٤) أن المفرد المعروف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد ، والمثنى يعم جميع المثني ، فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد ، فللعنى : إن كل إنسان لفى خسر في مساعيه وصرف عمره في مطالبه إلا كل واحد من الذين آمنوا .

قوله [أو لاستغراق صفاته] أي : لتعريف الجنس الذي أريد به استغراق صفاته مبالغة في المدح والذم .

(١) العصر ٢ ، ٣ .

(٢) الانشقاق - ٦ ، ثم قل تعالى في الآية ١٩ من السورة نفسها : ﴿ لَتَرْكَبَنَّهُ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ .

قرأ ابن كثير المكي وحزمة بن حبيب الكوفي والكسائي وخلف بن هشام الأسدي الكوفي بفتح الباء ﴿ لَتَرْكَبَنَّهُ ﴾ ، وقرأ الباقون بضمها .

(٣) المؤمنون - ١ .

(٤) شرح الكافية ١٢٨/٢ (مقدمة بحث النكرة والمعرفة) .

وهي التي تخلفها ((كل)) مجازاً [نحو : زيد الرجل] أي : الجامع
لصفات الرجل المحمودة .

قوله [وهي التي يخلفها ((كل)) مجازاً] اعترض : بأنه يصدق على الاستغراق
العرفي نحو : جمع الأمير الصاغة فإنَّ ((كلاً)) تخلف الأداة فيه بتجوُّز ، وليست
لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وليست أل في
((الصاغة)) موصولة بل معرفة على ما مرَّ عن السعد^(١) خلافاً لما في التصريح^(٢) .
وأجيب : بأنَّ الاستغراق العرفي أنَّ يراد كلُّ فردٍ مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة ،
فلم تخلف ((كل)) بالاستغراق العرفي ((اللام)) مجازاً بل حقيقة ، وبأنَّ الغرض
من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين ، فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه ، وبأنه
يجوز التعريف بالأعم عند الأدباء .

قوله [أي : الجامع لصفات الرجل ...] بيانٌ لحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ
إذ مدلوله ((أنت كلَّ رجل)) مبالغة .

ثم التمييز في ((أنت الرجل علماً)) يتأني أنَّ أل لخصائص الجنس على
الشمول ؛ إذ التمييز طبق المميز إفراداً أو غيره

(١) انظر مامش الصفحة ٧٢ السابقة في بحث الموصولات .

(٢) قال الشيخ خالد في شرح التصريح ١٤٩١ ، ١٥٠ : ((فإن خلفت الألف واللام (كل) مجازاً
فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة ... فإن قيل : هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق
العرفي نحو : ((جمع الأمير الصاغة)) أي : صاغة بلد أو مملكته ، فإنَّ (كلاً) تخلف الأداة فيه مجازاً ،
وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير أو
مملكته دون من عداهم ، وأجيب : بأنَّ الكلام في أل المعرفة ، وأل في الصاغة موصول على
الاصح ...)) .

إذ لو قيل : ((زيدٌ كلُّ رجلٍ)) على وجه المجاز والمبالغة لصحَّ ، بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجل من جهة كماله ، ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمل .

والمختار : جوازُ نيابتها عن الضمير المضاف اليه نحو : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ .

والمميز إذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما ، والتمييز نوع منه فالصواب أنْ أُل في نحوه للجنس - أي : الماعية - مبالغة فيه .
 قل في التلخيص^(١) في تعريف المسند باللام : ((وقد يُقصد قصرُ الجنس تحقيقاً نحو : ((زيد الأمير)) أو مبالغةً لكمالهِ فيه نحو : ((عمرو الشجاع)) ...)) .
 وقد يقال : المراد أنها لشمولِ خصائص الجنس باعتبار العنوان الذي عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به .

قوله [﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢)] وذلك أنَّ هذه الجملة خبر ﴿ مِنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ ، فلو لم تكن ((أُل)) في ((المأوى)) نائبة عن الضمير خلت الجملة الواقعة خبراً عنه . عن عائد المبتدأ .

(١) التلخيص مطبوع بمقدمة المطول - ٣٦ .

(٢) قل تعالى ﴿ وَأَنَا مِنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ الْهَوَى ﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿ النازعات ٤٠ - ٤١ .

وقَيَّده ابن مالك : ((بغير الصلة)) ، وجَوَّز الزَّخَشَرِي نيابتها عن
الاسم الظاهر ،

قوله [بغير الصلة^(١)] فخرج نحو : ((زيدٌ الذي ضربتُ الظهرَ والبطنَ))
أي : ضربتُ ظهره وبطنه ، وكثيرٌ لم يتعرض لذلك ، لأنَّ أَل عنده قائمة مقام
الضمير ، وأما قولهم : ((أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري)) أي : عنه فلا يطرد .
قوله [وجوز الزَّخَشَرِي ...^(٢)] فإنه قل في ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ :
((أي : أسماء المسميات ، فحذف المضاف إليه ؛ لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر
الأسماء ؛ لأنَّ الاسم لا يبدلُ له من مسمى ، وعوض عنه اللام كقوله : ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ
شَيْئاً ﴾^(٣))) .

قل السعد^(٤) : ((إنما احتاج الى هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من
عرضهم ويتنظم معه ﴿ أَتَبْنُوْنِي بِأَسْمَاءٍ هَؤُلَاءِ ﴾ ، ولم يجعل المحذوف مضافاً - أي :
مسميات الأسماء - ؛ لينتظم تعلق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعلم)) .
ثم قل : ((وقد بقي أن تكون أَل نائبة عن المضاف إليه في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ
الْبَحِيمَ هِيَ التَّائِي ﴾^(٥))) .



(١) شرح السهيل ٢٥٤/١ .

(٢) الكشاف ١٢٥/١ ، ١٢٦ (تفسير سورة البقرة ٣) .

(٣) مريم - ٤ .

(٤) يعني الفتازاني ، ويبدو انه في حاشية الكشاف وهي غير مطبوعة .

(٥) النازعات - ٣٩ .

وأبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم .
 قل في المغني ^(١) : ((والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير
 الغائب)) .

وقد تلخص من كلام المصنف أن آل المعرفة إما عهديّة أو جنسية ،
 وكلّ منهما ثلاثة أنواع كما مرّ .
 وقد تكون آل زائدة

فوجب أن يحمل كلامه هنا على أن الأصل أسماء المسميات ، وإن أريد بها
 أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامي قائماً مقام التعريف الإضافي ، وليست
 اللام عرضاً عن المضاف إليه ؛ توفيقاً بين كلاميه .

قوله [وأبو شامة : نيابتها ^(٢) ...] فإنه قل في قوله :
 بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النُّظْمِ أَوَّلًا
 إنَّ الأصل : ((في نظمي)) ولا يخفى أن ما أجازة أبو شامة أجازة الزخشي
 كما يقتضيه قوله : ((كقوله تعالى : ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ...)) ؛ لأنَّ الأصل :
 ((رأسي)) .

قوله [وقد تكون آل زائدة] المراد بالـ((زائدة)) غير المؤثرة للتعريف لا
 الصالحة للسقوط ؛ لأنها قد تكون لازمة ، واللازمة لا تصلح للسقوط .

(١) المغني ٥٤/١ ((آل)) .

(٢) المغني ٥٤/١ والمجمع ٢٦٠/١ . وأما البيت هو الأول في منظومة الشاطبي في القراءات التي شرحها
 أبو شامة .

كـ ((اللات)) ونحو : ((ادخلوا الأول فالأول)) ، وقد مرّ أنها تكون موصولة .

[وإبدال اللام] في أل المعرفة [ميماً لغة حميرية] كقولهم في :
الرجل والفرس : ((امرجل وامفرس)) ،

فاندفع بذلك قولُ الدماميني : ((العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي كالجيم من ((جعفر)) ومثل هذا لا يقل إنه زائد)) .

قوله [كـ ((اللات))] جسزم في التصريح ^(١) بأنَّ ((اللات)) مخفف ((اللات)) بتشديد التاء ، وهو مع قوله : ((إنه علم مؤنث)) محلّ نظر ظاهر .

قوله [نحو : ادخلوا الأول فالأول] اعلم أنه قصد المتكلمُ به الإشارةَ الى الأول في علم المتخاطبين ، ثم الأول بعلمه في علمهما أيضاً ، فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة ، ثم لما كان ذلك حالاً ، والحال واجبة التنكير ، أولّوا ذلك بوصفٍ نكرة يفيدُ المراد ، وهو ((مترتين)) ، ومرّ الكلام على ((أول)) في المبني على الضم .

قوله [لغة حميرية] أي : منسوبة الى حمير قبيلة باليمن ، وزعم بعضهم : أنَّ لغة إبدال اللام ميماً مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو : ((غلام وكتاب)) بخلاف ((رجل وناس)) .

(١) قال الشيخ خالد في شرح التصريح ١٥٠/١ - ١٥١ : ((فاللات كانت لتثيف بالطائف ، وعن مجاهد : كان رجلاً يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه وثناً ، وكانت تآؤه مشددة فخففت ...)) .

وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين قل له السائل : ((يا رسول الله أمِنَ امْبِرْ امْصِيَامُ فِي امْسْفَر)) فقال : ((ليس من امْبِرْ امْصِيَامُ فِي امْسْفَر))^(١).

ونقلت هذه اللغة أيضاً عن نفرٍ من طيء قل شاعرهم :
 ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلِمَةً

قل المصنف^(٢) : ((ولعلَّ ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله ﷺ : ليس ...)) الخ .

قوله [ذاك خليلي^(٣) ...] [((ذاك)) : مبتدأ خبره ((خليلي)) أي : صاحبي ، و((سلمه)) هنا بكسر اللام ، وهي واحدة السلام ، وهي الحجارة كما في الصحاح^(٤) .

(١) الحديث في البخاري ٢٣٥/١ .

(٢) المغني ٤٩/١ (بحث أم) .

(٣) البيت من المنرح لججير بن عنمة الطائي في الدرر ٤٤٧/١ وبلا نسبة في المغني ٤/١ والجمع ٢٥٨/١ . والشاهد قوله : (باسمهم واسلمة) فأبطل اللام ميماً على لغة بعض أهل اليمن الذين يدلون (أم) من (أل) التعريف . والأصل : السهم و السلمة .

(٤) الصحاح ١٥٨٣/٤ ملعة (سلم) .

[المضاف الى واحد من الخمسة]

[ثم] السادس من المعارف [المضاف] إضافة محضة [الى واحد مما ذكر] من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ، ما لم يكن متوغلاً في الإبهام كـ ((غير ومثل)) ، ولا واقعاً موقع نكرة كـ ((جاء زيد وحده)) .

قوله [إضافة محضة] خرج ما إضافته لفظية كـ ((جاء ضارب زيدا الآن أو غداً)) ، فإنه لا يتعرف بالإضافة إلى ما ذكر ؛ لأنَّ إضافته في نية الانفصال .

قوله [ولو بواسطة] فيه خفاء ؛ لأنَّ قولك : ((جاء غلام أبوك)) ليس الـ ((غلام)) مضافاً الى الضمير بواسطة ، وإنما هو مضاف الى المضاف الى الضمير .

قوله [كـ ((غير ومثل))] أي : إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما ؛ لأنَّ صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة ، فإذا أريد كمالها لشخص أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعين ، ومثلهما ما هو بمعناها من : نظيرك وشبهك وسواك وشبهها .

وقد ابن بري : إذا أضيفت ((غير)) الى معرف له ضد واحد فقط تعرف ((غير)) لانهصار الغيرية ، وحينئذ قدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعْمَلُ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾^(١) ، والجواب : أنه على البطل لا الصفة .

[وهو] في التعريف [بحسب ما يضاف اليه] عند الأكثر ، فالمضاف للعلم في رتبة العلم ، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة ، وكذا البواقى [إلا المضاف الى الضمير] كـ ((غلامي)) [ف] ليس في رتبة الضمير وإنما هو [كالعلم] أي : في رتبته ، وإلا لما صحَّ نحو : ((مرتُ بزیدٍ صاحبك)) ؛ إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف .

قوله [وإنما هو كالعلم] يستثنى من ذلك المصدر المَعْرِفُ المَقْدَرُ من ((أنْ وإنْ)) فإنهم حكموا له بحكم الضمير كما في الباب الرابع من المغني ^(١) ، واقتضى كلامه أنه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره كما سنبينه في باب التواسخ ، فقولهم : ((إنَّ المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف الى معرفة في رتبته)) مخصصٌ بغير ذلك فتفطن .

قوله [وإلا لما صحَّ نحو : مرت ...] كذا في شرح الشذور ^(٢) ، ولك أن تقول : لا دليل في ذلك ؛ لجواز أن يكون ((صاحبك)) بدلاً لا نعتاً ، وقد ذكروا في باب النعت أن بـ ((الرجلِ صاحبك)) بدلاً ، فليكن هذا كذلك ، فليحرر .

قوله [إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف] وذلك لأنَّ الحكمة تقتضي أن يبدأ التكلم بما هو أعرف فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتاج الى نعت ﴿ ﴾

(١) قل في المغني ٤٥٣/٢ الباب الرابع - ما يعرف به الاسم من الخبر : ((واعلم أنهم حكموا لـ ((أنْ)) و ((أنْ)) المقدرتين بمصدر معرّف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك ، فلهذا قرأت السبعة ﴿ مَا كَانَ خَبْرَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ والرفع ضعيف ...)) .

(٢) شرح شذور الذهب - ١٥٤ .

وقيل : كلُّ ما أُضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ، قل المصنف :
ويدلُّ على بطلانه

❧❧ وإلا زاد من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة ، وهو ظاهر على رأي الجمهور .

وصحح ابن مالك ^(١) جواز نعت المعرفة بما هو أخص ، أي : أعرف من المنعوت نحو : ((بالرجل هذا)) ، كما يجوز نعت النكرة بالأخص - أي : الأقل شيوعاً - نحو : ((رجلٌ فصيح)) .

وأيدّه بعضهم بقول ابن خروف ^(٢) ((يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة)) قل : ((وما ذهب اليه الجمهور لا دليل عليه)) انتهى .

وحينئذٍ فليُنظر ما وجه أن المضاف الى الضمير في رتبة العلم عند هؤلاء فلم ينقل عنهم خلاف هنا .

قوله [قل المصنف : ويدلُّ على بطلانه ...] قد يقل : مراده في رتبة ما تحته إن كان لها تحت وإلا فالمضاف إليها في رتبته ، فلا يطل بما قاله المصنف ؛ لأنَّ ذا الأداة لا تحت له ، فالمضاف اليه في رتبته ، حينئذٍ فإنما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف ، فتأمله .

(١) شرح التسهيل ١٦٩/٣ (النعت) .

(٢) المجمع ١١٨/٣ (النعت) .

قوله :

كخُذروفِ الوليدِ المثقبِ

فوصَفَ المضاف الى المعرف بأل بالمعرف بها ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف .

ولا يرد على إطلاق قولهم هنا - إِنَّ المضاف الى المعرفة معرفة - ما لا يتعرف بالإضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل في الإبهام والواقع موقع نكرة ؛

لما تقرر في باب الإضافة من أَنَّ كلاً منها لا يتعرف بالإضافة ، والحكم إذا عُلِمَ في بابٍ لشيء كان قيداً للحكم الذي يذكر مطلقاً في باب آخر .

قوله [كخُذروف^(١) ...] ((الخذروف)) - بالذال المعجمة - ما يدوره الصبي - وهو المراد بـ ((الوليد)) - بحيث لسمع له دوي كذا في الصحاح^(٢) ، وذكر بعضهم أنه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط .

(١) جزء بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٥٥ وفي شرح التسهيل ٢٨٢/٢ وفي شرح الأشعار السنة الجاهلية ١٧/١ ، وبلا نسبة في شرح الشذور ١٥٣ ، وقامه :

فَاخْذَرْكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَنْ شَاوَةً يَمُرُّ كخُذروفِ الوليدِ المثقبِ

والشاهد في قوله ((كخُذروفِ الوليدِ المثقب)) فقد وَصَفَ ((خذروف الوليد)) وهو مضاف الى ما فيه أل بـ ((المثقب)) ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، فلو كانت رتبة المضاف الى المعرفة هي رتبة ما تحتها لكان ((المثقب)) أعرف من ((الخذروف)) ، وهو ممنوع .

(٢) قل في الصحاح ١١١٣/٣ مادة (خذرف) : ((الخذروف - بالذال المعجمة - شيء يدوره الصبي بحيث في يديه فيسمع له دوي)) .

[المبتدأ والخبر]

[باب] : في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الأحكام .

والمبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية

قوله [هو الاسم] أي : الصريح أو المؤول ومنه : ((تسمع بالمعدي خيرٌ من أن تراه))^(١) ؛ لأنه على تقدير ((أن)) ، وقيل : الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند ويضاف إليه وهو اسم حكماً ؛ فالاسم أعم من الحقيقي والحكمي .

قوله [المجرد من العوامل اللفظية] أي : لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه ، و ((اللفظية)) : صفة ((العوامل)) أي : المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر - ف ((اللفظ)) بمعنى : التلفظ - أو الجزئيات الى الكلّيات - فاللفظ بمعنى الملفوظ - أي : العوامل المنسوبة الى الأشياء الملفوظة كلية ، والعوامل بعض جزئياتها .

ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ، ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط ؛ لأنه بتسليم سبق ذلك قد يُنزَل الإمكان منزلة الوجود كـ ((ضيق فم البئر)) .

واللام في ((العوامل)) للجنس فيبطل معنى الجمعية ، فلا يرد أن التجرد



نفي الوجود من حيث المعنى ،

(١) مجمع الأمثل - الميداني - ١٣٩/١ - المثل رقم ٦٥٥ ((يضرب لمن خبره خير من مرآه)) .

❧❧ فيكون التقدير : المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ، ونفي الكل
يوجب نفي العموم لا عموم النفي ، ونفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد
من أفراد ما أضيف إليه الكل بل عن جملة الأفراد ، فيصلى عند عدم بعض العوامل
وجود البعض .

على أن نفي العموم يحتل شمول العدم والافتراق ، ويتعين الأول بالدليل كما
في ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُجِبُ كُلَّ مَخَالٍ فَخُورٍ ﴾^(١) ، والدليل هنا شهرة الاصطلاح .

هذا كله إن سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط ، وقد يمنع بل هو سلب
على وجه العدول ؛ إذ النسبة هنا إيجابية وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا
يوجد عامل على سبيل عموم النفي .

وأورد على الحد اسم ((إن)) و ((لا)) النافية للجنس ، فإنه يجوز رفع صفته
على المحل فهو مبتدأ .

ولا يمكن الجواب في ((لا)) بأنها بمنزلة الزوائد وإن أمكن في ((إن)) ؛ لأن
((لا)) تغير المعنى قطعاً و ((إن)) لا تغيره وإنما هي مقوية له .

ولا يصح الجواب بأن الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من ((لا))
واسمها لا على الاسم وحده ، والمركب مجرد عن العوامل ؛ لأن المركب ليس باسم بل
حرف مع اسم ، إلا أن يدعى أنه صار بالتركيب كاسم واحد . ❧❧

(١) لقمان - ١٨ .

لفظاً أو حكماً ،

لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم إذا كان مضافاً ، ولا يصح دعوى التركيب .

هذا وأبطل بعضهم اعتبار كون الجمل للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة .
والوجه أن يجب : بأن كلاً من اسم ((إن)) و ((لا)) باعتبار الرفع مجرد ؛ لأن الحروف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب .
قوله [أو حكماً] ليدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه .

من ذلك قول العرب : ((ناهيك بزيد)) بناءً على أن ((زيدا)) : مبتدأ زيدت فيه الباء ، و ((ناهيك)) : خبر ، وهو ظاهر ؛ لأن المعنى ((إن زيدا ناهيك عن تطلب غيره)) لما فيه من الكفاية ، ويحتمل أن يكون ((ناهيك)) : مبتدأ و ((بزيد)) : خبره ، ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف ، وهي مع ملحوظها خبر ((ناهيك)) ، أي : ناهيك حاصل بزيد .

ومن ذلك ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾^(١) ، فإن ((خالق)) : مبتدأ خبره محذوف تقديره : لكم ، و ((يرزقكم)) : صفة لـ ((خالق)) لا خبر له ؛ لأن ((هل)) لا تدخل على مبتدأ خبره فعل .

فإن قلت : كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية .
قلت : الترصيف هاهنا مجرد تصوير النفي لا للإثبات ، فإن الاستفهام فيه للإنكار ، وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه .
وقال الغلي : ((...)) ((يرزقكم)) هو الخبر)) ، فلعل ما ذكر إذا كانت ((هل)) مستعملة في الاستفهام .

(١) ناطر - ٣ .

مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً

قوله [مخبراً عنه أو وصفاً ...] حلٌّ ومعطوف عليه من ((الاسم)) بناءً على مجيئ
الحل من الخبر ، أو خبراً لـ ((كان)) المحذوفة من خلاف المشهور ، و ((أو)) للتقسيم .
والمراد أنَّ المبتدأ : إما ذو خبر أو ذو مرفوع يغني عن الخبر ، فخرج نحو ((نزال)) ؛
لأنه ليس واحداً منهما ، وكذا الأعداد المسروقة .

وعلم منه صريحاً اشتراط التجريد في الوصف بخلاف صنيع الأوضح ^(١) ، فخرج
من الحد نحو : ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(٢) .

والمراد بالوصف ما يأتي ، والأولى إسقاطه وإن كان ذلك إنما يطرد فيه ؛ لأنه قد
يأتي في غيره نحو : ((لا نولك أن تفعل)) فإنهم أعربوا ((نولك)) مبتدأ و ((أن
تفعل)) فاعله أغنى عن الخبر ، ونحو : ((غير قائم الزيدان)) إلا أنَّ يراد الوصف ولو
بالتأويل ويدعى أنَّ المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد .

بقي أنهم قالوا : ((أفل رجل يقول ذلك)) ، وجاز هذا ؛ لأنه في معنى ((قل
رجل)) فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة النكرة بعده مغنية عن الخبر ، كما صرح به في
التسهيل ^(٣) ، وأشار الى قول آخر أنها تجعل خبراً .

وقوله [رافعاً] أي : من حيث أنه وصف ، فيخرج : ((الحسن وجهه)) إذ هو
وصف رافع لـ ((وجه)) وهو مكتفٍ به ؛ لأنَّ ((الحسن)) قام مقام موصوفه وهو ((
الشيء)) لكن رفعه له من حيث أنه مبتدأ لا من حيث أنه وصف ، على أنه لا حاجة
لذلك ؛ لأنَّ مرفوع الوصف خبرٌ لا مغني عنه .

(١) الأوضح ١٣٣/٨ فقد اشترط ابن هشام تقدم النفي أو الاستفهام على الوصف ولم يشترطه الشارح .

(٢) الأنبياء - ٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٦٩/١ ((الأفعال الرافعة الاسم النصبية الخبر)) .

وقوله [لما انفصل] أي : لاسم مستقل غير مفتقر الى الانصل بغيره ، فخرج :
الضمير المتصل فإنه لا يسدّ سدّ الخبر ، فلا يقل في ((أقائم زيدٌ وقاعد)) : إنَّ
((قاعد)) مبتدأ و ضميره المستر فيه سدّ سدّ الخبر .

قال المصنف في الحواشي : ((خرج عن قوله ((لما انفصل)) حكاية المازني :
((أقائم أخواك أم قاعدان)) ، فـ ((قاعدان)) : مبتدأ ؛ لأنه عطف بـ ((أم))
المتصلة ، وليس له خبر ولا فاعل منفصل ، وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في
الثواني)) .

ثم قل : ((وقد يقل إنَّ التقدير : أم هما قاعدان ، وأنَّ المعطوف الجملة))
انتهى .

والوجه أنه إنما أغنى فيه فاعل المبتدأ عن الخبر وإنَّ لم يكن بارزاً .
وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب ، أو بناءً على أنَّ المراد البارز ولو حكماً ،
والضمير المستر فيما ذكر بمنزلة البارز ؛ لإمكان التنازع والعطف .
ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل .

ولو عبّر بقوله ((لما استقل)) كان أظهر ؛ لثلاثتهم أنَّ المراد الضمير
المنفصل ، وذلك غير متعين اتفاقاً ، بل صرح ابن الحاجب ^(١) في الأمالي : بأنَّ
الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً وحكى الإجماع في ذلك ، لكن نُسب إلى الوهم ،
فقد ورد السماع بلجواز .

(١) ما ذكره الحشي معنى كلام ابن الحاجب في أماليه ٤٩٥/٢ ، ونسبه في المعنى إلى الوهم ٥٥٧/٢ .

وأغنى عن الخبر .

والخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور .

وقوله [وأغنى] أي : ذلك المنفصل عن الخبر احترازاً من نحو : ((أقائم أبواه زيد)) فـ ((قائم)) ليس مبتدأ ؛ إذ لا يغني مرفوعه وهو ((أبواه)) عن الخبر من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الى ((زيد)) المعود عليه ، فيتعين كون ((زيد)) في المثل المذكور مبتدأ و ((قائم)) خبره مقدم عليه ، ((وأبواه)) : مرفوع بـ ((قائم)) .

وفيه نظر إذا علم المرجع ، كما إذا جرى ذكر ((زيد)) فقيل : ((أقائم أبواه)) إذ هو بمنزلة ((أقائم أبوا زيد)) وذلك يحسن السكوت عليه قطعاً ، والإغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن يكون بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر ، والاستغناء بهذا المعنى صادق مع عدم الإمكان .

فاندفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قل : إنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلاً حتى يحذف ويغني عنه غيره أو يسد مسده ، ولو تكلف له تقدير خبر لم يأت إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، ومن ثم يتم بفاعله كلاماً ، وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف ، وردّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه ، وزعم آخر أنه الذي يليه .

قوله [والخبر] أورد أنه يلزم الدور ؛ إذ الخبر حيثئذ يتوقف على المبتدأ ، والمبتدأ يتوقف على الخبر ، لأن من تعريفه ((خبراً عنه)) وهو مشتق من الخبر .
وأجيب : بالنعم إذ المراد من الخبر الإخبار اللغوي ، والتعريف صادق ☞ ☞

.....
.....
على نحو : ((النار حارة)) لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع ،
وعلى نحو :

..... شعري شعري^(١)

؛ لأنه بتأويل ((شعري الآن شعري الذي تعهده))، وعلى خبر المبتدأ النا
لحصول الفائدة به بحسب الأصل قبل أن تجعل جملة خبراً .
ولا يرد أن الجملة الواقعة خبراً لا إسناد فيها فلا يكون فيه الفائدة التامة المر
هنا ، ولا يصلق على ((يضرب)) في ((زيد يضرب أبوه)) ؛ لأنه خارج بلخصه
المتبادر من التعريف ، وهو أن لا يكون لغيرهما مدخل ،
فاندفع : أنه حصلت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبراً بل الخبر الجملة ،
بقي أن التعريف منتقضٌ بنحو ((ذاهبة)) من : ((زيد جاريتُه ذاهبة)) إذ لا
تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب .

.....
(١) جزء بيت من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي في شرح التسهيل ٢٩٧/١ ، وفي الجمع ٢٠١/١
وفي أمالي المرتضى ٣٥٠/١ وتامه :

أنا أبو النجم وشعري شعري

والشاهد في اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى ، والمقصود بهذا التكرار بيان الشهرة وعدم التغير ،
فيكون معنى (شعري شعري) : شعري ما ثبت في النفوس من جزالته مثلاً . أما مراد المحشي :
فواضح أنه قد يتصور خروج (شعري شعري) من تعريف الخبر لادعاء عدم الفائدة ، فدفعه
المحشي بالتأويل الذي ذكرته ، فثبتت الفائدة فيدخل في التعريف .

وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لمن يرى أنه أصل المرفوعات ، وخالف في الشذور فبدأ بالفاعل نظراً الى أنه أصلها - كما قل - .

وذهب جمعُ الى أنَّ كلاً منهما أصل ، واختاره الرضي ^(١) ، قل أبو حيان : ((وهذا الخلاف لا يجدي فائدة)) .

قوله [لمن يرى أنه أصل المرفوعات] ممن يرى ذلك سيوييه ^(٢) ، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام ، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإنْ تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم ، وأنه عاملٌ ومعمولٌ ، والفاعل معمولٌ لا غير .

قوله [نظراً الى أنه أصلها ^(٣)] عزي القول بذلك للخليل ^(٤) ، ووجهُ بأنْ عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ، وأنه إنما ارتفع للفرق بينه وبين المفعول ، وليس المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أنْ يكون للفرق بين المعاني .

قوله [لا يجدي فائدة ^(٥)] تعقبه اللماميني بأنْ فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال كما إذا وجدنا ما يصلح لهما كما إذا قيل : ((من قام)) فتقول في جوابه : ((زيد)) ، فإنه يحتمل كونه مبتدأ أو كونه فاعلاً ، فحينئذٍ يترجح تقدير ما قيل : إنه الأصل .

(١) شرح الكافية ٧٠/١ .

(٢) المجمع ٣٠٧/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) شرح الشذور - ١٥٥ (الناعل) .

(٤) المجمع ٣٠٧/١ (المبتدأ والخبر) .

(٥) نقله عن أبي حيان في المجمع ٣٠٨/١ (المبتدأ والخبر) .

[المبتدأ والخبر] كلاهما [مرفوعان] باتفاق ، [كالله ربُّنا ومحمد]
عليه الصلاة والسلام [نبينا] لمن يعتقد عدم إيمانه .

وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها :
أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء : وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد

ثم أورد : أنَّ الترجيح هنا بمطابقة السؤال فإنه جملة إسمية ، وأجاب : بأنه
إسمية في الصورة وفعلية في الحقيقة وبين ذلك ، وقد يقال : لا مانع من تعدد المرجح ،
فكون الترجيح بالاسمية لا ينافي الترجيح بغيرها فتدبر .

قوله [لمن يعتقد عدم إيمانه] أي : كقول الشخص لمخاطب : أعتقد عدم إيمان
القائل ما ذكر ، ولعل هذا مبني على مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ^(١) ،
ولا يكتفي بالفائدة الوضعية ، أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام .

قوله [أصحها] أبهم المصنف الرافع ليكون جارياً على كل الأقوال .
قوله [وهو التجرد ...] مرّ في رافع المضارع ما يتعلق بكون التجرد عاملاً ، والمراد
لإسناده الى غيره كالوصف أو استناد غيره اليه كالاسم .

و((أل)) في ((التجرد)) للعهد أي : التجرد المعلوم ، وهو تجرد الاسم عن
العوامل اللفظية حقيقة أو حكماً ، فدخل ابتداء المبتدأ المقرون بالحرف الزائد أو ما
أشبهه ، وخرج تجرد المضارع .

وقيل : الحق أنه تجرد للإسناد فهو ابتداء ، ولا يلزم ذلك أنَّ المضارع واقع مبتدأ
بقي أنَّ التعريف لا يتناول ابتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا مرفوع يفني عن الخبر
نحو : ((غير قائم الزيدان)) و((أقل رجل يقول ذلك إلا زيد)) .

(١) كذا في المخطوطات ويبدو أن الصواب : الفائدة الجديدة .

والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وصح رفعه به وإن كان يقع جامداً ؛ لأن أصل العمل الطلب ، والمبتدأ طالبٌ للخبر من حيث كونه محكوماً به عليه طلباً لازماً ، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة .

قوله [وصح رفعه به ...] جوابٌ عما اعترض به على القول بأن الرفع المبتدأ ، واعترضه أيضاً ابن عصفور^(١) : بأن العامل إذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، وأجيب : بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل والحمل عليه ، وعمل المبتدأ بطريق الأصالة .
وبأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : ((القائم أبوه ضاحك)) فلو كان رافعاً للخبر أدى الى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير تبعية ، ولا نظير لذلك .
وأجيب : بأن ذلك إنما يمتنع إذا اتحدت الجهة ، وهي هنا مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر .

قوله [عمل فيه عند طائفة] أي : وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل لكن يرد على هذا القياس أنه غير متفق عليه .

(١) قل ابن عصفور في شرح الجمل ٣٥٧/١ : ((ومنهم من ذهب الى أن المبتدأ هو الرفع للخبر وذلك باطل بدليلين : أحدهما : ان المبتدأ قد يرفع فاعلاً ... ولو كان رافعاً للخبر لأتى ذلك الى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ، وذلك لا نظير له .
والآخر : أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو : (زيد) والعامل إذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عمل فيه ...)) .

واعلم أنَّ الأصل في المبتدأ أنَّ يكون معرفة ؛
لأنَّ الغرض من الكلام حصول الفائدة ، والمبتدأ مخبر عنه ، والإخبار
عن غير معيَّن لا يفيد ؛
ولأنَّ القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أنَّ يجهله ، والأمور
الكلية قلَّ أنَّ يجهلها أحد ، وإنَّ ما يُجهل الأمور الجزئية .
وأورد على الأول : مجيء الفاعل نكرة ، وهو مخبر عنه .
وأجيب : بأنَّ الفاعل يخصص بالحكم المتقدم عليه .

قوله [واعلم أنَّ الأصل في المبتدأ أنَّ يكون معرفة] وأمَّا الخبر فالأصل تنكيره ؛
لأنه مسند فأنشبه الفعل ، والفعل محل من التعريف والتنكير ؛ إذ هما من عوارض
الاسم ، ولا يصح تجريد الاسم عنهما ، فجردناه عما يطرأ ويحتاج الى علامة وهو
التعريف ، وأبقيناه على الأصل وهو التنكير .
وأمَّا التعليل بأنه ((مسندٌ فينبغي أنَّ يكون مجهولاً)) فليس بشيء ؛ لأنَّ المسند
ينبغي أنَّ يكون معلوماً ، والذي ينبغي أنَّ يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند الى
المسند اليه .

قوله [والإخبار عن غير معيَّن لا يفيد] أي : غالباً ، وأورد أنَّ هذه العلة لا
تقتضي خصوص التعريف بأنَّ يكون معلوماً بوجهٍ ما بحيث يفيد الحكم عليه ، والكلامُ
في مبتدأ يُخبرُ عنه ، كما يدلُّ عليه الكلام ؛ إذ الوصف الراجع لمكتفٍ به لا ينفك عن
كونه نكرة .

قوله [يخصص بالحكم المتقدم عليه] أورد : أنه يقتضي أنَّ يجوز الابتداء بالنكرة
عند تقدم الخبر وإن لم يكن مختصاً .

ويجاب : بأنه إذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع

قل الرضي^(١) وهذا : ((وهم ؛ لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته)) .
إذا علمت ذلك فلا يُبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت ، والفائدة تحصل في الغالب

من استماعه ويستمر على انصرافه ؛ لأن الاسم لم يوضع أصالة لينسب الى غيره ، فلا يكون نكرة متعيناً لأن يكون حديثاً عما بعده فيفوت المقصود .
بخلاف نحو : ((بقرة تكلمت ، وحصة سبحت)) فإنه صحيح مع تقدم المبتدأ النكرة المحضة ؛ لأن الحكم لما كان غريباً عادت النفس الى الإصغاء فيحصل المقصود ، وأما الفعل فوضع أصالة لينسب الى غيره ، ولا يصلح إلا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه ؛ لعلمه بأنه حديث عن الآتي بعده فينتظره .

قوله [وهذا وهم ...] اعترض بأن الحاكم هو المتكلم ، وهو عالم به قطعاً ، والجاهل إنما هو السامع إذ هو الذي يختلف الحل بالنسبة اليه في التعريف والتكثير .
قوله [والفائدة تحصل] ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء ، والشرط مقارن .

قوله [في الغالب] من غير الغالب إذ لم يعلم كون رجل ما من الرجل قائماً في الدار، فإن الفائدة تحصل بقولك : ((رجل قائم في الدار)) ولا مخصص . ولهذا قل ابن الدهان^(٢) : إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا ،

(١) شرح الكافية ٨٨١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) نقل كلام ابن الدهان في شرح الكافية ٨٨١ (المبتدأ والخبر) .

إذا تَخَصَّصَت النكرة بمخصص من المخصصات ، وهي كثيرة وإنهاها
بعضهم الى نَيْفٍ وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم : أنها ترجع الى شيئين
العموم والخصوص ،

❦❦ واستحسنه الرضي^(١) وقال : ((ضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل
شيء واحد)) .

قوله [إذا تَخَصَّصَت] أي : تَعَيَّنَتْ وَقَلَّ اشتراكها وإبهامها ، أعمّ من أن يكون
التخصيص حقيقياً كما في النكرة الموصوفة أو حكماً كما في النكرة المقدم عليها
حكمها :

قوله [الى نَيْفٍ وثلاثين موضعاً] في الصحاح والقاموس^(٢) : ((وكل ما زاد
على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني)) وهو مشدد الياء ويخفف ، وهو
واوِيُّ العيسن من : ناف ينوف .

قوله [وذكر بعضهم ...] هو أبو حيان^(٣) قل في منظومته :
وكلّ ما ذكرتُ في التقسيم يرجعُ للتخصيصِ والتعميمِ
وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله^(٤) : ((فليتأمل)) ، ويحتمل أن مقصود
التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء ، وأن يكون
مقصوده التنظير فيه لما فيه من التكلف ، والأوفق بحزمه في المتن الأول . ❦❦

(١) شرح الكافية ٨٩١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) الصحاح ١١٨٧/٣ (ملة نيف) ، القاموس المحيط ٢٠٣/٣ (ملة نيف) .

(٣) الأشباه والنظائر ٤٩٢ (فن التدريب - المبتدأ والخبر) وفيه بدل (التقسيم) : (التعميم) .

(٤) شرح الفطر لابن هشام - ١١٥ .

وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قل : [ويقع المبتدأ نكرة إن عم]
كل فرد من جنسه [أو خص] فرداً من ذلك الجنس .

فالعامة [نحو : ((ما رجل في الدار))] ؛ لأن النكرة في سياق النفي
تعم ، فإذا عمت كان مدلولها جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بآل الجنسية

❦ وأورد : أن العموم ضد الخصوص فكيف يصح أن يقال : حصل التعميم
تخصيص ، وأجيب : بأنه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص ، وهو أن تجعل
لبعض الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله ، بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما
ينبئ عنه قول الشارح الآتي ((فأشبهت)) الخ ، ولا شك أن بذلك تنقطع الاحتمالات ،
ويتعين أن المحكوم عليه كل فرد .

قوله [إن عم ...] أي : بذاته كأسماء الشروط والاستفهام ، أو بغيره كالنكرة في
حيز النفي والاستفهام الإنكاري ، سواء كان العموم شمولياً أو بدلاً كما في النكرة بعد
الاستفهام الغير الإنكاري ، ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة ؛ لأن عمومها بدلي
لأن عمومها مترهم ، بخلاف ما ذكر فإنه نص .

قوله [فأشبهت المعرف بآل الجنسية] عبارة التصريح^(١) : ((الاستغرافية)) وهي
أظهر ؛ لأن الجنسية أعم .

فإن قيل : ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع في سياق
النفي من حيث أن الأول معرفة والثاني نكرة مع تساويهما في المعنى .
قلت : الفرق من حيث الوضع ، فكل ما كان موضوعاً لمعنيين ❦

(١) قل الشيخ خالد في شرح التصريح ١٧٨ (المبتدأ والخبر) : ((إن النكرة في سياق النفي تعم ،
وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بآل الاستغرافية)) .

[و] منه نحو : ﴿ اِلٰهٌ مَعَ اللّٰهِ ﴾ [و ﴿ كُلُّ لَهٗ قَاتِلٌ ﴾ ^(١) و ((من يقيم
أقم معه)) .

[و] الخاص نحو ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾ مِنْ مُّشْرِكٍ ﴿ ؛ لأنَّ الوصف
يُخَصِّصُ الموصوف النكرة ، فتحصل به فائدة ليست ((للعبد)) الذي لم
يُوصف ،

فهو معرفة ، وما لم يكن موضوعاً فهو نكرة سواء تعيّن لعارض أم لم
يتعيّن ، واللام وضعت للتعريف ، والنفي لم يوضع لذلك .

قوله [ومنه : ﴿ اِلٰهٌ مَعَ اللّٰهِ ﴾ ^(٢)] لعلَّ وجه الفصل الإشارة الى الخلاف في نحو
المثال ؛ لأنَّ ابن الحالج ^(٣) اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء أن يكون بالهمزة
المعدلة بـ ((أم)) .

قوله [﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ ^(٤)] قل المصنف في تذكرته : ((الأولى جعل المسوغ
للافتداء في ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ لام الافتداء .

قوله [لأنَّ الوصف ...] اقتضى المقام جواز ((حيوان آدمي في الدار)) ؛ لأنَّ
الابتداء موصوف ، وامتناع ((آدمي في الدار)) ؛ لعدم الوصف ، ولا معنى

(١) البقرة - ١١٦ .

(٢) وردت الآية في القرآن المجيد خمس مرات كلها في سورة النمل - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤

(٣) قل ابن الحالج في أماليه ٥٧٣/٢ : ((ومنها - يعني موارد مجيء المبتدأ نكرة - أن تقع النكرة
بعد حرف الاستفهام المعدلة بـ ((أم)) المتصلة ...)) .

(٤) البقرة - ٢٢١ .

ويحتمل أن يكون من الأول أيضاً ، [و] من الخاص :
قوله عليه الصلاة والسلام : [(خمس صلوات

لذلك مع اتحاد معناهما ، وأجاب الأستاذ الصفوي تبعاً للعصام :
((بأن العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع ،
وحكموا بأن أطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها ، فالفرق بين ما
ذكر لا لأمر معنوي بل لقاعدة حكموا بها يظهر أثرها في مواضع أخر طرداً
لللب (انتهى .

وفي التصريح ^(١) :

((ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على
الظرف والمجرور : ((عند الناس درهم ، وفي الدنيا رجل) وعلى النفي : ((ما حار
ناطق) ، وعلى الاستفهام : ((هل امرأة في الأرض) ، وعلى الموصوف : ((رجل
ذكر واضح) ، وعلى العمل : ((شرب للماء نافع ، و غلام إنسان موجود) ، فهذه
كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات
المذكورة هنا ...) .

هذا كلامه فتأمله جيداً مع كلام الصفوي .

قوله [ويحتمل أن يكون من الأول] إشارة الى كلام ابن الحاجب فإنه جعل
المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم ، مثل قولهم : ((ثمرة خير من
جراة) ، وأطل في بيان ذلك كما نقله الدمايني .

(١) شرح التصريح ١٦٩/١ - ١٧٠ .

كتبهنَّ الله [على العباد] ؛ لتخصيصه بالإضافة .
وقوله ﷺ : ((أمرٌ بمعروفٍ صدقة ونهيٌ عن منكرٍ صدقة)) .
وقولك : ((رجلٌ جاءني)) ؛ لأنه بمعنى : رجلٌ صغيرٌ جاءني .
[و [يقع [الخبر [مفرداً]

قوله [كتبهنَّ ^(١)] أي : أوجبهن ، يحتمل أنه خبر ، وأنه نعت لـ ((صلوات)) ،
والخبر قوله : ((في اليوم والليلة)) ، وهذا أولى ؛ إذ يلزم على الأول أن ((في
اليوم)) متعلق بـ ((كتب)) ، و ((الكتب)) وهو الفرض سابق على ((اليوم
والليلة)) إلا أن يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبراً ثانياً .
قوله [أمرٌ بمعروفٍ صدقة ^(٢)] التخصيص فيه بالعمل إذ الظرف منصوب المحل
بالمصدر .

قوله [رجلٌ جاءني] ليس فيه صفةٌ مقدرة حتى يكون مما تقدم .
قوله [ويقع الخبر مفرداً] المراد به ما ليس جملةً بقرينة مقابلته بها ، فيشمل
المتنى والمجموع والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوعه .
وعرفه بعضهم بـ ((ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عارياً من إضافة
وشبهها أو ملبساً بأحدهما نحو : ((زيد منطلق ، وعمرو قائم أبوه)) .
وذكر ابن مالك أن قولك ((قائم أبوه)) من هذا المثل ونحوه ليس بجملة عند
المحققين ، ومرّ بيانه في بحث الكلام بما لا مزيد عليه ، وقدم المفرد ؛ لأنه الأصل في
خبر المبتدأ لأن الخبر متحدٌ بالمبتدأ دائماً ، ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل إلا في المفرد .

(١) مسند أحمد ٣٦٥/٥ ((حديث عبادة بن الصامت)) .

(٢) مسند أحمد ١٦٧/٥ ((حديث أبي ذر الغفاري)) .

جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدأ

قوله [جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدأ] المراد بالجامد : ((ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه)) ، نحو : ((هذا زيد ، وهذا أسد)) مشيراً الى السبع ، ف((أسد)) : اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالشتق ؛ لأنّ الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالشتق ، والجامد إذا كان خبراً لا يحتاج الى ذلك ؛ لأنه يكفي في صحة الإخبار كونه صادقاً على ما صلق عليه المبتدأ .

وخالف الكسائي^(١) في ذلك فذهب الى أنّ الجامد كله يتحمل للضمير ، واستبعد ابن مالك إطلاقه وقل^(٢) : ((الأشبه أن يكون حكم بذلك في جامد عرف لسمه معنى ملازم لا انفكاك عنه ، كالإقدام والقوة للأسد)) .

وهذا يرجع للوفق في المسألة ؛ لأنّ ما قيّد به معنى التأويل بالشتق ، ونقل ابنه^(٣) هذا القول عن الكوفيين ، وسبقه الى ذلك صاحب البسيط^(٤) وزاد نقله عن الرماني .

قل أبو حيان^(٥) : وقد ردّ : بأنه لو تحمّل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال : ((هذا أخوك هو وزيد)) كما تقول : ((زيد قائم هو وعمرو)) .

(١) شرح التسهيل ٢٩٣/١ (المبتدأ) .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٣/١ (المبتدأ) .

(٣) شرح الألفية لابن النازم - ٧٨ (باب الابتداء) .

(٤) الممع ٣٦٢/١ .

(٥) الممع ٣٦٢/١ (المبتدأ والخبر) .

ومشتقاً فيتحمله ما لم يرفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً ،

قوله [ومشتقاً فيتحمله] المراد بالاشتق : ((ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات)) كذا في شرح الكافية لابن مالك ^(١) .
وفي تعليق المصنف :

المراد بالجماد - في هذا الباب وباب النعت - : ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه ، فتدخل أسماء الزمان والمكان والآلة ، وبالاشتق : ما أخذ من مصدر ؛ لذلك قل : ((ويستثنى الذي جرى مجرى الجماد فلا يتحمل ضميراً نحو : ((هذه البطحاء)) ، وإنما تحمل المشتق الضمير ؛ لأنه بمنزلة الفعل في المعنى ، فلا بد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل إما ظاهراً أو مضمراً ، ولا يتحمل إلا ضميراً واحداً .

وقيل : إن قدر خلفاً من موصوف استتر فيه ضميران ، أحدهما للمبتدأ والآخر للموصوف الذي صار خلفاً عنه ، نحو : ((زيد ضارب)) أي : ((رجل ضارب)) ، وإن كانت صلة آل ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفاً عنه ولآل ، فإذا أكد قيل فيه : ((زيد القائم نفسه نفسه نفسه)) .

قوله [ما لم يرفع ظاهراً] أي : لفظاً نحو : ((الزيدان قائم أبواهما)) أو محلاً نحو : ((الكافر مغضوب عليه)) أما إذا رفع ظاهراً فإنه لا يرفع ضميراً .
قوله [أو ضميراً بارزاً] فإن رفع ضميراً بارزاً لم يتحمل ضميراً نحو : ((زيد قائم إلا هو)) إذا قدر ((هو)) مرفوعاً بـ ((قائم)) لا مبتدأ أي : بدلاً منه ، ومنه ما سيأتي في قوله : ((ويجب إبراز المتحمل)) .

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٤/١ (الابتداء) .

ويجب إبراز المتحمل وإنْ أُنْ أَمْن اللبس إذا جرى الوصف على غير من هو له .

قوله [يجب إبراز المتحمل] بفتح الميم .

قوله [إذا جرى الوصف على غير من هو له] أي : على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له ، مثال ما ألبس : ((غلام زيد ضاربه هو)) إذا كانت الهاء للغلام ، فإنْ كانت لـ ((زيد)) فقد جرى الوصف على من هو له ، وإنما وجب الإبراز إذا كان اللبس مأموناً نحو : ((غلام هند ضاربها هي)) إجراء لهذا النوع من الخبر على سنن واحد .

وما ذكر من إبراز المتحمل لا يأتي على قول الرضي ^(١) : إنْ البارز تأكيدٌ للمستتر أما إذا جرى الخبر لمن هو له فيستتر فيه وجوباً ؛ لأنْ الإبراز موضوع لكون الخبر لغير من هو له ، فلذا وقع الإبراز مع كون الخبر لمن هو له لم يفهم منه إلا كون الخبر لغير من هو له .

هذا حيث يتأتى الإلباس أما حيث لا يتأتى نحو : ((زيدٌ هندٌ ضاربه هي)) ، فينبغي جواز إبراز ((هي)) على الفاعلية ، على ما أجازته سيبويه في ^(٢) : ((مررت برجل مكرمك هو)) من جواز فاعلية ((هو)) ، هذا تحرير المقام .

ومثل الرصف فيما ذكر الفعل ؛ - كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل ^(٣) ،
وقل ابن عقيل في شرحه ^(٤) : ((إنه الحق ،

(١) ما ذكره الحشي معنى كلام الرضي ، ونصه في شرح الكافية ٩٧/١ فراجع .

(٢) الكتاب ٥٣/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٩٥/١ (المبتدأ) .

(٤) أي : شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك وهو مطبوع ولم أظفر به .

ويقع الخبر [جملة لها]

﴿ وإن قل الرضي ^(١) : ((وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره البس أو لم يلبس)) ...)) انتهى - لمخالفته للمنقول .
وإنما اقتصر على الوصف ؛ لأن كلامه في الخبر المفرد ، وحكم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحكمه إذا وقع خبراً ، قل أبو حيان ^(٢) : ((إلا في مسألة واحدة وهي)) مررت برجل حسن أبواه جميلين)) ...)) .

فـ ((جميلين)) : صفة جارية على ((رجل)) وليست له بل لـ ((الأبوين)) ، ولم يبرز الضمير فيها بأن يقال : ((جميلين هما)) ، وسوغ ذلك كونـه عائداً على ((الأبوين)) المضافين الى ضميره ، فصار كأنه قل : ((مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه)) ، ولك أن تقول : يتصور نظير ذلك بأن يقال : ((زيد حسن أبواه جميلان)) فليتمل .

قوله [ويقع الخبر جملة] ؛ لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له .

قل في المغني ^(٣) : ((وهي عبارة عن الفعل وفاعله كـ ((قام زيد)) والمبتدأ وخبره كـ ((زيد قائم)) ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ((ضُربَ اللصُّ وأقائم الزيدان وكان زيداً قائم أو ظننته قائماً)) ...)) . وللداميني في هذا المقام ما ينبغي مراجعته .

وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية ﴿ ﴾

(١) شرح الكافية ١٧/٢ (الضمائر) .

(٢) الممع ٣٦٤/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) المغني ٣٧٤/٢ (الباب الثاني - في تفسير الجملة - معنى الكلام) .

أو قسمة أو مصدره بـ ((أن)) أو حرف تنفيس حتى يصح ((زيد
اضربه)) على أن الخبر نفس جملة ((اضربه)) من غير تقدير ((القول)) - وهو
كذلك - خلافاً لابن الأنباري^(١) حيث منع وقوع الطلبية خبراً ؛ لأنها لا تحتل
الصلق والكذب ، والخبر حقه ذلك .

وردَ بأنَّ الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الإنشاء لا خبر المبتدأ بل هو ما أسند
للمبتدأ ، ألا ترى أنه يقع مفرداً إجماعاً ولا يحتمل ذلك ، وقد ابن السراج^(٢) : ((إذا
وقعت خبراً فـ ((القول)) قبلها مقدر ، وذلك المقدر هو الخبر ، والمذكور معموله .
وأدعى في المطول^(٣) : أن تقدير ((القول)) تعسف ، ونأزعه السيد^(٤) بما
حاصله :

((إنك إذا قلت ((زيد اضربه)) فطلب الضرب صفة قائمة بالتكلم ، وليس
حالاً من أحوال ((زيد)) إلا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولاً في حقه ، واستحقاقه
أن يقال فيه فلا بد أن يلاحظ في وقوعه خبراً عنه هذه الحيثية .
فكانه قيل : ((زيد مطلوب ضربه)) أو مقول في حقه لا على معنى الحكاية ، بل
على معنى أنه مستحق أن يقال فيه ، فيستفاد من لفظ ((اضربه)) طلب ضربه ، ومن
ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك ((اضرب زيدا)) ،

(١) شرح الكافية ٩٧/١ والمجم ٣٦٥/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) المجم ٣٦٥/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) المطول ٣٤٦ (أحوال المسند - كونه جملة) .

(٤) حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

أي : فيها [رابط] - وجوباً - يربطها بالمبتدأ الذي سيقى له : إسمية كانت أو فعلية ، ويجوز حذفه إن علم

﴿ وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول ، أي : ((طلب ضربه)) لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني)) ،
وقال ثعلب^(١) : لا يجوز أن تكون قسمة نحو : ((زيد والله لأضربنه)) .
قل الرضي^(٢) : ((والأولى الجواز ؛ إذ لا معنى للمنع)) .
وفي المغني^(٣) : ((إن المانع عنده أما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً ؛ لأنّ الجملتين هنا ليست كجملة الشرط والجزاء ؛ لأنّ الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الأولى ، وأما كون جملة القسم إنشائية)) ؛ ثم ردّ كلاً من التعليلين ، ثم ينبغي الوقوف عليه ، فانظره في الباب الثالث .

قوله [فيها رابط] إنما احتاجت إليه ؛ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر .

قوله [إسمية كانت أو فعلية] تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة .

قوله [ويجوز حذفه إن علم] أي : واحترز به من نحو : ((زيد أكرمه في داره)) ، فلا يجوز : ((أكرمت في داره)) ولا ((أكرمه في دار)) ، ومن نحو : ((الرغبة أكلت منه)) ، وكان ينبغي ذكر هذا الضمير ؛ لأنه الذي يحذف .

(١) شرح الكافية ٩٧/١ (المبتدأ والخبر) المغني ٤٠٥/٢ ، المص ٣٦٥/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) شرح الكافية ٩٧/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) المغني ٤٠٥/٢ وما بعدها الباب الثاني (مسألة) .

وَنُصِبَ بِفَعْلٍ أَوْ وَصَفٍ

قوله [ونصب بفعل ...] سيأتي في كلامه مثل ما نصب بفعل ، ومثل المنصوب بوصف : ((الدرهم أنا معطيك)) أي : ((معطيكه)) ، ومثل المجرور باسم الفاعل :

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ^(١)

وأفهم كلامه أَنَّ العائد إذا كان مرفوعاً لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو : ((الزيدان قلما)) أو بغيره نحو : ((زيد هو القائم ، أو زيد القائم هو)) ، وبه صرح الرضي^(٢) .

ومثل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو : ((زيد إنَّ كان قائماً يقوم عمرو)) ، فلا تقول : ((زيد إنَّ قائماً يقوم عمرو)) ، ومثل ((إنَّ)) : ((لو)) فإنه يكسر حذف ((كان)) بعدها ، وإبقاء الخبر .

هذا وفي المغني^(٣) ما نصه : ((محذوفاً ومرفوعاً أي : ولهذا يربط به محذوفاً ومرفوعاً نحو : «**إِنَّ هَذَا نِسَاحِرَانِ**»^(٤) إذا قدر ((لهما ساحران)) ، ومنصوباً)) الخ .

(١) عجز بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العبلي في شرح أبيات سيويه ٧٨١ وبلا نسبة في شرح الشذور ١٨٣ وشرح التسهيل ٣٥٢/٨ ، وتامه :

قالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف

والشاهد : ((أنا عارف)) على رواية رفع ((كل)) ، فـ ((كل)) اسم ((ما)) و ((أنا عارف)) خبرها ، وكان ينبغي أن يقول ((أنا عارفه)) لكنه حذف الضمير المجرور بالإضافة الى الوصف ونواه .

(٢) قل الرضي في شرح الكافية ٩٢/٨ : ((وأما المرفوع فلا يحذف لكونه عملة)) .

(٣) المغني ٤٩٧/٢ (الباب الرابع - روابط الجملة بما هي خبر عنه) .

(٤) طه - ٦٣ .

❦❦ وأفهم أيضاً أَنَّ المجرور بإضافة غير صفته لا يحذف نحو : ((زيد أبوه قائم)) ، ومثل المجرور بحرف تبعيض ((إذ الناس إذ ذاك من عزيز)) أي : منهم ، والمجرور بحرف ظرفية :

وَيَوْمَ نُسَاءُ وَيَوْمَ نُسَرَّ^(١)

أي : فيه ، ومثل المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح ، فانظر حكمة التمثيل لأول الصور وآخرها ، فأفهم أَنَّ المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو : ((زيد مررت به)) .

ووقع لأبي البقاء^(٢) في قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ((إِنَّ)) ((الذين)) مبتدأ وما بعدها خبر ، والعائد محذوف أي : ((لغفور رحيم بهم)) ، ولم تدخل هذه الصورة تحت واحد من الصور المذكورة .

واعلم أَنَّ في التسهيل بعد أَنْ قل ((وقد يحذف)) الى آخره قل ما نصه :

❦❦

(١) عجز بيت من المتقارب للنمر بن تولب في ديوانه ٥٧ وبلا نبة في التسهيل ٢٨١/١ والجمع ٣٢٧/١ ، وتمله :

فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نُسَاءُ وَيَوْمَ نُسَرَّ

الشاهد: حذف العائد المجرور بحرف الجر الدال على الظرفية .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢٩٦/١ (المبتدأ) الاعراف ١٥٣ .

أو جُرَّ باسم فاعل أو حرف تبعية أو ظرفية ، أو مسبوق بمماثلٍ
لفظاً أو معمولاً نحو : ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ ^(١) ،

﴿)) وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولاً به ، والمبتدأ كل أو شبهه في العموم
والافتقار ، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك)) ^(٢) .

ونازعه اللماميني في الإجماع لكن صنيعة يقتضي أن حكم ((كل)) مغاير لما
قبله فلا ينبغي إدراجه فيه كما صنع الشارح .

ثم إنه على كلام التسهيل ينظر ما مثل المنصوب بالفعل ، فقد مثله المرادي
بـ :

ثَلَاثُ كُلْهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا ^(٣)

ويقوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ ^(٤) .

قل اللماميني : ((وفيهما نظر ؛ لأن كلاً من المسألتين سيأتي ، فلم يتحقق الآن
له مثل سالم من النظر)) فحرره . وإن الحذف في غير مسألة ((كل)) وشبهها وهو
خلاف ما يفهمه قول الشارح : ((ويجوز حذفه)) .

(١) النساء - ٩٥ ، الحديد - ١٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٨ (المبتدأ) .

(٣) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الكتاب ٤٤/١ وشرح أبيات سيويه ٩٧/١ ، وتعلمه :

ثَلَاثُ كُلْهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فلأخزى الله رابعة تعود

الشاهد فيه : جمل ((كل)) مبتدأ ، وجملة ((قتلت)) خبرها ، وحذف الضمير الرابط من الفعل ،
على معنى : قتلتهن .

(٤) المائدة - ٥٠ .

وقوله :

أَصِخْ فَالَّذِي تُوصِي بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ

وزوابطُ الجملة بما هي خبرٌ عنه أوصلها في المغني الى عشرة ، على خلاف في بعضها ، واقتصر منها هنا على أربعة :

قوله [أصخ ...^(١)] صدرُ بيت عجزه :

فلا تكُ إلا في الخيار مُنافساً

والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العائد المجرور ؛ لكونه قد جُرَّ بحرفٍ سابقٍ عليه مماثل للجار لفظاً ومعمولاً ، و((أصخ)) استمع .

قوله [واقتصر منها هنا على أربعة^(٢)] الخالصة : إعادة المبتدأ بمعناه نحو : ((زيد جاءني أبو عبد الله)) إذا كان ((أبو عبد الله)) كنية له .

السادسة : أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس .

السابعة : أن يعطف بالواو مثل ذلك .

الثامنة : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو : ((زيد يقوم عمرو إن قام)) .

التاسعة : أل النائية عن الضمير .

العاشرة : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى .

(١) البيت من الطويل لم أعثر له على تخريج ، والشاهد فيه : فالذي توصي به أنت مفلح أي : به

(٢) المغني ٤٩٨/٢ وما بعدها .

أحدها : الضمير ، وهو الأصل في الربط ، ومن ثم يربط به مذكوراً
[كزيد أبوه قائم] و ((عمرو قام أخوه)) ، ومحذوفاً كما مرّ .

[و] الثاني : الإشارة ، نحو : ﴿ وَلبَّاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [١] إِنْ قَدَّرَ
((ذلك)) مبتدأً ثانياً وإلا بأن قدر تابِعاً لـ ((لبَّاس)) على

قوله [وهو الأصل في الربط] إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض ، قل في
المغني^(١) : ((قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط ، وذلك في ثلاث مسائل :
إحداها : أَنْ يكون معطوفاً بغير الواو نحو ((زيد قام عمرو فهو ، أو ثم هو)) .
والثانية : أَنْ يعاد العامل نحو : ((زيد قام عمرو وقام هو)) .
والثالثة : أَنْ يكون بدلاً نحو : ((حَسَنُ الجارية الجارية أعجبتني هو)) ،
فـ ((هو)) : بدل اشتمل من الضمير المستتر العائد على ((الجارية)) ، وهو في
التقدير كأنه من جملة أخرى ، وقياس قول من يجعل العامل في البذل نفس العامل في
المبذل منه أَنْ تصح المسألة .

قوله [ومن ثم يربط به ...] وأما غيره فلا يربط به إلا مذكوراً ؛ لأن وضع
الظاهر موضع المضمّر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينسلق
الذهن إلا الى الضمير .

قوله [نحو : ﴿ وَلبَّاسُ التَّقْوَى ﴾^(٢) ...] إشارة الى رد قول

(١) المغني ٤٩٩/٢ (الباب الرابع - روابط الجملة بما هي خبر عنه - تنبيه) .

(٢) قل تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يَبَازِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلبَّاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ الأعراف ٢٦ ،
وقراءة نافع وأبي جعفر المدني وابن عامر والكسائي في النجوم الزاهرة - ١٨٤ .

أنه بدل أو عطف بيان فلخبر مفرد .

والثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم ، نحو : [﴿ الْقَارِعَةُ ﴾ مَّا الْقَارِعَةُ ﴾] ، فـ ((القارعة)) : مبتدأ أول و ((ما)) : اسم استفهام مبتدأ ثانٍ ،

ابن الحاج ^(١) : ((إِنْ الْمَسْأَلَةُ مَخْصُوصَةٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مُوَصُولًا أَوْ مُوَصُوفًا ، وَالْإِشَارَةُ إِشَارَةُ الْبَعِيدِ)) .

ثم التمثيل بالآية على قراءة الرفع ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب نَسَقًا على ((لباس)) أي : أنزلنا لباساً موارياً وزينة وأنزلنا أيضاً لباسَ التقوى .
قوله [بدل أو عطف بيان] أي : لا نعت خلافاً للفارسي ومن تبعه ؛ لأنَّ النعت لا يكون أعرف من المنعوت .

قوله [إعادة المبتدأ بلفظه] أي : ومعناه كما في الأوضح ^(٢) .

قوله [في مقام التهويل ...] أي : فوضع الظاهر موضع المضمّر لهذا السبب ، وهو في معرض ذلك جائز قياساً ، وفي غيره يجوز عند سيبويه ^(٣) في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ، وعند الأخفش ^(٤) يجوز في الشعر وغيره وإن لم يكن بلفظ الأول نحو : ((زيد قائم أبو طاهر)) إذا كان ((أبو طاهر)) كنية ((زيد)) .

قوله [التهويل] أي : التخويف .

(١) شرح التصريح ١٦٥/١ والمجمع ٣٧/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) أوضح المسالك ١٤٠/١ .

(٣) شرح الكافية ٩٢/١ ، النكت ١٦٩/١ - ١٩٩ : المجمع ٣١٩/١ ، والكتاب ٣٠/١ - ٣٦ .

(٤) شرح الكافية ٩٢/١ (المبتدأ والخبر) .

و((القارعة)) : خبره ، وهما خبر الأول ، والتقدير : القارعة أي شئ هي ، كما تقول : ((أي رجل زيد)) إذا أردت التعظيم والتفخيم لشأنه .
 [و] الرابع : العموم بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعم من المبتدأ ، فيكون المبتدأ داخلاً تحته نحو : [زيدٌ نعم الرجل] ف((أل)) في ((الرجل)) للجنس ، وهو مشتملٌ على كل أفرادهِ ، و((زيد)) فرد منها ، فدخل في العموم ، فحصل الربط ، ومنه قوله :
 وأما الصبرُ عنها فلا صبرا ^(١)

قوله [والقارعة : خبره ...] يجوز أن تكون ((القارعة)) مبتدأ ، و((ما)) خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام ، كأنه قيل : القارعة أي شئ هي ؟
 قوله [والتفخيم] عطف تفسير .
 قوله [أعم من المبتدأ] أراد بأعميته منه صدقه عليه حتى لا ينافي قوله ف((أل)) في الرجل للجنس)) ولا ما قرروه في باب نعم وبش من أن ((أل)) في فاعلهما للجنس دون الاستغراق .
 قوله [وهو مشتمل على كل أفرادهِ] أي : صادق عليه .

(١) جزء بيت من الطويل لابن ميلة في ديوانه ٤٨ وبلا نسبة في الأوضح ١٤٧/١ والمغني ٥٠٧/٢ ، وتعلمه :

ألا ليت شعري هل إلى أم مالك سبلٌ فاما الصبرُ عنها فلا صبرا
 والشاهد : ((فلا صبرا)) : فإن دخول ((لا)) النافية للجنس يفيد عموم مدخولها أي : أنه نفى أي صبر له ، و((الصبر عنها)) بعض من الصبر ، فدخل في العام المنفي ، فحصل الربط بين المبتدأ وجملة الخبر .

والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي أوضحه^(١) جماعة من النحاة ، وذكره في المغني كالتبري منه ، ثم قل : ((ويلزمهم أن يميزوا :)) زيد مات الناس ، وعمرو كل الناس يموتون ، وخالد لا رجل في الدار ...)) ، وخرج المثل والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ،

قوله [كالتبري منه^(٢)] حيث قل : ((كذا قالوا ويلزمهم ... الخ)) .
 قوله [بما هو مذكور فيه] هو أن الرابط في المثل المذكور إعادة المبتدأ بمعناه بناء على أنه من الروابط ((كما أجازه أبو الحسن^(٣) مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَسْكُنُونَ الْكِتَابَ وَآقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ .
 وأجيب : بمنع كون ((الذين)) مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على ((الذين يتقون))^(٤) الى غير ذلك ، وعلى القول بأنَّ آل في فاعل ((نعم وبئس)) للعهد لا للجنس .
 وفي البيت إعادة المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مراداً ؛ إذ المراد أنه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن شيء)) انتهى .
 قل الدماميني : ((ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق)) ، قل ابن الحاجب : ((وهذا غلط ؛ لأننا نقطع أن المتكلم))

(١) أوضح المسالك ١٤٠/٨ .

(٢) المغني ٥٠١/٢ (الباب الرابع - روابط الجملة بما هي خبر عنه) .

(٣) المغني ٥٠١/٢ .

(٤) قل تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَسْكُنُونَ الْكِتَابَ وَآقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون ﴿ وَالَّذِينَ يَسْكُنُونَ الْكِتَابَ وَآقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ الأعراف ١٦٩ - ١٧٠ .

بقوله^(١) : ((نعم العبدُ صهيب)) لم يقصد مدح جميع من في العالم ، وإنما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور، فجعله للعموم غلط)) انتهى .

بقي أنه يقال : العموم باعتبار أنه ليس لأحد عنها صبر ، وفي العيني^(٢) : ((والشاهد فيه حيث سدَّ العموم هنا مسدَّ الضمير الراجع الى المبتدأ ؛ لأنَّ قوله ((فلا صبر)) نفى أنَّ يكون لأحد صبرٌ عنها ، وهو عامٌ ، فصبره داخل فيه)) ، هذا . وفي التصريح^(٣) :

((والمطرود من هذه الروابط هو الضمير لا غير . أمَّا الإشارة فلا أنه لا يقال : ((زيد قام هذا)) و ((الزيدون خرج أولئك)) . وأما إعالة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رتّه . وأما إعالة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نصَّ سيويه^(٤) على ضعفه ، وهو مخصوص بموضعين : أحدهما : ((أما العبيد فذو عييلي)) ، وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم . وأما العموم فلا أنه لا يجوز : ((زيد مات الناس ، وزيد نعم الرجل ، وهند نعمت النساء)) ، ثم أورد البيت وأجاب عنه .

وحاصل هذا : أنه لا بدَّ في هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح

❦❦

مقصود

(١) هذا الحديث مختلف فيه من كلام عمر هو أو من كلام رسول الله ! كشف الخفاء ٣٢٢/٢ ، وانظر عمدة القاري ٢٠٢/١ ، ٢٦٨/٢ .

(٢) المقاصد التحوية - بهلش خزانة الأدب ٥٢٥/١ .

(٣) شرح التصريح ١٦٥/١ - ١٦٦ .

(٤) المجمع ٣٦٩/١ ، شرح الكافية ٩٢/١ ، الكتاب ٣٠/١ ، ١٩٤/١ .

ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج الى رابط نَبّه على ذلك بقوله : [إلا في نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾] عما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج الى رابط اكتفاءً بها عنه ؛ لأنها مفسّرة للمبتدأ والمفسّر عينُ المفسّر ،

وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالنكرة أن يقيّد الربط بذلك ثم يقول : وإلا لورد على الربط بالإشارة كذا ... الخ ، فإنّ ما سلكه هنا يوهم ضعف الربط بما عدا الضمير .

واعلم أنه قل في الجامع : ((وإعادة المبتدأ بلفظه ، والأصح أنه ليس ضعيفاً ولا خلاصاً بالشعر ، ولا بموضع التخييم نحو : ﴿ الْقَارِعَةُ ﴾ مَّا الْقَارِعَةُ ﴾ لإجازتهم : ((أَهْلٌ زَيْدٌ أَحْرَزَ زَيْدًا)) ... الخ)) انتهى التصريح .

قوله [نفس المبتدأ في المعنى] المراد بالنفس هنا ذاتُ الشيء ، والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل ^(١) فاندفع : أنه إن كان المراد أنها نفسه بحسب المفهوم فلا يصح ؛ لعدم الفائدة ، أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل .

والحاصل : أن حق الخبر أن يكون صادقاً على المبتدأ على معنى : أن ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر ، وهو الذي يعبر عنه بهو هو ، وهذا يقتضي اتحادهما ذاتاً وتغيرهما مفهوماً فإنّ تغاير الذات ينافي هو هو ، واتحاد المفهوم يمنع إسناد أحدهما الى الآخر ، فإنّ الإسناد نسبة ، والنسبة مستدعية للمتساويين ،

(١) شرح التسهيل ٢٩٦/١ (باب المبتدأ) .

المستلزمة لللاثينية ، المنافية لاتحاد المفهوم ، على أنه يمكن اختيار الثاني ، وكون كل خبر كذلك ممنوع ؛ إذ الجملة في ((زيدٌ يقوم أبوه)) مضمونها إسناد القيام الى الأب ، وهو غير زيد مفهوماً وخارجاً لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي : قائم الأب .

تنبيه : كل من الخبر المشتق وغيره مغايرٌ للمبتدأ لفظاً ، وإلا لزم إلغاء الحمل ، متحدٌ به معنى وإلا لزم حمل أحد المتباينين على الآخر حمل هو هو .

ويتحدُّ به لفظاً دالاً على الشهرة وعدم التغير كقوله :

شعري شعري^(١)

أي : شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك ، وقد ابن الحجاب إنه على تقدير مضاف وهو : مثل ، وصح تشبيه الشيء بنفسه باعتبارين ، أي : وشعري الآن مثل شعري فيما مضى ، أو لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الآخر نحو : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾^(٢) أي : الى الخيرات والى الجنات .

ومغاير له لفظاً ومعنى دالٌ على التساوي : حقيقةٌ نحو : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُنْهَاهُمْ ﴾^(٣)

أي : مساويات لأمھاتھم في التحريم والاحترام ،

(١) بيت شعر تقدم تحريجه في الصفحة ١٤٧ السابقة من هذا الجزء فراجع .

(٢) الواقعة - ١٠ .

(٣) الاحزاب - ٦ .

هذا إن قَدَر هو ضمير الشأن وإلا بأن قَدَر ضمير المسؤول عنه فالخبر مفرد وهو ((الله)) و ((أحد)) خبر بعد خبر أو بدل .

﴿ أو مجازاً كقوله :

وَمُجَاشِيعٌ قَصَبٌ خَوَتْ أَجْوَافُهَا لَوْ يُتَفَخَّرُونَ مِنَ الْخُزُورَةِ طَارُوا ^(١)

أي : مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ .

أو قائم مقام مضاف نحو : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ^(٢) أي : ذوو درجات .

أو مشعرٌ بلزوم حل يلحق مجازاً العين بالمعنى نحو : ((زيدٌ صومٌ)) جعل نفس الصوم مبالغة ، وليس بتقدير ((ذو)) لأنه يصدق على القليل والكثير ، ولا يقل : ((زيد صوم)) إلا إذا أضمن الصوم ، والمعنى نهاره صائم .

قوله [ضمير المسؤول] وهو الله عز وجل .

قوله [أو بدل] أي : بناءً على حُسْنِ إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منه ما لم يستفد من المبدل منه .

(١) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ١٥٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٩٢/١ .

والشاهد فيه : ((ومجاشيع قصب)) فقد ساقه الخشي مثلاً على تغاير المبتدأ والخبر لفظاً ومعنى ، والحامل للشاعر على ارتكابه : ((الإعلام بالتساوي بين الخبر والمعنى في الحكم مجازاً)) لا حقيقة كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْزَأْنَاهُمْ أَنْهَانَهُمْ ﴾ فبني مجاشع مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ .

(٢) آل عمران - ١٦٣

﴿ وأجاز الزغشري ^(١) أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وأبو البقاء ^(٢) : أن يكون ((الله)) بدلاً من ((هو)) ، و((أحد)) خبر ((هو)) .

وتعتبر الأحدية بحسب الوصف ، بمعنى أنه ((أحد)) في وصفه مثل الوجوب واستحقيق العبادة ونظائرها ، أو بحسب الذات أي : لا تركيب فيه أصلاً .

وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الـ ((أحد)) عليه تعالى ، ولا يكون مثل : ((زيد أحد)) ، ولم يورد العاطف بين الجملتين لكامل الازدواج بينهما ، فإنَّ الثانية كاللتمة للأولى ، وتعريف ((الصمد)) مع تنكير ((أحد)) لعلمه بصمديته بخلاف أحديته .

(١) قل الزغشري في الكشاف ٨١٧/٤ في تفسير سورة الإخلاص : ((وعن ابن عباس : قالت قريش : يا محمد صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه ، فنزلت)) ، يعني : الذي سألتهموني وصفه هو الله ، و ((أحد)) بـل من قوله : ((الله)) ، أو على : ((هو أحد)) ...)) انتهى .
ومحصل قوله : (سألتهموني) هو معنى كلام الشارح : ((بأن قدر ضمير المسؤل عنه)) أي : كأنهم قالوا : صف لنا ربك ؟ فنُجاب : ((هو الله)) ، فـ ((أحد)) بـل ، أو يحمل على معنى ((هو أحد)) أي : يجعله خبراً بعد خبر عند الشارح لأنه يميز تعدد الخبر ، لكن مراد الزغشري أن يكون ((أحد)) خبراً لمبتدأ محذوف كما قل المحشي ، وما فهمه الشارح من كلام الزغشري - أعني : جعل ((أحد)) خبراً بعد خبر - بعيد .
(٢) إملأ ما من به الرحمن ٢٩٧/٢ (سورة الإخلاص) .

قل الدماميني تبعاً للمراي^(١) : ((والتحقيق أنَّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه ، نحو : ((لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة))^(٢) .
[و] يقع الخبر أيضاً [ظرفاً] زمانياً ومكانياً

قوله [والتحقيق أنَّ مثل هذا ...] هو واضح في غير الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن ؛ إذ من المعلوم أنه ليس المراد بها اللفظ ، ولا يخفى أنَّ المصنف لم يمثل إلا بها ، ولم يذكر الشارح مثلاً غيرها ، فلا وجه لإيراد الشارح هذا التحقيق عند أهله .

هذا ويمكن الاعتذار بأنهم نظروا للأصل فأطلقوا أنه جملة باعتبار أنه مركب إنشائي غايته التجوز .

قوله [بل بالمفرد] يؤيد ما صرح به في المغني^(٣) : ((أنَّ الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات)) ولهذا تقع فاعلاً .

قوله [ويقع الخبر] أي : في الظاهر قل بعضهم : ((تسمية الظرف والمجرور خبراً مجاز ؛ لأنه ليس نفس البتداء ولا مشبهاً به البتداء ؛ ولأنَّ الظرف ليس بمرفوع)) انتهى . وقد يقال : إنه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المصنف إنَّ الخبر المتعلق المقدر .

قوله [أيضاً] أي : كما يقع جملة .

(١) توضيح المقاصد ١٦٧١ .

(٢) رواه البخاري في المغازي باب ٣٩ والدعوات باب ٥١ و ٦٨ والقدر بلب ٧ .

(٣) المغني ٤٠١/٢ (الباب الثاني - الجمل التي لا محل لها من الإعراب - الجملة التفسيرية) .

حالة كونه [منصوباً] لفظاً بما تعلّق به ، [نحو : ﴿ وَالرُّكْبُ اسْتَفْلَ مِنْكُمْ ﴾ ^(١) و ((الرحيل غداً)) .

[و] يقع أيضاً [جاراً ومجروراً] منصوباً - أيضاً - محلاً بذلك

قوله [منصوباً] قيّد بذلك وإن كان الظرف من حيث كونه ظرفاً لا ينفك عن النصب ؛ لكلا يتوهم أنه لا يقع خبراً ما دام منصوباً فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنى ؛ وليحترز عن المرفوع فإن فيه تفصيلاً طويلاً ولذا تركه في هذا المختصر وسنبيته .

قوله [لفظاً] أي : إن كان معرباً ، فإن كان مبنياً كان منصوباً محلاً .

قوله [بما تعلّق به] في الأصح ، وقيل : الناصب له المبتدأ ، وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ؛ لأنه ليس الأول في المعنى ، وردّ بمخالفته المشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث .

وقيل : بالمخالفة ، وردّ بأنها معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن تكون عاملة ؛ لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً ، فالعنوي الأضعف أولى .

قوله [منصوباً أيضاً محلاً بذلك] أي : بما يقع به ، والتحقيق : أن الذي في محل نصب هو المجرور وحده ؛ لأن الجار هو الموصول للعامل اليه كالمهزة والتضعيف ، لكن لما كان المهزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلاً منه كالجاء من المفعول توسعوا في اللفظ ، وقالوا هما في محل نصب .

(١) الأنفل - ٤٢ .

[كـ ﴿ الحمد لله ﴾ [رَبِّ الْعَالَمِينَ] .

وشرطهما : أَنْ يَكُونَا تَامِينَ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ فَلَا يَجُوزُ . ((زِيدْ أَمْسِ))
ولا ((زِيدْ بِكَ)) .

وَلَمَّا كَانَ الْخَبَرُ إِذَا وَقَعَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا رَاجِعًا فِي التَّقْدِيرِ إِلَى الْمَفْرُودِ أَوْ
إِلَى الْجُمْلَةِ قَالَ : [وَتَعْلَقُهُمَا] حَيْثُ : إِمَّا [بِمُسْتَقَرٍّ] وَنَحْوَهُ مِمَّا هُوَ اسْمٌ
فَاعِلٌ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ طَائِفَةٍ مُحْتَاجِينَ :

قوله [كـ ﴿ الحمد لله ﴾] تَوْهَمُ بَعْضُهُمْ : أَنَّ ((الْحَمْدُ)) مَرْفُوعٌ بِلِجَارٍ وَالْمَجْرُورُ
فَاعِلٌ بِنَاءٍ عَلَى عَمَلِ الظَّرْفِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَمَدْ ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ تَقْدِمُ ، وَالتَّقْدِيرُ : اللَّهُ
الْحَمْدُ ، وَبَعْضُهُمْ : أَنَّ الْمَجْرُورَ مَعْمُولٌ لِلْمَصْدَرِ وَاللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ كَمَا فِي قَوْلِكَ :
أَعْجَبَنِي الْحَمْدُ لِلَّهِ .

قوله [بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ] أَيُ : فِي الْمَوْصُولِ ، وَالتَّقْيِيدُ بِالتَّمَامِ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَفَادَ مِنْ
تَعْرِيفِ الْخَبَرِ وَمِنْ قَوْلِهِ : ((وَلَا يَبْتَدَأُ بِنَكْرَةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ أَوْ خَصَّتْ)) الَّذِي هُوَ
عِبَارَةٌ عَنْ حَصُولِ الْفَائِدَةِ ، وَكَأَنَّهُ لِذَلِكَ حَذْفُ الْمَصْنَفِ هَذَا الْقَيْدَ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي
الْمَوْصُولِ .

قوله [فَلَا يَجُوزُ ((زِيدْ أَمْسِ)) ...] ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ قَرِينَةٍ تَكُنُّ عَلَى الْمُتَعَلِّقِ
الْخَاصِّ أَيُ : ((سَافِرْ أَمْسِ ، وَوَاتَّقِ بِكَ)) لَكِنِ التَّعْلِيلُ بَعْدَ الْفَائِدَةِ يُؤْخَذُ مِنْهُ
جَوَازُ الْإِنْخَبَارِ مَعَ الْقَرِينَةِ .

قوله [وَنَحْوَهُ] نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ تَعْيِيرَهُ بِـ ((مُسْتَقَرٍّ)) لِلتَّمَثِيلِ لَا لِلتَّقْيِيدِ .

بأنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر الإفراد ، وصَحَّحه
في الأوضح ^(١) ورجحه ابن مالك ^(٢) بأمر :
منها : أنَّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد

قوله [إنَّ المحذوف هو الخبر] هو الأصح ، وقيل : الخبر هو الظرف والمجرور
والعامل صار نسباً منسياً ، وقيل : مجموعهما ؛ لأنَّ المقصود الإخبار بوجود الشيء في
الظرف إلا أنهم حذفوا بعضه لزوماً وسموا الباقي باسم الخبر مجازاً .
وقد شيخ الإسلام : ((الخلاف لفظي ؛ لأنَّ القائل بأنه نظر الى العامل الذي
هو الأصل ، وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره ، والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر
الملفوظ به ، وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره ، والقائل بأنه مجموعهما نظر الى
المعنى المقصود)) .

قوله [منها أنَّ اجتماع ...] لك أنَّ تمنع دلالة هذا على الأولوية بل غايته
الدلالة على مجرد الجواز .

(١) أوضح المسالك ١٤٢/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٣/١ (المبتدأ) .

كقوله :

فَأَنْتَ لَدَى مَجْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ
ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به .

قوله [فَأَنْتَ لَدَى مَجْبُوحَةِ ...] عجز بيت صدره :

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عِزٌّ وَإِنْ يَهْنُ^(١)

و ((الهون)) - بالضم - : الهوان والذل ، و ((مجبوحه الشيء)) - بجاءين مهملتين وباءين مضمومتين - : وسطه .

قل الدمايني : ((ولقائل أن يقول : لا نُسلم تعلق ((لدى)) بـ ((كائن)) بل بمحذوف وهو ((كائن)) الذي هو اسم فاعل من ((كان)) الناقصة ، سلمنا أنه متعلق بـ ((كائن)) إلا أن ((كائناً)) في البيت كون خاص ، وهو الثبوت وعدم التزلزل ، فهو اسم فاعل من ((كان)) بمعنى : ثبت وحينئذ فلا شاهد في هذا البيت)) .

(١) البيت من الطويل غير منسوب في شرح التسهيل ٣٠٣/١ وشرح ابن عقيل ٢١١/٨ والمجم ٣٣١/٨ . وقضية البيت أنهم اختلفوا بأنه هل يجوز ذكر متعلق الظرف والجار والمجرور أو لا ؟ ومردُّ هذا إلى أن متعلقهما هل يكون كوناً عاماً أو خاصاً ؟ وأيهما الخبر : المتعلق أم الظرف والجار والمجرور ؟ . الجمهور على أن الخبر هو الظرف ، والمتعلق كون عام واجب الحذف ، واختار ابن جني مبنى الجمهور وخالف في أنه أجاز ذكر الكون العام لأنَّ الذَّكر هو الأصل ، ويجب عنه : بأنَّ الكون العام يراد منه مجرد الحصول والوجود ولا داعي لذكره لوضوح تحققه بتحقيق المتعلق به ، أما الكون الخاص فهو حصول خاص أو وجود خاص ونفس وجود المتعلق به لا يكفي للدلالة عليه فلا بد من ذكره . والكلام في هذا البيت هل ((لدى)) متعلقة بـ ((كائن)) الموجود في البيت كما هو رأي ابن مالك وهل هذا الـ ((كائن)) عام أو خاص ، بنى ابن مالك الأول وتابعه السيوطي في الجمع ، وخالف الدمايني فبنى الثاني في حاشيته على الغني كما نقل عنه المحشي .

ومنها : أنَّ الفعل المقدّر جملة بإجماع ، واسم الفاعل ليس بجملة ،
والمفرد أصل ، وقد أمكن ، فلا عدول عنه .

ومنها : تعيينه اتفاقاً بعد ((أمّا وإذا)) الفجائية ؛ لامتناع إيلائهما
الفعل .

[أو] بـ [إستقر] ونحوه : مما هو فعل ، وهو اختيار أكثر البصريين
محتجين بأنّ المحذوف عامل في الظرف والمجرور ،

❧❧ وقال الشمني^(١) : ((الكون)) بمعنى الثبوت وهو الكونُ العامُ الذي
يقدر . انتهى . وهذا لا يدفع كلام الدماميني ؛ لأنه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل
بمعنى الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل .

قوله [لامتناع إيلائهما الفعل] أي : لا ظاهراً ولا مقدراً ، وردّ بأنه لا يلزم من
جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين ((إمّا)) والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط ؛
لأنه لازم الحذف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات ، كما أجاب
به الزعفراني وابن جني لما أجاز النصب في ((فإذا زيد ضربته)) ، وقال له ابن جني
يلزمك إيلاء ((إذا)) الفجائية الفعل ، ولو سلّم أنّ المحذوف أعمّ من ذلك فلا يلزم
منه جواز الفصل ، وإنّما يلزم لو قدر قبل معموله ، أما لو قدر بعد المبتدأ بأنّ يقل :
((أمّا في الدار فزيدُ استقر)) فلا يلزم ذلك ، وكذا في ((إذا)) .

(١) النصف - ٣٣٠ (في شبه الجملة - ما يجب فيه تعلّقهما بمحذوف) ، وكل ما ذكره المحشي
تقريباً حتى كلام الدماميني نصّاً في النصف فراجع .

والأصل في العامل أن يكون فعلاً ورجحه ابن الحالج^(١) بوجوب تقديره في الصلة ، قل في المعنى^(٢) : ((والحق عندي أنه لا يرجع تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى)) ، ثم قل : ((وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف ؛ لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال)) .

قوله [والأصل في العامل أن يكون فعلاً] ؛ لأن العامل إنما يعمل لانتقاره الى غيره ، والفعل أشد افتقاراً لأنه حدث يقتضي صاحباً وزمناً ومحلاً وعلة ، فيكون افتقاره من جهة الأحداث ومن جهة التحقيق ، وليس في الاسم إلا الثاني .

قوله [والحق عندي ...] أي : لأن المسألة متجاذبة الأطراف ؛ لأن أصالة أفراد الخبر وأصالة الفعل في العمل متقابلان ، وتعيّن الاسم بعد ((أنا وإذا)) والفعل بعد الموصول متكافئان ، وكلّ منهما لخصوص الحل ، فلا يصلح واحد منهما مرجحاً وقول بعضهم - في ترجيح الاسم بعد أن ذكر تعيّن اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه : ((تعيّن اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعيّن تقدير الفعل في بعض المواضع وجب ردُّ المحتمل الى ما لا اجتمعت فيه ليجري الباب على سنن واحد)) - غير جارٍ على سنن الصواب ؛ لما علمت من تعيّن الفعل في الصلة .

قوله [وإن جهلت المعنى ...] معنى كلام المعنى كما يعلم بمراجعته : إن جهلت المعنى بأن لم تدرك هل أريد الماضي والحل أو الاستقبال ،

(١) قل في الكافية - انظر شرح الرضي ٩٢/١ - : ((وما وقع ظرفاً فالأكثر إنه مقدر بجملة)) ، والمجم ٣٢٧/١ .

(٢) قول ابن هشام ((والحق عندي ... الى قوله ... بحسب المعنى)) تجده في المعنى ٤٤٧/٢ ، وقوله : ((وإن جهلت ... الى قوله ... الحل)) تجده في المعنى ٤٤٨/٢ .

[محذوفين] وجوباً ، وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر - على ما صححه في الأوضح ^(١) - لا الظرف ، وإنما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ، ولهذا لا يُجمع بينهما إلا شذوذاً .

❧❧ وليس معناه : إن جهلت المعنى بأن لم تدر هل أريد معنى الاسم أو معنى الفعل ، وبه يعلم ما في كلام الشارح ، هذا .

وقل الدماميني : ((كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحل ، الذي هو من جملة الأمور المجهولة ، وهل هذا إلا تهافت)) ، قل الشمني ^(٢) : ((لا تهافت ؛ لأن تقدير الوصف إنما هو لصلوحه للأزمة كلها دون غيره)) انتهى .

بقي أن كلامهما يقتضي أن المراد بلحل في قولهم : الوصف حقيقة في الحل الحل الذي هو أحد الأزمنة ، وهو ما جنح اليه الشهاب القرافي ^(٣) وبني عليه الإشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن ، والحق كما نبّه عليه التقي السبكي أن المراد به حل التلبس ، فلا إشكال في كلام المغني .

قوله [وجوباً] لقيام القرينة وسدّ الظرف مسدّه .

قوله [إلا شذوذاً] ومنه :

فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْمَوْنِ كَائِنٌ ^(٤)

(١) أوضح المسالك ١٤٢/١ (المبتدأ والخبر) .

(٢) النصف - ٣٣٢ (الباب الثالث - كيفية تقديره باعتبار المعنى) ، و كلام الدماميني موجود فيه .

(٣) نفائس الأصول ٣٢٨/١ وما ذكره المحشي معنى كلام القرافي .

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٨١ السابقة من هذا الجزء فراجع .

وظاهر كلامه أَنَّ المتعلق لا يكون إلا كوناً مطلقاً ، وبه صرح في التسهيل^(١) ، قل في المغني : ((وهو شرط لوجوب الحذف)) ، وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص للدليل ، وبجواز حذفه حينئذٍ .
وعليه خرج قولهم : ((من لي بكذا)) أي : مَنْ يتكفل لي بكذا ، وقوله تعالى : ﴿ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى ﴾ أي : مقتول أو يُقتل ، والأصل فيه أَنَّ يقدر مقدماً على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً وما يقتضي إيجابه ،

قوله [وبجواز حذفه حينئذٍ^(٢)] أي : حين الدليل قل فيه : ((وتروهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله إنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أَنَّ يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل)) .

قوله [وقد يعرض ...^(٣)] فالأول : نحو : ((في الدار زيد)) لأنَّ المحذوف هو الخبر ، وأصله أَنَّ يتأخر عن المبتدأ .
والثاني : نحو : ((إِنَّ في الدار زيداً)) لأنَّ ((إِنَّ)) لا يليها مرفوعها)) ، وهذا ما ذكره في المغني في الباب الثالث ، لكنه رجع عنه في الباب الخامس ☞

(١) شرح التسهيل ٢٩٧/١ (المبتدأ) .

(٢) المغني ٤٤٨/٢ - ٤٤٩ .

(٣) قول الشارح وتبعه المحشي : ((قد يعرض ... الى قوله ... مرفوعها)) الباب الثالث من المغني ٤٥٠/٢ ، أما قوله ((وكنا قدمنا ... الى قوله ... المتعلق فعلاً ...)) الباب الخامس من المغني ٦١٣/٢ .

وفيه أيضاً : ((ويلزم مَنْ قدر المتعلق فعلاً أَنْ يقدره مؤخراً في جميع المسائل ؛ لأنَّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ)) .

وفي حاشية الكشاف للفتازاني مما يجب التنبيه عليه : أنه إذا قدر في الظرف : ((كان أو كائن)) فهو من التامة بمعنى : حصل وثبت ، والظرف بالنسبة إليه لغو ، لا الناقصة ، وإلا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير : ((كان)) أخرى ويتسلسل التقديرات .
فائدة : اعلم أنَّ الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان : مستقر - بفتح القاف - ولغو :

❧ فقل : ((وكنا قدما في نحو : ((في الدار زيد)) أَنْ متعلق الظرف يقدر مؤخراً عن ((زيد)) ؛ لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أَنْ يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً ؛ لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أَنْ يتقدم على المعمول إلا أَنْ يقدر المتعلق فعلاً)) الخ .

قوله [ويلزم من قدر ...] ؛ لأنَّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ ، وفيه نظر؛ لأنَّ العلة في امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلاً في باب المبتدأ هي خشية التباس الإسمية بالفعلية ، وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير .
وأجيب : بأنَّ المقدر عندهم في حكم الملقوط ، فامتنع المقدر وإن كان علة المنع لا توجد في المقدر .

قوله [ويتسلسل التقديرات] قل شيخنا : لك أَنْ تقول لا يلزم تقدير : ((كان)) في الثاني بل ((حصل)) ونحوه فلا يتسلسل .

فالمستقر : ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف ، نحو : ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ
السَّاعَةِ ﴾ ^(١) .

واللغو : ما كان متعلقه خاصاً كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو :
((يوم الجمعة صمت فيه)) ، أو جاز نحو : ((يوم الجمعة)) جواباً لمن
قل : ((متى قمت)) ؟

ووجه تسمية الأول مستقراً والثاني لغواً : أنَّ المتعلق العام لما كان إذا
حُذِف انتقل الضمير الذي كان مستقراً فيه إلى الظرف سمي ذلك الظرف
مستقراً ؛

قوله [وما كان متعلقه خاصاً] يدخل فيه ما كان متعلقه مذكوراً .

قوله [انتقل الضمير ...] هو مذهب البصريين ، وقيل : لا ضمير في الظرف
مطلقاً تقدم أو تأخر ، وإنَّ الضمير حذف مع المتعلق ، ثم الظاهر أنَّ الانتقال مع
الحذف ، ويحتمل أنه قبله .

ولا يضر أنه يلزم تفريغ العامل من الضمير ، وهو ممتنع ؛ لأننا لا نسلم
امتناعه ، بدليل أنه بعد الحذف فارغ ، إلا أن يقال : إنه بعد الحذف ناب الظرف عنه
في تحمّل الضمير ، فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ، ويحتمل أنه بعله ، وهو
ظاهر كلام الشارح .

ولا يضر أنه يلزم حذف الفاعل ؛ لأنه أمر اعتباري تقديري غير مستمر .

(١) الزخرف - ٨٥ .

لاستقرار الضمير فيه ، فهو في الأصل ((مستقر فيه)) ، ثم حذفت الصلة وهي ((فيه)) اختصاراً ؛ لكثرة دورها بينهم ، كقولهم في ((المشترك فيه)) : ((مشترك)) .

ولما كان القسم الآخر لم ينتقل اليه شئ من متعلقه سمِّي ((لغواً)) أو ((ملغى)) ، كأنه ألغى ولم يعتبر اعتبار الأول ، قاله اللماميني .

قاعدة : كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد

قوله [لاستقرار الضمير فيه] قضيته أنه لا يسمى بذلك إذا رفع الظاهر نحو : ((زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه)) ؛ لأن رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه ؛ إلا أن يريد ما من شأنه أن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميراً فليحذر . على أنه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقاً أو إذا تقدم ، وقد جعل السيد الظرف المستقر : ما كان عامله المحذوف مفهوماً منه وإن كان كوناً خاصاً ، وعلمه بأنه استقر فيه معنى عامله .

قوله [ليس بزائد] أي : حقيقة أو حكماً فشمل الباء و((من)) في : ﴿ كَلَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ۖ ﴾^(١) و ﴿ هَلْ مِنْ خَالِيٍّ غَيْرُ اللَّهِ ۖ ﴾^(٢)

(١) النساء ٧٩ - ١٦٦ ، يونس ٢٩ ، الرعد ٤٣ ، الإسراء ٩٦ ، الفتح ٢٨ .

(٢) فاطر - ٣ .

ولا مما يستثنى به

❦❦ و((لعل)) في لغة عقيل نحو :

لعل أبي المغوار منك قريب^(١)

و((لولا)) فيمن قل : ((لولاي ولولاك ولولاه)) على قول سييويه^(٢) : إنَّ ((لولا)) جارة للضمير . وإنما لم يحتج الزائد لمُتعلق ؛ لأنَّ معنى التعلق : الارتباط المعنوي ، والأصل : إنَّ أفعلاً قصرت عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحرف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط .

قوله [ولا مما يستثنى به] وهو ((خلا وعدا وحاشا)) إذا خُفِضَ ، وحينئذٍ فموضع الجرور نصب ؛ لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فيتصب كما يتصب في ((قام القوم إلا زيدا)) .

وترك عدَّ كاف التشبيه من ذلك وإنَّ قل الأخفش وابن عصفور^(٣) بأنها لا تتعلق بشئ ؛ لأنه إذ قيل : ((زيد كمرو)) فإنَّ قدر المتعلق ((استقر)) فلا دليل للكاف عليه ، أو فعلاً مناسباً للكاف وهو ((أشبه)) فهو متعدُّ بنفسه لا بالحرف ؛ لما قاله في المغني^(٤) : ((والحق أنَّ جميع الحروف الجارة في موضع الخبر تلك على الاستقرار)) .

(١) عجز بيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي في الدرر ١٧٤/٤ ، وبلا نسبة في شرح الكافية ٣١٧٢ وفي شرح ابن عقيل ٤/٣ ، وثمناه :

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعل أبي المغوار منك قريبُ

والشاهد قوله : ((لعل أبي)) حيث جعل ((لعل)) حرف جر زائد إذ لا متعلق له في الكلام .

(٢) المغني ٢٧٤/١ (لولا) .

(٣) شرح الجمل ٤٨٢/١ (حروف الخفض) .

(٤) المغني ٢٤٢/٢ (الباب الثالث - ذكر ما لا يتعلّى من حروف الجر) .

لابد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه .

قوله [لابد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه] كقوله تعالى : ﴿ أَتُحِبُّ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ ﴾ ^(١) ، أي : وهو الذي هو إله في السماء ، فـ ((في السماء)) متعلقة بـ ((إله)) ، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف ولا يوصف به ، وإنما صح التعلق به لتأوله بـ ((معبود)) .

قوله [أو بما يشير الى معناه] عبارة المغني ^(٢) : ((أو بما فيه رائحة الفعل ، كقوله :

أنا أبو المنهل بعض الأحيان ^(٣)

وقوله :

أنا ابن مارية إذ جدّ النقر ^(٤)

فتعلق ((بعض وإذ)) بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد .

(١) الزخرف - ٨٤ .

(٢) المغني ٤٣٤/٢ .

(٣) الرجز بلا نسبة في المجمع ٩٠/٣ والمغني ٤٣٤/٢ ، ٥١٤ . والشامد واضح .

(٤) الرجز لفدكي بن عبد الله في الدرر ٣٠٠/١ وبلا نسبة في المغني ٤٣٤/٢ وفي المجمع ٩٠/٣ ، ونغله :

أنا ابن مارية إذ جدّ النقر وجاءت الخيل أنافي زسر

والمتعلق : إما أن يكون ملفوظاً به ، أو مقدرأ ، والمقدر إما واجب الحذف أو لا ، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني .

قوله [في ثمانية مواضع ^(١)] أحدها : أن يقعا صفة نحو ﴿ أَوْ كَصَّبِ مِنَ السَّنَاءِ ﴾ ^(٢) .
الثاني : أن يقعا حالاً نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ ^(٣) ، وأما ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾ ^(٤) فمعناه : عدم التحرك ؛ لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كون خاص .
الثالث : أن يقعا صلة نحو : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٥) .
الرابع : أن يقعا خبراً .
الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو : ﴿ أَفَبِاللَّهِ شَكٌّ ﴾ ^(٦) .
السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفاً في ((مثل أو شبه)) كقوله لمن ذكر ما تقدم عهده ((حينئذٍ الآن)) ، وأصله : كان ذلك حينئذٍ واستعمل الآن .
السابع : أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو : يوم الجمعة صمت فيه .

الثامن : القسم بغير الباء نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ ^(٧) ☪ ☪

(١) المغني ٤٤٥/٢ وما بعدها ، وقد نقل الغني المواضع الثمانية كلها باختصار .

(٢) البقرة - ١٩ .

(٣) القصص - ٧٩ .

(٤) النمل - ٤٠ .

(٥) الأنبياء - ١٩ .

(٦) إبراهيم - ١٠ .

(٧) الليل - ١ .

[ولا يخبر بـ] اسم [الزمان عن] المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم
[الذات] ، فلا يقل : ((زيد اليوم)) ؛ لعدم الفائدة ، .

﴿ وَاللَّهُ لَا يَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾^(١) وقولهم : ((لله لا يؤخر الأجل)) ولو صرح
بالفعل في ذلك وجبت الباء .

قوله [ولا يخبر باسم الزمان] أي : منصوباً كان أو مجروراً بـ ((في)) بل أو
مرفوعاً ، فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحاً ، وهذا تقييد وتفصيل
لقوله : ((ويقع الخبر ظرفاً)) وزيادة فائدة .

قوله [المعبر عنه] أي : عن اللفظ الدال عليه ، والغرض من هذا أنه ليس
المراد بالجوهر هنا ما اشتهر استعماله فيه في الألفاظ عما يقابل الصورة ، فيقال هذا
اللفظ يدل بصورته لا بجوهره وملاته .

قوله [لعدم الفائدة] لأن من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة ، فلا
فائدة في الإخبار عنها بزمان مخصوص ؛ لأنه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في
غيره حاصل مثله .

والتعليل بعدم الفائدة : إما بناءً على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ، أو
المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام .

وأما بناءً على أنه يعتبر في الفائدة الوضعية أن يكون الحكم مظنة أن يجهل
وتقصّد إفلادته ، والذوات التي لا تتجدد لكونها معلومة الوجود في سائر الأزمنة
ليست كذلك ، بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلافها باعتبار الأمكنة ؛ لأن وجودها يعم
الأزمنة ولا يعم الأمكنة .

(١) الأنبياء - ٥٧ .

فإن حصلت جاز ، كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً نحو : ((نحنُ
في شهر كذا)) أو ((في زمان طيّب)) .

وفهم منه أن المكان يخبر به عن الجوهر نحو : ((زيدٌ أملك)) ،

قوله [كأن يكون المبتدأ ...] قد يوجّه حصولُ الفائدة في ذلك : بأنّ اجتماع
الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها ، إذ قد ينتفي الاجتماع فيه بنحو
موت البعض ، وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين :
((نحن في شهر كذا)) .

قوله [نحن في شهر كذا ...] قل الدماميني : ((لا أدري كيف يصح التمثيل
بـ)) ((نحن)) لاسم العين العام ، ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن)) انتهى ،
وقيل : وجّه العموم صلاحية ((نحن)) لكل متكلم ؛ لعدم اختصاصه بتكلم
دون آخر ، وقيل : شموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان .
ويمكن تخريج هذا المثل على حذف الخبر الخاصّ لقريئة حالية أي : داخلون في
شهر كذا ، هذا .

وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناظم ما نصّه :

((سأل طالب : يجوز : ((نحن شهر كذا ، أو يوم كذا أو عام كذا)) يريدون
((في)) أم تتعين ((في)) ؟

فقلت : مقتضى ضابطهم أن يجوز ، وظاهر أمثلتهم أنه لا يجوز ؛ لأنهم مثلوا
بعدة أمثلة التزموا فيها ذكر ((في)) ...)) .

قوله [وفهم منه أن المكان الى قوله وهو كذلك] أي : إن أفاد فإن لم يفد
الإخبار بالمكان عن الذات أو المعنى امتنع نحو :

وعن اسم المعنى نحو : ((الخير عندك)) ، وإنَّ اسم المعنى يخبر عنه
بالزمان ، وهو كذلك .

﴿ (زيدٌ مكاناً ، والقتل مكاناً) ﴾ ، وإنَّ لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى
نحو : ((القتل زمان ، أو حين)) امتنع .

ولهذا قل الشاطبي : التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أنَّ
اسم الزمان لا يفيد الإخبار به عن الذات ، ويفيد الإخبار به عن المعنى ، وأنَّ اسم
المكان يفيد الإخبار به عن الذات وعن المعنى .

هذا وينبغي أنَّ تلحق المعاني المستمرة كالألوان والطعوم والنعموة والخشونة
لاستمرارها بالذات ، وكذا الطعوم الأصلية ، وقد يعرض للشيء طعم ولا يستمر ،
فينبغي جواز الإخبار عنه بالزمان ، وكذا يقل في النعموة والخشونة اللذين يعرضان
ويزولان والحركات التي لا استمرار لها ، فينبغي جواز الإخبار عنها بالزمان .

وشمل اسم المعنى أسماء الأيام فيجوز الإخبار عنها بأسماء الزمان ، والأولى فيما
يتضمن عملاً كالجمعة والسبت والعيد والفطر والأضحى الرفع ؛ لغلبتها في معنى
الأيام ، ويجوز النصب نظراً للعمل كالا اجتماع والسكون والعود ، بخلاف ما لا
يتضمن العمل كـ ((الأحد)) فيجب فيه الرفع ،

ولا يجوز النصب ؛ لأنه بمعنى اليوم ، واليوم لا يكون في اليوم ، وأجاز الفراء
وهشام^(١) النصب ؛ لتأولهما ((اليوم)) بـ ((الآن)) ، فمعنى : ((اليوم الأحد)) :
الآن الأحد ، و ((الآن)) أعم ، فصح أن يكون ظرفه .

(١) المصحح ٣٣٤/١ (المبتدأ والخبر) .

❦ قال أبو حيان ^(١) : ((ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : ((أول السنة المحرم)) .

فائدة :

إذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصَّالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(٢) ، أو ((الصوم يوم والسير شهر)) إذا كان ((السير)) في أكثره ؛ لأنه باستغراقه إليه كأنه هو ، ولا سيما مع التكرير المناسب للخبرية .

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بـ ((في)) خلافاً للكوفيين ، وإن كان الزمان معرفة نحو : ((الصوم يوم الجمعة)) لم يكن الرفع غالباً .

وأوجب الكوفيون النصب وإن وقع لا في الأكثر ، فالأغلب نصبه أو جرّه بـ ((في)) وفقاً : معرفاً كان الزمان أو منكرأ نحو : ((الخروج يوماً أو في يوم)) ، و ((السير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة)) .

((وأما ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٣) فل تأكيد أمر الحج ، ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة ،

(١) المصم ٣٢٤/١ (المبتدا والخبر) .

(٢) الأحقاف - ١٥ .

(٣) البقرة - ١٩٧ .

﴿وَرَبِّمَا رَفَعَ نَحْوُ : ﴿مَرَعِدْكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾﴾^(١) .

وإذا أخبر بالمكان عن اسم عين ، سواء كان اسم مكان أو لا ، فإن كان غير متصرف نحو : ((زيد عندك)) امتنع رفعه ، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجع نحو : أنت مني مكاناً قريب ، ودارك مني يمين أو شمال ، وهو بلى على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف أما من المبتدأ أي : مكانك مني مكان قريب ، أو من الخبر ، أي : أنت مني ذو مكان قريب^(٢) .

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو : ((زيد خلفك)) ، ويكثر رفع المحدود المتصرف من الطرفين بعد اسم عين مقدراً إضافةً بعد اليه نحو : ((زيد مني يومان أو فرسخان)) .

وأما الجبهم نحو : ((أنت مني زمان)) فلا يجوز رفعاً ولا نصباً ، وكذا المختص نحو : ((زيد دارك أو بستانك)) .

وغير المتصرف نحو : ((ضحوة)) يلزم النصب على الظرفية ، ويتعين النصب في نحو : ((أنت مني فرسخين)) أي : من أشياء ما سرنا فرسخين ، وهذا تفسيرٌ معنى لا لفظاً ، فلا يرد عليه أنه لا دليل على المحذوف ، وأنه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما أورده ، وإن أردت تفصيل المقام فارجع الى الرضي وشرح التسهيل^(٣) .

(١) طه - ٥٩ .

(٢) شرح الكافية ٩٥ / ٨ ((المبتدأ والخبر)) .

(٣) شرح الكافية ٩٤ - ٩٥ وشرح التسهيل ٣٠٦ / ١ وأكثر عبارات المحشي موجودة في شرح الكافية .

إذا كان الحدث غير مستمر نحو : ((الصوم غداً)) وإلا فلا ؛ لعدم
القائلة .

[و] أما نحو قولهم : [الليلة الهلال] مما ظاهره أنه أخبر فيه باسم
الزمان عن الجوهر فهو [متأول] بجذب اسم معنى مضافٍ هو مبتدأ في
الحقيقة كـ ((رؤية الهلال الليلة)) ، فالإخبار إنما هو عن اسم المعنى لا عن
الجوهر .

وقيل : لا تأويل بل ((الليلة)) خبر عن ((الهلال)) لشبهه باسم
المعنى من حيث إنه يحدث في وقت دون آخر .
ولما كان من المبتدأ ما لا خبر له ؛ لأنه في معنى الفعل لكن له مرفوع
يغني عنه نبه عليه بقوله :

[ويغني عن الخبر] في حصول القائلة [مرفوعٌ وصفيٌّ] يكتفى به
فاعلاً كان أو نائبه .

والمراد بالوصف اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ،
واسم التفضيل ، والمنسوب ،

قوله [والمراد بالوصف...] مثل لاسمي الفاعل والمفعول ، ومثل الصفة المشبهة :
((ما أحسن وجهه)) ، ومثل اسم التفضيل : ((ما أفضل منك أحد ، وهل أحسن
في عين زيد الكحل منه في عين غيره)) ، ومثل المنسوب : ((ما قرشي أبواك ،
وأقرشي أبواك)) والمعنى : أمنسوب الى قریش أبواك .

[معتمدٌ] ذلك الوصف ؛ ليصحّ الاكتفاء بالرفوع [على] أداة
[استفهام] حرفاً كانت أو اسماً ، [أو] أداة [نفي] كذلك ، أو فعلاً .
فالاستفهام بالحرف [نحو :

أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى] أَمْ تَوَوَّا ظَلَعْنَا

وبالاسم نحو : ((كيف جالس العمران)) .

قوله [ليصحّ الاكتفاء بالرفوع] هذا ما رجحسه في المغني^(١) ، وقيل هو شرطٌ
للعمل .

قوله [حرفاً كانت أو اسماً ، وقوله أو أداة نفي كذلك] أي : حرفاً أو اسماً ، هكذا
زعم ابن مالك^(٢) قياساً على سماع ((ما والهمزة)) ، وقصره أبو حيان^(٣) عليهما إذ لم
يسمع سواهما ، لكن لا بدّ أن يكون الباقي صلحاً لمباشرة الاسم بخلاف ((لم ولن)) .
قوله [أَقَاطِنُ] صدر بيت عجزه :

إِنْ يَظْلَعُنَا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا^(٤)

و((الفطن)) الإقامة ، و((الظعن)) الرحيل ، والظاهر أن العطف في : ((أم
نوا)) من عطف الفعلية على الاسمية ، والشاهد في البيت ظاهر .

(١) المغني ٢ / ٤٧٠ (الباب الرابع - مسوغات الابتداء بالنكرة) .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٦٥ .

(٣) المجمع ١ / ٣٦٠ (المبتدأ والخبر) .

(٤) البيت من البسيط بلا نسبة في الأوضح ١ / ١٣٤ وشرح الشذورر ١٧١ وشرح التسهيل ١ / ٢٦٠ .

والشاهد في ((أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى)) ، ف((قَاطِنٌ)) مبتدأ و((قَوْمٌ)) فاعله سد مسد الخبر ، ولا
يمكن جعل ((قَاطِنٌ)) خبراً مقدماً و((قَوْمٌ)) مبتدأ مؤخرأ ؛ لأنه اسم جمع ، و((قَاطِنٌ)) مفرد ،
ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه .

[و] النفي بالحرف نحو : [ما مضروب العمران] ، وبالفعل نحو :
 ((ليس قائم الزيدان)) ، وبالاسم نحو : ((غير قائم الزيدان)) ، ومنه
 قوله :

غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقُضي بالهم والحزن
 والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو : ((إنما قائم الزيدان)) .

قوله [ليس قائم الزيدان] الوصف بعد ((ليس)) مرفوعٌ على أنه اسمها ،
 وفاعله سدّ مسد خبرها .

وفي شرح العملة^(١) : ((إنَّ النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له مرفوع يغني
 عن الخبر ؛ لأنه منزل منزلة الفعل ، فلا يعمل فيه عوامل الأسماء ، كما لا تعمل في
 الفعل ، ومن مقتضى هذا أن لا يعمل فيه الابتداء ؛ لأنه من عوامل الأسماء إلا أنه
 معنى ، فأشبهه المعنى الذي يرفع به الفعل إذا قيل : ((أيقوم زيد)) ، فجاز أن
 يعمل فيه)) .

قوله [غير مأسوف ...]^(٢) قائله أبو نؤاس ، و((غير)) مبتدأ ، وهو في معنى
 النفي ، والوصف بعله مخصوص لفظاً بالإضافة ، وهو في قوة المرفوع بالابتداء ،
 فكأنه قيل : ما مأسوف على زمنٍ ينقضي مصلحاً للهم والحزن ، والثائب عن
 الفاعل ((الظرف)) ، وهذا ما قاله ابن الشجري^(٣) وتبعه ابن مالك ، ☞

(١) شرح عمدة الحفاظ ١٦٠ (بحث نواسخ الابتداء) .

(٢) البيت من المديد لأبي نؤاس في الدرر ٧٢ والمغني ١٥٩/١ ، ٦٧٦/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة
 في الجمع ٣٠٩/١ . والشاهد واضح .

(٣) أمالي ابن الشجري ٣٢/١ ، شرح التسهيل ٢٦٥/١ .

ولا فرق في المرفوع أيضاً بين أن يكون اسماً ظاهراً كما مر أو ضميراً
بارزاً كقوله :

خليلي ما وافي بعهدي أنتما

وفي البيت إعرابان آخران ذكرهما المصنف في المغني^(١) في بحث
((غير)) .

قوله [خليلي ...] صدر بيت عجزه :

إذا لم تكونا لي على من أقطع^(٢)

والشاهد في ((أنتما)) لسنه مسد الخبر بعد النفي وهو ضمير منفصل .

وهو وقوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَيَّ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٣)

(١) قال في المغني ١٦٠/٨ (غير) : ((فيه إعرابان : أحدهما : أنْ)) (غير) خبر مقدم ، والاصل : زمن
ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم تقدمت (غير) وما بعدها ، ثم حذف (زمن) دون صفته
، فعاد الضمير المجرور بـ (على) على ((غير منكور)) ، فأتى بالاسم الظاهر مكانه ، قاله ابن جني
وتبعه ابن الحالج . الثاني : أنْ (غير) خبر مخذوف ، و ((مأسوف)) مصدر جاء على (مفعول)
كالعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل ، والمعنى : أنا غير آسف على زمن هذه صفته ، قاله ابن
الخشلب ، وهو ظاهر التعسف)) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في الأوضح ١٣٣/٨ والمغني ٥٥٧/٢ ، والممع ٣٠٩/٨ .

والشاهد قوله : ((أنتما)) فهو فاعل بـ ((وافي)) سد مسد خبره ، خلافاً للزغشري وابن الحالج
حيث منعا وقوع الضمير فاعلاً بالوصف ، واختار كون الضمير مبتدأ مؤخرأ ، والوصف خبراً مقلماً ،
ولا يمكن هذا هنا ؛ لأنَّ ((وافي)) لو صار خبراً وهو مفرد ، و ((أنتما)) مبتدأ مؤخر للزم الإخبار
بالمفرد عن المتثى ، فتعين الأول ، وأما لو جعلنا (أنتما) مبتدأ والجملة الشرطية خبره ... لاحظ كلام
الحشي ففيه الكفاية .

(٣) مريم - ٤٦ .

﴿ مما يقطع به على مذهب المانعين ﴾^(١) ؛ لرفع الوصف المذكور ضميراً منفصلاً على أنه فاعل به ؛ لأنَّ القول بأنَّ الضمير مبتدأ يؤدي في البيت الى الإخبار عن المشى بالواحد ، وفي الآية الى فصل العامل من معموله (بأجنبي) انتهى .

أجيب عن الأول : باحتمل أنَّ يكون ((أنتما)) مبتدأ ، خبره الجملة الشرطية بعده ، مع الجواب المدلول عليه بقوله : ((ما واف بعهدي)) والتقدير : أنتما يا خليلي إذا لم تكونا لي على من أقطع فما أحد واف بعهدي . وعن الثاني : بأنَّ ﴿ عَنْ الْوَهْبِيِّ ﴾ متعلق بمحذوف ، والتقدير : أراغب أنت ترغب عن الهوى .

وما أجاب به في التصريح من أنَّ المراد بالظهور ضد الاستتار لا يُجدي^(٢) ﴿

(١) في المخطوطتين أ و ب ((مذهب الربيعي)) ، وما أثبت هو ما في ط مصر ، وكذلك في المخطوطتين جعل الآية الشريفة فقرة مستقلة وكأنها من كلام الشارح الفاكهي ، وليس كذلك ، ثم أثبت بعده بقليل كلمة ((انتهى)) التي تشعر بأنه كان ينقل من كلام آخر ، ولم أتبن المسألة إلا بعد الاطلاع على حاشيته على الألفية فإنه هناك كان ينقل من المعني ، وغير منا بعض عبارات ابن هشام ، ويبدو أنه توهم أنه النقل فكتب ((انتهى)) ، وفي حاشية الألفية ((على مذهبهم)) يعني الكوفيين كما في المعني ٥٥٧/٢ .

(٢) تحرير الإشكال إنَّ ابن الحلب والزغشري اشترطا أنَّ يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً كما في شرح الشذور ١٧٢/ ، والآية والبيت دليل على فساد دعواهما ؛ للزوم الإشكاليين الذين ذكرهما الحشي ، وحاول بعض دفع الإشكاليين ، وفي الدفع تعسف كما هو ظاهر ، فتصدى الشيخ خالد لتصحيح كلاهما بتأويله ، فقل ما معناه إنَّ الظهور هو ضد الاستتار ، فلا مانع من أنَّ يكون الضمير المنفصل مرفوعاً للوصف لانه ليس بممتز ، ولكن ما أراد ابن الحلب والزغشري هو الظهور المقابل للإضمار ، فلذلك ردَّ عليه الحشي بنقل عبارة ابن الحلب في الأمالي ، فسقط دفع الشيخ خالد أيضاً ، فثبت دعوى الجمهور . انظر شرح التصريح ١٥٧/٨ .

وجعل النفي بالفعل والاسم كلحرف فيه تجوز ؛ لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين ، وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم .

❧❧ لما صرح به في الأمالي^(١) من أنّ الصفة لا ترفع ضميراً كما مرّ .

قوله [شرط لازم ...] جوّز الأخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد .

قوله [وما أوهم ...] منه قوله :

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مَلْغِيًّا مقالةٌ لَهَبِيٌّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٢)

فـ((خير)) : مبتدأ ، و((بنو لهب)) : فاعل به لا خبر ، وإلا لزم عدم المطابقة ، وتأويله : أنّ ((فعلاً)) يستوي فيه المذكر وغيره على حد قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾^(٣) .

(١) أمالي ابن الحلاج ٤٩٥/٢ ، وقد مرّ ذكره في ص ٢٩ السابقة فراجع .

(٢) البيت من الطويل ، بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٦٤/١ والأوضح ١٣٦/١ والممع ٣٠٨ .

والشاهد في قوله ((خيرٌ بنو لهب)) حيث جعل الكوفيون والأخفش ((خير)) مبتدأ و((بنو)) فاعل به ، مع عدم تقدم نفي أو استفهام ، فهذا دليل على عدم الحاجة الى تقدم النفي والاستفهام لإعمال الوصف .

أما البصريون إلا الأخفش فقالوا : إن ((خير)) خبر مقدم ، و ((بنو)) مبتدأ مؤخر ، ولكن المبتدأ جمع والخبر مفرد ، والمطابقة شرط في المبتدأ والخبر ، فيسقط إعراب البصريين ، لكن الصغرى غير مسلمة ، فزنة ((فعيل)) مثل ((خير و ظهير و صديق)) من أوزان المصادر ، ويخبر بالمصدر عن المفرد والثني والجمع .

(٣) التحريم - ٤ .

ثم هذا الوصف مع مرفوعه : إِمَّا أَنْ يَتطابقا أو لا .
فإن تطابقا أفراداً نحو : ((أقائمُ زيد)) جاز في الوصف وجهان :
الابتدائية والخبرية إلا في نحو : ((أقائمُ اليوم امرأة)) فيتعين الأول .
وهذا يقدر في قولهم : إنه متى أوقع تقدم الخبر في إلباس المبتدأ
بالفاعل وجب تأخيرهُ

قوله [الابتدائية] أي : فيكون المرفوع مغنياً عن الخبر ، وقوله : ((والخبرية))
فيكون المرفوع مبتدأ مؤخرًا .

قوله [إلا في نحو ...] ؛ لأنه يلزم على الثاني : عدم تطابق المبتدأ والخبر في
التذكير والتأنيث ، وتذكير الوصف الرافع لضمير المؤنث الحقيقي ، وذلك لا يجوز .
وأنهم الحصر أنه : لا يتعين في : ﴿ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ خلافاً لمن عينه
وعلله بأنه على الثاني يلزم الفصل بين ((أراغب)) ومعموله - وهو الظرف -
بأجنبي ؛ لأن اللزوم ممنوع كما عرفت .

ولا في ((أقائم رجل)) كما قيل ؛ لأنه على الثاني يلزم وقوع النكرة مبتدأ بلا
مسوغ وذلك لأن الوقوع بعد الاستفهام مخصص .

قوله [وهذا يقدر ...] أي : جواز الوجهين ، وأجيب عن القدر بأن اللازم
هنا الإيجل لا اللبس ؛ لأن كلا الوجهين هنا مخالف للأصل ؛ لأن جعل المبتدأ مسند
وتأخيرهُ خلاف الأصل ، بخلاف الوجهين في ((قام زيد)) فإن كون ((زيد)) فاعلاً
موافق للأصل فسبق الذهن اليه ، فيحصل الالتباس .

وأورد : أنهم أجازوا في : ((جئت أنا وزيد)) وجهين مع أن أصل الواو أن
تكون للعطف .

وإن تطابقا تشية وجمعاً نحو : ((أقائم الزيدان ، وأقائمون الزيدون)) ، تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى ؛ لتحمله الضمير

وأجيب : بأن الحمل على الوجهين إنما يمتنع إذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة ، والنصب يدل على المفعولية ، والرفع على العطف .
واعترض : بمثل : ((جث أنا وموسى)) ، وأجيب : بتقيد المسألة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الراو .

وأجاب بعضهم عن القدح : بأنه لا ضرورة في تقديم الخبر في ((زيد قائم)) حتى يرتكب الالتباس لأجلها ، وفي ((أقائم زيد)) يجب تقديم ((قائم)) ؛ لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به ، والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه .
فإن قلت : الضرورة حاصلة في ((أقائم زيد)) .

قلت : لا ضرورة ؛ لجواز ((زيد أقام)) بخلاف ((زيد أقائم)) .

قوله [وجمعاً] أي : جمع تصحيح كما يدل عليه المثال ، ونص الشاطبي على أن جمع التكسير مثله وقال السيوطي : الجمع المكسر كالمفرد وكذا الوصف المنطلق على المثني والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو : ((أجنب الزيدان)) .

قوله [على اللغة الفصحى] احترازاً من اللغة الضعيفة وهي لغة ((أكلوني البراغيث)) ، فإنه لا يتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان ، فمن أطلق التعيين مراده على اللغة الفصحى بدليل ما في باب الفاعل .

قوله [لتحمله الضمير] وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ قال المصنف في حواشي ابن الناظم : ((وجه الامتناع أن الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة ، ولك أن تقول : يجوز كونه مبتدأ خبراً عنه بما بعده على قول سيويه))

وإن لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف ، وما بعده فاعلاً أو نائباً عنه
مغنياً عن الخبر .

والأصل : أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر ، [وقد يتعدد
الخبر] جوازاً على الأصح نحو : ﴿ وَهُوَ الْغَنُورُ الْوَدُودُ ﴾ ؛

❦ في : ((خير منه أبوه)) ومفسر الضمير موصوف مقرر)) انتهى .
ويلزم على ما جوزه الإخبار عن النكرة بالعرفة في غير ما استثنى ، إلا أن يجاب
بأن ابن مالك^(١) أجاز ذلك هنا حيث جوز في ((قائم أبوه زيد)) كون ((زيد))
خبراً عن ((قائم)) .

قوله [وقد يتعدد الخبر] أي : في الحل أو الأصل ، ومنه يعلم جواز تعدد
المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء ، وإطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس
بالأفراد والجملة ، كما أشار إليه الشارح بقوله : ((وإن اختلف الجنس)) .
ولو قدمه على قوله : ((على الأصح)) كان أولى ، ومقابل الأصح المنع مطلقاً ،
واختاره ابن عصفور^(٢) وكثير من المقاربة مقلدين في صور التعدد لما عدا الخبر الأول
مبتدأ ، وهو تكلف ، والمنع عند الاختلاف ، وهو قول أبي علي^(٣) .

(١) شرح التسهيل ٢٦١/١ .

(٢) قل في شرح الجمل ٣٥٩/١ : ((واعلم أن المبتدأ لا يقتضي مزيد من خبر واحد إلا بالعطف ،
نحو قولك : ((زيد راكب وفصل)) إلا أن تريد أن الخبر مجموعها لا كل واحد على انفراد ،
فيكون معنى قولك ((زيد ضحك راكب)) : جامع للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج
إلى عطف لأنهما خبران في اللفظ ، وبالنظر إلى المعنى خبر واحد)) .

(٣) المص ٣٤٦/١

لأنَّ الخبر كالتعت فجاز تعدده وإن اختلف الجنس نحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ ، والتعدد على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه ، وعلامة هذا النوع صحة الأقتصار على كل واحدٍ من الخبرين أو الإخبار نحو : ((زيد فقيه شاعر كاتب)) ، فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقاً .

ثانيها : أن يتعدد لفظاً لا معنى ؛

قوله [﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ ^(١)] يجوز أن تكون جملة ((تسعى)) صفة لـ ((الحية)) .

قوله [ثانيها : أن يتعدد ...] ضابط هذا النوع : أن لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، وهذا الضابط يتناول نحو قولك للأبلق ((هذا أبيض أسود)) ؛ لأنه لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ أي : حقيقة ، إذ لو أريد صحة الإخبار ولو مجازاً أخرج نحو : ((وهذا حلز حامض)) عنه ، وقضية ذلك امتناع العطف فيه .

لكن صرح الرضي ^(٢) بجواز العطف فيه ، وهو قضية تصريحه أيضاً بأنه مثل قولك ((هما عالم وجاهل)) بل قضية وجوب العطف .

وقد السيد ^(٣) : ((إنَّ نظر الی تأويله بالأبلق كان أولى تركه أي : العطف ، وإنَّ نظر الی أنَّ الخبر والمبتدأ المتعددان معنى أي : بعضه أبيض وبعضه أسود كان الأولى أن يؤتى به)) .

(١) طه - ٢٠ .

(٢) شرح الكافية / ١٠٠ .

(٣) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الكافية مطبوع معها / ١٠١ .

لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو : ((هذا حلو حامض)) ، ولا يجوز في هذا العطف ؛

قوله [لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد] إن قلت : إذا كان المجموع في المعنى خبراً واحداً بمنزلة مفرد لزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير ، فلزم خلو الخبر المشتق عن الضمير ، على أنه يبطله وجوب التثنية في قولك : ((هذان حلوان حامضان)) .

أجيب : بأن في كل منهما ضميراً استحقه المجموع كما أجزى على كل منهما إعراب استحقه المجموع دفْعاً للتحكم ؛ لأنَّ المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا إعرابه ، وتحمل أحدهما للضمير وإعرابه دون الآخر تحكم .
وبأنَّ في كلٍّ منهما ضميراً صرح به الرضي^(١) وغيره ، ونقل عن أبي علي^(٢) : إنَّ المتحمل للضمير هو الثاني ؛ لأنَّ الأول نُزِلَ من الثاني منزلة الجزء ، وفي المقام تطويل لا يناسب المرام .

قوله [ولا يجوز في هذا العطف ...] وليس الثاني : بدلاً ؛ لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ، ولا صفة ؛ لامتناع وصف الشيء بما يناقضه ، ونُقل عن الأخفش^(٣) جواز الصفة على معنى : حلو فيه حموضة ، والصفة توصف ☞ ☞

(١) قل في شرح الكافية ١٠٠/١ : ((فإنَّ لم تكن متضادة - يعني : الأخبار المتعلقة - كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ قَالَتْ لَنَا يَبْرُدُ ﴾ فني كل واحد ضمير ويرجع الى مبتدأ إنَّ كان مشتقاً ولا إشكال فيه)) .

(٢) المصم ٣٣/١ (المبتدأ والخبر) .

(٣) نقله في المصم ٣٣/١ دون نسبته الى الأخفش .

لأن مجموعها بمنزلة الخبر الواحد؛ إذ المعنى ((هذا مز)) خلافاً لأبي علي^(١) ، ولهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه على الأصح .
ثالثها : أن يتعدد لتعدد صاحبه : إما حقيقة نحو : ((بنوك فقيه وشاعر وكاتب))

❧ إذا نزلت منزلة الجملد نحو : ((مررت بالضارب القاتل)) ، وردَّ بأنَّ الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف ، ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير ، وهو جائز بلا خلاف ، ولا خبر مبتدأ محذوف ؛ لأنَّ المراد أنه جمع الطعمين .

قوله [إذ المعنى : هذا مز] أي : بضم الميم ، وهو المتوسط بين الخلاوة والحموضة ، والمزااة كيفية متوسطة بين الخلاوة والحموضة ؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان ، وإنما الموجود فيه طعم بين بين .

قوله [ولهذا يمتنع توسط المبتدأ ...] أي : لكون مجموعه بمنزلة خبر واحد ، لكن كون هذا سبباً لامتناع العطف والتوسط ظاهر ؛ لأنَّ بعض الكلمة لا يعطف على بعض ، ولا يقدم على آخر ، وأما كونه سبباً لمنع تقدمهما عليه فغير ظاهر ، وإنما علله بعضهم : بأنَّ ((الرمان حلّو حامض)) جار مجرى المثل .

قوله [نحو : ((بنوك)) ...] اعلم أنَّ تعدد الصاحب حقيقة له صورتان :
إحداهما : أن يكون أسماء متعاطفة .

الثانية : أن يكون مثنى أو مجموعاً فإذا اختلفت الأخبار فالعطف بالوار ، قالوا : ولا يجوز غير ذلك .

(١) قل في الممع ٣٤٦/١ : ((وجوز أبو علي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة فيقل : هذا حلر وحامض)) .

وقوله :

يداك يدٌ خيرٌها يُرَجَى وأُخْرَى لَأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

أو حكماً نحو : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ ﴾ وهذا يجب فيه العطف ، وصرح ابن مالك^(١) في التسهيل بعدم التغدد فيه وفي النوع الثاني ، وفي شرحه : بأن التعبير فيهما بغير لفظ الوحدة لا يقل إلا مجازاً ،

قوله [يداك^(٢) ...] أنشده الخليل ، وقيل : إنه لطرفة .

قوله [وهذا يجب فيه العطف] لابد أن يقدر في مثله العطف سابقاً على الإخبار ، وإن لكل جزء إعراباً بما يستحقه المجموع دفعاً للتحكم .

قوله [لا يقل إلا مجازاً] يوافقه ما في الأوضح حيث اعترض على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله^(٣) :

((إن نحو : ((حلو حامض)) في معنى خبر واحد ، وإن قوله : يداك ... الخ في قوة مبتدئين لكل منهما خبر ، وإن نحو : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ ﴾^(٤) الثاني تابع لا خبر .

(١) شرح التسهيل ٣٠٩/٨ - ٣١٠ .

(٢) البيت من المتقارب لطرفة في المقاصد ٥٧٢/٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٣٧/١ والأوضح ٦١/٢ .
الشاهد ((يداك يد ... أخرى)) فقد جعله ابن الناظم في شرح الألفية ٩٠ من قسم الخبر المتعدد لتعدد ما هو له وتابعه الشارح الفاكهي وأشكّلوا عليه بأن ((وأخرى)) تابع معطوف فكيف يكون خبراً ؟ كما ستعرف قريباً من كلام المحشي .

(٣) أوضح المسالك ١٦١/٨ ، شرح ابن الناظم ٨٩ .

(٤) محمد - ٣٦ .

﴿﴾ ونظر فيه الأشموني^(١) فقل : ((أما ما قاله في الأول : فليس بشئ ؛ إذ لم يصادم الشارح بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ .

وأما الثاني : فهو كون ((يداك)) في قوة مبتدأين لا يتأني، كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر الى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو الى لفظه لا الى معناه .
وأما الثالث ؛ فلأنه لا منافاة بين كونه تابعاً وكونه خبراً هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبرٌ من حيث عطفه على الخبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أنَّ المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ)) انتهى .

وفي الجهة الأولى من الباب الخامس من مغني اللبيب في أثناء كلام ما نصه^(٢) :
((وأما ﴿ جُنُباً ﴾ فتعطف على الحال لا حل)) انتهى ، فلعله لا يُسلم الجواب عن الاعتراض الثالث .

وأما الجوابان الأولان فإنما يشبان التعدد مجازاً ، وليس هو مناط الاعتراض ، والحاصل : أنَّ الاختلاف لفظي كما يعلم من كلام شرح التسهيل^(٣) .

(١) شرح الأشموني ٢٣٣/١ .

(٢) المغني ٥٣٥/٢ و ((جُنُباً)) هي جزء من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ الآية . النساء من الآية ٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٠٩/١ - ٣١٠ .

فما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدد فيهما منظورٌ فيه ،
اللهم إلا أنْ يريد إجماع من تقدم .

فائدة : إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان :
أحدهما : أنْ تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها ، وتجعله مع
خبره خبراً لما قبله ، وهكذا الى أنْ تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ،
وتضيف غير الأول الى ضمير متلوه نحو : ((زيد عمه خاله أخوه أبوه
قائم)) والمعنى : أبو أخي خلٌّ عمّ زيد قائم)) .

قوله [فما في الشرح ^(١) ...] الذي في الشرح حكاية على عدم التعدد ، ولا
يصح أنْ يكون لفظ ((عدم)) محذوفاً من سبق القلم في عبارة الشارح ؛ لأنه لا
يظهر حينئذٍ النظر ، ولا الجواب بقوله : اللهم ... الخ ؛ لأنّ قضية الجواب على هذا
التقدير أنْ ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدد .

قوله [والمعنى : أبو أخي ...] في شرح القواعد للكافيجي في ^(٢) : ((زيد أبوه
غلامه منطلق)) ، فحصل المعنى : زيد غلام أبيه منطلق ، ومن قل في بيان المعنى أنْ
التقدير : ((غلام أبي زيد منطلق)) فقد سها معنىً وتقللاً فتأمل)) انتهى .
وقياسه أنْ ما ذكره الشارح كذلك ، والصواب : ((زيد عم خلٌّ أخي أبيه
قائم)) ، ولعل وجه ذلك أنْ الإسناد التام إنما هو بين المبتدأ الأول وخبره بخلاف
غيره فإنما فيه إسناد تام يستحيل ربطه بغيره .

(١) قل ابن هشام في شرح الفطر ١٢٠ : وأجمعوا على عدم التعدد في مثل : ((زيد شاعر وكاتب)) .

(٢) شرح الإعراب في قواعد الإعراب ١٠١

والآخر : أن تجعل الروابط في الأخبار فتأتي بعد خبر الأخير بهاء آخر الأول وتل لتلو ، نحو : ((زيدٌ هندُ الأخوانِ الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه)) ، والمعنى : الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند بإذن زيد ، وهذا المثل ولجوه لم يوجد مثله في كلام العرب ، وإنما وضعه النحاة للاختبار والتمرين ، قاله أبو حيان^(١) .

واعلم أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى

قوله [فتأتي بعد خبر الأخير ...] هذه عبارة التسهيل^(٢) ، وقوله : ((لتلو)) لا يفي لفظه بمراعاة ، بل لابد أن يقال : وكذا الفعل في الباقي إلى أن تنتهي المبتدآت ، ولكنه تركه لوضوحه ، وإشارة إلى أنه لا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس ، فلو قيل : ((زيد هند الغلامان أحسنت إليهما عنده في دارها)) لم يمتنع ، وكذا : ((أحسنت في دارها إليهما عنده)) .

قوله [زيد ... الأخوان ...] يتفرع من هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما ، وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ أو بعضها مع الخبر نحو : ((زيد عبده الزيدون ضاربوهما)) .

قوله [الأصل في الخبر] أي : الأولى .

قوله [لأنه وصف له في المعنى] أي : غالباً ، فلا نقض ☞

(١) المجمع ٣٤٦/١ - ٣٤٧ وهذا البحث كله نص ما في المجمع فراجع .

(٢) شرح التسهيل ٣١١/١ .

فحقه أن يتأخر عنه وضعاً، كما هو متأخر عنه طبعاً، [و] لكنه
[قد يتقدم] عليه حيث لا مانع : أما جوازاً [نحو : في الدار زيد] ،

بـ ((المنطلق زيد)) ، والمراد الآن معناه وصف لمعناه ؛ لأنَّ المبتدأ والخبر
اصطلاحاً لفظ ((زيد)) ولفظ ((قائم)) مثلاً ، ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة
معناه المطابقي .

وأورد : أنَّ الدليل جار في الفاعل ولم يقدم .
وأجيب : بأنَّ تقديم الحكم في الجملة الفعلية ؛ لكونه عاملاً في المحكوم ، ومرتبة
العامل قبل مرتبة المفعول ، وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون المعنوي ؛ لأنَّ اللفظ طار ،
والاعتبار بالطارئ دون المطرود عليه .
وبأنَّ الفعل محتاج الى الاسم ، والاسم مستغنٍ عن الفعل ، فأرادوا في الجملة
الركبة منهما تتميم الناقص بالكمال .

قوله [فحقه أن يتأخر ...] أي : اللائق والمناسب أن يتأخر عنه ذكراً ؛ لأنَّ تعلق
الذات قبل الوصف هو المناسب ، ولا شك أنَّ ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني
أمرٌ لائق .

قوله [حيث لا مانع] أي : من التقديم ، وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم
المبتدأ ، وأهمل المصنف ذكرها وهي مذكورة في الألفية .
قوله [إما جوازاً] أي : تقديماً جائزاً أو ذا جواز .

قوله [في الدار زيد] الجمهور يوجبون في نحو هذا الابتداء ، والأخفش^(١)
والكوفيون يميزون ذلك ، وأنَّ يكون المرفوع فاعلاً ؛ لأنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرط .

أو وجوباً بأن يكون له صدر الكلام : أمّا بنفسه كالاستفهام [و]
ذلك نحو : [أين زيد] ؛

قوله [بأن يكون له صدر الكلام] شرطه كما قل ابن مالك ^(١) في الكافية
الكبرى وابن الحاجب : أن يكون مفرداً .

فلو كان جملة جاز تأخيرته نحو : ((زيد أين أبوه)) ؛ إذ لا يبطل بتأخيرته
صدارته ؛ إذ خبر المبتدأ الأول ليس له الصدر بل لجزئه وهو ((أين)) ؛ لأن ما
يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدرًا لجملة .

بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم
المفترقة لمعانها كـ ((إن)) ، وسائر ما يُحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها ،
فلا يقل : ((إن من تضربه أضربه)) .

وإنما جاز : ((الذي إن تضربه يضربك)) ؛ لأن الموصول لا يؤثر في صلته
معنى .

قوله [أين زيد] فـ ((زيد)) مبتدأ و ((أين)) اسم متضمن للاستفهام خبره ،
وهو ظرف .

لا يقل : الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف ، وليس له صدر الكلام ؛ لأن
الخبر هو الظرف في الصورة ، وإنما جاز تقديم الخبر في هذه الصورة مع التباس المبتدأ
بالفاعل ؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ولا ضرورة في التقديم في ☞

(١) قل ابن مالك في الكافية الشافية ١٥٧٨ (بحث الابتداء) :

ولازم تقديم مفرد وجب تصديره بنفسه أو بسبب
نحو (متى السير) و (أين خالد) ؟ و (ما لزيد) و (فتى من وافد) ؟

إذ لو أخر لخرج ماله صدر الكلام عن صدريته أو بغيره نحو :
((صبيحة أي يوم سفرك)) .

أو يوقع تأخير في لبس ظاهر نحو : ((عندي درهم ولي وطر)) إذ لو
أخر لتوهم أنه صفة للنكرة ، فالتزم تقدمه دفعاً للالتباس ،

☞ ((زيد قام)) ، بخلاف ((أين زيد)) على أنه مثل ((أقائم زيد)) ، وقد
عرفت الفرق بينه وبين ((زيد قام)) .

بقي أن ابن الحالج ^(١) مثل بهذا المثل للخبر المفرد الذي له الصدر ، وأورد
عليه : أن قوله : ((إنَّ)) ((أين)) هنا مفرد)) يناقض قوله قبل : ((وما وقع ظرفاً
فالأكثر أنه مقدر بجملة)) .

وأجاب الرضي : بأن لفظ ((أين)) اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة أم
بالمفرد وهو المراد هنا)) انتهى ، وانظره مع قوله : ((المفرد في هذا الباب ما قابل
الجملة وشبهها حيثئذ الظرف وعديله)) .

قوله [صبيحة أي يوم سفرك] لأن الاستفهام له الصدر ، والمضاف اليه يسري ،
ويصير المجموع ككلمة واحدة .

قوله [لتوهم أنه صفة للنكرة] أي : ابتداء ، وإلا فبالنظر في الكلام وعدم ذكر
الخبر يعلم أن الظرف هو الخبر .

ووجه التوهم ابتداء : أن حاجة النكرة الغضة الى الصفة ليفيد الإخبار عنها فائلة
يعتد بمثلها أكد من حاجتها الى الخبر ؛ لتوقف الإخبار على حصول الفائلة ، ولهذا لو
كان المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة ، كما في نحو : ☞ ☞

(١) شرح الكافية ٩٨١ .

أو يكون المبتدأ محصوراً فيه بـ ((إلا)) لفظاً نحو :

ما لنا إلا اتباعُ أحدا ^(١)

عليه الصلاة والسلام ، أو معنىُ نحو : ((إنما قائم زيد)) ؛ إذ لو أخر لأوهم الانحصر في الخبر .

أو يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر

☞ ((زيدٌ عندك ، ورجلٌ تميميُّ في الدار)) جازَ فيه التقديم والتأخير .

فإن قيل : مع تقديم الخبر أيضاً يلتبس بالحل ، فينبغي امتناع التقديم .

أجيب : بأنه احتمال في غاية البعد فلا التفات إليه ، وبذلك يندفع ما في حواشي الشهاب القاسمي على المختصر من أنَّ التقديم وإن رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية بلق ؛ لأنَّ نعت النكرة إذا تقدم كان حلالاً .

قوله [إذ لو أخر لأوهم ...] وإنما لم يقدم المحصور بـ ((إلا)) معها وإن انتفى المحذور حملاً على المحصور بـ ((إنما)) وطرذاً للباب .

قوله [أو يعود ضميراً ...] إنما قل : ((بعض متعلق الخبر)) وفي الحقيقة في المثال : متعلق الجار والمجرور ، والمراد : متصل بالمبتدأ الذي يمتنع تقديمه على الخبر ، فلا يرد : ((على الله عبده متوكل)) ؛ إذ لا يجب التأخير فيه .

ونوزع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو ((متوكل)) والمعمول وهو ((على الله)) بالأجنبي وهو ((عبده)) ؛ إذ المبتدأ أجنبي من الخبر . ☞☞

(١) هذا مثل ابن مالك في الألفية في باب الابتداء :

وخبر المحصور قدم أبداً كـ ((مالنا إلا اتباع أحدا))

نحو : ((على التمرة مثلها زيداً)) أو على مضاف اليه الخبر، كقوله :
ولكن ملء عين حبيبها
إذ لو أخر للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

❧ وأجيب : بأنّ الفصل بالأجنبي إنما يمتنع إذا لم يكن مستقراً في مركزه ،
بدليل أنهم جوزوا في ((كانت زيداً الحمى تأخذ)) أن يكون الضمير في ((كانت))
للقصة ، و ((الحمى)) مبتدأ و ((تأخذ)) خبره ، و ((زيدا)) مفعول ((تأخذ)) ،
مع وجود الفصل بالأجنبي في الوجهين ؛ لأنّ الأجنبي في الوجه الأول مستقر في
مركزه ، بخلافه في الوجه الثاني .

وخرج عليه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ ^(١) ، ونازع اللّهي
في ذلك بما يضيق عنه المقام .

ولو قل : أو يعود ضمير ملتبس بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لكان أولى ؛
لأنّ الضمير في ((عند هتد من يحبها)) ليس متصلاً بالمبتدأ بل بما يتعلق به .

قوله [على التمرة مثلها زيداً] كناية عن كثرة ((زيد)) خلط بالتمر ،
والظاهر على ((التمر)) بلا تاء ؛ لأنه تعريف للتمر لا للتمرّة الواحدة ، إلا أن
يُدعى أنه تعريف للتمر بأنه على كل ثمرة مثلها منه زيداً .

قوله [ملء عين حبيبها] عجز بيت لنصيب بن رباح الأكبر ، ❧❧

(١) النمل - ٣ ، لقمان - ٤ .

[وقد يحذف كلٌّ من المبتدأ الخبر] جوازاً للعلم به ، وقد اجتمع حذف كلٍّ منهما وبقاء الآخر في [نحو : ﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ ^(١)] ، فـ((سلام)) : مبتدأ ، والمسوِّغ له الدعاء ، والخبر محذوف [أي : عليكم] ، و((قوم)) : خبر لمبتدأ محذوف أي : [أنتم] .

❦ صلوه :

أهابُك إجلالاً وما بك قُدرةٌ عليّ ولكن.....^(٢)

والشاهد في ((ملء عين حبيبها)) : حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر .

قوله [للعلم به] وذلك بأن يدل عليه دليلٌ حالي أو مقالي . ثم الكلية منتقضة بنحو أن يقل ((أزيد حسن جميل)) فيقال : ((ما أحسنه وما أجمله)) ، فلا يجوز أن يقتصر على ((ما)) ، ولا أن تحذف ؛ لأن المثل وشبهه لا يغيران ، لكن الصورة الثانية لا نقض بها ؛ لأن الحذف بلا دليل ، ولم يذكر الدواعي المقتضية للحذف ؛ لأنها وظيفة أهل المعاني .

(١) الذاريات ٢٥ .

(٢) البيت من الطويل للمجنون في ديوانه ٧١ ولنصيب بن رباح في ديوانه ٦٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٨٩/١ والأوضح ١٥٢/١ .

والشاهد في قوله : ((ملء عين حبيبها)) قل ابن مالك : ((فـ((حبيبها)) : مبتدأ ملتبس بضمير ((العين)) ، و ((ملء عين)) : خبر واجب التقديم ؛ لأنه لو أخر وقدم ((حبيبها)) لعد الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة ، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ؛ ليؤمن بذلك المحذور)) .

قال ابن إياز : وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً
فأيُّهما أولى ؟ قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأنَّ الخبر محط
الفائدة ، وقل العبدى^(١) : الأولى الخبر ؛ لأنَّ التجوز في آخر الجملة أسهل .
وفي المحذوف من نحو : ((زيدٌ وعمرو قائمٌ)) أقوالٌ ، ثالثها التخيير .

قوله [إذا دار الأمر ...] إنما جاز في الكلام الواحد أنَّ يحتمل ذلك مع أنه لا بدَّ
في الحذف من استحضر المحذوف ، ضرورة أنه لا بدَّ من القرينة المرشدة إليه ، باعتبار
تعارض القرائن ، فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف .

ويوضح ذلك ما ذكر في التلخيص في باب الإيجاز^(٢) في قوله تعالى : ﴿ فَذَلِكُنَّ
الَّذِي لُسْتُنَّ فِيهِ ﴾ : من أنه يحتمل في ((حبه)) لقوله : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾^(٣) ، وفي
مرادوته لقوله : ﴿ تَرَاوَدُّ قَاتَاهَا ﴾ .

فلا حاجة لما قيل : إنه في صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة ؛ لأنها دلت على
إرادة غير المراد ، ولا يضر ذلك ؛ لأنَّ القرينة أمرٌ ظني ، والظني يجوز تخلف مدلوله عنه .

قوله [وفي المحذوف ...] ذهب سيويوه^(٤)

(١) هذا البحث مع نسبة النقل لابن إياز وكلام الواسطي والعبدى في المصحح ٣٣٤/١ - ٣٣٥ .

(٢) التلخيص مطبوع بمقدمة المطول - ٥٣ (بحث الإيجاز) ، والآية في يوسف - ٣٦ .

(٣) قل تعالى ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا نَنظُرُ فِي ضَلَالِهِمْ ﴾
يوسف - ٣٠ .

(٤) اضطرب النقل عن سيويوه فالأعلم في شرح أبيات سيويوه ٨٠/١ قل : إن سيويوه يرى بأن الأول
محذوف ورواقه ابن هشام في المعني ، ولكن المحشي نقل عكسه تبعاً للسيوطي في المصحح ٣٣٥/١ .

والمازني الى أنَّ المذكور خبرُ الأول ، وخبر الثاني محذوف ، وابن السراج وابن عصفور الى عكسه ^(١) ، وآخرون الى التخيير .

وفي المغني ^(٢) : ((إنَّ مذهب سيويه أنَّ المحذوف فيه من الأول ؛ لسلامته من الفصل ، ولأنَّ فيه إعطاء الخبر للمجاور ، مع أنَّ مذهبه في :
يا زيدُ زيدَ اليعملات ^(٣)

أنَّ الحذف من الثاني)) انتهى . وعليه يتخرَّج قول المنهاج : ((الأذان والإقامة
سُنة)) .

فلا حاجة أن يقل لتقدير كل منهما سنة ، والخلاف إنما هو عند التردد ، وإلا فلا
خلاف أنَّ الحذف من الأول

(١) الجمع ١/٣٣٥ .

(٢) المغني ١/٦٢١ ، ٦٢٢ .

(٣) جزء بيت من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ٩٩ ، ولبعض ولد جرير في شرح أبيات
سيويه ١/٣٧٠ ، وبلا نسبة في الجمع ٣/١٣٥ ، ونماه :

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذبَلِ تطاولَ الليلُ عليكِ فانزِلِ

قل الأعلم : ((الشاهد فيه : إتمام (زيد) الثاني بين الأول وما أضيف إليه ، والتقدير : يا زيدَ
اليعملاتِ زيدها)) فحذف الضمير اختصاراً ، وقدم (زيدها) ، فاتصل باليعملات فوجب له
النصب لانه إما عطف بيان أو بدل)) .

وقد يجب حذف كل منهما ، فيجب حذف المبتدأ - ولم ينبه عليه هنا -
إذا أخبر عنه : بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كـ ((مررت بزيد
الكريم)) .

❧ في نحو :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)
وإنْ تَكَلَّفَ بَعْضُهُمْ خِلَافَهُ ، وَمِنَ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ :
وَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ^(٢)

قوله [بنعت مقطوع] أي : بنعت في الأصل ، وإلا فهو في جل ❧

(١) البيت من المنسرح لقيس بن الخطيم في ديوانه ٢٣٩ وشرح أبيات سيبويه ٨٠/١ وبلا نسبة في
المجم ٩٥/٣ . والشاهد : حذف خبر ((نحن)) لدلالة ((راضٍ)) و هو خبر من جملة أخرى على
ذلك المحذوف ، ولا خلاف في غرابة دلالة الخبر الثاني على المحذوف الأول ؛ لأن مقتضى الطبع
دلالة الأول على الثاني ، وما هنا بالمكس ، أما عدم الخلاف في أن المحذوف هو الخبر الأول في هذا
البيت فلأن الخبر الثاني ((راضٍ)) لا يصلح أن يكون خبراً عن الأول للزوم الإخبار باللفرد عن
الجمع .

(٢) عجز بيت من الطويل لضابع بن الحارث البرجمي في الإنصاف ٩٤/١ وشرح أبيات سيبويه ٨٧/١
وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٧/١ ، وقامه :

فَمَنْ يَكُ أَسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

والشاهد في قوله ((فإني وقيار بها لغريب)) فقد ذكر الشاعر ((إن)) واسمها ((الياء)) ثم ذكر
سبتاً مرفوعاً ((قيار)) ، ثم جاء بخبر ((إن)) : ((لغريب)) ، فالمحذوف هو خبر ((قيار)) لأن
اللام كثيراً ما تدخل على خبر ((إن)) ودخولها على خبر المبتدأ شذو ، والتقدير : وإني بها لغريب
وقيار كذلك أو غريب أو مثلي ، وتكون جملة المبتدأ وخبره المحذوف معترضة بين اسم أن وخبرها .

أو بخصوص ((نعم أو بئس)) مؤخراً عنهما كـ ((نعم الرجل زيد)) إذا قدر خيراً .

أو بصريح القسم نحو : ((في ذمتي لأفعلن)) أي : يميني ،

☞ كونه خيراً لا يكون نعتاً ، وإنما وجب الحذف حيثئذٍ لأنهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها قبل جعله خيراً ، وهو إيلاؤه المنعوت ، ولا كذلك لو صرح بالابتداء ، وقيل غير ذلك .

قوله [مؤخراً عنهما] هذا القيد وإن كان لا يضر لكنه غير محتاج إليه ؛ إذ الكلام فيما وقع فيه الخصوص خبر مبتدأ ، ولا يكون كذلك متقدماً .

قوله [أو بصريح القسم نحو ...] اعترض : بأن هذا ليس صريحاً في القسم ؛ لأنه يقل : ((في ذمتي مل)) ، وإنما يتعين له بقوله : ((لأفعلن)) ، وسيأتي أن الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسماً به ، وفي بعض النسخ : ((أو بما يدل على القسم)) وهو أولى .

ثم إن قوله : ((نحو : في ذمتي)) يقتضي أن للمسألة أفراداً غير هذا ، وظاهر قول الأوضح ^(١) : ((وفي قولهم : في ذمتي لأفعلن)) يخالفه .

وإنما وجب الحذف هنا لأن جواب القسم سد مسله وإن كان ذلك لا يلزم في وجوب حذف المبتدأ ، بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ .

(١) الأوضح ١٥٤/١ .

أو بمصدر جئ به بدلاً من اللفظ بفعله ك﴿صَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(١) ، أي : صبري .

وأما حذف الخبر وجوباً فقد نبّه عليه بقوله : [ويجب] أي : الحذف [في الخبر] في أربع مسائل :

قوله [بدلاً من اللفظ بفعله] أي : بدلاً من التلّفظ بفعله ، فلا يجمع بينهما ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، فاصل ((صَبْرٌ جَمِيلٌ)) : ف((اصبر صبراً جميلاً)) ، ثم حذف الفعل ، وعوض عنه المصدر ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع ؛ ليفيد الدوام والثبوت ، وأوجبوا حذف المبتدأ استصحاباً لحالة النصب وإجراءً لحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية .

قوله [ك﴿صَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٢)] أي : بناء على أنّ المحذوف المبتدأ ، وقيل : المحذوف الخبر ، والتقدير : صَبْرٌ جَمِيلٌ أمثلُ من غيره ، ولكل مرجحات فانظر المطول^(٣) ، وبقي صور يحذف فيها المبتدأ وجوباً مذكورة في التكت وغيرها .

قوله [في أربع مسائل] أي : على ما في كلام المصنف ، وبقي صور أخرى ذكرها المنكث وغيره ، منها : خبر ((مَنْ)) في حكاية النكرات إذا لحقتها علامة الإعراب في الاسم فقليل : ((منو ومنا ومني)) ، فتلك العلامة ☞☞

(١) يوسف ١٨ ، ٨٣ ، ويحتمل أن يكون المحشي عن جزء بيت من الرجز ، ونصه :

يشكو إليّ جلي طول السرى صَبْرٌ جَمِيلٌ فكلانا مبتلى

وهو في شرح أبيات سيويه ٢٧١ .

(٢) المطول ٢٩٠ (حذف المسند) .

الأولى والثانية : [قبل جوابي ((لولا))] الامتناعية ، أي : الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول ، و [القسم الصريح] : وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً

☞ دليل الإعراب في الاسم السابق ، و ((من)) مبتدأ ، وأغنت تلك العلامة عن خبره ، فقامت مقامه ، فلا يجمع بينهما ، فلا يقل : ((من الرجل)) بل ((من أو من الرجل)) .

ويلغز في هذه المسألة فيقل : ((ما الذي بيني)) ، وفي آخره دليل الإعراب ، وقد أشار الى ذلك أبو سعيد فرج بن لب الأندلسي في نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو :

ما حرف إعراب بمبني وقد نلَبَّ عن اسم حلّ في المكان^(١)

قوله [الامتناعية] احترازاً عن التحضيضية ، فائدته التنبيه على بيان المحل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور ، وإلا فالتحضيضية لا تدخل إلا على الأفعال فلا حاجة للاحتراز ، وما ذكره المصنف مفرع على أن الاسم الواقع بعد ((لولا)) غير مرفوع بها ، وهو مذهب الجمهور ووراءه أقوال متشرة .

قوله [الدالة على امتناع ...] وهي : الداخلة على جملتين إسمية ففعلية ؛ لربط الثانية بوجود الأولى ، قل الرضي^(٢) :

((وربما دخلت ((لولا)) هذه على الفعلية ، ☞

(١) البيت هو الرابع من أربعة أبيات نقلها السيوطي في الأشبه والنظائر ٥٢/٣ (فن الألفاظ) .

(٢) شرح الكافية ١٠٤/٨ (المبتدأ والخبر) .

نحو : ((لعمرك ،

قل :

قالتُ أمانةً لما جئتُ زائرهما هلّا رميتَ ببعضِ الأسهمِ السودِ^(١)
لا درُ درُكُكُ إنِّي قد رميتُهُم لولا حُدُوتُ ولا عُذرى لمحدودِ
أي : لولا الحد وهو الحرمان)) .

قوله [لعمرك] الأصل : تعميرك ، ففيه زيادتان التاء والياء فحذفتا ، ومعناه :
البقاء ، قل في القاموس^(٢) : ((العُمُر)) بالضم والفتح البقاء ، وبالفتح : الدين
أيضاً ومنه : ((لعمرى)) .

فإن قيل : حكم الفقهاء بأنَّ ((لعمرك)) كناية لا ينعقد به اليمين إلا بالنية ،
قالوا المراد من ((العمر)) : البقاء والحياة ، وإنما لم يكن صريحاً لأنه يطلق مع ذلك
على العبادات والمفروضات .

أجيب : بإمكان الجمع بأنَّ مراد النحويين بصراحة العمر إشعاره بالخلف مطلقاً
وعدم استعماله إلا فيه وإنَّ لم يعتد به شرعاً إذا حمل على العبادات ، ومراد الفقهاء
بنفي صراحته نفي كونه يميناً معتداً به شرعاً على الإطلاق .

والحاصل : إذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف ، إلا أنه لا يعتد به
شرعاً .

(١) البيتان من البسيط للجموح الظفري في الخزانة ٤٦٢/١ وبلا نسبة في شرح الكافية ١٠٤/١ و
شرح النسيهل ٢٧٤/١ ، ٢٩٣/١ . والشاهد : دخول ((لولا)) على الجملة الفعلية في قوله : لولا
حذفت .

(٢) قل في القاموس ملحة (عمر) ٩٥/٢ : ... ((العمر)) بالفتح وبالضم ويضمين : الحياة ، والجمع
أعمار ، وبالضم السجد والبيعة والكنيسة ، وبالفتح : الدين ، قيل : ومنه : ((لعمرى))

﴿ تنبيه : ((عمرك الله)) في قولهم :

عَمَّرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ^(١)

ونحوه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وهو مصدر محذوف الزوائد ، والأصل :
تعميرك الله ، والاسم الشريف :

إما منصوب على إسقاط الخافض كما كان منصوباً على ذلك مع فعله في :
((عمرك الله)) ، والمعنى^(٢) ذكرتك بالله تذكيراً يعمر قلبك ولا يخلف منه ،
وحقيقته عمرت قلبك .

وأما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه : أَنَّ المصدر أضيف
إلى مفعوله ، فارتفع الاسم الشريف لأنه فاعل .

قوله [وأيمن الله] بفتح همزة ((أيمن)) وضم ميمه ، وفيه لغت أخرى ، من
اليمن وهو البركة ، ونظر بعضهم في هذا المثل ؛ ((إذ لا يتعين كون المحذوف فيه
الخبر ؛ لجواز أن يكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قسمي أيمن الله ، بخلاف المثل
الأول لمكان لام الابتداء)) انتهى .

ويجب : بأن المثل يكفيه الاحتمال ، ولعل الحذف حينئذٍ غير واجب ﴿ ﴾

(١) عجز بيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة في ملحّ ديوانه ٥٠٣ وأمالى المرتضى ٣٤٨/١ وتمامه :

أَيُّهَا الْمُتَكَيِّحُ الثَّرِيًّا سُهَيْلاً عَمَّرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

والشاهد فيه أن (عمرك الله) يستعمل في القسم السؤالي ، ويكون جوابه ما فيه الطلب ، وهو
هنا جملة ((كيف يلتقيان)) ، فإن الاستفهام طلب الفهم وهو هنا تعجبي . ((الخزنة ٢٨٢)) .

(٢) هنا تنتهي المخطوطة ب .

وأمانة الله)) ، بخلاف غيره نحو : ((عليّ عهد الله))

﴿ ﴾ إذ لم يسد الجواب مسله وإن اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب ^(١) .
وقول المنظر : ((لمكان اللام)) فيه : أنه يجوز أن تكون اللام داخلة على مبتدأ
المقدر بينها وبين ((عمرك)) ، كما قالوا في :
أُمُ الْحَلِيسِ لَعَجُورٌ ^(٢)

قوله [وأمانة الله] المراد : بهما ما فرض الله على الخلق من طاعته ، كأنها أمانة
له تعالى ، يجب عليهم أن يؤدوها إليه .

قوله [نحو : عهد الله] فإنه يستعمل غير قسم نحو : ((عهد الله يجب الوفاء
به)) ، و ((عهد الله)) : إيصاله وإيجازه ، ومنه : ﴿ وَقَدْ عٰهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ ﴾ ^(٣) وكلامه
الذي يوحيه الى عباده ، من إطلاق المصدر على المفعول ، وهو الذي يقسم به .
وعليها فـ ((عهد الله)) : من إضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لا صورة
فقط ، وقد يكون ((عهد الله)) من قولك : ((عاهدت الله)) أي : أقسمت له
بعهده ، فهو مضاف للمفعول .

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٨٨ .

(٢) بيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠ وبلا نسبة في الأوضح ١٤٨١ والممع ٤٤٨١ وقلمه :

أُمُ الْحَلِيسِ لَعَجُورٌ شَهْرُهُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرِّقْبَةِ

والشاهد في قوله : ((لعجوز)) حيث أدخل اللام على الخبر ، وعليه يجب تقديم الخبر لا تأخيره ،
فلذلك قل العلماء في توجيه البيت : إِنَّ ((عجوز)) خبر مبتدأ محذوف ، واللام مقترنة به - أي
بالمبتدأ المحذوف - والتقدير : لمي عجوز ، فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بالخبر .

(٣) طه - ١١٥ .

فلا يعلم ذلك إلا بقرينة كذكر جواب بعده ، فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف .

قوله [فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف] فتقول : ((عليّ عهدُ الله لأفعلنَ كذا ، وعهد الله لأفعلنَ كذا)) .

ولك أن تقول : القياس وجوب الحذف أيضاً عند القرينة ؛ لتحقيق شرطي الوجوب : من الدلالة عليه وسدّ لفظه مسد .

ويمكن أن يجب : بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك ، بل اعتبروا معه أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام ، لا من قرينة خارجة عن الكلام اعتناءً بالخبر ؛ لكونه ركن الإستناد ومحط الفائدة .

وقضية إطلاق ابن الحالج^(١) هنا وفيما يأتي في ضبط الوجوب بـ ((ما موضعه غيره)) الوجوب في ((عهد الله لأفعلنَ)) ؛ لأنّ الجواب في موضع الخبر .

ويجب أيضاً : بأنّ المصنف لعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعيناً ؛ لكونه في ذلك الموضع ، بخلاف ((عهد الله لأفعلنَ)) فإنّ الجواب فيه متعين لذلك الموضع ؛ لجواز أن لا يستعمل ((عهد الله)) قسماً ، وكذا يقل في الخبر .

قيل : جواب ((لولا)) إذا كان كوناً خاصاً ، وفي الواو التي ليست نصاً في المعية نحو : ((زيد وعمر و جاءاني معاً)) .

(١) قل ابن الحالج في الكافية : ((وقد يحذف الخبر وجوباً فيما التزم في موضعه غيره ... نحو : ((لعمر ك لأفعلن)) ... الخ)) ، وهو مطلق عن الشرط الثالث كون الخبر مدلولاً عليه من الكلام بل لم يتعرض للحاجة الى قرينة أصلاً .

ومحلّ وجوب الحذف في الأولى أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ ،
كما هو الغالب في ((لولا)) .

وهذا هو المراد بقولهم : يجب الحذف إذا كان الخبر كوناً مطلقاً نحو :
((لولا:زيد لأكرمته)) أي : لولا زيد موجود .

فإنّ تعلق على نسبة الخبر إلى المبتدأ جاز الحذف إنّ دلّ على الخبر
دليل ، وإلا وجب ذكره نحو: ((لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام هدمت
الكعبة))^(١).

قوله [على نفس المبتدأ] أي : وجوهه ؛ إذ المبتدأ ذات ، والذات لا يعلق بها .
قوله [كوناً مطلقاً] هو الذي لا يخلو عنه فعل ، وهو مجرد الوجود والحصول
ونحوهما من الأفعال العامة التي لا يخلو عنها فعل .

والمقيد : هو الكون الخاص كـ ((قيام وحدانية عهد)) .
ولعل المصنف لم يقيد هنا بالكون المطلق وإنّ قيد به في الأوضح^(٢) ؛ لأنه جرى
على مذهب الجمهور ، حيث قالوا : لا يذكر الخبر بعد ((لولا)) ، وأوجبوا جعل
الكون الخاص مبتدأ فيقول : ((لولا مسألة زيد إيانا)) أي : موجودة .

قوله [فإنّ تعلق على نسبة الخبر ...] لا ريب أنه هنا وفيما مرّ تعلق الجواب على
نسبة الخبر إلى المبتدأ ، لكن المراد فيما مرّ النسبة المطلقة وهاهنا النسبة المقيدة بأمر
خاص ، ومن هنا قل بعضهم : بأن يكون الخبر كوناً مطلقاً وفي هذا بأن يكون كوناً
مقيداً .

(١) حديث أخرجه البخاري في العلم رقم ١٢٦ ، ومسلم في باب نقض الكعبة رقم ١٣٣٣ .

(٢) أوضح المسالك ١٥٧١ .

[و] الثالثة : قبل [الحال الممتنع كونها خبراً] عن المبتدأ المذكور قبلها ، بأن يكون المبتدأ مصدرأ

قوله [وقبل الحال] لا فرق فيها بين أن تكون اسماً ، أو فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، أو جملة إسمية : سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها ؛ لورود السماع بذلك ، خلافاً لمن منع بعض ذلك .

قوله [بأن يكون المبتدأ مصدرأ] وهل يجوز إتباع هذا المصدر بالتوابع نحو : ((ضربي زيداً كله ، أو ضربي زيداً الشديد قائماً)) .

اختار ابن مالك ^(١) وفقاً للكسائي الجواز ، ولم يذكر عليه شاهداً .
وقيل : بالمنع ؛ لغلبة معنى الفعل عليه ، لاسيما ولم يسمع الإتيان مع الاستقراء ، حتى ذهب ابن درستويه ^(٢) : الى أنه لا خبر له ؛ لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى : ((ما أضربُ زيداً إلا قائماً)) .

وهل يجوز إدخال ((كان)) الناقصة عليه نحو ((كان ضربي زيداً قائماً)) ؟
اختار السيرافي وابن السراج ^(٣) : الجواز .
وابن عصفور المنع ، ووجهه : أن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه ، وحذف خبر ((كان)) قبيح .

(١) شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، أما النسبة الى الكسائي فنقلها الرضي في شرح الكافية ١٠٥/١ .

(٢) شرح الكافية ١٠٥/١ .

(٣) المحم ٣٢٣/١ (المبتدأ والخبر) .

عاملاً في مفسر صاحب الحل كما سيأتي ، أو مضافاً : الى المصدر المذكور نحو : ((أكثر شربي السويق ملتوتاً)) ، أو الى مؤول به ، نحو : ((أخطبُ ما يكونُ الأمير قائماً)) .

قوله [عاملاً في مفسر الحل] أي : عاملاً في اسم هو مفسر لضمير هو صاحب الحل . وشمل كلامه : كون المفسر مفعولاً كما مثل ، وكونه فاعلاً في المعنى نحو : ((قيامُ زيدٍ ضاحكاً)) ، وكونه فاعلاً ومفعولاً نحو : ((تضاربنا قائمين)) .

ولا يتجه أن الإضافة الى الفاعل والمفعول معاً لا تمكّن ؛ لأنّ المراد بالإضافة النسبة ، وشمل أيضاً نحو : ((ضرب زيدٌ عمراً قائماً)) بلا إضافة .

وأورد على الضابط المذكور ((ضربي قائماً شديداً)) ، فإنّ المصدر لم يعمل في مفسر صاحب الحل ؛ لأنه ضمير المتكلم ، ولا يكون له مفسر ومرجع .

قوله [أو مضاف الى المصدر المذكور] أي : أو يكون المبتدأ مضافاً الى مصدر عامل في مفسر صاحب الحل المذكورة إضافة بعض لكل ، أو كل للجميع .

قوله [أخطب ما يكون ...] ((ما)) مصدرية عند الجمهور ، والتقدير : أخطب أكران الأمير ، وإنما قدرناه بالـ ((أكران)) لاجل إضافة أفعل التفضيل ، ضرورة أنه بعض ما يضاف اليه ، فلا بدّ من تعدده ، ولا يقدر بين ((ما)) والمصدر شيء ، وبعضهم : يقدر بين ((ما)) والمصدر شيئاً ، وبعضهم : يقدر محذوفاً أي : أخطب أزمان كون الأمير قائماً .

وقيل ((ما)) نكرة موصوفة بالجملة بعدها وهي ((يكون الأمير)) ، والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف ، والتقدير : أخطب شيء يكون الأمير فيه خطيباً إذا كان قائماً ، ففيه : الذي قدرته خبر ((يكون)) ، والهاء من : ((فيه)) هو العائد الى الموصوف المذكور .

ويجوز تقديم هذه الحال على المصدر عند البصريين ، وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله ، لا توسطها بين المصدر ومعموله ؛ للفصل بينهما .

وخرج بقوله : ((الممتع ... الخ)) الصالح جعلها خبراً للمبتدأ ،

قوله [ويجوز تقديم ...] سواء تعلّى المصدر أم كان لازماً ، وقيل : يمتنع وعليه الفراء^(١) سواء كانت من ظاهر أو مضمّر ، وقيل : يجوز إذا كانت من مضمّر ، وعليه الكسائي وهشام^(٢) ، وقيل : يجوز إذا كان المصدر لازماً . قوله [وتوسط معمولها ...] وعليه البصريون والكسائي^(٣) نحو : ((ضربني زيداً فرساً راجباً)) وإنما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله ، وقيل : يمتنع ، وعليه الفراء^(٤) .

قوله [لا توسطها بين المصدر ومعموله] أي : لا يجوز نحو : ((شربي ملتوتاً السويق)) ، وهذا ما عليه الكسائي وهشام والفراء^(٥) .

قوله [وخرج بقوله الممتع ...] وخرج بكون المصدر عاملاً في مفسر صاحب الحال : ما لو قدر المصدر عاملاً في صاحب الحال نفسه لا في مفسره ، فإنه لا يغني الحال حينئذٍ عن الخبر نحو : ((ضربني زيداً قائماً)) على جعل ((قائماً))

(١) المجمع ٣٤٢/١ .

(٢) المجمع ٣٤٣/١ .

(٣) المجمع ٣٤٣/١ .

(٤) المجمع ٣٤٢/١ .

(٥) المجمع ٣٤٣/١ .

فالرفع فيه واجب كـ ((ضربني زيداً شديداً)) ،

حالا من ((زيد)) ؛ فالعامل في الحل هو العامل في ((زيد)) وهو ((ضربني)) فلا يغني الحل عن الخبر ؛ لأنه من صلة المصدر ، بخلاف ما إذا كان عاملاً في المفسر .

قوله [فالرفع فيه واجب] كـ ((ضربني زيداً شديداً)) ، فلا يصح النصب على أنه سد مسد الخبر ؛ لأنه ربما وقف عليه بالسكون على لغة ، فيتوهم أنه خبر لا حل ، ولأن ((شديداً)) يصح أن يوصف به ((الضرب)) ، فيكون الخبر بنفسه ، فيتعين رفعه ، ولا وجه لنصبه ، وإذا كان الخبر ملفوظاً به فليس هناك خبر محذوف ، ويكون المعنى : وصف الضرب بالشدة ، وليس هذا هو المعنى المراد ، بل المراد : تقييد الضرب بالزمان الذي وقعت فيه الحال المذكورة ، فالعنيان مختلفان .

وفي مثل الشارح نظر ؛ لأن ((شديداً)) وإن كان صالحاً لأن يكون خبراً عن ((ضربني)) لا معنى لصلاحيته لكونه حالاً من ضمير زيد وقد مثلها ابن مالك بقول الراجزة :

ما للجميل مشيهاً ونيداً^(١)

وقولهم : ((حكمك مسمطاً)) .

(١) البيت من مشطور الرجز للزبّاء في شرح التسهيل ٤١٢ والأوضح ٣٧/١ ، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٥٤/١ والمغني ٥٨٧/٢ .

والشاهد في : ((مشيها ونيداً)) فإن ((ونيداً)) حال تصلح أن تكون خبراً فيمكن أن يقل ((مشيها ونيداً)) ، وحمل ابن مالك على الشذوذ ، وهذا البيت من المشاكل بين الكوفيين والبصريين في بحث تقدم الفاعل على عامله أجنّز كما عليه الكوفيون أم لا وعليه البصريون . وسيأتي في بحث الفاعل فانتظر .

والأولى في مثله أن يذكر العامل ، أو يجله بالنصب مرفوعاً ، ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع الحل في الصورة الأولى اختياراً ، وهو كذلك ، وإذا اضطر الى الرفع رفع لا على أنه خبر ((ضربي)) بل خبر مبتدأ محذوف ، فإذا قيل : ((ضربي زيداً قائم)) فالتقدير : ((ضربي زيداً وهو قائم)) والجملة حل نددت مسد الخبر . وجوز الأخفش^(١) الرفع بعد أفعل مضافاً الى ((ما)) الموصولة بـ ((كان أو يكون)) ، نحو : ((أخطب ما كان أو يكون الأمير قائم)) ، ووافقه ابن مالك^(٢) وقل : ((فيه مجازان :

أحدهما : إضافة ((أخطب)) مع أنه من صفات الأعيان الى ((ما يكون)) وهو في تأويل ((الكون)) .

والثاني : الإخبار بـ ((قائم)) مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن ((أخطب ما يكون)) مع أنه من المعاني ؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه ، والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعاً)) ، وحيث فلعل الحكم بامتناع كون الحل خبراً باعتبار الحقيقة فلا ينافي أنه يجوز مجازاً .

لكن قد يقال : كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه ؟ وما وجه المنع في المصدر الصريح وإن لم يوجد مجاز ؟ لأن باب المجاز لا حجر فيه ،

(١) شرح التسهيل ٢٧٢/١ والمعم ٣٤١/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧٢/١ وكل هذا البحث في المعم ٣٤١/١ فراجع .

وأما قولهم : ((حكمك مسمطاً)) - أي : حكمك لك مثبتاً - فشاذ .
[و] الرابعة [بعد واو المصاحبة الصريحة] في معنى المصاحبة ، بأن
تكون نصاً في المعية كما سيأتي .
فإن لم تكن نصاً فيها كما إذا قلت : ((زيد وعمرو)) وأردت الإخبار
بإقترانهما جاز ذكره لعدم التخصيص على المعية ، والحذف اعتماداً على أن
السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران
والاصطحاب .

ولا يشترط السماع في شخصه ، ولا يتقيد الجواز بسبق مثله ، بل المدار على
تحقق العلاقة المعتبرة .

قوله [فشاذ] وشذوذه من وجهين : النصب مع صلاحية الحل للخبرية ، وكون
الحل ليست من ضمير معمول المصدر ، وإغما صاحب الحل ضمير المصدر المستتر في
الخبر ، ولا يصح أن يكون الحل من الكاف المضاف إليها في ((حكمك)) ؛ لأن
الذوات لا توصف بالنفوذ .

قوله [الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون نصاً في المعية] الظاهر : أنهم
أرادوا بـ ((الصريح والنص)) هنا معنى الظاهر والتبادر لا معنى النص المشهور ،
والا فالواو في منالهم تحتمل العطف .

والمعنى : كل رجلٍ وضيعة مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نحو ذلك ، وقوله :
((الصريحة)) صفة الواو ، أي : الصريحة في المصاحبة ، بأن لا تحتمل غيرها أو
المصاحبة المصرح بها ، فهو من باب ﴿ عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ، والمعنى المصرح بها أي :
بالواو ، بأن لا تحتمل غيرها .

وأشار الى أمثلة ما تقدم من المسائل الأربعة على طريق اللف والنشر
المرتب بقوله [نحو : ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ^(١)] ، فأنتم : مبتدأ والخبر
محذوف أي : صدقتمونا ، بدليل ﴿أَنخُنُ صَدَدْنَاكُمْ﴾ ^(٢) .

وهذا كما ترى مما تعلق فيه الامتناع على النسبة ، وقد تقدم أن حذف
الخبر فيه للدليل جائز لا واجب ، فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كوناً
مطلقاً . وإنما حذف ؛ لأنه معلوم بمقتضى ((لولا)) ، إذ هي دالة على
امتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده
هو المبتدأ ، وإذا قيل : ((لولا زيد لأتيتك)) لم يشك في أن وجوده يمنع
من الإتيان ، فصَحَّ الحذف لتعَيّن المحذوف ، ووجب لسد الجواب مسده .

[و [نحو] لعمرُك لأفعلنَ] فـ ((عمرُك)) : مبتدأ ، والخبر محذوف
أي : قسمي للعلم به ، ووجب لسد الجواب مسده ، وعمرُك - بفتح العين
- من : عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمناً طويلاً ، ثم استعمل في
القسم مراداً به الحياة .

قوله [فالأولى ...] يمكن أن يكون الخبر فيه كوناً مطلقاً ، والأصل : ((حاصل
إذ كان ، أو إذا كان قائماً)) ، فيكون محذوفاً وجوباً .
قوله [لسد الجواب مسده] أي : وإن كان محذوفاً .

(١) سبأ - ٣٦ .

(٢) سبأ - ٣٣ .

[و] نحو : [ضربي زيداً قائماً] فـ ((ضربي)) مبتدأ ، وهو مصدر عامل في ((زيد)) النصب ، و ((قائماً)) حال من الضمير المستكن في ((كان)) المحذوفة ، وهو ساد مسد الخبر ، والأصل : حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً ، فحذف ((حاصل)) الذي هو الخبر ، ثم الظرف ،

قوله [وهو ساد مسد الخبر] هذا بيان لكون الحذف واجباً ، ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع ، قال في الفواكه الجنية ^(١) : ((فحذف الخبر ، وهو حاصل للدلالة ظرفه الذي هو ((إذا أو إذ كان)) عليه - وحذف الظرف للدلالة الحال عليه - ؛ لأنّ الحال يشابه ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنّ معنى ((جاءني زيدٌ ركباً)) : ((جاءني زمان ركوبه)) ، فلحل دالة على هذا الخبر بواسطته)) انتهى .

وقل بعضهم : وجه تقدير الظرف دون غيره : أنّ الحذف توسع ، والظرف أليق به ، والزمان دون المكان ؛ لأنّ المبتدأ هنا حدث ، والزمان أجدر به . ولعل وجهه : أنّ الحدث يتصف بحقيقة بالمظروفية في الزمان دون المكان ، وخصوا ((إذ وإذا)) من ظروف الزمان ؛ لأنّ الكلام فيه معنى الشرط ؛ لأنه في قوة ((إنما أضرب زيداً بشرط أنّ يكون قائماً)) .

قوله [والأصل : حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً] هو مذهب جمهور البصريين ، ووراءه أقوال كثيرة ، قال الأستاذ الصفوي :

((وأقول : في المثل شبهة سائغة منذ سنين ، وهو أنّ ☞☞

(١) الفواكه الجنية - ١٥٢ (باب المبتدأ والخبر) ، وما بين الشارطتين زيادة من الفواكه ، غير موجودة في المخطوط أضفناها لضرورتها لتمام المعنى .

و((كان)) المحذوفة تامة ، وهذه الحال لا يصح جعلها خبراً عن
 ((ضربي)) ؛ لأنّ الخبر وصف في المعنى ، والضرب لا يوصف بالقيام ،
 وإنما لم تجعل ((كان)) ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأمرين :

☞ مذهب البصريين : إنّ الظرف إذا وقع خبراً فالأصل ، والأولى أن يكون
 الخبر المقدر فعلاً ، فما بالهم أطبقوا هاهنا على تقدير اسم الفاعل ؛ ويمكن أن يقل :
 إنّ الخلاف إذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لأحدهما ، وفي المثل المذكور لم يرد منه
 خصوص أحد الأزمنة ، والمراد مجهول ، واللائق حيثنّ تقدير الصفة ،
 قل في المغني^(١) : ((وإذا جهلت المعنى فقدّر الوصف ؛ لأنه صالح للأزمة وإنّ
 كان حقيقة في الحل)) ...)) انتهى .

ويشكل على قوله : ((لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة)) قول المصنف في
 الأوضح^(٢) : ((وخبر ذلك مقدر بـ)) (إذ كان أو إذا كان) عند جمهور
 البصريين)) انتهى .

فظهر أنّ ((إذ كان)) لخصوص الزمان الماضي ، و((إذا كان)) لخصوص
 الزمان المستقبل أو للاستمرار كما قل الرضي^(٣) ، نحو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ لَا تُقْبِلُوا فِي
 الْأَرْضِ ﴾^(٤) ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْيُرُونَ ﴾^(٥) ، وعليه فيقدر إذا أريد الحل أيضا .

(١) المغني ٤٤٨/٢ (الباب الثالث - كيفية تقديره باعتبار المعنى) .

(٢) الأوضح ١٦٠/٨ .

(٣) شرح الكافية ١٠٦٨ .

(٤) البقرة - ١١ .

(٥) الشورى - ٣٧ .

أحدهما : التزام تنكير الحل ، فإنهم لا يقولون : ((ضربني زيداً القائم)) ، فلما التزم تنكيره علم أنه حل لا خبر .

الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كالحديث ^(١) : ((أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)) .

[و [نحو [كل رجل وضيعة] - بالضاد المعجمة والمثناة التحتية - وهي الحرفة ، سميت بذلك ؛ لأنها إذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها ،

قوله [الثاني : وقوع الجملة الاسمية ...] إذ الخبر ليس من مداخل الواو إلا على وجه التشبيه بلحل على خلاف الأصل: كقوله :
فلما صرَّحَ الشرُّ فأمسى وهو عُريان ^(٢)

قوله [كل رجل وضيعة] استشكل : بأنه لا يصح أن يعود الضمير من ((ضيعته)) الى ((كل)) ؛ إذ لم تقترن ضيعة كل رجل بكل رجل ، ولا الى ((رجل)) ؛ إذ ليس المقصود إن كل رجل مقرون بضيعة رجل ما .
والجواب : أن ((كل رجل)) ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة ، وضميره ناب عن ضمائر كثيرة ، فضمير ((ضيعته)) إجمال لضمائر متعددة ، كل ضمير في هذا المجمل راجع الى ظاهر في ذلك المجمل ، فكأنه قيل : زيد وضيعة وهكذا الى ما لا يحصى .

❦❦

(١) الحديث أخرجه أبو داود ٢٠٧١ باب الدعاء في الصلاة .

(٢) البيت من الهزج للفند الزماني في الدرر ٩٢٣ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٤٩/١ ، ٢٣٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ . والشاهد فيه قوله ((وهو عريان)) فهذه الجملة إسمية ولا تصلح خبراً لامسى لكان الواو ، فوجب جعل أمسى تامة لا ناقصة .

أو ضاع بتركها ، ف((كل)) مبتدأ و((رجل)) مضاف إليه ،
و((ضيعته)) معطوف على المبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : مقرونان .
وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ، ووجب
لقيام الواو مقام ((مع)) .

☞ هذا وقال الرضي ^(١) : ((والظاهر أنَّ الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه ((انتم والساعة في قرن)) و((القرن)) : الجعبة ، وجبل يشد به بعران .

وفيه : إنا لا نسلم أنه قصد بالواو المقارنة ، بل أفيلت بقوله ((في قرن)) ، فعلى هذا يجوز : ((كل رجل وضيعته مقرونان)) ؛ لعدم قصد المقارنة بالواو ، ولا نسلم أنَّ قوله : ((في قرن)) خبر ، بل حل لبيان مقدار المقارنة ، على أنَّ ((الساعة)) ليست نصاً في المقارنة كالضيعة .

قوله [ووجب لقيام الواو مقام ((مع))] هذا مشكل : فإنَّ ^(٢) الخبر ليس ((مع)) حتى إذا قامت الواو مقامه ، وسدت مسله ويكون الحذف واجباً ، وإنما الخبر هو قولنا : ((مقرونان)) ، الذي قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه ، وليس ثم شيء يسد مسله .

وقال بعضهم : إنما وجب الحذف لقيام المعطوف مقامه .

قل في الفواكه الجنية ^(٣) : ((واستشكل : بأنه من تمة المبتدأ ☞☞

(١) شرح الكافية ١٠٨/٨ ، أما كلام أمير المؤمنين فمن خطبة في شرح النهج ٨٢/٢ .

(٢) هنا سقط من المخطوط أ بضع صفحات ، وما أثبتته من الحاشية ط مصر .

(٣) الفواكه الجنية - ١٥١ - (باب المبتدأ والخبر) .

﴿ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه ، وليس لك أن تقول : إنَّ التقدير : كل رجل مقترن بضيئته وضيئته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين ؛ لأنه لا يجديك نفعاً في وجوب حذف خبر المعطوف وهو ((ضيئته)) ؛ لعدم سد شيء مسله)) انتهى .

وأجاب بعضهم : بأنَّ المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر حيث هو خبر الأول فيجب حذفه من هذا الوجه وإنَّ كان لا يسد مسله من حيث أنه خبر ، ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسله من كل وجه .

وقد الكوفيون : والخبر ((وضيئته)) ؛ لأنه بمنزلة ((مع ضيئته)) فكما يتم الكلام في : ((كل رجل مع ضيئته)) بدون تقدير فكذا هذا ، ورفع ((ضيئته)) للخبرية لا لكونها تابعة ، لكن تستحقه الواو ؛ لأنه الخبر في الحقيقة إلا أنه امتنع إعراب ما كان حرفاً وأجري على ما بعده .

وتحقيق المقام يضيّق عنه نطق الكلام ، والله الموفق لنيل المرام ، والمأمول من فيض فضله حسن الختام ، بحمد سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام . (١)

(١) هذا آخر الجزء الأول حسب تقسيم العلامة يس للكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[النواسخ]

[كان وأخواتها]

باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر :

[النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع] من حيث العمل :

أحدها : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها وما حُمل على ((ليس)) وأفعل المقاربة .

((باب النواسخ))

جمع ناسخ ؛ لأنَّ ((فاعلاً)) وصفاً لغير عاقل يطرد جمعه على ((فواعل)) ، بخلافه وصفاً لعاقل ، ولفظ ((باب)) يقرأ بالضم والتنوين ، ويجوز ترك التنوين على الإضافة ، ولا يرد : أنَّ الباب ليس مما يضاف للجملة ؛ لأنَّ المراد من الجملة هنا لفظها ، ويجوز الوقف على سبيل التعداد .

قوله [من حيث العمل] وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان .

قوله [وأخواتها] أي : التي جرت عاداتهم بذكرها مع ((كان)) في ترجمة واحدة ، ولذا احتاج إلى قوله : ((وما حمل ... الخ)) وإنَّ كان ذلك من الأخوات في العمل الخاص ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، وقس ما بعده عليه ، ويجزئ اختصاص ما حُمل بالأحكام لا يقتضي العطف على الأخوات ؛ لأنَّ ما ذكر في هذا الباب يختلف الأحكام كما لا يخفى .

والثاني : عكسه ، وهو إنَّ وأخواتها ، وما حُمِلَ على ((إنَّ)) .
 والثالث : ما ينصبهما معاً ، وهو ظنَّ وأخواتها ، وأعلم وأخواتها .
 وسميت نواسخ ؛ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر أخذاً من النسخ ، وهو
 لغة : الإزالة ، وبدأ بالنوع الأول غير متعرض لأفعال المقاربة .
 ثم اعلم أنَّ ((كان)) وأخواتها على ثلاثة أقسام :
 أحدها : ما يعمل هذا العمل من غير شرط ، وهو ثمانية : [كان وأمسى
 وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس] ، وفي معنى صار : ((أضَ ورجع

قوله [على ثلاثة أقسام] أي : صادقة عليها ، ولو اسقط ((على)) كان أخصر
 وأظهر .

قوله [ما يعمل هذا العمل من غير شرط] أي : مما سيأتي في تقديم النفي
 وشبهه و((ما)) المصدرية الظرفية ، فلا ينافي ما سيأتي من الشروط العامة لأفعال هذا
 الباب والخاصة ببعض منها .

قوله [وفي معنى صار : ((أض ... الخ))] كقوله :
 رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَ نَهْدًا كَلْحَصْلَانِ أَمْرَدَا^(١)
 وقوله :

وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ يُجَرُّ الْحَقَائِبِ^(٢)



(١) الرجز للمعلاج في ملحوق ديوانه ٢٨٧/٢ ، وفي الخزازة ٤٢٩/٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، وبلا نسبة في
 الجمع ٣٥٧/١ ، والارتشاف ٨٣/٢ . والشاهد فيه استعمال ((أض)) بمعنى ((صار)) .
 (٢) البيت تقدم تخريجه في بحث علامات الفعل المضارع ٢٦٧/١ .

وعاد ، واستحل ، وحر ، وراح ، وتحول)) .

وقوله :

وَكَانَ مُضْلِي مَنْ هَدَيْتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغِيرُ عَادَ بِالرُّشْدِ أَمْرًا ^(١)

وقوله :

إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوْتَةً بِتَدَارُكِ الْمَفْضَاتِ بِالْحَسَنَاتِ ^(٢)

وقوله :

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْءُهُ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ ^(٣)

وقولك : ((راح عبد الله منطلقاً)) ، وقوله :

لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحُولُنَّ أَبُوسَا ^(٤)

ومن النحويين من منع ذلك في ((آض وعاد)) محتجاً

(١) البيت من الطويل لسواد بن قارب في الدرر ٥٠ / ٢ ، ٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٧/١ والمجم ٣٥٧/١ . والشاهد : استعمال ((عاد)) مثل ((صار)) معنى وعملاً ، فيكون ((أمرا)) خبراً لـ ((عاد)) منصوب واسمها محذوف تقديره ((هو)) .

(٢) البيت من الكامل بلا نسبة في الدرر ٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٩/١ ، والمجم ٣٥٨/١ ، والارتشاف ٢٨٣/٢ . والشاهد : فيه استعمال ((تستحيل)) مضارع ((استحل)) بمعنى ((صار)) و((مودة)) منصوب به على أنه خبر له .

(٣) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ٨٨ وبلا نسبة في المجم ٣٥٨/١ والارتشاف ٨٣/٢ وشرح الكافية الشافية ١٦٧/١ . والشاهد فيه : استعمال ((يحور)) بمعنى ((يصير)) .

(٤) عجز بيت من الطويل لاسرى القيس في ديوانه ١١٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٧/١ . وشرح التسهيل ٣٢٩/١ ، وبلا نسبة في المجم ٣٥٨/١ ، والارتشاف ٨٤/٢ ، وقامه :

وَبُدِّلْتُ قَرَحًا دَائِمًا بَعْدَ صَحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحُولُنَّ أَبُوسَا

وفي البيت رواية ثانية هي ما نقله المحشي ، والشاهد فيه : قوله ((تحولن)) بمعنى ((صرن)) .

﴿بأنهما فعلان تامان يتعديان بـ ((إلى)) ، والمنصوب بعدهما حل ، وردَّ بأن المنصوبَ وردَّ معرفة كقولهم :

تعدُّ لكم جزرَ الجزورِ رملحنا^(١)

إلا أن يكون التقدير : مثل جزر الجزور ، وما كان من المعرفة على معنى ((مثل)) فقد تجعله العرب حالاً في الشعر ، وكون ((راح)) بمعنى ((صار)) أو ((وقع فعله في وقت الرواح)) هو ما عليه جمع ، والحقوا بأن فعل الباب ((غدا)) بمعنى ((صار)) أو ((وقع في وقت الغداة)) ، واستشهدوا بقوله بفتح : ((تغدو خلصاً وتروح بطناً))^(٢) ، ومنع الجمهور إلحاقه بـ ((صار)) ، وقالوا : المنصوب حل ؛ إذ لا يوجد إلا نكرة .

والحق أيضاً أفعال آخر مذكورة في المطولات ، منها : ((قعد)) في : ((قعدت كأنها حربة)) ، وجاء في قولهم : ((ما جاءت حاجتك)) ، و ((حاجتك)) يروى بالرفع ، فد ((ما)) استفهامية في محل نصب على أنها خبره قدم لأجل الاستفهام ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، ويروى بالنصب على أنها خبر ((جاءت)) ، واسمها ضمير ((ما)) ، وصح تأنيثه للإخبار عنه بالحاجة مثل : ((من كانت أمك)) .

ومقتضى كلام ابن الحالج إنه لا يقتصر على هذا التركيب مجيئ ((جاء)) بمعنى ((صار)) ، فإنه قل : ((الأولى في)) (جاء البر قفيزين)

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في الدرر ٥٢/٢ وفي الارتشاف ٨٣/٢ والمصع ٣٥٧/٨ ، ونماه :

تعدُّ لكم جزرَ الجزورِ رملحنا وترجمن بالأكباد مكنسرات

والشاهد : استعمل ((رجع)) بمعنى ((صار)) .

(٢) الحديث رواه الترمذي في الزهد باب ٣٢ ، وابن ماجة في الزهد باب ١٤ .

الثاني : ما يعمل بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء ، [و] هو أربعة :
[ما زال] ماضي ((ي زال)) ، لا ماضي ((يزيل)) ولا ((يزول)) ؛
فإنهما تأمان ،

أن يكون ((قفيزين)) خبراً ؛ لأنّ الحال فضلة ، والمعنى على الصيرورة ،
والخبر محط الغائلة .

ونظر فيه تلميذه إذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد أن لم يكن عليها ، بل
القصد أنه جاء مفصلاً وجعل انتقاله من الجهل إلى العلم مجيئاً إلى العالم بمجيئه
((قفيزين)) ، وهذا بيانٌ لوجه صحة إطلاق المجيء على القفيزين .
قوله [بشرط تقدم نفي ...] إنما اشترط فيها تقدم ما ذكر ؛ لأنها بمعنى النفي ،
فلما دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً ، فمعنى ((ما زال زيداً قائماً)) : هو قائم فيما
مضى ، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز ((ما زال زيداً إلا قائماً)) كما يجوز ((ما
كان زيد إلا قائماً)) .

قوله [ما زال ...] أي : ما تصرف منها أي : المواد وهو مائة أربعة ، فاندفع : أن
المذكورات أفعال ماضية ، والنهي لا يدخل على الماضي .

قوله [ماضي ي زال] ((زال)) هذه واوئة العين ، وهي ((فَعِلَ)) بكسر العين ،
((يَفْعَلُ)) بفتحها كـ ((خاف يَخاف)) .

قوله [لا ماضي ((يزيل))] بفتح الباء ، وكان عليه أن يقول : لا ماضي
((يزيل)) بمعنى ((ماز)) لأنّ الكسائي والفراء حكيا لـ ((زال)) الناقصة مضارعاً
آخر وهو ((يزيل)) ، فيكون مشتركاً بين التام والناقص ، ثم هلا ترك هنا هذا
الاحتراز البتة ، كما ترك هنا الاحتراز في بقية الأفعال عنها إذا وردت تامة ، وأخر ذلك
لما بعد هذا .

الأول منهما متعد إلى واحد ، ومصدره ((الزيل)) ، والثاني : قاصر ، ومصدره ((الزوال)) .

[وما فتئ وما انفك وما برح] ، وهذه الأربعة معانيها متفقة بلا خلاف ، مثل النفي : ﴿ وَلَا يَزَالُ مُخَلِّفِينَ ﴾ ^(١) ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ ^(٢) ،

قوله [متعد إلى واحد] ومعناه ((ماز)) ، أي : ((ميز)) .
قوله [ومصدره الزيل] بفتح الزاي ؛ لأنه من باب ((ضرب)) ، ولم يذكر لـ ((زال)) التي من هذا الباب مصدراً ؛ لأنه لا مصدر لها ولا أمر .
قوله [والثاني قاصر] وزنه ((فَعَلَ)) بفتح العين أيضاً ؛ لأنه من باب ((نصر ينصر)) ، ومعناه الانتقال ، ولا يخفى أَنَّ الانتقال معنى ((زال)) ماضي ((يزال)) ، وأما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى ((ماز)) بواسطة النفي الداخل عليها ؛ إذ نفي النفي يستلزم الإثبات ، أي : استمر ثبوت الخبر .
وإنما صارت الأولى تامة والثانية ناقصة ؛ لأنَّ الأولى قصد فيها نفي انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة بعدها ، فلا بدَّ من ذكر الجملة ، والثانية قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد ، كـ ((زيد)) مثلاً في قولك : ((ما زال زيد)) فكانت تامة أي : مستغنية برفوعها .

قوله [ومصدره الزوال] أي : الانتقال .
قوله [وهذه الأربعة معانيها متفقة] ؛ لأنها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها منذ قبله ، أي : من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفاً .

(١) هود - ١١٨ .

(٢) طه - ٩١ .

ومنه : ﴿ تَاللَّهِ قَتَا ۖ ﴾^(١) ،

قوله [ومنه : ﴿ تَاللَّهِ قَتَا ۖ ﴾] أي : لا ، وليس منه قوله :
فلا - وأبي دهماء - زالت عزيزة^(٢)

أي : لا زالت ؛ لأن الحذف لم يسمع إلا من مضارعاتها بل هذا من الفصل
بين ((لا)) والفعل بالجملة القسمية وإن كان خلاف الأولى .
قل الرضي^(٣) : ((والأولى أن لا يفصل بين ((لا وما)) وبينها بظرف وشبهه
وإن جاز في غير هذه الأفعال نحو : ((لا اليوم جئتني ولا أمس)) ؛ وذلك لتركب
حرف النفي معها لإفادة الإثبات)) .

(١) يوسف - ٨٥ .

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية ٢٩٥/٢ والممع ٣٥٥/١ والدرر ٤٧٢ ، في البيت
روايتين النبي في شرح الكافية الطبعة المصرية القديمة صدر بدون تكملة وفي الطبعة الحديثة
بتحقيق يوسف حسن عمر هكذا :

فلا - وأبي دهماء - زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قلاح

وقد نسب الدكتور النمّس محقق الارتشاف إلى تميم بن مقبل ، وروايته في التدرج :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةُ عَلَيَّ وَإِنْ قَدْ قُتِلَ مِنْهَا نُصَيِّبَا

ولا شاهد على هذه الرواية سوى إعمل ((زال)) بعد نفي مقدر وليس هذا بمراد هنا ، ومراد
المحشي تبعاً للرضي الفصل بين ((لا)) وبين ((زال)) بالجملة القسمية وعبر عنه الرضي بأنه
شاذ .

(٣) شرح الكافية ٢٩٥/٢ .

ومنه قوله :

فقلتُ يَمِينُ اللّهِ أبرحُ قاعداً

إذ الأصل : لا تفتأ ولا أبرح . ومثل النهي قوله :

صَاحِ شَمْرٌ ولا تزل ذاكرَ المو تَ فَنسيانُهُ ضلالٌ مَبِينٌ^(١)

قوله [فقلتُ يَمِينُ الله ...] صدر بيت لامرئ القيس ، عجزه :

ولو قطعوا رأسي لذيكَ وأوصالي^(٢)

و((يمين الله)) : مبتدأ خبره محذوف ، أي : ((علي)) ، ويجوز النصب ؛ لأنَّ

الحرف لما حذف وَصَلَ فعل القسم بنفسه إلى القسم به ثم حذف ، واليمين : القسم ،

والجمع : أيمن ، والـ((أوصل)) : المفصل ، و((لا أبرح)) : جواب القسم ، وجواب

((لو)) محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ولو قطعوا رأسي لا أبرح .

قوله [إذ الأصل لا تفتأ ...] إنما جاز حذف ((لا)) لعدم اللبس إذ قد تقرر

أنها لا تكون ناقصة إلا معها ؛ ولأنه لو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون ،

والحذف في جواب القسم كثير لأنه ثابت في غير هذه الأفعال - نحو : ((والله

أقوم)) أي : لا أقوم - فكيف بها .

(١) البيت من الحفيف بلا نسبة في الأوضح ١٦٥/١ وشرح التسهيل ١٧/١ وابن عقيل ٢٦٥/١ .

والشاهد في قوله : ((ولا تزل)) فقد دخلت ((لا)) النافية على مضارع ((زال)) وأوجبت عمله .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٦٧/٣ ، والأوضح

١٦٣/١ ، والمغني ٦/ ٦٣٧ . والشاهد واضح ، إعمل ((أبرح)) عمل ((كان)) مع ((لا)) النافية المقدرة .

والدعاء قوله :

ولا زال مُنْهلاً بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطَرُ

وقيل أنه أبو حيان في الارتشاف بـ ((لا)) خاصة كما في البيت .
[و] القسم الثالث : ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم [ما]
المصدرية الظرفية ، وهو [دام] لا غير كـ ((أعط ما دمت مصيباً
درهما)) أي : مدة دوامك مصيباً ،

قوله [ولا زال منهلاً بجرعائك القطر] عجزُ بيتٍ لذي الرمة ، صدره :
ألا يا اسلمي يا دارَ مَيِّ على البلى^(١)
و ((منهلاً)) - أي : سائلاً بشدة - خبرها مقدم ، و ((القطر)) : إسمها مؤخر ،
و ((الجرعاء)) : تأنيث ((الأجرع)) : رملة مستوية لا تنبت شيئاً .
قوله [وقيله أبو حيان ...^(٢)] أي : بناء على أن ((لن)) لا ترد للدعاء .
قوله [كأعط ما دمت^(٣) ...] عمل ((ما دمت مصيباً)) : نصب ؛ لأن ((ما))
مع صلتها نائب عن ظرف الزمان فاستحقت إعرابه ، كما صرح به كلام المغني فإنه
قل :

(١) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٥٥٩/١ ، وبلا نسبة في الأوضح ١٦٥/١ والمهم ٣٥٥/١ .
والشاهد فيه قوله : ((ولا زال منهلاً)) : فـ ((لا)) هنا دعائية ، والدعاء شبه النفي فأعمل
((زال)) إعمل ((كان)) بعددا .
(٢) قل أبو حيان في الارتشاف ٨٢/٢ : وهذه التي شرط فيها النفي والنهي والدعاء بلفظ ((لا)) .
(٣) ما ذكره الشارح هو نصف بيت من الألفية ، جعله ابن مالك مثلاً لـ ((دام)) المسبوبة
بـ ((ما)) العاملة عمل ((كان)) .

وسميت ((ما)) هذه مصدرية ظرفية ؛ لأنها تقدر بالمصدر والظرف ،
فلو لم يتقدمها ((ما)) أو كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل ، وإن ولي
مرفوعها منصوب فهو حل كـ ((عجبت مما دام زيد صحيحاً)) أي : من
دوامه صحيحاً ،

﴿ ((والزمانية نحو : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ^(١) أي : مدة دوامي حياً ، فحذف
الظرف ، ^(٢) وخلفته ((ما)) وصلتها ، كما جاء في المصدر الصريح نحو : ((جئتك
صلاة العصر)) ...)) ^(٣) ، ثم قل ^(٤) : ((وإنما عدلت عن قولهم ((ظرفية)) إلى
قولي ((زمانية)) ليشمل نحو : ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْرَافُهُ ﴾ ^(٥) فَإِنَّ الزمان المقدر هنا
مخفوض ، أي : كل وقت إضاءة ، والمخفوض لا يسمى ظرفاً ...)) انتهى .
والحاصل : أَنَّ المصدر المؤول يتوب عن اسم الزمان فَإِنْ كَانَ مستحقاً للنصب
على الظرفية خلفه فيها ، والخفض بالإضافة فكذلك ، ولنيابة ((ما)) هذه عن
الظرف افتقر الكلام إلى عامل فيها تتم به الجملة ؛ لأنَّ الظرف فضلة ، ومن هنا
امتنع أَنْ تقول : ((ابتداء ما دام زيد مقيماً)) ؛ لأنه عند التأويل لا يكون للظرف
عامل .

قوله [لم تعمل] أي : العمل المذكور فلا تنافي أنها ترفع الفاعل .

(١) مريم - ٣١ .

(٢) انتهى السقط في المخطوط - أ ، الذي بدأ في أواخر بحث المبتدأ ص ٢٤٠ السابقة .

(٣) المغني ٣٠٤/١ ((ما)) الحرفية .

(٤) المغني ٣٠٥/١ ((ما)) الحرفية .

(٥) البقرة - ٢٠ .

ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ ؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

واتفق النحاة على أنّ كان وأخواتها أفعال إلا ((ليس)) ، فإنّ الفارسي ومن تبعه يذهب إلى حرفيتها ، والصحيح فعليتها ؛ لاتصال ضمائر الرفع البارزة ، وتاء التانيث الساكنة بها كما تقدم .

[فيرفعن] - هذه الأفعال وكذا ما تصرف منها - [المبتدأ]

قوله [﴿ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(١)] أي : بقيت ، وقد يقل : إنّ ((دام)) في الآية تامة ، وسيأتي أنّ غير ((دام)) عالم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاماً أيضاً .

قوله [فإنّ الفارسي ومن تبعه يذهب إلى^(٢) ...] هو نظير ((زيد وعمرو قائم)) فسقط ما قيل : الأولى ((يذهبان)) ، وأنه بتأويل ((كل)) .

قوله [هذه الأفعال] لو قل : ((أي : هذه الأفعال)) كان أولى .

قوله [وكذا ما تصرف منها] ((التصرف)) - هنا ، وفي قولهم : المصدر ما يجي ثالثاً في تصريف الفعل - عبارة عن تحويل الفعل إلى أمثلة أخرى من المصدر وغيره ، إما على طريقة الكوفيين أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر .

وهي في التصريف ثلاثة أقسام :

(١) هود ١٠٧ - ١٠٨ .

(٢) يظهر مما نقل الرضي في شرح الكافية ٢٩٧٢ ، ومن كلام ابن عقيل في شرح الالفية ٢٦٢/١ أن لأبي علي الفارسي قولين في ((ليس)) ، قول بحرفيتها وآخر بفعليتها .

﴿ ما لا يتصرف بحال ، وهو ((ليس)) اتفاقاً و((دام)) عند الفراء ^(١) ومن تبعه ، والتصرف المراد هنا أن تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل ، فلا إشكل في الحكم بأن ((دام)) غير متصرفة مع ثبوت ((يدوم ودائم والدوام)) وغيرها ، خلافاً للقاني حيث استشكل ذلك وقل : ((تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف ؛ لأن أفعال التفضيل من المتعلي مشتق منه وإن لم يعمل عمله)) ، على أنا لا نسلم اتحاد معنى ((دام)) الناقصة وغيرها كما ذكر فتدير .

وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو ((زال)) وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر .

وما يتصرف تصرفاً وهو باقيها .

ولينظر إذا قيل : ((ما منك عمرو قائماً)) مثلاً ، فـ((منك)) : مبتدأ ؛ لأنه وصف معتمد و((عمرو)) : اسمه ، و((قائماً)) : خبره ، لكنه احتاج لما يفي عن خبره من حيث الابتداء ، فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط .

ويشكل الأول بأنه يلزم أن يقوم مرفوع ومتصوب عن مسرفوع ، ويشكل الثاني : بأن الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل .

وكذا في قولك : ((ما كائن زيد قائماً)) ، فـ((كائن)) مبتدأ ، والمغني عن الخبر ((ما)) ذا .

تشبيهها بالفاعل ويسمى [اسماً لهاً] حقيقة ، وفاعلاً مجازاً ،

قوله [وفاعلاً مجازاً] لشبهه به ، وتسمية المرفوع بـ ((اسمها)) والمنصوب بـ ((خبرها)) تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى ؛ إذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة ، وإنما اصطلاحاً على تسميته بذلك ، وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة وإنما هو خبر لاسمها حقيقة ، فلا حاجة إلى تقدير مضاف أي : خبر اسمها ، واندفع بذلك ما قيل : من أن المرفوع ليس اسمها وإنما هو اسم للذي وضع له .

واعلم أن دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس ؛ لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل ، فإن ذلك للحروف ، ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها إلى الجمل ورفعوا بها ونصبوا ، وكان القياس أن لا تعمل ؛ لأنها ليست بأفعال حقيقة ، وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذي نبت له فأشبهت بذلك الحروف ،

فإذا قلت : ((كان زيد قائماً)) فهو في قوة ((أمس زيد قائم)) ، وإذا قلت : ((يكون زيد قائماً)) فهو في قوة ((غداً زيد قائم)) إلا أنه لما جئ بها لتقرير المبتدأ على صفة وهي الخبر أعملوها في الجزأين ، وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد ((كان)) ، وأنكره الفراء^(١) بالسماع قل :

إذا ميت كان الناس صنفان شامت وأخر مثن بالذي كنت أصنع^(٢)
ثم اختلفوا في توجيه ذلك ، فالجمهور على أن في ((كان)) ضمير الشأن هو اسمها ، والجملة في موضع نصب على الخبر ، وقيل : ((كان)) ملغاة لا عمل لها .

(١) المجمع ٣٥٣/١ .

(٢) البيت من الطويل للعجير السلولي في الخزانة ٧٢/٩ ، ٧٣ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٦٢/١ والمجمع ٣٥٣/١ . والشامد واضح من كلام الحشي .

[وينصبن خبره] تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى [خبراً هُناً] حقيقة ، ومفعولاً مجازاً .

لكن يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ، ولا إنشائية ، وأن لا يلزم التصدير ، ولا الحذف

قوله [أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية] فإن أخبر عنه بها لم تدخل عليه ، فلا يقال : ((كان زيداً أضربه أولاً تهنه أو غفر الله له)) ؛ لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الأفعال ؛ لما عرف من معناها ، وبين ذلك الرضي^(١) بما ينبغي مراجعته . وقضية كلامه أن الطلب قسيم للإنشاء ، والصحيح أنه قسم منه كما مر ، وأما إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ما له صدر الكلام جاز إذ لم تصل هذه الأفعال بـ ((ما)) ؛ لأن المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو : ((أين تكن أكن ، وأين كنت)) .

قوله [وإن لا يلزم التصدير] فما لزم التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها والمقرون بلام الابتداء وكذا ((كم)) الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه ، وإنما لم يجوز أن يكون الاسم مما له الصدر ويذكر مقدماً كما جاز الخبر مفرداً طلبياً ؛ لأن الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل ؛ لالتباسه بالمبتدأ بخلاف الخبر .

قوله [ولا الحذف] فما لزم الحذف - كالخبر عنه بنعتٍ مقطوع نحو : ((الحمد لله أهل الحمد)) برفع ((أهل)) - لا تدخل عليه .

(١) شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨ .

ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه

قوله [ولا عدم التصرف] أي : عدم لزوم صيغة واحدة ، وذلك بأن يصغر ويشئ ويجمع ، وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور في الظرف والمصدر ، وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الإعراب ، كما توهمه جماعة ؛ لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط ، وعلل الرضي اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبهه .

ونظر فيه : لما يلزم من أن ((من وما)) الموصولتين لا تدخل عليهما هذه النواسخ ، وبطلانه مقطوع به ، ومن ذلك : ((أيمن الله)) في القسم ، و((طوبى للمؤمن ، وويل للكافر)) ، و((ما)) التعجبية .

قوله [سواء كانت لنفسه] نحو قولهم : ((أقل رجل يقول ذلك إلا زيد)) ، وقولهم : ((نولك أن تفعل كذا)) كما مثل به ابن مالك ^(١) ، ورتة أبو حيان ^(٢) يقول النابتة :

فَلَمْ تَكْ نُولُكُمْ أَنْ تُشَقِّدُونِي ^(٣)

بضم أوله ، مضارع ((أشقذ)) بهمزة فشين فقفاف فذال معجمة ، ☞☞

(١) شرح التسهيل ٣٩٨ ((كان وأخواتها)) .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٧٣٦ : ((ومثل ابن مالك بقوله : ((نولك أن تفعل)) وليس يتمثيل صحيح فقد دخل على ((نولك)) الناسخ في قولهم : ((ما كان نولك أن تفعل)) ...)) ولم يذكر البيت الذي ذكره الخشي ، نعم ربما ذكره أبو حيان في شرحه على التسهيل ولم ينظر به .

(٣) صدر بيت من الوافر للنابتة الديباني في ديوانه ٥٨ ، ونماه :

فَلَمْ يَكْ نُولُكُمْ أَنْ تُشَقِّدُونِي ودونسي عازبٌ ويسلادُ حَجَرٍ

والشاهد : دخول الناسخ ((يك)) على ((نولكم)) فلم يلزم الابتداء لنفسه .

أو لمصحوب لفظي أم معنوي [نحو : ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ ^(١)] .

﴿ أي : طرده ، ونازعه ابن هشام ، هذا واعترض على المثاليين بأنهما بما امتنع لمانع معنوي ؛ لأنهم أقاموهما مقام لا تدخل عليه النواسخ ؛ لأن الأول بمعنى : ((ما يقول ذلك رجل)) ، والثاني : بمعنى : ((ينبغي لك أن تفعل)) .

قوله [أم لمصحوب لفظي] مثله ابن قاسم بما بعد ((لولا)) الامتناعية و((إذا)) الفجائية ، وفيه نظر ؛ إذ لا يمتنع في : ((لولا زيد سالم هلك)) أن يقل : ((لولا كون زيد سالماً)) ، فلعل المراد امتناع دخول الناسخ الفعلي .

قوله [أم معنوي] نحو : ((ما أحسن زيدا ، والله درك)) ، ومثل ابن مالك ^(٢) لذلك بقولهم : ((الكلاب على البقر)) ، وقد يعترض بقولهم : ((الكلاب)) بالنصب ، بتقدير : ((أرسل)) ؛ فإين لزوم الابتدائية ، إلا أن يريد أنه إذا وقع لزوم الابتدائية .

واعلم أن شرط ما تدخل عليه ((دام وليس)) والمنفي بـ ((ما)) زيادة على ما سبق : أن لا يكون خبره مفرداً طلبياً ؛ لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدم خبرها ، وقد مرت الإشارة إليه وسيأتي أن شرط ما تدخل عليه ((صار)) وبما جمعناها ، و((دام وزال)) وأخواتها : أن لا يكون خبره فعلاً ماضياً ، ونبين ما يتعلق به .

(١) الفرقان - ٥٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٧/١ ((كان وأخواتها)) .

وأما قوله :

وَكُونِي بِالْكَارِمِ ذَكْرِي

فنادر .

ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط إحالة على المثال فإنه جامع لها .
وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين
وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأن الاسم لم يتغير عما
كان عليه . والصحيح الأول ، بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميراً نحو :
﴿ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾^(١) ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ، ويلزم على
مقابله أن تكون هذه الأفعال ناصبة لا رافعة ، وهذا لا يعهد في الأفعال .

قوله [وكوني ...] صدر بيت عجزه :

وَدَلِّي لَكَ مَلْجِدَ صَنَاعٍ^(٢)

قوله [فنادر] ومع ندوره هو مؤول بالخبر مثل : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٣) ،
أي : كونني تذكيري .

قوله [وهذا لا يعهد في الأفعال] وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما
ذكر في باب الفاعل فشذ لا يرد نقضا .

(١) الزخرف - ٧٦ .

(٢) البيت من الوافر لبعض بني نهشل في الخزاعة ٢٦٧/٩ ، ٢٦٧ ، وبلا نسبة في المغني ٥٨٥/٢ والجمع
٣٦٠/١ . والشامد : مجي خبر ((كان)) جملة طلبية ((بالكارم ذكري)) وهو شاذ .

(٣) مريم - ٧٥ .

والأصل : تأخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدأ ، [وقد يتوسط
الخبر] بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الأصح

قوله [كما في باب المبتدأ] أي : الخبر الذي في باب المبتدأ فإن الأصل فيه
التأخير .

قوله [وقد يتوسط ...] أي : يدخل بينهما ، فلفظ التوسط مجرد عن بعض
معناه ، والمراد به : مجرد الدخول ، و ((يتوسط)) يحتمل الزمني والمكاني ، وخصه
بالمكاني قوله : ((بين الاسم والفعل)) ، والأعذب يدخل ، والتعير بـ ((الفعل))
ذكره غيره ، وانظر هل هو لأن الحكم يختص به أو لأنه الأصل وغيره مثله .

قوله [على الأصح] راجع لقوله ((مع جميعها)) ، وقوله ((ولو جملة)) هو
مذهب البصريين ، ومنعه الكوفيون في الجميع ؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم
على ما يعود عليه ، وابن معطي في ((دام))^(١) ، وبعضهم في ((ليس)) نقله أبو
حيان^(٢) حكاية عن ابن درستويه ، ولم يظفر به من حكى الإجماع على الجواز فيها كابن
مالك^(٣) .

ولا فرق في الجملة بين الإسمية والفعلية ، ولا بين الفعلية التي فعلها رافع لضمير
الاسم أو لا ؛ خلافاً لمن منع مطلقاً ، ولمن منع إذا كان رافعاً لضمير الاسم نحو : ((كان
زيد يقوم)) ، وصححه ابن عصفور . قل : ((لأنّ الذي استقر في باب ((كان)) أنك
إذا حذفته عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ، ولو أسقطها في ما ذكره على أنّ
((يقوم)) خبراً مقدماً لم يرجع الى ذلك)) .

(١) الجمع ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٢) نقله في الارتشاف ٨٧٢ ، ومن قبله نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٣٠/١ ، ٣٣١ .

ثم تارة يكون التوسط جائزاً نحو : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١)
وقوله :

فليس سَوَاءَ عَالَمٌ وَجْهولٌ
وتارة يكون واجباً

قوله [فليس سواءَ عالمٌ وجهولٌ] عجز بيت للسموأل ، صدره :
سَلِي إِنَّ جَهْلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ ^(٢)
والشاهد فيه ظاهر .

^(٣) قوله [وتارة يكون واجباً] من ذلك إذا كان المقصود حصر الخبر في الاسم نحو :
((ليس قائماً إلا زيد)) وهذا واضح في ((ليس)) ؛ لأنَّ خبرها لا يتقدم عليها .
وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو : ((ما كان قائماً إلا زيد)) هل يجوز ؟؟

(١) الروم - ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل للسموأل في ديوانه ١٤ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٣٧/١ ، والممع ٣٣٧/١
والشاهد توسط الخبر ((سواء)) بين الاسم ((عالم)) والفعل ((ليس)) .

(٣) هنا وبعد هذه الفقرة نصُّ أثبتته مصحح الحاشية في طبعة مصر غير موجود في ج ، ولا في أ ،
فارتأينا إثباته في الهامش لعموم الفائدة ، ويحتمل أن مكانه بعد قول الشارح ((الحرف المصدري))
وهو :

قوله [لأنَّ الحرف المصدري لا يجوز أن يليه معمول الصلة] هذا وقع في كلام جماعة منهم
الشهاب القاسمي ، والحق كما بيناه في حاشية المختصر عند قوله في الديباجة : ((وعلم من البيان
ما لم يعلم أنَّ المتنع تقديم الصلة أو شيء من أجزائها على الموصول ، وأما تقديم بعض أجزاء
الصلة على بعض فجائز ، ومنه : تقديم معمول الصلة على العمل ، وإيلاؤه الحرف المصدري)) .

نحو : ((يعجبني أن يكون في الدار صاحبها)) ، فلا يجوز حينئذٍ تقديم الخبر على الناسخ لأجل الحرف المصدرى ، ولا تأخيره عن الاسم لأجل الضمير ،

تقديم الخبر على الناسخ وتأخيره عن ((ما)) ، فيقال : ((ما قائماً كان إلا زيد)) أو يفرق بين ما يشترط في عمله تقدم الثاني وبين غيره ؟ صرح في الأوضح^(١) في غير مسألة الحصر بلجواز مطلقاً ، والظاهر جريانه فيها .

وصرح الرضي^(٢) بالاتفاق على المنع فيما اشترط لعمله تقدم نفي ، وعلله بأن النافي نزل معه منزلة الجزء ، وأما تقديمه على النافي فغير جائز لما يأتي ، ومن ذلك إذا كان الخبر ضمير وصل نحو : ((كانه زيد)) كما في التكت نقله المصنف عن العرب ، ورده : بأن الفصل هنا جائز اتفاقاً بخلاف ((ضربه زيد)) .

قوله [نحو : يعجبني ...] مثله : ((آتيك ما دام في الدار صاحبها)) ، كما مثل به ابن النازم^(٣) ؛ لأنَّ ((ما)) مصدرية فيجري فيه تعليل الشارح .

قوله [لأجل الحرف المصدرى] شامل لتقديم الخبر الذي هو ((في الدار)) على الناسخ ، دون الحرف المصدرى الذي هو ((أن)) وعليهما جميعاً ؛ لأنَّ الحرف المصدرى لا يجوز أن يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ، ولا أن يتقدم عليه ؛ لأنَّ الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده في ما قبله .

قوله [لأجل الضمير] لأنه لو قيل : ((كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار)) لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(١) أوضح المسالك ١٧٠/١ - ١٧٢

(٢) شرح الكافية ٢٩٧/٢ ((كان وأخواتها)) .

(٣) شرح الالفية - ٩٧ ((كان وأخواتها)) .

قل الدماميني : ((وأما تمثيلهم في هذا المقام بنحو : ((كان في الدار صاحبها)) فليس بصحيح ؛ إذ ليس ثم ما يوجب التوسط ؛ إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع)) .

وتارة يكون ممتنعاً لما منع كحصر الخبر نحو : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ الْأُمَكَاةِ وَتَصَدِيقَهُ ﴾ ^(١) ، وكخفاء إعرابهما نحو : ((كان موسى صديقي)) ، وكتأخير مرفوع الخبر نحو : ((كان زيد حسناً وجهه)) ؛ إذ لو قدم

قوله [فليس بصحيح] ؛ إذ ليس ثم ما يوجب التوسط ؛ إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع ، وجوابه : أنهم أرادوا بوجوب التوسط : الوجوب الإضافي أي : بالنسبة للتأخير لا مطلق الوجوب ، أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العمل .

قوله [كحصر الخبر] ؛ لأنَّ المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان المحصر به ((إلا)) ، فإن قيل : ما المانع من تقديم الخبر مع إلا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال : ((إلا قائماً لم يكن زيد)) ، قلت : لامتناع تصدير ((إلا)) .

قوله [كخفاء إعرابهما] لخوف التباس الاسم بالخبر .

قوله [وك تأخير مرفوع الخبر] أما تأخير المنصوب نحو : ((آكلأ كان زيد طعماك)) فلا يمتنع تقديمه ، لكن يقبح ما لم يكن ظرفاً نحو : ((مسافراً كان زيد اليوم)) و ((راغباً كان زيد فيك)) ، وإلا فلا يقبح .

وقيل : ((كان حسناً زيد وجهه)) أو ((حسناً كان زيد وجهه)) لزوم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالأجنبي .
 [وقد يتقدم] الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة ، على الأصح ؛ بدليل : ﴿ أَهْؤَلَاءِ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُونَ ﴾^(١) ، فإن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، كذا قيل ، وهو غير لازم ، فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل ، بدليل : ﴿ فَأَمَّا النَّبِيُّ فَلَاشْهَرُ ﴾ ،

قوله [على الأصح] راجع لقوله : ((مع جميعها)) وقوله : ((ولو جملة)) ،
 وجميع ما مرّ في التوسط يجرى هنا ، وما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة الآية التي استدل بها الشارح .

قوله [كذا قيل] قائله ابن مالك في شرح التسهيل تبعاً للفراسي وابن جني وغيرهما من البصريين ، وابن مالك وإن أطلق القاعدة مراده : أنّ ذلك هو الأغلب بدليل أنه صرح بذلك في شرح الكافية نقل^(٢) : ((وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالباً)) ، واحترز بقوله : ((غالباً)) عما ذكره الشارح في بيان عدم اللزوم .

قوله [بدليل] ﴿ فَأَمَّا النَّبِيُّ فَلَاشْهَرُ ﴾ ؛ لأنه تقدم معمولا الفعل مع عدم جواز تقدمه ؛ لأنّ ((أما)) لا يليها فعل .

(١) سبأ - ٤٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٣/١ .

وجوازهم نحو : ((زيداً لم أضرب وعمراً لن أضرب)) مع امتناع
تقديم الفعل على ((لم ولن)) ، والأولى أن يستشهد ببيت العروض
وهو قوله :

اعلموا أني لكم حافظٌ شاهداً ما كنت أو غائباً^(١)
وقد يجب التقديم كأن يكون له صدر الكلام : ((أنخوياً كان زيداً)) ،
وقد يجب التأخير كما يعلم مما مرّ .
ولا يستثنى من هذه الأفعال [إلا خبر ((ليس))] فإنه لا يجوز
تقديمه عليها على الأصح ، قياساً على ((عسى ونعم)) بجامع الجمود .

قوله [وجوازهم : زيداً لم أضرب] إنما امتنع تقديم : أضرب لأنه معمول لعامل
ضعيف ، وجاز تقديم : زيداً لأنه معمول لعامل قوي ، ولا يصلح هذا جواباً عن
اللزوم كما لا يخفى .

قوله [كأن يكون له صدر الكلام] أي : ما لم يصدر الناسخ بـ ((ما)) كما مرّ .
قوله [مما مرّ] أي : في وجوب التوسط من هذه الأفعال أي : من خبر هذه
الأفعال .

(١) البيت من المديد بلا نسبة في كشف النقاب ١١٢ والعقد الفريد ٢٥٧/٦ وهو من شواهد كتاب
العروض لابن جني وقد شاهدته مصوراً في بعض المجلدات الإلكترونية ولم أعر على الكتاب .
والشاهد فيه ((شاهداً ما كنت)) فقد تقدم خبر ((كان)) عليها مع كونها مسبقة بـ ((ما)) و
((ما)) هذه لا يتقدم الفعل عليها .

وما احتج به المجيز من قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ^(١)
 لا حجة فيه ؛ لجواز أن يكون ((يوم)) منصوباً بفعل مقدر - أي :
 يعرفون - لا بالخبر ، أو أنه ظرف ، والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في
 غيره ، ولذلك جاز ((ما عندك زيد ذاهباً)) ولم يجوز ((ما طعامك زيد
 آكلأ)) ، لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ((ليس)) عليها إذا كان
 ظرفاً ، وقد أطلقوا منعه .

قوله [لجواز أن يكون ...] ؛ ولجواز أن لا يكون ((يوم)) منصوباً بل مبنياً
 على الفتح لإضافته الى الفعل ، وهو مرفوع المحل على الابتداء ، و ((ليس
 مصروفاً)) : خبره كما قاله ابن الأنباري ، ويحتاج على هذا الى تقدير العائد ، وأن
 يكون ظرفاً لـ ليس ؛ لما فيها من معنى النفي كما قاله الدماميني تبعاً للرضي ^(٢) .

قوله [وقد أطلقوا منعه] قل شيخنا : ليس الأمر كذلك ، بدليل قوله فيما
 سبق : ((إلا خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح)) ، فقد حكى فيه
 الخلاف وأمره مشهور .

اللهم إلا أن يقل : مراده أن المصححين لعدم الجواز في الخبر يجيزون تقديم
 معموله إذا كان ظرفاً بناءً على صحة تلك القاعدة ، وهي أنهم يتوسعون في
 الظروف والمجرورات ما لا يتوسع في غيرها ، فلعل هذا من جملة ما توسع فيه في
 الآية .



(١) هود - ٨ .

(٢) شرح الكافية ٢٩٧/٢

[و] [إلا خبر] دام [فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع ((ما)) باتفاق ؛
لأن معمول صلة الحرف المصدر لا يتقدم عليه ، ولا على ((دام))
وحدها ؛ لعدم تصرفها ؛ ولثلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ،
وظاهر كلام الألفية كالشرح ^(١) أن هذا مجمع عليه أيضاً .
قل المراتي : ((وفيه نظر ؛ لأن المنع معلل بعلمتين ،

ولا ترى أنهم يقولون : ((إن بك زيد مأخوذ)) و ((إن غداً أخاك
راحل)) ، فيقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا
يجوز تقديمه البتة عندهم ، لا فرق في ذلك بين الجار والمجرور وغيره ؛ لأن من جملة
أدلة المانع من تقديمه أن ((ليس)) أشبهت أنحتها ((ما)) ، و ((ما)) لا يتقدم
خبرها عليها مطلقاً .

وأما تلك القاعدة وهي ((أن تقديم الم معمول لا يجوز إلا حيث يتقدم العامل))
فهي منازع فيها ، ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ((ليس)) كابن مالك ،
والجواب عنها بما ذكر إنما هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبي بما
لا مزيد عليه .

قوله [بعلمتين] هما عدم تصرف ((دام)) ، ولزوم الفصل .

(١) معنى كلامه : أن دعوى الاتفاق على منع تقدم خبر ((دام)) عليها الظاهرة من
بيت الألفية :

وفي جميعها توسط الخبر أجيز وكل سبقه ((دام)) حظز

هي نفس دعوى ابن هشام في شرح القطر - ٢٩ ، وكلام المراتي. مختصراً في توضيح
المقاصد ١٨٠/١ .

وكلُّ منهما لا ينهض مانعاً باتفاق)) .

ومثلُّ ((دام)) كلُّ فعلٍ قارنه حرف مصدري كـ ((يعجبني أن تكون غلاماً)) .

قوله [وكلُّ منهما ...] بدليل اختلافهم في ((ليس)) مع الإجماع على عدم تصرفها ، وأجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كـ ((ما)) المصدرية ، وقد يقال : اختلافهم في ((ليس)) لا ينافي الاتفاق في ((دام)) لدرك يخصها ، وأيضاً لا يلزم من الاختلاف في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف فيه هنا ، وقد يقال : أيضاً لعله لم يعتد بالخلاف أو بنقله .

هذا وفي شرح التوضيح^(١) عند قوله ((إلا خبر ((دام)) اتفاقاً)) ما نصه : ((فلا يجوز تقديمه على ((ما دام)) اتفاقاً ؛ لأنَّ معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ، ولا يجوز توسطه بين ((ما)) و ((دام)) على الصواب إن قلنا إنَّ الحرف المصدري لا يفصل من صلته بعمولها ، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً ، وهو اختيار ابن عصفور^(٢) ، فإن قلنا بعدم تصرف ((دام)) فينبغي أن لا يجري فيه الخلاف الذي في ((ليس)) ، وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعاً ، قاله الموضح في حواشيه)) .

قل شيخنا : ومن ذلك يعلم أن تشبيه الشارح هنا الفعل المنفي بـ ((ما دام)) مع قوله : ((لا توسطه)) لا يخلو عن إجمال وإيهام ، فليتأمل في تفصيله وتحريره .

(١) شرح التصريح ١/ ١٨٨ ، وفيه ((الموصول الحرفي)) بدل ((الحرف المصدري)) .

(٢) شرح الجمل ١/ ٣٩٠ ((كان وأخواتها)) .

وإذا نفي الفعل بـ ((ما)) امتنع تقديم الخبر على ((ما)) ، كما
يُمتنع على ((ما دام)) ؛

قوله [وإذا نفي الفعل بـ ((ما)) ...] هذا مذهب البصريين والفراء ، ولا فرق
في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي أو لا ، ويترتب
على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام ؛ لأن له الصدر ولا يمكن تصدره ؛ لفوات
تصدر ((ما)) .

قل شيخنا : ((وهل يمكن توسطه ؟ الظاهر لا ؛ لأنه بالتوسط تفوت
صدارته)) ، وعموم قول الشارح : ((لا توسطه)) يقتضي خلافه ، ولكن في
الرضي^(١) ما يخالفه فينبغي تقييده .

وخرج بـ ((ما)) غيرها كـ ((لم ولن ولا وإن)) ، وجرى عليه السيوطي^(٢) ، وقل
المراي : ((ينبغي أن تكون ((إن)) كـ ((ما)) ؛ لأن لها الصدر ، بدليل أنها تعلق
نحو : ﴿ وَظَنُّونَ أَنْ لَبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٣) .

(١) قول الشارح : ((لا توسطه)) عام يفهم منه جواز توسط الخبر بين ((ما)) النافية والفعل
الناقص ، وهذا العموم يسبب إشكالاً حول كيفية توسط اسم الاستفهام لو كان خبراً لفعل
ناقص ؛ لأن اسم الاستفهام يشترط به تصدره الكلام ، وفي حل التوسط هذا تفوت الصدارة ،
وأما الرضي فقد أجاز وقوع اسم الاستفهام المفرد خبراً للفعل الناقص ، لكنه في صورة تقدمه
لـ ((ما)) النافية منع وقوع اسم الاستفهام خبراً ، وهذا معنى قول الغشي ((فينبغي تقييده))
أي : تقييد إطلاق كلام الشارح ((لا توسطه)) بكلام الرضي ، أعني : منعه كون اسم الاستفهام
خبراً للفعل الناقص حل تقدم ((ما)) النافية . انظر شرح الكافية ٢٩٧٢ .

(٢) المجمع ٣٧٢/١ .

(٣) الإسراء ٥٢ .

لأنَّ ((ما)) لها صدر الكلام لا تَوَسُّطُهُ بينها وبين الفعل ، فيجوز :
 ((ما قائماً كان زيد)) دون ((قائماً ما كان زيد)) .

❧ وأطلق ابن مالك (١) أنَّ لا تعلق ، فالقياس أنها كـ ((ما)) عنده .
 وفي المغني (٢) في بحث ((إذا)) : ((إنَّ)) ((ما)) لها الصدر مطلقاً بإجماع
 البصريين ، واختلفوا في ((لا)) فقيل لها الصدر مطلقاً ، وقيل : ليس لها الصدر
 مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول ، ونحو : ((إنَّ لا تقم أقم ، وجاء بلا زاد)) ،
 وقيل : إنَّ وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر ؛ لحلولها محل أدوات الصدر
 وإلا فلا ، هذا هو الصحيح .

قوله [لا توسطه بينها وبين الفعل] أي : بين ((ما)) والفعل ، ومنعه
 بعضهم ، والصحيح الجواز ، وحيث أنَّ التشبيه بـ ((دام)) إنما هو في التقدم في
 الجملة فانهم .

ثم لا فرق في الفعل بين أنَّ يكون الفعل شرط في عمله تقدم النفي أو لا ، كما
 في منع التقدم ، فيجوز التوسط في ((ما زال)) ، ((... نحو :)) ((ما قائماً زال زيد))
 - كما في التصريح (٣) - .

وقال الشاطبي : ((وأما ما كان النفي من شرطه دخوله في هذا الباب فلجواز فيه
 غير مسلم)) ، قل شيخنا : ((ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفي
 لأنه لما تلازما صاروا كالشيء الواحد)) انتهى .

(١) شرح السهيل ١/ ٣٣٣ .

(٢) المغني ١/ ٩٧ .

(٣) شرح التصريح ١/ ١٨٩ ((كان وأخوانها)) .

واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ، ووقوعه مفرداً وجملة لها رابط .

﴿ وهذا ليس خاصاً به ﴾ ((ما)) وحدها بل عام في سائر حروف النفي ، فلا يصح أن يقال : ((لا قائماً يزال زيد)) و ((ما خارجاً انك عمرو)) ، انتهى المراد نقله منه بحروفه .

قوله [في جواز تعدده ...] أي : لا في حذفه ، فإنه لا يجوز حذفه ، ولا حذف الاسم لا اختصاراً ولا اقتصاراً ، كما نقله أبو حيان ^(١) عن أصحابنا ، أما الاسم ؛ فلأنه يشبه الفاعل ، وأما الخبر ؛ فلأنه صار عندهم عوضاً عن المصدر ؛ لأنه في معناه ؛ إذ ((القيام)) مثلاً كون من أكوان زيد ، والأعواض لا يجوز حذفها ، قالوا : وقد تحذف في الضرورة .

ومن النحويين من أجاز حذفه اختصاراً ، وفصل ابن مالك ^(٢) : فمنعه في الجميع إلا ((ليس)) إذا كان اسمها نكرة عامة ، فيحذف خبرها اختصاراً ، ولو بلا قرينة تشبيهاً به ((لا)) .

ولا يشكل على منع حذف الخبر ما قالوه في : ((إن خيراً فخير)) ؛ لأنه مخصوص بذلك ، أو يحذف الخبر وحده ؛ إذ رب شيء يجوز تبعاً ولا يجوز وحده ، ويخالف خبر ((كان)) خبر المبتدأ في اقترانه بالواو إذا كان جملة تشبيهاً بالجملة الحالية نحو :

فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانٌ ^(٣)

(١) المجمع ١/ ٣٦٩ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٠ .

(٣) البيت تقدم تخريجه في ص ٣٣٩ بحث المبتدأ والخبر فراجع .

وله مع الاسم حالات ، فإن كانا معرفتين : فالاسم هو المعلوم
للمخاطب مطلقاً : فإن علمهما وجهل انتساب أحدهما الى الآخر
فالاسم هو الأعراف على المختار

قوله [حالات] أى : ثلاث .

قوله [مطلقاً] أي: سواء كان أعرف أو لا.

قوله [فإن علمهما ...] فيه إشارة الى أنَّ كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيد ؛ لأن العلم بهما لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر ؛ لأن السامع علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج فاستفاد أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات .

قوله [فالاسم هو الأعراف على المختار] أي : وجعل الاسم غير الأعراف ضعيف
كما يصرح بذلك قول المغني^(١) :

((واعلم أنهم حكموا ؛ لـ ((أَنْ وَأَنَّ)) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ؛
لأنه لا يوصف كما أَنَّ الضمير كذلك ، فلهذا قرأت السبعة ﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾
﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(١) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه
في التعريف)) انتهى .

وبين هذا وما أجازاه ابن مالك ^(٣) من الإخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة في باب النواسخ كما سيأتي بون عظيم ، ويؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى ﴿

(١) المغني ٤٥٣/٢ .

(٢) الجاثية - ٢٥ ، والنمل - ٥٦ .

(٢) شرح التسهيل ١/٣٣٧.

﴿فَإِنْ حَبَّكَ اللَّهُ﴾^(١) ، ومقابل المختار التخيير ، كما لو استويا تعريفاً ،
وتقييده في المغني^(٢) : ((بَلْأُ وَإِنْ)) اتفاقي لا للاحتراز ، بدليل إطلانه في الجهة السادسة
من الباب الخامس : ((أَنَّ الحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة
للنكرة)) ، ولم يخصه بـ ((أَنْ وَإِنْ)) .

وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم الضمير كما لا يخفى ، وقوله^(٣) ((
بمصدر معرف)) يقتضي أنهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير ،
فيجوز وصفهما ، كما إذا قيل : ((أعجبنى ما صنع رجل حسن)) ، ولك على هذا أن تجعل
الصفة للمصدر المقدر أي : ((صنع رجل حسن)) ، إلا أن يقال : لا يلزم من عدم ثبوت
مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما ؛ لأن امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير .
هذا وأورد : إن كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكيف اسم لا يوصف
وليس بتلك المنزلة ، وأجيب : بأنه جاز أن يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة
الضمير ؛ لأن عدم المانع ليس جزءاً من المقتضي ولا شرطاً في وجوده .
واقتضى كلامه أن المصدر المقدر مما ذكر يعرف بالإضافة سواء أضيف إلى ضمير
أو غيره بمثابة الضمير ، ولم ينقل عن أحد من الأئمة ما يخالفه ، والإمام ابن هشام ثقة
يقبل منه ما يقول إذا لم يخالف المنقول ، وليس في كلامه ما يقتضي أن المضاف إلى ذي
الأداة إذا كان غير مسبوك بمنزلة الضمير خلافاً للمامني .

(١) الأنفل - ٦٢ .

(٢) المغني ٥٧٤/٢ ((الباب الخامس)) .

(٣) يعني قول ابن هشام في المغني ٤٥٣/٢ ، وانظر نص كلامه في الصفحة السابقة .

ما لم يكن الآخر اسم إشارة اتصل به ها التنبيه ، فإن لم يكن أحدهما أعرف فالتخير ، وكذا إن كانا نكرتين ، ولكل منهما مسوغ ، وإن كان لأحدهما فقط فهو الاسم ، وإن اختلفا تنكيراً وتعريفاً ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ،

قوله [ما لم يكن الآخر] فإن كان أحدهما اسم إشارة واتصل به ما ذكر تعيناً للاسمية ؛ لمكان التنبيه المتصل به ، فيقال : ((كان هذا أخاك ، وكان هذا زيداً)) ، إلا مع الضمير فإن الأوضح في باب المبتدأ أن يجعله مبتدأً وتدخل التنبيه عليه ، فتقول : ((ها أنا ذا)) ، ولا يتأتى ذلك في باب النواسخ ؛ لأن الضمير يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه ، على أنه سمع قليلاً : ((هذا أنا)) .

قوله [فإن لم يكن أحدهما أعرف فالتخير] فتقول : ((كان زيد أخا عمرو ، و كان أخو عمرو زيدا)) .

قوله [وكذا إن كانا ...] أي : مثل ذلك في التخير فتقول : ((كان خير من زيد شراً من عمرو)) وتعكس .

قوله [وإن كان لأحدهما] نحو : ((كان خير من زيد امرأة)) .

قوله [وإن اختلفا ...] نحو : ((كان زيد قائماً)) ، وأما إذا كان للنكرة مسوغ فالأحسن كما قالوا أن يجعلها الخبر ، نحو : ((كان عبد الله رجلاً صالحاً)) ، ولك أن يجعلها الاسم فتعكس .

ولا يعكس إلا في الضرورة ،

قوله [ولا يعكس إلا في الضرورة] كقوله :

ولا يكُ موقفُ منكِ الوداعا^(١)

والبيت الآتي .

وأما قراءة ابن عامر : ﴿ أَوْلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾^(٢) بتأنيث ((تكن)) ورفع ((آية)) .

فلأن قدرت ((تكن)) تامة فاللام متعلقة بها و ((آية)) فاعلها و ((أن يعلمه)) بلك من ((آية)) أو خبر محذوف أي : هي أن يعلمه .

وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة و ((أن يعلمه)) : مبتدأ ، ((وآية)) : خبره ، والجملة خبر كان ، أو ((آية)) : اسمها و ((لهم)) خبرها و ((أن يعلمه)) بلك أو خبر محذوف .

وأما تجويز الزجاج كون ((آية)) اسمها و ((أن يعلمه)) خبرها فردوه لما ذكرناه ، من أن الاسم والخبر إذا اختلفا تجعل المعرفة الاسم ، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بـ ((لهم)) كذا في المغني^(٣) .

(١) عجز بيت من الوافر للقطامي في ديوانه ٣٦ والخزانة ٣٦٧/٢ وشرح التسهيل ٣٣٨/١ ، وقامه :

قفي قبلَ التفرقي يا ضُباعا ولا يكُ موقفُ منكِ الوداعا

والشاهد : الإخبار بالمعرفة ((الوداعا)) عن النكرة ((موقف)) وهو اختياري على رأي ابن مالك لتمكن الشاعر من قول : ((ولا يكُ موقفي منك الوداعا)) فهو غير مضطر ، إما على رأي الجمهور فهو ضرورة .

(٢) الشعراء - ١٩٧ والقراءة في البدور الزاهرة - ٣٣٠ .

(٣) المغني ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ .

وجوزّه ابن مالك ^(١) اختياراً بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ، ومن وروده قوله :

يكون مزاجها عسل وماء ^(٢)

[وتختص الخمسة الأول] - وهي ((كان وظل)) وما بينهما - [بمرادفة صار] الدالة على تحوّل الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة أخرى :

قوله [اختياراً] بناءً على طريقته في تفسير الضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول ((موقفي)) بالياء ويرفع ((مزاجها)) على أن ((كان)) شأنيّة ، وقيل : إنّ البيتين ونحوهما من القلب .

قوله [غير صفة محضة] فلا يجوز عنده : ((كان قائم زيدا)) بخلاف ((كان قرشي زيدا)) .

قوله [وتختص الخمسة الأول بمرادفة صار] فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ، ولا يكون خبرها فعلاً ماضياً كما قاله السيوطي وغيره ^(٣) .

☞☞

(١) شرح التسهيل ٣٣٧/١ - ٣٣٨ .

(٢) عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ٥٩ والتسهيل ٣٣٧/١ وبلا نسبة في المغني ٤٥٣/٢ ، وقلمه :

كأنّ سُلالةً في بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجها عَسَلُ وماءُ

والشاهد : جعل ((مزاجها)) وهو معرفة خبراً له ((كان)) ، و ((عسل)) اسمها وهو نكرة مع عدم الاضطرار على رأي ابن مالك لأن الشاعر يمكنه أن يقول : ((يكون مزاجها عسل)) فيجعل اسم ((كان)) ضمير ((سُلالة)) و ((مزاجها عسل)) مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ ((كان)) .

(٣) المسح ٣٦٣/١ ((كان وأخواتها)) .

إما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحداً نحو : ﴿ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا ﴾ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴿^(١) ،

❧ وأما مجيء ((بات)) بمعنى ((صار)) وإن ذكره صاحب الكشف^(٢) فليس بصحيح لعدم شاهد عليه . وأما : ((أين باتت يده))^(٣) ، والنوم قد يكون بالنهار فيحتمل أن يقلق أنها خرجت في هذا الخبر خرج الغالب ؛ لأن غالب النوم بالليل . قوله [أما باعتبار العوارض] نحو : ((صار زيد غنياً)) فإن معناه : إنه انتقل من صفة عارضة هي الفقر الى صفة أخرى عارضة هي الغنى .

قوله [أو الحقائق] بأن يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى ، نحو : ((صار الطين خزفاً)) ، وجعل تحوّل الحقيقة سبباً لتحوّل الصفة ؛ لأنه يلزم من تحوّل الحقيقة تحوّل الصفة . وعبارته في شرح المتممة كعبارة غيره : ((...)) ((صار)) الدالة على انتقال الاسم من صفة الى صفة ، أو من حقيقة الى حقيقة^(٤) ، ويكون أيضاً للانتقال من مكان الى مكان نحو : ((صار زيد الى عمرو)) ، وانظر هل تكون للانتقال في الزمان كأن تقول مثلاً : ((صار الربيع الى الصيف)) أم لا يتصور ، أو ((صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء)) ...)) ، فحرره بالنقل .

قوله [﴿ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا ﴾] أي : صارت غباراً منتشراً .

(١) الواقعة ٦-٧ .

(٢) شرح المفصل المجلد الثالث ج٧/ ٣٧٥ ((كان وأخواتها)) .

(٣) عن أبي هريرة عنه رضي الله عنه أنه قال ((إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها))

ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده)) البخاري في الوضوء باب ٢٦ ، ومسلم في الطهارة الحديث ٨٧ و ٨٨ .

(٤) الفواكه الجنية - ٢٣٤ ط دار الفكر تحقيق عماد علوان ، وهنا خلل في الفواكه ط الكتب العلمية سقط منها حوالي الصفحة وربما أكثر ، فلذلك اعتمدت هنا على ط دار الفكر ناشرون ، فلاحظ .

وقوله :

أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا

وقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ ^(١) ، وقال الشاعر :

أَضْحَى يُمَزَّقُ أَثَوَابِي وَيَضْرِبُنِي

وقوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَائُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٢)

قوله [أمست خلأً ^(٣)] صدر بيت عجزه :

أُخْنِيَ عَلَيْهَا الَّذِي أُخْنِيَ عَلَى لَبْدٍ

والاستشهاد إنما هو باعتبار ((أمست خلأً)) لا باعتبار ((أمسى أهلها

احتملوا)) ؛ إذ لو كان بمعنى ((صار)) لم يقع الماضي خبراً ، ويقال : ((أخنى عليه))

أتى عليه وأهلكه ، و ((لبْد)) آخر نسور لقمان ، وهو منصرف ؛ لأنه ليس بمعدول .

قوله [أضحى ...] صدر بيت عجزه :

أَبْعَدَ شَيْئٍ يَنْغِي عَنِّي الْأَدْبَا ^(٤)

(١) آل عمران - ١٠٣ .

(٢) الشعراء - ٤ .

(٣) البيت من البسيط للناطقة في ديوانه ٣٦ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٧ ؛ والمجم ٣١٣/٨ .

والشاهد في ((أمست خلأً)) أي : صارت . أما منع كون ((أمسى)) الثانية بمعنى ((صار))

فللزوم كون خبرها ماضياً وهو ممنوع ؛ لأن ((صار)) وما بمعناها تفهم الدوام على الفعل ، واتصاله

بزمان الإخبار ، والمضى يفهم الانقطاع نندافعا ، كذا في المجم ٣٦٠/٨ .

(٤) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح قطر الندى ١٣ والارتشاف ٧٧٢ وشرح ابن طولون على

الألفية ٢٠٠/٨ . والشاهد فيه : مجيء ((أضحى)) بمعنى ((صار)) ؛ لأنه يدل على التحول .

وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة ((صار)) تختص ((صار وليس)) وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماضٍ ، فلا يقال : ((صار زيدٌ عَلِمَ)) ولا ((ما دام زيد قَعَدَ)) ، وكذا البواقى ؛ لأن هذه الأفعال تفهم

قوله [وما بعدهما] وهي : ((زال وما فتى وما انفك وما برح وما دام)) ، وكذا ما بمعنى ((صار)) كما مر ، وإن أوهم كلام الشارح خلافه .

وأما بقية أفعال هذا الباب : فالصريون على جواز كونه فعلاً ماضياً وإن كان بدون ((قد)) ، وشرط الكوفيون اقترانه بـ ((قد)) ظاهرة أو مقدرة ،

وهو الصحيح ، خلافاً لما يوهمه كلام السعد في حاشية الكشف مشيراً الى أنه مذهب النحلة قاطبة ، وذلك أنه قل : ((جعل خبر ((كان)) فعلاً ماضياً من غير ((قد)) عما يابله النحلة ، لكنه واقع في التنزيل نحو : ﴿ إِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبْلِ ﴾^(١) ، فلا وجه للمنع)) انتهى ، وقد علمت التفصيل في المسألة .

فائدة : قل في المنهل وشرحه^(٢) : ((ويقعن خبراً لـ ((كان)) نحو : ((كان زيدٌ أصبح صائماً)) بلا عكس)) ، فلا يجوز : ((أصبح زيد كان صائماً)) ، وذلك لأن ((كان)) يدل على كون مطلق ، وأخواتها تدل على كون مقيد ، ففي وقوعها خبراً لـ ((كان)) فائدة جديدة تتحصل فجاز الإخبار ، بخلاف العكس ؛ لعدم تجدد الفائدة المسوغ للإخبار ؛ إذ الكون المطلق الذي يدل عليه ((كان)) في ضمن الكون المقيد الذي يدل عليه أخواتها .

وانظر في عموم المتن : ((ويقعن خبراً لـ ((كان)) بلا عكس)) فإنه يشمل ((ما زال)) وأخواتها ، الظاهر أنه ليس مراداً .

(١) يوسف - ٢٦ .

(٢) المنهل الصافي ٣١/٢ .

الدوام على الفعل ، واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا .

[و] تختص [غير ((ليس وفتى و زال))] من هذه الأفعال [بجواز التمام أي : الاستغناء] بالرفوع [عن الخبر] ، ويقال له فاعل حقيقة ، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك ^(١) .

وذهب الأكثرون الى أن معنى تمامها : دلالتها على الحدث والزمان ، فعلى الأول معنى نقصانها : عدم اكتفائها بالرفوع ، وعلى الثاني : دلالتها على الزمان فقط .

قوله [وتختص غير ((ليس)) ...] مثل ((ظل)) وبه صرح ابن مالك ^(٢) ،
وقل : ((تكون تامة بمعنى ((ظل أو دام)) ...)) .
وقل الرضي ^(٣) : ((قالوا : ولم تستعمل ((ظل)) إلا ناقصة)) انتهى ، ونقل
عن المهاباني ، قال أبو حيان ^(٤) : ((وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو إنها
تكون تامة)) .

(١) قل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٧٧/١ ما نصه : ((هذه الأفعال لعدم استغنائها بالرفوع تسمى أفعالا ناقصة ، فلازم النقص منها ((ليس و زال و فتى)) ، وما سوى هذه الثلاثة فقد نجيء تامة ، أي : مستغنية برفوع عن غيره إلا على سبيل الفضلة)) .

(٢) شرح النيهل ٣٣٢/١ ((كان وأخواتها)) .

(٣) شرح الكافية ٢٩٠/٢ .

(٤) نقل أبو حيان في الارتشاف ٧/٢ المخالفة عن المهاباني ولكنه لم يحتج عليه بنقل أئمة اللغة ،
نقول ((مخالف لنقل أئمة اللغة ...)) غير موجود في الارتشاف فراجع .

قل في المغني^(١): ((والصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا ليس)) .

قوله [والصحيح أنها ...] ؛ ((لأنها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف إلا الحدث فتعين أنه مدلولها)) ، قاله اللقاني .
وفيه بحث ؛ لأن الأزمنة الماضية مختلفة في نفسها بالصباح والمساء والضحى والليلية والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها أنفسها ، وأيضاً فإذا كانت هذه الأفعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص ((كان)) التامة بتفسيرها بـ ((حصل)) ، و ((دام)) التامة بـ ((بقي)) وهكذا ، إلا أن يقال : إذا كانت ناقصة فالتصنيف بمعانيها هي النسبة لا المرفوع بعدها ، وإذا كانت تامة فهو المرفوع وحده ، وحينئذٍ فلا إشكال في التخصيص .

ويدفع البحث بأن هذا لا يطرد ؛ لأنه الأظهر في نحو : ((أصبح زيد مقيماً ، وأمسى مسافراً)) حيث يقال : إنَّ الزمان اختلف فيهما ؛ لأنه في الأول ماضٍ صليحي ، والثاني ماضٍ مسائي ، ولا يظهر في نحو : ((كان زيد غنياً ، وصار زيد غنياً)) ؛ إذ الماضي في أحدهما لم يتميز عنه في الآخر .
فإن قلت : إذا كانت دالة على الحدث فأين فاعله .
قلت : مصدر خبرها مضافاً الى اسمها .

وقوله : ((إلا ليس)) أي : فإنها لا تدل على الحدث ، والمراد أنها لا تدل عليه استعمالاً ، وإلا فكل فعل يدل على الحدث وضعاً ، فلا ينافي قول الرضي^(٢) : ((إنها تدل على الحدث)) ؛ لأن مراده إنها تدل عليه وضعاً فتفظن .

(١) المغني ٤٣٧ .

(٢) شرح الكافية ٢٩٠/٢ .

وأبطل ابنُ مالك مذهب الأكثرين بعشرة أمور ذكرها في شرحه على التسهيل .

قوله [بعشرة أمور] ^(١) أحدهما : أنَّ الحكم بكونها أفعالاً يستلزم دلالتها على الحدث ؛ لأنَّ الحدث جزء ماهية الفعل .

الثاني : لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث : لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض .

الرابع : لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها ((أن)) المصدرية نحو : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مُلْكَيْنِ ﴾ ^(٢) ولم ينطق في بعضها بالمصدر الصريح .

الخامس : لو لم تدل عليه لم يثبت منها اسم فاعل ؛ لأنه لا دلالة له على الزمان بل الحدث .

السادس : أنها لو لم تدل عليه لم يثبت منها أمر ؛ لأنه لا يبنى مما لا دلالة له على الحدث .

السابع : أنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان ؛ لأنَّ الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية ، فالأولى أولى بالبقاء .

الثامن : أنَّ من جملتها ((دام)) ومن شرط إعمالها تقدم ((ما)) المصدرية ، ومن لوازم ذلك تقدير المصدر .

التاسع : من جملتها ((انفك)) ولا بدَّ معها من نافية ، فلو لم تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أنَّ يكون معنى ((ما انفك زيد غنياً)) : ☞☞

(١) شرح التسهيل ٣٣٠/٨ - ٣٣٣ مع اختصار للأمور العشرة واختلاف في ترتيبها .

(٢) الأعراف - ٢٠ .

وفي الارتشاف^(١) : وهذا الخلاف مبني عليه خلاف من أنها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا ، فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقهما بها ومن قال : لا مَنَعَ ذلك ،

❦ ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية ، وذلك نقيض المراد .

العاشر : الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث ، فلحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل . ولا يخفى ما في بعضها من النظر .

قوله [هل يتعلق بها الظرف ...] حكى أبو حيان^(٢) الخلاف في عملها في الحل ، وأما نصبها المصدر فالأصح منعه على القول بإثباته لها ؛ لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازوه السيرافي وطائفة ، فيقول : ((كان زيد قائماً كوناً)) ، قل في المغني^(٣) :

((واستدل لمبني التعلق بقوله تعالى : ﴿ أَكَاذِبُ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾^(٤) ، فإن اللام لا تتعلق بـ ((عجباً)) ؛ لأنه مصدر مؤخر ، ولا بـ ((أوحينا)) ؛ لفساد المعنى ؛ ولأنه صلة لـ ((أن)) ، وقد مضى عن قريب أنَّ المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حل من ((عجباً)) ،

❦

(١) ارتشاف الضرب ٧٥/٢ ، وما نقله الشارح معنى كلام أبي حيان مع بعض عباراته .

(٢) ارتشاف الضرب ٧٥/٢ ، وقد نقل أبو حيان إجازة السيرافي فراجع .

(٣) المغني ٤٣٧/٢ ((البلب الثالث أحكام شبه الجملة - هل يتعلقان بالفعل الناقص)) ، ونول ابن

هشام : ((عن قريب)) يعني في ٤٣٥/٢ من المغني فانظرها .

(٤) يونس - ٢ .

﴿ على حد قوله :

لَمِةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ^(١)

((...)) انتهى . وقوله : ((قد مضى عن قريب)) ، أي : في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾^(٢) فإنه يجوز تعلق ((في الأرض)) بـ ((سركم وجهركم)) ، ولا يرد بأن فيه تقديم معمول المصدر ؛ لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته ، والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بـ ((عجباً)) .

واعلم أن المصنف لم يفصح في المغني عن سرّ عدم تقدير المصدر فيما ذكر بـ ((أن)) والفعل ، وسببه كما قل في شرح القصيدة^(٣) أنه : ((ليس فيه معنى الحدث)) ، وقال : ((ولا يقدح ذلك في عمله في الظرف ؛ لأنّ الظرف يعمل فيه رائحة الفعل)) ، وبذلك يسقط قول الدماميني : ((لم لا يجوز أن يكون مقدراً بـ ﴿ مَا تَسِرُونَ وَمَا تَعْلَنُونَ ﴾ .

(١) من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ وبلا نسبة في الأوضح ٨٢/٢ وشرح الشذور ٤٢ ، وقلمه :

لَمِةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ بلرَحُ كأنه خَلَّلُ

والشاهد في قوله : ((مَوْحِشًا)) فقد نصبه على الحال ، وكان أصله صفة لـ ((طلل)) ، وتقديره : ((لَمِةٌ طَلَّلُ مَوْحِشًا)) فلما تقدمت الصفة على موصوفها صارت حالاً ، وقيل على الآية الشريفة أن متعلق ((للناس)) صفة لـ ((عجباً)) تقدم عليه ، فيصير المتعلق المحذوف حالاً .

(٢) الأنعام - ٣ .

(٣) شرح قصيدة بانث سعاد - ٤٤ .

((وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فـ)) (كان) بمعنى :
 حصل [نحو : ﴿إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ ^(١)] أي : وإن حصل .

قوله [كانت بمعنى فعل لازم] كذا في شرح التوضيح ^(٢) .
 لكن يرد عليه : أنَّ ابن مالك في شرح الكافية ومتن التسهيل ذكر ^(٣) : أنَّ
 ((كان)) تأتي بمعنى : ((كفل)) ، وبمعنى : ((غزل)) نحو : ((كان فلان الصبي))
 إذا كفله ، ((وكان الصوف)) إذا غزله ، وأنَّ ((صار)) تأتي بمعنى : ((ضم)) نحو :
 ((صار فلان الشيء)) بمعنى : ضمَّ إليه .
 وزاد في التسهيل أنَّ : ((صار)) تأتي بمعنى : ((قطع)) ، فلعل المراد أنَّ الأغلب
 كونها بمعنى فعل لازم .

قوله [بمعنى حصل] عبر ابن مالك ^(٤) بـ ثَبَّتَ ، وقل : ((ثبوت كل شيء بحسبه
 فتارة يعبر عنه بالأولية نحو : ((كان الله ولم يكن شيء قبله)) ، وتارة بـ حَدَّثَ نحو :
 إذا كَانَ الشتاء فَأَدْفِئُونِي ^(٥)

وتارة بـ حَضَرَ نحو : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ ، وتارة بـ قَدَّرَ

(١) البقرة - ٢٨٠ .

(٢) شرح التصريح ١٩٠/١ ((كان وأخواتها)) .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٧٧/١ - ١٧٧ و شرح التسهيل ٣٣٣/١ .

(٤) شرح التسهيل ٣٢٤/١ ، وفي التسهيل ((كان الله ولا شيء معه)) .

(٥) صدر بيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ٢٥٥/١ ، وبلا نسبة في شرح
 التسهيل ٣٢٤/١ وشرح الشذور ٣٦٥ ، وقامه :

إذا كَانَ الشتاء فَأَدْفِئُونِي فإنَّ الشيخ يُهْرِمُهُ الشتاءُ
 والشاهد فيه مجيء ((كان)) بمعنى ((حدث)) .

و((أمسى وأصبح)) بمعنى : دخل في المساء وفي الصباح ، نحو :
﴿ فَسَبَّحَانَ اللَّهَ [حِينَ تُسُونُ] ﴾ أي : تدخلون في المساء [وَحِينَ
تُصْبِحُونَ]^(١) أي : تدخلون في الصباح .

و((دام)) بمعنى : بقي نحو ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا [مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ] ﴾^(٢)
أي : بقيت .

و((أضحى)) بمعنى : دخل في الضحى ، نحو : أضحينا ، أي : دخلنا
في الضحى .

و((بات)) بمعنى : ((عرس)) ، كقول عمر رضي الله عنه : ((أما رسول
الله ﷺ فقد بات بمنى)) ، أي : عرس بها ،

أو ((وقع)) ، نحو : ((ما شاء الله كان)) ...)) انتهى .

قليل : ((والتعبير بـ ((قدر)) مشكل ؛ لأن شاء الله بمعنى : قدر ، فيتحد
السبب والمسبب)) انتهى ، وفيه نظر : كما قل شيخنا ؛ لأن ((شاء)) بمعنى :
أراد ، كما هو مقرر في الأصول .

قوله [بمعنى : بقي] أي : أو سكن ، ومنه في الماء الدائم .

قوله [بمعنى : عرس] - بهملات ، والراء مشددة - والتعريس : نزول استراحة
بغير إقامة ، وأكثر ما يكون في آخر الليل ، وخصه بذلك الأصمعي وأبو زيد .

(١) الروم - ١٧ .

(٢) هود - ١٠٧ .

وقد تكون بمعنى : ((نزل)) ، قالوا : بات بالقوم ، أي : نزل بهم ليلاً .

و((صار)) بمعنى : ((انتقل)) ، نحو : صار الأمر إليك أي : انتقل ، وقد تأتني بمعنى : ((رجع)) نحو : ﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾^(١) أي : ترجع . و((ظل)) بمعنى : ((دام واستمر)) نحو : ((ظل اليوم)) أي : دام ظله .

و((برح)) بمعنى : ذهب ، نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ ﴾^(٢) ، أي لا أذهب .

قوله [بمعنى : نزل] أي : ليلاً ، بدليل ما بعده .

قوله [قالوا : بات ...] وقالوا بات فلان القوم ، ولا ينبغي أن تفسر هذه بـ((نزل)) ؛ لأنه يتعلّق بنفسه ، و((نزل)) بالباء ، بل ((يأتي)) .

قوله [بمعنى : دام واستمر] العطف تفسيري .

قوله [بمعنى : ذهب] أي : ((أو ظهر)) كما في التسهيل^(٣) ، وفي الصحاح^(٤) ((برح الخفاء ، أي : وضع الأمر ، كأنه ذهب السرّ وزال فجمع بينهما)) .

(١) الشورى - ٣٥ .

(٢) الكهف - ٦٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣٢٣/١ .

(٤) الصحاح ٣٢٣/١ ملّة ((برح)) .

و((انفك)) بمعنى : انفصل ، نحو : ((فككت الخاتم فانفك)) أي :
انفصل .

وأما ((ليس وفتى وزال)) فإنها ملازمة للنقص ،

قوله [بمعنى : انفصل] أي : أو خلص ، قالوا : ((فككت الأسير فانفك))
أي : خلص ، ((وانفك)) فيهما مطاوع لـ ((فك)) بخلاف الناقصة فإنها
كـ ((انطلق)) ومعناها ((زال)) ، وتختص بالجد ، فهذه فروق ثلاثة .

قوله [وفتى] بكسر التاء ؛ إذ هي الملازمة للنقص ، وأما ((فتأ)) بفتح التاء
فتستعمل تامة بمعنى : ((كسر أو أطفأ)) كما في شرح التسهيل^(١) عن الفراء ،
يقول : ((فتأته عن الأمر : كسره ، وفتأت النار أطفأتها)) ، وتوهم أبو حيان^(٢) :
أنه تصحيف من ابن مالك ، وإنما ذلك ((فتأت بالثاء المثلثة)) ،

وفيه : إنه ليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى ، ولابن
مالك كتاب سمله ((ما اختلف إعجابه واتفق إفهامه)) ، وقد انتصر صاحب
القاموس^(٣) لابن مالك ، وانظر لم لزم : ((فتى و زال)) النقص دون ((برح
وانفك)) مع أن المعنى واحد ، وما سره غير السماع .

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٥ .

(٢) المهم ١/ ٣٦٩ .

(٣) قل في القاموس المحيط ٢٣/١ ((...)) ((ما فتأ)) مثلثة التاء : ما زال كما أفتأ ، وفتى عنه : كسع
وانقذ عنه ، أو خاص بالجد ، و ﴿ تَفَاتًا تَذْكُرُ يَوْسُفَ ﴾ أي : ما فتأ ، و كمنع وكسر وأطفأ عن
ابن مالك في كتابه : جمع اللغات المشكلة ، وعزاه للفراء ، وهو صحيح ، وغلط أبو حيان وغيره في
تقليط ...)) .

وما أوهم خلاف ذلك يؤول .

[و] تختص [كان]

قوله [وما أوهم خلاف ذلك يؤول] نحو : قول الراجز :

وفي حُمَيَا بغيه تَفْجُسُ ولا يزالُ وهو ألوى أليس^(١)

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ، وتأويله أنَّ الخبر محذوف والتقدير : ولا يزال متفجساً وهو ألوى أليس ، و((التفجس)) : التكبر ، والـ((أليس)) : الشجاع ، وقوله :

إنما يجزي الفتى ليس الجمل^(٢)

وتأويله على جعل ((الجمل)) اسم ((ليس)) وخبرها ضميراً متصلاً عائداً على ((الفتى)) أي : ليسه الجمل ، ثم حذف لاتصاله .

قوله [وتختص كان ...] أي : هذه اللفظة من حيث هي ، لا الناقصة بخصوصها ؛ لأنَّ من جملة الخصائص الزيادة ،

(١) البيت من الرجز لجندل بن المثنى في المنصف ٨٣/٣ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٢٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ . ما نقله المحشي هو نص كلام ابن مالك في التسهيل وشرح الكافية الشافية ، والجملة الحالية ((وهو ألوى أليس)) أغنت عن خبر ((زال)) فقد يعضد هذا الرجز رأي أبي علي الفارسي الذي أجاز جعل ((زال)) تامة قياساً على أخواتها ..
(٢) عجز بيت من الرمل للبيد في ديوانه ١٤١ وفي شرح التسهيل ٢٢٠/٢ وبلا نسبة في شرح الكافية ٣٠٠/٢ ، ونمائه :

إذا أقرضتَ قرضاً فأجزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل

والشاهد فيه : ((ليس الجمل)) فإنها توهم كون ((الجمل)) فاعلاً بـ((ليس)) لعدم خبر لها ، ولكنهم اتفقوا على أن ((ليس)) ملازمة للنقص فوجب التأويل كما ذكره المحشي .

بمرادفة ((لم يزل)) كثيراً ، فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾^(١) .

[مجاوز زيادتها متوسطة] بين شيئين ، متلازمين ، ليسا جاراً ومجروراً ، كالابتداء وخبره نحو ((زيدٌ كان عالمٌ)) ، والفعل ومرفوعه نحو ((لم يوجد كان مثلك)) ، والموصول وصلته نحو ((جاء الذي كان ضربته)) ،

والزائدة قسيمتها لا قسم منها ، والمراد أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التي تذكر ، لا بلجتماعهن فلا يشاركها غيرها في شيء منها لا بشرط ولا بغير شرط ، ولا ينافي أن غيرها يختص بأمور كما لا يخفى .

قوله [بمرادفة ((لم يزل))] فيه نظر إذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل .
والذي يظهر أن يقل : تختص ((كان)) بإفالة استمرار خبرها لاسمها ، والأصل في ((كان)) أن لا تلتك على استمرار ولا انقطاع ، بل ذلك الى القرينة ، ولا يلزم من دلالتها على المضي الانقطاع خلافاً لأبي حيان^(٢) لانه لا ملازمة بين مضي الشيء وانقطاعه .

قوله [متوسطة] أي : داخلة كما مر ، وأطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها في مثل : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنُورًا رَجِيمًا﴾^(٣) مع تصديرها .

قوله [ليسا جاراً ومجروراً] فلا تراد بينهما ؛ لشدة الاتصال بينهما ، فكانهما كلمة واحدة ،

(١) الكهف - ٤٥ .

(٢) الارتشاف ٩٥/٢ .

(٣) النساء - ٩٦ ، النساء - ١٠٠ ، النساء - ١٥٢ .

والموصوف وصفته نحو : ((جاء رجل كان عالم)) ، واطراد زيادتها بين ((ما)) وفعل التعجب [نحو : ((ما كان أحسن زيداً))] ، ومعنى زيادتها : أنه لم يؤث بها للإسناد .

❦ ونحو :

على كائن المسومة العراب^(١)

ضرورة أو شاذاً ؛ خلافاً للبدر بن مالك والرضي^(٢) .

قوله [ومعنى زيادتها ...] أي : وإلا فهي دالة على الماضي مع التأكيد ، أو مؤكدة فقط من غير دلالة على الماضي نحو : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾^(٣) ، وإلا فأين المعجزة ، و ((صَبِيًّا)) على هذا حل .

وذكر رضي^(٤) ما حصله : أنَّ ((كان)) الزائدة لا تدل على الزمن الماضي ، وإنَّ ما تدل عليه كالزائدة نحو : ((ما كان أحسن زيداً)) ، فلحكم بزيادتها فيه تجوز ؛ لدلائلها على الزمن الماضي ، وأنها جردت عن الدلالة على الحدث ، ووجه بذلك عدم عملها ؛ لأنها إذا جردت عن ذلك لم يبق إلا الزمان ، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً ، فبقيت كالظرف .

(١) عجز بيت من الوافر بلا نسبة في شرح الكافية ٢٩٣/٢ والأوضح ١٨١/١ والممع ٣٨١/١ ، وتلمه :

سَرَاةً بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسْلَمِي عَلَى كَائِنِ الْمُسُومَةِ الْعَرَابِ

والشاهد في قوله : ((على كان المسومة)) فقد زاد ((كان)) بين الجار والمجرور شذوذاً .

(٢) شرح الالفية لابن الناظم - ١٠٠ ، شرح الكافية ٢٩٣/٢ ((كان وأخواتها)) .

(٣) مريم - ٢٩ .

(٤) شرح الكافية ٢٩٣/٢ ((كان وأخواتها)) .

❧❧ قال الشهاب القاسمي : ((إنَّ تجردها عن ذلك غير ضروري ، بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ، ويؤيده أنَّ سيويه قل بزيلاتها في قوله :

وجيران لنا كانوا كرام^(١)

وقالوا إنَّ عملها في الضمير ليس مانعاً من زيلاتها ، ولا فرق بين الضمير والظاهر ، بل جوز ابن مالك في نحو :

أتلك أهلك اللاحقون^(٢)

إلغاء الثاني ونسبة العمل لهما ، وإنَّ أجاز إلغاؤه مع الظاهر الذي لا يتأتى معه دعوى التجرد عن الحدث فلتجز زياة ((كان)) مع بقاء دلالتها على الحدث)) انتهى .
لكن نقل في المغني^(٣) في بحث ((لعل)) في الكلام على هذا البيت أنَّ الجمهور على أنَّ الزائد لا يعمل .

(١) عجز بيت من الوافر للفوزق في ديوانه ٥٢٩٢ ، وبلا نسبة في الكتب ٢٨٩١ والنكت ٥٣٣٨ ، وقامه :

فكيف إذا رأيت ديار نوم وجيران لنا كانوا كرام

والشاهد فيه : زياة ((كان)) بين الصفة والموصوف ((كرام)) صفة لـ ((جيران)) و ((كانوا)) زائدة بينهما ، كذا قال سيويه تبعاً للخليل وتابعه الأعلام ، ومنع المبرد وتبعه ابن هشام وادعيا : أنَّ ((كان)) الزائدة تزداد بحركة لا اسم لها ولا خبر ، فعلى رأيهم أنَّ ((لنا)) متعلق بمحذوف خبر ((كان)) قدم عليها والواو اسم ((كان)) ، غاية الأمر أنَّ الفوزق فصل بين الصفة والموصوف بحملة كاملة هي كان واسمها وخبرها المقدم ، ومنعه الأعلام بأنَّ تقدم الخبر لا يصح إلا على نحو الملك ، ولا يصح الملك هنا ؛ لأنهم لم يملكوهم بل كانوا جيراناً لهم .

(٢) البيت تقدم تخريجه في ١١٣٨ بحث المغرب والمبني ، وانظر شرح الكافية الشافية ٢٨٨١ التنزع .

(٣) المغني ٢٨٧٨ ((لعل)) .

وفهم من قوله : ((كان)) أنها تزداد بلفظ الماضي ، وأنَّ غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك ، وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً .

ومن قوله : ((متوسطة)) أنها لا تزداد في صدر الكلام ولا آخره ، وهو كذلك ؛ لأنَّ ما ذكر أولاً يكون معتنى بشأنه وما ذكر آخرأً يكون محط الفائلة ، وكلاهما ينافي الزيادة .

وجوَّز الفراء زيادتها آخرأً قياساً على إلغاء ((ظن)) آخرأً ، والأصح المنع ؛ لأنَّ الزيادة خلاف الأصل ، فلا تستعمل إلا فيما اعتيد استعمالها فيه .

قوله [بلفظ الماضي] ؛ لحفته .

قوله [وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً] نحو قولهم : ((ما أصبح أبردها - أي : الغداة - وأمسى أدفأها)) - أي : العشية - ، وقيل : الضميران للدنيا ، ونحو قول أم عقيل :
أنتَ تكونُ ملجداً نبيل^(١)

قوله [وجوَّز الفراء^(٢) ...] وإجاز أيضاً زيادة أفعل سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره إذا لم ينتقض المعنى .

(١) الرجز ينسب للسيدة فاطمة بنت أسد أم عقيل بن أبي طالب في شرح التسهيل ٣٤٣/١ وال أوضح ١٨٠/١ وفي الجمع ٣٨١/١ . والشاهد فيه : قولها ((أنت تكون ملجداً)) فقد زاد ((تكون)) وهو مضارع ((كان)) بين المبتدأ وخبره ، وزيادة المضارع شاذة ؛ لأنَّ الماضي مبني يشبه الحروف ، والحروف تزداد ، أما المضارع فمعرب يشبه الأسماء ، فتحصن عن الزيادة .
(٢) الجمع ٣٨١/١ .

[و] تختص بجواز [حذف نون مضارعها المجزوم] أي : بالسكون ؛ إذ هو الأصل والمتبادر عند الإطلاق ، فلا تحذف من غير المجزوم ، والمجزوم بالحذف [وصلاً] ،

قوله [نون مضارعها ...] لم يقل ونون ((يكون)) بجواز حذفها ؛ لأن المقصود ذكر خواص ((كان)) ، ولا يفيله ما ذكر إلا بتأويل ، بخلاف ما إذا أضيف المضارع الى ضمير ((كان)) ، وحذف هذه النون شذ في القياس ؛ لأنها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمل وشبه النون بحرف العلة .

قوله [من غير المجزوم] وهو المرفوع نحو : ﴿ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾ ^(١) ، والمنصوب نحو : ﴿ وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبَرِيَاءُ ﴾ ^(٢) .

وإنما اشترط كونه مجزوماً ؛ لأن الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة ، والحذف يؤنس بالحرف ؛ ولأن النون في غير المجزوم محركة ، فهي متعاصية على الحذف ؛ لقوتها بالحركة ، ولا يخفى أن شرط الجزم يخرج نحو : ((النسوة لم تكن قائمات)) ؛ إذ هو مبني وليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم .

قوله [والمجزوم بالحذف] إنما اشترطوا أن يكون الجزم بالسكون ؛ لأنه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه ؛ لأنها إنما تحذف لكونها آخرأ ، ولما اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخرأ ؛ لأن مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه .

(١) الأنعام - ١٣٥ ، القصص - ٣٧ .

(٢) يونس - ٧٨ .

فلا تحذف من المجزوم بالسكون حل الوقف ، نحو : ((لم أكن)) ؛
لأنَّ الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرفٍ أو حرفين
يجب الوقوف عليه بهاء السكت ، كـ ((عه)) و ((لم يعه)) ،
فـ ((لم يك)) كـ ((لم يع)) .

فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم
يكن ، وإنما لم يلزم مثله في ((لم يع)) ؛ لأنَّ إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء
الجازم ، بخلاف ((لم أكن)) فإنَّ الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لا حذف
النون .

[إن لم يلقها ساكن] ، فلا تحذف من المتصل بالساكن ؛ لتعاصيها
عن الحذف ؛ لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين

قوله [لأنَّ الفعل الموقوف ...] ما قاله الشارح تبعاً للمصنف هنا مخالف لقوله
في الأوضح^(١) :

((قل الناظم :)) وكذا - أي : تجب هاء السكت - في الفعل إذا بقي على حرفين
أحدهما زائد نحو ((لم يعه)) ...)) انتهى ، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب
الوقف إذا أرادوا الوقف على نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ ﴾ ﴿ وَمَنْ تَقِ ﴾^(٢) بترك الهاء ...)) انتهى .
وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب .

(١) الأوضح ٢٩٢/٣ ((الوقف)) وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/٢ ((الوقف على هاء السكت)) .

(٢) مريم - ٢٠ ، غافر - ٩ .

خلفاً ليونس^(١) مستنداً الى قوله :

إذا لم تك الحجلات من همّة الفتى

وهذا ونحوه محمول - عند المانع المعتد في المنع بمطلق الحركة - على
الضرورة ،

قوله [إذا لم تك ...] صدر بيت عجزه :

فليس بُغِنَ عنكَ عقدُ الرثائم^(٢)

والشاهد فيه ظاهر

قوله [ونحوه] كقوله :

إذا لم تك المرأة أبنتَ وسامةً فقد أبنت المرأة جبهة ضيئتم^(٣)

(١) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣٤٤/١ .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٤٩/١ والفضة المضية ٩٨ ، والمجم ٣٨٧/١ .
والشاهد فيه قوله : ((تك الحجلات)) فقد حذفت النون الساكنة من ((تكن)) مع أنّ ما بعدها
ساكن فعند يونس جائز ومثله عند ابن مالك وذكر أبياتاً أخرى جعلها شواهد لتصحيح رأيه ،
خلفاً لسيبويه ومن تابعه كابن هشام .

(٣) البيت من الطويل للخنجر بن صخر الأسدي في الخزانة ٣٠٤/٩ وبلا نسبة في شرح التسهيل
٣٤٩/١ والمجم ٣٨٧/١ .

والشاهد فيه : حذف نون مضارع ((كان)) مع أنّ ما بعدها ساكن فهو جائز عند يونس وتبعه
ابن مالك خلفاً لسيبويه فالبيت عنده ضرورة .

كقوله :

ولَاكَ اسْقِنِي إِنَّ كَانَ مَأْزُكَ ذَا فَضْلٍ

[ولا ضمير نصب متصل] فلا تحذف من المتصل به نحو : ((إِنَّ
يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ))^(١) ؛ إذ الضمائر ترد الأشياء الى أصولها ، فلا
يحذف معها بعض الأصول ،

قوله [وَلَاكَ اسْقِنِي ...] عجز بيت للنجاشي يصف حاله مع ذئب عرض له
في سفر ، وصدّره :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُهُ^(٢)

والشاهد فيه : أنه حذف النون من ((لكن)) وهي متحركة .

قوله [تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا] أي : ترد الأشياء التي استعملت في غير الأصل
الى أصولها المستعملة ، فلا يرد مثل : ((يَلُوكَ وَذِيكَ وَفِيكَ)) ؛ لِأَنَّ الْيَدَ وَأَخْوَاهُ أَصْلَهُ
غير مستعمل .

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الجنائز باب : إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ، وفي
كتاب الجهاد والسير باب : كيف يمرض الإسلام على الصبي الحديث رقم ٣٠٥٥ .
(٢) البيت من الطويل للنجاشي في ديوانه ٥٦ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣٣٧/٢ ، والمغنى
٢٩١/١ . والشاهد فيه : حذف نون ((لكن)) في قوله : ((لَاكَ)) مع أن الحرف بعدها ساكن وهو
سين ((اسْقِنِي)) ، وفي حل التقاء الساكنين يحرك أولهما وهو نون ((لكن)) فلا موجب لحذف
النون ؛ لأنها محصنة بالحركة العارضة ، فرأي سيويو والجمهور إن الحركة العارضة يعتد بها فلا
تكون النون ساكنة فلا تحذف ، أما يونس فيرى أن ما يعتد به الحركة الأصلية فقط ، وهذه الحركة
عارضة لا يعتد بها فتكون النون كأنها ساكنة فيجوز حذفها .

فإذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو : ﴿ وَلَمْ أَكْبَغِيَا ﴾ ^(١) أصله : ((أكون)) فحذفت الضمة للجازم ، والواو للساكين ، والنون للتخفيف ، ولا يختص الحذف بـ ((كان)) الناقصة بل التامة كذلك ، ولذلك قرئ ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ ^(٢) برفع ((حَسَنَةً)) .

[و] تختص أيضاً بوجوب [حذفها] وحدها دون اسمها وخبرها ،

[معوضاً عنها] بعد الحذف [ما] الزائدة ،

قوله [بـ ((كان)) الناقصة] أي : بمضارعها لكن الحذف في التامة أقل .

قوله [بعد الحذف] أشار به الى أنَّ ((معوضاً)) حل منتظرة من ((ها)) .

قوله [ما الزائدة] خصتْ ((ما)) بالزيادة ؛ لمجيئها زائدة في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ؛ ولكثرة مشابهتها بأنخت ((كان)) وهو ((ليس)) ، وما ذكر من أنَّ المحذوف ((كان)) الناقصة والباقي اسمها وخبرها و ((ما)) زائدة للتعويض هو الصحيح ، وبقي فيها أقوال مذكورة في المطولات .

(١) مريم - ٢٠ .

(٢) النساء - ٤٠ ، في الآية قراءات متعلقة : قرأ نافع برفع التاء في ((حسنة)) مع المد والتخفيف في : ((يُضَاعِفُهَا)) . وقرأ ابن كثير وأبو جعفر بالرفع في ((حسنة)) مع القصر والتشديد ((يُضَعِّفُهَا)) . وقرأ ابن عامر ويعقوب بنصب ((حسنة)) مع القصر والتشديد ((يُضَعِّفُهَا)) . وقرأ أبو عمرو بن العلاء البصري وعلصم وحمزة والكسائي الكوفيون بنصب ((حسنة)) مع المد والتخفيف ((يُضَاعِفُهَا)) . انظر الدور الزاهرة - ١٤٠ والدر المصون ٣٦٤/٢ .

(٣) آل عمران - ١٥٩ .

وذلك مطرد بعد ((أن)) المصدرية الواقعة في كل موضع أريد فيه
تعليل فعل بفعل ، كما [في مثل] قوله :
أَبَاخُرَاشَةَ [أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ] فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ ^(١)
أصله : افتخرت عليّ لِأَنَّ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ ،

قوله [أصله افتخرت عليّ ...] أشار الى أَنَّ الجار متعلق بمحذوف تدل عليه
القرينة .

وقد اللقاني : ((تقدير ((فخرت)) يورث في التركيب ركائة وفي المعنى
فساد ؛ إذ لا يتجه أَنْ يقل : فخرت لكونك ذَا نَفَرٍ لِأَنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ ، بل
المتجه أَنْ يقل : مهما تذكر أنت في حل كونك مذكوراً بالنفر فَإِنِّي مثلك ذُو نَفَرٍ إذ
قومي لم تأكلهم سنة الجلب حتى ترفع عليّ بقومك ونفرك ، وهذا يناهي بكون
((إما)) نائبة عن ((مهما)) كما مرَّ)) انتهى .

ويجوز أَنْ يكون ((فَإِنَّ قَوْمِي)) تعليلاً لمحذوف ، أي : ولا اعتبار بفخرك فَإِنَّ
قومي لم تأكلهم الضَّبْعُ ، وبعضهم جعل التقدير ((لا تفخر)) ، والتعليل حينئذٍ
واضح ، وإنما بيّن تقدير هذا المثل بقوله ((لِأَنَّ كُنْتَ ... الخ)) للردّ على الكوفيين
حيث جعلوا ((أَنْ)) المفتوحة كلمة شرط كاللكسورة ، ورجح في المغني ^(٢) مذهبهم ،
وللتنبية على أَنَّ ((ما)) هذه مفتوحة .

(١) البيت من البسيط للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ١٢٨ وفي شرح الشذور ١٧٦ وبلا
نسبة في الجمع ٢٨٦/١ . والشاهد واضح من كلام المحشي .
(٢) المغني ٣٥/١ ((أن)) المفتوحة .

ثم قدمت العلة على المعلول ؛ لإفالة الاختصاص ، ثم حذفت اللام و((كان)) للاختصار ، فانفصل الضمير وصار ((أن أنت ذا نفر)) .
ثم زيدت ((ما)) عوضاً عن ((كان)) المحذوفة ، وأدغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج ، فصار ((أما أنت ذا نفر)) ، ويقاس بضمير المخاطب غيره .
وقد مثل سيويه بـ((أما زيد ذاهباً))^(١) ، وإنما خصّ ضمير المخاطب بالذكر ؛ لأنه لم يسمع من العرب حذفها إلا معه .
ولا يجوز الجمع بين ((ما)) و((كان)) ؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض ، وجوّزه المبرد ، وجرى عليه في الشرح .

قوله [لإفالة الاختصاص] أي : والاهتمام .
قوله [فانفصل الضمير] لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به .
قوله [وجوّزه المبرد^(٢)] أي : جوّز الجمع بين ((ما)) و((كان)) على أن ((كان)) زائدة لا عوض ، ولم يبد مستنداً من جهة السماع .
قوله [وجرى عليه في الشرح^(٣)] كلامه ليس صريحاً في الجواز المقابل للوجوب ؛ لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع ، فيصلق بالوجوب ، والقرينة تصرّحه بأن ((ما)) زيدت عوضاً .

(١) الكتاب ٢٩٣/١ .
(٢) في المخطوط ((على أن ((كان)) زائدة)) وفي الجمع ٣٨٧/١ ((على أن ((ما)) زائدة)) فلاحظ .
(٣) شرح القطر - ١٣٦ .

[و] تختص أيضاً بجواز حذفها [مع اسمها] ضميراً كان أو ظاهراً

دون خبرها ،

قوله [وتختص أيضاً بجواز حذفها] هذا خاص بمادة ((كان)) لا بصيغة الماضي لما يذكر ، وكلامه يفهم أنها لا تحذف وحدها جوازاً .

وفي الأشموني عند قول الخلاصة ((ويحذفونها وييقون الخبر)) ما يدل على الجواز حيث قل^(١) : ((ويحذفونها وحدها أو مع الاسم)) انتهى ، ولا شك أن كلام الخلاصة صالح لذلك إذ بقاء الخبر لا يتنافى بقاء الاسم .

قوله [ضميراً كان أو ظاهراً] ادخل ضمير المتكلم نحو : ((لارتحلن إن فارساً وإن راجلاً)) ، والمخاطب كقوله :

إنطق بحق ولو مُستخرجاً إحناً^(٢)

والغائب كـ ((اطلب العلم ولو بالصين))^(٣) ، ولا يجوز عند عدم إظهار الفعل إلا النصب ، وربما يجوز فيه : الرفع والجر . فالأول : إذا حسن فيه تقدير : ((فيه أو معه)) أو نحو ذلك . والثاني : بعد ((إن)) فقط ، إذا عاد اسم ((كان)) على مجرور بحرف : سواء اقترن ((إن)) بـ ((لا)) أو لا ، كقولهم :

☞☞

(١) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٤٢/١ ((كان وأخواتها)) .

(٢) صدر بيت من البيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٤٥/١ والدرر ٨٢/٢ والجمع ٣٨٣/١ ، وقامه :

إنطق بحق ولو مُستخرجاً إحناً فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا

والشاهد فيه حذف ((كان)) مع اسمها مع إبقاء عملها ، والتقدير : إنطق بلحق ولو كنت مستخرجاً إحناً .

(٣) كنز العمل ١٣/١٠ ، كشف الخفاء ١٣/١ .

وذلك مطرد بعد ((إن)) و ((لو)) الشرطيتين ، كما [في مثل]

قول الحريري :

فإن وصلأ الذب به فوصل وإن صرماً فصرم كالطلاق^(١)

☞☞ ((مرت برجل صالح إن لا صالح فطالح)) .

وقيد التسهيل^(٢) اسم ((كان)) بكونه ضميراً وهو معدود من تفرداته .

قوله [وذلك مطرد بعد ((إن ولو)) الشرطيتين] قيل : لأنهما من الأدوات

الطالبة لفعلين ؛ فيطول الكلام ، فتخفف بالحذف .

وخص بـ ((إن ولو)) ؛ لأن الأولى أم الأدوات الجازمة ، والثانية أم غير الجازمة

وفيه : أنهم قالوا أم غير الجازمة ؛ إذ قل في التصريح^(٣) : ((الغالب في ((إن)) أن

تكون تنويعية ، ومثل غير التنويعية قولهم : إنطبق بحق وإن مستخرجاً إحناً)) انتهى .

وحقه أن يقيد ((لو)) بالتي ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له في شيء :

((كأني بدابة ولو حملاً)) ، ويقل حذف ((كان)) مع اسمها بدون ذلك .

قل المحشي : وذلك في ثلاث صور بعد ((هلا وإلا ولدن)) .

أقول : وبقي صورة رابعة وهي بعد ((لكن)) نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(٤) ،

☞☞

أي : ولكن كان رسول الله ،

(١) البيت من الوافر للحريري في المقامات - المقالة القطيعية - ٣٣٩ . والشاهد في قوله : فإن

وصلأ فقد حذف كان مع اسمها من الجملة مع بقاء عملها ، وتقديره : فإن كان وصلأ .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٤/١ ((كان وأخواتها)) .

(٣) شرح التصريح ١٩٣/١ ، النقل باختصار شديد .

(٤) الأحزاب - ٤٠ .

وقولهم : ((الناس مجزيون بأعمالهم [إن خيراً فخير] وإن شراً فشر)) أي : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً ، وقوله ﷺ : [التمس ولو خاتماً من حديد] ^(١) ، أي : ولو كان ما تلتسمه خاتماً من حديد ، وقول الشاعر :

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً
أي : ولو كان الباغي ملكاً .

❧ ❧ فالواو عاطفة جملة على جملة فليست ((لكن)) عاطفة ؛ لاقرانها بالواو ، ولا الواو عاطفة لمفردين على مفردين ؛ لأنَّ معطوفيهما المفردين لا يختلفان سلباً وإيجاباً . قوله [والناس مجزيون بأعمالهم] فيه حذف مضاف أي : بجنس أعمالهم ؛ إذ الأعمل يجازى عليها لا بها . قوله [فجزاؤهم خير] أي : فالذي يجزون به خير ، وأشار به الى أنَّ ((خير)) : خبر مبتدأ محذوف .

قوله [لا يأمن الدهر ^(٢) ...] ((لا)) : نافية ، فما بعدها مرفوع ، ويحتمل أنَّ تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر للاتقاء الساكنين ، و((الدهر)) منصوب على الظرفية ، أي : لا يأمن في الدهر الحوادث ،

(١) سنن أبي داود ٤٦٧١ كتاب النكاح الباب ٣١ ح ٢١١١ .

(٢) صدر بيت من البسيط للعين المنقري في الخزانة ٢٥٧/١ وبلا نسبة في الأوضح ١٨٥/١ والممع ٢٨٣/١ ، وقامه :

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضلَّ عنها السهل والجبل

والشاهد في ((ولو ملكاً)) فقد حذف ((كان)) مع اسمها وأبقى خبرها بعد ((لو)) الشرطية .

وأما حذف ((كان)) مع خبرها وإبقاء الاسم فضعيف ، وعليه :
((إن خير)) بالرفع ، أي : إن كان في عملهم خير .

أو المفعولية ، أي : لا يأمن غدرات الدهر .

والشاهد : في ولو ملكاً حيث حذف ((كان)) واسمها بعدها ، و ((جنوده)) مبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على أنها صفة ((ملكاً)) ، وفي البيت وقولهم : ((ألا حشف ولو تمرأ)) ردُّ على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد ((لو)) أعلى مما قبلها ولا أعم)) فإنَّ الملك أعلى مما قبله والتمر أعم .

قوله [وأما حذف ((كان))] هذا خاص بمادة ((كان)) لا بصيغة الماضي .
ووجه الضعف : أن الخبر منصوب ففي بقائه دلالة على ((كان)) المحذوفة ، بخلاف بقاء الاسم .

قيل : ولما فيه من كثرة الحذف .

وفيه : أنه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم ، إلا أن يقل : الخبر في صورة الفضلة ، والاسم كالجاء لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً ، وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف ، وليس كذلك ، هذا .

وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي ؛ لأنه إذا كان العمل خير لا يلزم أن يكون جزاء جميع الأعمال خيراً .

قوله [أي : إن كان في عملهم خير] اعترض : بأنَّ الخير جزاء الخير الذي في العمل ، لا العمل الذي فيه خير كما هو المتبادر .

إلا أن يقل : إنه على التجريد ، فيكون الكلام حينئذٍ

وفي هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة ، وإن ضمنت إليه ((إن شراً
فشر)) كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجهاً .
وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ((إن)) الشرطية ، كقولهم :
((إفعل! هذا إما لا)) ، أي : إن كنت لا تفعل غيره ،

❧ مثل : ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ ^(١) والمعنى : إن كان عملهم خيراً ، كما أن
المعنى : أنها نفسها دار الخلد .
قال في التسهيل ^(٢) : ((وإضمار ((كان)) الناقصة قبل الفاء أولى من إضمار
التامة)) انتهى .

فتقدير : ((إن كان في عملهم خير)) أولى من تقدير : ((إن كان خير)) وإن
كان أقل ؛ لأن ((كان)) التامة قليلة الاستعمال ، ولا يحذف إلا كثير الاستعمال ؛
للتخفيف ؛ ولتكون الشهرة دالة على المحذوف ، وأيضاً فيضعف تقديرها من جهة
أن الكلام معها يصير كأنه أجني عن الأول والمعنى على تعلقه به .

قوله [وقد تحذف ...] أشار الى قلته ، وصرح بذلك في التسهيل ^(٣) .

قوله [أي : إن كنت ...] قل اللاماني : ((ولا يحذف الفعل مع المكسورة
معوضاً عنه إلا في هذا ، فلو قلت : ((أما كنت منطلقاً انطلقت)) كانت ((ما))
زائدة ، ولا يجوز : ((أما أنت منطلقاً انطلقت)) ...)) .

(١) فصلت - ٢٨ .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٤/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٤٤/١ .

فـ((ما)) عوض من ((كان)) ، و((لا)) هي النافية للخبر .

❦❦ قال اللقاني : ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل ؛ إذ الظاهر أنَّ ((ما))
مزیلة لتأكيد ((إن)) الشرطية ، و((لا)) نافية للفعل المقدر ، و((لا)) ومنفيها
هو الشرط ، فـ((إن)) أداة شرط موكدة بـ((ما)) نظيرها ((أمّا)) في قوله تعالى :
﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ ﴾^(١) ، والشرط المقدر محذوف الجواب ؛ لدلالة ما سبقه عليه ، نظير ذلك
في التقدير قوله :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ ؛ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(٢)

والأصل : ((إفعل هذا إن تفعل غيره)) ، وهذا معنى واضح لا غبار عليه ،
فعليك بالحق وإن أفنك التلس وأنتوك .

قوله [ولا هي النافية للخبر] كذا في الأوضح^(٣) ، والظاهر : أنَّ الخبر هو المجموع
النافي والمنفي ، والمنفي جزء الخبر ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه
وتقديره : فافعله .

(١) مريم - ٢٦ .

(٢) البيت من الوافر للأحوص في ديوانه ١٩٠ وبلا نسبة في شرح الشذور ٣٠٨ والهمع ٤٦٤/٢ .
والشاهد قوله : ((وإلا يعل)) فقد حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره : وإلا
تطلقها يعل مفروق الحسام ، ووجه التنظير أنَّ المحذوف في البيت هو فعل الشرط والمحذوف
هناك جواب الشرط المقدر .

(٣) أوضح المسالك ١٩١/١ .

[ما ولا ولا المشبهات به ليس]

ولما فرغ من ((كان)) وأخواتها أخذ يتكلم على ما حُمِلَ على ((ليس)) ، وهو ((ما ولا ولا)) ، وبدأ بـ ((ما)) فقال :
[و ((ما)) النافية عند الحجازيين كـ ((ليس))] في رفع الاسم
ونصب الخبر ؛ لشبهها بها في نفي الحل والدخول على المعارف
والنكرات ، وفي دخول الباء في الخبر ،

قوله [لشبهها بها في نفي الحل ...] الصحيح من مذاهب أربعة : أنه لا يلزم
حالية المنفي به ما وليس ، نعم الأصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان
فيحسبه .

هذا وقد يقل : إنما يتوجه الإلحاق ، ويظهر التوجيه لو كان عمل ((ليس)) لما
فيها من النفي ، وليس كذلك ، بدليل عملها مع انتقاض نفيها ، إلا أن يقل : يصح
الإلحاق بسبب المشابهة في النفي وإن لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا
قياس العلة ، والقياس في اللغة إنما يمتنع في المدلولات ، أما في الأحكام كما هنا فلا
يُمتنع ، نَبّه عليه العز ابن جماعة ، على أنا لا نسلم أن ذلك من القياس ؛ لجواز أن
يكون من قبيل الاستقراء ، وما ذكر تحقق له .

قوله [وفي دخول الباء في الخبر] ظاهره أن تميماً لا تدخل الباء في الخبر ، وفي
الجنى الداني^(١) : ((وفي زيلة الباء بعد ((ما)) التيمية خلاف منعه الفارسي
والزنجشيري ، والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم)) .

(١) الجنى الداني - ٥٤ .

وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة ، وهو القياس ؛ لأنها
حرف لا يختص بقبيل ، بل تدخل على الأسماء والأفعال ، فأصلها أن لا
تعمل ، قل شاعرهم :

ومُفْهَفُ الأعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسَبَ فَأَجَابَ مَا قَتَلُ الْمُحِبِّ حَرَامٌ^(١)

أي : هو تميمي لا حجازي .

ولما كان عملها على خلاف الأصل شرط الحجازيون له أربعة

شروط :

قوله [وبنو تميم لا يعملونها ...] لم يقرأ على لغتهم إلا شاذاً ، روى الفضل
عن عاصم : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(٢) بالرفع ، وأما قولُ سيويه : ((وبنو تميم يرفعون
إلا من درى كيف هي في المصحف)) ((فإنه يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على
حسب لغته من غير توقيف ، وذلك لا يحل)) قاله ابن فلاح^(٣) .

وانظر كيف يتأتى لمن درى أن ينطق بغير لغته ، مع أن العربي لا ينطق بغير
لغته ، كما قيل ، لكن الحق خلافه ، وأنه إنما يمتنع نطقه بالخطأ .

قوله [ولما كان عملها ...] أي : فالخطت عن ((ليس)) ، ف((ليس)) تعمل
دون شرط منها ، والأصل أقوى من الفرع ، فتعمل وإن توسط خبرها ، ☞☞

(١) البيت من الكامل بلا نسبة في نفع الطيب ٢٢٧/٥ . والشاهد فيه ((ما قتلُ المحبِّ حرامٌ)) .

فإنَّ الشاعر لم يعمل ((ما)) فلذلك فهموا من كلامه أنه تميمي .

(٢) المجلد ٢ . القراءة في الدر المصون ٦ / ٢٨٥ .

(٣) المغني في النحو لابن فلاح ٩٩/٣ ، والكتاب ٥٩١ .

أشار إلى الأول منها بقوله : [إنَّ تقدم الاسم] على الخبر ، فلو قدم الخبر نحو : ((ما مسيءٌ مَنْ أعتب)) بطل عملها ، خلافاً للفراء ^(١) وإنَّ كان ظرفاً أو مجروراً خلافاً لابن عصفور .

وكذا إنَّ تقدم على قول غير ابن مالك ^(٢) من البصريين ، وأما عدم السبق بـ ((إنَّ)) فأمر لازم بمعمول الخبر ، فإنَّ ولي ((ليس)) فلا عمل لها ، وإنَّ ورد شيء منه كانت شأنية وإنَّ سبق على نفس ((ليس)) ففيه اضطراب ، فليحذر ، مع ملاحظة أنَّ خبر ((ليس)) لا يتقدم عليها عند ابن مالك ، ويتقدم عند غيره من البصريين وتعمل وإنَّ سبق الخبر بـ ((إلا)) عند الحجازيين دون التميمين نحو : ((ليس الطيب إلا المسك)) ، فانظر المغني ^(٣) في بحث ((ليس)) .

قوله [إنَّ تقدم ...] لأنها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف ، فلذلك لم تعمل حل تقدم الخبر ، وقيد بقوله ((على الخبر)) ؛ لأنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ لأنَّ ((ما)) لها الصدر ، فلا يتقدم ما في خبرها عليها ؛ فلا يجوز ((قائماً ما زيد)) ولو كان الخبر ظرفاً .

قوله [ما مسيء ...] يحتمل أنَّ ((مسيء)) مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر ، فلا شاهد فيه ، و((المعتب)) الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك .

(١) المجمع ٣٩٢/١ .

(٢) قل ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٣/١ : ((واختلف في تقديم خبر ليس عليها فلجازه سيويه ووافقه السيرافي والفارسي وابن يرهان والزنجشري ، ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني ، وبه أقول)) .

(٣) المغني ٢٩٤/١ ((ليس)) .

والى الثاني بقوله : [ولم يسبق] الاسم [بـ ((إن))] الزائدة ، فلو سبق بها كقوله :

بني عُذانة ما إن أنتم ذهب^(١)

بطل عملها وجوباً عند البصريين ؛

قوله [ولم يسبق] الاسم بـ ((إن)) هو إن صلق بسبق ((إن)) على ((ما)) فغير مراد ذلك الصلق قطعاً ، والمدار أخذاً من التعليل على وجود ((إن)) وإن اقترن بلحدهما دون الآخر فيما إذا فصل بين ((ما)) والاسم بمعمول الخبر ، ولو عبر بالرفوع كان أولى ؛ إذ المقترن بها ليس باسم لها .

قوله [الزائدة] بخلاف النافية ، كما يُلحظ عليه قوله الآتي : ((وأول على أن ((إن)) نافية ... الخ)) .

قوله [بطل عملها وجوباً عند البصريين] يوهم أنه لا يبطل عملها عند الكوفيين ، وليس كذلك ، فإنها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر ، وانتصاب الثاني : بنزع الخافض .

(١) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في الأوضح ١٩٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٥٣/١ ، والمجمع ٣٩١/١ ، وقامه :

بني عُذانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الحرف

والشاهد فيه : ((ما إن أنتم ذهب)) فقد زاد ((إن)) بين ((ما)) والاسم بعدها ، فلا تعمل ((ما)) عمل ((ليس)) هنا ، أما رواية ابن السكيت بالنصب ((ذهباً)) واستل بها على أن ((ما)) لا يبطل عملها بزيادة ((إن)) بعدها فقد خرجت على جعل ((إن)) نافية مؤكدة لـ ((ما)) لا زائدة .

لأنها محمولة على ((ليس)) في العمل ، و ((ليس)) لا يقترن اسمها
بـ ((إن)) فبعدت عن الشبه ، وروي ((ذهباً)) بالنصب ، وأوّل على أنّ
((إن)) نافية مؤكدة لـ ((ما)) لا زائدة .

قوله [وأول على أنّ ((إن)) نافية ...] هذا التخرّيج إنّما يأتى على قول
الكوفيين أنّ ((إن)) المقترنة بـ ((ما)) هي النافية جيء بها تأكيداً .
قل ابن مالك في شرح التسهيل^(١) : ((والذي زعموه مردود بوجهين :
أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكدة لم يتغير العمل ، كما لا يتغير بتكرير
((ما)) ، كما قل :

لا يَنْتَبِهُ الْأَسَى نَأْسِياً فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِماً^(٢)
فكرر ((ما)) النافية تأكيداً وأبقى عملها .

الثاني : إنّ العرب قد استعملت ((إن)) زائدة بعد ((ما)) التي بمعنى :
الذي ، وبعد ((ما)) المصدرية التوقّيتية لشبهها في اللفظ بـ ((ما)) ، النافية ، فلو
لم تكن ((إن)) المقترنة بـ ((ما)) النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين
مسوغ)) انتهى . وفيه أمور :

(١) شرح التسهيل ٣٥٣/١ - ٣٥٤ ((ما ولا ولا)) .

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٥٣/١ والجنى الداني ٣٣٨ والمجمع ٣٩٢/١ .
والذي أراد ابن مالك أنّ ((ما)) الثانية مؤكدة للأولى والدليل بقاء عملها ، فـ ((أحد)) اسم
((ما)) و ((معتصماً)) خبرها ، أما دعوى الكوفيين أنّ ((إن)) في البيت ((بني غدانة ...))
هي نافية مؤكدة لـ ((ما)) فمردودة بما تقدم من ابن مالك أنها لو كانت نافية مؤكدة لوجب بقاء
عملها حالها حال ((ما)) الثانية المؤكدة في هذا البيت ، مع أن البيت الأول لا عمل فيه
لـ ((ما)) .

والى الثالث بقوله : [ولا بمعمول الخبر]

❧ الأول : يتأمل في الرد مع أنه نقل عنهم أنهم يقولون أن ((ما)) لا

عمل لها :

الثاني : قلّ كلامه على أن ((ما)) إذا كررت لا يبطل العمل ، وفي كلام ابن عقيل^(١) والأشعري في شرح التوضيح خلافه كما سيأتي .

الثالث : أنهم نقلوا أن ((إن)) تزداد بعد ((أن)) الاستفلاحية ومدة الإنكار ، وحيثئذ فلا ينحصر المسوغ للزيادة في المشابهة .

قوله [ولا بمعمول الخبر] يعني : ولم يسبق بمعمول الخبر ، يفهم منه أنه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر وإن لم يكن ظرفاً أو مجروراً ، وهو كذلك ، وعبرة بعضهم :

((وإن قدّمت معمول الخبر عليه دون الاسم جاز إعمالها كقولك : ((ما زيد طعامك آكلًا)) إلا أن يكون الخبر موجباً بـ ((إلا)) فلا يجوز إعمالها خلافاً للكسائي والفراء كقولك : ما زيد طعامك إلا آكلًا)) انتهى .

وإنه لو سبق الاسم بمعموله لم يبطل عملها وإن كان غير ظرف نحو قولك : ((ما زيداً ضارباً قائماً)) .

وعبرة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ، ونصها : ((ولا يجوز الفصل بأجنبي بينه - أي : بين اسم ((لا)) و ((ما)) - وبين عامله وهو ((ما ولا)) ، ولا تقول : ((ما طعامك زيداً بأكل)) بنصب ((طعامك)) ...)) انتهى ، وانظر حكم معمول الخبر .

(١) شرح ابن عقيل ٣٠٦/١ ((ما ولا ولا)) .

فإن سبق به نحو :

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ

بطل عملها وجوباً ؛ لضعفها في العمل ،

قوله [وما كل من وافى مني ...] عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ،

صدره :

وقالوا تعرفها المنازلُ من مني^(١)

والشاهد فيه حيث أبطل عمل ((ما)) بإيلائها معمول خبرها الذي ليس
بظرف ولا جار ولا مجرور ، وهذا على رواية نصب ((كل)) ، وأما من روى رفع
((كل)) فهو على الحجازية ، والجملة في موضع نصب على خبر ((ما)) ، والعائد
محذوف أي : عارفه .

قوله [لضعفها ...] قضية التعليل عدم تقدمه على ((ما)) نفسها بالأولى ،
وامتناع الفصل بين ((ما)) واسمها بمعمول اسمها نحو : ((ما زيدا ضارب قائماً)) .
وقضيته أيضاً منع الفصل بما ليس معمولاً لاسمها ولا لخبرها ، وقضية كلام
المصنف الجواز .

وقضيته أيضاً أنه لا يجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا توسط بينه وبين الاسم ،
وسياطي جواز توسط معمول خبر ((إن)) بين اسمها وخبرها إذا كان غير ظرف وجار
ومجرور ، إلا أن ((إن)) أقوى من ((ما)) كما يأتي بيانه .

(١) البيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي في الخزنة ٢٨٧١ وبلا نسبة في الأوضح ٢٠١/١

وقد تقدم تخريجه ص ١٦٤ السابقة في بحث المبتدأ ، والشاهد واضح من كلام المحشي .

فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم [إلا] إذا كان المعمول
 ظرفاً أو جاراً و [مجروراً] فإنه لا يبطل نحو : ((ما عندك زيد مقيماً))
 و ((ما بي أنت معنياً)) لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، ولم
 ينبه على هذا الشرط في الشرح ^(١) .

والى الرابع بقوله : [ولا الخبر] بالرفع عطفاً على الضمير المستكن
 في ((يسبق)) أي : ولم يسبق الخبر [بـ ((إلا))] ، فلو سبق بها نحو :
 ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ^(٢) بطل عملها ؛ لبطلان معنى ((ليس)) .

قوله [بالتقديم] انظر حالة التوسط .

قوله [إلا إذا كان ظرفاً ...] أي : فإنه لا يبطل ، ولو اجتمع الأمران فهل يجوز
 الفصل بهما لا يبعد الجواز ، فأوفى كلامه مانعة خلو ، وكذا لا يبعد الجواز إذا تعدد
 الظرف أو الجار والمجرور .

قوله [ولم يسبق الخبر إلا] فيه إشارة الى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول
 خبرها نحو : ((ما زيد مقيماً إلا عند عمرو ، أو إلا في الدار)) ، وهو ظاهر ؛ لأنه
 غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة اليه .

وإن انتقض نفي خبرها بنفي ((إلا)) وجب النصب عند البصريين نحو :
 ((ما زيد غير قائم)) ، وأجاز الفراء ^(٣) الرفع .

☞☞

(١) شرح القطر ١٣٩ - ١٤٠

(٢) آل عمران - ١٤٤ .

(٣) هذا نص عبارة الهمع ٣٩٠/١ ((كان وأخواتها)) .

وزادَ بعضهم^(١) شرطين : أنْ لا تتكرر ، وأنْ لا يبدل من خبرها موجب .

بقي أن المتبادر من الكلام أنها لا يجلب الخبر ، وحيثُ فلو كانت سابقة على الخبر - لكنها من تعلقات الاسم نحو : ((ما القوم إلا زيدا قائمون)) - ينبغي أنْ لا يبطل عملها ؛ لأنَّ معنى ((ليس)) موجود في هذه الحالة ، ثم النقض بـ ((إنما)) كالنقض بـ ((إلا)) على ما في جمع الجوامع^(٢) ولم يمثل في شرحه فانظر مثاله .

قوله [أنْ لا تتكرر] فإنْ تكررت بطل عملها ومَرَّ عن ابن مالك^(٣) خلافه .

قوله [وأنْ لا يبدل ...] وذلك لاتحاد حكم البديل والمبدل منه ، و((ما)) لا يقدر عملها بعد قصد الإثبات ؛ لأنَّ عملها لمشابتها^(٤) بـ ((ليس)) في النفي ، وقد انتقض النفي بـ ((إلا)) ، أي : لم يبق معناه بعد ((إلا)) ؛ لأنَّ الاستثناء من النفي إثبات للمنفسي بـ ((ما)) بعد ((إلا)) ، ولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يتمكن عملها فيه .

ومقتضى هذا التعليل أنْ النعت وعطف البيان كالبدل ، فالأول نحو : ((ما زيدٌ رجلٌ إلا كريماً)) ، والثاني : ((ما هذا عمر إلا أبو حفص)) ، وليراجع جواز اقتران عطف البيان بـ ((إلا)) .

(١) هو ابن عقيل في شرحه على الألفية ٣٠٦١ .

(٢) جمع الجوامع هو متن الهمع فراجع ٣٨٩١ ((كان وأخوانها)) .

(٣) راجع ما نقله المحشي ص ٣١٠ السابقة نقلاً من التسهيل .

(٤) سقط من أصفحت ، وما أثبتته من الحاشية ط مصر ، وسنشير لاحقاً لكان نهاية السقط .

نحو : ((ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به)) .

فإذا توفرت هذه الشروط عملت كـ ((ليس)) ، [نحو : ﴿ مَا هَذَا

بَشَرًا ﴾ ^(١) ، ﴿ مَا هُنَّ أَهْمَانَهُمْ ﴾ ^(٢) .

قوله [ما زيدٌ بشيءٍ ...] أي : هو ملحق بالمعدومات فليس شيئاً حقيراً فضلاً عن العظيم ، وقوله : ((إلا شيء)) حقيرٌ ؛ لأنَّ التكرير للتحقير ، وقوله : ((لا يعبأ به)) أي : لا يبالي به ولا يلتفت إليه ، وهو صفة لـ ((شيء)) ، والظاهر : أنه من تأكيد الذم بما يشبه المدح .

و((شيء)) بالرفع بـل من ((شيء)) وهو خبر عن ((زيد)) ، وهو مرفوع المحل فأعرب المبتدل بإعراب المحل ، ولا يجوز أن يعرب المبتدل بإعراب المبتدل منه اللفظي ؛ لأنَّ ((شيء)) حينئذ يكون مجروراً بالباء كالمبتدل منه ، فتكون الباء مقدرة عليه حقيقةً - كما هو مذهب الجمهور - أو حكماً ؛ لظهور أثره فيه ، والمقدر كاللفوظ .

والباء منه زائدة ؛ إذ المعنى : ((ما زيدٌ شيءٌ إلا شيءٌ لا يعبأ به)) ، فإنه أثبت له الشيئية ، فقوله ((إلا شيء)) يفيد الإثبات ، فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدأ مثبت ، وهي لا تزاد قياساً إلا في خبر مبتدأ في المحل أو الأصل ، ويكون في الكلام استفهام بـ ((هل)) أو نفي .

(١) يوسف - ٣٦ .

(٢) المجادلة - ٢ .

وإذا عطف على خبرها بـ ((لكن)) أو بـ ((بل)) تعين في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، نحو : ((ما زيد قائماً لكن قاعداً أو بل قاعداً)) .

ولا يجوز النصب ؛ لأنَّ المعطوف بهما موجب ، و ((ما)) لا تعمل إلا في منفي .

قوله [تعين في المعطوف الرفع] أي : على أنَّه خبر مبتدأ محذوف ، كذا قاله الشيخ عبد القاهر ^(١) ، وحيث أنَّه فلا يكون مما نحن فيه ؛ إذ كلامنا في عطف المفرد ، وهذا من باب القطع والاستئناف ؛ لأنَّ ((بل ولكن)) لا يعطفان الجمل .
وقد ذهب بعضهم : إلى أنَّ الرفع حمل على محل الخبر إذ هو مرفوع نظراً إلى الأصل ، وكلامه يومهم تساوي ((بل ولكن)) ، وهو في ((بل)) مسموع وفي ((لكن)) بالقياس ، وتعين الرفع لا يتنافي ما سيأتي في باب العطف ؛ لأنَّ العطف هنا امتنع لعارض فلا يتنافي ثبوت العطف لهما بشرطه .

قوله [لأنَّ المعطوف بهما موجب] هذا رأي الجمهور ، وأما على مذهب المبرد ^(٢) فيما بعد ((بل)) فيجوز فيه النصب ؛ لأنه منفي ؛ لأنَّ ((بل)) عنده تنقل النفي جوازاً من الأول إلى الثاني ، فقياسه أنه يجوز : ((ما زيد قائماً بل قاعداً)) ، ويختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب ،

(١) المتصّد في شرح الإيضاح ٤٣٧/١

(٢) المصم ١٨٠/٣ ((حروف العطف)) .

وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران ، والنصب أجود .

❧ وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف بـ ((بل)) ، ولكن لأنه يرى أن بقاء النفي ليس بشرط في عمل ((ما)) ؛ لأنه أجاز إعمالها مع انتقاض النفي بـ ((إلا)) .

قوله [وأما المعطوف بغيرهما ...] أما النصب فبالعطف على خبر ((ما)) وأما الرفع فعلى إضمار ((هو)) ، وقيل : إتباعاً على المحل ، وفيه : إن الرفع منسوخ فلا محل للرفع ، ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز ، أي : الطالب لذلك المحل .
تتمة :

لا يجوز حذف اسم ((ما)) قياساً ولا خبرها كذلك ، فإن كفت بـ ((أن)) جاز تشبيهاً بـ ((لا)) نحو : ((فما إن من حديث ولا صل)) ، التقدير : فما نبي حديث ولا صل متبته ، وإذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل ، وأجاز الكسائي إضمارها وأنشد :

فقلتُ لها والله يدري مُسافرٌ^(١)

أي : ما يدري ، ومنعه البصريون ، وشذ بناء النكرة معها تشبيهاً بـ ((لا)) ، سمع : ((ما بأس عليك)) ، ولا يغني عن اسمها بطل موجب خلافاً للأخفش .

(١) البيت من الطويل للكُميت بن معروف في ديوانه ١٧٠ وبلا نسبة في المجمع ٣٩٣/١ ، والارتشاف ١٠٨٢ ، وقلمه :

فقلتُ لها والله يدري مُسافرٌ إذا أضمرته الأرض ما الله صانعٌ

والشاهد فيه إضمار ((ما)) ، والتقدير : والله ما يدري مسافرٌ .

[وكذا ((لا)) النافية] للوحدة أو للجنس ظاهراً، عند الحجازيين
كـ ((ليس)) فيما تقدم ،

قوله [عند الحجازيين] قل أبو حيان^(١) : لم يصرح أحد بأنَّ إعمل لا عمل
ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة إلا المطرزي فإنه قل : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم
يعملها ، وفي كلام الزنجشيري أهل الحجاز يعملونها دون طى ، وفي البسيط^(٢) : القياس
عند بني تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز .

قوله [ك ليس فيما تقدم] أي : في رفع الاسم ونصب الخبر ، وهو أحد أقوال
ثلاثة ، ثانيها : أنها عاملة في الاسم وهما جميعاً في موضع الابتداء ، ولا تعمل في الخبر
أصلاً ، وثالثها : أنها غير عاملة ، واختاره الرضي^(٣) وسماع نصب الخبر يبطلهما .

(١) قل أبو حيان في منتهج السالك ٦٥ ((ما ولا العاملة عمل ليس)) :
((ومن وقفنا على كلامه ممن ذكر أن ((لا)) تعمل عمل ((ليس)) لم ينص على أن ذلك
بالنسبة الى لغة مخصوصة إلا ما في كتاب المغرب لأبي الفتح ناصر ابن أبي المكارم المطرزي
الحوارزمي فإنه ذكر فيه ما نصه ... ((ما ولا)) بمعنى ((ليس)) ترفعان الاسم وتنصبان
الخبر نحو : ((ما زيد منطلقاً)) و ((لا رجل أفضل منك)) ، وعند بني تميم لا تعملان ...))
انتهى ، فنص على أن ((لا)) لا تعمل عند بني تميم وإنها تعمل عند غيرهم ، وقرنها بـ ((ما))
و ((ما)) يعملها أهل الحجاز ، فالظاهر من كلامه أنها عندهم مثل ((ما)) ...)) . انتهى كلام
أبي حيان بحروقه ، ونصه في الجمع ٣٩٨/١ .

(٢) قل في البسيط ٥٧٧/١ : ((وإعمالهما - يعني ((ما)) و ((لا)) - بمعنى ((ليس)) هو لغة
أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فلا يعملونها ...)) .
(٣) قل في شرح الكافية ١١٢/١ في بحث اسم ((ما ولا)) المشبهتين بليس : ((والظاهر أنه لا
تعمل ((لا)) عمل ((ليس)) إلا شاذاً ولا قياساً ، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر ((لا))
منصوباً)) .

لكن عملها قليل جداً لم يرد إلا [في الشعر] خاصة .
[ويشترط] له ما تقدم في عمل ((ما)) من الشروط الأربعة - ما
عدا الثاني منها - وزيادة على ما مرّ

قوله [إلا في الشعر] لم يقيد ابن الحاجب به ^(١) ، بل عبّر بقوله : ((وهو
- أي : عمل ((ليس)) في ((لا)) - شاذ .
قل الجامي ^(٢) : ((فيقتصر عمل ((لا)) على مورد السماع)) انتهى ، ولا
يخفى أنه حيث كان سماعياً فلا حاجة لتقييده في الشعر .
وقول التسهيل ^(٣) : ((ويلحق بها ((إن)) النافية قليلاً و((لا)) كثيراً))
ظاهرة يخالف ذلك ، ولكن أبا حيان ^(٤) قل : ((الصواب العكس)) ، فليحرر .
وعلى كل حل لا تعمل إلا بالشروط المذكورة ، فلا يتوهم أن الشعر محل
ضرورة ، فلا تعتبر فيه الشروط .

قوله [ما عدا الثاني منها] وهو قوله : ((ولم يسبق الاسم بـ)) ((إن))
الزائدة)) .

قل الشاطبي : ((لأنها لا يتأتى معها دخول ((إن)) في القياس وإن دخلت
عليها فلحكم الإهمال)) انتهى .
وحينئذ فهذا الشرط لا يحتاج إليه وإن صحّ اعتباره .

(١) هذا الكلام من متن الكافية فانظر شرح الرضي ١١٢/١ .

(٢) شرح الكافية - الجامي ٣٠٦/١ ((اسم ما ولا المشبهتين بليس)) .

(٣) شرح التسهيل ٣٥٧/١ ((كان وأخواتها)) .

(٤) الارشاف ١١٠ / ٢

[تنكير معموليها] ، فلا تعمل في معرفة ، خلافاً لابن جني مستدلاً

بقول النابغة :

وَحَلْتُ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا ^(١)

وأجاز في شرح التسهيل ^(٢) القياس عليه مع تصريحه في التسهيل
بالندور ، وتأوله المانعون على جعل ((أنا)) مرفوعاً بفعل مضمر ،

قوله [تنكير معموليها] لعل وجه ذلك أنها لنفي الجنس راجحاً ، ونفي
الوحدة المطلقة مرجوحاً ، وكلُّ منهما بالنكرات أنسب ، وانظر هل يكون الخبر جملة
لأنها نكرة في المعنى ، ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها جار كما ذكر في
((لا)) العلامة عمل ((إن)) فانظر سر ذلك .

قوله [فلا تعمل في معرفة] وذلك لنقصان مشبهتها بـ ((ليس)) ؛ لأنَّ
((لا)) للنفي المطلق بخلاف ((ما)) .

قوله [مع تصريحه في التسهيل بالندور] أي : والندور لا يقاس عليه ، وقد قلنا



عليه المتنبّي

(١) البيت من الطويل للنابغة الجعفي في ديوانه ١٧١ وفي الارتشاف ١١٠/٢ وبلا نسبة في الممع
٣٩٧/١ . والشاهد واضح فـ ((أنا)) اسم ((لا)) وهو معرفة ، ونسبة الإعمال في المعرفة لابن جني
لم اعثر عليها إلا أن عقق الارتشاف ذكر في هامشه أن ابن جني استدلل عليه في كتاب التمام في
تفسير أشعار هذيل وليس فيه ذلك .

(٢) قل ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦٠/١ : ((وشذ إعمالها - ((لا)) - في معرفة في قول النابغة
- ثم ذكر البيت - والقياس على هذا شائع عندي)) وقل في التسهيل ٣٥٧/١ : وتلحق بـ ((ما)) :
((لا)) كثيراً ، ورفعها نادر .

و((باغياً)) نصباً على الحل ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمّر
الفعل برز الضمير وانفصل .

والغالب في خبر ((لا)) أن يكون محذوفاً حتى قيل بلزومه ،

❦ في قوله :

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المَلُ باقياً

فإن قيل : كيف يجعل نلداً في مثل سيبويه ((ما زيدٌ ذاهباً ، ولا أخوه قاعداً))
قيل : لا عمل لـ ((لا)) بل هي زائدة ، والاسمان تابعان لمعمولي ((ما)) .

قوله [نصباً على الحل] أي : لا على أنه خبر ، فلا دليل فيه .

قوله [ولا أرى] بالبناء للمفعول ، وأوّلُ أيضاً بأنه على حذف مضاف ، أي :
لا مثلي باغياً ، فملخول ((لا)) نكرة ؛ لأنَّ ((مثلاً)) لا يتعرف بالإضافة ، ثم
حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقلبه ، فأتى به منفصلاً مرفوعاً ، كما قيل في
((لا)) التبرئة في : ((قضية ولا أبا حسن لها)) ، ويحتمل أن هذا مراد ابن جني ،
وقصده بعمل ((لا)) في المعرفة عملها لا بطريق الأصالة بل بطريق النيابة .

قوله [حتى قيل بلزومه] قد يستشكل وجه الغاية هنا ، وجوابه : إن ما بعد
((حتى)) ليس نهاية لما قبلها بل هو مسبب عنه .

(١) عجز بيت من الطويل للمتني في ديوانه ٥٣٧/٤ وشرح الشذور ١٨٦ والمغني ٢٤٠/١ ، ونمائه :

إذا الجودُ لم يُرزَقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المَلُ باقياً

والشاهد فيه إعمال ((لا)) في المعرفة في الموضعين ((الحمد والمَل)) ، واعلم أن المتني من لا
يحتاج بشعره بل يذكر هذا البيت على سبيل التمثيل لا الاستشهاد .

والصحيح جواز ذكره [نحو] قوله :

[تَعَزَّزْ فلا شيء على الأرضِ باقياً ولا وَزَرَ مَا قَضَى اللهُ واقياً
و [كذا يعمل عمل ((ليس)) : [لات] خلافاً للأخفش وهي
(لا)) زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ ، وحُرِّكت للتخلص من التقاء
الساكنين ، وفتحت تخفيفاً

قوله [تَعَزَّزْ... (١)] قد يقل : لا دلالة فيه لإمكان أن ((باقياً وواقياً)) حالان .

قوله [خلافاً للأخفش] حيث قل (١) : ((إنَّ المنصوب بعدها بتقدير فعل ،
فمعنى : ﴿ لَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، أي : لا أرى حين مناص ، والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف
الخبر .

قوله [لتأنيث اللفظ] وعلى هذا فهي ساكنة ، وحركت لما ذكر ، وقيل : زيدت
التاء للمبالغة في النفي ، وعليه فهي محركة في الأصل قبل أولهما ، وفيه : أنه يلزم
حيثن اجتماع وصفين متنافيين وضعاً وهما السكون والتحريك .

قوله [وحُرِّكت...] قل الأشموني (٢) : ((حركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها
الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ، بدليل ((رُبَّتْ وَثُمَّتْ)) فإنها فيهما متحركة مع
تحريك ما قبلها)) .

-
- (١) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الشذور ١٨٤ وأوضح المسالك ٢٠٤/١ والمجمع ٣٩٧/١ .
والشاهد فيه إعمال ((لا)) في نكرتين مع إظهار الخبر فالغالب أن يكون خبر ((لا)) محذوفاً .
(٢) نقله الأشموني في شرحه على الألفية ٢٥٧/١ .
(٣) شرح الأشموني ٢٥٧/١ .

قل في الأوضح : ((وعملها بإجماع من العرب)) انتهى .
 و[لكن] لا تعمل إلا [في الحين] ، نصّ عليه سيويو ، فنأخذ
 بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين .
 وقل بعضهم : المراد أسماء الزمان ، وهو ظاهر عبارة الأوضح ، وكذا
 ابن مالك في التسهيل حيث قل^(١) : ((وتختص بلحين أو مرادفه)) ،
 وصرّح في الشذور وشرحه^(٢) : ((بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة
 والأوان بقلة)) ، وهذا منه كالتوسط في المسألة .
 [ولا يجمع] في كلام [بين جزأيهما] أي : اسمها وخبرها ؛ لضعفها
 بل لا بدّ من حذف أحدهما لصحة عملها ،

قوله [وعملها بإجماع من العرب^(٣)] انظر هذا مع ما سبق من خلاف
 الأخفش ، ولا يصحّ جواب اللقائي : بأنه لا ينقض دعوى الإجماع على العمل ؛ إذ
 ورود النص بعد إجماع منهم وإن اختلف النحلة في سببه ؛ لأنّ الدعوى إجماع
 العرب على العمل لا على ورود النص بعدها ، وقد يجب : بأنّ الإجماع على جواز
 الإعمال لا وجوبه .

(١) شرح التسهيل ٣٥٧/١ .

(٢) شرح شذور الذهب - ١٨١ ، ١٨٧ . ((أخوات ليس)) .

(٣) دعوى الإجماع على إعمال ((لات)) ليست في الأوضح ، قل ابن هشام ٢٠٥/١ : ((وعملها
 واجب)) ، ولا في المغني ٢٥٤/١ فقد نسب القول بالعمل الى الجمهور ولم يتعرض للإجماع ، نعم
 هذه العبارة أثبتها الشيخ خالد في متن الأوضح من شرحه . فانظر شرح التصريح ٢٠٠/١ .

[والغالب] في كلامهم [حذف] اسمها [المرفوع] ، وبقاء المنصوب

[نحو : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾ ^(١)] أي : ليس الحين حين فرار ، ومن غير

الغالب عكسه ، وعليه قرئ شذوذاً ((وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ)) بالرفع .

قل بعضهم ^(٢) : وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي

أن حذف المرفوع لا يجوز البتة ؛ لأن مرفوعها محمولٌ على مرفوع ((ليس))

ومرفوع ((ليس)) لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في

أصله .

وأفهم كلامه أنه لا يشترط في عملها تنكير معموليها .

قوله [والغالب ... حذف اسمها ...] ؛ لأن الخبر عطُ الفائدة .

قوله [وعليه قرئ شذواً ^(٣)] أي : قرأناً شذواً ، فهو صفة مصدر محذوف ، يقال :

قرأ قرأناً وقراءة ، وليس حالاً ؛ لأن تقديم الحال على صلاحها المجرور بالباء : إما ممتنع أو

ضعيف .

قوله [وأفهم كلامه ...] ؛ لأنه إنما تعرض لشرطين : كون معموليها اسمي زمان

وحذف أحدهما ، وما أفهمه كلامه غير مراد ؛ ولأن لات لا تزيد على ((ما ولا)) .

فالظاهر : أنه يشترط لعملها تنكير ما يذكر من جزئها ، وهو مراد الأشموني

☪☪

بقوله : ((إنها إنما تعمل في

(١) ص - ٣ .

(٢) شرح التصريح ٢٠٠/١ .

(٣) ص - ٣ ، القراءة منسوبة لعيسى بن عمر ، قل في الدر المصون ٥٢٤/٥ بأنها ((مشكلة جداً))

واستبعد أن تصدر عن مثل عيسى وقل : ((قد يكون الغلط من الراوي عن عيسى لا منه)) .

ولم يتعرض لـ ((إن)) النافية ؛ لأنَّ إعمالها نادر كما في الأوضح^(١)
تبعاً لابن مالك ، بل ذهب الفراء^(٢) وأكثر البصريين الى المنع .

﴿ نكرة ﴾^(٣) ، فلا ينافي قول ابن مالك في قراءة النصب^(٤) : ((ولا بد من
تقدير المحذوف معرفة ؛ لأنَّ المراد نفي كون الحين الخاص حيناً ينوصون فيه ،
أي : يهربون أو يتأخرون ، وليس المراد نفي جنس حين المناص)) والترتيب وبقاء
النفي .

وفي كلام السيوطي ما يدل على اشتراط هذا الأخير حيث قل^(٥) : ((والعطف
على خبر ((لات)) العاملة كالعطف على ((ما)) ، فينصب ويرفع في نحو :
((لات حين رجوع ولات حين طيش)) ويتعين الرفع في : ((لات حين قلق بل
حين صبراً)) أو ((لكن حين صبر)) .

قوله [تبعاً لابن مالك^(٦)] وقال أبو حيان^(٧) : ((الصواب أنَّ إعمالها كثير ؛
لوروده نظماً ونثراً ؛ ولمشاركتها لـ ((ما)) في النفي ؛ وكونه للحل)) .

قوله [الى المنع] لعدم اختصاصها .

(١) الأوضح ٢٠٨/١ .

(٢) نقل عن الفراء في الارتشاف ١٠٩/٢ ، وفي الجمع ٣٩٤/١ .

(٣) شرح الأشموني ٢٥٧/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٩٥/١ ((ما ولا ولات)) .

(٥) الجمع ٤٠٣/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣٥٧/١ .

(٧) ما ذكره المحشي معنى ما في الارتشاف ١٠٩/٢ ومعنى ما في الجمع ٣٩٤/١ .

وإعمالها لغة أهل العالية ، كقول بعضهم : ((إنَّ أحدَ خيراً من أحدٍ
إلا بالعافية)) ، وقول الشاعر :

إنَّ هو مُستَوِلياً على أحدٍ إلا على أضعفِ المجانين^(١)

قوله [العالية] - بالعين المهملة والياء المثناة - ما فوق نجد الى أرض تهامة والى
ما وراء مكة وما والاها .

ولم يذكر شرط عملها عندهم ، وشرط له في الشذور^(٢) : ((نفي الخبر ،
وتأخيره ، وأن لا يليها معموله وليس ظرفاً ولا مجروراً)) ، وظاهره لا يشترط عدم
تكرارها .

ويحتمل أن يجري فيه ما جرى في تكرار ((ما)) ، وأنه لا يشترط^(٣) تنكير ما
يعمل فيه .

وذكر في التحفة : ((أنها لا تعمل إلا في اسم معرفة عكس)) لا ((وأنها
تعمل في المعرفة والنكرة)) انتهى .

وانظر قوله : ((أنها لا تعمل إلا في معرفة)) مع تمثيلهم بـ ((إنَّ أحدَ ...
الخ)) ، وكذا في اشتراط الشذور نفي الخبر مع انتقاضه في هذا المثل والبيت .

(١) البيت من المنسرح غير منسوب في أوضح المسالك ٢٠٨/١ وشرح الشذور ٢٥٠ والممع ٣٩٥/١ .

والشاهد فيه إعمال ((إنَّ)) النافية عمل ((ليس)) ، ومن رفعها الضمير المنفصل يعرف أنه لا
يشترط في اسمها وخبرها التنكير .

(٢) شرح الشذور - ١٨١ .

(٣) انتهى السقط في المخطوط - أ - والذي بدأ في ص ٣٦٤ السابقة .

[إنَّ وأخواتها]

[و] النوع الثاني من أنواع النواسخ : [إنَّ] بالكسر والتشديد ،
و[أنْ] بالفتح والتشديد ، وهما موضوعان [للتأكيد] ، أي : لتأكيد
الحكم المقرون بأحدهما ، ونفي الشك عنه ، والإنكار له ،

قوله [وهما موضوعان للتأكيد] أشار الى أنَّ قوله ((للتأكيد)) خبر لمبتدأ
محذوف ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال أي : موضوعين للتأكيد .
قوله [أي : لتأكيد الحكم] إشارة الى أنَّ اللام عوض عن المضاف اليه المحذوف
على رأي الكوفيين ، وأمّا على رأي البصريين فالتقدير : للتأكيد للحكم ، ولا يشكل
على كون المفتوحة للتأكيد أنك لو صرّحت بالمصدر المنسبك لم يفد تركيداً ؛ لأنَّ
كون الشيء بمعنى الشيء لا يستلزم أن يساويه في كلِّ ما يفيد ، لكن الحق أنها
لتوكيد ذلك المصدر المنسبك لا لتوكيد الحكم .

قوله [ونفي الشك عنه والإنكار له] الأوفق أن يقول : الشك فيه أو الإنكار
عنه ؛ لأنَّ الجار إنْ تعلق بالنفي فيهما فالتعديّة بـ ((عن)) أو بالمصدر فالتعديّة
بـ ((في)) أو اللام ، وعطف ((نفي الشك)) الخ على ((توكيد الحكم)) من
عطف المسبّب على سببه .

ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه .

ويقتربان من حيث أن ((إن)) - المكسورة - لا تغير الجملة بدخولها عليها ، و ((أن)) - المفتوحة - تصيرها في حكم المفرد ، ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور ، فتؤول بمفرد ، وظاهر إطلاقه كغيره أن ((إن)) المكسورة لتأكيد الإيجاب والنفي ،

قوله [من الحكم] أي : الإيقاع والانتزاع ، ويعبر عنه بإدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، وقوله : ((والتردد فيه)) أي : الحكم وهو النسبة ففي الكلام استخدام ، وليس المراد بالحكم النسبة في الموضعين ليرد : أن الخلط من الحكم يستلزم التردد فيه .

قوله [ولهذا تقع ...] ظاهره يقتضي أن الواقع موقع ما ذكر ما بعدها بدونها ، وليس كذلك ، وذكر الفاعل والمفعول والمجرور للتمثيل ، فإن ما ذكرنا يقع نائباً عن الفاعل واسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر ، إلا ((ليت)) ، فلا شرط نحو : ((ليت إنك عندي)) ، فتكون ((إن)) ومعمولها ساقطة مسددة جزأي ((ليت)) ، وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع ومنصوب ، ولا مانع من إثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين .

قوله [وظاهر إطلاقه] بذلك صرح المصنف في المغني^(١) في بحث ((إنما)) .

(١) قل في المغني ٣٠٩ : ((إذ ليست ((إن)) للإثبات ، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل : إن زيدا قائم ، أو نفيّاً مثل : إن زيدا ليس بقائم ، ومنه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً ﴾ ...)) .

ويشهد له قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً ﴾ ^(١) وهو الملائم لقول
البيانين : ((... إِنَّ زَيْدًا لَيْسَ بِقَائِمٍ فِيهِ تَوْكِيدَانِ)) ، لكن ذكروا في باب :
لا التبرئة ما ينافي الإطلاق .

[ولكن] بالتشديد ، وهي موضوعة [للاستدراك] وهو رفع توهم
يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء ، تقول : ((زيدٌ شجاعٌ))
فيوهم إثبات الشجاعة لـ ((زيد)) إثبات الكرم له ؛ لأنَّ من سمة الشجاعة
الكرم فإذا أردت رفع هذا التوهم تأتي بـ ((لكن)) ، فتقول : ((لكنَّه
بخيل)) ، وقس على هذا النفي .

ولابدَّ أن يتقدمها كلام : إمَّا مناقض لما بعدها نحو : ((ما هذا ساكن
لكنه متحرك)) ، أو ضد له نحو : ((ما هذا أسود لكنه أبيض)) ، أو خلاف
له - على الأصح - نحو : ((ما قام زيدٌ لكن عمراً شاربٌ)) .

ويمتنع أن يكون مماثلاً له باتفاق ، قاله أبو حيان في النكت الحسان ^(٢)

قوله [ويشهد له ...] يمكن أن يجعل ذلك من القضية المعدولة لكن فيه بُعدٌ من
اصطلاح النحويين ، كما قاله حفيد الموضح ، ثم الظاهر أن ((أن)) المفتوحة
كالمكسورة .

قوله [للاستدراك] أي : التدارك .

قوله [رفعاً شبيهاً ...] لأنَّ قوله : ((لكنه بخيل)) بمعنى : ((إلا أنه بخيل)) .

(١) يونس ٤٤

(٢) انظر الارتشاف ١٢٨٢ . والنكت مطبوع ولم اعثر عليه .

وقد تأتي للتوكيد نحو : ((لو جاءني أحسنت إليه لكنه لم يجيء)) .
[وكأنَّ] بفتح الهمزة والتشديد [للتشبيه] المؤكد عند الجمهور ؛

قوله [وقد يتأتى للتوكيد] ينبغي أن يكون منه ما تقدم من نحو : ((ما هذا ساكن لكنه متحرك)) ، وعلى القول : بأنها للاستدراك فيه ، فلعل وجه كون هذا استدراكاً مع أن مبنه على توهم الخلاف أنه قد يذهل عن متناقضة الحركة للسكون ، فيتوهم انتفاء التحرك أيضاً عند انتفاء السكون ؛ لتوهم إمكان الواسطة .

قوله [لو جاءني ...] وذلك لأن امتناع الجيء مفهوم من ((لو)) لأنها حرف يقتضي امتناع ما يليه ، فقوله بعد ذلك : ((لكنه لم يجيء)) توكيد لما طء عليه الكلام السابق .

وهذا مبني على عرف أهل العربية من أن ((لو)) للدلالة على أن سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط .

وأما على عرف الناطقة من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه ، وكذا تاليها .

وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلاً من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بيّنه غيره ؛ إذ الجميع يبحثون عن أحكام اللغة العربية .

قوله [للتشبيه المؤكد] أي : لإنشاء تشبيه اسمها بجبرها ، أي : لبيان أن اسمها مشبه بجبرها .

إن قلت : الذي يفهم من ((كأنَّ)) على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد ؛ لأن الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه ، قد دخلت على التأكيد المستفاد بـ ((أن)) .

لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه و((إنَّ)) المفيدة للتأكيد ، سواء كان خبرها جامداً أو مشتقاً نحو : ((كأنَّ زيداً أسدٌ)) ؛ إذ أصله : ((إنَّ زيداً كأسد)) ، فقدمت الكاف على ((إنَّ)) ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة ، وفتحت همزة ((كأنَّ)) للجار وصارا حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه والتأكيد .

قلت : قد ادعي أن أصل كأنَّ زيداً أسدٌ : ((إنَّ زيداً كالأسد)) ، وهذا تشبيه مؤكد ، ثم قدمت الكاف إيذاناً بأنَّ الكلام مبني على التشبيه من أول الأمر . قوله [لتركبها ...] أي : وإنما كان ((كأنَّ)) للتشبيه المؤكد لتركبها ... الخ . قوله [سواء كان خبرها ...] وقال الزجاجي ^(١) والكوفيون : هي للتشبيه إنَّ كان الخبر جامداً نحو : ((كأنَّ زيداً أسدٌ)) ، وللشك ويعبر عنه بالظن إنَّ كان مشتقاً نحو : ((كأنك قائمٌ)) ؛ لأنَّ الخبر هو الاسم ، والشيء لا يشبه بنفسه . وجوابه : أنَّ المعنى كأنك شخص قائم ، ولما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ، فلهذا يقولون : ((كأنني أشي ، وكأنك تمشي)) . وأجاب بعضهم : بأنَّ الشيء يشبه في حالة بما فيه في حالة أخرى ، فكانك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائماً ، والتقدير : كأنَّ هيئة زيدٍ هيئته قائماً . قوله [وفتحت همزة ((كأنَّ))] لو قل : ((أنَّ)) كان أخصر ، واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشيء على قولين ، أحدهما لا ؛ لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان لها من التعلق .

(١) الهمع ٤٢٧/١ ((إن وأخواتها)) .

وقيل : إنها بسيطة ؛ لأن الأصل عدم التركيب ، ويلزم عليه أن تكون
لمطلق التشبيه .

ويليها المشبه دائماً ، بخلاف الكاف و ((مثل)) فإن الذي يليهما
المشبه به .

[أو للظن] على رأي بعضهم ، نحو : ((كأن زيدا كاتب)) ،
والصحيح أنها لا تكون إلا للتشبيه ، فلا تأتي للظن بل ولا للتقريب ولا
للتحقيق ، وما أوهم خلاف التشبيه فمؤول به .
[وليت] وهي موضوعة [للتمي]

قوله [فهو مؤول به] قدم ما يتعلق بالظن ، ومثل ما قيل أنه للتحقيق قوله :

كأن الأرض ليس بها هشام^(١)

إذ لا تكون للتشبيه ؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة ، وتأويله : أن المراد بالظرفية
الكون في بطنها لا الكون على ظهرها ؛ فالعنى أنه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن
مكة مع دفن هشام فيها ؛ لأنه كالغيث لها .

ومثل التقريب : ((كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل)) وتأويله : من
وجوه منها : أن الكاف حرف خطاب ، والباء زائلة في اسم ((كأن)) .

قوله [وليت] يقل : فيها ((لت)) بإبدال الياء ناء وإدغامها في التاء .

قوله [للتمي] أي : لإنشائه وإحداثه ، لا للإخبار بأن التمني حاصل وقس
عليه ما بعده .

(١) تقدم تخريجه في بحث علامات الفعل المضارع ٢٥٧١ ، والشاهد هنا واضح من كلام العلامة .

وهو طلب : ما لا طمع فيه ، نحو : ((لَيْتَ الشَّيْبَابَ يَعُودُ يَوْمًا)) ، فإنَّ عوده مستحيل عادة ، أو ما فيه عسر ، نحو : ((لَيْتَ لِي مَالًا فَتُحْجُ مِنْهُ)) ، فإنَّ حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ،

قوله [وهو طلب ما لا طمع فيه ...] لا يخفى أنَّ هذا التعريف يتناول سائر أنواع الطلب من الأمر والنهي والترجي وغيرها مع المحبة ، أو كون المطلوب لا يطمع فيه أو فيه عسر ، فلما أنه تعريف بالأعم على رأي المتقدمين ، أو المراد أنَّ المعبر في مفهومه هو ما ذكر فقط ، وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كالاستعلاء في الأمر أو لا يعتبر فيه . هذا بل بعضه كالتداء لا يعتبر فيه المحبة .

بقي أنَّ التحقيق إنَّ التمني : اسم لحالة نفسانية يلزمها الطلب ، والمراد بالطلب : ميلُ النفس الى حصول المقصود سواء أمكن الحصول أو لا ، فلا يرد : أنَّ التمني قد يكون محلاً معلوم الاستحالة ، والعاقل لا يطلب ما علَّم استحالاته ، وقس عليه الترجي .

قوله [فإنَّ عوده ...] أي : إنَّ قُسُرَ بعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة ، والقول بأنه غير ممكن عقلاً مبني على تفسيره بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين سنة فإمكان عوده يستلزم الجمع بين التقيضين .

قوله [لَيْتَ لِي مَالًا] عبارة المصنف^(١) : ((وقول منقطع الرجاء : ((لَيْتَ)) الخ ؛ فإنَّ قلت : هذا من النوع الذي قبله ؛ إذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج ، قلت : المراد بما لا طمع فيه : ما شأنه أنَّ لا يطمع فيه أحد ، والمال الذي يحج به يتعلق به الأطماع غالباً .

(١) أوضح المسالك ٣٣٨/١ ((إن وأخواتها))

وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ، ولا يكون في الواجب .
ويجب في التمني - إذا كان متعلقه ممكناً - أن لا يكون لك توقع
وطماعية في وقوعه ، وإلا صار ترجياً .

[ولعل] وهي موضوعة :

[للترجي] وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله ، نحو : ((لعل الله
يرحمنا)) .

قوله [ولا يكون في الواجب] فيمتنع تمني وقوعه في وقته بقربة قولهم : فلا
يقال : ((ليت غداً يجيء)) ، فلا يرد تمني الموت في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ
مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ ﴾ (١) .

قوله [وطماعية] بتخفيف الياء على وزن ((كراهية)) مصدر يقل فيه :
طمع طمعاً وطماعية فهو طمع ، وطمع بكسر الميم وضمها .
والفرق بين التوقع والطمع أن الأول أبلغ ، ولذا أخرج الطماعية ، ويستعمل في
الأول ((لعل)) وفي الثاني ((عسى)) .

قوله [وإلا صار ترجياً] يؤخذ منه أن الترجي والتمني متباينان ، وسيصرح
بذلك .

قوله [وهو توقع] يؤخذ منه أن الترجي ليس بطلب بل هو توقع وهو
التحقيق كما سبق .

(١) آل عمران - ١٤٣ .

[أو للإشفاق] وهو توقع المكروه ، نحو : ﴿ فَلَمَّا بَاخَعُ نَفْسَكَ ﴾ .
ولا يكون الترجي إلا في الشيء الممكن ، بخلاف التمني فإنه يكون فيه
وفي المستع فافتراقا .

وأمّا قول فرعون ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ ﴿ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ ﴾ ^(١) فجَهْلٌ
منه أو إفكٌ ، قاله في المغني ^(٢) .

ولو عبّر بالتوقع لكان أنحصر ؛ لشموله لما ذكر .
[أو للتعليل] على رأي الكسائي والأخفش ^(٣) ، نحو :

قوله [أو الإشفاق] أي : الخوف إذا عَنِيَ بـ ((من)) فإن عَنِيَ بـ ((على))
كان بمعنى العطف .

قوله ﴿ فَلَمَّا بَاخَعُ نَفْسَكَ ﴾ ^(٤) [أي : قاتل نفسك ، والمعنى : أشفقت على
نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك .

قوله [لما ذكر] أي : من الترجي أو الإشفاق ، قل التفتازاني في حواشي
الكشاف : ((والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب
وقد يكون من غيرهما)) كما يشهد به موارد الاستعمل .

(١) غافر ٣٦ - ٣٧ .

(٢) المغني ٢٨٧/١ ((لعل)) .

(٣) نقل في الارتشاف ١٣٠/٢ ((إن وأخواتها)) .

(٤) الكهف - ٦ .

﴿قَوْلَاهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾^(١) ، أي : لكي يتذكر ، وهذا ونحوه عند الجمهور للترجي .

وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ وقوله ﷺ لبعض أصحابه وقد خرج إليه مستعجلاً : ((لعلنا أعجلناك))^(٢) والآية عند المانع محمولة على الترجي ، والحديث على الإشفاق .

قوله [للترجي] أي : مصروفاً للمخاطبين ، أي : اذهبوا على رجائكما .
قوله [وترد للاستفهام] ولهذا علق الفعل في الآية المذكورة ، وفي ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٣) والتقدير : لا تدري الله يحدث ، وما يدريك أيزكي ، والمعنى : لا تدري جواب ذلك .

لكن قل صاحب الكشف^(٤) في ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ : ((أي : وأي شيء يجعلك دارياً بحال هذا الأعمى لعله يزكي أي : يظهر بما يلقي إليه من الشرائع)) ، وحينئذ فـ ((يدريك)) ليس متعلقاً بما بعد ((لعل)) حتى يعلق عنه ؛ لأنه جعل معموله : ((بحال هذا الأعمى)) وبه يبطل كون ((لعل)) بمعنى أداة الاستفهام .

(١) طه - ٤٤ .

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الوضوء باب (من لم يرد الوضوء إلا من المخرجين) الحديث رقم ١٨٠ ، ومسلم في الحيفض حديث ٨٣ .

(٣) الطلاق - ١ .

(٤) الكشف ٧٠١/٤ تفسير سورة عبس - ٣ .

وعُقيل تجيز حذف لامها الأولى ، وجرُّ اسمها ، وكسر لامها الأخيرة ، وهي حينئذٍ غير عاملة عمل ((إنَّ)) كما في المغني^(١) ، وكلامه في الأوضح يشعر بخلافه .

قوله [وعُقيل تجيز ...] مقتضاه أنَّ غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم في مجموع ذلك ، وهو صحيح ، فقد خالفهم في كسر اللام الأخيرة ، وزاد عليهم لغات .

قوله [وجر اسمها] أي : فالجرُّ بها لغة وليس شذاً ولا على سبيل الحكاية كما قيل ، وإنما جروا بها تنبيهاً على أنَّ الأصل في الحروف المختصة بالأسماء أنَّ تعمل العمل الخاص بها .

(١) قل ابن هشام في باب ((علَّ)) في المغني ١٥٥/١ : ((وعُقيل تخفّض بهما - علَّ ولعلَّ - وتجيز في لاسهما - أي : اللام الثانية - الفتح والكسر على أصل التقاء الساكنين)) ثم قل في باب ((لعل)) من المغني ٢٨٦/١ : ((واعلم أنَّ مجرور ((لعل)) في موضع رفع بالابتداء لتنزيل ((لعل)) منزلة الجار الزائد)) ، فـ ((لعل)) حين الجرِّ بها غير عاملة عمل ((إنَّ)) كما هو واضح من كلامه .

ثم قل في الأوضح في ((إن وأخواتها)) ٢٣٨/١ : ((وعُقيل تجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة)) ، فقلوه ((تجيز جر اسمها)) مشعرٌ ببقاء عمل ((لعل)) مع الجرِّ بها ، ولا أدري كيف غاب عن الشارح مجازية قوله ((اسمها)) ؛ لأنَّ الغالب في ما يأتي بعد ((لعل)) يكون اسماً لها ، ولكن التسامح في العبارات العلمية يسبب الإرباك .

قوله [فينصبن] أي : في المشهور ، وبعضُ العرب ينصب بهنَ الجزأين كقوله :

إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا ^(١)

قوله :

كَأَنَّ أذُنَيْهِ إِذَا تَشَرَّفَا قَلَمٌ أَوْ قَلَمٌ..... ^(٢)

وقوله :

يا ليت أيامَ الصَّبَا رواجعا ^(٣)

وقد يرتفع بعدهنَ المبتدأ ، فيكون الاسم ضمير شأن محذوف كقوله ﷺ :

((إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ)) ^(٤) ، أي : إنه من أشد ،

و((المصورون)) : مبتدأ خبره الظرف المتقدم ،

(١) جزء بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ٣٤٩ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة

في شرح التسهيل ٣٩١/١ والمغني ٣٧/١ ، وقامه :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنَّ خُطْلَاكَ خِيفًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

والشاهد فيه نصب المبتدأ والخبر ((حراسنا أسدا)) بعد ((إِنَّ)) .

(٢) الرجز لمحمد بن ذؤيب في الخزانة ٣٣٧/١ ، ٢٤٠ ، وبلا نسبة في المغني ١٩٣/١ ، والجمع ٤٣٢/١ ،

وقامه :

كَأَنَّ أذُنَيْهِ إِذَا تَشَرَّفَا قَلَمٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

والشاهد فيه نصب ((أذنيه)) و ((قلمة)) بـ ((كَأَنَّ)) .

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل ٢٠٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في المغني ٢٨٥/١ والجمع

٤٣٢/١ . والشاهد فيه نصب ((أيام)) و ((رواجع)) بـ ((ليت)) .

(٤) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة الحديث رقم ٩٨ ، والنسائي في الزينة باب ١١٣ .

❧❧ ويجوز حذف ضمير الشأن نظماً ونثراً عند ابن مالك^(١) بلا ضعفٍ
خلافاً لابن الحالج .

واعلم أنه قل في التسهيل^(٢) : ((وللجزأين بعد دخولهن ما هن مجردين)) ،
قل شراحه : من كون المبتدأ عيناً أو معنى ، وكون الخبر مفرداً أو جملة الى غيره مما
بينوه .

وبقي أنه يقتضي جواز تعدد خبر هذه الأحرف .

وقل أبو حيان^(٣) : ((الذي يلوح من مذهب سيويه المنع ، وهو الذي
يقتضيه القياس ؛ لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل ، والفعل لا يقتضي مرفوعين ،
مع أنه لم يسمع)) . وأنه يقتضي جواز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير
(إنَّ) ، نحو : ((إنَّ زيداً وإنَّ عمراً منطلقان)) .

ومنه السيوطي ؛ لأنَّ الخبر لا يكون معمولاً لعاملين ، لكن نص الرضي في
باب ((لا)) على جواز ذلك ؛ لكون العاملين متماثلين .

(١) هذا مراد ابن مالك وقد فهمه المحشي من تمثله بلحديث الشريف ذاته وبيت من الكتاب
وإلا فابن مالك لم يصرح بهذا الكلام . انظر شرح الكافية الشافية ٩٥/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٣/١ .

(٣) كلام أبي حيان مع دليل السيوطي على المنع في الجمع ٤٣٦/١ ((إن وأخواتها)) .

هذه الأحرف المتقدمة [المبتدأ] اتفاقاً بدخولها عليه ، ويسمى [اسماً لهن] ويرفعن الخبر [أي : خبر المبتدأ ، ويسمى [خبراً لهن] .
لكن يشترط في اسمهن ما تقدم في اسم ((كان وأخواتها)) .

قوله [هذه الأحرف] لو قل : ((أي : هذه الأحرف)) لكان أظهر ، وسيبويه
عبر بالحروف الثمانية ، وانتقيد ، واعتذر عنه : بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع
القلة مجازاً ، ولا حاجة اليه ، على ما قل السعد من أن :

((الجمعين إنما يفرقان في الغاية لا في المبدأ فجمع القلة يختص بالعشرة فما دونها
والكثرة غير مختص لا أنه يختص بما فوق العشرة)) ، قل : ((وهذا أوفق الاستعمالات
وإن صرح بخلافه كثير من الثقات)) . واستدل على ذلك :

بأن القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلاً
من ((أقتل المشركين ، وأكرم العلماء)) حيث جعلوا كلاً شاملاً للثلاثة وما فوقها ،
فدلّ على أن الفرق بينهما منكرين إنما هو في جانب الزيادة ، وبذلك ينحل الإشكال
عما لو أقر بدراهم حتى يقبل بتفسيره بثلاثة .

وأما الجواب : بأن جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازاً ، ففيه : أنه لا يقبل من
اللافظ بحقائق الألفاظ في الأقاير التفسير بالجاز ألا ترى أن من أقر بفلس لا يقبل منه
التفسير بفلس واحد مع صحة إطلاق الجمع على الواحد مجازاً .

قوله [لكن يشترط ...] أي : فلا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بمجملة طلبية ولا
إنشائية الى آخر ما تقدم . ومن هنا يعلم أن جملي نعم وبش خبريتان لا إنشائيتان ؛
لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا يُعْظِكُم بِهِ ﴾ ولقوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(١)

﴿ وربما أدخلت ((إن)) على ما خبره نهي فيؤول ، نحو قوله :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَنفُسَ سَيِّدِهِمْ لَا تَحْسَبُوا لِكُمْ عَنْ لِيْلِهِمْ نَامَا^(١)

وقد يكون خبر ((إن)) المخففة من الثقلة طلباً ، ذكر أبو حيان في تفسير :

﴿ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾^(٢) : أنها مخففة من الثقلة ، وردَّ : بأنَّ المشهور أنَّ الطلبية

لا تقع خبراً لـ ((إن)) ولذا أولوا ((إنَّ الذين قتلتم ... البيت)) ، و :

إِنِّي عَسَيْتُ صَانِماً^(٣)

وفي الكشاف : ((لا تكون مخففة من الثقلة ؛ لأنه لا بد من (قد) ...)) . ﴿ ﴿

(١) البيت من البسيط وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في الحزاة ٨٠ / ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وبلا نسبة في المغني ٨٥٨ / ٢ والمع ٤٣٢ / ١ وشرح التهليل ٣٩٣ / ١ . والشاهد فيه وقوع النهي خبراً لـ ((إن)) جملة ((لا تحسبوا)) أو قعها الشاعر في عل خبر ((إن)) مع أنها جملة نهي ، فأولت بالقول ، والتقدير : إن الذين قتلتم أس سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا .

(٢) البحر المحيط ٣٤٦ / ١ تفسير سورة النور ٩ ، وسيأتي تخريج القراءة فانتظر .

(٣) جزء بيت من الرجز لرؤبة في ملحوظ ديوانه ١٨٥ وبلا نسبة في ابن الناظم ١١٠ والمغني ١٥٢ / ١ ، وغلعه :

أَكْثَرْتُ فِي الْغُلْلِ مُلْحاً دَانِماً لَا تُكْبِرُنَّ إِنْسِي عَيْتُ صَانِماً

الشاهد في قوله : ((إني عسيت صانماً)) ، فـ ((عسى)) هنا نصب اسماً مفرداً ((صانماً)) ، وقالوا إن خبر ((عسى)) لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع ، فأولوا ((عسى)) بجعلها تامة ، والتله فاعل ، واستدلوا على ذلك بأن جملة ((عسيت صانماً)) برمتها على الإعراب الأول ستكون خبراً لـ ((إن)) ، و ((عسى)) معناها الترجي وهو إنشاء ، والجمهور منعوا وقوع الجملة الإنشائية خبراً لـ ((إن)) ، فلزم أن تكون جملة ((عسيت صانماً)) جملة خبرية لا إنشائية ، فاضطروا الى تقدير ((كان)) محذوفـة و ((صانماً)) خبراً لها ، والتقدير : ((إني رجوت أن أكون صانماً)) .

ونسبة الرفع الى هذه الأحرف هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا الى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ؛ لأنه لم يتغير عمّا كان عليه ، ولهذا لا يجوز : ((إن قائم زيداً)) ، ولو كان معمولاً لها لجاز .
والأصح الأول ؛ ((لأنّ لهذه الأحرف شبهاً بـ)) كان ((الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملن عملها معكوساً ؛

وقل بعضهم : الحق أن الطليية - يعني الخبرية لفظاً - تجوز .
ومنع مبرمان ^(١) وتبعه الحريري وقوع الماضي خبراً عن ((لعل)) ؛ لأنّ ((لعل)) للترجي ، وهو إنما يتعلق بالمستقبل .
ويرده : ((وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر...)) الحديث ^(٢) .
ومنع الأخفش ^(٣) وقوع ((سوف)) خبراً لـ ((ليت)) ؛ لأنّ ((ليت)) لما لم يثبت ، و((سوف)) لما ثبت .
قوله [في لزوم دخولهن] خرج باللزوم ((ألا وأما)) الاستفتاحيتان ؛ لأنهما يدخلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية أخرى .
قوله [والاستغناء بهما] أي : عن دخول ((كان)) عليهما بحيث يستقل الكلام ، ولا يحتاج معها الى شيء آخر ، وخرج بهذا القيد ((لولا)) الامتناعية و((إذا)) الفجائية ، فإنهما وإن أشبها ((كان)) في لزوم المبتدأ والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار ((لولا)) الى جواب و((إذا)) الى كلام سابق .

(١) المجمع ٤٣٣/١ .

(٢) البخاري ٣٩/٤ - باب دعاء النبي و٥٥/٨ - كتاب الإكراه ، ومسلم ١٦٧٧ - باب من فضل أهل بدر .

(٣) المجمع ٤٣٣/١ .

ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قُدِّمَ وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية ؛ ولأنَّ معانيها في الأخبار فكَّن كالعمد ، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابي العمد والفضلات))^(١) . كذا قيل في تقرير العلة ، وهي متأية في ((ما)) الحجازية ، ولم يتقدم منصوبها .

وينى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ((إن)) قبل استكمل الخبر ، فمن نسب الرفع لها منع العطف ؛ لثلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، ومن منع أجاز العطف ؛ لانتفاء ذلك . وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهنَّ محله [إنَّ لم تقترن بهن ((ما)) الحرفية] الزائدة ،

قوله [في تقرير العلة] أي : جنسها الصابق بالعلتين ؛ لانتفاء ذلك ؛ لأنَّ الرافع المبتدأ لا غير .
قوله [((ما)) الحرفية الزائدة] ما ذكره من أنَّ ((ما)) هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف .

وقيل : مانع هذه الحروف اسمٌ مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام ، وفي أنَّ الجملة مفسرة له ونخب بها عنه . ويرده : أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا للدخول ناسخ غير ((إن)) وأخواتها .
وقيل : إنَّ ((ما)) نافية ، وإنَّ ذلك سبب إفادتها للحصر ، وردَّه في المغني^(٢) .

(١) هذا نمليل ابن مالك في التسهيل ٣٨٧/١ .

(٢) المغني ٣٠٧/١ ((ما)) الحرفية .

فإن اقترنت بهنّ [نحو ﴿ إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدُ ﴾ ^(١)] و ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدُ ﴾ ^(٢) و ﴿ كَانَمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ ^(٣) و :
ولكنما أسعى لمجد مؤنث ^(٤)

و :

..... لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا
بطل عملهن وجوباً ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ، ولهذا سميت
((ما)) هذه كافة ؛ لكفها ما اقترن بها عن العمل .

قوله [ولعلما ...] صدره :

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ ... ^(٥)

وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء .

(١) النساء - ١٦١ .

(٢) الأنبياء - ١٠٨ .

(٣) الأنفل - ٦ .

(٤) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦٧ وبلا نسبة في المغني ٢٥٦٨ والممع ٥٩٧ ، وتعلمه :

ولكنما أسعى لمجد مؤنث وقد يترك المجد المؤنث أمثالي

والشاهد فيه ((لكنما أسعى)) فـ ((لكن)) مكفوفة عن العمل بـ ((ما)) وإبلاؤها الفعل دليل على كنها ، ولو لم يكن كذلك لوليها الاسم ، وجلة ((أسعى)) استئنافية . و ((لكن)) هنا تفيد الاستدراك رغم كنها عن العمل .

(٥) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٣٠٥٨ وبلا نسبة في شرح الشذور ٢٥١ والمغني ٢٨٧/٨ ، ٢٨٨ والممع ٥٩٨ . والشاهد واضح دخول ((ما)) على ((لعل)) فكفتها عن العمل .

ولا يستثنى من ذلك [إلا ((ليت))] فيجوز حيثشذ فيها [الأمران]
 أي : الإعمال وهو الأرجح ؛ لبقائها على اختصاصها بالأسماء مع ((ما))
 على الأصح ، والإهمل حملاً على أخواتها ، وقد روي بهما قول النابغة :
 قالت ألا ليتمّ هذا الحمّام لنا
 قل ابن مالك في شرح الكافية ^(١) : ((ورفعه أقيس)) .

قوله [وهو الأرجح] ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم .
 قوله [على الأصح] مقابله ما ذهب إليه ابن أبي الربيع وظاهر القزويني ^(٢) من
 جواز ((ليتمّ زيداً ألقاه)) على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة
 التفسير ؛ لأنّ ذلك يزيل اختصاصها بالاسم ، وينبغي أن يجوز عند ابن أبي الربيع
 وظاهر ، وإنّ أعملت كان ((ما)) مجرد الزيلة .
 قوله [حملاً على أخواتها] قد يتوقف في صحة الحمل ؛ لعدم مشاركتها لأخواتها
 في علة الإهمال التي هي زوال الاختصاص .
 قوله [ورفعه أقيس] في المعنى ، وأمّا قول النابغة :
 قالت ألا ليتمّ هذا الحمّام لنا ^(٣)
 فيمن نصب الحمام ، وهو الأرجح عند النحويين في ((ليتمّ زيد قائم)) ☞ ☞

-
- (١) شرح الكافية الشافية ٢١٣/١ ((الحروف الناصية للاسم الرافعة للخبر)) .
 (٢) نقل عن ابن أبي الربيع في الارتشاف ١٥٧/٢ ، وأما طاهر فقد نقل السيوطي في الجمع ٤٥٩/١
 عن أبي حيان أنه رأى كتاباً لطاهر أجاز فيه ذلك .
 (٣) صدر بيت من البسيط للنابغة في ديوانه ٣٥ والشذور ٢٥٢ وبلا نسبة في الجمع ٤٥٨/١ وتلمه :
 قالت ألا ليتمّ هذا الحمّام لنا إلى حمّامتنا أو نصّفه ففد

وما اقتضاه كلامه من وجوب الإلغاء فيما عدا ((ليت)) ، وجوازه فيها هو الأرجح ، وقيل : بجوازه في الكل ، وهو ظاهر الألفية^(١) ،

فـ ((ما)) : زائدة غير كافة ، و ((هذا)) : إسما ، و ((لنا)) : الخبر .

قل سيويه^(٢) : ((وكان رؤية بن العجاج ينشله رفعاً)) انتهى .

فعلى هذا يحتمل : أن تكون ((ما)) كافة ، و ((هذا)) مبتداً .

ويحتمل : أن تكون موصولة و ((هذا)) خبر لمخدوف ، أي : ليت الذي هو هذا

الحمام ، وهو ضعيف ؛ لحذف الضمير المرفوع في صلة غير ((أي)) مع عدم طول الصلة ، وقوي لتضمنه إبقاء الإعمل .

قوله [وقيل بجوازه في الكل] أي : قياساً على ما سمع ، وإن كان نادراً .

قل الجاربردي : ((المراد بـ ((الشاذ)) في كلامهم : ما يكون بخلاف القياس

من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود ، و ((النادر)) : ما قل وجوده وإن لم يكن

بخلاف القياس كـ ((خزعل)) ، و ((الضعيف)) : ما يكون في ثبوته كلام

كـ ((قرطاس)) بالضم)) انتهى .

فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه ، وإن بينه وبين الشاذ عمومًا وخصوصاً

من وجه فتأمل ؛ ولأنه يكفي في صحة الإعمل قليلاً الاختصاص الأصلي ، ولا يضر

عروض زواله ، ولذلك نظائر اعتبر فيها الأصل : منها : إن المكسورة المخففة .

(١) قل ابن مالك :

وَوَصَلَ ((ما)) بِنِي الْحُرُوفِ مَبْطُلُ إِعْمَالِهَا وَقَدْ يَتَّقَى الْعَمَلُ

(٢) الكتاب ٢٨٢/١ .

وقيل : بوجوب الإعمال في ((ليت)) .

وخرج بلحرفية : الاسمية ، فلا تكف عن العمل ، كقوله :

ولكن ما يُقضى فسوف يكون

ومثلها ((ما)) المصدرية نحو : ((إن ما فعلت حسن)) ، أي : إن

فعلك حسن . ويحتملها قوله :

قوله [وقيل بوجوب الإعمال في ليت] يشكل على قول ابن مالك ^(١) : أن

جواز الأمرين فيها إجماع .

قوله [ولكن ما يقضى] عجز بيت صدره :

فوالله ما فارقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ ^(٢)

والدليل على أن ((ما)) فيه موصولة : عود الضمير المستتر في ((يقضى))

عليها ، ودخول الفاء على حرف التنفيس المصدر به خبرها ؛ لشبه الموصول بالشرط في عمومته واستقبال الفعل بعده.

قوله [ويحتملها] أي : الإسمية والمصدرية ، وقضيته أن ما سبق لا يحتملها ،

وفيه : أن ((إن ما فعلت حسن)) يحتمل الإسمية أيضاً ، أي : إن الذي فعلته حسن .

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل ١٨٨ : ((وتصل ((ما)) الزائدة بـ ((ليت)) فيجوز إعمالها

وامثالها بإجماع)) . ونقل السيوطي في الممع ١٠٨ عن الفراء وجوب الإعمال في ((ليت)) بعد دخول ((ما)) ، وبه أشكل المحشي على ابن مالك ، فإن الإجماع المدعى غير تام لخروج الفراء .

(٢) البيت من الطويل للأفوه الأودي في الدرر ٤٠/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٤٩١ .

وشرح الفطر ١٤٦ ، والممع ٣٥١/٨ . والشاهد فيه : دخول ((ما)) الموصولة على ((لكن)) ولم تكفها عن العمل فإن ((ما)) اسم ((لكن)) .

﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾^(١) ، وليس لك أن تقدرها كافة ؛ لأن ذلك
يوجب نصب ((كيد ساحر)) .

ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الأوضح^(٢) الاستشهاد بقوله :
ولكن ما يُقضى فسوف يكون
لـ ((ما)) الكافة ، وهو غير ظاهر .

[كـ ((إن)) المكسورة] أي : كما يجوز في ((إن)) المكسورة ذلك
حل كونها [مخففة] من الثقيلة ، بأن سکن نونها .
لكن الإهمال كثير ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ،

قوله ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾ [محل احتماله لهما في قراءة رفع ((كيد)) ،
فـ ((إن)) عاملة و ((ما)) موصول محتمل للاسمي والحرفي ، أي : إن الذي صنعوه أو
إن صنعهم ، ومن نصب فـ ((ما)) كافة كما أشار اليه الشارح .

قوله [وهو غير ظاهر] لما مر أنها فيه موصولة .

قوله [لزوال اختصاصها ...] قضية كلامه هنا وفيما يأتي أن المقتضي لعمل
هذه الأدوات الاختصاص .

(١) طه - ٦٩ .

(٢) شرح القطر ١٤٥-١٤٦ أما الأوضح فراجع ٢٤٩/١ ولم يجعل ابن هشام هذا البيت شاهداً على
دخول ((ما)) الكافة على ((لكن)) فيما بين أيدينا من نسخ الأوضح المطبوعة ، لذلك قل
الحشي : ((بعض نسخ الأوضح)) .

وإنما أعملت قليلاً استصحاباً للأصل ،

☞ وفيه : أنه مخالف لما قالوه من أن علة هذا العمل كونها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى ، وهو المناسب لما سيأتي عن ابن مالك من الفرق بين ((إن)) المخففة المكسورة والمفتوحة ، وأن الاختصاص إنما يقتضي العمل الخاص ، ولهذا جرّت عقيل بـ((لعل)) لا على هذا العمل فتدبر .

قوله [وإنما أعملت قليلاً ...] إنما جاز إعمالها قليلاً وبطل فيما إذا كفت بـ((ما)) على مذهب سيويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص ؛ لأن الزوال هناك أقوى ؛ لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها ، وهو ((ما)) ، بخلافه هنا ، فإنه بواسطة إسقاط بعضها ، وحل جواز الإعمال إن وليها اسم ، فإن وليها فعل فالواجب إعمالها .

ولا يجوز ادعاء الإعمال بإضمار ضمير قاله شيخ الإسلام ، وظاهره أن المهمة في ظاهر اللفظ لا في نفس الأمر إذا وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة فتكون عاملة ، وهو ما جوزه بعضهم ، ومنعه أبو علي (١) ، بل ظاهر إطلاق الرضي (٢) أن ذلك البعض يجوز ذلك فيما إذا وليها الفعل أيضاً .

(١) نُقِلَ في شرح الكافية ٣٥٩٢ (إن وأخواتها) وانظر بحث ضمير الشأن .

(٢) شرح الكافية ٣٥٩٢ .

وقد قرئ بهما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَلَّلْنَا لَيُؤَيِّنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (١) .

(١) هود - ١١١ ، قرأ نافع وابن كثير بتخفيف ((إن)) و((لا)) ، وأبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد ((إن)) وتخفيف ((لا)) ، وابن عامر وحفص وحزرة وأبو جعفر بتشديدهما ، وقرأ شعبة بتخفيف ((إن)) وتشديد ((لا)) .

وتخرج قراءة نافع وابن كثير على إعمل ((إن)) مخففة فتكون اللام هي الداخلة في خبر ((إن)) ويجوز في ((ما)) الموصولة وأن تكون نكرة موصوفة ، وقيل : إن اللام موطنة للقسمة ، ولام ((ليؤيئهم)) هي لام الخبر ، وعليه تكون ((ما)) زائدة لإصلاح اللفظ .

وقراءة أبي عمرو والكسائي واضحة : ((إن)) المشددة عملت عملها ، واللام الأولى لام الابتداء الداخلة على خبر ((إن)) ، واللام الثانية جواب قسم محذوف .
وأما قراءة ابن عامر ففيها وجوه :

منها : ((إن)) المشددة و((كلاً)) اسمها ، و((لأ)) فاعلها ((لَمِنْ)) ما ((بكسر الميم على أنها ((من)) الجارة دخلت على ((ما)) الموصولة أو الموصوفة ، فلما اجتمعت النون الساكنة قبل ميم ((ما)) وجب إدغامها فيها ، فقلبت ميماً وأدغمت فصار في اللفظ ثلاثة أمثلة فخففت بحذف إحداها فصارت ((لا)) .
وقد بعض : أصل ((لأ)) : ((لَمِنْ)) ما ((يفتح ميم)) على أنها موصولة أو موصوفة و((ما)) بعدما مزيلة فقلبت النون وأدغمت في الميم بعدما فصارت ثلاثة ميمت فحذفت الوسطى وهي المبدلة من النون فقلبت ((لأ)) .

وقد بعض : أصل ((لأ)) مخففة ثم شددت ، وقد بعض : أصلها ((لأ)) بالتونين ثم أبدلت التونين ألفاً وفتحاً ، وقد بعض ((لا)) زائدة كما تزداد ((إلا)) وهو مشكل جداً .
ومنها : كون ((إن)) نافية ثَقُلْتُ ، و((لأ)) بمعنى ((إلا)) وهو ساقط ؛ لأن ((كلاً)) منصوب والنافية لا تنصب ، ثم فيه : عدم معهودية تثقيل ((إن)) النافية عند العرب .

ومنها : كون ((لأ)) جائزة للمضارع حذف مجزومها لفهم المعنى - والتقدير : وإن كلاً لما ليهملوا أو يتركوا - لنقدم الدلالة عليه من تفصيل المجموعتين بقوله تعالى ﴿ قَمِيْنُهُمْ شَقِيْیَّ وَسَعِيْدٌ ﴾ (هود ١٠٥) وثم تفصيل الأشقياء والسعداء وعجازاتهم ، ثم بين ذلك بقوله ﴿ لَيُؤَيِّنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، وعل اليه ابن الحاجب في أماليه . انظر الدر المنصون ١٣٥/٤ - ١٤٤ ، نجد ما اختصرته مفصلاً .

ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخاً ، والأكثر فيه كونه ماضياً ،
نحو : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ^(١) ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ^(٢) .

قوله [ويكثر كون الفعل ...] إنما يكثر كونه ناسخاً ؛ لأنهم لما أخرجوها عن وضعها بدخلوها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر ؛ لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ؛ لأنها إذا دخلت عليه يكون مقتضاها موقراً عليها ؛ إذ الاسمان مذكوران بعدها ؛ لأنك إذا قلت : ((إِنْ كَانَ زَيْدًا لَقَائِمٌ)) ، فمعناه : ((إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ)) .

وإنما كان الأكثر كونه ماضياً ؛ لأنَّ ((إِنْ)) وأخواتها مشابهة للفعل لفظاً ومعنى ، فقصودوا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالباً على ما هو مشابه لها لفظاً ومعنى وهو الماضي ؛ ولأنَّ الماضي أشبه بالتأكيد من المضارع ؛ لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع ، وشرط الناسخ كونه غير نافي كـ ((ليس)) وغير منفي كـ ((زال)) وأخواتها ، وغير صلة كـ ((دام)) .

وأفهم قوله ((والأكثر)) : أنه يكثر كونه مضارعاً ، والمراد : أنه كثير في نفسه ، فلا ينافي كونه قليلاً كما صرح به ابن الناظم ^(٣) ،

(١) البقرة - ١٤٣ .

(٢) الأعراف - ١٠٢ .

(٣) قل في شرح الألفية ١٢٩ : ((أما : ما ولي إن المخففة فيه مضارع ناسخ للابتداء ، وماضي غير ناسخ فقليل)) .

ووقوع غير الناسخ بعدها نادر ، والمضارع أندر كقوله : ((إن يزيناك لنفسك وإن يشيناك ليه)) .

وإذا أهملت لزم الخبر اللام في الغالب كما سيأتي ؛ لثلا يتوهم كونها نافية .

ومع قلته فيقاس عليه خلافاً لابن مالك في شرح التسهيل^(١) ، وهو مع قوله في مته : ((ويقاس على نحو :
إن قتلت لمسلماً ...))^(٢)

عجيبٌ لورود الأول في القرآن نحو : ﴿ وَإِنْ ظَنَنْتَ لِمَنِ الْكَافِرِينَ ﴾^(٣) بخلاف الثاني .
قوله [إن يزيناك ...] بفتح حرف المضارعة من ((يزيناك ويشيناك)) ، والهاء من :
((ليه)) للسكت ، ولا يقاس على مثل هذا التركيب بإجماع .

(١) تقرير الإشكال : ((إن)) المخففة المكسورة يأتي بعدها فعل ، الغالب أن يكون ناسخاً ماضياً ، وقد يكون مضارعاً ، وبذلك يصدق القرآن ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ ﴿ وَإِنْ يَكَاذِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، وقد يكون الفعل غير ناسخ - ((على سبيل الشذوذ)) كما في شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١ - والغالب أن يكون ماضياً وقد يكون مضارعاً ، كما في : ((إن قتلت لمسلماً ...)) و ((إن يزيناك لنفسك ...)) ، والعجب من ابن مالك في شرح التسهيل ٤١٧/١ - ٤١٨ أجاز القياس على الماضي - ناسخاً وغير ناسخ - ومنع القياس على المضارع - ناسخاً وغير ناسخ - مع أن المضارع الناسخ ورد ذكره في القرآن والمضارع غير الناسخ ورد في كلام العرب .

(٢) جزء بيت من الكامل لعاتكة بنت زيد في المقاصد النحوية ٧٠/٢ ولامرأة الزبير في شرح التسهيل ٤١٧/١ وبلا نسبة في المص ٤٥٢/١ ، ونماه :

سَلْتُ بِمِثْلِكَ إِنْ قَتَلْتُ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عِقَابُ الْمُتَعَمِّدِ

(٣) الشعراء - ١٨٦ .

[وأما ((لكن))] إذا كانت [مخففة] من الثقيلة [فتعمل] وجوباً ؛

لزوال اختصاصها بالأسماء بدليل ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) ، وعن يونس والأخفش ^(٢) جواز الإعمال قياساً ؛ وعن يونس أنه حكاه عن العرب .

[وأما ((أن))] المفتوحة إذا خففت [فتعمل] وجوباً ، كما إذا لم

تخفف ، بخلاف المكسورة لأنها أشبه بالفعل منها ، قاله ابن مالك في شرح الكافية ^(٣) .

قوله [وأما لكن ...] اعلم أن ((لكن)) تكون خفيفة بأصل الوضع ، وانظر بم تمييز المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الفعلية عن الخفيفة بأصل الوضع .

قوله [لأنها أشبه بالفعل] ((لأن)) لفظها كلفظ ((عض)) مقصوداً به المضي أو الأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ ((جد)) ...) .

وفرق الرضي ^(٤) بما حاصله : إنَّ المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المفرد بخلاف المكسورة . وحاصله : أنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة

(١) الزخرف - ٧٦ .

(٢) الجمع ٤٥٧/١ .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢١٩/١ : ((...)) ((أن)) المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ؛ لأن لفظها كلفظ ((عض)) مقصوداً به المضي أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ ((جد)) ، فلذلك أوزنت ((أن)) المفتوحة المخففة ببقاء عملها ...)) .

(٤) قال في شرح الكافية ٢٣٢/٢ ((بحث نصب المضارع)) : ((وذلك أنها بعد التخفيف شابهت لفظاً ومعنى)) ((أن)) المصدرية ، أما لفظاً فظاهر ، وأما معنى فلكونها حرفي المصدر ، فأريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة)) ، وتوضيح المحشي ملخص ما نقله الدماميني في حاشية المغني ١٢٨/١ .

[و] لكن [يجب في غير ضرورة حذف اسمها] ، وكونه [ضمير شأن] تبع في هذا ابن الحالج .

وبينها ارتباط معنوي ، أرادوا أن يكون بينهما ارتباط لفظي ؛ ليتطابق اللفظي والمعنوي .

وبهذا يندفع ما قيل : ما وجه التفرقة بين المفتوحة والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظاً ومعنى ، وبالتخفيف زال اللفظي ، وإنه حيث فرقوا فينبغي أن تكون التفرقة على العكس ؛ لأن المكسورة أصل والأصل أقوى من الفرع .
ووجه دفع الأول ظاهر ، والثاني : أنه لا بُد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله .

قوله [وكونه] فيه إشارة الى تقدير معطوف وهو ((كون)) ، وإن ((ضمير شأن)) خبر المعطوف المقدر ، ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الأوضح ^(١) .

قوله [تبع في هذا ...] فيه نظر ؛ إذ ليس في كلامه ظاهراً ولا صريحاً ذلك ؛ بل ظاهره خلاف ذلك ، لأن قوله ((ضمير شأن)) حل من المضاف اليه .
قال ابن الحالج في شرح المفصل ^(٢) : ((والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة أن العرب تقصده ،

(١) قل في الأوضح ٢٦٥/٨ : ((ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً)) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٧٢ - ١٨٩ ((الحروف المشبهة بالفعل)) .

قل :

في فِتْيَةٍ كَسِيفٍ الهندي قد علموا أن هالكُ كُلٌّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَعِيلُ^(١)
فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر هاهنا ، فالذي سَوَّغ التقديم كونه
جملة واقعة خبراً .

فإن زعم زاعم : أن التقديم إنما جاز لبطلان عمل ((أن)) فصار مبتدأ
وخبراً ((، والخبر يسوغ فيه التقديم ، فهو باطل ؛ بامتناع ((أن منطلقاً لزيد)) ،
فلنَّ على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد .
وإنما أوجبوا عمل ((أن)) في مقدر لا يظهر ، وحيثُ جَوَّزُوا عمل المكسورة
أعملوها في ظاهر لا مقدر ؛ لأنه لما كانت المفتوحة فرعاً كان في التزام إعمالها في
الظاهر مزية للفرع على أصله في الظاهر ، فجعلوها في الظاهر كاللجنة ، وأعملوا
المكسورة في اسم ظاهر ليروا في الظاهر أنه قدر بالأصل على الفرع ؛ إذ العمل في
الظاهر أقوى من العمل في مقدر .

وبهذا يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير ؛ لأنه فرع عن الظاهر
الذي فسرهُ .

(١) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ٥٩ وفي شرح الكافية الشافية ٢٢٠/١ وبلا نسبة في الهمع
٤٥٤/٨ ، وعجزه في رواية الديوان : أن ليسَ يَدْفَعُ عن ذي الحيلة الحيلُ . والشاهد فيه جمل اسم
((أن)) المخففة ضمير مخاطب والأصل أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، وبجئته هنا ضرورة ، وفيه
ضرورة أخرى هي بجيء خبر ((أن)) المخففة مفرداً والأصل أن يكون جملة .

وأما ابن مالك^(١) فلم يوجب ذلك ، بل يجوز عنده أن يكون غيره ، وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والأوضح^(٢) .

[وكون خبرها جملة] اسمية كانت أو فعلية ؛ لاشتغالها على المسند والمسند اليه محافظةً على الأصل حيث لم يذكر الاسم .

وأما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم كقوله :

يَأْنُكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا

قوله [حيث لم يذكر الاسم] وأما إذا ذكر فيجوز أن يكون مفرداً كما يأتي .
قوله [كقوله] أي : القائل أو الشخص ؛ لأن البيت لجنوب أخت عمرو نبي الكلب ، وقبله :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرُّوا أَفَقٌ وَهَبَتْ شَمَالَا^(٣)

وبذلك صح الاستشهاد به على المخففة ؛ لأنها لا بد أن يتقدم عليها لفظ دال على اليقين ، ((والغيث)) : المطر والكلأ ، و((مريع)) بضم الميم على الأول ويفتحها على الثاني ، ((والشمال)) بكسر المثلثة : الغيث .

(١) قل ابن مالك في شرح التسهيل ٤٢٧/١ : وتخفف ((أن)) فلا تلغى ... ، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا في الضرورة ... ، ولا يكون إلا ضميراً ، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم .

(٢) شرح الشذور ٢٥٣ - ٢٥٤ ، أوضح المسالك ٢٦٥/١ .

(٣) البيتان من المتقارب للجنوب بنت العجلان في الحماسة الشجرية ٣٠٩/١ وبلا نسبة في الأوضح ٢٦٥/١ وشرح الكافية الشافية ٢٢٠/١ . والشاهد : مجيء اسم ((أن)) المخففة ضمير مخاطب والأصل أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، ومجيئه هنا ضرورة ، وفيه ضرورة أخرى هي مجيء خبر ((أن)) المخففة مفرداً والأصل أن يكون جملة .

وكون الجملة [مفصلة] من ((أن)) [إنْ بُدِئت بفعل متصرفٍ غير دعه] إما : [بـ ((قد)) نحو : ﴿ وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ ^(١) ،

قوله [وكون الجملة مفصلة ...] إنما احتيج الى ذلك للتمييز بين المصدرية والمخففة ؛ لأنَّ المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر ، فلا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها .

ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الإسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر ، كذا قالوا .
ويرد عليهم : أنَّ ((لا)) النافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب ، وأنه ما الخرج الى المميز إذا تقدم على المخففة ما يدل على اليقين ؛ فإنها لا تشبه بالمصدرية .
إلا أن يقال : لما احتمل التأويل احتجوا لذلك ، ول بعضهم هنا كلام لا يجدي نفعاً في المرام .

قوله [إما بـ ((قد)) ...] زاد في التسهيل والشذور ^(٢) : ((أو أداة شرط))
- قل المراعي : ((مثل ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾)) ^(٣) ،
قل الدماميني : ((منه فعلية والكلام في الإسمية نحو : ((أعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن عليه)) ، والظاهر أنَّ ((أن)) في الآية مفسرة ؛ لأنَّ ((نزل عليكم)) مضمَّن معنى القول -



وفي التسهيل والجامع : ((أو برُبَّ)) ،

(١) المائدة - ١١٣ .

(٢) شرح التسهيل ٤١٩/١ وشرح الشذور ٢٥٣ .

(٣) شرح التسهيل للمراعي ٣٥٧ . والآية من النساء - ١٤٠ .

[أو] بحرف [تنفيس] نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾^(١) ، وقوله :

فاعلم فَعِلِمُ المرء ينفعُهُ أن سوف يأتي كل ما قُدِرا^(٢)

[أو] بحرف [نفي] نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ ، ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ ﴾ ﴿ أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾^(٣) .

[أو ((لو))] الامتناعية نحو : ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ ﴾^(٤) ، وقل من ذكرها من النحلة ، وربما جاء ذلك بلا فصل

﴿ كقولہ :

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ امْرِئٍ خَيْلٍ خَائِنًا آمِينَ ، وَخَوَّانٍ يُخْلِدُ آمِنًا^(٥)

(١) المزمّل - ٢٠ .

(٢) البيت من الكامل بلا نسبة في المغني ٣٩٧/٢ وشرح التسهيل ٢٩٠/٢ والمجم ٢٥٧/٢ .
والشاهد فيه وجوب فصل الفعل عن ((أن)) ؛ لأن ((يأتي)) فعل متصرف غير دعاء ، فيجب فصله من ((أن)) بأحد الفواصل التي ذكرها والفصل هاءنا ((سوف)) .

(٣) المائدة - ٧١ . المزمّل - ٢٠ . البلد - ٧ .

(٤) الأعراف - ١٠٠ .

(٥) البيت من الطويل غير منسوب في شرح التسهيل ٤٢٢/١ والمجم ٤٥٤/١ .
والشاهد فيه كون اسم ((ان)) المخففة محذوفاً وخبرها جملة إسمية ، وفصل بين ((أن)) وخبرها بـ ((رب)) والخبر هنا هو جملة ((امرئ ... آمين)) فـ ((امرئ)) مجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد لفظاً مرفوع محلاً على انه مبتدأ و ((آمين)) خبره .

كقوله :

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا

وأطلق النافي هنا وقيله في الأوضح^(١) بـ ((لا ولن ولم)) فاقترضى ذلك أنه مقصور على أحدهما .

وأفهم كلامه أَنَّ الجملة إن بدئت باسم أو فعل جامد أو دعائي لم تحتج الى فاصل بينه وبين ((أن)) نحو : ﴿ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

قوله [علموا ...] صدر بيت عجزه :

قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

والشاهد ظاهر ، والد ((سؤل)) : بمعنى المسؤل .

قوله [فاقترضى ذلك أنه مقصور على أحدهما] قل حفيده : ولم أعلم له مخالفاً ، وينبغي أن يتأمل وجه الاختصار على هذه فإن فيه دقة .

قوله [﴿ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ ... ﴾ (١)] يتأمل في التمثيل بذلك للمخففة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين .

إلا أن يقال : اشتراط تقدمه أغلبي كما في التصريح^(٢) .

(١) الأوضح ٢٦٧/٨ .

(٢) البيت من الحثيف بلا نسبة في شرح السهيل ١٢٥/٨ والأوضح ٢٦٧/٨ والمجمع ٤٥٥/٨ .

والشاهد فيه : ((أن يؤملون)) فاسم ((أن)) ضمير ثان محذوف ، وجملة ((يؤملون)) خير ((أن)) المخففة بلا نصل بينهما .

(٣) يونس - ١٠ .

(٤) شرح التصريح ٢٣٣/٢ ، ((بحث نواصب الفعل المضارع)) .

﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١) ، ﴿وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾
 في قراءة بعضهم^(٢) .

[وأما كأن] إذا خففت [فتعمل] وجوباً عند الجمهور ؛ استصحاباً
 للأصل ؛ وحلاً لها على ((أن)) المفتوحة ، لكن تخالفها : في أن خبرها لا
 يلزم كونه جملة ، وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ، ولا حذفه

قوله [فتعمل وجوباً عند الجمهور] وقيل : تهمل ، وعليه الكوفيون ، وقيل :
 تعمل في المضمرة لا البارز ، واستظهر الحفيد القول بأغلبية إمامها ؛ لأن إلحاقها
 بالكسرة أولى ؛ لمشابتها لها بمحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله ، بخلاف المفتوحة ؛
 لأنها مع معموليها بمنزلة المفرد .

قوله [لا يجب كونه ضمير شأن] بل قد يكون ضمير شأن كقوله :

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَهُ حَقَّانِ^(٣)

كذا قيل : ولا يظهر تعيينه ؛ لجواز كونه ضميراً عائداً الى المتقدم ذكره ، أي : كأن
 الصدر ، وقد يكون غيره كالبيت المذكور في الشرح على رفع ((ظبية)) .

(١) النجم - ٣٩ .

(٢) النور - ٩ ، قرأ نافع بإسكان النون وكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الجلالة : ((أن غَضِبَ
 اللَّهُ)) وهي القراءة المشهودة بها . وقرأ يعقوب بإسكان النون وفتح الضاد ورفع الباء وخفض لفظ
 الجلالة ((أن غَضِبَ اللَّهُ)) . وقرأ الباقون بتشديد النون وفتح الضاد والباء مع جر لفظ الجلالة
 ((أن غَضِبَ اللَّهُ)) . انظر البدور الزاهرة - ٣٦٥ .

(٣) البيت من المزج بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٢٧/١ والأوضح ٢٧٨/١ والممع ٤٥٧/١ .
 والشاهد فيه ((كأن ثدي حقان)) فـ ((ثدي حقان)) جملة من مبتدأ وخبر تقع خبراً لـ ((كأن)) ،
 وأما اسمها فضمير شأن محذوف .

بل يجوز إظهاره ، كما قال : [ويقل ذكر اسمها] في اللفظ كقوله :

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية نصب ((ظبية)) .

[ويفصل الفعل] المتصرف الواقع بعدها ، ولا يكون إلا خبرياً [منها]

بأحد شيئين لا غير :

إما [بـ ((لم))] نحو : ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَقْنِ بِالْأَمْسِ ﴾^(١) ،

قوله [كأن ظبية^(٢)] عجز بيت لعلاء بن أرقم اليشكري ، صدره :

وَيَوْمًا تُؤَافِنَا يَوْجُهُ مُقَسَّمٍ

والموافاة : الإتيان ، والـ ((مقسم)) : الحسن .

قوله [في رواية نصب ظبية] على أنها الاسم ، والجملة بعدها صفة ، والخبر

محذوف ، أي : كأن ظبيةً عاطيةً هذه المرأة ، على عكس التشبيه ، وقيل : غير ذلك .

قوله [ويفصل الفعل ...] أي : ليحصل الفرق بين ((كأن)) المخففة من الثقل

وبين ((كأن)) المركبة من كاف الجر و ((أن)) الناصبة للمضارع ، لكن لم يفصلوا في

الفعل المذكور بين كونه دعائياً أولاً ، وكان قياس ما تقدم في ((أن)) ذلك .

قوله [بـ ((لم))] ذكر الجلال السيوطي : ((أن مثلها)) ((لما)) ، لكن أبو حيان

❦❦

قال : ((لم يحفظ الفصل

(١) يونس - ٢٤ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٨٧١ هـ ((بحث نواصب الفعل المضارع)) ، والرواية هنا بنصب ظبية على

أنها اسم ((كأن)) المخففة ، ثبت جواز كون اسم ((كأن)) المخففة ظاهراً في الكلام .

[أو ((قد)) نحو :

فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

فإن كان خبرها مفرداً أو جملة إسمية لم يحتاج الى فاصل كقوله :

وَصَنْدَرٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ تُذِيَهُ حَقَّان

ويروى : ((كَأَنَّ تُذِيهِ حَقَّان)) .

وترك ذكر ((ليت ولعل)) ؛ لأنهما لا يخففان .

والحاصل : أَنَّ ما خفف من هذه الأحرف على ثلاثة أقسام : قسمٌ يجوز

إلغاؤه وهو ((إن)) المكسورة ، وقسمٌ يجب إلغاؤه وهو ((لكن)) ، وقسمٌ

يُمْتَنَعُ إلغاؤه وهو ((أن)) المفتوحة ، و((كَأَنَّ)) الملحق بها .

☞ بـ((لَمَّا)) ، وينبغي أن يتوقف في جوازه ((...)) (١) .

قوله [فمحذورها كَأَنَّ... (٢)] قبله :

لَا يَهْوُلُكَ اصْطِلَاءُ لُظَى الْحَرْبِ

والشاهد فيه ظاهر .

(١) الممع ٤٥٦/١ - ٤٥٧ ، وفي الارشاف ١٥٤/٢ ما ظاهره إجازة أبي حيان الفصل بـ((لَمَّا)) الجازمة ،

ونقل بيتاً لعمار الكلبي فيه فصل :

بَدَدْتُ فِيهِ اللَّيَالِي شَمْلَهُمْ فَكُنْتُ لَمَّا يَكُونُوا قَبْلُ نَمِّ

فربما كان لأبي حيان قولان في المسألة ، ولم أعرف الكتاب الذي نقل منه السيوطي .

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٢٦/١ والأوضح ٢٧٢/١ وشرح الشذور ٢٥٧ .

والشاهد فيه : فصل الخبر - وهو الجملة الفعلية ((أَلَمْ)) وقاعله المستتر جوازاً - من ((كَأَنَّ))

المخففة بـ((لَمَّا)) .

[و] هذه الأحرف [لا يتوسط خبرهن] بينهن وبين أسمائهن؛
لضعفهن في العمل ؛ لعدم تصرفهن وإن عملنَ عملَ الأفعال ، وكذا لا
يتقدم عليهن ولو ظرفاً لذلك ، كما يفهم بالأولى ،
[إلا] إذا كان الخبر [ظرفاً أو] جاراً و [مجروراً] فيجوز توسطه ؛
لتوسعهم فيهما مع تأخيرهما عن العامل [نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ^(١)]
مثل المجرور ، [﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾ ^(٢)] مثل للظرف .

قوله [لضعفهن ...] علل أيضاً بأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم
المنصوب وتأخير المرفوع ، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئاً لا يعودون إليه .

قوله [ولو ظرفاً] أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور .

قوله [لذلك] أي : لضعفهن في العمل ، وعلل أيضاً بأن هذه الأحرف صدر
الكلام سوى ((أن)) المفتوحة فهي بعكسها ، ولم يجوز تقديم خبر المفتوحة حملاً على
المكسورة فإنها فرعها .

قوله [فيجوز توسطه] ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه
الأحرف ؛ لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره ، بخلاف العكس ، والمراد بالجواز
مقابل الامتناع ، لا مقابل الوجوب ، ليدخل ما إذا وجب التوسط كما سيأتي .

☞☞

(١) آل عمران - ١٣ ، النور - ٤٤ ، النزعات - ٢٦ .

(٢) المزمل - ١٢ .

وقد يجب ذلك لعارض نحو : ((إن عند هندٍ عبداً)) ، و ((إن في الدارِ صاحبُها)) .

وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقاً ،

﴿ قل في الغرة ﴾^(١) : ((ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف)) ، ومثله في المغني^(٢) .
وقيل : يقدر قبل الظرف ؛ لأنه الأصل في العامل ولا يعتد به فاصلاً ؛ لكونه ممنوع الإظهار .

قوله [وقد يجب ذلك] أي : التوسط ، وقوله : ((لعارض)) وهو لزوم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فيما مثل به . بقي أنه قد يجب تأخير الخبر مع كونه ظرفاً نحو : ((إن زيدا في الدار)) بقيد كون اللام داخلية على الخبر ، وحيثئذٍ فللخبر الظرفي ثلاث حالات .

قوله [مطلقاً] أي : سواء كان ظرفاً أو مجروراً أم لا ، وعليه ما تقدم .

(١) قل ابن الجوزي في الغرة المخفية ٥٢/٢ : ((وأحسن ما قيل في جوازه : أن الظرف وحرف الجر ليسا نفس الخبر ، بل هما نائبان عنه ، ولذلك إذا سُئِلَتْ عن تقدير المحذوف في قولك ((إن في الدار زيدا)) قدرته بعد ((زيد)) ...)) وما ذكره المحشي معنى هذا الكلام فلاحظ .
(٢) المغني ٥٠/٢ : ((الباب الثالث - في شبه الجملة - تعيين موضع التقدير)) .

ولا إيلاؤه هن ، إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقاً .

قوله [إلا إذا كان ظرفاً] كقوله :

فلا تَلَحَّني فيها فإنَّ بِجَها أَخاك مُصابُ القلبِ جَمَّ بلائُهُ ^(١)

ومنع الأخفش ^(٢) قياس ذلك وقصره على السماع ، وإنَّ كان حالاً فلجمهور على المنع ، وظاهره ولو ظرفاً أو مجروراً .

وأجازه الجلولي ^(٣) قال : ((لأنهم أجزوا الحال مجرى الظرف)) وقد يشعر هذا بأنَّ الحال لو كان ظرفاً جاز عند الجمهور فليحرر .

وبقي معمول اسمها نحو : ((إنَّ ضربِي زيدا يومَ الجمعة عند بكرٍ شديدٌ)) ، ومعمول صفة اسمها أو خبرها نحو : ((إنَّ رجلاً ضارباً زيدا الآن حاضر ، وإنَّ زيدا رجلاً ضاربٌ غدًا عند عمرو يريدُ السفرَ)) هل يجوز إيلاؤه فليحرر .

ويظهر أنَّ معمول الصفة لا يجوز إيلاؤه لها ؛ لأنَّ معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف .

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في المغني ٦٩٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٤/١ والممع ٤٣٥/١ .

والشاهد فيه ((فإنَّ بجها)) فقد ولي ((إن)) : ((بجها)) ، وهو جار ومجرور معمول لخبر والشاهد فيه ((مصاب)) ، وأصل الكلام : إنَّ أَخاك مُصابُ القلبِ بجها ، فإنه لا يجوز إيلاء ((إن)) وأخواتها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً للتوسع فيهما .

(٢) الممع ٤٣٥/١ .

(٣) الارتشاف ١٣٣/٢ ، والممع ٤٣٥/١ .

ويجوز حذف خبرهنّ إذا علم مطلقاً عند سيبويه ^(١) ،

قوله [ويجوز حذف خبرهنّ إذا علم مطلقاً] أي : سواء كان الاسم معرفة أو نكرة ، كرّرت إنّ أم لا ، وذهب الكوفيون الى أنه لا يحذف إلا إذا كان نكرة نحو :
إِنْ مَحَلّاً وَإِنْ مُرْتَحَلّاً ^(٢)

وذهب الفراء ^(٣) الى أنه لا يحذف مطلقاً إلا إذا كررت ((إنّ)) كالبيت .
ورّد المذهبان بالسماع ففي التنزيل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ الآية ،
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) فلخبر محذوف ، وليس الاسم نكرة ، ولم
تتكرر ((إنّ)) أي : لهم عذاب شديد ، ويجوز تقديره في الآية الثانية : هلكوا .
وقيل : الخبر ((ويصدون)) والراو زائدة .
فإن قيل : تقدم امتناع حذف خبر ((كان)) مطلقاً فما الفرق .
قلت : لما منع تقدم الخبر في هذا الباب جبر بجواز حذفه .

(١) الكتاب ١٤٧/٢ - ١٤٢ .

(٢) صدر بيت من النسرحة للأعشى في ديوانه ٣٣٣ والمغنى ٨٢/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل
٣٩٧/١ والممع ٢٣٥/١ ، وتماه :

إِنْ مَحَلّاً وَإِنْ مُرْتَحَلّاً وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

والشاهد فيه : حذف الخبر للعلم به في الموضعين ، والتقدير : إنّ لنا في الدنيا محلاً وإنّ لنا عنها
مرثحلاً .

(٣) الممع ٤٣٥/١ .

(٤) الأيتان الأولى فصلت - ٤١ ، والثانية الحج - ٢٥ .

وقد يجب إذا سدّ مسده : واو المصاحبة ، أو حل ، أو مصدر مكرر ،
وبعد : ((ليت شعري)) إذا أردف باستفهام ،

قوله [إذا سدّ مسده واو المصاحبة] حكى سيبويه ^(١) : ((إنك ما وخيراً)) ،
أي : إنك مع خير ، و((ما)) زائدة ، والخبر محذوف وجوباً ، وحكى الكسائي :
((إن كلّ ثوبٍ لو ثمنه)) بإدخال اللام على الواو .
قوله [أو حل] نحو : ((إنّ ضربي زيداً قائماً)) .
قوله [أو مصدر مكرر] نحو : ((إنّ زيداً سيراً سيراً)) أي : يسير سيرا .

قوله [وبعد ليت شعري ...] الشعر بمعنى الفطنة ، ومصدر قولك : شعرتُ
أشعر كنصرتُ أنصُر ، والمعنى : ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل ، فحذف
الخبر لكونه في معنى : ليت أشعر ، والتزم الحذف ؛ لأنّ الاستفهام سدّ مسد الخبر ،
وجملة الاستفهام في موضع نصب ((بشعري)) على المصدرية .
لكن استشكل الرضي ^(٢) ذلك بأنّ : ((محل خبر ((شعري)) الذي هو
مصدر ، بعد جميع ذبوله من فاعله ومفعوله ، فمحله بعد الاستفهام ، فكيف يكون
الاستفهام في مقام الخبر ، ومقوله بعده ، بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده ؛
لكثرة الاستعمال)) .

وذهب المبرد ^(٣) والزجاج الى : ((أنّ جملة الاستفهام في محل رفع خبر ((ليت)) .
ونسبه في الإيضاح الى سيبويه ، قل : ((وتحقيقه أنّ ((شعري)) ٥٥

(١) هذا نص ما في شرح التسهيل ٣٩٧/١ ، وانظر الكتاب ١٥١/٢ ، وانظر الارشاد ١٣٧/٢ .

(٢) شرح الكافية ٣١٣/٢ ((إن واخوانها)) .

(٣) المجمع ٤٣٧/١ .

قاله في الكافية الكبرى .

وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة ، كما صححه ابن عصفور ^(١) ،
وجزم به في سبك المنظوم ، ومن جوزه اختياراً خصّه بضمير الشأن

☞ بمعنى ((شعوري)) ، والجملة نفس المتبدأ فلا يحتاج الى رابط ، والذي
ينبغي على تقدير كون ((شعري)) بمعنى : ((شعوري)) أن يكون الأصل : ليت
شعوري جواب ((هل زيد قائم)) ، والجملة مراد بها لفظها ، أي : جوابي هذا
اللفظ)) .

ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، فالعنى : ((ليت معلومي قيام زيد
أو عدم قيامه)) ؛ لأنّ أحد هذين الأمرين هو جواب هذا الاستفهام ، وإلا فلو لم
يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهراً ، وبهذا يندفع أنّ ذلك يؤدي الى الإخبار في هذا
الباب بالجملة الطلبية .

قوله [في الكافية الكبرى ^(٢)] وكذا في التسهيل .

قوله [ومن جوزه خصّه ...] هذا أحد أقوال : منها : أنه حسن في الشعر ،
وغيره ما لم يؤد حذنه الى أن يلي إنّ وأخواتها فعلً فإنه حينئذٍ قبيح .
ومنها : أنه حسن فيهما إنّ لم يؤد الحذف الى أن يلي إنّ وأخواتها اسمٌ يصح
عملها فيه .

ومنها : أنّ الحذف خاص بـ ((إنّ)) .

(١) شرح الجمل ٤٤٢/١ ، المقرب ١١٩

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/١ .

غالباً .

قوله [غالباً] ومن غير الغالب :

ولكن زنجي عظيم المشافر^(١)

أي : ولكنك ، و :

فليت دفعت الهم عني ساعة^(٢)

أي : ليتك .

تتمة : سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه الأحرف إما وحدها ، أو مع الاسم ، أو مع الخبر ، أو معهما مع بقاء العمل ، وفي كلام المصنف ما يقتضي جواز عمل ((ليت)) محذوفة .

وذكر اللعامي في الكلام على قوله ((فلولا الغمد يسكه لسال)) : ☹☹

(١) عجز بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٤٨١ - الذي نشره الصاوي سنة ١٣٥٤ - ورواية

الديوان (عظيم مشافره) وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٥/١ والممع ٤٣٧/١ ، وقامه :

فلو كنت طيباً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

الشاهد : ((ولكن زنجي)) فقد حذف اسم ((لكن)) وهو ضمير الخطاب الكاف تقديره :

ولكنك زنجي والغالب كون الاسم المحذوف ضمير شأن ، وفي البيت رواية أخرى بنصب : زنجي ، ولا شاهد فيها .

(٢) صدر بيت من الطويل لعلي بن زيد في ديوانه ١٦٢ ، وبلا نسبة في التسهيل ٣٩٥/١ ، والممع

٤٣٧/١ ، وقامه :

فليت دفعت الهم عني ساعة فيتنا على ما خيلت ناعمي بل

والشاهد فيه حذف اسم ((ليت)) ، والتقدير : فليتك دفعت الهم ، والاسم المحذوف ليس ضمير شأن .

﴿ أَنْ الْأَصْل : ((أَنْ الْغَمْد)) ثم حذفت ((أَنْ)) ، وارتفع الاسم بعدها ، وفيه إشعار بأنها إذا حذفت لا تعمل ،

ثم رأيت الشاطبي وأبا البقاء وجَّها^(١) قراءة حمزة والكسائي بنصب ﴿ آيَاتٍ ﴾ في سورة الجاثية بكون ((إِنَّ)) مضمرة ، وهي العاملة للنصب .

ورده السفاسي : بأنه لا يصلح ؛ لأن ((إِنَّ)) لا تعمل مضمرة ، وإذا لم تضم ((إِنَّ)) وهي أم البلب فغيرها لا يضم بالأول)) انتهى .

ورده المصنف في بلب العطف على معمولي عاملين بقوله^(٢) : ((وإضمار ((إِنَّ)) بعيد ، وكأن السفاسي أراد عدم الصحة عند الجمهور ، وقد ذكروا في بلب الاستثناء أن السيرافي^(٣) حكى عن الكسائي أن ناصب المستثنى ((أَنْ)) بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها .

وفي المغني^(٤) وغيره يجوز أن يكون تقدير : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ : تزعمون أنهم شركائي . وفيه : حذف ((أَنْ)) ومعمولها .

(١) الجاثية/ ٤ ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ، قرأ حمزة والكسائي بنصب ((آيَاتٍ)) بالكسرة كما في البدور الزاهرة ٤٠٦ وانظر إملاء ما من به الرحمن ٢٣٣/٢ .

(٢) المغني ٤٨٧/٢ ((الباب الرابع - العطف على معمولي عاملين)) .

(٣) قل ابن مالك في بلب الاستثناء من شرح التسهيل ٢٠٧/٢ : ((وعزا السيرافي الى الكسائي نصب ما بعد ((إلا)) بـ ((أَنْ)) مقدرة ، وهو قول في غاية الضعف)) .

(٤) المغني ٥٩٤/٢ ، والآية في القصص - ٦٢ ، ٧٤ .

❧❧ وأما حذف الاسم والخبر جميعاً وبقاء الحرف فقل في المغني^(١) في بحث إنَّ
المكسورة: ((إنه لا يجوز)) ، وأيد بذلك كون ((إنَّ)) في قول ابن الزبير رضي الله
عنهما : ((إنَّ وراكبها)) ، بمعنى : نعم ، لكن يرد عليه قوله :
..... قالت وإنَّ^(٢)

وقوله :

..... وكأنَّ^(٣)

(١) المغني ٣٨/١ ((إنَّ)) .

(٢) جزء بيت من الرجز تقدم تخريجه في ٩٥/١ ((بحث الكلمة وأقسامها)) .

والشاهد فيه : ((وإنَّ)) فقد حذف الشاعر معمولي ((إنَّ)) ، وهذا إيراد من المحشي على ابن
هشام القائل بعدم جواز حذف معمولي ((إن)) ، وربما قيل دفاعاً عنه : ((إن)) هنا شرطية
حذف فعل الشرط وجوابه وليست مشبهة ، فيرد عليه : إن المدعى هو الإخلال بالجملة التي لم يبق
منها إلا حرف واحد وهذه العرب تبقي حرف الشرط وتحذف معمولاته فلا ضرر في حذف معمولي
((إن)) .

(٣) جزء من عجز بيت من الكامل للتأبغة وقد تقدم تخريجه في ٩٤/١ .

والشاهد فيه قوله : ((وكأنَّ قد)) فقد حذف اسم ((كأن)) وهو ضمير الشأن ثم حذف خبرها
لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير: وكأنه قد زالت ، وفيه ردّ على ابن هشام القائل بعدم جواز حذف
معمولي ((إن)) أو إحدى أخواتها مع بقائها ؛ للإخلال بالجملة .

واعلم أنْ لَهْمزة ((إِنْ)) ثلاث حالات :
وجوبُ الكسر : إِنْ لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ،

قوله [إِنْ لم يسد المصدر ...] قل اللقاني :

((لقائل أنْ يقول : إِنْ أريد سدَّ المصدر مع تمام الفائلة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالرواية بعد فاء الجزاء ، فإنها تفتح جوازاً ؛ لأنها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء ، وإنْ أريد سدَّ المصدر أعمَّ من أنْ تتم الفائلة بما ذكر أو به مع تقدير شيء ، فما المانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على أنه مبتدأ حذف خبره .

وقد يجب : بأنْ الجملة المقرونة بـ ((إِنْ)) إِنْ قُصِدَ بها إرادةُ نسبةٍ إسنادية تامة مؤكدة لم يجوز أنْ يقع المصدر موقعها ، وإنْ قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسنداً إليها أو مفعولاً أو غيرها جاز سد المصدر مسدها ، سواء تمت الفائلة بالمذكور وحده أو مع مقدر .

وفيه نظر : إذ يعود الكلام فيقل : ما المانع من أنْ يراد بـ ((أنْ)) ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية ... الخ)) انتهى .

قل الشهاب القاسمي : ((وقد يجب : بأنه لما لم يكف المصدر وحده في تعيين الكسر لإغناؤه عن التقدير ؛ لأنه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن ؛ لأنَّ الاختصار مهما أمكن مطلوب)) ، فتأمل فلم يظهر منه ما يرفع الإشكال .

هذا وإنما قل : ((المصدر)) ولم يقل : المفرد ؛ لأنها إذا أولَّتْ بمفرد غير مصدر لم تفتح ، كما في قولك : ((ظننت زيدا إنه قائم)) فهي هنا واجبة الكسر وإنْ كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني ، كذا قيل .

ووجوب الفتح : إنَّ سد ذلك . وجواز الأمرين : إنَّ صحَّ الاعتباران .
وعلى الحالة الأولى اقتصر المصنف ، وذكر منها صوراً أربعة فقل :
[وتكسر ((إنَّ))] : إذا وقعت [في الابتداء] أي : في ابتداء الكلام
حقيقة أو حكماً

❧❧ واعترضه بعضهم بقوله : ((أما أنها مع جزأيها في محل المفرد فصحيح ،
وأما أنها مؤولة معها بمفرد فليس كذلك ؛ إذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد أنَّ
تؤول به ، والتأويل إنما يكون في المصدرية)) .
ولا يخفى أنَّ حاصل الاعتراض : المنازعة في التعبير بالتأويل ، والشارح كابن
مالك إنما عبّر بالـ ((سد))^(١) .
وحينئذٍ فيقال : لم يقل المفرد ؛ لأنها إذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تفتح
كـ ((ظننت زيد ... الخ)) فتأمل .

قوله [الاعتباران] أي : السد وعدمه ، فالاعتباران بمعنى المعبرين .
قوله [أي : في ابتداء الكلام] أي : لا التجرد للإسناد فـ ((أن)) الواقعة فيه
مفتوحة .

(١) قل في متن التسهيل ٤٠٠/١ : ((يستدام كسر ((إن)) ما لم تؤول هي ومعموليها بمصدر فإن
لزم التأويل لزم الفتح)) ، وقد في شرح هذه العبارة : ((...)) ((إن)) بالكسر أصل ؛ لأنَّ الكلام
معها غير مؤول بمفرد ، و ((أن)) بالفتح فرع ؛ لأنَّ الكلام معها مؤول بمفرد)) ، وقد في شرح
الكافية الشافية ٢١٤/١ ((...)) ((إن)) بالكسر هي الأصل ؛ لأنَّ الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد ،
و ((أن)) بالفتح فرع ؛ لأنَّ الكلام معها جملة في تأويل المفرد)) ، هذا كلامه ولم أعثر على تعبيره
بالـ ((سد)) الذي نقله المحشي فيما بين يدي من كتبه .

[نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾] ، ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾ ؛ إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد ، وهو لا يستقل به الكلام .
[وبعد القسم] أي : بأن تقع جواباً له

❦ نل أبو حيان (١) : ((وليس وجوب كسرهما مجعاً عليه ، فقد ذهب بعض النحويين : الى جواز الابتداء بـ ((أن)) المفتوحة أول الكلام ، فتقول : ((أن زيدا قائمٌ عندي)) .

قوله [نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (١)] مثل للابتداء الحقيقي ، وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه ، وخصوصاً على القول بأن البسملة آية من كل سورة ، وتقدم الكلام على الآية في بحث الضمير .

قوله [﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾ (٢)] مثل للابتداء الحكمي لتقدم ((ألا)) الاستفلاحية عليها ، ومن الابتداء الحكمي : الواقعة وسط كلام المتكلم إذا كانت ابتداء كلام آخر ، نحو : ((إلزم زيدا إنه فاضل)) ، فقولك : ((إنه فاضل)) كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ (٣) .

قوله [بأن تقع جواباً له] أي : للاسم المقسم به ، وما ذكر مذهب البصريين ، وقيل : يختار الفتح ، وقيل : يجب .

(١) الهمع ٤٣٩/١ ((إن وأخواتها)) .

(٢) يوسف - ٢ ، الدخان - ٣ ، القدر - ١ .

(٣) يونس - ٦٢ .

(٤) يونس - ٦٥ .

سواءً وجدت معه اللام [نحو] : ﴿يس﴾ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١) ، أم لا ، كما في نحو ﴿حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ ؛ لأنَّ جواب القسم يجب أن يكون جملة .

❧ وأصل الخلاف : أنَّ جملة القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ، فمنَّ قل نعم فتح ، ومن قل لا وإنما هي توكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين .

قوله [﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ (٢)] الواو للعطف إنَّ كان ((حم)) مقسماً به بإضمار حرف القسم لا للمقسم ، حتى لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد ، وإلا فللقسم .

وجواب القسم ((إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) ، لا اعتراض تفخيماً للمقسم به والجواب ((إِنَّا مُنْذِرُونَ)) ، خلافاً لابن عطية (٣) ؛ للسبق وسلامته عن الفك ، فإنَّ قوله : ﴿يُفَرِّقُ﴾ الآية من تنمة الاعتراض ، وقد تخلل بينهما المقسم عليه .

(١) يس ١-٣ .

(٢) قل تعالى : ﴿حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ الدخان ١-٣ .

(٣) قل ابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٦٧٥ (تفسير سورة الدخان ١-٣) :

((... وقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ يحتمل أن يقع القسم عليه ، ويحتمل أن يكون ((إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) من وصف الكتاب فلا يحسن وقوع القسم عليه ، وهذا اعتراض يتضمن تفخيم الكتاب ويحسن القسم به ، ويكون الذي وقع القسم عليه ﴿إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ ...)) .

ولا يعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه ،
كما في الأوضح^(١) وغيره ، نحو :

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ^(٢)
لأنَّ مَنْ فَتَحَهَا لَمْ يَجْعَلْهَا جَوَاباً لِلْقَسَمِ .

قوله [لم يجعلها جواباً للقسم] وإنما يجعلها مع معموليها مفعولاً لفعل القسم
وهو ((تحلفي)) بواسطة نزع الخافض ، أي : على ، وقد يقال : جواب القسم هو
المحلوف عليه ، والمجرور هنا هو المحلوف عليه .

وفي التصريح^(٣) : ((إنَّ الفعل على الفتح إخبار بمعنى الطلب للقسم لا قسم ؛
إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكوراً ، والمفتوحة لا تصلح له ؛ لأنها في تأويل مفرد ،
وجواب القسم لا يكون إلا جملة)) .

قل الشهاب القاسمي : ((وكونه ليس قسماً واضحٌ في مثل هذا البيت إذ
المتكلم بهذا الفعل ليس مقسماً بل طالب من غيره أن يقسم ،

☞☞

(١) الأوضح ٢٤٤/١ .

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٨ وبلا نسبة في التسهيل ٤٠٦/١ وشرح الكافية الشافية ٣٠٠/٢
والأوضح ٢٤٤/١ . والشاهد فيه : ((أني)) فهزمة ((إن)) يجوز فيها الفتح والكسر لوقوعها بعد
فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل (أن) واسمها بمصدر عذوف تقديره : أو تحلفي على
كوني أباً لهذا الصبي ، والكسر على جعل (إن) واسمها وخبرها جملة لا محل لها جواب القسم .
أما وجه المعارضة فإنه اشترط كسر همزة (إن) بعد القسم ، و(إن) في هذا البيت بعد القسم
فيجب الكسر ، فكيف تقولون بجواز الوجهين ؟ ووجه المعارضة مدفوع بما ذكره الشارح والمخشي ،
فانظره .

(٣) شرح التصريح ٢١٩/١ وفي النقل تصرف .

[و] بعد [القول] بأنْ تقع مع معموليها محكية به [نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي ﴾]

عَبْدُ اللَّهِ ﴿ ﴾] ؛ لأنْ محكي القول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ،

﴿ وَأَمَّا فِي نَحْوِ قَوْلِنَا : ((حلفت بالله على كذا)) لا مانع أن يكون قسماً ،
ولهذا قل فقهاؤنا في ((حلفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت)) أنه يمين إن نواها
أو أطلق)) انتهى .

ولا يضر عدم الجواب لأنَّ الجار والمجرور يقوم مقامه وإنْ لم يكن الجواب
اصطلاحاً .

قوله [محكية به] أو بعد ما فيه معنى القول نحو : ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴾ إِنَّ
لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿ (١) ، أي : تدرسون فيه هذا اللفظ ، أو تدرسون قولنا هذا الكلام ،
وذلك إما أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الأصل ، أنْ لهم لما
يتخيرون ، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم .

قوله ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ (٢) [الظاهر أنْ مقول القول ((إِنِّي عبد الله))] إلى قوله
((حياً)) ، والتعبير بـ ((قل)) : إما باعتبار ما سبق في قضائه ، أو بجعل المحقق وقوعه
كالواقع ، وقيل : كمل الله عقله واستنبأه طفلاً .

قوله [أو ما يؤدي معناها] أو المفرد إذا أريد لفظه ، كما يدلُّ عليه قوله تعالى
﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٣) ، ونائب الفاعل مفعول في المعنى .

(١) القلم ٣٧ - ٣٨ .

(٢) مريم - ٣٠ .

(٣) الأنبياء - ٦٠ .

فإن وقعت بعد القول غير محكية وجب : كسرهما في نحو : ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ . وفتحها في نحو : ((أخصك بالقول أنك صالح)) ، ونحو : ((أتقول أن زيدا عاقل)) .

[وقبل اللام الابتدائية] المعلقة للعامل عن العمل نحو : [﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ (١)] ؛ لوجود اللام ، إذ لو فتحت ((إن)) لزم تسلط العامل عليها ، ولام الابتداء لها صدرُ الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله في ما بعده .

قوله [نحو : ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ ... ﴾ (٢)] فـ ((إن العزة ...)) ليس محكياً لفساد المعنى ؛ لأن ذلك ليس مقولهم ؛ لأنه لا يحزنه قولهم ذلك ، وكونه من مقولهم على جهة السخرية فيحزنه خلاف الظاهر لا قرينة عليه .

قوله [في نحو : أخصك ...] فإنها في الأول للتعليل ، أي : لأنك فاضل ، وفي الثاني مفعول للقول وبمعنى الظن .

قوله [وقبل اللام ...] سكت عن بقية المعلقات ، فليُنظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية المعلقات التي تتصور مع ((أن)) . هذا .

وقد الرضي (٣) : ((وتكرر أيضاً إذا دخلت في مبتدأ في خبره لام ۞ ۞))

(١) المنافقون - ١ .

(٢) يونس - ٦٥ .

(٣) شرح الكافية ٣٤٩/٢ ((إن وأخواتها)) .

وهذه اللام وإن تأخرت لفظاً لما نفع فرتبتها التقديم على ((إن)) .
وتكسر أيضاً إذا وقعت في أول الجملة المخبر بها عن اسم عين ، وفي
أول الصلة ،

الابتداء فإنها لا تجامع إلا المكسورة ؛ لأن وضع لام الابتداء لتأكيد
مضمون الجملة كـ ((إن)) المكسورة ، فهما سواء في المعنى)) انتهى .
وعلى هذا كان الأولى إبقاء المتن على إطلاقه ؛ لأن اللام أعم من المعلقة ؛ إذ
المعلقة خاصة بأفعال القلوب ، وربما فتحت في نحو : ((علمت إن زيدا لقعد)) ؛
لأن اللام ليست للابتداء ؛ لدخولها على الفعل الماضي من غير ((قد)) ظاهرة أو
مقدرة .

قوله [وهذه اللام ...] إنما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ، ولم
تؤخر ((إن)) لقوتها بالعمل .

قوله [وتكسر أيضاً ...] قد يقال : جميع ذلك داخل في قول المصنف : ((وتكسر
في الابتداء)) ، وأمثلة الواقعة بعد ((كلا وحتى)) الابتدائية .

قوله [في أول الجملة ...] إنما وجب الكسر في ذلك ؛ لأن المصدر لا يخبر به عن
أسماء الذوات إلا بتأويل ، وذلك ممتنع مع ((إن)) ، ووجوب الكسر مبني على إجازة
ذلك ، وهو رأي البصريين ، والكوفيون يمتنعون صحة التركيب أصلاً ، والخلاف عائد
إلى أصل المسألة لا الكسر ، وهما متلازمان ، وأما الواقعة خبراً عن اسم المعنى فتفتح
نحو : ((اعتقادي أنك فاضل)) .

قوله [وفي أول الصلة] أي : صورة ولفظاً ، ولا فرق بين ضلة الموصول الاسمي
والحرفي ، وإنما وجب الكسر ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة بخلاف الواقعة في حشو
الصلة صورة ولفظاً ، نحو : ((جاء الذي عندي إنه فاضل)) ،

والصفة ، والجملة الحالية ، والمضاف إليها ما يختص بالجملة ك : إذ
وحيث .

﴿ ولا فهي واقعة في أولها بحسب المرتبة ؛ لأنها في الحقيقة أول الصلة ؛
لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ ، والظرف قبله خبره ، وإنما وجب كسرها في نحو
((أعجبي النبي أبوه إنه فاضل)) مع وقوعها حشو الصلة ؛ لأنها خبر عن اسم
عين .

قوله [والصفة] أي : تكسر أيضاً إذا وقعت ((إن)) مع معموليها في أول
صفة ، قل في التصريح (١) : ((لاسم عين)) .

قل شيخنا : ((وانظر هل له محرز ، وإنما وجب الكسر ؛ لأنَّ الفتح يؤدي الى
وصف أسماء الأعيان بالمصادر ، وهي لا يوصف بها إلا بتأويل مفقود مع ((أن)) ...)) .
وأما الواقعة في حشو الصفة لفظاً وصورة فتفتح نحو : ((مررت برجل عندي
أنه فاضل)) ؛ لأنَّ الوصف بالجملة لا بالمصدر .

قوله [والجملة الحالية] أي : وتكسر أيضاً إذا وقعت في أول الجملة الحالية
لفظاً وصورة ، سواء وقعت بعد واو الحل أم لا ؛ لأنَّ الجملة تقع حالاً ولا دليل على
كونها في تأويل المفرد .

فإن قلت : أفتحتها لتكون في تأويل المصدر ، والمصدر يقع حالا .
قلت : ذاك إذا كان صريح المصدر لا المؤول به ؛ لأنه يؤول بمعرفة ، وشرط الحل
التنكير ، لكن ذكر السيرافي أنَّ موضع الموصول وصلته في نحو : ((قاموا ما خلا
زيداً)) نصبٌ على الحل ، كما يقع المصدر الصريح ﴿ ﴿

(١) قيّد الشيخ خالد في شرح التصريح ٢١٦٧ وقوع إنَّ المكسورة الهمزة صفة بكونها لاسم عين .

وقضية كلام ابن الحلب في كافيته (١) وجوب الفتح بعد ما يختص
بالجمل .

قال بعض العلماء : والأوجه جواز الوجهين بعد ((حيث)) ،
الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة ، والفتح باعتبار كونه في معنى
المصدر .

ولزوم إضافتها الى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر ؛ لأن الأصل في
المضاف اليه أن يكون مفرداً ، وامتناع إضافتها الى المفرد إنما هو في اللفظ
لا في المعنى ، على أن الكسائي جَوَزَ إضافتها اليه .

❧ في نحو :

فأرسلها المراك (١)

وهذا لا يحتاج اليه مع الواو ؛ لأن الحل المفردة لا تقع بعد الواو .

قوله [قال بعض العلماء] هو أبو عبد الله القاياتي ، ويؤخذ من التعليق أن
جواز الوجهين لا يختص بـ ((حيث)) .

(١) شرح الكافية ٣٤٨٢ - ٣٤٩ .

(٢) جزء بيت من الوافر للبيد في ديوانه ١٠٨ وبلا نسبة في الأوضح ٨١٢ وشرح ابن الناظم ٣٣٠ ،
ونماه :

فَأَرْسَلَهَا الْمَرَاكَ وَلَمْ يَنْذَهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدَّخْلِ

والشاهد قوله ((المراك)) فقد وقع المصدر حالاً مع كونه معرفة والحل لا يكون إلا نكرة ، وساغ
بجيشه معرفة لأنه مؤول بالنكرة ، والتقدير أرسلها معتركة ، أي مزدحمة .

ومن ثم قال المرادي^(١) : ((ويتخرج الفتح على مذهب الكسائي)) ،
وعلى ذلك ينبغي جوازهما أيضاً بعد ((إذ)) ، ويؤيده جوازهما في
((إذا)) الفجائية مع اختصاصها بالجملة .
تتمة : تفتح ((أن)) وجوباً إذا وقعت فاعلاً أو نائباً عنه ، أو مفعولاً
به غير محكية ،

قوله [إذا وقعت فاعلاً] أي : إذا وقعت هي ومعمولاها فاعلاً ، نحو : ﴿ أَوَلَمْ
يَكُنْهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا ﴾^(٢) ، أو نائب فاعل نحو : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾^(٣) ؛ لأنَّ
الفاعل ونائبه لا يكونان إلا مفردين .

قوله [أو مفعولاً به] نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُوكُمْ أَنَكُمُ أَشْرَكُمُ بِاللَّهِ ﴾^(٤) ؛ لأنَّ المفعول لا
يكون إلا مفرداً ، والأولى أن لا يقيد بقوله ((به)) ؛ لتدخل الواقعة مفعولاً نحو :
((جئتك أني أحبك)) ، ومفعولاً معه ، كما قال ابن الحجاز نحو : ((يعجبني
جلوسك عندنا وأنتك تحدثنا)) .

قوله [غير محكية] كان عليه أن يقول ((وغير خبر)) للاحتراز من نحو :
((ظننت زيدا إنه قائم)) فيجب الكسر هنا .

(١) توضيح المقاصد ٢٠٣/١ .

(٢) العنكبوت - ٥١ .

(٣) الجن - ١ .

(٤) الأنعام - ٨١ .

أو مبتدأ ، أو خبراً عن اسم معنى غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ،
أو مجرورة بحرف ، أو بما لا يختص بالجملة ،

قوله [أو مبتدأ] أي : في الحال نحو : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ ^(١) ، أو
في الأصل نحو : ((كان عندي أنك فاضل)) ؛ لأنَّ المبتدأ لا يكون إلا مفردا .

قوله [أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها] نحو : ((اعتقادي
أنه فاضل)) فيجب الفتح ولا يجوز الكسر ؛ لأنه يؤدي الى وقوع الجملة خبراً من غير
رابط . بخلاف ((قولي إنه فاضل)) و ((اعتقلا زيد إنه حق)) فيجب الكسر ؛ لأنَّ
الجملة في الاول قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ ، فلا تحتاج لرابط أي : قولي هذا
اللفظ لا غيره ، وفي الثاني الرابط اسم ((إن)) .

وقال مكّي : ((لا يظهر وجه الكسر في هذا الأخير)) ، ولعله لذلك أسقطه
الشارح ، ولأنه يرد عليه نحو : ((عملي أنني أحمد الله)) ، فإنَّ حمد الله صادق على عملي ،
مع أنَّ الفتح واجب ، وتحرير المقام يطلب من حواشي التوضيح .

قوله [أو مجرورة بالحرف] نحو : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(٢) ؛ لأنَّ المجرور بالحرف لا
يكون إلا مفردا .

قوله [أو بما لا يختص بالجملة] نحو : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تُنْطِقُونَ ﴾ ^(٣) ، فد ((مثل)) :
مضاف ، و ((أنكم تنطقون)) مضاف اليه ، و ((ما)) صلة ، وذكر الحفيد : ((أنَّ هذا
مما يجوز فيه الأمران)) ووجهه ظاهر .

(١) فصلت - ٣٩ .

(٢) الحج - ٦ ، ٦٢ ، لقمان - ٣٠ .

(٣) الذاريات - ٢٣ .

أو تابعة لشيء من ذلك .

وتكسر ((إن)) أو تفتح إذا وقعت بعد : ((إذا)) الفجائية ،

قوله [أو تابعة لشيء من ذلك] أي : مما يجب فيه فتح ((أن)) .
ودخل في الـ ((تابعة)) :

المعطوفة نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) .
والمبدلة نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا ﴾ ^(٢) .

والمؤكد توكيداً لفظياً نحو : ((يعجبني أنك قائم أنك قائم)) .
فالتعبير بالـ ((تابعة)) أولى من تعبير الموضح ^(٣) بالـ ((معطوفة))
والـ ((مبدلة)) .

قوله [بعد إذا الفجائية] نحو :

إذا أنه عبدُ القفا واللهازم ^(٤)

فالكسر على معنى : فإذا هو عبد القفا ، والفتح على معنى فإذا العبودية أي :
حاصلة .

(١) البقرة - ٤٧ .

(٢) الأنفال - ٧ .

(٣) أوضح المسالك ٢٤٢/١ .

(٤) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في الأوضح ٢٤٣/١ ، وشرح الشذور ١٩٣ ، والممع ٤٤١/١ ، وقامه :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إذا أنه عبدُ القفا واللهازم

والشامد جواز فتح همزة ((إن)) وكسرها بعد ((إذا)) الفجائية .

أو فاء الجزاء ، أو ((أما)) ، أو ((لا جرم)) ، أو واو مسبوقه بمفرد
صالح للعطف عليه ،

قوله [أو فاء الجزاء] نحو : ((فإنه غفور رحيم)) ، من قوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ
مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ﴾^(١) الآية ، فالكسر على معنى فهو غفور رحيم ، والفتح على معنى
فالفوران والرحمة ، أي : حاصلان ، أي : فلحاصل الغفران والرحمة .

قوله [أو أما] بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو : ((أما أنك فاضل)) ، فالكسر
على أنها حرف استفتاح ، والفتح على أنها بمعنى : حقاً ، وهو قليل^(٢) .

قوله [أو لا جرم] نحو : ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾^(٣) ، بالفتح وهو الغالب على أنَّ
((جرم)) فعل ماض معناه : وجب ، وأنَّ وصلتھا فاعل ، أي : وجب أنَّ الله يعلم ،
و((لا)) صلة ، كما يقول سيويو ، وقل الفراء : ((لا جرم)) : مركبة بمنزلة ((لا
رجل)) بمنزلة ((لا بد)) ، و((من)) بعدها مقدره ، أي : لا بدَّ من أنَّ الله يعلم .
والكسر على ما حكاه الفراء من أنَّ بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : ((لا
جرم لآتينك)) .

قوله [أو واو ...] نحو : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾^(٤) وألَّا لا تظنُّ فيها ولا
تَضْحَى^(٥) ، فالكسر إما على الاستئناف أو بالعطف على جملة

(١) الأنعام - ٥٤ .

(٢) هذه الفقرة من قوله : أو فاء الجزاء إلى ... قليل ، سقط أ وأثبتته من الحاشية المطبوعة .

(٣) النحل - ٢٣ .

(٤) النحل - ٢٣ .

أو وقعت في موضع التعليل ، أو خبراً عن قول وخبرها قول وفاعل
القولين واحد ، وقد بسط في الأوضح ^(١) الكلام على هذه الأمور .

﴿ (أن) (أن) الأولى ، والفتح بالعطف على (أن لا تجوع) ﴾ .
واحترز بقوله : ((صالح للعطف عليه)) من نحو قولك : ((إن لي مالا وإن
عمراً فاضل)) ، فـ ((إن مالا)) : مفرد غير صالح للعطف عليه ؛ إذ لا يصح أن يقل
((إن لي وفضل عمرو)) فيجب كسر ((إن)) .

قوله [أو وقعت ...] نحو : ((إنه هو البر الرحيم)) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا
مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٢) ، فالفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على أنه
تعليل مستأنف استئنافاً بيانياً ؛ لأنه في المعنى جواب عن سؤال ، كأنه قيل : لم فعلتم
ذلك .

قوله [أو خبراً عن قول ...] نحو : ((قلبي إني أحمد الله)) :
فالفتح على أن القول على حقيقته من المصدرية ، أي : قلبي حمدُ الله ، فلخبر
مفرد .

والكسر على أنه بمعنى المقول ، أي : مقولي أنني أحمد الله ، والخبر جملة ، وهي
مستغنية عن العائد ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى .

ولو انتفى القول الأول فتحت نحو : ((علمي أنني أحمد الله)) ، أو القول
الثاني ، أو اختلف القائل كسرت ، فالأول نحو : ((قلبي أنني مؤمن)) ، والثاني
نحو : ((قلبي إن زيدا يحمد الله)) .

(١) أوضح المسالك ٢٤٧/١ - ٢٤٧ .

(٢) الطور - ٢٨ .

﴿١٩﴾ واعلم أنَّ الضابط يصدق على ((أول قولي أني أحمد الله)) ؛ لأنَّ أفعل
 التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فيصدق على ((أن)) إن وقعت خبراً عن قول .
 فالفتح على أنَّ المعنى : أول أقوالي حمد الله تعالى من حيث هو بلي عبارة
 كانت ، والكسر على أنَّ المعنى : أول أقوالي هذا اللفظ المعين .
 قل شيخنا : ((فيكون)) ((أني أحمد الله)) خبراً عن ((أول)) ، لكن هذا إنما
 يتجه إذا كان ((القول)) مؤول بالـ ((مقول)) ، أي : ((أول مقولاتي هذا اللفظ
 المعين)) ، بخلاف ما إذا لم يكن بمعنى المقول بل باقياً على مصدرية .
 اللهم إلا أنَّ يقل : يقدر مضاف قبل قوله : ((أني أحمد الله)) أي : ((قولي
 أني أحمد الله)) ، ويحتمل أنَّ ((قولي)) هذا المقدر خبر عن ((أول)) وجملة
 ((أني أحمد الله)) مقولة .
 فإن قلت : قد لزم من كلامك أولاً إنَّ جملة ((أحمد الله)) مضاف إليها ،
 والجمل لا يضاف إليها .
 قلت : إذا كانت في تأويل مفرد صح أنَّ تكون مضافاً إليها ، كما في قوله :
 ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ^(١) ...)) .
 هذا ما ظهر ، واعترض اللماميني على الرضي في تقدير الـ ((قول)) بمعنى
 الـ ((مقول)) ، وقد علمتَ رده بما قلتمنه)) انتهى .
 وفي شرح التسهيل في هذا التركيب ما ينبغي مراجعته للأريب .

[ويجوز دخول اللام] الابتدائية عند إرادة المبالغة في التأكيد [على ما [أي : الذي ، أو شيء [تأخر من خبر ((إنّ)) المكسورة]

قوله [عند إرادة المبالغة في التأكيد] أشار الى أنّ فائدة اللام ذلك ، قل في المغني^(١) : ((ولهذا زحلّقوها في باب ((إنّ)) عن صدر الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين)) انتهى .

ولها فائدة ثانية ، وهي تخلص المضارع للحل ، وكأنّ الشارح تركها ؛ لأنّ ابن مالك^(٢) اعترضها بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾^(٣) ، فإنّ الذهاب كان مستقبلاً فلو كان يحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله ، مع أنه أثره .

وأجيب : بأنّ اللام في ذلك مجرد التوكيد ، مسلوقة الدلالة على تخلص المضارع للاستقبال ، وأجاب في المغني بغير ذلك فليراجع^(٤) .

قوله [على ما تأخر من خبر ((إنّ)) ...] قل الرضي^(٥) : ((وإذا أردت دخولها في خبر ((إنّ)) الذي في أوله لام قسم وجب الفصل بينهما ؛ لكرهية اجتماع اللامين ، قل تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَلَامَنَا لَيُؤَيِّنُهُمْ ﴾ فصل بينهما بـ ((ما)) الزائلة)) انتهى .

(١) المغني ٢٢٨/١ ((اللام المفردة - لام الابتداء)) .

(٢) شرح التسهيل ٢٨١/١ ((باب شرح الكلمة والكلام)) .

(٣) النحل - ١٢٤ ، يوسف - ١٣ .

(٤) قل في المغني ٢٢٨/١ : ((والجواب : أنّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد ، وإنّ التقدير : قَصْدُ أَنْ تَذْهَبُوا ، والقصد حل)) .

(٥) شرح الكافية ٣٥٧/٢ ((إن وأخواتها)) .

وانظر جملة ((ما)) زائدة ، فإن غيره جعلها موصولة أو موصوفة ، وراجع
المغني والتصريح^(١) .

وأفهم قوله : ((على ما تأخر)) أنها لا تدخل على ((إن)) ، وعلمته ما مر عن
المغني ، لكن إذا أبدلت همزة (إن) هاء جاز دخول اللام عليها عند سيويه ، كقوله :
لَهَيْتَكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ^(٢)

لزوال لفظة إن ، وظاهر كلامه أنه لا يشترط في الخبر أن لا يكون جملة شرطية .
وقد الرضي^(٣) : ((لا تدخل هذه اللام على حروف الشرط ، فلا تقول : ((إنَّ
زيداً لئن ضربته بضربك)) ، ولا على اسم فيه معنى الشرط ؛ لأنَّ اللام والشرط مرتبة
كليهما الصدر قتا)) ، وحذراً من التباسها بالموطئة ؛ لأنها تصحب أداة الشرط
كثيراً ، ولذلك جوز ابن الأنباري دخولها على جوابه ؛ لأنه غير صالح للتوطئة ، نحو :
((إنَّ زيداً من ياتهِ ليحسن اليه)) ؛ لأنه غير صالح للتوطئة ، وردَّ بأنه لم يسمع .
ونص الفراء على منعه^(٤) ، وعلى منع دخولها على الشرط المعارض بين اسم
((إن)) وخبرها نحو ((إنَّ زيداً لئن أتاك لحسن)) .

(١) المغني ٤٠٦/٢ ، والتصريح ٣٣/١ ((إن وأخواتها)) .

(٢) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في المغني ٣٣/١ والأشبه والنظائر ٢١٥/١ والممع ٤٤٩/١ ، وتعلمه :

أَلَا يَأْسُنَا بَرَقٌ عَلَى قُلُوبِ الْحَمَى
لَسَيْتَكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

والشاهد فيه دخول اللام على ((إن)) بعد إبدال همزتها هاء .

(٣) شرح الكافية ٣٥٦/٢ ((ما نقله المحشي بعض عبارات الرضي مع تصرف فيها)) .

(٤) الممع ٤٤٥/١ .

وإن تقدم معموله نحو :

.....إِنِّي لَوَزَرٌ^(١)

و((إن زيدا لأبوه قائم)) ؛ فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه ،

قوله [وإن تقدم معموله] ، نحو : ((إن زيدا طعامك لأكل)) وإن منع البدر ابن مالك^(٢) من ذلك فقد وهمه المصنف .

والوارد من ذلك في التنزيل كثير نحو ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ﴾^(٣) ، فلا التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصلوة لما يأتي : أنها لا صدارة لها في باب ((إن)) .

قوله [وإن زيدا لأبوه قائم] نبه به على أنه لا فرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة .

قل الرضي^(٤) : ((وإذا وقعت الاسمية خبر ((إن)) فالوجه دخول اللام على الجزء الأول ، وقد حكى : ((إن زيدا وجهه حسن)) ، وهو ضعيف ؛ لأن حقها لما سقطت عن التصدير أن لا تتأخر عن الاسم ، وعن أول أجزاء الخبر)) .

وصرح المرادي في شرح التسهيل^(٥) بأنه شاذ ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن دخولها على الأول أولى ، وأن دخولها على الثاني جائز من غير ضعف ، ☞☞

(١) هذا تمثيل ابن مالك في متن الألفية البيت ١٨٣ ونصه :

وَيَعْدُ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرٌ

(٢) قل في شرح الألفية ١٢٢ : أما الخبر فتدخل عليه اللام بشرط ألا يتقدم عليه معموله .

(٣) العباديات - ١١ .

(٤) شرح الكافية ٣٥٧/٢ .

(٥) شرح التسهيل - المرادي ٣٤٩ .

﴿ وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﴾ :

وَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لُمُحَارَبٍ ^(١)

وعلى هذا يخرج ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ ^(٢) ولا يحتاج الى تقدير مبتدأ .

(١) صدر بيت من الطويل لأبي وغزة عمرو بن عبد الله في المقام ٤٥٧ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٧١ . والمع ٤٤٣٨ . وتعلمه :

وَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لُمُحَارَبٍ شَقِيٍّ وَنَسْنِ سَأَلْتَهُ لَسَمِيدٍ

والشاهد فيه ((من حاربه غارب)) فهذه الجملة من مبتدأ وخبر تقع خبراً لـ ((إِنَّ)) . وقد دخلت اللام على خبرها - غارب - . وهو شاذ عند ابن مالك .

(٢) طه - ٦٣ ، نرا ابن كثير بإسكان نون ((إِنَّ)) . و ((هَذَانِ)) بالالف مع تشديد النون . وقرأ أبو عمرو بتشديد نون ((إِنَّ)) و ((هَذَيْنِ)) بالياء مع تخفيف النون . وقرأ حفص بإسكان نون ((إِنَّ)) و ((هَذَانِ)) بالالف مع تخفيف النون . وقرأ الباقون بتشديد نون ((إِنَّ)) و ((هَذَانِ)) بالالف مع تخفيف النون الدور الزاهرة - ٢٩٢ . فقرة ابن كثير تخرج على أَنَّ ((أَنْ)) المخففة من الثقيلة فتخفيف التباسها بـ ((إِنَّ)) النافية فجاء باللام ففرقة في الخبر . وقرأة أبي عمرو واضحة لا تحتاج الى بيان . أما قراءة الباقين ففيها أوجه :

أحدها : ((إِنَّ)) بمعنى : نعم ، والجملة مبتدأ وخبر ، وفيه : عدم ثبوت مجيء ((إِنَّ)) بمعنى : نعم . وفيه أيضاً : دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بـ ((إِنَّ)) لا يقع إلا ضرورة . الثاني : اسمها ضمير القصة . وهو الهاء التي قبل ((فأن)) . وفيه : من جهة الخط يجب ان تكتب ((إنها)) . الثالث : اسمها ضمير شأن محذوف والجملة ((هذان لساحران)) خبرها . وفيه : حذف اسم ((إِنَّ)) وهو غير جائز إلا في الشعر بشرط أن لا تباشر ((إِنَّ)) فعلاً ، وفيه أيضاً : دخول لام الابتداء على الخبر . ودفعه الزجاج بدخولها على مبتدأ محذوف والتقدير : هما ساحران . واستحسنه شيخه البرد . الرابع : إن ((هذان)) اسمها و ((لساحران)) خبرها . ورده بأنه يجب ان يقل ((هذين)) كقرأة أبي عمرو . وأجيب : إنها لغة بني الحرث وبني الهجيم وبني العنبر وزبيد ومراد وخشم . وحكاها عنهم أبو زيد . أعني لغة لزوم المشي الألف في الحالات جميعها .

ومراد المحشي الوجه الثالث أي : اسم ((إِنَّ)) ضمير شأن . والجملة خبرها . ودخول اللام في الخبر ليس بعزيز ، كدخولها في قوله ((غارب)) . ولا حاجة الى دفع الزجاج بتقدير مبتدأ محذوف . انظر الدر المنصور ٣٤ / ٥ - ٣٦

كما لو كان مع تأخره منفيًا أو ماضيًا متصرفًا خاليًا من ((قد)) ،

قوله [منفيًا] أي : بحرف ؛ لأن أكثر المنفي بـ ((ما)) أوله لام ، فكره دخول لام على لام ، ثم أجري النفي على سنن واحد ، أو فعل ، فلا يقال : ((إنَّ زيداً لليس قائماً)) ، وتدخل على الثاني إذا كان اسماً نحو : ((إنَّ زيداً لغير قائم)) ، ويدلّ عليه :
لَعْنَلِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(١)
فلذلت على معمول ما عملت فيه ((غير)) .

وعلم من قوله : ((كما لو كان مع تأخره منفيًا أو ماضيًا ...)) - أي : فإنه يمتنع دخولها عليه في ذلك - أنها تدخل على ما ليس واحداً مما ذكر ، وهو : المفرد نحو :
﴿إِنَّ رَبِّي لَسَبِّحُ الذُّعَاءِ﴾^(٢) ، والجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو : ﴿وَلَنْ رَكَّ لِيَحْكُمُ﴾^(٣) ؛ لشبهه بالاسم .

ولا فرق في المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره ، نحو : ((إنَّ زيداً لينذر الشر)) ، والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليها ،

(١) جزء من عجز بيت من البسيط لأبي زيد الطائي في الدرر ١٨٢/٢ ، ١٨/٥ وبلا نسبة في المغني ٦٧٧/٢ والهمع ٤٤٤/١ ، وقامه :

· إِنَّ اسْرَهُ خَصْنِي عَمْدًا مودَّتهُ على الثاني لعندي غير مكفور

والشامد فيه دخول اللام في ((لعندي)) فإنها معمول لـ ((غير)) ، وقد اشترط ابن مالك تقدم معمول الخبر على الخبر ؛ لأن معمول كلجزء للعامل ، فإن تقدم كان كلجزء الأول وإن آخر كان كلجزء الآخر ، وأكثر عبارات هذا النص في شرح التسهيل ٤٠٨/١ فراجع .

(٢) إبراهيم - ٢٩ .

(٣) النحل - ١٢٤ .

والظرف والجار والمجرور نحو : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (١) ، وعمله إذا لم يقدر متعلقهما ماضياً ، والماضي الجامد نحو : ((إِنَّ زَيْدًا لَنَعَم الرَّجُلُ)) ، والمقرون بـ ((قد)) الظاهرة نحو : ((إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ)) ، والمقرون بـ ((قد)) المقطرة كما يقتضيه إطلاقه نحو : ((إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ)) ، بتقدير ((قد)) ، وفي الثلاثة الأخيرة خلاف ، فانظر التوضيح (٢) .

وظاهر كلامهم أنه لا فرق في المضارع والماضي بين الناسخ وغيره ، فتدخل على الأول مطلقاً ، وعلى الثاني مع ((قد)) ، لكن يبقى الكلام في دخولها على معمولاته ، فلم ينصروا على حكمه هنا .

نعم قل ابن مالك (٣) : ((وربما دخلت على خبر ((كان)) الواقعة خبراً عن ((إِنَّ)) نحو قول أم حبيبة رضي الله عنها في قولها : ((إني كنت عن هذا لغنية)) (٤) .

فأشار إلى قلته من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ، ثم هو لا يعارض ما سلف عن الرضي والمرادي في الاسمية كما لا يخفى . وسيأتي عن الرضي أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة إلا على الجزء الأخير .

(١) القلم - ٤ .

(٢) شرح التصريح ٢٢٢/١ - ٢٢٣ . ((إن وأخواتها)) .

(٣) شرح التسهيل ٤١٢/١ و المجمع ٤٤٤/١ .

(٤) البخاري ٧٩٢ ، أبواب العمل في الصلاة - باب في الجنائز .

وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ ، وإنما أخرت للخبر مع ((إن)) ؛ كراهة اجتماع حرفي تأكيد ، وتسمى اللام المزلحقة ، وزحلق دون ((إن)) ؛ لثلاثا يتقدم معمولها عليها .

قوله [وهذه اللام ...] قضيته أنه ليس حقها الدخول على ((أن)) ، وفي المعني ما يخالفه ، فإنه قل ^(١) :

((وليس لها الصلوية في باب ((إن)) ؛ لأنها مؤخرة من بتقديم ولهذا تسمى المزلحقة ؛ لأن أصل ((إن زيدا لقائم)) : ((لَمَّا زيدا قائم)) فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين)) .

قوله [كراهة اجتماع حرفي تأكيد] احترز بـ ((اجتماع)) عن نحو : ((إن زيدا لقائم)) ، وبـ ((حرفي)) عن نحو : ((قام زيد نفسه عينه)) .

وفي المعني وإن لم يقيد بحرفين ، لكنه قيد بـ ((افتتاح)) فلخرج مثل هذا الأخير ، والأول خارج بما هو المتأخر من اجتماعهما .

لكن يرد على ذلك : أن السكاكي ^(٢) ادعى أن سبب إفاة ((إنما)) للحصر أن ((إن)) للتأكيد و ((ما)) كذلك .

وأن ابن مالك قل في التوضيح ^(٣) : ((قد يجمع بين ((ألا)) و ((يا)) توكيدا للتنبيه)) .

وأن في مثل : ((لسوف يقدم زيد)) اجتماع حرفي تأكيد فليحذر المقام .

(١) المعني ٢٣٠/١ . ((حرف اللام المفردة)) .

(٢) مفتاح العلوم - ٢٩١ ((طرق القصر)) .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ٦١ ، وفي المخطوط أ ((ما)) بدل ((يا)) وهو خطأ .

[أو] من [اسمها] عن خبرها نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ^(١) ، ولا يكون الخبر في ذلك إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو عن معمول خبرها ، نحو : ((إِنَّ فَيْكَ لَزَيْدًا رَاغِبٌ)) ،

قوله [أو من اسمها] أي : ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسمها ... الخ .
وحكى الكسائي ^(٢) دخولها على الاسم غير مفصول بشيء ، وذلك قول بعض العرب : ((خرجت فإذا إِنَّ لغراباً)) ، وينبغي أَنْ يقدر الفاصل : فإذا إِنَّ بالمكان لغراباً .

قوله [أو عن معمول خبرها] قل الرضي ^(٣) : ((ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله ؛ لنقصان حقه من التصدر)) .

وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو الأصح ، ومنعه المغاربة ، وجرى عليه ابن عقيل أول الباب ^(٤) . قل شيخنا : ((وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما ، وكذلك انظر الخبر إذا تكرر إِنَّ قلنا بجواز تكرره ، وانظر أيضاً معمول الاسم وحكمه في دخول اللام عليه)) انتهى .

وفي شرح التسهيل للمراي ^(٥) : ((إِنَّ في جواز الفصل بمعمول الاسم نحو ((إِنَّ في الدار لساكناً زَيْدٌ)) نظراً ...)) .

(١) آل عمران - ١٣ .

(٢) قل أبو حيان في الارتشاف ١٤٣/٢ : ((وحكى الكسائي دخولها على الاسم غير مفصول بشيء ، وحكى عن العرب ((خرجت فإذا إِنَّ لغراباً)) ، وهذا شذو وينبغي تأويله على حذف الخبر ، أي : فإذا إِنَّ بالمكان لغراباً .

(٣) شرح الكافية ٣٥٥/٢ ((إِنَّ وأخواتها)) .

(٤) شرح الألفية لابن عقيل ٣٤٩/١ ((في شرح قول ابن مالك : وواع ذا الترتيب)) .

(٥) شرح التسهيل - المراي - ٣٤٨

وعبارة بعضهم تقتضي أنَّ تأخر الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام عليه ، وليس كذلك ، بل الشرط : أنَّ لا يلي ((إنَّ)) ؛ لئلا يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا .

[أو ما توسط] بين الخبر والاسم ، أو بين الاسم وغيره [من معمول الخبر] ، نحو : ((إنَّ زيداً لطعامك آكل)) و ((إنَّ في الدار لعندك زيداً جالس)) .

فلو أخرج عن الخبر امتنع دخولها عليه ، كما لو كان مع توسطه حالاً ، أو الخبر غير صالح للام .

قوله [كما لو كان مع توسطه حالاً] فإنه يمتنع ؛ لأنه لم يسمع وإن اقتضه القياس على المفعول ، مع أنه فرق بين الحال وبينهما ، فانظر التصريح ^(١) .

ومقتضى الفرق أنَّ التمييز كالحل ، بناءً على الأصح ، أنه لا يجوز نيابته عن الفاعل ، وقال بعضهم : ((ودخل في المفعول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً)) .

قل أبو حيان ^(٢) : ((وأما إذا كان المفعول مصدراً أو مفعولاً له ، نحو : ((إنَّ زيداً لقياماً قائم)) و ((إنَّ زيداً لإحساناً يزورك)) ، فهو مندرج في قولهم أنها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بسماع)) .

قوله [غير صالح للام] أي : غير صالح في نفسه للدخول اللام ، ☞☞

(١) شرح التصريح ٢٢٣/١ .

(٢) الارتشاف ١٤٥/٢ وقد تصرف المحشي في العبارات ، ويبدو أنه نقلها من الجمع ٤٤٤/١ فراجع .

وظاهر كلامه دخولها عليه وإن صحبت الخبر أيضاً ، وهو ما صححه ابن مالك^(١) وأبو حيان .

وصحح بعضهم^(٢) المنع ؛ لأنَّ الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة .
وقضية كلام بعضهم^(٣) : إنَّ توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط للدخول اللام عليه ، وليس كذلك ، بل الشرط أن يفصل المعمول عن ((إنَّ)) كما مثلنا .

[أو] من ضمير [الفصل] نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾^(٤)
سُمِّيَ به لكونه فاصلاً بين الخبر والتابع ،

☞ فلا يرد : ما لو كان الخبر ظرفاً مقدماً وتعلق به جار ومجرور نحو : ((إنَّ عندك لفي الدار زيداً)) وقلنا : بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور ؛
لأنَّ الخبر في نفسه صالح للدخول اللام عليه في هذه الحالة لما تقدم ، بخلاف ((إنَّ زيداً جالس في الدار)) و ((إنَّ زيداً راكباً منطلق)) و ((إنَّ زيداً عمراً ضرب)) ؛
لتأخر معمول الخبر في الأول ، ولكونه حالاً في الثاني ، ولكونه فعلاً متصرفاً خالياً من ((قد)) في الثالث ؛ لأنَّ دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل .

(١) شرح التسهيل ٤١٢/١ ، والارتشاف ١٤٥/٢ ، الجمع ٤٤٤/١ .

(٢) هو المبرد ، انظر الارتشاف ١٤٥/٢ .

(٣) هو ابن مالك ، انظر الأشموني ٢٨٧/١ .

(٤) آل عمران - ٦٢ .

والكوفيون يسمونه عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى ؛ أو لأنه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة ، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط .

والصحيح أنه اسم ، وأنه لا محل له من الإعراب .

و((من)) في قوله : ((من خبر إن)) للبيان .

تنبيه : لا تدخل اللام في غير ما ذكر ، وسمع في مواضع ، وخرّجت على زيادتها نحو :

أُمُ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

قوله [وخرّج على زيادتها ...] ظاهر الكلام أنها في هذه الحالة لا تدل على التأكيد كـ((لام)) الابتداء .

ومما سمعت زيادتها فيه : واو المعية المغنية عن الخبر حكى الكسائي^(١) عن بعض العرب أنه قل : ((إِنَّ كُلَّ ثَوْبٍ لَوْ ثَمَنُهُ)) ، وقاس عليه^(٢) بناء على قوله إنه لا حذف وأن الخبر ((وضيعته)) ؛ لأنّ الواو بمعنى ((مع)) .

قوله [أم الحليس ...] صدر بيت لرؤبة ، عجزه :

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرِّقْبَةِ^(٣)

والشاهد فيه ظاهر ، والـ((شهربه)) : العجوز الفانية .

(١) هذه الحكاية عن ابن كيسان عن الكسائي كما في شرح التسهيل ٤١٠/٨ ، والجمع ٤٤٦١ .

(٢) يبدو أنّ هنا سقط مثال من المتن اقتنصته من كلام الرضي ٣٥٦٢ فالعبارة هكذا : ((وقاس عليه : ((إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ لَوْ ضِيعَتُهُ)) بناء على قوله ...)) .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٢٢٩ السابقة في بحث المبتدأ والخبر .

و :

[لَكُنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

قل البدر ابن مالك ^(١) : ((وأحسن ما زيدت فيه قوله :

إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَدَمِيمَةٌ وَخِلَافٌ ظَرْفٌ لَمَّا أَحْقَرُ))

قوله [ولكنتي ... ^(٢)] لا يعرف له قائل ولا تنمة ، ولا رواه عدل ، والشاهد فيه

ظاهر .

قوله [إِنَّ الْخِلَافَةَ ... ^(٣)] ((دميمة)) - بالدال المهملة - من اللممة وهي

الحقارة ، و((الخلائف)) : جمع خليفة ، و((ظرف)) بضم الظاء المعجمة جمع

ظريف ، و((ما)) بمعنى ((من)) ، أي : لمن الذين أحقرهم بالنسبة الى من سلف

وإن كان الذين أحقرهم ظرفاً .

والشاهد : دخول اللام في قوله ((لما)) ، وإنما كان حسناً ؛ لدخولها قبل ذلك

على خبر ((إِنَّ)) .

(١) شرح الألفية - ١٢٤ . ((إن وأخواتها)) .

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في الإنصاف ٢٠٩/١ وشرح التسهيل ٤١٠/١ والمغني ٢٣٣/١

والهمع ٤٤٦/١ وشرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، ولم يذكر له أحد تنمة غير ابن عقيل ، وقامه عنده :

يلومونني في حبّ ليلي عواذلي ولكنتي من حبّها لعميدُ

والشاهد واضح مما ذكره المحشي .

(٣) البيت من الكمل غير منسوب في شرح التسهيل ٤١٢/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٩/١ وشرح

ابن الناظم - ١٢٤ ، والشاهد واضح مما ذكره المحشي .

[ويجب] دخولها [مع] ((إن)) [المخففة] المكسورة الهمزة [إن]
أهملت ولم يظهر المعنى [؛ لأنها لما أهملت صارت بصورة ((إن))]
النافية ؛ فخيف اللبس ، فجيء بعدها باللام دفعاً له ، وتسمى اللام
الفارقة ؛

فإن أعملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمل النفي :
لفظية بأن يكون الخبر منفيّاً ، نحو : ((إن زيدا لن يقوم)) .
أو معنوية ، كأن يكون الكلام سيق للمدح

قوله [دفعاً له] : ليس ، يؤخذ منه أنها إذا كانت عاملة وخيف اللبس ، بأن
كان الاسم مبنياً أو معرباً مقصوراً لزمته اللام كما في الرضي^(١) .
قل الشهاب القاسمي : ((أقول : يلزم التباس العاملة بالمهملة ، نحو ((إن هذا
لقائم ، وإن الفتى لقاعد)) انتهى .
قل شيخنا : ((قد يقال : لا ضرر في هذا اللبس ؛ إذ المعنى الأصلي لم يتغير
بخلاف اللبس بالنافية)) انتهى .
ثم هذا مذهب الجمهور ، وقل ابن الحالج : تلزم اللام مع التخفيف مطلقاً
أما مع الإهمال فلما ذكروا ، وأما مع الإعمال فللطرده .

قوله [بأن يكون الخبر منفيّاً] ؛ لأنه يبعد إرادة النافية حيثن ، وإلا كان نفيّاً
للفني ، ونفي النفي إثبات ، فلا حاجة للنفي ، بل الموضع موضع الإثبات .

(١) شرح الكافية ٢/٣٥٨ ((إن وأخواتها)) .

كقوله :

أنا ابنُ أبةٍ الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ وإنَّ مالكٌ كانتُ كرامُ المعادينِ

لم يجب دخولها ، بل قد يجب تركها كالثلث المذكور .

وقضية كلامه في الشرح ^(١) أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء ، وبه صرح

في الأوضح ^(٢) ، وهو مذهب سيويه ^(٣) واختاره ابن مالك .

قوله [أنا ابن ...] ^(٤) قاله الطرماح .

و((أبة)) كـ((قصة)) جمع : آبٍ ، بمعنى : ممتنع .

و((الضيم)) : الظلم .

و((مالك)) الأول اسم أبي القبيلة ، والثاني : القبيلة ، ولهذا قل :

((كانت)) ، وصرفها مراعاة للحي .

وصرف ((المعادن)) لدخول أل عليه ، لا للضرورة ، كما قيل .

والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الإهمال وإن دخلت على الفعل .

(١) شرح القطر - ١٦٠ ((إن وأخواتها)) .

(٢) الأوضح ٢٤٧/١ ((إن وأخواتها)) :

(٣) الكتاب ٣٣٣/٤ ، شرح التسهيل ١٠٦/١ ((الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخير)) .

(٤) البيت من الطويل للطرماح في ديوانه ٥١٢ وبلا نسبة في الأوضح ٢٦٣/١ والجنى الداني ١٣٤ .

والشاهد فيه ((وإنَّ مالك)) فقد ترك اجتلاب اللام في خبر المبتدأ الواقع بعد ((إنَّ)) المخففة المكسورة ؛ لأنها في حل إهمالها تلتبس بـ((إنَّ)) النافية ، فاللام هي الفارقة بينهما ، وإنما ترك اللام اعتماداً على وضوح المعنى لدى السامع لأنَّ الكلام في المدح ، وحمل ((إنَّ)) على النفي يتناقض المدح .

وذهب بعضهم الى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق .
وثمره الخلاف تظهر فيما إذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله ﷺ : ((قد
علمنا إن كنت لمؤمناً))^(١) ،

قوله [وذهب بعضهم ...] من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح^(٢) .
قل الرضي : ((واحتجوا بأنها لو كانت للابتداء لوجب التعليق في :
((علمت زيدا لقائماً)) ، ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء نحو :
إن قتلت لمسلماً
و((إن يزيناك لنفسك)) .

والجواب : إن المثال مخترع ، ويلتزم تعليقها لأفعال القلوب لو دخلت على أول
مفعولها ، لكنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة ، إلا على الجزء الأخير وهو الخبر ،
ولما نُصب الأول لخلوه عن المانع ، فلا بد من نصب الثاني وإن دخله لام الابتداء ،
وأما ((إن قتلت لمسلماً)) و((إن يزيناك لنفسك)) فشاذ .

فإن قلت : هذا يدل على أن اللام مع المفتوحة للفرق مع أنها لا تلتبس بالنافية
قلت : قد يقال : إنها دخلت بعد المكسورة للفرق ، ثم لما دخل الفعل على
((أن)) فانفتحت لأجل الفعل ، فيقدر تأخر دخول الفعل ، فيكون الكسر وقصد
الفرق سابقاً عليه ، ثم يتغير الحال بدخوله ، أو يقال : لام الفرق قد تدخل مع عدم
الاحتياج الى الفرق ، كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة .

(١) الموطأ - ١٨٩/١ ما جاء في صلاة الكسوف ، وابن حبان في صحيحه ٣٨٣/٧ في صفة سؤال القبر .

(٢) ومنهم الفراء انظر معاني القرآن ٤٦٧/١ ، وانظر شرح الكافية ٣٥٩/٢

فمن جعلها لام الابتداء كَسَرَ همزة ((إن)) ، ومن جعلها لاماً أخرى فتحتها .

قوله [كسر همزة ((إن))] ؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل إلا على المكسورة .

قوله [فتحتها] ؛ إذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها .

قل أبو حيان : ((وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين ، وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى ((إلا)) ، و ((إن)) نافية لا حرف توكيد ، فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : ((قد علمت إن كنت لمؤمناً)) إلا الكسر ؛ لأنها عندهم حرف نفي ، والتقدير : قد علمنا ما كنت إلا مؤمناً))^(١) انتهى .

(١) في الارشاف ١٤٩٢ معنى كلام أبي حيان فراجع .

[لا النافية للجنس]

[ومثل إنّ] المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر [((لا))] النافية للجنس [؛ لشابهتها لها في التوكيد ، ولزوم الصدر ، والدخول على الجمل الاسمية .

وتسمى : لا التبرئة ؛ لأنها تدل على نفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه .

وخرج بـ ((النافية)) : ((لا)) الناهية ، فإنها تختص بالمضارع ، والزائدة فلا تعمل شيئاً ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها .
وبقوله ((للجنس)) : ((لا)) النافية للوحدة ؛ لأنها تعمل عمل ((ليس)) .

قوله [النافية للجنس] أي : لصفته وحكمه ، وإلا فالجنس لا ينفي ، وإسناد النفي إليها مجاز من إسناد ما للشئ إلى آله .

قوله [فكأنها تدل على البراءة منه] عبارة الدماميني : ((كأنه مأخوذ من قولك ((برئتُ فلاناً عن كذا)) إذا نفيت عنه ، فهي مبرئة للجنس أي : نافية له)) ، وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في : ((زيدٌ عدلٌ)) .

قوله [وهي التي دخولها ...] يعني : باعتبار أصل المعنى ، وإلا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد ، وخروجه يخل بذلك .

لكن تقدم أنَّ المشبهة بـ((ليس)) قد تكون نافية للجنس ، فكان الأولى التعبير بـ((لا)) المحمولة على ((إنَّ)) ، كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحالج ، قال : ((ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن)) .

والأصل أنَّ لا تعمل ؛ لما تقدم في ((ما)) النافية ^(١) ، لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس .

قوله [ويفرق بين إرادة الجنس ...] من قرائن إرادة الجنس : ((بل امرأة)) ومن قرائن إرادة غيره ((بل رجل أو رجلان)) .

قوله [لما تقدم في ((ما))] أي : من أنها حرف لا يختص بقبيل ، فأصلها أنَّ لا تعمل . وذكر ابن مالك في شرح الكافية ما يفيد أنَّ ((لا)) إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم ، فليست إذن الداخلة على الفعل ، فقل : ((إذا قصد بـ((لا)) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأنَّ قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود ((من)) لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات .

فوجب لـ((لا)) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها ، ولا يمكن أنَّ يكون جرّاً ؛ لثلا يعتقد أنه بـ((من)) ، فإنها في حكم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان ، ولا رفعاً ؛ لثلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب)) ^(٢) انتهى مع اختصار .

(١) أي : لأنها لا تختص بقبيل ، انظر أول بحث (ما ولا ولات) السابق .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٣٧/١ ، وقد نبّه المحشي على اختصاره لكلام ابن مالك فراجع .

وإنما تعمل بشروط أربعة :

الأول : أن يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق .

الثاني : أن لا يدخل عليها جار .

قوله [نفي الجنس] أي : جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر ، وإلا فليس المنفي الاسم بل الخبر إن مفرداً فمفرد وإن مثني فمثني أو جمعاً فجمع .

ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثني والجمع : نفي كل مثني وجمع ونفي كل فرد من أفرادهما ، لكن كونها لنفي الجنس في المفرد ظاهر ، أما الجمع والمثني ففيه توقف ، فقد أشار السيد في حواشي المطول الى أن : ((نفي الجمع يحتمل : نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية وأنه ليس نصاً في نفي الجنس)) فراجع ، ولعل المراد أنها لنفي الجنس نصاً في الجملة .

وقضية كلام السيد أن ذلك جارٍ على القول بأن أفراد الجمع آحاد ، فيكون لزوم ذلك في غير النكرة المنفية به ((لا)) ، فليحذر .

قوله [أن لا يدخل عليها جار] فإن دخل سواء كان مضافاً ، نحو : ((هو ابن لا شيء)) ، أو حرف جر نحو : ((غضبت من لا شيء)) جرّ النكرة ، ولم تعمل ((لا)) ؛ لأن الجار إنما يتعلق بالأسماء ، فإذا دخل عليها لم يكن متعلقاً بها بل بالاسم بعدها ، فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار لا لها .

الثالث والرابع : أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ،

قوله [أن لا يفصل ...] فإن فصل بطل عملها ، خلافاً للرماني ^(١) ؛ لأنها عامل ضعيف .

وأما : ((لا - كذلك - رجلاً)) و ((لا - كزيد - رجلاً)) و ((لا - كالعشير - زائراً)) ، واسم ((لا)) في الأولين محذوف ، أي : لا أحد ، و ((رجلاً)) تمييز ، والثالث على معنى : لا أرى .

وسواء كان خبرها ظرفاً أو مجروراً أو لا ، لكن هذا لا يفيد أنه لا يجوز تقديم الخبر أو معموله أو معمول الاسم عليها نفسها ، بناءً على أنها ليس لها الصدر ، فليحذر .

وأفهم كلامه أنه يشترط في ((لا)) منه : عدم تقدم خبرها وإن اشترط في العاملة عمل ((ليس)) .

قل في اللباب : ((وحكمه حكم خبر ((إن)) إلا في جواز تقديم الظرف)) ، قل الشارح : ((فإن خبر ((إن)) إذا كان ظرفاً يجوز تقديمه على اسمها ، بخلاف خبر ((لا)) فإنه لا يتقدم على اسمها ، فانحطت مرتبتها عن مرتبة أصلها)) انتهى .

بقي أن عموم كلامه يقتضي أنه لا يشترط في ((لا)) هذه عدم انتقاض نفيها ، وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام

☞☞

(١) المصحح ٤٦٣/١ - ٤٦٦ ((لا النافية للجنس)) .

❦ على قوله :

يُخْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَتَّهْمُ شُؤُونُ^(١)

إنَّ جملة ((وقد عتتهم شؤون)) خبر ((لا)) ، وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها .

لكن صرَّح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك ، وهو القياس ، وصرحوا به في باب الاستثناء .

وما في شرح التوضيح مشكل ، كيف ؟ وفيه في ذلك الحل ما يقتضي أنَّ ((ما)) تعمل مع الانتقاض ، وهم مطبقون على خلافه وإنَّ وقع في المطول ما يقتضيه .
وقد تقدم في ((لا)) العاملة عمل ((ليس)) أنه يجوز الفصل بينها وبين اسمها بعمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فهل الأمر كذلك هنا أو يفرق بينهما ؟

(١) كلام الشيخ خالد في شرح التصريح ٢٣٩/١ ، وأما البيت فهو من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٣٧/١ ، والأوضح ٢٨٠/١ ، والمجمع ٤٦٧/١ .

الكلام في جملة ((وقد عتتهم شؤون)) فلأعَى الشيخ خالد بأنها خبر ((لا)) ، وأدعى العيني في المقاصد النحوية أنها جملة حالية فراراً من عذور وقوعها بعد ((إلا)) المانع من إعمال لا ، ويلزم الشيخ خالد إسقاط أحد شروط عمل ((لا)) ، وهو أنها لا تحمل إذا انتقض نفيها بـ ((إلا)) ، وهو شرط قياسي كما نقل الغشي عن العصام ، خاصة وأنَّ ((لا)) تحمل على ((ما)) وهذه لا تعمل إذا اقترنت بـ ((إلا)) ، وظاهر كلام التفتازاني أنه لا يقيد بانتقاض النفي ، فراجع المطول بحث تقديم المسند إليه .

وأن يكون هو والخبر نكرتين .

وإليها أشار بقوله : [لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها] ،
فلا تعمل في معرفة ، وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ،

قوله [وأن يكون هو والخبر نكرتين] أما الاسم فلأنه على تقدير ((من))
الاستغرافية كما تقدم ، وهي مختصة بالنكرات ، وأما الخبر فعلى الأصل ، وخالف
الكوفيون في هذا الشرط ، وتفصيل مذاهبهم يطول .

وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو : ((لا أباه ، ولا غلامي له ، ولا مسلمي
له)) ، فإنه جائز بدون شذوذ ، مع أنها مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى ،
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
وإن اعترض وأجيب عنه بما هو مقرر في موضعه .

وأجاب اللقاني : ((بأنها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة)) انتهى .
وأشار لذلك في المغني في بحث اللام حيث قرر ^(١) : أنها معتد بها من وجه دون
وجه ، وأن لها منزلة بين منزلتين فراجعه .

قوله [وإليهما أشار...] في كونه إشارة الى اشتراط عدم الفصل نظرًا لا يخفى .
قوله [وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه] قل الرضي ^(٢) :
((واعلم أنه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة ، فينصب بـ)) ((لا))
التبرئة ، وتنزع منه لام التعريف إن كانت فيه ، نحو ((لا حسن)) في الحسن
البصري ، أو مما أضيف اليه نحو : ((لا ابن زبير)) ، ☞

(١) المغني ٢١٦/١ ((بحث اللام المنفردة - اللام الجارة)) .

(٢) شرح الكافية ٢٥٩/١ - ٢٦٠ . ((اسم لا التبرئة)) .

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي ((عبد الله وعبد الرحمن)) ؛ إذ ((الله والرحمن)) لا يطلقان على غيره تعالى [حتى يقدر تنكيرها ^(١)] ، ولتأويله بالنكرة وجهان :

أحدهما : أنْ يقدر مضاف هو ((مثل)) ، فلا يتعرف بالإضافة ؛ لتوغله في الإبهام ، وذلك المضاف هو المنفي بالحقيقة ، وإنما نزع اللام المضاف إليه ؛ لرعاية اللفظ وإصلاحه ، وهو في الحقيقة معرفة ، ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل ، كما قل الأخفش .

وأما أنْ يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفالة ذلك المعنى ، فمعنى ((ولا أبا حسن لها)) : ((ولا فيصل لها)) وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة)) انتهى ملخصا .

وقدره بعضهم : بـ ((لا مسمى بهذا الاسم)) أو بـ ((لا واحد من مسميات هذا الاسم)) ، واعترضه ابن مالك ^(٢) : بأنّ من الأعلام ما له مسميات كثيرة ، فتقديره بما ذكر كذب ، واعترض تقدير ((مثل)) بأنه قد ذكر ((مثل))

(١) زيادة من شرح الكافية يقتضيها السياق .

(٢) هذا ملخص كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٤٤٨/١ - ٤٤٩ . ((لا العاملة عمل إن)) .

ولا في نكرة منفصلة ، فإذا وجدت هذه الشروط عملت وجوباً إنْ
أفردت ، وجوازاً إنْ كرّرت .

﴿ في قوله :

يُبَكِّي على زيد ولا زيد مثله ^(١)

وبأنْ المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بـ ((لا)) فتقدير :
((مثل)) خلاف المقصود ، وبأنْ المقابل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل
أحد ، فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو : ((لا نصرة لكم)) ، قل : ((فالصحيح أنه
لا يقتصر على تقدير واحد بل يقدر في كل موضع ما يليق)) .

قوله [إنْ كررت] أي : على سبيل العطف ، ولم يذكر إلا خبر واحد ، وعقب
كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل : ((لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها)) ،
فإنه لا يجوز نصب الثاني ، ولا يرد ((لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولا في الدار رجل
ولا فيها امرأة ، ولا زيد في الدار ولا عمرو)) فإنه لا يجوز الإعمال ، على أنه يجوز
نصب الثاني ((ولا امرأة خارجها)) ، على كون ((لا)) الثانية مزيدة ، وكون
العاطف يعطف الاسم والخبر على الخبر .

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٤٩٨ والمقرب ٢٠٩ والممع ٤٦٤/٨ ، وقوله :

يُبَكِّي على زيد ولا زيد مثله برئ من الحمى سليم الجوانح

الكلام واقع في كيفية تقدير الاسم المعرفة الذي دخلت عليه ((لا)) ، فقل قوم : يجب تقدير ((مثل))
قبله ، فاعترضهم ابن مالك بهذا البيت بأن تقدير ((مثل)) قبل ((زيد)) لا يصح ؛ لأن تقديره هكذا :
((ولا مثل زيد مثله)) . و ((مثله)) : إما وصفاً أو خبراً لـ ((مثل)) المقدره ، وعلى صورتين يلزم
وصف الشيء بنفسه أو الإخبار عن الشيء بنفسه ، وكلاهما ممتنع ، لهذا قرأ الشارح الفاكهي من التقدير
بـ ((مثل)) أو غيرها . قل : ((وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسب)) .

ثم اسمها إن كان : مضافاً [نحو : ((لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ))] .
أو شبهها به نحو : ((لا حسناً وجهه في الدار)) ، [و ((لا عشرينَ درهماً عندي))] ظهر نصبه وكان معرباً باتفاق ، والمراد بشبهه : ما تعلق به شيء آمن تمام معناه ، سواء كان ذلك الشيء مرفوعاً

قوله [ظهر نصبه وكان معرباً باتفاق] هذا مبني على الأعم الأغلب .
فلا يرد نحو : ((لا كزید عندنا)) ، فإنَّ اسم ((لا)) فيه مبني مع أنه مضاف ، وإنما لم يبنَ المضاف كالمفرد ، لتعذر التركيب .
وألحق به التشبيه في عمله في الثاني أو تخصيصه به ، قل في التسهيل^(١) : ((وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنوينه)) انتهى .
وذلك نحو : ((لا طالعَ جبالاً)) بلا تنوين ، وهذا مبني على أنَّ الاسم معرب ، ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه ، وهذا مذهب البغداديين ، وخرَّج عليه ((لا مانع لما أعطيت)) ، وسيأتي في كلام الشارح أنه من المفرد ويعرف وجهه .

قوله [ما تعلق به شيء ...] إنَّ أريد بالشيء : اللفظ وهو يوصف بالتعلق ، ففيه : أنَّ اللفظ ليس تمام المعنى إلا أنَّ يقدر مضاف ، أي : من مفهم تمام معناه ، وأيضاً فهم قد يصفون الألفاظ بصفات معانيها .
وإنَّ أريد به المعنى ففي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز ، وقول الشارح : ((سواء ... الخ)) صريح في الأول .

قوله [مرفوعاً] نحو : ((لا قبيحاً فعله)) .

(١) شرح التسهيل ١/ ٤٣٤ .

أو منصوباً أو مجروراً ، وإنما سمي شبيهاً بالمضاف ؛ لعمله فيما بعده كالـمضاف .

[فإن كان اسمها غير مضاف] الى نكرة [ولا شبهه] ، بأن كان مفرداً أو مثني أو مجموعاً [بُني] معها على ما ينصب به لو كان معرباً ؛

قوله [أو منصوباً] نحو : ((لا طالعاً جبلاً حاضراً)) .

قوله [أو مجروراً] نحو : ((لا خيراً من زيدٍ عندنا)) .

قوله [لعمله فيما بعده] قل شيخنا :

((فيه نظر : فقد عدَّ بعضهم من الشبيه بالمضاف : المعطوفَ والمعطوف عليه نحو : ((زيد وعمرو)) ، و ((ثلاثة وثلاثين)) إذا سمي به ، فإنه ينصب ؛ لأنه مطوّل ، كما ينصب في باب النداء ، فالشرط فيه أن يكون تابِعاً له من تمام معناه ، ولا يشترط أن يكون عاملاً فيما بعده .

فعبارة بعضهم فيه : بأنه ((ما اتصل به شيء من تمام معناه)) أسدُّ من قول بعضهم في ضابطه : ((أن يكون عاملاً فيما بعده)) صرح بذلك بعض شراح الكافية)) .

قوله [على ما ينصب به] أي : على شيءٍ ينصب به من حركة أو حرف . وقضيته أنه بني على حركة لاستحقاقه لها في الأصل قبل البناء ، عكس ما علل به بناء المنائي على الضم من مخالفة حركة بنائه لحركة إعرابه .

ولعله للإشارة الى أنَّ للضدين اعتبارين : المرافقة في الخيل لخطور أحدهما عند خطور الآخر ، والمخالفة في الخارج .

ثم المراد : أنه بني غالباً ؛ لأنَّ النكرة المفرة إذا تكررت يجوز رفعها .

لتضمنه معنى ((من)) الجنسية .

قوله [لتضمنه معنى ((من)) الجنسية] أي : الاستغرافية :

أما لأنَّ ((لا رجل في الدار)) جواب سؤالٍ محقق أو مقدر ، هو : ((هل من رجل في الدار)) ؟ وكان الواجب ذكر ((من)) في الجواب ؛ ليطابق السؤال إلا أنه استغنى بذكرها في السؤال .

وأما لأنَّ ((لا رجل)) بالفتح أبلغ في النفي من ((لا رجل)) ؛ لما أنَّ الأول نصٌّ في الاستغراق دون الثاني ، ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذلك إلا بحرف مؤكد للنفي في المسند اليه ، وهو ((من)) ، فإنه يؤكد به النفي في المسند اليه مثل ((ما جاءني من أحد)) ، فإذا لم يكن ظاهراً يكون مقدرًا .

والباء وإنَّ كانت مما تزداد لتأكيد النفي إلا أنها لتأكيد نفي الحكم في الخبر نحو : ((ما زيد بمنطلق)) .

والقول بأنَّ علة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور ^(١) .

واعترض : بأنَّ المتضمن لمعنى ((من)) إنما هو ((لا)) نفسها لا الاسم بعدها ، وإنَّ ((من)) إذا ظهرت يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة لتنصيب عموم النفي ، ولا يدفعه إلا دعوى أنَّ كلاً من ((لا)) و ((من)) نصٌّ في النفي الاستغراقي ، فإذا أوردت ((من)) بعد ((لا)) كانت زائدة مؤكدة ، وإذا لم ترد تضمن اسم ((لا)) معناها ، وفيه ضعف لا يخفى .

(١) شرح الجمل ٢ / ٤٣٤ .

فإن كان مفرداً لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث بني [على الفتح] ، كما في [نحو : ((لا رجل [ولا قوم [ولا رجال [، ولا هنود في الدار))] ،

❧❧ وقيل : العلة تركيب الاسم مع الحرف ، وردّ وأيد بما هو مذكور في التصريح^(١) ، هذا .

ويظهر من كلام بعضهم أن التنقيص على العموم مخصوص بما إذا كان اسمها مبنياً ، وكلام التوضيح كالتهليل يخالفه^(٢) ، وهو الحق . ولا يشكل إعراب المضاف وشبهه ؛ لأن الإضافة ترجع جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه ، وهو الإعراب .

والحق بها شبهها لا سيما وهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارض ، وقد استشكل البناء لأجله لاشتراطهم في البناء لأجل تضمن معنى الحرف : أن يكون بأصل الوضع ، ومن ثم لم يبين الظرف مع تضمنه معنى ((في)) ، إلا أن يقل : التضمن الطارئ يجوز البناء بالنسبة للواضع فارتكبه في بعض المواضع إشارة لذلك ، ولذا اختار ابن الناظم أن علة البناء التضمن والتركيب^(٣) .

قوله [كما في نحو ...] تمثيل لقوله : ((فإن كان مفرداً ... الخ)) .
❧❧ وفيه : مراعاة الترتيب .

(١) شرح التصريح ١/ ٣٣٩ - ٢٤٠ ((لا العلة عمل إن)) .

(٢) شرح التهليل ١/ ٤٣٤ - ٤٣٥ .

(٣) قل في شرح الألفية - ١٣٤ : ((وأما المفرد فيبنى لتركيبه مع ((لا)) تركيب ((خمسة عشر)) لتضمنه معنى ((من)) الجنسية ...)) .

ومنه نحو : ((لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت)) .
[و] بني [عليه أو على الكسر]

وعلم منه أن المراد بالفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهه وإن كان مثني أو جمعاً ، وقوله : ((في الدار)) إما خبرٌ لقوله ((لا هند)) وخبر الباقي محذوف ، أو خبر للجميع ؛ لأنَّ توارد العوامل المختلفة المتماثلة مغتفرة لتنزيلها منزلة الواحد .

قوله [ومنه : لا مانع^(١)] أي : من كل ما وقع فيه بعد اسم ((لا)) ظرف .
احتمل : أن يكون متعلقاً به ، وأنَّ يكون متعلقاً بمحذوف نحو : ﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٢) ﴿ لا تَرْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾^(٣) .

فإنَّ جعل الظرف متعلقاً بالاسم كان شبيهاً بالمضاف ، لكن ترك تنوينه لما مر عن التسهيل ، وإنَّ جعل متعلقاً بمحذوف كان من المفرد ، أي : لا مانع مانع لما أعطيت ، وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف ، وحسنه رفع التكرار ، واللام للتقوية ، فلك أن تقول : تتعلق ، ولك أن تقول : لا تتعلق .

وقد بين في الجهة الثانية من الباب الخامس في مغني اللبيب ، وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة^(٤) فاقصر على أن ذلك يخرج على طريق البغداديين واعترضه الدماميني : بأنَّ ذلك لا يتعين ، وأطل في الكلام وأطنب فليراجع .

(١) البخاري ٢٠٥/١ كتاب الصلاة باب الذكر بعد الصلاة .

(٢) هود - ٤٣ .

(٣) يوسف - ٩٢ .

(٤) المغني ٥٤٢/٢ ((الباب الخامس الجهة الثانية)) ، و٣٩٤/٢ ((الباب الثاني - الجملة المعترضة)) .

مع عدم التنوين - عند الجمهور - إن كان مما جمع بألف وتاء ، كما [في نحو : لا مسلمات] وقد روي بهما قوله :

نلذ ولا لذات للشيب

فالكسر استصحاباً للأصل ، والفتح نظراً للأصل في بناء المركبات ، قال المصنف^(١) : ((وهو أرجح)) ، والتزمه ابن عصفور^(٢) .

قوله [مع عدم التنوين] ؛ لأنه وإن لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبني ، ومنهم من ينيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن التنوين للمقابلة .

قوله [نلذ ...] هو بعض بيت لسلامة بن جندل - لا مقبل - خلافاً لابن عصفور^(٣) ، وتعلمه :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه^(٤)

و((نلذ)) بالتاء القوية على أنه تجريد أو بالنون ، والشيب بكسر الشين جمع أشيب ، وقد في التصريح^(٥) بفتح الشين .

(١) قال ابن هشام في المغني ٣٣٨/١ ((باب لا)) : رينى ((على الكسرة في نحو ((لا مسلمات)) وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرجح ، لأنها الحركة التي يستحقها المركب)) .
(٢) هذا كلام ابن عصفور في المقرب ٢٠٩ وخالفه في شرح الجمل ٢٧٢/٢ .
(٣) شرح الجمل ٢٧٣/٢ .

(٤) البسيط لسلامة بن جندل في ديوانه ٩١ والتصريح ٣٣٨/١ والخزانة ٣٣٧/١ . والشاهد : ولا لذات للشيب فقد جاء اسم لا وهو لذات جمع مؤنث سالم مبنياً على الكسرة نيابة عن الفتحة كما كان ينصب بها لو كان معرباً ، ومبنياً على الفتح في رواية أخرى ، فدل الجمع بين الروایتين على جواز الوجهين .
(٥) شرح التصريح ٢٣٩/١ .

[و [بني [على اليه] - على الأصح - إن كان مثني أو مجموعاً على حته ، كما [في نحو : ((لا رجلين ولا مسلمين [عندك))] .

قوله [على الأصح] مقابله قول المبرد ^(١) : أن ((لا)) عاملة في لفظ المثني والمجموع على حته ، فهما عنده معربان لا مبنيان ، وعلل مذهبه بما رآه الرضي ^(٢) .
فإن قيل : يشكل على الأصح أنهم جعلوا مجيء ((اللذين واللتين)) على صورة المثني معارضاً لشبه الحرف ، ولهذا أعربا ، فهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف فيعرب .

قلت : أجاب الشهاب القاسمي : ((بأنّ الشبه هنا وهو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك ، وهو الافتقار إلى جملة ، وبأنّ التثنية هناك وردت على المبني فأضعفت سبب البناء ؛ لأنّ للوارد قوة ، وهنا بالعكس ، فإنّ سبب البناء ورّد على التثنية فأضعفها لذلك .

ويرد على الأول : إعراب ((هذان وتان)) مع تضمن معنى الحرف ، وعلى الثاني : إعراب المضاف مع ورود سبب البناء على الإضافة ، ويفرق بأنّ الإضافة أخص بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع في الفعل ، بل قيل : بجمع الفعل)) انتهى .

فإن قيل : قد بينى المثني على الألف في نحو : ((لا وتران في ليلة)) ^(٣) على لغة من يجري المثني بالألف على كل حل .

(١) شرح الكافية ٢٥٦/١ ((المنصوب به)) ((لا)) التي لنفي الجنس)) .

(٢) شرح الكافية ٢٥٦/١ .

(٣) النسائي ٣٣٠/٣ كتاب قيام الليل - باب كيف صلاة الليل ، مسند أحمد ٢٣/٤ حديث طلق بن علي .

وقد تقدم أنّ ((لا)) إذا كررت كان عملها جائزاً لا واجباً ، فلذلك قل [ولك في نحو : ((لا حول ولا قوة [إلا بالله)) ^(١)] ؛ من كل تركيب تكررت فيه ((لا)) واسمها مفرد : [فتح الأول] من الاسمين وإذا فتحتَه [ففي الثاني] ثلاثة أوجه :

[الفتح] على إعمل ((لا)) الثانية نحو : ﴿ فَلَارَقَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾ ^(٢) بالفتح فيها ، والكلام حينئذٍ جملتان .

قلت : الظاهر أنه على هذه اللغة مبني على فتحة مقدرة على الألف ؛ لأنه لو نصب على هذه اللغة كان منصوباً بها لا بالألف ، ويدل لذلك قول التسهيل ^(٣) : ((وبني على ما كان ينصب به)) .

قوله [من كل تركيب تكررت ... أي : ولم يذكر إلا خبر واحد إلى آخر ما أسلفناه عند قوله : ((فإذا وجدت هذه الشروط)) ... الخ .

قوله [والكلام حينئذٍ جملتان] أي : بناءً على تقدير خبرٍ لكل منهما على حاله ، ولا يتعين بل يجوز أن يقدر لهما معاً خبر واحد ، والكلام حينئذٍ جملة واحدة .

أما على مذهب سيويه فواضح ؛ لأنّ ((لا)) المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر .

وأما على مذهب غيره فلأنهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملاً واحداً .

(١) البخاري ، باب قوله تعالى ((وكان سميعاً بصيراً)) .

(٢) البقرة - ١٩٧ .

(٣) شرح التسهيل ٤٣٤/١ .

[والنصب] على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم
لا قبلها ، فإنَّ محله نصب نحو :

لا تَسَبَّ اليومَ ولا خلةً

بنصب الثاني ، والكلام حيثُذِ جملة واحدة .

قوله [زائدة] أي : لتأكيد النفي .

قوله [على محل اسم ((لا)) قبلها] أي : اسم ((لا)) قبلها باعتبار محله
الذي هو النصب ، وقيل : النصب باعتبار الإتيان للحركة البنائية لكونها بمنزلة
الإعرابية كما في النداء ، وعليه الرضي ^(١) .

قوله [لا نسبَ اليومَ ^(٢) ...] صدر بيت للعباس السلمي ، عجزه :

إتسَعَ الحَرْقُ على الرَاقِعِ

ويروى بدل ((الراقع)) : ((الراقق)) ، وهو أنسب بالبيت قبله .

قوله [والكلام حيثُذِ جملة] أي : بناءً على تقدير خبر واحد لهما لأنَّ العامل
((لا)) وحدهما ، فإنَّ قَدَر لكلِّ خبر - وهو واجب عند سيبويه لما بينه في
التصريح ^(٣) - فالكلام جملتان .

(١) شرح الكافية ٢٦٢/١ ((العطف على اسم لا)) .

(٢) البيت من السريع ، يختلف في نسبه ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٨٧/١ والهنع ٢٠٤/٣ .

والشاهد فيه قوله : ((ولا خلةً)) بالنصب على جمل ((لا)) زائدة للتوكيد ، و((خلة))
معطوف بالواو على محل اسم ((لا)) - نسب - عطف مفرد على مفرد .

(٣) شرح التصريح ٢٤١/١ .

[والرفع] على إعمالها عمل ((ليس)) ، أو زيادتها وعطف ما بعدها على محل ((لا)) الأولى مع اسمها ، فإنّ موضعهما رفع بالابتداء ؛ لأنهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد ، وحقّ الاسم المخبر عنه أن يُرفع بالابتداء ، والكلام على إعمالها عمل ((ليس)) جملتان .

قوله [على إعمل ((لا)) عمل ((ليس))] انظر هذا مع ما تقدم من أنّ عمل ((لا)) عمل ((ليس)) خاص بالشعر .

قوله [أو زيادتها] أي : لتأكيد نفى ((لا)) الأولى .

قوله [على محل ((لا)) الأولى مع اسمها] أي : على ((لا)) مع اسمها باعتبار المحل ، وقضيته أنّ ((لا)) من جملة المعطوف عليه ، فلا يكون المعطوف في خبرها ، فكيف تكون ((لا)) الثانية زائدة لتأكيد النفي ، والوجه : أنّ المراد : العطف على اسم ((لا)) باعتبار محله مع ((لا)) .

قوله [لأنهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد] استشكل بأنه : كيف تجعل الكلمتان معاً مبتدأ مع أنّ تعريف المبتدأ غير صادق عليهما ؛ لأنّ مجموع ((لا)) واسمها ليس اسماً مجرداً ولا صفة معتمدة .

وأجيب : بأننا لا نسلم أنه ليس اسماً مجرداً ، بل هو اسم مجرد مركب من مركب من كلمتين كخمسة عشر ، ولا يخفى عليك أنه ليس هنا تركيب ؛ إذ لسو كان لم يكن ((لا)) مستعملاً في النفي ، وإنما هنا شبه تركيب .

قوله [والكلام على إعمالها عمل ليس جملتان] لأنه لا يجوز أن يقلد الخبر لهما جميعاً ؛ لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ليسا متماثلين ؛ لأنّ خبر ((لا)) التبرئة مرفوع بها أو بما يرتفع به خبر المبتدأ ، و((لا)) العاملة عمل ((ليس)) خبرها منصوب .

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة في الثاني أيضاً إذا كان اسم لا الأولى
معرباً، نحو: ((لا غلامَ رجلٍ ولا امرأة)) .

[كالصفة] إذا كانت مفردة متصلة باسم ((لا)) المبني ، كما [في
نحو : لا رجلَ ظريفٌ]

قوله [وهذه الأوجه الثلاثة ...] لا يخفى أن النصب هنا على لفظ اسم
((لا)) الأولى لا على محله .

قوله [متصلة باسم لا المبني] أي : على فتحة أو كسرة أو ياء .
ودخل فيه المثني والجمع عند التركيب ، فإن المفرد يشملهما ، ويستوي فيهما
المفتوح والمنصوب .

قل الشهاب القاسمي : ((ولا يبعد أنه يجوز بناء صفة جمع المذكر السالم على
الفتح إن كانت جمع تكسير ، وإن كان هو مبنياً على الياء نحو : ((لا بنين
ظرفاء)) انتهى .

وانظر لو نعت جمع المؤنث المبني على الكسر بمفرد هل يجوز أن يركب معه
على الكسر ؟ كما ركب في ((لا رجلَ ظريف)) على الفتح .

قل بعضهم : الظاهر الامتناع ؛ لأن التركيب يثقل مع الكسر بخلاف الفتح ،
فلذا أريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح ، ويكون هذا مقيداً لقولهم : يجوز الوجهان ،
أي : إن لم يركب ، فليحرر .

وخرج بقوله ((المتصلة)) : النعت الثاني وما بعده ، فلا يجوز فيه البناء نحو :
((لا رجلَ ظريف عاقلاً)) ، والضابط المذكور صادق بنحو : ((بارداً)) في المثل
الآتي .

و((لا ماء ماءً بارداً عندنا)) :

فالفتح على أنَّ الصفة والموصوف ركباً تركيب خمسة عشر ، ثم
أدخلت ((لا)) عليهما بعد أن صارا كاسم واحد .

قوله [ولا ماء ماءً بارداً عندنا] قل في التوضيح^(١) : ((لأنه يوصف بالاسم إذا
وصف ، والقول بأنه تأكيد خطأ)) انتهى ، وتحرير المقام يطلب من شرحه والخواشي .
قوله [فالفتح على أنَّ الصفة ...] هذا قول ابن برهان^(٢) والسيرافي .

وقد يقل : أي : حاجة الى اعتبار التركيب قبل دخول ((لا)) على القول بأنَّ
بناء الاسم لتضمنه معنى ((من)) الذي قلناه الشارح ، وما المانع على هذا من أن
تركب الصفة مع الموصوف مع دخول ((لا)) ، ثم إذا كان تركيب الصفة مع
الموصوف يقتضي البناء فهلا اعتبره الشارح فيما تقدم في بناء الاسم إجراءً للصفة
والموصوف في علة بنائهما على سنن واحد .

هذا والتركيب قبل دخول ((لا)) لا يقتضي البناء ؛ لأنَّ كلاً من الإعراب
والبناء إنما يثبت بعد تركيب الاسم تركيباً يتحقق معه العمل ؛
بناءً على قول من يقول : إنَّ الأسماء قبل التركيب معربة ، أما على القول بأنها
مبنية ، فهي مبنية بدون اعتبار التركيب ، فلا فائدة فيه ، فهلاً أبدلوا ((قبل))
بـ((مع)) ، إلا أن يقل : لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات .
وقضية دخول ((لا)) عليهما بعد جعلهما كلمة واحدة : ٥٥

(١) قل في شرح التصريح ٢٤٣/١ ((لا العاملة عمل إن)) : ((لأنه يوصف بالاسم الجملد وإذا
وصف كـ(مررت برجل رجل عاقل) والقول بأنه توكيد لفظي أو بدل خطأ)) .
(٢) نقله في شرح التسهيل ٤٥٠/١ .

والنصب على إتباع الصفة لخل اسم ((لا)) ، والرفع على إتباعها لخل ((لا)) مع اسمها .

﴿ أن تأثيرها بناءً لفظاً وإعراباً علاً في آخر مجموعهما لا في آخر كل منهما ، ويؤيده التشبيه بـ ((خمسة عشر)) .

قوله [والنصب على إتباع الصفة لخل اسم لا] ؛ لأنه في محل نصب بـ ((لا)) ، فالنصب باعتبار عمل لا ، وهذا أولى بأنه حمل على اللفظ ؛ لأن فتحة ((لارجل)) عارضة في هذا الموضع ، فأشبهت لعروضها حركة الإعراب ، كما في النداء .
ووجه الأولوية ظاهر ؛ إذ لا ضرورة الى التشبيه المفضي الى وجود حركة إعرابية من غير عمل حقيقي .

ويمكن أن يفرق بين ما هنا والنداء بأنه هنا أمكن إتباع النصب للإعراب الأشرف فكان أولى ، بخلافه في النداء ؛ إذ لا إعراب رفعاً للمنتلى المبني لا لفظاً ولا محلاً .

قوله [والرفع على إتباعها لخل ((لا)) مع اسمها] لأن موضع ((لا)) مع اسمها رفعٌ بالابتداء كما مر ؛ لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد ، وفيه ما مر ، ولا يختص ذلك بالاسم المبني ، بل المعرب كذلك ، كما في التسهيل ^(١) .

بقي أنهم إن أردوا مع ذلك أن الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ^(٢) : إن التي بني اسمها غير عاملة في الخبر ، فهو منافٍ لكون ((لا)) لنفي الجنس ، أي : نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر ؛ إذ مع كون الخبر خبراً عن مجموع ((لا)) مع اسمها لا يتصور أن تكون لنفي الخبر .

(١) شرح التسهيل ٤٣٧/١ ((باب لا الدالة عمل إن)) .

(٢) نقل في شرح التسهيل ٤٣٧/١ .

وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي المتصل .

وأما البتل : فإن كان نكرة : فكالصفة المفصولة - على ما سيأتي -
نحو : ((لا أحد رجلاً وامرأة في الدار)) .

بل ولا يتصور ما قالوه من أن ((لا)) الثانية في نحو : ((لا حول ولا
قوة إلا بالله)) زائدة مؤكدة لنفي الأول ، فلعلهم تسمّحوا في قولهم : إن ((لا)) مع
اسمها مبتداً ، وأرادوا مع كون المبتدأ المجموع : إن الخبر إنما هو منسوب ، أي : بالنفي
للإسم وحده ، فلي تأمل .

قوله [التوكيد اللفظي المتصل] نحو : ((لا رجل رجل في الدار)) .
وخرج بـ ((اللفظي)) : المعنوي ، فلا يتأتى هنا ؛ لامتناع توكيد النكرة به .
وخرج بـ ((المتصل)) : المنفصل ، فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع
والنصب ، نحو : ((لا رجل في الدار رجل رجلاً)) .
قوله [فكالصفة المفصولة] أي : فيجوز فيه النصب نظراً لعمل ((لا))
والرفع نظراً لعمل الابتداء ، ويمتنع الفتح ؛ لأنه لا يجوز تركيبه مع الاسم ؛ إذ هو في
نية تكرار العامل ، ولا فرق بين أن يكون البتل مفرداً أو غيره ، هذا قول ابن
مالك ^(١) . وقيل : يجوز البناء إن كان مفرداً .

قوله [لا أحد رجلاً وامرأة] بنصب ((رجل وامرأة)) ، ويجوز رفعهما .
وهذا يومهم أن البتل يتعين فيه العطف ، وذلك غير متعين ؛ لإمكان بتل
البعض من الكل .

ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ، و ((لا)) إنما تعمل

(١) شرح التهليل ٤٥٧/١ .

ومثله عطف البيان إن أجرينه في النكرات ، وإن كان معرفة وجب الرفع ، كالنسق المعرفة ، نحو : ((لا أحد زيد فيها)) .
ولك فيه أيضاً [رفعه] أي : الأول ، على الابتداء ، أو على إعمال ((لا)) عمل ((ليس)) ، وإذا رفعته [فيمتنع] حينئذ في الثاني [النصب] ؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو عملاً ،

❦ في النكرات ؛ لأنه لا يجب أن يضاف إلى ذلك الضمير ، بل قد يكون مجروراً بعده ، على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه ؛ لأنه بدل غير صالح لعمل لا .
وإنما لم يجعل البطل مستقلاً هنا كالتداء ؛ لأن استقلاله يقتضي تركيبه ، وهو ممتنع ؛ إذ لا جائز أن يركب مع البطل منه للفصل بـ ((لا)) المقدرة ، ولا مع ((لا)) المقدرة ؛ لأنها معدومة من اللفظ ، والتركيب حكم لفظي ، فلا يتصور مع المعلوم من اللفظ .

وكذا عطف النسق لم يجعل كاللستقل ؛ لأن حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب .

وأما عطف البيان فلم يجعل كاللستقل وإن لم يكن فيه مانع لأنه في معنى البطل ، ولهذا كل ما جاز إعرابه بياناً جاز إعرابه بدلاً إلا ما استثنى .

قوله [وجب الرفع] ؛ لأن مقتضي النصب متنفذ .

قوله [أو على إعمال ((لا)) عمل ((ليس))] قل الحفيد : ليس بجيد ؛ لأن إعمالها عمل ((ليس)) خاص بالشعر ، وكلامه فيما هو أعم منه ، وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر .

ويجوز فيه الفتح على إعمال ((لا)) الثانية نحو :
فلا لغو ولا تأثيم فيها
والرفع على إعمالها عمل ((ليس)) ،

قوله [فلا لغو ...^(١)] صدر بيت لامية بن أبي الصلت من قصيدة ذكر فيها
أوصاف الجنة وأهلها ، عجزه :

وما فاهوا به أبداً مقيمٌ

قوله [والرفع على إعمالها عمل ليس ...] لا يخفى أنه يتصور حينئذٍ أوجه ؛
لأنَّ ((لا)) إما ملغاة أولاً وثانياً ، أو تعمل عمل ((ليس)) على ما فيه ، أو
الأولى ملغاة ، والثانية عاملة عمل ((ليس)) أو بالعكس .

فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبر لكلٍ ، وتقديره لهما :
أما في الأول فظاهر ؛ إذ لا عامل إلا الابتداء ولا فرق بين سيبويه وغيره .
وأما على الثاني فلتماثل العاملين .

وعلى الأخيرين يجب تقدير خبر لكلٍ ؛ لثلا يلزم اجتماع عاملين
على معمول واحد ، وخبر المبتدأ مرفوع ، و((لا)) العاملة عمل ((ليس))
منصوب .

(١) البيت من الواقر لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤ ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٨٦/١ ، وشرح
الشذور ١٠٠ . والشاهد فيه : إلغاء ((لا)) الأولى أو إعمالها عمل ((ليس)) ورفع الاسم بعدها ،
وإعمال ((لا)) الثانية عمل ((إن)) و((تأثيم)) اسمها مبني على الفتح في محل نصب .

أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها ، نحو :

لا ناقةً ليَ فيها ولا جَمَلُ

ففي جملة التركيب خمسة أوجه ، وجهان في الأولى ، وثلاثة في الثانية .

ولو قلت : ((لا رجلَ ولا طالعاً جبلاً)) امتنع الفتح ؛ لامتناع

تركيب غير المفردة .

[وإن لم تتكرر لا] مع المعطوف نحو : ((لا حول وقوة)) .

[أو فصلت الصفة] عن موصوفها نحو : ((لا رجل فيها كريماً)) .

قوله [لا ناقة ... ^(١)] عجز بيت لعبيد الراعي ، صدره :

وما هجرْتُكِ حتى قلتِ معلنةً

وقوله : لا ناقة ... مقول القول وهو مثلُ لبراءتها منه وهو مثل مشهور في هذا

المعنى .

(١) البيت من البسيط للراعي النميري في ديوانه ١١٢ و التصريح ٢٤١/١ وبلا نسبة في الأوضح

٢٨٢/١ . والشاهد في قوله : ((لا ناقة ... ولا جل)) فرقع الأول على وجهين : أحدهما كون

((لا)) مهملة نافية ، والمرفوع ((ناقة)) مبتداً ، والثاني : أن تكون ((لا)) عاملة عمل ليس ،

و ((ناقة)) اسمها ، ورفع الثاني ((جل)) على أحد وجوه :

أحدها : ((لا)) الثانية زائدة والاسم بعدها ((جل)) معطوف على الاسم الذي بعد ((لا))

الأولى - أعني : ناقة - وهو ما أراه الشارح .

وثانيها : ((لا)) الثانية مهملة نافية والاسم بعدها مبتداً خبره محذوف .

وثالثها : ((لا)) عاملة عمل ((ليس)) والمرفوع اسمها ، وخبرها محذوف .

وفي كلا الوجهين الثاني والثالث : لن تكون الثانية معطوفة على جملة ((لا)) الأولى .

[أو كانت غير مفردة] ، بأن كانت مضافة أو شبيهة به ، سواء أكان الموصوف مفرداً أم لا نحو : ((لا رجلَ صاحبٍ برُّ عندنا)) أو ((لا غلامَ سفرٍ صاحبٍ برُّ عندنا)) ، أو كانت مفردة وهو غير مفرد نحو : ((لا غلام سفرٍ ظريف عندنا)) .

[امتنع] في المسائل الأربع في المعطوف والصفة [الفتح] ؛ لعدم ((لا)) في الأولى ؛ وامتناع التركيب في الباقي ؛ لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد .

وجاز فيهما الرفع والنصب ، كقوله :

فلا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابنه

يروى بنصب ((ابن)) ورفع .

قوله [لعدم لا في الأولى] وربما فتح منوياً معه لا ، حكى الأخفش^(١) : لا رجل ولا امرأة ، بفتح المعطوف ، وانظر هل يجوز على هذا أن ترفع الأول كما لو صرحت به لا . قوله [فلا أب ...] صدر بيت عجزه :

إذا هو بلجد ارتلى وتأزرا^(٢)

وأراد به ((ابنه)) عبد الملك .

(١) شرح التسهيل ٤٥٠/٨ .

(٢) البيت من الطويل لرجلٍ من بني عبد منة في الحزاة ٦٧/٤ ، ٨٦ وبلا نسبة في شرح ابن النازم ١٣٨ والمص ٢٠٢/٣ والأوضح ٢٨٩/٨ . والشاهد فيه ((ابن)) فهو معطوف على اسم ((لا)) النافية للجنس ، واسمها ((أب)) مبني على الفتح في محل نصب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، ويمكن أن يكون ((ابن)) مرفوعاً بالمعطف على محل ((لا)) مع اسمها فهما في محل رفع مبتدأ .

تمة : إذا علم خبر ((لا)) جاز حذفه كثيراً عند الحجازيين ،
 ووجب عند بني تميم والطائيين نحو : ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾^(١) أي : علينا ، و ((لا
 إله إلا الله)) أي : موجود .
 فإن جهل وجب ذكره عند جميع العرب ، كقوله ﷺ : ((لا أحد غير
 من الله عز وجل)) .

قوله [إذا علم] أي : بقرينة حالية أو مقالية .
 قوله [ووجب عند بني تميم والطائيين] هذا نقل ابن مالك^(٢) ، ونقل ابن
 خروف^(٣) عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ويظهرون المجرور والظرف ، وهو
 ظاهر كلام سيويه .
 قوله [لا إله إلا الله] قد أكثر الناس من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة
 الشريفة فلا نطيل بذلك .
 قوله [لا أحد غير من الله^(٤)] في صحيح البخاري باب قول النبي ﷺ : ((لا
 شخص غير من الله)) ،

-
- (١) الشعراء - ٥٠ .
 (٢) قل في شرح التسهيل ٤٢٧/١ - ٤٣٨ : ((... يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين ، ولا يلفظ
 به التمييز ولا الطائيون ، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى ...)) .
 (٣) شرح التصريح ٢٤٦/١ ((باب لا العملة عمل إن)) .
 (٤) رواه البخاري في باب قوله تعالى - ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها ... الحديث رقم ٤٢٦٨ ،
 وباب قوله - إنما حرم ربي .. الحديث رقم - ٤٢٧١ ، وأطلق الشخص والشيء عليه تعالى في ١٧٤/٨
 في كتاب التوحيد فراجع .

وقد يحذف اسم ((لا)) للعلم به كقولهم : ((لا عليك)) أي : لا بأس عليك .

❦ قال الحافظ بن حجر^(١) : ((كذا وقع لهم ووقع عند ابن بطال بلفظ ((أحد)) بدل ((شخص)) ، فكأنه من تغييره)) انتهى . فكأنَّ الشارح اعتمد على رواية ابن بطال .

ثم إنه لا دلالة على الرواية المشهورة على أنَّ ((الشخص)) يطلق على الله تعالى ، ولذا لم يفصح البخاري بإطلاق الشخص على الله ، بل أورد ذلك على طريق الاحتمال ، وجزم بعده بتسميته شيئاً لظهور ذلك فيما استدل به من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۖ ﴾^(٢) .

قوله [وقد يحذف اسم ((لا))] أي : مع وجود الخبر ، ولا يحذفان معاً لثلاث يكون إجحافاً ، خلافاً للفراء وأصحابه ، ولا حجة لهم في قوله :
إذا الداعي المشوبُ قل يالا^(٣)

بناءً على أنَّ أصل ((بالزيد)) : ((يا آل زيد)) ؛ لجواز أنَّ يكون الأصل : ((يا قومي لا فرار)) فحذف المتلصق وخبر ((لا)) .

(١) فتح الباري ١٣/٣٣٧ ((باب قول النبي لا شخص أغبر من الله)) .

(٢) الأنعام - ١٩ .

(٣) عجز بيت من الروافد لزهير بن مسعود الضبي في الخزائن ٦٢ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/٢٦٥ ، ٣/٢٦٩ والجمع ٥٥/٢ ، وتلمه :

فخيرُ نحنُ عندَ الناسِ منكم إذا الداعي المشوبُ قل يالا

الشاهد : واضح من كلام الحشي وهو بعض ما في المغني ٨٢/١ .

[ظن وأخواتها]

[الثالث] من أنواع النواسخ : [ظنّ] من ((الظن)) بمعنى الحسبان ، لا بمعنى : ((اتهم)) ، وقد ترد بمعنى ((علم)) .
و[رأى] بمعنى : علم ، لا من الرأي ،

قوله [بمعنى الحسبان] بكسر الحاء مصدر ((حسب)) فتفيد الرجحان .
قوله [لا بمعنى : ((اتهم))] أما الذي بمعناه نحو : ((ظننت زيدا)) ، أي : اتهمته ، فيتعلّى لمفعول واحد .

قوله [وقد ترد بمعنى : علم] أي : فتفيد اليقين نحو : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾ ^(١) .

قوله [بمعنى : علم] أي : فتفيد اليقين ؛ لأنه المتبادر من العلم فينصرف إليه الإطلاق لأنه بمعناه ، ولا ينافي أنّ العلم قد يأتي للرجحان .
قوله [لا من الرأي] أما التي منه ، فتارة تتعلّى لمفعولين كـ ((رأى أبو حنيفة كذا حلالاً)) ، وتارة إلى واحد هو مصدر ثانيهما مضاف إلى أولهما كـ ((رأى أبو حنيفة حلّ كذا)) ، كما أنّ ((علم)) قد تستعمل بهذا الاستعمال كما صرح به الرضي .

وبهذا يعلم قصور قول من قل : رأى من الرأي نحو : ((رأى فلان كذا)) ، أي : اعتقله ، إنما تتعلّى لواحد خلافاً لمن قل : إنها تتعلّى لاثنين .

(١) الحاقة ٢٠ .

وقد ترد بمعنى ((ظن)) .
[وحسب] وهي كـ ((ظن)) .

قوله [وقد ترد بمعنى ظن] أي: فتفيد الرجحان ؛ لأنه المتبادر من الظن إذا أطلق وإن جاء لليقين كما مر ، وقد اجتمع مجيئها لليقين والرجحان في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمْ يَرُونَهُ بَعِيداً ۖ وَرَأَاهُ قَرِيباً ۖ ﴾^(١) .

قوله [وهي كظن] فالغالب كونه للرجحان كقوله :
وَكُنَّا حِينِنَا كُلَّ بِيضَاءِ شَحْمَةٍ^(٢)
وقد تأتي لليقين كقول الآخر :
حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ^(٣)
ومن العجب ما قيل : إن ظاهر كلام الشارح أنها لا تأتي لليقين .

(١) المعارج ٦- ٧ .

(٢) صدر بيت من الطويل لزفر بن الحارث الكلابي في شرح شواهد المغني ٩٣٠/٢ وبلا نسبة في الأوضح ٣٠٥/١ وشرح التسهيل ١١/٢ ، وتلمه :

وَكُنَّا حِينِنَا كُلَّ بِيضَاءِ شَحْمَةٍ لِيَالِي لَاتِنَا جِذَامَ وَحْمِيرَا

والشاهد فيه استعمال ((حب)) بمعنى الرجحان ونصب به مفعولين هما : كل بيضاء و شحمة .

(٣) صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ١١٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٢/٢ والأوضح ٣٠٦/١ والمهم ٤٨١/١ ، وتلمه :

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رِبْلِحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقِلاً

[و درى] في لغة بمعنى ((علم)) ، والأكثر تعديها بالباء لواحد ،
فإن دخلت عليها همزة تعدت لآخر بنفسها .
[وخال] ماضي ((يخال)) ، وهي كـ ((ظن)) ،

قوله [و ((درى)) في لغة بمعنى ((علم)) أي : فتفيد اليقين .
قل أبو حيان ^(١) : لم يعدّها أصحابنا فيما يتعلّى لاثنين ، ولعل قوله :
كُريتَ الوفيّ العهدَ يا عرو فاعتبط ^(٢)
من باب التضمين ، ضمّن كُريت معنى ((علمت)) ، والتضمّن لا ينقاس .

قوله [فإن دخلت عليها همزة] كقوله تعالى : ﴿ وَلَا أَذْرَأْكُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) .
ومحل هذا إذا لم تدخل الفعل أداة الاستفهام ولا تعلّى الفعل إلى ثلاثة نحو
قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَذْرَأْكَ مَا الْفَارِغَةُ ﴾ ^(٤) ، فالكاف مفعول أول ، والجملة الاستفهامية
سدت مسد المفعولين الباقيين .

قوله [وهي كظن] أي : يفيد الرجحان غالباً ، وقد يفيد اليقين ،

(١) هذا معنى كلام أبي حيان في الارتشاف ٥٨٣ والبيت غير موجود هناك ، ويبدو أنّ الغشي نقل
من الجمع ٤٨٠/١ لوجود العبارات فيه باختلاف يسير .
(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠/٢ وشرح الشذور ٣٢٠ والأوضح ٢٩٦/١ ،
والجمع ٤٨٠/١ ، وقمّه :

كُريتَ الوفيّ العهدَ يا عرو فاعتبط فإن اغتباطاً بالوفاء حميدُ

(٣) يونس - ١٦ .

(٤) الفارعة - ٣ .

لا ماضي ((يغول)) بمعنى : يتكبر .
[وزعم] وهي كظن ،

﴿ فالأول كقوله :

أخالك إن لم تغض الطرف ذا هوى^(١)

والثاني كقول الآخر :

ما خلّيتي زلت بعدكم ضميناً^(٢)

قوله [لا ماضي يغول بمعنى : يتكبر] لكن ((خل)) بمعنى : ((تكبر)) ليست من أفعال القلوب ، فكان ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها ، فإنه في باقي الأفعال لم يحرز عن ذلك ، مع أنها تأتي بمعنى أفعال غير قلبية ؛ لأن الاحتراز عنها سيأتي .

قوله [وهي كظن] أي : فالغالب كونه للرجحان ، وقد تفيد اليقين ، وظاهر صنيع الأوضح^(٣) أنه لا يستعمل إلا في الرجحان .

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في التسهيل ١٢/٢ والأوضح ٣٠٧/١ والممع ٤٨٢/١ ، وتلمه :

أخالك إن لم تغض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطيع من الوجدي
والشاهد فيه (إخالك) مضارع ((خل)) معناه الرجحان ونصب به مفعولين هما كاف الخطاب و ((ذا هوى)) .

(٢) صدر بيت من المترح بلا نسبة في التسهيل ١٢/٢ والأوضح ٣٠٨/١ وشرح ابن طولون ٢٨٧/١ ، وتلمه :

ما خلّيتي زلت بعدكم ضميناً أشكو إليكم حُموّة الألم

الشاهد ((خلّيتي)) فهو فعل قلبي معناه الرجحان نصب مفعولين هما ياء المتكلم و ((ضميناً)) .

(٣) الكلام في ((زعم)) هل تفيد الأمرين الرجحان واليقين أو الرجحان فقط ، وعدما في الأوضح ٢٩٧/١ عما يفيد الرجحان فقط .

والأكثر وقوعها على ((أَنْ)) و ((أَنْ)) وصلتتهما فتسُدُّ مسدَّ معموليهما .

والزعم قول يطلق على الحق والباطل ، وأكثر ما يقلد في ما يُشكَّ فيه ، وفي شرح التلخيص للسبكي ^(١) :

((ولم يستعمل الزعم في القرآن إلا للباطل ، واستعمل في غيره للصحيح ، كقول هرقل لأبي سفيان : زعمت ، وهو كثير ، ولكن إذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكاً ، فهو كقول لم يَقم الدليل على صحته وإن كان صحيحاً في نفس الأمر)) انتهى .

قوله [والأكثر وقوعها على ((أَنْ وَأَنَّ)) ...] نحو قوله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ ^(٢) ، وقول الشاعر :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ^(٣)

(١) عروس الأفراح بهامش شروح التلخيص ٦١/٣ .

(٢) التغابن - ٧ .

(٣) صدر بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٣٢٨ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٠٢/١ ، وشرح الشذور ٣٢٠ ، وقامه :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَمْ يَتَغَيَّرْ

الشاهد ((زعمت اني)) ، ف ((زعمت)) فعل ناسخ ناصب لمفعولين ، سدت ((أَنْ)) واسمها وخبرها مسددهما ، وهو الغالب في كلام العرب .

ومن استعماله في الصحيح قول أبي طالب :

وَدَعَوْتَنِي وَرَعِمْتَ أَتَكَ نَاصِحِي وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ تَمَّ أَمِينَا^(١)

[ووجد] بمعنى : ((علم)) ، لا بمعنى ((حزن)) أو ((حقد)) .

[وعلِم] بمعنى : تيقن ،

قوله [بمعنى : علم] ظاهره أنه موزع للعلم ، وليس كذلك ، بل وضع لإصابة الشيء على صفة العلم لازم له ؛ لأن من وجد الشيء على صفة فقد علمه عليها ، وهذا هو المجوز لعله من أفعال القلوب كـ ((وجد)) ، وإلا فهما باعتبار معنهما الأصلي ليسا منها .

قوله [لا بمعنى : حزن أو حقد] فإنهما لازمان .

قوله [بمعنى : تيقن] ظاهره أنه لا يستعمل للظن ، وليس كذلك ، فقد صرح

في التوضيح^(٢) : بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين ، قل الله تعالى : ﴿ فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٣) أي : تيقن ، وقال : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾^(٤) ، أي : ظننتموهن .

وليس في قول العصام - في شرح الكافية ((وهو - أي : علمت - لليقين اتفاقاً)) - ما يقتضي أنه لا يستعمل إلا فيه كما لا يخفى .

(١) البيت من الكامل لأبي طالب في ديوانه ١٢ والفصول المختارة ٢٨٥ وشرح نهج البلاغة ٥٥/١٤ .

والشاهد فيه استعمال ((زعم)) في الصحيح ، والدليل قوله ((ولقد صدقت)) فالزاعم لا يصدق .

(٢) قل في الأوضح ٣٠٤/٨ أثناء تعداده لأنواع أفعال القلوب : ((والثالث : ما يرد بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان رأى وأعلم ...)) .

(٣) محمد - ١٩ .

(٤) المتحنة - ١٠ .

لا بمعنى : ((عرف)) .

قوله [لا بمعنى : عرف] ، أما الذي بمعنى ((عرف)) فيتعلّى لواحد نحو : ((علمتُ الشيء)) ، وهل ذلك مقتضى لفرقٍ معنويٍّ بينهما أم لا بل هو موكول إلى اختيار العرب ، فإنهم قد يخصّون أحدَ المتساويين في المعنى بحكم لفظي ، وذهب ابن الحالج إلى الأول والرضي إلى الثاني .

لكن ناقض الرضي نفسه في الكلام على ((كاد)) حيث قل : ((...)) ((كاد)) في أصل الوضع بمعنى : ((قرب)) ، ولا تستعمل على أصل الوضع ، فلا يقل : ((كاد زيدٌ عن الحياء)) ، ومعنى : ((أوشك)) في الأصل أسرع ، وتستعمل على الأصل ، فيقل : ((أوشك فلان في السير))^(١) انتهى .
فقوله : ((ولا تستعمل على أصل الوضع)) فيه : أنَّ مقتضى الاتحاد في المعنى عدمُ الاختلاف في التعدية .

(١) الخلاف في أنه هل التعدّي وعلمه مسبّب عن الفرق المعنوي بين ((علم)) بمعنى : تيقن ، و((علم)) بمعنى : عرف ، أو الفرق باستعمال العرب لهما ، ابن الحالج اختار الأول كما يظهر من الكافية - انظر شرح الرضي ٣٧٩٢ - والرضي اختار الثاني كما في شرحه ٣٧٧٢ .
وما نقله الخشي من كلام الرضي في (أنفل المقاربة) من شرح الكافية ٣٠٤/٢ .
والإشكَلُ بكون ((كاد)) بمعنى : ((قرب)) وهو لا زَمَ و((كاد)) متعدٍّ ، والاتحاد المعنوي بينهما يقتضي عدم التعدية إشكَلٌ على الرضي بغير مبله ، فإن الاقتضاء يشكَل به على من يقول بأنَّ للفرق المعنوي تأثيراً كابن الحالج ، أما الرضي فلا يقول به بل قل : ((فإنَّ العرب قد يخصّون أحدَ المتساويين في المعنى بحكم لفظي)) والعرب خصّوا ((كاد)) بالتعدّي و((قرب)) باللزوم ، أما ((أوشك)) فإنه قل : ((قد يخصّون)) أي : أحياناً .

وخرج بقوله [القليبات] - أي : القائم معانيها بالقلب - ما إذا كانت معانيها غير قلبية ؛ فإنها تكون لازمة غالباً :

كـ ((رأى)) بمعنى : أبصر كـ ((رأيت الهلال)) أي : أبصرته .

و ((حسب)) بمعنى : احمرّ لونه وبيضّ ، يقال : ((حسب الرجل)) إذا احمرّ لونه وبيضّ كالبرص .

و ((درى)) بمعنى : ختل نحو : ((درى الذئب الصيد)) إذا ختله واستخفى له ليفترسه .

و ((خل)) بمعنى : ظلع يقل : ((خل الفرس)) إذا ظلع .

و ((زعم)) بمعنى : سمن أو هزل نحو : ((زعمت الشاة)) أي : سمنت أو هزلت .

و ((وجد)) بمعنى : استغنى يقال : ((وجد زيد)) إذا استغنى فصار ذا جله .

و ((علّم)) بمعنى : انشلق الشفة العليا يقال : ((علّمت الشفة)) إذا انشقت .

وهذه الأفعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر

قوله [وكذا متصرفاتها] بكسر الراء ، وفتحها الحن ؛ للزوم الفعل .

قوله [تدخل على المبتدأ والخبر] ليس فيه : أنها لا تدخل إلا عليهما .

فلا يرد ((حسبت أنّ زيداً قائمٌ أو أنّ يقوم زيد)) ، على مذهب سيبويه أنه لا



حذف فيه ، وذهب المبرد إلى أنّ الخبر محذوف ،

بعد استيفاء فاعلها [فتنصبهما] معاً [مفعولين] لها عند الجمهور

[نحو] : ﴿ وَظَنُوا أَنْ لَا مُلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ ^(١) ، وقوله :

[رأيتُ الله أكبرَ كل شيءٍ] محاولةٌ وأكثرهم جُنوداً ^(٢)

والتقدير : حسبت قيام زيد ثابتاً أو مستقراً .

وذهب السهيلي : إلى أنَّ مفعولي ((ظن)) ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما كمفعولي ((أعطى)) ، بدليل : ((ظننتُ زيداَ عمراً)) .

وأجاب الكافيجي : بأنه متأول بأنَّ المعنى : ظننتُ الشخص المسمى بزيدٍ مسمىً بعمرو ، كما أنَّ قولك : ((زيد حاتم)) بمعنى : ((زيد مثل حاتم)) بشهادة المعنى .

قوله [بعد استيفاء فاعلها] جرى على الغالب ، فلا يرد : أنَّ الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل ، بل قد يتقدمان على العامل .

قوله [فتنصبهما مفعولين] إنَّ قيل : الفاء تقتضي نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معاً والحال أنَّ نصب المبتدأ عقب الدخول عليه لا عليهما معاً .

فلجواب إنَّ المراد تعقيب المجموع للمجموع ، ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد ، والمراد تعقيب نصب الأول للأول ، ونصب الثاني للثاني .

قوله [عند الجمهور] مقابله قول السهيلي السابق .

(١) التوبة - ١١٨ .

(٢) البيت من الرافر لخداش بن زهير في ألفاصد النحوية ٣٧٨/٢ وبلا نسبة في ابن عقيـل ٢٩/٢ وشرح القطر ١٦٦ . والشاهد ((رأيت الله أكبر)) ، فـ ((رأى)) فعل دال على اليقين نصب مفعولين هما لفظ الجلالة و ((أكبر)) .

وقوله :

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ^(١)

وقوله :

دُرِيتَ الوفيَّ العهدَ ياعروَ فاغْبِطُ^(٢)

وقوله :

ما خِلْتُني زلتُ بعدكمُ ضَمِيناً^(٣)

وقوله :

زعمتني شيخاً ولستُ بشيخٍ^(٤)

قوله [فاغْبِطُ] من الغبطة ، وهو أن يتمنى مثل حل المغبوط من غير أن يريد

زواها .

قوله [ضَمِيناً] بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم ، الزَّيْمَن : المبتلى .

(١) تقدم تخريجه في ٤٣٣ السابقة .

(٢) تقدم تخريجه في ٤٣٤ السابقة .

(٣) تقدم تخريجه في ٤٣٥ السابقة .

(٤) صدر بيت من الحفيف لأبي أمية أوس الحنفي في المقاصد النحوية ٣٩٧/٢ ، وبلا نسبة في

الأوضح ٣٠١/١ وشرح الشذور ٣٦٩ والممع ٤٧٧/١ ، وقلمه :

زعمتني شيخاً ولستُ بشيخٍ إنما الشيخُ من يدبُ دبيبا

والشاهد فيه : ((زعمتني شيخاً)) فقد استعمل ((زعم)) بمعنى ((ظن)) ونصب بها مفعولين

هما باء المتكلم و((شيخاً)) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ ^(٢) .

والأصل في هذه الأفعال أن يعملن ، ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن عن العمل ، فيعملن معه بمرجوحية ،

قوله [﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾] قد سلف أن العلم هنا بمعنى الظن .
والشارح اقتصر على أن ((علم)) بمعنى : تيقن ، فكان ينبغي أن يمثل بـ ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٣) .

قوله [ويلغين ...] قل الحفيد :

((وإنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها ؛ لأنها ضعيفة .

وجه ضعفها : أن معانيها قائمة بمجارحة ضعيفة وهي القلب ، ثم ينضم إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما ، والعمل إذا تأخر عن المعمول ولو كان قوياً يحصل له نوع وهن ، بدليل ((لزيد ضربت)) وامتناع : ((ضربت لزيد)) فجاز إلغاؤها ، ولا كذلك غيرها من الأفعال)) انتهى .

وبه يعلم جواب ما يقل : لم ضعفت هذه الأفعال بما ذكر حتى بطل عملها بخلاف ((كان)) وأخواتها .

(١) ص - ٤٤ .

(٢) المتحنة - ١٠ .

(٣) محمد - ١٩ .

[ويلغين برجحان] .

والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ؛ لضعف العامل بتوسطه أو تأخره [إن تأخرن] عن المفعولين ، [نحو] قوله :

[القومُ في أثري ظننتُ]

فأخّر الفعل ، وأهمل لضعفه بالتأخر، وما قبله مبتدأ وخبره .

[و] يلغين [بمساواة] لإعمالهن [إن توسطن] بينهما

قوله [برجحان ...] محلّ ذلك ما لم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب ، وإلا فلا يحسن الإلغاء .

قال الرضي^(١) : ((وتأکید الفعل الملقى بمصدر منصوب قبیح ؛ إذ التوكید دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي ، وأما توكيده بالضمير أو اسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل ؛ إذ ليسا صريحين في المصدرية)) .

قوله [القوم في أثري ظننت] بعضُ صدر بيت بقيته :

..... فإن يكنْ ما قد ظننتُ فقد ظفرتُ وخابوا^(٢)

(١) شرح الكافية ٢٨٠/٢ .

(٢) البيت من الكامل بلا نسبة في تذكرة النحلة ٦٨٣ ، وشرح القطر ١٧٠ .
والشاهد فيه ((القوم في أثري ظننت)) فقد تأخر الناسخ ((ظننت)) عن المبتدأ والخبر جميعاً وهما ((القوم في أثري)) فالغني عن العمل فيهما .

[نحواً] قوله :

أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني [وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور]
فتوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز ، وأهمل لضعفه بالتوسط أيضاً .
وإنما كان الإلغاء والإعمال مع التوسط على حد سواء ؛ لأنَّ ضعف
العامل بالتوسط سوَّغ مقاومة الابتداء له ، فلكلٍ منهما مرجح ، قاله أبو
حيان .

وقيل : الإعمال أرجح ؛ لأنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ،
وبه جزم في الأوضح ^(١) .

وفهم من كلامه أنَّ الإلغاء حينئذٍ جائز لا واجب ،

قوله [قوله أبالأراجيز ... ^(٢)] قاله منازل بن ربيعة ، و ((اللؤم)) بالهمز : أنَّ
يجتمع في الإنسان الشحَّ ومهانة النفس ودناءة الآباء ، و ((الخور)) بفتح الخاء
المعجمة : الضعف .

قوله [جائز لا واجب] قد يكون سبب الإلغاء موجباً ، قل الرضي ^(٣) :
((ومصدر الفعل القلبي إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يقوم ☞☞

(١) الأوضح ٣٦٧ ((ظن وأخواتها)) .

(٢) البيت من البسيط نبه الغشي لمنازل بن ربيعة المشهور باللعين النقري وكذلك في المقاصد
٤٠٤/٢ وسمله منازل بن زمعة وبلا نسبة في الأوضح ٣٦٤/١ وفي الممع ٤٩١/١ .
والشاهد فيه إلغاء إعمال ((خلت)) لتوسطها بين الجار والمجرور - ((في الأراجيز)) وهو خبر -
وبين مبتدأ وهو ((اللؤم)) .

(٣) شرح الكافية ٢٨٠/٢ - ٢٨١ ((ظن وأخواتها)) .

وأنه لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين وإن تقدم عليه غيره ،

﴿مقام فعله في الإلغاء﴾^(١) والتعليق ، نحو : ((أعجبنى ظنك زيداً قائماً))
و ((علمك لزيد قائماً)) .

وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التخر ، نحو : ((زيد قائم ظني غالب)) ،
أي : ظني زيداً قائماً غالباً ؛ إذ المصدر لا ينصب ما قبله ، كما قيل .
وأما إذا كان مفعولاً مطلقاً ، فإن كان الفعل مذكوراً معه فالعمل للفعل ، وكذا
إن حذف الفعل جوازاً ، ففي صورتين يجوز إلغاء الفعل وإعماله ، متوسطاً
ومتأخراً ؛ لكن الإلغاء قبيح .

وأما إن حذف الفعل وجوباً ، كما إذا أضيف إلى الفاعل ، نحو : ((ظنك زيداً
قائماً)) ، أي : ظنّ ظناً :

فعند من قل : العامل الفعل دون المصدر هو كما لو حذف جوازاً [يجوز
الإلغاء متوسطاً ومتأخراً^(٢)] نحو : ((متى زيد ظنك قائم ، ومتى زيد قائم ظنك)) ،
ويجوز الإعمال أيضاً ؛ لأنك تعملُ الفعل لا المصدر .

وكذا عند من قل : العامل هو المصدر ؛ لقيامه مقام الفعل المقدر لا لكونه
مقدراً بـ ((أن)) والفعل)) .

قوله [وإن تقدم عليه غيره] الأولى : غيرهما ، أي : المعمولين ، ووجه الإفراد
التأويل بما ذكر .

(١) كذا في أ ، وفي شرح الكافية ((الإعمال)) .

(٢) زيادة من شرح الكافية يتطلبها السياق .

وهو كذلك على المشهور .

[و] هذه الأفعال [إن وليهن] ما له صدر الكلام ، وهو واحد من ستة ، وهي : [ما] مطلقاً ،

قوله [على المشهور] مقابله قول الكوفيين والأخفش وابن مالك ^(١) حيث جوزوا ذلك لكن من غير قبح عند غير ابن مالك ، ويقبح عنده ، وفي التوضيح في الكلام على قوله :

وما إخلُ لدينا منك تنويل ^(٢)

ما يقتضي موافقتهم .

قوله [مطلقاً] أي : سواء كانت في جواب قسم أو لم تكن في جوابه .

(١) قول الشارح في المتن إنه لا يجوز مع تقدم العامل ، يعني : أن الإلغاء لا يجوز مع تقدم العامل ، بل يجب الإعمال مع التقدم حتى وإن تقدم على الفعل معمول من تمام الخبر أو المبتدأ وهو رأي البصريين ، وخالف الكوفيون والأخفش وابن مالك وقالوا : بل يجوز الأمران الإلغاء والإعمال ، ثم خالفهم ابن مالك في أن جواز الإلغاء قبيح على بعض الصور ، والمسألة طويلة الذيل . فانظر شرح التسهيل ١٦٢ - ١٩ ، و المص ٤٩٧/١ - ٤٩٤ .

(٢) عجز بيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه ٦٢ وبلا نسبة في الأوضح ٣٢٧/١ وشرح ابن عقيل ٤٧٢ ، وتمامه :

أرجو وأمل أن تدنو مودَّتُها وما إخلُ لدينا منك تنويلُ

الشاهد في جواز إلغاء العامل المتقدم وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك ، وهذا البيت دليلهم ، فالظاهر إلغاء ((إخل)) مع تقدمها ، فالتجأ البصريون إلى التأويل بوجوه ذكر بعضها في الأوضح فراجع ، ومع ثبوت الرواية فلا موجب للتأويل ، وانظر ردّ مني الوجوه في شرح التصريح ٢٥٨/١ .

[أو ((لا)) أو ((إن))] في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر ؛ إذ ليس لهما صدر الكلام إلا حينئذٍ ، [النافيات] لما وليهن نحو : علمت ما زيداً قائمٌ ، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت والله إن زيداً قائمٌ .

قوله [في جواب قسم] هذا هو الصحيح كما في المعنى في بحث ((إذا))^(١) :
((وقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقاً)) .

قوله [النافيات لما وليهن] احتراز به من غير النافيات كـ ((ما)) الموصولة و ((لا وإن)) الزائدتين و ((كأن)) المخففة ، وقيد ((لا)) في شرح اللباب بالتي لنفي الجنس ؛ احترازاً عن التي بمعنى ((ليس)) ، وإليه يشير كلام الرضي^(٢) .

قوله [علمت والله ...] هذان مثالان للقسم الظاهر ، وإذا سقط القسم كانا مثالين للمقدر ، وجملة القسم وجوابه في الجميع معلقٌ عنها العامل ، فهي في محل نصب على المفعولية بـ ((علمت)) .

وقد يستشكل ما ذكر ؛ لأنَّ المعلق متأخر عن القسم ؛ لأنَّ القسم مذكور أو مقدر قبله ، فكيف يعلق به عنه ولم يتصدر عليه .

إلا أنَّ يجب : بأنَّ القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد ، وكان المتصدر عليه متصدر على القسم .

-
- (١) قل في المعنى ٩٨/١ : ((إن)) ما ((تغلب)) على ((لا)) ، فهنَّ ((ما)) لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين ، واختلفوا في ((لا)) ، فقيل : لها الصدر مطلقاً ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو : ((إن لا تقم أقم)) .
- (٢) قل في شرح الكافية ٢٨٧/٢ : ((وأما ((لا)) الداخلة على الجملة الاسمية فإنها كانت معلقة ؛ لأنها ((لا)) التبرئة ...)) .

[أو لام الابتداء] نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾^(١) الآية . ومنه قوله :
إِنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

﴿إِنْ قُلْتَ : يَمْ يَفْتَرِقُ الْإِعْمَلُ وَالْإِلْغَاءُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَمَّا لَا إِعْرَابَ لَهُ قَبْلَ التَّعْلِيقِ . فَلِجَوَابِ : الْجُمْلَةُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ كَجُمْلَةِ : ﴿مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾﴾^(٢) لَا عَمَلٌ لَهَا ، بَلْ لِأَجْزَائِهَا ، وَبَعْدَ التَّعْلِيقِ لَا عَمَلٌ لِأَجْزَائِهَا بَلْ لَهَا ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

قوله [أو لام الابتداء] يندرج فيه نحو : ((علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ)) .
إنَّ قيل : يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف ، وهي أنها لا تدخل إلا على جملة ، فإنَّ لام الابتداء تدخل على المفرد في نحو : ((إنَّ زيداً لقائمٌ))
فالجواب : قد صرحوا بأنَّ الأصل فيها التقديم ، وأصله : ((لِإِنَّ زيداً قائمٌ))
ثم أخرجت اللام لإصلاح اللفظ .

قوله [ومنه قوله : إِنِّي رَأَيْتُ ...^(٣)] أي : لأنَّ الأصل : ((لملاك)) ، وبذلك يندفع ما يقال : في البيت إلغاء العامل في الابتداء ، وهو لا يجوز .

(١) البقرة - ١٠٢ .

(٢) الأنبياء - ٦٥ .

(٣) البيت من البسيط وهو لبعض الفزاريين في الخزانة ١٣٩/٩ ، ١٤٣ ، ١٠ / ٣٣٥ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٢٠/١ والممع ٤٩٧/١ والمقرب ١٣٠ وشرح الكافية الشافية ٢٤٨/١ .

والشاهد تقدم الفعل مع إلغائه على رأي الكوفيين ، فإنه لو كان ((رأيت)) عملاً لقل : ((إِنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ)) بنصب ((ملاك والأدب)) لا برفعهما كما جاء في رواية البيت ، وتأوله البصريون - وهو مراد المحشي - على حذف لام الابتداء فيكون من باب التعليق لا الإلغاء ، والتقدير : إِنِّي رَأَيْتُ لَمَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ .

[أو] لام [القسم] نحو : ((علمت والله ليقومن زيد)) ، وقوله :
ولقد علمت لتأتين مني

فإن قيل : يجب على هذا التأويل أن تكون الرواية ((إني)) بالكسر
لتعليق العامل ، وليس كذلك ، وإلا لما وقع تردد في أنه على التعليق ، ولما صح
لابن عصفور في المقرب وغيره ^(١) ، ولابن مالك في شرح الكافية أن يستدلوا على
جواز الإلغاء لأجل تقديم ((أني)) على ((رأيت)) .

قلت : إنما يجب الكسر إذا تقدم الفعل المعلق على ((إن)) مثل : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ
إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ ^(٢) .

وهذا عجز بيت صدره :

كذلك أدبت حتى صار من أدبي

قوله [ولقد علمت ...] صدر بيت للبيد بن عامر عجزه :

إن المنايا لا تطيش سهامها ^(٣)

وما اقتضاه كلامه كال توضيح ^(٤) من أن لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف

(١) المقرب - ١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢٤٨/١ .

(٢) المتفقون - ١ .

(٣) البيت من الكامل من معلقة لبيد في ديوانه ١٧١ وبلا نسبة في الأوضح ٣٦٧ والمغني ٤٠٧٢ .

٤٠٧ وشرح الشذور ٣٢٤ . والشاهد : ((علمت لتأتين)) فقد وقع الفعل الناصب للمفعولين قبل
ما له صدر الكلام وهو هنا لام القسم فلما وقع في هذا الموقع علق عن العمل كما هو واضح .

(٤) يعني أوضح المسالك ، فقد سبق ابن هشام المثال للام القسم ، ولا قسم في البيت فيكون مراده
أن القسم مقدر . الأوضح ٣٦٧ .

[أو الاستفهام] سواء تقدمت أدااته على المفعول الأول ، نحو :
﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾^(١) أم كان المفعول اسم استفهام كما
سيأتي ، أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام كـ ((علمت أبو من زيد))

قول المغني^(٢) إِنَّ أفعال القلوب لإفلاتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم
كقوله : ولقد علمت الخ ، ونحوه في الرضي^(٣) .

قوله [أو استفهام] إطلاقه يشمل الاستفهام بـ ((هل)) ، وفيه خلاف ،
واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو : ((علمت أزيد عندك أم عمرو))
وأجيب : بأن هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما
أخبر أنه علمه ، والمعنى : علمت الذي هو عندك من هذين .

قل أبو حيان : ((كلام العرب ثلاثة أقسام : مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر
وغلبة اللفظ للمعنى نحو : ((أظن أن تقوم)) فإنه جائز دون ((أظن قيامك)) ؛
لاشتمال ((أن تقوم)) على جزء الإسناد ، وغلبة المعنى للفظ ومنه ما نحن فيه)) ،
وقيل : هو على حذف مضاف ، والمراد : علمت جواب هذا الكلام .

فلن قلت : يرد على التعليق بالاستفهام : ((أرايتك زيدا ما صنع ، وأرايتك زيدا
أبو من هو)) ، فإنه واجب الإعمال . قلت : هو بمعنى : أخبرني ، وليس من القلبية .

(١) الأنبياء - ١٠٩ .

(٢) المغني ٤٠٧٢ ((الباب الثاني في الجملة وأقسامها)) .

(٣) قل في شرح الكافية ((أفعال القلوب)) ٢٨٧/٢ : ((فلما أجري)) (لقد علمت)) جرى
القسم ؛ لتأكيد للكلام ؛ لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع ((قد)) المؤكدة ، وفي ((علمت))
معنى التحقيق .

فإن كان الاستفهام في الثاني كـ ((علمت زيداً أبو من هو))
فالأرجح نصب الأول ؛ لأنه غير مستفهم به ولا مضاف إليه ، قاله ابن
مالك في شرح الكافية ^(١) .

[بطل عملهن] أي : عمل هذه الأفعال [في اللفظ] دون محل
[وجوباً] ؛ لوجود المانع من العمل ، وهو اعتراض ما له صدر الكلام .

قوله [فالأرجح نصب الأول] هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق
موجباً ، وانظر المغني ^(٢) في بحث جملة المفعول .

قوله [دون محل] قل الحفيد : ((إنما كان له - أي : المعلق - عملٌ في المحل -
أي : محل الجملة دون محل كل واحد من جزأي الجملة - ؛ لأن هذه الأفعال إنما تطلب
بالأصالة مضمون الجملة ، وعملها في مضمون الجملة ليس بطريق الأصل ، وحيث
امتنع عملها في الجزأين رجع إلى الأصل ، وهو محل الجملة)) .
قل الشهاب القاسمي : ((إن قيل : المعلق له الصدر ، فما بعده جملة لا مفرد ،
فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق ، قلت : العمل ثابت لمحل
المعلق وما بعده معاً لا لمحل ما بعده فقط)) .

قوله [وهو اعتراض ...] أي : بينها وبين معموليها ، ويرد عليه بعض الأمثلة ،
فإن المعلق فيه أحد المفعولين .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٥٠/١ .

(٢) المغني ٤١٦٢ وما بعدها .

[ويسمى ذلك تعليقاً] ؛ لأنه إبطال عملها في اللفظ مع تعلق العامل بالخل ، فهو كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة ، بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التي علق العامل عنها .

قوله [بدليل صحة العطف بالنصب ...] قل في التوضيح : ((فيجوز : علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ...)) .

وقل شارحه^(١) كغيره : ((استفيد من المثل إنه لا بد أن يكون المعطوف مفرداً فيه معنى الجملة فلا يقل : ((علمتُ لزيد قائم وعمراً)) ، وهو يدل على منع ((عمراً جالساً)) بالنصب ، وفي كلام الرضي^(٢) التصريح بجواز ذلك ، ولعل وجهه أن ((عمراً جالساً)) يتضمن معنى الجملة ؛ لأنه جزآن .

ويستفاد من جواز العطف بالنصب على الخل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة إلى الجملة المعلق عنها ، لا بالنسبة لتوابعها .

ويقتضي أن المعلق إنما يعلق عن المعطوف عليه دون المعطوف ، وإن صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف .

لكن هل إعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أو لا كما يدل عليه التعبير بالجواز ، فليتأمل .

(١) الأوضح ٣٨١ ، وشرح التصريح ٢٥٧/١ ((ظن وأخواتها)) ، وما نقله الغشي معنى كلام شرح التصريح فراجع .

(٢) قل في شرح الكافية ٢٨٧/٢ : ((فالعامل المعلق بمنوع من العمل لفظاً ، عامل معنى وتقديراً ؛ لأن معنى ((علمت لزيد قائم)) : ((علمت قيام زيد)) ، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين ، فمن ثم جاز عطف الجزأين المنصوبين على الجملة المعلق عنها نحو : ((علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً)))) .

ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون : عملة [نحو : ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أُخْصِيَ﴾^(١)] ونحو : ((علمت متى السفر)) .

أو فضلة نحو : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٢) ، فـ ((أيُّ مُنْقَلَبٍ)) مفعول مطلق منصوب بما بعده ، لا مفعول به منصوب بما قبله ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

تتمة : ذكر أبو علي في التذكرة أنَّ من جملة المعلقات : لعل ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَذْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾^(٣) ، وجزم به في الشذور وشرحه^(٤) .

قوله [إنَّ من جملة المعلقات ((لعل))] وافقه أبو حيان^(٥) ؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر وإنَّ ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه ، وقد في الجامع : ((ويختصر بـ)) دري ((نحو : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزُكِّي﴾ .

(١) الكهف - ١٢ .

(٢) الشعراء - ٢٢٧ .

(٣) الأنبياء - ١١١ .

(٤) شرح الشذور - ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٥) قل في الارتشاف ٧٠/٣ - ٧١ : ((... وكنت قد ذكرت في منهج السالك - ص ٩٤ - أنه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة ((لعل)) ... إلى أن وقعت لأبي علي الفارسي - في كتاب التذكرة - على شيء من هذا ، قل - الفارسي - وقد ذكر ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزُكِّي﴾ و ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ ما نصه : ((والقول في ((لعل)) وموضعها أنه يجوز أن تكون في موضع النصب ، وإنَّ الفعل لما كان بمعنى : العلم علَّقَ عما بعده ، وجاز تعليقه ؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر ، وإنَّ ما بعده منقطع عما قبله ، ولا يعمل فيه)) انتهى ما كتبه من كلام الفارسي في هذه المسألة)) انتهى بحروفه .

وذكر بعضهم : من جملتها ((لو)) ،

قوله [لو] قَيَّدَ في شرح الشذور^(١) ((لو)) بالشرطية ، ولم يذكر المحترز عنه .
وعُدَّ في الشذور وشرحه من المعلقات ((كم)) الخبرية وبسط الكلام عليها في
شرح الشذور^(٢) .

وفي بحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع من المغني^(٣) : ((ولم يذكر
النحويون أنَّ)) ((كم)) الخبرية تعلق العامل عن العمل)) ، وفي النوع الثاني عشر
من الجهة السادسة من الباب الخامس^(٤) : ((و كم الخبرية تعلق خلافاً لأكثرهم)) .
ونص في شرح الشذور^(٥) عن جماعة من المغاربة أنَّ من جملة المعلقات ((إنَّ))
التي في خبرها اللام نحو : ((علمت إنَّ زيداً لقائم)) .

ثم قل : ((والظاهر أنَّ المعلق اللام لا ((إنَّ)) ، إلا أنَّ ابن الخباز حكى أنه
يجوز ((علمت إنَّ زيداً قائم)) بالكسر مع عدم اللام ، وإنَّ ذلك مذهب سيويه ،
فعلى هذا المعلق ((إنَّ)) (...) انتهى .

وليس مراد ابن الخباز بلجواز التخيير بل إنه جائز بعد امتناعه قبل كسر
((إنَّ)) وهو صائق بالواجب الذي هو المراد ، لما عرفت أنَّ التعليق واجب ، ولم
يستثنوا إلا صورة واحدة ،



(١) شرح الشذور - ٣٢٥ .

(٢) شرح الشذور ٣١٤ - ٣٢٦ .

(٣) المغني ٥٠٦/٢ .

(٤) المغني ٥٨٩/٢ .

(٥) شرح الشذور - ٣٢٦ .

وجزم به في التسهيل ، والمصنف في الشذور وشرحه أيضاً ، كقوله :
لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتماً أَرَادَ ثِرَاءَ الْمَلِكِ كَانَ لَهُ وَفَرٌ

وعلى الأول : فالظاهر أنَّ الاسم كالتحريك نحو : ((علمت إنَّ في ذلك
لعبرة)) ، ويستفاد من قوله : ((والظاهر أنَّ المعلق إنما هو اللام)) : أنَّ المعلق لا
يشترط أنَّ يكون في صدر الجملة المعلق عنها .
وقد يقال : إنَّ اللام حقها في الأصل صدرُ الجملة لكن زحلت عنه ، كما
تقدم ، فهي مصدرة حكماً .

قوله [وجزم به في التسهيل ^(١)] لم أر له ذكراً في التسهيل عند ذكر المعلقات .
قوله [لقد علم ... ^(٢)] الشاهد فيه ظاهر ، و((ثراء الملك)) : كثرته وغنوه ،
وال((وفر)) : الكثير ، يقال : وفر الملك ككرم ووعد : كثر .

(١) ابن مالك في شرح التسهيل لم يعد ((لو)) من المعلقات - على ما بين يدي من نسخة
التسهيل وهي رديئة - والأغرب أنه في شرح التسهيل ٢١٧ ذكر البيت المنسوب لحاتم ((لقد علم
الأقوام ...)) في عده للأمثلة الدالة على المعلقات ، وفيه دلالة واضحة على إرادة ((لو)) دون
التصريح بذكرها مع المعلقات في متن التسهيل وشرحه ، ولم يذكرها في شرح الكافية الشافية ولم
يذكرها ابنه في شرح الألفية ، ومن الغريب إصرار العلماء على النقل عنه ففي الارتشاف ٧٠/٣
نسب القول إليه دون ذكر مصدره وكذلك في المجمع ٤٩٥/١ .
(٢) البيت من الطويل لحاتم بن عبد الله الطائي في ديوانه ٥١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٧٠/٣ ،
وشرح التسهيل ٢١٧ ، والمجمع ٤٩٥/١ ، وشرح الشذور ٣٢٥ .
والشاهد فيه ((علم الأقوام)) فقد علق الفعل ((علم)) عن عمله - نصب المفعولين - لوتوع
((لو)) قبلهما .

ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل ؛ لأنك إذا اقتصرت على ((ظننت)) مثلاً لم تكن فيه فائدة ؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما ،

قوله [ولا يجوز ...] أما عدم جواز حذفهما فعن سيبويه والأخفش وابن مالك وعن الأكثرين^(١) : الإجازة مطلقاً ، وعن الأعلام الإجازة في أفعال الظن دون أفعال العلم ، وأما عدم جواز حذف أحدهما فبالإجماع .

قوله [لأنك إذا اقتصرت ...] تعليل للمسألة الأولى ، ((وبذلك فارق باب ((ظن)) باب ((أعطى)) - كما قاله الرضي^(٢) - وأورد :

أن قولك ((فلان يعطي)) يراد به كثرة الإعطاء ، وإلا فالإنسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو في الأغلب عن إعطائه شيء ، و((فلان يعلم)) بهذا المعنى يفيد أنه كثير العلم ؛ على أنه لا تنحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة معتد بها ، فيقول : علمت الآن ، فيعلم حدوث علم أو ظن في الآن ، أو تقول : علمت علماً أو ظننت ظن السوء إلى غير ذلك .

وسكت عن تعليل المسألة الثانية ، وهو أن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ، ولا بخبر دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعلمه)) انتهى ، وفيه نظر .

(١) الحذف على نوعين : حذف اختصار أي : لدليل ظن على المعنى ، وهو جائز وأدعى ابن هشام في الأوضح ٣٢٢/١ الإجماع عليه ، أما النوع الثاني فهو الحذف للاقتصار أي : لغير دليل ، وهو محل الخلاف فقد منعه ابن مالك ونسب المنع لسيبويه وقد إنه غثار ابن خروف وابن طاهر والشلوبين (شرح التسهيل ٤/٢ - ٥) ، والقول بالتفصيل نسبة أبو حيان في الارتشاف ٥٧٣ للأعلام ، فراجع ثمه نجد ما يغنيك .

(٢) شرح الكافية ٢٧٩/٢ (أفعال القلوب) .

فإنّ دلّ دليل جاز ذلك .

تنبيه :

قد يُضْمَنُ القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، وعند سليم مطلقاً ، وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب ،

قوله [جاز ذلك] أي : حذفهما وحذف أحدهما ، أمّا الأول فبالإجماع ، وأمّا الثاني فمنعه ابن ملكون وطائفة من المغاربة ووجهه مع رده في التصريح ^(١) .

قوله [مطلقاً] أي : نصباً مطلقاً ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، ويحتمل أنه حل من الضمير المستتر في ((ينصب)) أي : سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شيء .

قوله [بمضارع مبدوء بتاء الخطاب] خرّج المصدر والوصف والأمر والمضارع المبدوء بغير تاء الخطاب .

(١) شرح التصريح ٢٦٠/١ .

قوله [بعد استفهام] أي : بحرف أو باسم ، ويستفاد من قولهم : ((بعد استفهام)) أنه لا يشترط أن يكون مستفهماً عنه ، فصح قول التوضيح : ((الحق أن ((متى)) ظرف لـ ((تجمعنا)) لا لـ ((تقول)) في قوله :
فمتى تقول الدار تجمعنا

فلا يتم الرد على ابن مالك في اشتراطه في المضارع أن يكون حالاً خلافاً لمن رد عليه بذلك ، وطاف النظر^(١) بأنه على ذلك لا يكون القول مستفهماً عنه فلا يكون عاملاً .

(١) عجز بيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٠٢ والتكت ٢٥٥/١ وشرح التصريح ٢٦٢/١ وبلا نسبة في الأوضح ٣٧٧/١ ، وقامه :

أما الرحيلُ فدونُ بعد غداً فمتى تقول الدار تجمعنا

يجب أن يكون القول بمعنى ((ظن)) حتى ينصب مفعولين ، ولهذا العمل شروط : أن يكون القول فعل مضارع مسند إلى ضمير المخاطب ، ومعتمد على استفهام ، وأن يكون غير مفصول بلجني سوى الظرف والجار والمجرور ، وأعلم أن ابن مالك في شرح التسهيل ٢٥/٢ اشترط مضافاً إلى ما ذكر كون المضارع للحل ، وهذا البيت فيه كل الشروط وفيه نصب ((الدار)) بـ ((تقول)) إلا أنها مظروفة لـ ((متى)) ، و((متى)) ظرف لما يستقبل من الزمان ، فيكون مظروفاً ((تقول)) مستقبلاً مثلها ، فهذا البيت رد على اشتراط ابن مالك الحل في المضارع .

ويمكن أن يجاب بأن : ((متى)) متعلق بـ ((تجمعنا)) ، ويكون المعنى : أنظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الزمان ، وليس مراد الشاعر : أي وقت تظن أن الدار تجمعنا ، فيما لو كانت ((متى)) ظرفاً لـ ((تقول)) ، وأشكل بعضهم على الجواب بأنه لن يكون القول مستفهماً عنه فلا يكون عاملاً ، وقيل : اشترطنا لعمل القول اعتماده على الاستفهام أو وقوعه بعد الاستفهام لا كون القول مستفهماً عنه .

(٢) كذا في المخطوط ، والعبارة في شرح العلامة يس على الألفية : ((وسقط التنظير)) ، وفي حاشيته على التصريح : ((وسقط النظر)) .

أو منفصل عنه : بظرف أو مفعول ، نحو : ((أتقول زيداً منطلقاً ،
وأفي الدار تقول عمراً مقيماً)) و :

أَجْهَالاً تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ^(١)

فإن لم يستوفِ الشروط تعينت الحكاية .

قوله [نحو : أتقول ...] الأمثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى .

(١) صدر بيت من الوافر للكميت بن زيد الأسدي في الخزانة ١٨٣/٩ ، ١٨٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٣٧/١ وشرح الشذور ٣٣٧ ، وتماه :

أَجْهَالاً تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَامِلِينَا

والشاهد في ((أجهالا تقول بني لؤي)) : فقد أعمل ((تقول)) عمل ((ظن)) فنصب به مفعولين هما ((جهالاً)) و ((بني لؤي)) مع أنه فصل أداة الاستفهام عن الفعل بفصل هو ((جهالاً)) ، وهذا الفصل لا يمنع الإعمال لأنَّ الفاصل معمول أعني : المفعول الثاني .

[الفاعل]

[بابٌ] في ذكر الفاعل وأحكامه :
[الفاعل] هو ((اسمٌ أو ما في تأويله ،

قوله [هو اسم] أي : صريح ظاهر أو مضمّر ، بارز أو مستتر ، بقرينة مقابله بالتأويل .

قوله [أو ما في تأويله] ((ما)) واقعة على لفظ ، و ((في)) للظرفية ، و ((تأويله)) مصدر بمعنى اسم المفعول ، عام مضاف ، أي : لفظ حاصل في عداد الألفاظ المؤولة بالاسم ، ومثله في ذلك ما بعده ، ولو قل : ((أو مؤول به)) كان أظهر وأخصر .

ثم التأويل لابد أن يكون بحرف سابق - وهو هنا ((أنْ وأنَّ وما)) دون ((كي ولو)) - أو بغيره في باب التسوية ، فلا يقع الفاعل جملة خلافاً لبعضهم ، فانظر المغني وشرح الشذور في بحث الجملة التفسيرية ^(١) .

وأجاز ابن مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة ، فقل في قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ^(٢) : ((إِنَّ فاعل)) ((تَبَيَّن)) مضمون ((كيف فعلنا)) ، كأنه قيل : تبين لكم كيفية فعلنا بهم ، وفي : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ أنه على تأويل أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا .

(١) المغني ٤٠١/٢ وشرح الشذور ١٦٠ - ١٦٢ .

(٢) شرح التسهيل (باب الفاعل) ٥٥/٢ ، والآيتان إبراهيم - ٤٥ والسجدة - ٢٦ .

قدّم عليه فعلٌ تام ، أو ما في تأويله ،

قوله [قدّم عليه فعل تام أو ما في تأويله] أي : بأن يكون بعده حقيقة أو حكماً كما في الفاعل المستتر ، فإنّ التقدم هنا حكمي كوجوده ، والضمير في ((عليه وتأويله)) ، وكذا ما بعدهما راجع الى أحد الأمرين المستفاد من لفظة ((أو)) ، والتقدم المأخوذ في الحد تقدم العامل ، الذي هو وقوع الفاعل بعده ، والمأخوذ فيما سيأتي حكماً .

والمراد به : وجوب الوقوع لا الوقوع ، فلا دور ؛ على أنّ لزوم الدور ممنوع ؛ لإمكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل .
وخرج بقوله : ((قدم)) الخ نحو : ((زيد قام ، أو قائم)) ، فإنّ كلام السعد^(١) في بحث التقوي صريحٌ في أنّ المسند الفعل وحده ، لا أنّ الفعل مسند إلى ضميره ، وهما مستندان إلى ((زيد)) ومثله شبهه .

ولو سلم فإسناد الجملة يتضمن إسناد الفعل في ضمنها ، بل هو المقصود بالإسناد فيصلق عليه ((وأسند إليه فعل أو ما في تأويله)) فيحتاج إلى إخراجها ، ولو سلم فهو لدفع التوهم . ودعوى أنّ ذلك كلام ظاهري ممنوعٌ ، فإنّ دفع التوهم أمرٌ مهم .

﴿

وما جوزه الأعلام وابن عصفور

(١) المطول - ٢٥٨ ((بحث تقديم المسند اليه)) .

في :

..... وقلما وصل على طول الصدود يدوم^(١)

من أن ((وصل)) فاعل ((يدوم)) قدم للضرورة غير مسلم ، بل ((وصل)) مبتدأ خبره ((يدوم)) ، ولو سلم لا يرد نقضاً ؛ لأنَّ الضرورة لا يجب أن تدخل في التعريف فاندفع ما في شرح التسهيل للدمامي .

وخرج بالـ ((تام)) : الناقص ، فإنَّ مرفوعه لا يسمَّى فاعلاً اصطلاحاً .
والمراد بـ ((ما في تأويله)) : ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدرى ، وهو هنا اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف وعديله المعتمدان .

(١) جزء بيت من الطويل اختلف في نسبه بين المزار الققمي في ديوانه ٤٨٠ وفي شرح أبيات سيويه للأعلم ٤٤/١ وبين عمر بن أبي ربيعة في الكتاب ٢٣/١ والنكت ١٥٧/١ ، وبلا نسبة في التسهيل ٤٢/٢ والضرائر ٢٠٢ ، وتلمه :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتْ الصَّدْوَةَ وَقَلَّمَا وَصَلَ عَلَى طَوْلِ الصَّدْوَةِ يَدُومُ

وعمل الاستشهاد بالخلاف في إعراب ((وصل)) : فاعل لـ ((يدوم)) مقدم عليه ضرورة ، كما يرى الأعلام وابن عصفور ، أو فاعل بفعل محذوف يفسره ((يدوم)) ، أو يكون ((وصل)) مبتدأ خبره ((يدوم)) كما يرى المحشي هنا - وإن كان في شرحه على الألفية اختار أنه فاعل بفعل محذوف - وعلى قول ابن عصفور والأعلم يكون ((وصل)) داخل في تعريف الفاعل فيجب إخراجها فلذلك قل : ((قدم عليه فعل)) ، و ((وصل)) هنا لم يتقدم عليه فعل .

وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه)) .
وله أحكام :

❦ قل أبو حيان^(١) : ((أو اسمٌ موضوع موضع الفعل نحو : ((إياك أنت
وزيدٌ أن تخرجاً)) ، ففي ((إياك)) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، ولذلك أكد
بالتفصل وعطف عليه المرفوع ، و ((إياك)) وضع موضع احذر)) انتهى .
والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو : ((أسد)) بمعنى : شجاع نحو :
((زيد أسد)) ، ففي ((أسد)) ضمير مستتر مرفوع محلاً على أنه فاعل ، وقد يرفع
الظاهر نحو : ((زيد أسدٌ غلامه)) .

قوله [وأسند إليه] أي : نسب إليه ، وربط به أصالة له اصطلاحاً .
ما ذكر باعتبار مدلوله ، وحيث فُسِّر الإسناد بالـ ((نسبة)) دخل فاعل شبه
الفعل ، و ((زيد)) في ((إن ضُربَ زيد)) و ((لم يُضربَ زيد)) ؛ لظهور تحقق
النسبة والربط ، ولا يشمل حيثئذ المفاعيل ونحوها ؛ لخروجها بقيد الاصطلاح ، فإنها
تسمى متعلقاً لا منسوباً .

والتبادر من الإسناد الإسناد بالأصالة ، والتبادر يحمل عليه التعاريف ، فخرج
التوابع ، أي : بعضها ، وهو المعطوف بالحرف ، والبدل ؛ إذ لا إسناد إلى التابع إلا
فيهما ، بخلاف البقية ، على أننا لا نسلم الإسناد في البدل بناءً على أن عامله مقدر
من جنس الأول .

قوله [وله أحكام] جمع ((حكم)) ، بمعنى : محكوم به .

(١) قل في الارتشاف ١٨٠/٢ : ((والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر ...))
وما نقله المحشي من العبارات الباقية غير موجود في الارتشاف .

منها : أنه [مرفوع] بما أسند اليه ، ورفعته :
إمّا حقيقة [كـ ((قام زيد))] و ((عمرو قائم أبوه)) [و ((مات
عمرو))] و ((خالد ميت أخوه)) .

قوله [منها : أنه مرفوع] أي : على المشهور ولغة الجمهور ، وجاء نصبه ورفع
المفعول نحو : ((كسرَ الزجاجُ الحجرَ)) وجعله ابن الطراوة ^(١) قياساً مطرداً ،
وبعضهم ادعى أنّ ((الزجاج)) هو الفاعل و ((الحجر)) هو المفعول اعتباراً
باللفظ وإن كان المعنى بخلافه .

ويؤيد ما قيل : إنه من القلب وأن الإعراب أبداً على حسب العلامة التي
تكون في آخر المعرب ، ألا ترى أنّ ((القرية)) من : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ إنما تعرب
على حسب حركتها لا على حسب الأصل .

قوله [بما أسند اليه] أي : على الأصح ، ووراء أقوال لا نطيل بها ، والمصنف
أبهم الراجع ليجري على كل الأقوال .

قوله [إما حقيقة] أي : لفظاً أو تقديرًا ، ولو عبّر بذلك كان أولى .

قوله [كـ ((قام زيد))] أي : كرفع ((زيد)) من ((قام زيد)) .

(١) شرح التصريح ٢٧٠/١ (الفاعل) .

أو حكماً كالمجرور بـ ((من)) الزائدة نحو : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾^(١) ، أو بإضافة المصدر إليه نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾^(٢) .

قوله [أو حكماً كالمجرور بـ ((من)) الزائدة ...] هذا ما ذكره جمع منهم ابن مالك والمصنف^(٣) ، وهو مبني على أَنَّ الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ، وقد مضى في بحث الإعراب أنه يشكل عليه قول الرضي^(٤) : أَنَّ معنى كون الكلمة معربة محلاً أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابها كذا وكذا ، فإنه يقتضي أَنَّ ذلك لا يتصور فيما إذا كانت الكلمة معربة .

ويشكل عليه أيضاً فرقه بين الإعراب المحلي والتقديري ، بأنَّ المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة ، وفي التقديري بلحرف الأخير ، ولا شك أَنَّ المانع في المجرور بـ ((من)) الزائدة ونحوه قائم بلحرف الأخير ، فالظاهر أَنَّ يكون الإعراب فيها تقديرًا ، وبذلك صرح العيني في شرح الشواهد في الكلام على قوله :
ما أنتَ بلحكَمِ الرضى حكومتُهُ^(٥)

((في محل رفع لأنها صفة للحكم وهو مرفوع تقديرًا لأنه خير)) انتهى ، وهذا هو القياس على المتبع والمحكي والمدغم ونحوها ؛ لأنَّ إعرابها تقديرية اتفاقاً .
قوله [أو بإضافة المصدر إليه] الباء فيه للسببية ، والسبب أعم ☞☞

(١) الشعراء - ٥ .

(٢) البقرة - ٢٥١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٢ - ٣٩ (الفاعل) ، والأوضح ٣٣٧/١ (الفاعل) .

(٤) شرح الكافية ١٧/١ بحث المعرب والمبني ، وراجع ما تقدم في المعرب والمبني ١١٧/١ .

(٥) تقدم تخريجه في بحث الموصولات ص ٧ السابقة ، وكلام العيني في المقاصد النحوية ١١٧/١ .

ومثلاً بمثالين تنبيهاً على أنَّ الفاعل نوعان : نوعٌ يكون المسند واقعاً من الفاعل كالأول ، ونوعٌ يكون المسند قائماً به كالثاني .
 [و] منها : [أنه لا يتأخر عامله عنه] بأنَّ يتقدم الفاعل عليه ؛
 لأنهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه ، كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها ،

من العامل ، والأعم لا يلزم أن يصدق بلخصَّ معيَّن ، أو ((إضافة))
 بمعنى : مضاف ، وإضافتها الى المصدر بيانية ، ولا ينافي أنَّ الصحيح أنَّ العامل في المضاف اليه هو المضاف .

وكإضافة المصدر اسمه ، نحو : ((من قبله الرجل امرأته الوضوء))^(١) .
 وقال الشاطبي : إنَّ فاعل المصدر إذا أضيف لا يسمى فاعلاً عرفاً ، بل هو مضاف اليه ، كما لا يسمى ((زيد)) في : ((زيد قام)) فاعلاً ولا في : ((زيد مضروب)) مفعولاً وإنَّ كان المعنى في الجميع على ذلك ، وقياسه أنَّ المجرور بالحرف الزائد كذلك ، وحيثنَّ فلا يرد أمثل ذلك على اعتبار رفع الفاعل ؛ ليجتاح الى تعميم الرفع لإدخالها .

قوله [ومثل بمثالين ...] وزاد الشارح مثالين تنبيهاً على أنَّ ما في تأويل الفعل مثله في كونه نوعين .

قوله [لأنهما لما كانا ...] قد يقل : هذا كما يقتضي منع التقديم يقتضي منع فصله عن عامله فلم جاز الفصل .

(١) الموطأ ٤٣/١ ، كتاب الطهارة - باب الوضوء - من قبله الرجل امرأته .

واستدلَّ أبو البقاء في اللباب على أنهما كالكلمة الواحدة باثني عشر
وجهاً أخذها من سر الصناعة لابن جني^(١)

قوله [واستدلَّ أبو البقاء ...] قل في اللباب : ((والدليل على أنَّ الفاعل
كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجهاً :
أحدها : أنَّ آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل ؛ لئلا يتوالى أربع متحركات
كـ ((ضُرِبْتُ وَضُرِبْنَا)) ، ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو : ((ضربنا)) ؛ لأنه
بحكم المنفصل .

والثاني : أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيولة
الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك .

والثالث : أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد ؛ لجريانه
بجري الجزء من الفعل ، واختلاطه به .

والرابع : أنهم وصلوا تاء التانيث بالفعل دلالة على تانيث الفاعل ، فكان
كلجزء منه .

الخامس أنهم قالوا : ((أَلْقِيا وقفا)) مكان : ((أَلْقِ أَلْقِ وقف قف)) ، ولولا
أنَّ الضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه .

السادس : أنهم نسبوا الى ((كنت)) فقالوا : ((كنتي)) ، ولولا جعلهم
الفاعل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب .

السابع : أنهم ألغوا ((ظنت)) إذا توسطت أو تأخرت ، ولا وجه لذلك إلا
جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل . ☞☞

(١) سر صناعة الإعراب ٣٣٦/١ - ٣٣٥ ((باب الطاء)) .

فإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم : إما مبتدأ كما في نحو : ((زيدٌ قام)) ، وإما فاعلاً بفعل محذوف كما في نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(١) ،

❧ الثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

التاسع : أنهم جعلوا ((حبذا)) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .
 العاشر : إن من التحوين من جعل ((حبذا)) في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سُمِّي بها .
 الحادي عشر : أنهم جعلوا ((ذا)) في ((حبذا)) بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث ، كما يفعلوا ذلك في الحرف الواحد .
 الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير ((حبذا)) : ((ما أحينه)) ، فصنروا الفعل والفاعل ، وحذفوا من الفعل إحدى الباءين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول ((لا تحبّه)) فاشتق منهما .

قوله [كما في ((زيد قام))] أي : على الأصح ، وقل المبرد ومتابعوه : يرجحان ذلك على الفاعلية .

قوله [وإما فاعلاً بفعل محذوف ...] أي : على الأصح ، وجوز الأخفش ^(٢) والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الشرط أو نعتة بالظرف بعله .

(١) التوبة - ٦ .

(٢) شرح التصريح ٢٧٠/١ ((الفاعل)) .

وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِ الرَّبِّاءِ :

ما للجمالِ مشيهاً وثيداً^(١)

فضرورة أو مؤول .

[أو] منها : أَنْ عامله [لا تلحقه علامة تشنية] إذا كان الفاعل مثنى ظاهراً ، [ولا] علامة [جمع] إذا كان مجموعاً ظاهراً .

فلا يقل على اللغة الفصحى : ((قاما رجلان ، وقاموا رجل ، وقمن نسوة)) ، [بل يقال : قام رجلان و] قام [رجال و] قام [نساء] ، بتجريد العامل من علامة التشنية والجمع ، وبها جاء التنزيل نحو ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾ ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾^(٢) ، [كما يقال] مع المفرد : [قام رجل] بتجريد الفعل ؛

قوله [أو مؤول] بأنَّ ((مشيها)) مبتدأ حذف خبره ، أي : يظهر وثيداً ، كقولهم : ((حكمتك مُسَمَّطاً)) ، فانظر التوضيح وشرحه .
قوله [كما يقال مع المفرد ...] ((ما)) مصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن ((يقل)) مجرور ، والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لـ ((يقل)) ، أي : يقل قولاً كالقول ((قام رجل)) .

(١) البيت تقدم تخريجه في بحث المبتدأ والخبر ٢٣٣ السابقة .

والخلاف في أَنَّ الكوفيين أجازوا تقدم الفاعل على فعله فيكون ((مشيها)) فاعل لـ ((وثيد)) عندهم ، والبصريون منعوا تقدم الفاعل لأنهما كالكلمة الواحدة : فجعلوا ((مشيها)) مبتدأ و ((وثيداً)) حل من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وثيداً ، وجملة ((يظهر وثيداً)) خبر المبتدأ ((مشيها)) ، وحذف الخبر لسد الحل مسده ، انظر شرح التصريح ٢٧١/١

(٢) المائدة - ٢٣ ، الفرقان - ٨ ، يوسف - ٣٠ .

إذ لو قيل : ((قاما رجلان)) مثلاً لتوهم أنّ الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله من الفعل والفاعل خبرٌ مقدم ، فالتزم تجريد العامل دفْعاً لهذا الإيهام ، وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل .
 [وَشَذَّ] إلحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى أو مجموع ، كقول الشاعر :

وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

قوله [من مثنى ومجموع] أي : حقيقة أو حكماً ، فيشمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة .

قوله [وقد أسلمه^(١)] عجز بيت لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره :

تَوَلَّى قِتْلَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ

و((المارقين)) الخوارج ، والـ((مبعّد)) إما اسم فاعل أو اسم مفعول ، والـ((حميم)) القريب ، والشاهد : في إلحاق الألف في ((أسلمه)) .

(١) البيت من الطويل لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٩٦ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٥٢/١ وشرح الشذور ١٦٨ وشرح التسهيل ٤٩٢ .
 والشاهد فيه إلحاق ألف التثنية بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر هو قوله ((مبعّد)) ، وهذا على لغة ((أكلوني البراغيث)) .

وقوله :

يَلُمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيـ ـــــــــــــــــ لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

وقوله :

نُتِجَ الرِّبِيعُ مُحَاسَنًا ـــــــــــــــــ أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

قوله [يلومونني ...^(١)] قائله أمية ، والشاهد في ((يلومونني)) حيث لحقته العلامة مع إسناده للظاهر ، و((كلهم)) مبتدأ ، و ((ألوم)) بفتح الواو وغير مهموز خبره اسم تفضيل من ((ليم)) بالبناء للمفعول .

قوله [نتج الربيع ...^(٢)] ((الربيع)) الزمان المعروف ، والمراد بالـ((محاسن)) الأزهار ، وضمَّن ((ألقح)) معنى ((أولد)) ، فلذا عداه الى ضمير المحاسن ، ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارات ، والشاهد في ((ألقحها)) حيث لحقته العلامة .

(١) البيت من المتقارب لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٤٧/١ ، والممع ٥١٣/١ . والشاهد واضح .

(٢) البيت من مجزوء الكلل لأبي فراس في حاشية يس على شرح التصريح ٢٧٧/١ نقلاً عن يتيمة الدهر في ترجمة أبي فراس وبلا نسبة في الأوضح ٣٤٨/١ وشرح التسهيل ٥٠/٢ والممع ٥١٣/١ . والشاهد في حقوق نون النسوة بالفعل ((ألقح)) مع إسناده الى الاسم الظاهر بعده ((غرَّ السحاب)) ، وأبو فراس لا يحتج بشعره في قواعد اللغة ، ويبدو أنَّ من احتج به من النحاة اشتبهت عليه النسبة ، أو لم يقع عليها ، أو اعتمد على غيره ممن نقله . أو كان يرى أن أعظم الشعراء لا يلحنون وإن كانوا من التأخرين ، وقد مرَّ ذكر أبيات للمتنبى والسيد الشريف الرضي وأبي تمام وأبي نواس وغيرهم ، فنتبه .

وهذه لغة طيىء ، ويسمونها النحويون لغة ((أكلوني البراغيث)) .

قوله [وهذه لغة طىى ...] قل اللاميى : ((وينبغى أن يكون أصحاب هذه اللغة يتركون العلامة إذا قالوا : ((قام اليوم أخواك)) جوازاً ، وإذا قالوا ((ما قام إلا أخواك)) وجوباً ، كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي)) انتهى .
وقضية هذا التخريج أن من يجوز إلحاق التاء وعلمه مع الفصل بـ ((إلا)) يجوز إلحاق الألف أيضاً هنا .

وفي المغني^(١) : ((ومنع أبو حيان أن يقل على هذه اللغة : ((جاؤني من جاءك)) ؛ لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع ، وأقول : إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى ؛ لأن الجمعية خفية)) ، وأطل في ذلك فراجعه مع حواشيه .

فائدة :

قل اللاميى : ((إذا قل أرباب هذه اللغة : ((قاما وقعدا أخواك)) ، وأعملوا أحدهما ، فإنهم يضمرون في الآخر ضمير اثنين ، فيتصل بكل من الفعلين ألف ، ولكنها في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة)) انتهى .
وانظر لو قلت : ((قام غلامك أو إخوتك)) ، أو عكسه ، فإن الفاعل غير واحد قطعاً ، فهل يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز إلحاق علامة التثنية أو الجمع ، ويظهر مراعاة ما اتصل بالعامل ، وفي المغني ما يؤيده^(٢) .

(١) المغني ٣٧٧/٢ ((حرف الواو المفردة)) .

(٢) المغني ٣٧٧/٢ - ٣٨ .

وعليها جاء ظاهر قوله ﷺ في الحديث : [يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار] .

وقوله أيضاً لورقة بن نوفل : [أَوْ مُخْرِجِيْهُمْ] - بتشديد الياء - حين قال له ورقة : ((ليتني أكون معك إذ يخرجك قومك)) ،

قوله [وعليها جاء ظاهر ...] إنما قل : ظاهر لاحتماله لغيرها بأن يكون مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير ، أو يكون ((ملائكة)) بدلاً من الواو في ((يتعاقبون)) ، ولكنه خلاف الظاهر .

قوله [يتعاقبون فيكم ملائكة ... ^(١)] هو ظاهر على رواية الحديث كذلك ، لكن رواه البخاري وغيره : ((إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم)) ^(٢) فعليه الواو ضمير ومعنى ((يتعاقبون)) : تأتي طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية .

قوله [((أَوْ مُخْرِجِيْهُمْ)) ^(٣)] بفتح الواو ؛ لأنها للعطف ، وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها ، وقيل : همزة في محلها والمعطوف عليه محذوف .
وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة يخالف كلام ابن مالك في التوضيح فإنه إنما ذكر ذلك على جهة التجويز ، وبدأ بقوله ((مخرجي)) خبر مقدم ، و((هم)) : مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز العكس ؛ لئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة ؛ لأن إضافة ((مخرجي)) غير محضة ،

(١) أخرجه مسلم ١١٣/٢ كتاب المساجد باب فضل صلاتي الصبح والعصر والحفاظة عليهما .

(٢) رواه البزار عن أبي هريرة كما في فتح الباري ٢/٨١ باب فضل صلاة العصر .

(٣) جزء من حديث طويل رواه البخاري ٤/١ كتاب بدء الوحي ، ورواه مسلم ٩٨/١ بدء الوحي .

وأصله ((أو مخرجوي هم)) ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها فصار ((أو مخرجي هم)) .

وفهم من كلامه أن هذه الأحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر ،

قل ^(١) : ((ولو روي بتخفيف الياء على أنه غير مفرد مضاف لجاز ، وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر ، كما تقول : ((أخرجني بنو فلان)) .
وقل ابن الحليج : ((إنه خبر مقدم)) ، قل ((ولذلك جاء بتشديد الياء ؛ لأنه جمع ، أي : ويمتنع كون ((هم)) فاعلاً ؛ لأن ((مخرجي)) جمع ، والوصف وما بعده إذا تطابقا في غير الأفراد كان الأول خبراً مقدماً ، والثاني مبتدأ مؤخرأ ، ولا يجوز غير ذلك .

وقل السهيلي : ((...)) ((مخرجي)) خبر مقدم ، ولو خففت لم يجز ؛ لأنه لا يكون ((هم)) مبتدأ مخبراً عنه بـ ((مخرجي)) ؛ لأنه لا يخبر عن الجمع بمفرد ، ولا يكون ((مخرجي)) مبتدأ و ((هم)) فاعل ؛ لأنه لا يجوز للفاعل أن يكون ضميراً منفصلاً إلى جنب عمله ، لا تقول ((قام أنا)) ، إنما تقول ((قمت)) ، فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو ((أو مخرجي قوم)) ، قل : ((وهذا فصل بديع)) .

قوله [وأصله : ((أو مخرجوي هم))] الأصل الأصيل : ((أو مخرجوني)) سقطت نون الجمع للإضافة .

قوله [وكسر ما قبلها] أي : بدلاً عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له .

(١) شواهد التوضيح والتصحيح - ٦٣ .

وهو كذلك على هذه اللغة ، بل هي علامات للفاعل ، كالتاء في ((قامت هند)) .

قوله [وهو كذلك على هذه اللغة] أي : على الأصح ؛ لقول الأئمة إن ذلك لغة قوم معينين ، وقيل : إنها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، وتابع على الإبدال من الضمير بدل كل من كل .
والوجه الأول لا يتأتى في قوله :
وإن كانا له نسبٌ وخيرٌ^(١)

لأنَّ ((إن)) الشرطية لا تدخل على الجمل الإسمية على الصحيح .
والوجه الثاني لا يتأتى فيما إذا كان الواقع بعد الفعل ضميراً منفصلاً نحو : ((ما قلما إلا هما ، وما قلما إلا هم ، وما قمن إلا هن)) ؛ لأنَّ الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع المتصل يؤكد بالإجماع .
ثم إنَّ التقديم والتأخير أو الإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، إلا أن يقال :
الذي لا يختص جواز التقديم والتأخير والإبدال ، وأما وجوب أحدهما الذي هو المراد فهو يختص قطعاً .

قوله [كالتاء في ((قامت))] أي : بجامع الفرعية عن الغير ، فالتنى والمجموع فرع الأفراد ، والمؤنث فرع المذكر .

(١) عجز بيت من الوافر لمروة بن الورد في ديوانه ٥٨ ، وفي المقاصد النحوية ٤٦٧/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٥٢/١ ، ونماه :

وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسبٌ وخيرٌ

والشاهد واضح من كلام المحشي ، فالييت لا يحمل على كونه مبتدأ وخبر على التقديم لأنَّ ((إن)) الشرطية لا يأتي بعدها اسمٌ على الصحيح .

والصحيح : أنَّ هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة ،
خلافًا للخضراوي ،

قوله [المتعاطفة] أي : بغير ((أو)) ، فإنَّ عطف بـ ((أو)) قلت : ((قام
زيد أو عمرو)) ، وقد الدماميني :

((يمتنع إثبات العلامة ؛ لأنَّ الفاعل واحد لا اثنان ، غاية ما فيه أنَّ ذلك الواحد
غير معين ، فإنَّ قلت : ((قام أخوك أو غلامك)) فينبغي أنَّ تلحق ؛ لأنَّ الفاعل
اثنان قطعاً وإنما فقد التعيين ؛ فإنَّ قلت ((قام أخوك أو غلامك ، أو قام غلامك أو
أخوك)) فينبغي أنَّ لا تلحق ؛ لأنه لم يتحقق كون الفاعل اثنين ، والأولى أولى بالمنع ؛
لأنك قدمت المفرد)) انتهى .

ويحتمل أنَّ تلحق في المثال الثاني ؛ لأنَّ الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعاً ، وعدم
تحقق فاعليته من جهة المعنى لا دخل له في ذلك ، وهل قياس ما فعله من اللحق في
((قام زيد وعمرو)) ولحق الواو في ((قام أخوك وغلامك)) فيقال : ((قاموا
أخوك وغلامك)) .

وبقي ما لو عطف بالفاء أو ((ثم)) ، وقد يؤخذ من قوله ((لأنَّ الفاعل
واحد لا اثنان)) لحق العلامة ؛ لأنَّ الفاعل اثنان .

وقوله ((المتعاطفة)) نعتُ ((المفردات)) ، وحذف نعت ((المفردين))
لدلالته عليه .

قوله [خلافًا للخضراوي] حيث قل^(١) : ((لا نعلم أحداً يميز : ((قاما زيدٌ
وعمرُ)) ولا ((قاموا زيدٌ وعمروٌ وبكرُ)) ،

(١) كلام ابن هشام الخضراوي في شرح التصريح ٢٧٧/١ ((الفاعل)) .

وإنما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيته ؛ لأنْ تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائماً ،

❧❧ وردّ عليه أبو حيان بقوله :

وَقَدْ اسْلَمَهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ^(١)

وقوله :

وإنْ كانا له نَسَبٌ وَخَيْرٌ^(٢)

وقياس ما ورد فيهما : ((قاموا زيد وعمرو ويكر)) ، قل في المغني^(٣) :
((وليس بشيء ؛ لأنه يمتنع التخريج لا التركيب)) .

قوله [يعلمان من لفظه دائماً] لأنْ المراد من ((علمهما من اللفظ)) : أنْ علامتهما أبداً ظاهرة ولا تكون مقدرة ، بدليل ما بعده .

فلا يرد : أنه قد يسمى المفرد بمثنى أو جمع ، لكن قد يتوقف فيه ، فإنْ مثل ((من)) الموصولة لا يعلم من لفظه أنْ المراد به اثنان أو جمع ، وقد مرّ عن المغني : أنْ علامة الجمع تلحق الفعل المسند إليها .

واعلم أنْ كلام الشارح يومهم أنه لم يعلم مما سلف علة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع ، مع أنه أسلف ذلك قريباً حيث قل : ((إذ لو قيل قاما ...)) فكان عليه أنْ يقول هنا قبل قوله : ((لأنْ تثنيته ...)) لما مرّ من رفع الإلباس ثم يقول : ((ولأنْ ...)) ، هذا .

(١) تقدم تخريجه في ص ٤٧٠ السابقة .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٤٧٥ السابقة .

(٣) المغني ٣٦٧/١ ((الروا المفردة)) .

بـخلاف تأنيثه ، فإنه قد لا يعلم من لفظه ، بأن يكون مقدراً به
التأنيث ، مع أنّ في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم .
[و] منها : إنّ عامله [تلحقه علامة التأنيث] في آخره

وفي قوله ((قد لا يعلم)) : إدخال ((قد)) على الفعل المنفي ، وفي
المعنى وجمع الجوامع ^(١) : أنها مختصة بالثبوت .

قوله [بأن يكون مقدراً به التأنيث] ولأنه قد يكون مؤنثاً لفظاً من غير تأنيث
المعنى كـ ((طلحة)) .

قوله [مع أنّ في الإلحاق ...] فيه تأمل ، وفرق في التصريح ^(٢) بما هو أظهر
فراجعه .

قوله [تلحقه علامة التأنيث] للإيذان من أول الأمر بأنّ الفاعل مؤنث ،
وساوى ابن مالك بالتأنيث النون ^(٣) .

(١) المعنى ١٧٧/١ ((قد)) ، والمجمع ٤٩٤/٢ ((الحروف غير العاطفة - قد)) .

(٢) شرح التصريح ٢٣٧/١ - ٢٧٨ .

(٣) قول المحشي ((التأنيث)) يعني : تاء التأنيث الساكنة في آخر الماضي وتاء مضارع الغائبة ، وقد
ابن مالك في متن التسهيل ٤٣٢ : ((وتساويها - يعني : وتساوي تاء التأنيث الساكنة في آخر
الماضي - في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية)) يعني نون النسوة في لغة
((أكلوني البراغيث)) فتكون حرفاً كما في قولك ((يذهبن النسوة)) ، وقد نقل ابنه في شرح
الافية نص هذا الكلام فانظر شرح ابن الناظم - ١٦٢ .

إن كان ماضياً أو وصفاً ، وفي أوله إن كان مضارعاً ، [إن كان]
الفاعل [مؤنثاً] حقيقةً : وهو ماله فرج [كـ ((قامت هند))] و ((تقوم
دعد)) و ((زيد قائمة أمه))

قوله [إن كان ماضياً ...] مثل قوله ((ماضياً)) : فعل ضمير الواحدة المخاطبة
أو المتكلمة ، مع أنه لا يجوز أن تلحقه علامة التانيث ، بل لا يمكن .
وقوله ((مضارعاً)) : مضارع الواحدة المتكلمة ، مع أنه لا يجوز تانيث فعله ،
وإنما لم تدخل في هذه المواضع ؛ لعدم الحاجة إليها ؛ لأن قرينة التكلم والخطاب معيّنة
للمؤنث ، فلا التباس .

فللمراد : أن علمه تلحقه علامة التانيث حيث لا مانع يمنع من تانيثه ، ويستثنى
من الوصف ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كـ ((فعيل)) بمعنى : ((مفعول)) ،
و ((فعول)) بمعنى ((فاعل)) واسم التفضيل في بعض أحواله .
وخرج بالماضي وما بعده : الجار والمجرور والظرف واسم الفعل ، فلا تلحقها
علامة التانيث .

قوله [إن كان الفاعل مؤنثاً حقيقةً] أي : تانيثاً معنوياً إما لفظاً أيضاً أو دون
لفظ . ويرد عليه : ما لا يتميز مذكروه من مؤنثه نحو ((برغوث)) ، فإنه لا يؤنث
وإن أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان ، وذكر أن ما فيه تاء التانيث ولا يتميز مذكروه
من مؤنثه نحو ((غلّة)) مؤنث وإن أريد به مذكر ، والمسألة مشهورة ، وما يتعلق بها
من حكاية أبي حنيفة ، وللسمين^(١) مناقشة مع أبي حيان لا نطيل بها .

وقد نظمت في المقام أبياتاً لا بأس بليادها ،

(١) حكاية أبي حنيفة مع ثلاثة وكلام أبي حيان ومناقشة السمين له في الدر المصون ٣٠٧هـ - ٣٠٢ .

أو مجازياً [و] هو بخلافه نحو : [طلعت الشمس] ، و ((تغرب الشمس ،
واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب)) .

❦ وهي :

تَذْكِرَةٌ تَذْكِرَةٌ مُحِثَّمٌ	ما فيه تا التأنيث حيث يُعْلَمُ
إلا إذا مَيَزَ أَثْنَى أو ذَكَرَ	كطَلْحَةٍ والتاء ليست تُعْتَبَرُ
فَأَنْتِ الْكُلُّ وَحَرَّرَ نَقْلَهُ	وحيث لم تُمَيِّزُوا كَمَلَةٍ
من تاءِ تَأْنِيثٍ سِوَى ما وردا	وإحكمْ بتذكير الذي تجردا
فذاك مقصورٌ على السماعِ	مؤنثاً فاحرصْ على اتِّباعِ
أَمَّا إذا كَانَ حَقِيقَتُهُمَا	هذا إذا كَانَ مجازيَهُمَا
مؤنثٌ واعكسْ كهنْدٍ وأدِّ	فإنَّ تَمَيِّزاً فَأَنْتِ إِنْ يَرِدْ
فذكرِ الْكُلِّ فهلاك الضابطا	أَمَّا إذا التَّمْيِيزُ صارَ ساقطاً

قوله [وهو بخلافه] منه ما تأنيثه بالتأويل نحو : ((أنته كتابي فاحتقرها)) فأنت
الكتاب ؛ لكونه في معنى الصحيفة ، وما اكتسب التأنيث بإضافته الى المؤنث إذا كان
المضاف صلحاً للحذف نحو :

كما شَرَقَتْ صدرُ القنَّةِ من الدَّمِ^(١)

(١) عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ١٣٣ وبلا نسبة في المغني ٥١٣/٢ والمجمع ٤٢١/٢ وتعلمه :

وتَشَرَّقَ بالقول الذي قد أذعتهُ كما شَرَقَتْ صدرُ القنَّةِ من الدَّمِ

والشاهد فيه ((شرقت صدر القنلة)) فإنَّ الفعل ((شرقت)) مؤنث ، وفاعله ((صدر)) مذكر ،
فكان يجب أن يقول ((شَرَق)) ، لكن لما كان الفاعل ((صدر)) - الذي هو مضاف - بعضاً من
المضاف إليه ((القنلة)) - الذي هو مؤنث - أعطي حكمه .

والحاقها له واجب إذا أُسند : إلى ظاهر متصل حقيقي التانيث

قوله [متصل] هو الذي لم يفصل بينه وبين عامله شيء .

وأفهم أنَّ غير المتصل وهو المتفصل لا يجب فيه الإلحاق فشمل نحو : ((كفى بهند)) ، فيوهم جواز الأمرين فيه كغيره ، وهو لا يؤنث وإنَّ فصل بالباء ؛ لأنه في صورة الفضلة ، وهي لا يؤنث لأجلها ، فلذا استثنه بعضهم ، كذا قيل .
وفيه نظر لأنه لا يقتضي عدم جواز التانيث إذا جرَّ الفاعل المؤنث بغير الباء ؛
لأنه في صورة الفضلة ، وسيأتي جواز الوجهين في المجرور بـ ((من)) ، وأنَّ التانيث هو الأصل ، والتذكير إنما هو لإرادة الجنس .

والحق أنَّ عدم التانيث خاص بـ ((كفى)) في نحو : ((كفى بهند)) ؛ لأنَّ العرب التزمت ذلك كما مرَّ في صدر الكتاب .

هذا والوجوب بحالة إذا عطف عليه مذكر نحو : ((قامت هند و زيد))
كوجوب التذكير في عكسه ؛ لأنَّ الحكم للسابق ، كما نصَّ عليه السفاقي .

ولو مثنى كـ قامت الهندان ، أو مجموعاً بالآلف والتاء كـ قامت الهندات
أو إلى ضمير متصل عائد

قوله [ولو مثنى] وأما :

تَمْنَى ابْتِلَى^(١)

فضرورة ، كما قل ابن مالك ، وذلك بناءً على أنه ماضٍ ، ولا ضرورة إليه كما
قل في المغني ؛ لجواز جمعه مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى التاءين :
قوله [أو إلى ضمير متصل] يحتمل أن المراد : ما لم يتصل من العامل ، وأن يراد
به المنفصل اصطلاحاً .

ويظهر أثر الاحتمالين في نحو : ((غلام هند تقوم هي معه)) ، وقضية
الاحتمال الثاني خروج المنفصل سواء انفصل بـ ((إلا)) نحو : ((هند ما قام إلا
هي)) ، أو لا نحو : ((غلام هند حضرت هي معه)) .
وصرح في التصريح^(٢) بوجوب التذكير في المنفصل بغير ((إلا)) ، وفي كلام
الدمامي ما يفيد جواز الوجهين .

(١) جزء بيت من الطويل للبيد في ديوانه ٧٩ ، والتسهيل ٤٥/٢ ، وبلا نسبة في الشذور ١٦٥ ، والمغني
٥٦٩/٢ ، ٦٧٠ ، وقمعه :

تَمْنَى ابْتِلَى أَنْ يَمِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مَضْرُ

الشاهد قوله ((تمنى)) فقد جمعه ماضياً محذوف التاء أي أصله ((تمت)) وهذا ظاهر من كلامه في
شرح التسهيل ، ولم يقل ابن مالك ((ضرورة)) ربما ذكره في مقام آخر لم أطلع عليه ، نعم مژد كلامه
الضرورة ، قل ابن هشام في الشذور : ((فضرورة إن قدر الفعل ماضياً ، وأما إن قدر مضارعاً - وأصله
((تمنى)) فحذفت إحدى التاءين ، كما قل تعالى ﴿ فَأَنْذَرْنَكُمْ تَارَاتْلَى ﴾ - فلا ضرورة)) .

(٢) شرح التصريح ٢٧٩/١ . ولم يصرح بل هو المفهوم من كلامه .

إلى مؤنث مطلقاً كـ ((الشمس طلعت)) ، وشذ قول بعضهم : ((قل
فلانة)) ، وأما قوله :

ولا أرض أبقل إبقالها

فضرورة .

قوله [مطلقاً] أي : سواء كان حقيقي التأنيث كـ ((هند طلعت)) ، أو مجازيه
كما مثل . ومن المجازي : اسم الجنس ، واسم الجمع ، والجمع المكسر .
وبحث الشهاب القاسمي أخذاً من الرضي^(١) : أنه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير ،
وكذا اسم الجمع ، والرضي إنما ذكر في الخبر . قل الشهاب القاسمي : ((فهذا جاز فيه
جاز في الوصف قطعاً ؛ إذ لا فرق بين الخبر والوصف)) .

قوله [وشذ قول بعضهم] هذا متفرع على وجوب التأنيث في الإسناد إلى
الظاهر المتصل .

قوله [وأما قوله ...] هذا متفرع على وجوب التأنيث في الإسناد إلى الضمير
المتصل ، وهو عجز بيت لعامر بن جوين الطائي ، صدره :

فلا مزنة ودقت ودقها^(٢)



وانظر الكلام عليه في التصريح .

(١) شرح الكافية ١٧٨/٢ .

(٢) البيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي في الخزانة ٤٥٨/٢ ، ٤٩ ، ٥٠ ، وشرح التصريح ٣٧٨/١ وبلا
نسبة في المع ٢٩٢/٣ ، قل في التصريح : ((في القياس)) أبقلت)) ، لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل
ولكنه حذف التله للضرورة ، وأجلب ابن كيسان : بأنه مجازي التأنيث ولا فرق بين الظاهر والمضمر ، وكان
يمكن أن يقول : ((أبقلت إبقالها)) بالنقل ، ولجيب : بأنه فرع ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمة
بالنقل ، فإن من العرب من لا يميز في الهمز إلا التحقيق)) .

[ويجوز الوجهان] أي : إلتحق العامل للعلامة وعدمه في أربع مسائل والإلتحاق أرجح في جميعها :

❦ واعلم أنّ البهاء السبكي ذكر في عروس الأفراح أنّ من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه ، قل ^(١) :

((فالأول لتفخيمه نحو : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ ^(٢) ، ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ، ومنه : ((ولا أرض أبقل إبقالها)) ؛ لأنه أراد تفخيم ((الأرض)) فعبر عنها بما يعبر به عن المكان .

وبذلك ينجلي لك أنه لا ضرورة في البيت ؛ لأنه إنما يكون شلاً إذا أريد بالضمير المؤنث ، ويعود عليه ضمير الغائب مذكراً على الصحيح ، خلافاً لابن كيسان في المؤنث ، أما إذا تجوَّز بالمؤنث المجازي عن مذكر فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكراً فليتأمل)) .

قوله [أي إلتحق العامل للعلامة] الظاهر إلتحق العلامة للعامل ، ولعله أراد ذلك فقلب .

قوله [والإلتحاق أرجح في جميعها] في اللغامي : إن الحذف أحسن من جمع التكسير كـ ((الرجل)) ، واسم الجمع كـ ((نسوة)) ، وجمع المذكر بالالف والتاء العاقل وغيره كـ ((طلحات ودرهمات)) ؛ لكون تأنيثها بالتأويل وهو كون كل منها جماعة .

(١) عروس الأفراح بهامش شروح التلخيص ٤٩٣/١ .

(٢) البقرة - ٢٧٥ .

إحداها : [في] العامل إذا أسند إلى [مجازي التانيث الظاهر] المتصل
 [نحو] : ((طلعت الشمس أو طلع الشمس)) ، والمنفصل نحو : ﴿ قَدْ
 جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ ﴾^(١) ونحو : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ ﴾^(٢) .
 وكلامه في الشرح^(٣) يقتضي أن التانيث في هذه أرجح ، وكلامهم صريح
 في خلافه كما ستراه .

[و] الثانية : [في] العامل إذا أسند إلى [حقيقي] التانيث
 [المنفصل] من العامل بغير ((إلا)) ،

قوله [إذا أسند إلى حقيقي التانيث المنفصل ...] دخل فيه : المنفصل
 بـ ((من)) ، وقال المصنف في حواشي الألفية :
 ((لو قيل : ((ما جاءني من امرأة)) هل يجوز الفصل بـ ((من)) ؟ قل
 الزغشري في قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾ الآية^(٤) : ((من قرأه بالياء فعلى أن
 ((النجوى)) تأنيثها غير حقيقي ، و ((من)) فاصلة أو على معنى : شيء من نجوى
)) انتهى .

وأقول : محل النظر إنما هو إذا كان المنفصل بـ ((من)) حقيقي التانيث كما مثل
 المصنف ، و ((النجوى)) ليست كذلك ، فكلام الزغشري ليس في محل النظر .
 ثم إنه لا حاجة في الآية في التذكير للفصل بـ ((من))

(١) يونس - ٥٧ .

(٢) الأنعام - ١٥٧ .

(٣) شرح القطر - ١٧٨ .

(٤) الكشف ٣٩٠/٤ تفسير سورة المجادلة - ٧ .

[نحو] : ((قامت اليوم هند)) و ((حضرت القاضي امرأة)) ، ونحو :

﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾^(١) ، وقوله :

إِنْ امْرَأٌ غَرَّتْهُ مِنْكَ وَاحِدَةٌ

ولا للتأويل ؛ لأنَّ مجازي التانيث يجوز فيه الأمران ، وسيأتي جواز التذكير في مثل المصنف لا للفصل بل لإرادة الجنس .

ودخل المنفصل بالباء في مثل ((كفى بهند)) ، وتقدم أنه لا يجوز فيه الوجهان ، بل يجب التذكير وبقي ما إذا كان المؤنث الحقيقي المفصول منقولاً من اسم مذكر كما لو سمي أنثى بـ ((زيد)) .

قل الجلمي^(٢) : يتعين الإثبات دفْعاً للإلباس . وقيل العَصَام بـ ((ما إذا لم تقم قرينة على التانيث)) ، نحو : ((جاءت اليومُ زيدُ الكريمةُ)) ، فلا يجب التانيث .

قل شيخنا : ((وقد يقل : القرينة في هذا المثل مؤخره والمطلوب دفع الإلباس من أول الأمر)) .

قوله [إِنْ امْرَأٌ ...] صدر بيت عجزه :

بعلدي وبعلك في الدنيا لمغرور^(٣)

والشاهد فيه ظاهر كمنعاه ، بتقدير : غرَّه منكن امرأة واحدة ، وقدره المبرد : خصلة

واحدة ، فلا شاهد فيه ؛ لأنَّ التانيث مجازي .

(١) المتحفة - ١٢ .

(٢) شرح الكافية - الجلمي ١٦٩/٢ ((المذكر والمؤنث)) .

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٦٢ ، وشرح الشذور ١٦٦ والمجمع ٢٩٣/٣ .

والشاهد فيه : ((غرَّه منكن واحدة)) فالفاعل هنا مؤنث حقيقي أي : امرأة واحدة ، ولم تلحق الفعل علامة التانيث لوجود الفاصل ((منكن)) .

وخرجَ بقوله ((حقيقي)) : غيره نحو : ((طلع اليومَ الشمسُ)) ،
فترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره ، قاله الدماميني في
شرح التسهيل نقلاً عن النحلة ، ثم قل :

((والذي يظهر لي خلاف ذلك ، فإنَّ الكتاب العزيز قد كثر فيه
الإتيان بالعلامة عند الإسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرةً فاشيةً ، فوقع فيه
من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ، ووقع فيه مما ترك فيه الإتيان بالعلامة
في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليلٌ
على أرجحيته ، فينبغي المصير إلى القول بأنَّ الإتيان بالعلامة في ذلك
أحسن)) انتهى .

وما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح .

﴿ هذا وقال ابن سيده ^(١) : أراد لمغرور جداً ، ولولا ذلك لم يكن في الكلام
فائدة ؛ لأنه قد علم أنَّ كل من غرَّ فهو مغرور ، وأيُّ فائدة في قوله ((لمغرور)) ، وإنما
هو على ما ذكرنا وفسرنا .

قوله [والذي يظهر لي ...] إنَّ كان ما ذكره أولاً في المحترز منقول الأئمة أمكن
الجواب بأنَّ كثرة الإثبات في القرآن لعله لاقتضاء الحل إياها .

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٢١٧/٥ ملة ((غرر)) .

والثالثة : هي المشار إليها بقوله [أو المتصل] بعامله في [باب نعم وبش] وذلك نحو : [نعمت] أو نعم [المرأة هند] ، فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على إرداة الجنس ؛ إذ ليس المراد امرأة واحدة ، بل المراد الجنس ، فمدحوه أو ذمّوه عموماً ، ثم خصّوا مَنْ أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين .

قوله [في باب نعم وبش] إنما ذكر ((باب)) لأنّ الحكم لا يقتصر على نعم وبش .

قوله [بل المراد الجنس] أي : والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي . وهذا يقتضي أنّ كل فرد حقيقي التأنيث إذا قصد به الجنس فيه الوجهان ، وهو كذلك ، فيقال : ((صارت المرأة خيراً من الرجل)) ، و((صار)) وما أشبهه مما فيه جنسية .

وليس من ذلك : ((ما قام من امرأة)) وإنّ كان في معنى : ما قام أحد من هذا الجنس ؛ لأنّ ((امرأة)) هنا ليس المراد بها الجنس ، بل المراد واحدة ، والعموم إنّما جاء من الثاني ، قاله الشاطبي .

وقل قبل ذلك : ((إذا قلت : ((ما قلت امرأة)) فلا بدّ من التاء ، بخلاف : ((ما قلت من امرأة)) فأنت بلخيّار ؛ لأنّ دخول ((من)) أفاد معنى الجنس)) .
وقل المصنف : ((لا يقال : ((كفت بهنّ)) بل يتعين ((كفى)) ، فانظر الفرق بين الباء و((من)) الزائدتين)) .



وفي الرضي : التسوية بينهما في جواز الأمرين .

[و] الرابعة [في] العامل إذا أسند الى [الجمع] سواء كان جمع تكسير
للمذكر [نحو : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾] ،

وأقول : مرَّ أنَّ وجوب التذكير خاص بـ ((كفى)) في ((كفى بهند)) ،
ومرَّ وجهه ، وبه يعلم الفرق بين الباء و ((من)) ، وأنَّ التسوية بينهما مطلقاً لا
تصح ، ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور : إنَّ الأكثر في المؤنث المقرون
بـ ((من)) الزائدة أنَّ لا تلحقه علامة التأنيث ؛ لأنها لا تدخل إلا فيما يراد به
الشياع وعموم الجنسية .

والظاهر - خلافاً للنصر اللقاني - : أنَّ المراد بـ ((أل)) هنا لام الحقيقة ،
ولا ينافيه - ما مرَّ في بحث خبر مبتدأ - أنَّ الرابط قد يكون العموم كـ ((زيدٌ نعم
الرجل)) ؛ لجواز أنَّ يراد بالعموم : صدقه على المبتدأ لا شموله للمبتدأ ولغيره .
بقي أنَّ الحكم لا يختص بالإسناد إلى الظاهر كما قد يتوهم من الاختصار على
تمثيل المصنف والشارح كالألفية بـ ((نعم المرأة)) ونحوه ، بل يجوز الوجهان عند
الإسناد الى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو : ((نعم امرأة هند)) ، كما صرح به
السيوطي ، وقل ابن أبي الربيع : لا تلحق استغناء بتأنيث المضمَر .

قوله [إذا أسند لجمع] المراد به - كما يعلم مما يأتي - ما يدل على جماعة لا
لجمع الصيغ ، وإلا لم يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع .
فائدة حسنة : قل ابن جني : إذا أنثت الجمع العاقل أعدت إليه الضمير مؤنثاً ،
وإنَّ ذَكَرْتَهُ أعدته إليه مذكراً ، تقول : قامت الرجل الى إخوتها وقاموا الى إخوتهم .

قوله [نحو : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾]^(١) [الصحيح إنه اسم جمع .

أو لمؤنث كـ ((قامت الهنود)) ، أو اسم جمع كـ ((قامت النساء)) ،

قوله [أو لمؤنث ...] لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفردات نحو :
((قل الهنود)) ؛ لأن المجازي الطارئ أزال الحكم الحقيقي ، كما أزال التذكير
الحقيقي في ((رجل)) .

قوله [أم اسم جمع] قيده في التصريح بـ ((العرب))^(١) ، وقال :
((إن المبني نحو : ((الذين)) لا يقل فيه : ((قالت الذين)) وإن قيل إنه جمع
((الذي)) ...)) انتهى .

وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كـ ((الذين)) وما يختص
بالمؤنث كـ ((اللاتي واللاتي)) ، لكن في الشاطبي أنه يجوز في اسم الجمع والمبني
الوجهان ، ومثل بـ ((ذهب اللذون وذهب اللذون)) .

وفي الأوضح في الجواب عن التذكير في : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾^(٢) :
((إن التذكير في ((جاءك)) للفصل أو لأن الأصل : ((النساء المؤمنات)) أو
لأن أل مقدرة بـ ((اللاتي)) وهي اسم جمع)) .

قل في التصريح^(٣) : ((وتقدم أنه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتانيث ،
وظاهر أن ((اللاتي)) اسم جمع مبني)) .

(١) شرح التصريح ٢٨٠/١ ((الفاعل)) .

(٢) الأوضح ٣١/١ والاية في المتحنة ١٢ .

(٣) شرح التصريح ٢٨١/١ .

أو اسم جنس كـ ((أورقت الشجر)) ، فالتأنيث في ذلك كله على التأويل بالجماعة ، والتذكير على التأويل بالجمع .

قوله [اسم جنس] أي : جمعي ، بدليل قوله : ((على التأويل بالجماعة)) ، وقيل في الجمع بـ ((المؤنث))^(١) ، وأطلق في اسم الجمع ، وظاهر كلام الشارح الإطلاق فيهما كالجمع ، وفي الرضي كلام يتعين مراجعته^(٢) .

قوله [على التأويل بالجماعة] أنت خير بأن التأويل : بـ ((الجماعة)) في التأنيث عند الإسناد إلى ظاهر المذكورات . وبـ ((الجمع)) في التذكير عند الإسناد إليه يجري عند الإسناد إلى ضمائرها من غير فرق .

فلا وجه للقول : بأنه يلزم على طرد تعليل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب إفراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث المسند إليه مع عدم وجوب ذلك .

ولا حاجة للجواب : بأن الجماعة مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى ، فيجوز في ضميرها : مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث ، فيؤنث الفعل له . ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر .

كما جاز الوجهان في ((الذي)) إذا أغنى عن ((الذين)) ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ كُنْزُ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(٤) ، ولو كان ((الذي)) مخففاً

(١) قل في الجمع ٢٩٤/٣ ((التأنيث)) : أو اسم جنس لمؤنث ، نحو : كثرت النحل وكثر النحل .

(٢) شرح الكافية ١٧١/٢ ((المذكر والمؤنث)) .

(٣) الزمر - ٣٣ .

(٤) البقرة - ١٧ .

﴿ (الذين) ﴾ - بحذف النون - لم يَجْزُ إفراد الضمير العائد عليه .
نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ ((جماعة)) إذا أسند الى ضميره ،
نحو ((الجماعة قامت أو قلموا)) .

وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير^(١) لحكم ضمير الجمع ، فلا بأس بذكر
ذلك مع زيادة الأمثلة فإنه يستفاد منه ما أشرنا إليه ، وإنه يجوز تأويل التذكير بغير
الجمع ، فنقول :

يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأويله بجماعة نحو ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ ﴾^(٢)
وكضمير الغائب قليلاً لتأويلهم بواحد منهم نحو :
وبالبدو متاً أسلة يحفظوننا^(٣)

إذ ((الأسد)) واحد منهم نحو : ((هو أحسنُ القتيان وإجمله)) ، ومنه :
﴿ وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْفَامِ لَبِيزَةٌ نُسِفِكُمْ مِمَّا فِي بَطْنِهَا ﴾^(٤) .

(١) شرح التسهيل ١٢٤/١ .

(٢) الرسائل - ١١ .

(٣) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١٢٥/١ ، وقامه :

وبالبدو متاً أسلة يحفظوننا سراعاً الى الداعي عظام كراكره

والشاهد فيه ((أسلة يحفظوننا)) بالدال كذا في المخطوط ، وفي التسهيل والبحر ((أسرة)) بالراء ،
قل ابن مالك : ((فأفرد ضمير الـ)) (أسرة) لأنهم نسب إليهم الحفظ فصح تأويلهم بـ ((حصن أو
ملجأ)) فجاء الضمير على وفق ذلك ، فكأنه قل أسرة هم يحفظهم إيانا ملجأً عظيم كراكره)) .

(٤) المؤمنون - ٢١ .

ولا يستثنى من الجمع [إلا جمعي التصحيح] المذكر والمؤنث
[فكمفرديهما] - أي : في التذكير والتأنيث -

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً ودونه قليلاً ، ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو : ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴾^(١) ، أو الغائبات نحو ﴿فَأَيُّنَ أَنْ يُحْمِلُنَهَا ﴾^(٢) ، و ((فعلت)) ونحوه ، أبلى من ((فعلن)) ونحوه بأكثر جمعه وأقله ، والعاقلات مطلقاً بالعكس^(٣) .

قوله [إلا جمعي التصحيح] هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين ، أو المراد به ما يشمل الملحق بهما ؟
ظاهر كلام الشارح حيث قل ((وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو : البنون ...)) : أنَّ المراد بهما ما يشمل الملحق بهما ؛ حيث لم يتغير واحده لا مطلقاً ، وهو مشكل .

فقد صرح اللغامي بأنَّ ((الوابلين)) حكمه جواز لحوق العلامة ، وحكم واحده امتناع لحوقها ، وأمر فيه بالتأمل .
وصرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه ، وقل أيضاً ما حاصله : إنَّ الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد ، وليس فيه شروطه كـ ((أرضين وعزين وسنين)) جاز فيه الوجهان ، فنقول : ((مضت سنون ومضى سنون ، وذهب اللذون وذهبت اللذون)) ،

(١) التكوير - ٢ .

(٢) الأحزاب - ٧٢ .

(٣) هنا ينتهي ما لخصه المحشي من شرح التسهيل ١٢٤/١ - ١٢٦ ((المضمرة)) .

فيجب التذكير على الأصح في [نحو : ((قام الزيدون))] مما هو جمع
لمذكر سالم ، كما يجب في نحو : ((قام زيد)) ؛ لأن سلامة نظمه تدلّ على
التذكير .

وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو : ((جاء البنون)) ؛ لتغير
نظم واحده ، وبه صرح بعضهم ، بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك .
[و] يجب التأنيث في نحو : [قامت الهندات] ؛ مما هو جمع لمؤنث
سالم كما يجب في نحو : ((قامت هند)) ،

وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف والتاء نحو : ((لدات)) حكم
التاء معه التخيير .

ومن ذلك عند الناظم - يعني ابن مالك ^(١) - : ((بنون وبنات)) فإنهما لم
يسلم فيهما بناء الواحد .

قوله [في نحو : ((جاء البنون))] أي : من كل ما لزم فيه تغيير الواحد أو
غلب .

قل بعضهم : ((وقضيتها أيضاً أن نحو : ((المصطفين والقاضين)) يجوز
فيه التأنيث ؛ لعدم سلامة نظم الواحد)) ، وهو بعيد .

(١) شرح التسهيل ٤٣٢ - ٤٨ - ((الفاعل)) .

وهذا مذهب جمهور البصريين ، وصححه المرازي ^(١) وغيره .
واستثنوا منه : ما يكون واحده مذكراً كالطلحات ،

قوله [وهذا مذهب جمهور البصريين] وقد الكوفيون : يجوز في جمعي
التصحيح التذكير والتأنيث ، ودليلهم ورده في التوضيح ^(٢) .

قوله [واستثنوا] أي : جمهور البصريين ، والضمير في قوله : ((منه)) يرجع
إلى جمع المؤنث السالم ، وهذه العبارة مشككة .

وأشكل منها قول السيوطي ^(٣) : ((أو جمعاً بالالف والتاء لمذكر - يعني : يستوي
فيه الإلحاق وعلمه - من غير ترجيح نحو : ((جاءت الطلحات)) ، بخلاف المؤنث فإنَّ
التاء واجبة فيه ؛ لسلامة نظم واحده نحو : ((جاءت الهندات)) إلا على لغة : ((قل
فلانة)) انتهى .

فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز الوجهين ، واعتبر التأنيث فقط في
وجوب الإلحاق ، إلا أنه علل بسلامة نظم واحده ، ولا يخفك ما فيه . ☞☞

(١) توضيح المفاسد ٢٤٥/١ .

(٢) قل في الأوضح ٣٥٩/١ : ((... إلا أنَّ سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير
في نحو ((قام الزيدون)) والتأنيث في نحو : ((قامت الهندات)) خلافاً للكوفيين فيهما وللفارسي
في المؤنث ، واحتجوا بنحو : ﴿ إِيَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُسْتَأْذِنُ ﴾ ... وأجيب : بأنَّ
((البنين والبنات)) لم يسلم فيهما لفظ الواحد ، وبأنَّ التذكير في ((جاءك)) للفصل ، أو لأنَّ
الأصل : النساء المؤمنات ، أو لأنَّ ((ال)) مقدرة بـ ((اللاتي)) وهي اسم جمع)) .

فانظر إلى كثرة الاحتمالات والتأويلات التي لا مسوغ لها ، ولا مانع من كلام الكوفيين فيثبت .

(٣) المحم ٢٩٤/٣ ((التأنيث)) .

والذي تحرر عندي في هذه المسألة باختصار :

((أن الكوفيين يميزون الوجهين في الجمع من غير استثناء شيء أصلاً ، وأن جمهور البصريين يوجبون التذكير في جمع المذكر السالم إذا وجدت فيه شروط الجمع ، بخلاف الملحق به ، ويوجبون التأنيث في جمع المؤنث السالم إذا كان واحده مؤنثاً حقيقياً سالماً عن التغير أيضاً ، وما عداه من مذكر حقيقة أو حكماً أو مؤنث حقيقي متغيراً أو غير حقيقي مطلقاً يجوز فيه الوجهان : التذكير وعدمه))
قاله شيخنا .

وقضية جواز الوجهين في المغير جوازهما في ((حليات)) ، وهو غير بعيد ؛ لأن ابن الحالج وأتباعه جوزوا الوجهين من غير تفصيل .

وفي الشاطبي أن جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يكون للمذكر حقيقة أو حكماً نحو : ((الطلحات والحمامات))
فجواز الوجهين فيه ظاهر ، ووجهه .

ثم قل : والثاني : يكون للمؤنث المجازي التأنيث نحو : ((تمرات وخطوات)) فجواز الوجهين ووجهه أيضاً .

ثم قل : والثالث : يكون للمؤنث الحقيقي التأنيث ، نحو : ((الهندات والزينات)) وظاهر إطلاق النظم الخ)) .

أو مغيراً كـ ((بنات)) ، فحكمه حكم جمع التكسير ، ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك أيضاً في الصورة الثانية .
ولمّا كان هنا مظنة سؤال هو أن يقال : قد مر أن الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان ، فلمْ منعتم التأنيث في نحو : ((ما قام إلا هند)) مع أنه حقيقي التأنيث ؟ أشار إلى دفعه بقوله :

قوله [فحكمه] أي : كلُّ واحدٍ من ((طلحات وبنات)) .
قوله [ونقل الشاطبي ...] كذا نقل في التصريح ^(١) عنه الاتفاق في المتغير ، وليس في كلامه تصريح بالاتفاق ، إلا أن يكون في نسخته تحريف أو اختلاف .
فائدة :

قل أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر الألسن ، قل ^(٢) :
وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول إبراهيم ، ولم يكن في لسانه فرق قل شيخنا : ((وأحسن منه أنه ذكر مراعاة للخبر أو باعتبار الكوكب)) .

قوله [ولمّا كان هنا مظنة سؤال] لا داعي لدعوى أن فيه استعمال ((هنا)) غير ظرف لكونه اسم ((كان)) مرفوع المحل ، والخبر ((مظنة سؤال)) ؛ لأنه يجوز أن يكون ((هنا)) ظرفاً خبراً مقدماً ، و((مظنة سؤال)) اسماً لـ ((كان)) مؤخراً ، ولا وجه لاستبعاد ذلك ؛ فإنّ تقديم الخبر خصوصاً الظرفي مما اشتهر .

(١) شرح التصريح ٢٨٠/١ - ٢٨١ .

(٢) البحر المحيط ١٦٧/٤ تفسير سورة الأنعام ٧٨ ، وما نقله المحشي معنى كلامه .

[وإنما امتنع في الشر] أن يقل : [ما قامت إلا هند] بتأنيث الفعل ؛
[لأنَّ الفاعل] في الحقيقة ليس هو ما بعد ((إلا)) ، وإنما هو [مذكر
محذوف] ، والفعل مسند إليه ، وما بعد ((إلا)) مبذل منه ، والتقدير :
ما قام أخذُ إلا هند .

وقضية هذه العلة امتناع نحو : ((ما طلعت إلا الشمس)) ، وأفهم
كلامه جواز التأنيث في النظم ، وهو مذهب الأخفش ،

قوله [لأنَّ الفاعل] قضية هذا التعليل أنَّ الفصل بغير ((إلا)) من أدوات
الاستثناء كالفصل بـ إلا ، ولا ينافيه أنَّ ((غير)) مثلاً مذكر؛ لأنه يكتسب التأنيث
من المضاف إليه .

قوله [وما بعد ((إلا)) مبذل منه] هذا البذل يخالف سائر الأبدال من
وجهين :

الأول : عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبذل منه ، مع وجوبه في بدل
البعض ؛ لأنَّ الاستثناء المتصل يفيد أنَّ المستثنى جزء من المستثنى منه ، فيكون
الاتصال قائماً مقام الضمير .

والثاني : مخالفته للمبذل منه في الإيجاب والسلب ، مع وجوب الاتفاق في غير
باب الاستثناء .

قوله [وقضية هذه العلة امتناع ...] ظاهره أنَّ امتناع التأنيث في نحو ما ذكره مما
المسند إليه فيه مجازي التأنيث أخفى من امتناعه في نحو : ((ما قامت إلا هند)) حتى
احتاج إلى أخذه من تعليل ذلك ، ولا يخفى ما فيه ؛ لأنه إذا امتنع التأنيث فيما أسند
الى الحقيقي التأنيث امتنع في المسند إلى مجازيه بالأولى .

كقول الشاعر :

مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِيبَةٍ وَذَمُّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وقضية كلام الألفية والتسهيل جوازه في النثر ^(١) ، وصححه المرادي
بقلة ، وأُصرح المصنف في الشذور بمرجوحته ^(٢) ،

قوله [ما برئت ... ^(٣)] الشاهد فيه ظاهر، وكون الفاعل ((بنات)) وهو جمع
تكسير فليس نحو : ((قامت الهندات)) مما يقوّي حجة الأخفش لا مما يرد عليها كما
ظن ؛ لأنه إذا جاز في المكسر التانيث جاز في السالم بالأولى كما عرفت آنفاً ، على أنه
ينبغي أن يقول : وليس نحو : ((ما قامت إلا الهندات)) ليكون مما الكلام فيه .
قوله [وصححه المرادي ... ^(٤)] وجهه أن يقدّر الفاعل المحذوف مؤنثاً عاماً للمستثنى
وغيره ، كـ ((بنات)) في البيت و ((صيحة)) في الآية ، وفي شرح الشذور ^(٥) :
ويجوز التانيث باعتبار ظاهر اللفظ .

(١) قل ابن مالك في الألفية ((يلب الفاعل)) : ((والحذفُ مع فصلٍ بـ)) ((إلا)) فضلاً ((معناه :
الأفضل حذف التاء مع الفصل بـ)) ((إلا)) ولازمه جواز اتصال الفعل بالتاء في هذه الحالة ، ولم يُفصل ابن
مالك بين الجواز في الشعر أو النثر ، بل ظاهر كلامه إطلاق الجواز فيهما معاً ، أما في شرح التسهيل ٤٧٢
نقل : ((وبعض المتأخرين لا يميزون ثبوت التاء مع الفصل بـ)) ((إلا)) إلا في الشعر ، كقول الشاعر :

((ما برئت ...)) ، والصحيح جوازه ما في غير الشعر على ضعف ...)) .

(٢) شرح الشذور - ١٦٧ .

(٣) البيت من المرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٧٢ وشرح الشذور ١٦٧ والمجم ٢٩٤/٣

والشاهد فيه : دخول تاء التانيث على الفعل ((برئت)) مع فصل فاعله بـ ((إلا)) وهو جائز عند جماعة
منهم الأخفش وابن مالك ومنعه آخرون .

(٤) توضيح المقاصد ٢٤٣/١ .

(٥) شرح الشذور - ١٦٧ .

ومنه قراءة أبي جعفر : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً ﴾ بالرفع ^(١) ، وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد

[كحذفه] إذا وقع فاعل المصدر كما [في نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾] فـ ((إطعام)) مصدر وفاعله محذوف ، والتقدير : أو إطعامه يتيمًا ، بالإضافة إلى الفاعل .

[و] كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو : [﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾] ^(٢) أي : بهم ، وهذا بناءً على أَنَّ ((أفعل)) خبر بصيغة الأمر ، وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل - كما سيأتي في بابه - ، لكن لما غُيِّرَت الصيغة قُبِحَ رفعه للظاهر ؛ لكونه على صورة الأمر ، فزيدت الباء في فاعله ؛ لإصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل ((كفى)) لا بمعنى ((وقى)) .

قوله [كحذفه إذا وقع فاعل المصدر] إنما جاز حذفه دون فاعل الفعل ؛ لأخذ النسبة المعينة في مفهوم الفعل ، فإنها تحتاج إلى الفاعل المخصوص الغير المعلوم لا لأجل الحدث .

قوله [لا بمعنى ((وقى))] أمّا التي بمعنى ((وقى)) فلا تزداد الباء في فاعلها نحو : ((كفت هند ابنها)) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالِ ﴾ ^(٣) .

(١) يس ٢٩ ، ٥٣ ، والقراءة في الغتـب ٥٥١/٢ - ٥٥٢ .

(٢) مريم - ٣٨ .

(٣) الأحزاب - ٢٥ .

[و] كحذفه في باب النياية عن الفاعل [نحو : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾]
أصله - والله أعلم - قضى الله الأمر .

فهذه أربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ، ويضاف إليها فاعل
فعل الجماعة المؤكد بالتون نحو : ((اضربن يا زيدون واضربن يا هند))
كما قرر في محله .

[ويمتنع] حذفه [في غيرهن] ؛ لأنه عملة وكلجزء من الكلمة ،
وذلك لا يجوز حذفه ،

قوله [ويضاف إليها ...] يضاف إليها أيضاً نحو : ((اضربوا القوم يا زيدون
واضربا القوم يا زيدان واضربي القوم يا هند)) بحذف الواو والالف والياء ؛ لالتقاء
الساكنين .

وحذفه إذا قام مقامه حالان نحو : ((فتلقفها رجل رجل)) لأن أصله : فتلقفها
الناس رجلاً رجلاً ؛ لأنهم أجمعوا على أن الفاعل لا يتعدد ، فلما حذف الفاعل ،
وأقيم الحالان مقامه جعلاً كشيء واحد ، ولم يتعاطفا ، وصار رفعهما كرفع واحد ،
فـ ((رجل رجل)) بمنزلة قولك : الناس مفصلين .

وبهذين والمسألة التي زادها الشارح يعترض إطلاق قوله : ((ويمتنع في
غيرهن)) ويمكن الجواب فتدبر .

قوله [لأنه عملة وكلجزء من الكلمة] العلة بمجموع الأمرين ، لا كل على
انفراد ؛ ليرد على الأول : أن المسند عملة ويحذف ، ويحتاج إلى الجواب : بأن المسند
إليه يتوقف عليه الإخبار والمسند ؛ لأنه صفة له ،

بل إنَّ ظهر في اللفظ فذلك واضح ، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما
لمذكور كـ ((هند قامت)) ، أو لما دلَّ عليه الفعل كقوله ﷺ : ((ولا
يشرب الخمر حين يشربها))^(١) أي : لا يشرب الشارب ، وحسَّن ذلك
تقدم نظيره في قوله : ((ولا يزني الزاني)) ، أو لما دلَّ عليه الحل ، أي :
الصفة المشاهدة نحو : ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّاقِيَّ﴾^(٢) أي : بلغت الروح .

والصفة تتوقف على الموصوف ، والمسند إنما يتوقف عليه الإخبار فقط ،
وإنَّ جزء الكلمة يحذف ، وقل بعضهم : إنما يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل
والمبتدأ ، لأنَّ الفعل عرض قام به ، فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه .

قوله [بل إنَّ ظهر ...] أي : وجد حقيقة : وهو ظاهر ، أو حكماً بأنَّ يكون
معدوماً في حكم الوجود ، كما في صورة الحذف المتقدمة ، ولولا ذلك أشكل قوله :
((وإلا فهو ضمير مستتر)) ؛ إذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميراً
مستتراً .

قوله [أي : ولا يشرب الشارب] لو قل : ((أي : ولا يشرب هو أي :
الشارب)) كان أوفق بقوله : ((وإلا فهو ضمير)) .

قوله [أي : بلغت الروح] فيه ما عرفت .

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب المظالم باب النهي بغير إذن صاحبه - حديث رقم ٢٤٧٥ .

(٢) القيامة - ٢٦ .

[والأصل] في الفاعل [أن يلي عامله] ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك
سكن له آخر الفعل إذا كان ضميراً كراهة توالي أربع متحركات ، وإنما
يكرهون ذلك في كلمة واحدة ، فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة .
بخلاف المفعول ، فالأصل فيه أن ينفصل عنه ، ويتأخر عن الفاعل ؛ لأنه
فضلة .

[وقد] يُجاء بخلاف الأصل ، فيلي المفعول الفعل و [يتأخر] الفاعل
[عنه] :

قوله [والأصل في الفاعل ...] أي : الأولى ، فمباحث الوجوب عديلة له ،
ويدل عليه قوله : ((وقد يجب ذلك الأصل)) ، ولم يعبر به مع أنه أوضح ؛ لأن
في لفظ ((الأصل)) لحاً إلى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز
هدمها ، وأنه ليس بمجرد أولوية بل يبنى عليه بعض الأحكام ، والولى : القرب ،
وباشترط تقدم العامل عليه تعين الولى بالتأخير ، أي : أن يتصل به ويتأخر عنه أي :
يقع بعده حقيقة أو حكماً كالستتر ، فإن البعدية فيه حكمية كرجوعه .

قوله [ولذلك سكن ...] لا يقال : هذا لا يدل على كونه كالجزء مطلقاً بل
حين كونه ضميراً متصلاً ؛ لأنه ممنوع ، ولذا لم يسكن في نحو : ((ضربك)) .
قوله [بخلاف المفعول ...] لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كل
منهما أن يلي عامله كما قاله ابن جني والأخفش .

والظاهر أن المراد بالمفعول المذكور : المفعول به وحده ، ويحتمل أن يراد الأعم ،
لكن قد يمتنع خلاف الأصل في بعضها كالمفعول معه ، وذلك لا يقدح في صحة
الكلية .

إما [جوازاً] كما في [نحو : ﴿وَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذْرُ﴾ ^(١)] ، وقوله :
جَاءَ الْخَلَافَةَ أو كانت له قدراً [كما أتى ربُّه موسى على قَدَرٍ]
ولا يضرُّ في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر ؛ لتقدمه في الرتبة .
[و] إما [وجوباً] وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول ، كما في [نحو : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ
إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ ^(٢)] ؛ إذ لو أخر للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ،
وذلك لا يجوز إلا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة ،

قوله [جاء الخليفة ... ^(٣)] فاعل ((جاء)) ضمير المدح ، و ((أو)) بمعنى :
الواو ، و ((قدراً)) أي : مقدرة من غير سعي ، والكاف للتشبيه ، و ((ما))
مصدرية ، والجملة في محل نصب صفة لمصدر محذوف ، أي : إتياناً بكاتين موسى ﷺ
قوله [إذ لو أخر لزم ...] يؤخذ من هذا التعليل أنه لو قدم المفعول على
الفعل لم تمتنع المسألة .

قل الحفيد : ((اعلم أنه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول))

(١) القمر - ٤١ .

(٢) البقرة - ١٢٤ .

(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢١١ والمغنى ٦٢/١ وشرح التصريح ٢٨٣/١ .

والشاهد فيه ((أتى ربه موسى)) فقد قدم المفعول اللتيس بضمير الفاعل ، وهذا تقديم جائز
لوضوح المعنى ؛ إذ لا يُظنُّ بأنَّ الربَّ أتى لموسى ، مع أنَّ الضمير عائد على متأخر في اللفظ
((موسى)) إلا أنه فاعل رتبته التقديم .

وأجازاه ابن جني في النثر بقلة^(١) ، وتبعه ابن مالك^(٢) قل : ((لَأَنَّ
استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه)) .

❧ وجب تأخير الفاعل ، ولك في المفعول التقدم على الفعل ، والتوسط
بينه وبين الفاعل)) انتهى المراد منه .

واعترض على جله في الأوضح^(٣) حيث عدّ هذه الصورة وصورة الحصر من
مسائل وجوب التوسط .

وقد يقل : المراد بوجوب توسطه : امتناع تأخره ، أو إذا تأخر عن الفعل .
وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثل المصنف ، ومثله : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْتَعِ الظَّالِمِينَ
مَعْذِرَتُهُمْ ﴾^(٤) ، وهل ((إذ ولا)) يمتنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط ،
راجع هذا وحرره .

(١) قل ابن جني في الخصائص ٢٩٣/١ ((باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)) :
((من ذلك امتناعهم عن تقديم الفاعل في نحو ((ضرب غلامه زيداً)) فهذا لم يمتنع من حيث
كان الفاعل ليس رتبة التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه ...)) ، ثم قل : ((واجمعوا على
أن ليس رتبة التقديم ، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه)) ، ثم قل : ((واجمعوا على أن ليس
بجائز ((ضرب غلامه زيداً)) ... وأما أنا فلجيز)) .

(٢) قل في شرح الكافية الشافية ٢٦٧/١ : ((ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير يعود إلى
المفعول ، نحو : ((زان نوراً الشجر)) مع كونه لا يحسن فليس بمتنعاً وفقاً لأبي الفتح - يعني : ابن
جني - ؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول ، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى
الفعل ...)) . وانظر شرح التسهيل ١٥٦/١ - ١٥٧ ((الضمائر)) .

(٣) الأوضح ٣٦٦/١ ((الفاعل)) .

(٤) غافر - ٥٢ .

الثانية : أن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل ، [و] ذلك [نحو :
ضربني زيداً ؛ إذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تأتي اتصاله ،
وهو لا يجوز إلا فيما استثنى .

الثالثة : أن يحصر الفاعل بـ ((إنما)) ، نحو : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(١) ،

قوله [أن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل] أي : والفاعل ظاهر ؛ إذ لو
كان ضميراً متصلاً أيضاً وجب تقديمه كما سيأتي ، وخرج بقوله : ((متصلاً))
نحو : ((ما ضرب زيداً إلا إليك)) ، فإن الضمير يجب فصله وتأخيره .

قوله [أن يحصر الفاعل بـ ((إنما))] إن قلت : المحصور هو الفعل الواقع على
المفعول ، وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه .

قلت : إذا حصر الفعل الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حُصر
الفاعل - أي : من وقع منه ذلك الفعل في ذلك الفاعل المذكور - فللمراد بالفاعل في
كلامه : مفهومه ، أي : مفهوم من وقع منه الفعل الواقع على المفعول .

لا يقال : فالمحكوم بمحصره هو الأمر الكلي ، ولم يؤخر بل الذي أخر فرده ؛ لانا
نقول: تأخير فرده تأخير له ؛ لاحتجاده به ، مع أن المراد بقوله ((أن يحصر الفاعل)) أنه
لم يوجد غيره ، والذي لم يوجد غيره هو بعينه الذي أخر ، وتقدم عن الحفيد أن في
صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل .

أو بـ ((إلا)) على الأصح ، نحو : ما ضرب عمرا إلا زيداً .
 [وقد يجب] ذلك الأصل الذي هو إيلاء الفاعل لعامله ، و [تأخر
 المفعول] عنه ، وذلك في ثلاث مسائل أيضاً :
 إحداها : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل ، [كـ ((ضربت
 زيداً))] ؛ إذ لو قُدِّم على الفاعل لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله .
 ولا يخفى عليك أن تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميراً متصلاً
 أيضاً ،

قوله [على الأصح] مقابلة ما ذهب إليه الكسائي ، وحجته وردها تطلب من
 التوضيح وشرحه ^(١) .

قوله [إذ لو قدم على الفاعل ...] بخلاف ما لو قدم على الفعل .

قوله [إذا كان] أي : المفعول .

قوله [أيضاً] أي : كالفاعل ، أي : ((ولا حصر في أحدهما)) ، كما في
 الأوضح ^(٢) ، وبه يعلم أن الشارح تصرف في عبارته .

(١) شرح التصريح ٢٨٢/١ - ٢٨٣ . ((الفاعل)) .

(٢) الأوضح ٣٧١/١ ((الفاعل)) .

وإلا فتقديمه على عامله جائز ، كما صرح به في الأوضح^(١) ، واعتراض فيه على ابن مالك بأن كلامه في الألفية يوهم امتناع التقديم .
الثانية : أن يخاف التباس أحدهما بالآخر ؛ لعدم ظهور الإعراب ؛

قوله [وإلا] أي : وإن لم يكن ضميراً متصلاً ، بأن كان ظاهراً كما في مثل المصنف ، ويدخل تحت قوله ((وإلا)) : ما لو كان ضميراً منفصلاً أيضاً نحو : ((ما ضربت إلا إليك)) ، وليس مراداً كما لا يخفى ؛ إذ لا يجوز التقديم فيه .

قوله [واعترض فيه على ابن مالك] يمكن أن يجب عنه : بأن في كلامه حذف الواو مع معطوفها ، والتقدير : إن أضمر الفاعل ، أو أراد الفاعل والمفعول ، أو المراد : الوجوب الإضافي ، أي : بالنسبة إلى التوسط بين الفعل والفاعل ، أو يحمل كلامه على ما إذا تخر المفعول عن الفعل ، وبهذين يجب عن المصنف هنا .

قوله [الثانية أن يخاف ...] إنما لم يميز في هذه الصورة تقديم المفعول على العامل ولا لبس بالفاعل ؛ لأنه لا يتقدم لثلاثا يلتبس بالمتبدأ ، كما قاله الحفيد .

قوله [لعدم ظهور الإعراب] إنما احتاج إليه ولم يكتف بقوله ((ولا قرينة)) ؛ لأن القرينة لا تشملها ؛ إذ هي أمر يدل لا بالوضع وإن نوقش في هذا .

(١) الأوضح ٣٧١ ، وقد ابن مالك في الألفية :

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُزِرَ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرُ مُنْحَصَرٍ

فظاهر كلامه أنه سوى بين المسألتين - مسألة إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور مثل قولنا : ضربت زيداً ، ومسألة كون التقديم بسبب التباساً بين الفاعل والمفعول كقولنا : ((ضرب موسى عيسى)) - في منع تقديم المفعول على الفعل في كل منهما . وأجاب عنه المحشي بما لا مزيد عليه في حاشيته على التصريح ٢٨٥/١ - ٢٨٦ فراجع .

وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر ، سواء كانا مقصورين أم اسمي
إشارة أم موصولين أم مضافين إلى ياء المتكلم .

[و] ذلك [نحو : ((ضرب موسى عيسى))] ، أو غلامي غلامي ،
أو هذا ذاك ، أو من في الدار من على الباب ، فيتعين في مثل هذا كون
الأول فاعلاً والثاني مفعولاً ؛

خلفاً لابن الحاج ^(١) : ((محتجاً : بأنّ العرب تميز تصغير)) عمرو
وعمر)) على ((عمير)) ، وبأنّ الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز
((ضرب أحدهما الآخر)) ، وبأنّ تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً
باتفاق وشرعاً على الأصح .

قوله [سواء كانا] أي : الفاعل والمفعول ، لا يخفى ما في عبارته من القصور
عن تمام الأقسام ، وكان ينبغي أن يزيد : ((أم مختلفين)) ، وليس في عبارته ، أو
ليقل : إنها لمتنع الخلو .

هذا وبقي نحو : ((ضرب سيويه سيويه)) أو ((الذي قام أبوه أو هذا أو
غلامي أو عيسى)) ، وما لو كان أحدهما إعرابه مقلناً والآخر إعرابه ظاهراً ، أو
هناك لبس نحو : ((ضرب مسلمي صلحي)) .

قوله [محتجاً بأنّ العرب] ما احتج به من الأوجه الأربعة الأول مبني على عدم
الفرق بين اللبس الموجود هنا - وهو أن يسبق إلى الفهم خلاف المراد - وبين الإجمال
- وهو أن يقف الذهن فلا يحكم بشيء - .



(١) انظر احتجاج ابن الحاج في الأوضح ٣١٧/١ - ٣٢٢ . ((الفاعل)) .

وبأنّ الزّجاج نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو : ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعَوَاهُمْ﴾^(١) كون ((تلك)) اسمها و ((دعواهم)) خبرها وبالعكس ((.

❧ وأما الوجه الخامس : فقضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافه^(٢) ، ويتسلمه فليس في اللبس محذور ؛ إذ ما صدق اسم ((زال)) وخبرها واحد ، وليس متخالفين ، بخلاف الفاعل والمفعول .

(١) الأنبياء - ١٥ .

(٢) ملخص الوجه الخامس : جواز كون ((تلك)) : اسم زال و ((دعواهم)) : خبرها ، وجواز العكس أيضاً بجعل ((تلك)) : خبراً لـ ((زال)) و ((دعواهم)) اسماً لها ، فجواز الوجهين في الآية يفهم منه جواز الوجهين في الفاعل والمفعول .

وأجيب : بأنّ التباس اسم ((زال)) بخبرها ليس كالتباس الفاعل بالمفعول ، على أنه يرد الإشكال على دعوى الزّجاج الاتفاق في جواز الوجهين في اسم ((زال)) وخبرها ، بأنّ ابن مالك قل في شرح التسهيل ٦٥/٢ : ((يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالنصب)) وفي شرح هذه العبارة قل ابن مالك - نفس المصدر والصفحة - : ((عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والثاب عن الفاعل)) ، فدعوى الزّجاج الاتفاق منخرمة بابن مالك فلم يجوز الوجهين في ((زال)) في الآية الشريفة .

ويقول في رد الإشكال إن الزّجاج ادعى الاتفاق في زمانه وقبله ، أما ابن مالك فمتأخر عنه بقرنين تقريباً ، فلا يصلح كلام ابن مالك سنداً لمنع دعوى الاتفاق .
نعم دفع الغشي - بأن مصداق اسم زال وخبرها واحد معنى ، والفاعل والمفعول متغايران - لإثبات المبانيّة وعدم الماثلة التي ادعاها الزّجاج دفع قوي .

[بخلاف] ما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فلا يجب التأخير ، بل يجوز التقديم كما في نحو : [أرضعت الصغرى الكبرى] ، وضربت موسى سعلى .

الثالثة : أن يحصر المفعول بـ ((إنما)) نحو : إنما ضرب زيدُ عمرًا ،

قوله [قرينة لفظية] منها : الإعراب الظاهر في تابع أحدهما نحو : ((أكرم موسى الظريف عيسى)) ، واتصل ضمير الثاني بالأول نحو : ((ضرب فتله موسى)) .

قوله [نحو : أرضعت ...] مثال لما القرينة فيه معنوية ، فإنَّ العقل يدرك أنَّ الموضع الكبرى .

قوله [وضربت ...] مثال للقرينة اللفظية ، وهي اتصل علامة الفاعل المؤنث بالفعل ، ولا يرد : أنَّ القرينة أمرٌ يدل لا بالوضع ، والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه ، فكيف تكون قرينة لفظية ؟ لأنَّ التاء موضوعة لتأنيث مطلق المسند إليه ، لا لتأنيث هذا بخصوصه .

قوله [أن يحصر المفعول ...] فيه نظير ما مرَّ ، وإنما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه ؛ لأنه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا يخفى .
قل المولى عبد الغفور ^(١) : ((وهو ظاهر إذا كان الفاعل خالصاً أما إذا كان عاماً فلا ، نحو : ((ما ضرب أحدٌ إلا زيداً)) ، وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون ((زيد)) مضروباً له)) .

(١) حاشية عبد الغفور على شرح الكافية للجامي - ٨٦ .

أو بـ ((إلا)) - على الأصح - نحو : ((ما ضرب زيدٌ إلا عمراً)) .

قل العصام : قلت : فيما إذا كان الفاعل عامّاً لا يكاد يوجد مثل صادق بل ما لا يخفى كذبه إذا أبقى الفاعل على عمومه ؛ لبداية كذب حصر ضاربة كل أحد في ((زيد)) ، والكواذب لا يبالى بها ، ولا تدخل تحت القصد ، والمقصود الصحيح من المثل المذكور : ما ضرب أحد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الإخبار العام بها ، وحيث يصح أن يكون ((زيد)) مضرّوباً للغير .

وأما دعوى ظهوره في ما إذا كان الفاعل خاصّاً فذهول عجيب ، كيف ؟ وهو لا يصح في مثل : ((ما خلق الله تعالى على أحسن الصور إلا يوسف)) أن يقل فيه : المقصود حصر خالقية الله تعالى في يوسف ، مع جواز أن يكون يوسف مخلوقاً لغير الله تعالى ، فتحت باباً للنقض تأتي فيه الأمثلة متسلسلة .

ودفع الاشتباه أن المراد بجواز كون المفعول معمولاً لفاعل آخر الجواز بالنظر إلى الهيئة التركيبية ، فإن هيئة القصر في المثل المذكور تمنع كون الفاعل فاعلاً لغير هذا المفعول ، ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولاً لغير هذا الفاعل ، والمنع إنما يأتي فيما يأتي من خصوص الملة ، فلا ينافي دعوى الجواز .

قوله [على الأصح] مقابله قول البصريين والكسائي والفراء وابن الأنباري بجواز تقديمه مع ((إلا)) فانظر التوضيح وشرحه ^(١) .

(١) شرح التصريح ٢٨٢/١ . ((الفاعل)) .

[وقد يتقدم] المفعول [على العامل] والفاعل ، إمّا [جوازاً] نحو : ﴿ فَرِيْقًا هَدَىٰ [وفَرِيْقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ] ﴾^(١) [و] إمّا [وجوباً] وذلك في مسألتين : إحداهما : أن يكون له صدر الكلام [نحو ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُو ﴾]^(٢) [ف أَيّاً : اسم شرط جازم مفعول مقدم لـ ((تدعوا)) ، و ((ما)) صلة ، و ((تدعو)) مجزوم بـ ((أَيّاً)) ، فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين . الثانية : أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب ((أما)) ، وليس للعامل منصوبٌ غيره مقدم نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(٣) ، ونحو : ﴿ وَرَبِّكَ فَكْبِرْ ﴾^(٤) .

قوله [بعد فاء الجزاء ...] إمّا وجب التقديم حينئذٍ حذراً من أن تلي الفاء ((أما)) .

قوله [في جواب أما] أي : الظاهرة أو المقدرة كما أشار إليه بالمثالين . قوله [غيره] أي : المفعول ، وقوله ((مقدم)) نعت منصوب احترازاً عما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء ، فإنه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب .

ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر :



ظرفاً نحو : ((أما اليوم فاضرب زيداً)) .

(١) الأعراف - ٣٠ .

(٢) الإسراء - ١١٠ .

(٣) الضحى - ٩ .

(٤) المدثر - ٣ .

والحاصل :

أنَّ للفاعل ثلاث حالات : تأخره جوازاً ، أو وجوباً ، وتوسطه وجوباً .
وللمفعول أربع حالات : تأخره جوازاً وجوباً ، وتوسطه وجوباً ،
وتقدمه عليهما وجوباً ، وعلى الفاعل جوازاً .

ويوجد في بعض النسخ [وإن كان الفعل] العامل في الفاعل [نعم
وبش ، فالفاعل] إما ظاهر أو مضمَر .
فالظاهر يجب أن يكون [معرّفاً بالجنسية] على أحد القولين ، أو
العهدية على القول الآخر ،

❧ أو مفعولاً آخرأ نحو : ((أما درهماً فأعطيت زيدا)) .
أو حالاً نحو : ((أما مجرداً فأنا ضاربك)) .
أو مفعولاً مطلقاً نحو : ((أما ضربُ الأمير فأنا ضاربك)) .
أو مفعولاً له نحو : ((أما تأديباً فأنا ضاربك)) .
والضابط صادق على نحو : ((أما زيد فيضرب عمرا)) .
ولا يجب تقديم المفعول فيه ، فلو قل : ((ولم يحصل الفصل بين)) أما ((
والفاء بشيء آخر)) كان أولى ، وإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لأنها ليست في
مركزها الأصلي بل مؤخرة من تقديم .

قوله [أو مضمَر] أي : مستتر أو بارز .

قوله [إما معرّفاً ...] خرج ما فيه أل وليست معرّفة نحو : ((الله والني)) .

والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازاً أو للعهد الذهني أو الشخصي
مذكور في المطولات .

[نحو ﴿ نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ^(١) و﴿ بُسِّ الشَّرَابُ ﴾ ^(٢) ،] أو مضافاً لما هي [أي
أل الجنسية] فيه نحو : ﴿ وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [، و﴿ بُسِّ مَتْوَى الْمُكْبِرِينَ ﴾ ^(٣)

قوله [المذكور في المطولات] فلا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرح من
المختصرات .

قوله [﴿ وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٤)] إن قلت : ((المتقين)) جمع ((متق))
و((المتكبرين)) جمع ((متكبر)) ، واللام في اسم الفاعل موصولة .
قلت : ذاك إذا كان بمعنى الحدوث ، أما ما هو بمعنى الثبوت فكالصفة المشبهة
أل فيه للتعريف .

لا يقال : المصنف لم يقل مضاف للمعروف بل ليتجه السؤال ، بل لما هي فيه
وذلك صائق بكونها موصولة .

لأننا نقول : لو كانت موصولة لم تكن الإضافة لما هي فيه ، بل لنفس أل ، ولو
قل مضافاً للمعروف بل كما عبر أولاً بقوله : ((إما معرفاً بل)) كان أولى ؛ ليخرج
ما مر .

(١) ص - ٣٠ ، ٤٤ .

(٢) الكهف - ٢٩ .

(٣) الزمر - ٧٢ ، غافر - ٧٦ .

(٤) النحل - ٣٠ .

أو مضافاً إلى مضاف لما هي فيه كـ

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ^(١)

و((بنس ابن غلام الرجل)) ، واشترط كون الظاهر بئ أو مضافاً لما هي فيه فهو الغالب ، كما قل المرادي^(٢) ، فقد حكى الأخفش أَنَّ أناساً من العرب يرفعون بـ((نعم))

قوله [أو مضافاً إلى مضاف ...] قد يدخل في كلام المصنف بأن يجعل المعنى أو مضافاً لما هي فيه ولو بواسطة .

قوله [فقد حكى الأخفش^(٣) ...] وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَاءِ وَنِعَمَ شِهَابُهَا^(٤)

قل اللامي : ((فإن قلت : هذا وإن كان بعضهم أجازوه قياساً ☞☞

(١) جزء بيت من الطويل لأبي طالب في ديوانه ١٠ وفي الخزانة ٧٢/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٢٢/٢ والمجم ١٩٣ ، وتعلمه :

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكْذِبٍ زهيرٌ حسامٌ مفرّدٌ من حائلٍ

الشامد فيه : ((نعم ابن أخت القوم)) فإن فاعل ((نعم)) اسم ظاهر و((ابن)) مضاف إلى ((أخت)) ، وهذا الأخير مضاف إلى ما فيه أل وهو ((القوم)) .

(٢) توضيح المقاعد ٥٧/٢ ((باب نعم وبنس)) .

(٣) هذا نص ما في المجم ٢٤/٣ باب ((نعم وبنس)) .

(٤) الشطر من الطويل بلا نسبة ولا تشمة في شرح الأشتوني ٢٨/٣ والمجم ٢٠/٣ .

والشامد فيه ((نعم شهابها)) فقد أضاف فاعل ((نعم)) : ((شهاب)) إلى ضمير ما فيه أل أعني : الماء العائلة على الهيجاء . فكانه قل : ((نعم أخو الهيجاء ونعم شهاب الهيجاء)) ، ولا مانع منه .

النكرة مفردة ومضافة .

وأجاز الجرمي^(١) : أن يكون علماً كقوله ﷺ : ((نعم عبد الله خالد بن الوليد))^(٢) .

فإن الذي صححه الجماعة المنع ، وجعلوا البيت شلذاً ، قلت : الذي أجاز في الإضافة :

الواهبُ المائةُ المهجانِ وعبيها^(٣)

قياساً يلزمه أن يميز هذا)) انتهى ، وقد يفرق بأن نحو ((وعبيها)) تابع لما فيه أل ، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره .

قوله [مفردة ومضافة] نحو: ((نعم رجل زيد ، ونعم جليس قوم عمرو)) .

(١) المص ٢٧/٣ .

(٢) رواه الترمذي في المتأنيب باب ٤٩ حديث ٢٨٤٦ .

(٣) صدر بيت من الكلل للأعشى في ديوانه ٢٩ ، وفي الكتاب ٩٤/١ ، والنكت ٢٩٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه للأعلم ١٥٠/١ ، وتكملة :

الواهبُ المائةُ المهجانِ وعبيها عوذاً تُرَجِّي بينها أطفالها

الشاهد فيه ((وعبيها)) فهو معطوف على لفظ ((المائة)) والمعطوف على المجرور مجرور ، و((عبد)) مضاف إلى ضمير ما فيه أل ((المائة)) ، وأجازه سيبويه قياساً ، وفيه ردُّ على من منع إضافة فاعل ((نعم)) إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، وقد يفرق بين الموضعين بأن المضاف في البيت الأول فاعل ((نعم)) وهو عملة ، والمضاف هنا معطوف وهو تابع ، ويغتفر في الثانوي ما لا يغتفر في الأوائل .

وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره أنّ الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول .

وكون المرفوع بعدهما فاعلاً هو عند القائل بفعليتهما ، وأما من يرى اسميتهما فقل صاحب البسيط : ((ينبغي أن يكون تابِعاً لـ)) نعم)) أما بدلاً أو عطف بيان ، و ((نعم)) اسم يراد به المدح)) .

قوله [أو مؤول] أي : على جعل ذلك المخصوص ، والفاعل مضمّر حذف تفسيره .

قوله [فقل صاحب البسيط ...] قل الشهاب القاسمي : ((فيه أمران : الأول : أنه يبقى الكلام في نحو : ((نعم رجلاً زيداً)) ، ويحتمل أن يقل : إنّ ((رجلاً)) تمييز عن النسبة التي تضمنتها ((نعم)) بمعنى المدح ، أي : المدح من جهة الرجولية ((زيد)) ، ويحتمل أنه حل .

والثاني : أنه قياس ما ذكره في ((نعم الرجل)) جرّ الـ ((ولد)) فيما استدلوا به من قوله ((ما هي بنعم الولد)) أي : ما هي بالمدح الولد ، فلعلهم يروونه بالجر ، فإنّ فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عمّا قبله ، أو تابع على المحل يجعل الباء زائدة في الخبر أو المبتدأ ، وكذا يقل في ((بنس العير)) .

ولينظر ما ذا يقل في قول الراجز :

صَبَحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْبَرٍ بِنَعْمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَالْخَيْرِ^(١)

فإنه إنّ جرّ ((طير)) لزوم إتياع ((نعم)) بنكرة ؛

(١) البيت تقدم تخريجه في علامات الفعل الماضي ٢١٦/٨ .

وأما الفاعل المضمَر فقد أشار إليه بقوله : ((أو ضميراً مفرداً))
[مستراً] وجوباً ، [مفسراً] - لكونه مبهماً - [بتمييز] بعده قابل لـ أل

﴿إذ التقدير حينئذٍ : بالمدوح طير ، لكنه لا مانع من إبدال النكرة من المعرفة ، ويحتمل أن جره بإضافة ((نعم)) إليه ، و((بنعم)) بدل من بخير)) انتهى .
والذي نقله عنه أبو البقاء في البيتين أن ما بعد ((نعم وبش)) مرفوع بهما كما يرتفع بالمدوح والمنموم وعليه لا إشكال .

قوله [مستتراً وجوباً] فلا يبرز في تثنية ولا جمع ، خلافاً للكوفيين ، ونحو :
((نعماً رجلين ، ونعموا رجالاً)) شاذ ، وذلك من أحكام هذا الضمير .
ومنها : أنه لا يتبع شيء من التواضع ؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه ، وأما نحو ((نعم هم قوماً أتم)) فشاذ ، وأما التمييز فيجوز وصفه نحو ((نعم رجالاً صالحاً زيد)) نقله أبو حيان عن البسيط ^(١) .
قوله [بتمييز] يشترط أن يكون نكرة علمة ، فلو قلت ((نعم شمساً هذه الشمس)) لم يجوز ؛ لأن الشمس مفردة الوجود ، ولو قلت : شمس هذا اليوم جاز ، قاله ابن عصفور ، وفيه نظر .

قوله [بعده] فلا يجوز تقديمه على ((نعم وبش)) .
قوله [قابل لـ ((أل))] ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بها ، فلا بد من صلاحته لها ، فلا يفسر بـ ((مثل وغير)) وأفضل التفضيل ، وهذا يشكل على ((ما)) في نحو ﴿فَيُجْعَلُ مَبْنًى﴾ ^(٢) فإنها تميز عند الأكثرين ، إلا أن يقال : حلت محل ما يقبل أل .

(١) كلام الخشي نص ما في المصح ٢٢/٣ فراجع .

(٢) البقرة - ٢٦١ .

مذكور غالباً [مطابق] ذلك التمييز للمخصوص بالمدح أو الذم
 أفراداً وتذكيراً وفروعهما ، [نحو : ﴿ بَشِّرَ الظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾] ، و :
 نَعَمْ امْرَأَةٌ هَرَمَ
 ونعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالاً الزيدون .

قوله [مذكور غالباً] هو ما صححه ابن عصفور ، واختاره في التسهيل
 والكافية ^(١) فقال :

والعلم بالتمييز أغنى عنه في ((بها ونعمت)) فلذا به اكتفي
 ونص سيويه على أن هذا التمييز لا يجوز حذفه ، فـ ((بها ونعمت)) شاذ .

قوله ﴿ بَشِّرَ الظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ^(٢) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز
 بالظرف ، وهو كذلك ، ولا يفصل بينهما بغيره ؛ لشدة احتياج الضمير للتمييز .

قوله [نعم امرأة هرم] قطعة من بيت تتمته :
 لم تَعْرِ نائبةً إلا وكانَ لمرْئاحٍ بها وَزَرًا ^(٣)
 أي : لخائف بها ملجأ .

(١) شرح التسهيل ٢٤٧/٢ ((نعم وبش)) ، شرح الكافية الشافية ٤٩٤/١ ((نعم وبش)) .

(٢) الكهف - ٥٠ .

(٣) البيت من البسيط وقد توهم بعض المحققين نسبته الى زهير بن أبي سلمى وليس في ديوانه ؛
 لانه في شرح التصريح ٩٥/٢ قل : ((البيت في مدح هرم بن سنان)) ، وهذا لا يعني أنه لزهير ،
 وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٥/١ والأوضح ٢٨٥/٢ . والشاهد أن ناعل ((نعم)) ضمير مستتر
 تقديره ((هو)) يعود الى ((هرم)) ولا يهمله فسر بالتمييز ((امرأة)) .

والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ ، والجملة خبره تقدم عليها أو تأخر ، والرابط بينهما العموم المستفاد من أل ، فيما إذا كان الفاعل ظاهراً كما مر ، وكذا إذا كان مضمراً فتأمل .

ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ، ولا بينه وبين التمييز ، فلا يقال : ((نعم زيد الرجل)) ، ولا ((نعم زيد رجلاً)) .

ويجوز حذفه لدليل نحو : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ ﴾^(١) أي : أيوب .

قوله [فتأمل] أمرٌ بالتأمل لما في العموم في الضمير من الخفاء .

قوله [ولا ((نعم زيد رجلاً))] في الرضي^(٢) : ((ولا يجوز تأخير التمييز عن المخصوص)) ، وأما قولهم ((نعم زيد رجلاً)) فتأخر .

(١) ص - ٤٤ .

(٢) قال في شرح الكافية ٣٦٧ ((نعم وبش)) : ((وقد جاء - يعني الفصل بين الضمير المبهم والتمييز - شاذاً بغير الظرف ، نحو : ((نعم زيد رجلاً)) ، وقد في ٣٦٧ : ((ولم يجز في ((نعم)) تأخير التمييز عن المخصوص اختياراً)) .

[النائب عن الفاعل]

[بابُ] في ذكر [النائب عن الفاعل] ،

[باب النائب عن الفاعل] هكذا ترجمه ابن مالك^(١) ، وترجم غيره بـ ((مفعول ما لم يُسم فاعله)) .

قل في شرح الشذور^(٢) : ((والعبارة الأولى أولى لوجهين : أحدهما : أنَّ النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره . والثاني : أنَّ المنصوب في قولك : ((أُعطيَ زيدٌ ديناراً)) يصدق عليه أنه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله ، وليس مقصوداً لهم)) . ونازعه الجوهري بـ ((أنَّ المفعول الذي لم يُسم فاعله صار في العرف علماً بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره ، بحيث متى أطلق فهم منه ذلك ، ولا يدخل فيه غيره)) انتهى .

وبذلك يجب عما قيل : أنَّ العبارة الثانية تصلq على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو ((ضرباً القوم)) .

وقال الحفيد : ((إنما قل المتقلمون : مفعول ما لم يسم فاعله ؛ لأنهم يرون أنَّ الفعل إذا بُني للمفعول إنما يكون إسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به ، أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة ، وبهذا صرح أهل المعاني ، وعلى هذا فعبارتهم أولى ؛ لأنها لا تشمل غير المقصود ، وأما صدقها على المفعول فمدفوع بأنَّ كلامهم في المرفوعات)) .

(١) في التسهيل ٥٧٢ ، وفي شرح الكافية الشافية ٢٦٩/١ .

(٢) شرح الشذور ١٥٦ - ١٥٧ ((النائب عن الفاعل)) .

وهو ما حذف فاعله ، وأقيم هو مقامه .

وفيما قاله أولاً وأبنته بكلام أهل المعاني نظر لا يخفى على من للمعاني يعاني .

وذكر في المغني لبيان الأولوية وجهين غير هذين ((أحدهما : أنها أخصر ، والثاني : أنها أفصح في المراد ، والمعرب ينبغي أن يختار الأوضح والأخصر)) .
قل الحفيد : ((الأخصرية موجودة في كلامهم ؛ لأنه لا عبارة أخصر مما ذكروا في تلبية ما قصدوا ، وأما الأوضحية فموجودة أيضا)) .

قوله [وهو ما ...] أي : لفظ ، فيشمل : الاسم الصريح نحو : ((ضُربَ زيدٌ)) ، والمؤول بحرف مصدري نحو : ((يستحسن ما قمت)) أي : قيامك ، أو بغيره نحو : ((لا يبالي أقمت أم قعدت)) .

وقوله ((حذف)) أي : ترك ولم يقصد ، وقوله ((فاعله)) أي : فاعل فعل ذلك اللفظ ، والإضافة لأدنى ملابسة ، والمراد : فاعله الاصطلاحي فلا ينتقض التعريف بنحو : ((أنبتَ الربيعُ البقلَ)) حيث حذف فاعل ((أنبت)) وقام ((الربيع)) مقامه .

وقوله ((وأقيم)) الضمير المستتر فيه يرجع إلى ((ما)) ، وقوله ((هو)) تأكيد للمستتر فيه تنبيهاً على مكانه ، والضمير في ((مقامه)) يرجع إلى ((فاعله)) ، وخرج بذلك بقية المفاعيل التي شملها قوله ((ما حذف فاعله)) .

[يحذف الفاعل] للجهل به ، كـ ((سُرِقَ المتاع)) ، أو لغرضٍ لفظي كتصحيح النظم ، أو معنوي كالتعظيم .

قوله [للجهل به] قابله بالغرض اللفظي والمعنوي ، فأشعر أنه لا يدخل تحت الغرض ، وقد أصاب في ذلك ولم يخط الغرض ، وإدخال ابن مالك ^(١) له في الغرض المعنوي ليس بظاهر وإن تبعه بعضهم .

ثم تعليل الحذف بالجهل قل المصنف : ((فيه نظر لأن الجهل إنما يقتضي أن لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف ، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسند إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل ((سأل سائل ، سأمت سائم)) ، وهذا لا يعوزك في وقت ما .
ودفعه الللمياني في شرح التسهيل : بأن التقى السبكي ذكر أنه يقل : ((جاء شيء)) ولا يقل : ((جاء جاء)) وإن كان الجاني أخص من ((شيء)) ؛ لأن ((جاء)) مسند ، والمسند إليه الفاعل ، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند ، فمتى عرف المجيء فلا يبقى في الإسناد فائدة ، والشيء قد لا يعرف مجيئه . قل ولده البهاء في العروس : ((وما ذكره الوالد صحيح ، ولا يرد عليه)) أتى آتٍ)) ونحو :
هريرة ودعها وإن لأم لانم ^(٢)



فإن التكرير في ذلك لمعنى خاص ،

(١) قل في شرح التسهيل ٥٧/٢ ((النائب عن الفاعل)) : ((ومن النباة عنه - عن الفاعل - لغرض معنوي قول الرجل : ((بُئْتُ بكذا)) إذا لم يعرف من نبأه)) .

(٢) صدر بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ٧٧ والكتب ٢٩٧/٢ وشرح شواهد للأعلم ٧٤٧/٢ وقامه :

هريرة ودعها وإن لأم لانم غداة غد أم أنت للبين واجم

والشاهد فيه ((لأم لانم)) فهل هو مثل ((جاء جاء)) اختار البهاء السبكي أنه ليس مثله لأن لتكرير الفاعل معنى خاص من اللوم الخاص واللائم الخاص لا من كل لوم ولائم .

❧❧ وكلامنا إنما هو في ((جاء جاء)) من غير إرادة شيء)) انتهى .

أقول : إرادة المعنى الخاص بالتكثير ممكن في كل موضع ، فصح قول المصنف :
((إن الإسناد إلى اسم فاعل المصدر لا يعوقك في محل)) .

وقول السبكي : ((ومعرفة المسند إليه)) معناه إن هذا المعنى المقرر عندهم لم يتحقق في نحو ((جاء جاء)) فإن معرفة المسند إليه في ذلك لم تكن سابقة لتحصل الفائلة ، بل هي مقارنة ، فلا فائلة فيه ، ولهذا قل : ((فمتى عرف ...)) أي : متى عرف المجيء ، وحينئذ فمتى سمع ((جاء)) علم أن هناك ((جاء)) ، أي : شخص متصف بالمجيء ، وحينئذ فلا يبقى في الإسناد إلى ((جاء)) فائدة .

فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي ((فلا يبقى في الإسناد فائدة)) :

((لأن فائدة الإستاذ بيان ثبوت المسند للمسند إليه ، وذلك حاصل بمعرفة المسند إليه ؛ لأن معناه ذات متصفة بذلك المسند .

لكن لقائل أن يقول : إن أراد عدم الفائلة بالنسبة إلى المتكلم فلا يفيد ؛ لأن مقصود التكلم بالكلام إفادة السامع لا إفادة نفسه ؛ لأنه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم ، وإن أراد عدم الفائلة بالنسبة إلى السامع فهو ممنوع ؛ لأنه لا يسمع المسند إليه أولاً ففي سماع التركيب تستفيد بواسطة الإسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما .

نعم يتوجه أنه لا حاجة إلى هذا الإستاذ للحصول المقصود منه بنحو حصل مجيء ، إلا أن عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائلة فليتأمل) انتهى .
❧❧

وقوله في توجيه المنع : ((لأنه لا يسمع المسند إليه أولاً)) مبني على ما فهمه عن السبكي من أن المراد بقوله : ((فمتى عرف الجيء)) المفهوم من المسند إليه ، فكأنه أخذه من قوله : ((ومعرفة المسند إليه سابقة ...)) ، وليس بمتجه ، وإنما معنى كلامه ما قررنا .

ثم اعترض على العاميني في زعمه اندفاع نظر المصنف بما ذكره السبكي بـ : ((أن اندفاع هذا المسند الخاص للنظر لا يوجب اندفاعه رأساً ؛ لجواز أن يكون مسند آخر ، وهو كذلك هنا ، بأن يقال : الجهل إنما يقتضي أن لا يصرح باسمه ، ولا يقتضي أن يحذف ؛ لجواز أن يعبر عنه بأمر يشمل ويصلق عليه كإنسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق .

اللهم إلا أن يكون المراد : الجهل به عيناً ونوعاً وجنساً ، فلو علم أنه إنسان أو حيوان أو آدمي لم يكن مجهولاً ، فلا يتوجه أنه يمكن التعبير به بهذه الألفاظ ؛ لأنه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولاً على هذا التقدير ، ويدعي أن التعبير عنه بنحو : شيء أو مخلوق ولا يفيد ؛ لثمة الإبهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه ، وفيه نظر ، فليتأمل وليراجع)) انتهى .

ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم أن المراد بالجهل به عدم معرفته ، ولعله أمرٌ بالتأمل ؛ لأن هذه الاستفالة التي زعم أنها حاصلة من سماع التركيب حاصلة من المسند قبل سماع المسند إليه ؛ لأنه يدل على الفاعل والحدث ، بل لو قلنا أنه يدل على الحدث فقط استلزم فاعلاً ، فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل ما .

[فينوب عنه في أحكامه كلها] من وجوب الرفع والتأخير عن العامل ، واستحقاقه للاتصال به ، وتأنيث العامل لتأنيثه ، وامتناع حذفه ، وغير ذلك من الأحكام للفاعل ، وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته في الأوضح .

قوله [والتأخير عن العامل] أي : وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين .

قوله [وتأنيث العامل لتأنيثه] أي : جوازاً ووجوباً إن كان مؤنثاً ، ولا يرد : نحو : ((مُرُّ بهند)) ؛ لأنَّ القائم مقام الفاعل لفظاً - أعني : الجار والمجرور - من حيث هو هو ليس بمؤنث ، ولذا لم يستثنه .

قوله [من الأحكام] أي : من بقية الأحكام للفاعل المذكورة له في بابه ، كصيرورته كالجزم منه ، فـ ((من)) للبيان لكن على تقدير مضاف .

قوله [أحسن من عبارته في الأوضح] - وهي ^(١) : ((فينوب عنه في رفعه ، وعمديته ، وجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه للاتصال ، وتأنيث الفعل لتأنيث واحدٍ من أربعة)) - وذلك لأنه أدخل بعض الأحكام ؛ لأنَّ منها : إسناد الفعل أو شبهه إليه ، بأنَّ أسند إليه الفعل معنىً فصار هو معه كلاماً تاماً ، وتفاوت الإسنادين لا يضر .

ثم لو قل : ((في وجوب الرفع والعمدية والتأخير)) كان أحسن ؛ إذ كلُّ من الثلاثة واجبٌ ، والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته .

لكن يرد على عبارته هنا : أنه لا يجري مجراه في العمل ؛ لأنَّ الفاعل

(١) الأوضح ٣٧٣/١ .

[مفعول به] إذا وجد ، وهو النائب عنه بالأصالة ، ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده ، نحو : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾^(١)

يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والأمثلة والجامد الجاري مجرى المشتق ، ولا يرتفع النائب إلا بالفعل واسم المفعول ، وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف ، وأنه إذا قدم الفاعل صار مبتدأ ، ولا يلزم في النائب ذلك ؛ لأنه إذا كان ظرفاً أو عديله لا يكون مبتدأ إذا قدم .

قوله [مفعول به] منه المنصوب على التوسع ، فلا يقام غيره مع وجوده ، ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك^(٢) ، فيقال : ((اختير زيداً الرجل)) ، والأصل ((اخترتُ زيداً من الرجال)) والجمهور على المنع .
قوله [ولهذا لا ينوب ...] ؛ ولأنه قد يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : ((أعطيتُ زيداً ديناراً ، وضارب زيدٌ عمراً)) ، حتى أنَّ بعضهم جَوَّزَ في هذا أنَّ يرفع وصف المنصوب ، كما يجوز نصب وصف المرفوع ، ولشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما .

ولأنَّ غير المفعول به إنما ينوب بعد أنَّ يقلَّر مفعولاً به مجازاً ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ، وإلا لزم تقديم الفرع على الأصل بلا موجب ؛ ولأنه لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة .

وفيه : إنَّ معنى هذا أنَّ الحمل على المعنى الحقيقي واجب لا أنه يجب

(١) البقرة - ٢١٠ ، هود - ٤٤ ، يوسف - ٤١ ، إبراهيم - ٢٢ ، مريم - ٣٩ .

(٢) قل في التسهيل ٥٧٢ : ((ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل)) .

كما يفهم من قوله : [فإن لم يوجد] في اللفظ [ف] ينوب عنه [ما] -
أي : الذي أو شيء - [اختص وتصرف من ظرف] زمني أو مكاني ، نحو :
(صيم رمضان ، وجلس أمام الأمير) ،
والمتصرف : ما استعمل في الظرفية وغيرها ، والاختص : ما اختص بعلمية
أو إضافة أو غيرها .

التكلم به ؛ إذ لا مانع من التكلم بالمجاز مع إمكان التكلم بالحقيقة ، ثم لا
يظهر لكون الإسناد إلى المفعول به حقيقة وإلى غيره مجازاً وجه وجيه .
وذكر الأستاذ الصفوري ما يقتضي أنّ الإسناد إلى غير المفعول به حقيقة ، وهذا
مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك في سبك المنظوم إلى
جواز نيابة غيره معه مطلقاً ، والأخفش بشرط تقدم النائب .
قوله [ما اختص وتصرف من ظرف] فيمتنع نيابة نحو : ((زمان ومكان)) إذا لم
يخصص بوصف أو غيره ؛ لعدم الفائدة .

قوله [صيم رمضان] ظرف زمان متصرف مخصوص لكونه علماً .
قوله [وجلس أمام الأمير] ظرف مكان متصرف مخصوص بالإضافة .
قوله [وغيرها] كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها .
قوله [أو غيرها] كالوصف نحو ((سير وقت طيب وجلس مكان بعيد)) ولا
فرق بين الظاهر والمقدر كما يأتي في المصدر ؛ لأن الفائدة تحصل بالوصف ؛ إذ الفعل لا
يدل على خصوصية الوصف ، وإنما يدل على مطلق المكان والزمان ، التزاماً في الأول ،
ووضوحاً في الثاني ، ويمتنع نيابة نحو ((عندك ومعك وثم وقطّ وعوض)) ؛ لأنها لا
تتصرف ، فلا ترفع ، ولو نابت لرفعت ، وعن الأخفش نيابة غير المتصرف مع بقائه
على النصب .

[أو مجرور] بحرف لغير تعليل نحو : ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(١) ،

قوله [لغير تعليل] وذلك كاللام والباء و((من)) ؛ لأنَّ المجرور بها مفعول لأجله ، والجمهور على منع نيابته خلافاً للأخفش .

وعلة المنع كما قال الخفاف : أَنَّ المفعول لأجله مبنيٌّ على سؤالٍ فكأنه من جملة أخرى ، وبهذا يعلل منع نيابة الحل .

وفي كون المجرور بحرف تعليلٍ مفعولاً له عند الجمهور نظرٌ ؛ لأنه لا يوافق المنقول عنه ، وإنما هو مذهب ابن الحالج .

هذا ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله :

وَيُغْضَى مِنْ مَّهَابَتِهِ ^(٢)

لأنَّ النائب ضمير المصدر .

(١) الأعراف - ١٤٩ .

(٢) جزء بيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ٣٤٥/٢ ، والمغني ٣٣٠/١ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٧/١ ، وقلمه :

يُغْضَى حَيَاءٌ وَ يُغْضَى مِنْ مَّهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا جَيْنَ يَتَسَمُّ

الشاهد فيه ((من مهابته)) الجار والمجرور هل يكون نائب فاعل ((يُغْضَى)) أو لا ؟ الأخفش جعل الجار والمجرور نائب فاعل ، والجمهور منعوا ؛ لأنهم اشترطوا أن لا يكون الجار والمجرور النائب عن الفاعل دالاً على التعليل ، فالتائب عند الجمهور ضمير مستتر جوازاً تقديره ((هو)) يعود الى مصدر مقترن بـ((أل)) العهدية ، والتقدير : يغضي الإغضاء ، أو يعود الى مصدر موصوف بوصف محذوف ، كأنه قل : ويغضي إغضاءً حاصلًا من مهابته .

ومعنى كونه متصرفاً : أنَّ لا يلزم الجار له وجهاً واحداً في الاستعمال
كـ ((مُدَّ)) ، و ((رُبَّ)) ، وما خص بقسم أو استثناء .

قوله [ومعنى كونه متصرفاً أنَّ لا يلزم ...] هذا المقدار لا يفي بتمام الغرض ،
بل لابد أيضاً أنَّ لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحل ، فقد صرح في المغني
بأنه يشترط أنَّ لا يكون حرف الجر متعلقاً بمحذوف حالاً أو صفة ، وأنَّ لا يكون علة
نحو : ((خرج للإكرام عمرو)) .

وكان من حق الشارح أنَّ يضم مسألة الحل والصفة الى قوله : ((بحرفٍ لغير
تعليل)) فإنَّ اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة المجرور المتعلق بمحذوف على أنه
صفة أو حل .

اللهم إلا أنَّ يقل : إنما امتعنا نظراً لأصلهما في الحقيقة .

قل شيخنا : ((ولم يبين كونه مختصاً فقد يفهم منه أنه لا يشترط فيه
الاختصاص ، وهو محل نظر ، فقد صرح الرضي^(١) بما نصه : ((وكذا تشترط الفائدة
المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقل : ((ضرب شيء ، وجلس مكان ، أو
زمان أو في موضع)) ؛ لأنَّ هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في
ذكرها)) انتهى .

فتأمل عموم قوله : ((وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عنه ...))
مع تمثيله بقوله ((أو في موضع)) إذ يعلم منه أنه لابد من اشتراط التخصيص في
المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضاً)) انتهى .

ولا يخفى أنَّ ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص ٥٥

(١) شرح الكافية ٨٥/٢ ((النائب عن الفاعل)) .

وظاهر كلامه أَنَّ النائب هو المجرور فقط ، وهو ما نقله في الارتشاف
عن اتفاق البصريين والكوفيين^(١) ،

﴿ في المجرور كالظرف والمصدر ، وفي حواشي الألفية ما نصه :
((والجار والمجرور شرطه أمران : التصرف فخرجت السبعة التي قصرتها
العرب على جرّ الظاهر ، وحصول الفائدة : إما بالاختصاص بالإضافة نحو : ((سير
بأبيك ((أو بلّ نحو : ((بالرجل ((، أو بالوصف نحو : ((برجل حسن ((أو
بالعلمية نحو : ((سير بزيد ((، أو بتقييد الفعل ، نحو : ((سير في طريق سيراً
شديداً) (.

ولم أرَ أحداً ذكر شرطي الجار والمجرور إلا ابن الناظم^(٢) أطلق اشتراط
التخصيص أو التقييد المذكورين ، فشملت الظرف والمصدر والمجرور ، ولا أرى ذلك
في المصدر ، بل لا بدّ من كون المصدر مختصاً ؛ لأنّ أحد شطري الجملة لا يجوز أن
يكون مستفاداً من الآخر ((.

قوله [وظاهر كلامه أَنَّ النائب ...] إنما قل : ظاهر ؛ لاحتمال أنه عبّر بالمجرور
عن الجار تسمية لكل باسم بعضه ، ثم لا فرق بين المجرور بحرف أصلي أو زائد نحو
((ما ضرب من أحد ((، واعلم أنّ هذه الأقوال تجري بعينها في نحو : ((مررت
بزيد ((كما قاله اللمامي .

(١) الارتشاف ١٩٢/٢ ، وهذا معنى كلامه ، ولكنه لم يصرح بالاتفاق بين البصريين والكوفيين .
(٢) قل ابن الناظم في شرحه على الألفية ١٦٩ : ((إذا خلا فعلٌ ما لم يسم فاعله من مفعول به
ناب عن الفاعل ظرف متصرف أو مصدر كذلك ، أو جار ومجرور بشرط حصول الفائدة التي
يتخصص النائب عن الفاعل أو تقييد الفعل به ... ((.

وقال ابن مالك : النائب الجار مع مجروره ، وفي الارتشاف ^(١) : ((أنه لم يقل به أحد)) ، وقال الفراء : النائب الجار فقط ^(٢) ، وهو بعيد ؛ إذ الحرف لا حظ له في الإعراب لا لفظاً ولا محلاً .

[أو مصدر] نحو : ﴿ فَإِذَا تَفَخَّ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ^(٣) ، والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية ،

قوله [مع مجروره] صوابه الجار و مجروره ؛ لأنه الذي قاله ابن مالك في التسهيل ^(٤) : فليس المجرور هو النائب بالأصالة ، والجار تابع له كما تقتضيه ((مع)) ؛ لأن وضعها الدخول على المتبوع ، ويدل على أصالة الجار في النيابة عنه اقتصاره في الألفية عليه في الظاهر وإن كان مراده التجوز عن المجموع ؛ إذ لولا أصالته لم يحسن التجوز ، فتدبر .

قوله [الجار فقط] بناء على قوله : إن الباء في ((مررت بزيد)) في موضع نصب .
قوله [أو مصدر] ومثله اسمه ، وخرج به وصفه ، فلا يقل في ((سير سيرٌ حثيثٌ)) : ((سيرٌ حثيثٌ)) بل يجب نصبه ، وأجازه الكوفيون .

قوله [ما فارق النصب ...] بخلاف ما لزم النصب على المصدرية نحو : ((سبحان)) فيمتنع ((سبحان الله)) بالضم ، على أن يكون نائب فعله المقدر على أن الأصل ((يسبح سبحان الله)) ؛ لعدم تصرفه ، ومنه : ((معاذ الله وحنانيك)) .

(١) الارتشاف ١٩٢/٢ .

(٢) هذا معنى ما نقله عن الفراء في الارتشاف ١٩٢/٢ ونقله عن أبي حيان في المجمع ٥٢٢/١ .

(٣) الحاقة - ١٣ .

(٤) شرح التسهيل ٥٧/٢ ((النائب عن الفاعل)) .

والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص ، كتحديد العدد ، أو كونه اسم نوع .

قوله [والمختص منه ما اختص بنوع ...] ولو بعهد نحو : ((ضُربَ الضرب))
أي : المعهود ، بخلاف المبهم نحو : ((سير سير)) فيمتنع لعدم الفائدة ، فلو أفاد ولو بوصف محذوف جازت نيابته ، ففي المغني^(١) : ((أجازوا ((سير بزيدي سير)) بتقدير الصفة ، أي : واحد)) .

وفي نكت المصنف على الألفية^(٢) : ((قولهم في المصدر النائب عن الفاعل ((لا بد من اختصاصه)) خطأ ؛ لأنه قد يكون المراد الإبهام فينوب ، قل تعالى : ﴿ فَتَنْ عُنِيَ لَهُ مِنْ أُخِيهِ شَيْءٌ ﴾^(٣) أي : نوع ما من أنواع العفو ، وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم)) انتهى .

وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين : الاختصاص أو تقييد الفعل ، فلا يرد عليه الآية ؛ لكن الظاهر أنّ حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل ((اعتقد في زيد أمر)) و ((أثبت له شيء)) ، ومرّ عن المصنف أنه لا بد من كون المصدر مختصاً ، فلا يكفي التقييد ،

(١) المغني ٤٩٥/٢ - ٤٩٦ ((الباب الرابع - شرح الضمير المسمى فصلاً و عمداً)) .

(٢) نقله عن ابن هشام السيوطي في النكت ٣٦٠/١ . وفيه ((فيفوت)) بدل ((فينوب)) ويصح المعنى بكليهما ، فعلى الثاني : فينوب المصدر المبهم عن الفاعل إذا كان الإبهام مقصوداً ، وعلى الأول : فيفوت اشتراط الاختصاص في المصدر النائب عن الفاعل .

(٣) البقرة - ١٧٨ .

وأفهم عطفه لهذه الأشياء بـ ((أو)) أنه لا أولوية لبعضٍ منها على بعض، واختار في الجامع تبعاً لابن عصفور^(١) أولوية المصدر .

❦ وفي شرح الشذور كلام يتعلق بالآية يرجع إليه^(٢).

وإنما لم يكن ((شيء)) مفعولاً به ؛ لأنَّ ((عفا)) لا يتعلّى إلى مفعول به إلا بواسطة ، فـ ((شيء)) في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ((ضَرْبٌ ضَرْبٌ شديدٌ)) ؛ لما في تنكير ((شيء)) من الدلالة على ذلك ، و ((له)) مفعول به ، لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساوياً للمصدر وغيره في جواز الإسناد إليه ، و ((من أخيه)) يجوز أن يتعلق بالفعل وأن يكون حالاً من ((شيء)) .

قوله [بـ ((أو)) أي : الدالة على مطلق الجمع .

قوله [أولوية المصدر] لوصول الفعل إليه بنفسه وإليهما بواسطة .

-
- (١) الجامع - تحقيق الهرميل - ٧٩ ، شرح الجمل ٥٣٩/١ ((باب ما لم يسم فاعله)) .
(٢) قل في شرح الشذور : ((وكون)) نفخة)) مصدراً واضحاً ، وأما ((شيء)) فلأنه كناية عن المصدر ، وهو العفو ، والتقدير والله أعلم : فأي شخص من القاتل عفي له عفوٌ ما من جهة أخيه ، والآخر هنا محتمل لوجهين : أحدهما : أن يكون المراد به المقتول فـ ((من)) للسيبة ، أي : بسببه ، وإنما جعل ((أختاً)) تعظيماً وتنفيراً عن قتله ؛ لأنَّ الخلق كلهم مشتركون في أنهم عبيد الله ، فهم كالإخوة في ذلك ، ولأنهم أولاد أب واحد وأم واحدة ، والثاني : أن المراد به ولي الدم ، وتسمي ((أختاً)) ترغيباً له في العفو ، و ((من)) على هذا لابتداء الغاية ، وهذا الوجه أحسن لوجهين : أحدهما : أن كون ((من)) لابتداء الغاية أشهر من كونها للسيبة ، والثاني : أن الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَأَذَأْءُ إِلَيْهِ ﴾ راجع إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول)) .

وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر : أنه لا يجوز نيابة الحل ، ولا التمييز ، ولا المستثنى ، ولا المفعول له ، ولا المفعول معه .
 و ((من)) في قوله : ((من ظرف)) للبيان .
 وقد أشار إلى ما لا تتأتى النيابة بدونه بقوله : [وَيُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ]
 المتصرف عند إرادة إسناده إلى النائب لفظاً أو تقديرأ [مطلقاً] أي : ماضياً
 كان أو مضارعاً ، ثلاثياً أو رباعياً ، مجرداً أو مزيداً .
 [ويشاركه] في الضم [ثاني] الماضي البدوء بتاء زائدة معتادة وإن لم
 تكن للمطاوعة ،

قوله [وفهم من تخصيصه ...] أي : مع كونه في مقام بيان النائب ، وإلا فالنص على
 الشيء لا ينفي ما عداه .

قوله [أنه لا يجوز نيابة الحل] أي : ولا صفة المصدر وحدها ، كما قدمناه ، ولا
 ضمير المصدر ، وخالف في التمييز الكسائي ، ولا خبر ((كان)) ، وتوجيه ذلك يطلب
 من محله ، ومر بعضه ، وقال الأستاذ الصفوي : ((وجاز عند البصريين نيابة أفعل
 مضافاً إلى المصدر نحو : ((ضرب أشد الضرب)) .

قوله [معتادة] انظر ما معنى الاعتیاد وعدمه ، وبالجمله فهو احتراز^(١) عن
 ((تَرَمَّسَ الشيء)) - بمعنى : رَمَسَهُ أي : ستره - فإنها زائدة ، ولا يضم فعلها ، ولا
 يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحَبِّ المعروف ؛ لأنَّ الظاهر أنه مضموم التاء
 والميم^(٢) .

(١) هذا ما في توضيح المقاصد ٢٥١/١ ونقله عنه في التصريح ٢٩٤/١ والسيوطي في النكت ٣٥٧/١ .

(٢) أي : لأنَّ الظاهر أنَّ اسم الحَبِّ : ((تَرَمَّس)) بضم التاء والميم .

[نحو : تُعْلَمَ] و ((تُضَوِّرَبَ)) ،

[وثالث] الماضي البدوء بهمزة الوصل نحو : [انطَلِق]
و ((استُخْرِج)) .

[ويُفْتَح ما قبل آخره لفظاً] أو تقديرأ [إن كان مضارعاً] مجردأ أو
مزيدأ ، فإن كان مفتوحأ في الأصل بقي عليه ، وكذا إذا كان أوله مضمومأ
في الأصل .

[ويكسر] كذلك [إن كان ماضياً ك ((ضُرِبَ [زيدٌ])) بضم أوله وكسر
ما قبل آخره ، و ((يُضْرَبُ عمرو)) بضم أوله أيضاً وفتح ما قبل الآخر .
وأما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقاً .
وفي ((كان وكاد)) وأخواتهما خلاف ، فمذهب الجمهور الجواز ،

قوله [تُعْلَمَ وَتُضَوِّرَبَ] التاء في الأول للمطاوعة ، وفي الثاني لغيرها .
قوله [مجردأ أو مزيدأ] فيه نظر ؛ لأنَّ المضارع لا يكون إلا مزيدأ فيه حرف
المضاربة .

قوله [وأما الفعل الجامد] محترز قوله السابق ((المتصرف)) ، وكل الجامد فعلُ
الأمر والأفعل المراد بها الإنشاء ؛ لأنها مستنة إلى المتكلم أبداً ، كما قاله بعضهم .
قوله [وفي ((كان وكاد)) ...] ظاهره استواء بابيهما في الخلاف ، وليس
كذلك .

قل في الارتشاف^(١) : ((إن كان ناقصاً من باب أفعل المقاربة ، ☞☞

(١) الارتشاف ١٨٤/٢ .

وعليه فالأصح أنه لا يقام خبرها ، بل إن قلنا أنها تعمل في الظروف
أقيم ، وإلا تعين ضمير المصدر .

ولم يتعرض لرافع النائب إذا كان اسماً ، وذكر في الجامع أنه لا يغير إذا
كان مصدرأ ، ويحول اسم الفاعل إلى اسم المفعول .

[ولك في] فاء الفعل الثلاثي المعتل العين [نحو : قال] مما عينه واو
[وباع] مما عينه ياء :

[الكسر مخلصاً] نحو : ((قيل وبيع)) ، والأصل : ((قُولَ وبيع))
نقلت حركة العين لاستثقالها إلى ما قبلها بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياءً
لسكونها وانكسار ما قبلها ، وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة
تجانسها ، وهذه اللغة العليا .

☞ فلا نعلم أحد أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي والفراء ، أجازا ((جُعِلَ
يَفْعَلُ)) في : جَعَلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ)) انتهى المقصود منه .

قوله [أنه لا يقام خبرها] أي : المفرد خلافاً للفراء ، والجملة خلافاً له
وللكسائي .

قوله [بعد إسكانه] لأن الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آن واحد .

[والكسر مُشَمَّاً ضمّاً] تنبيهاً على أنَّ الضم هو الأصل ، ومعنى الإشمام هنا : شوبُ الكسر شيئاً من صوت الضمة ، ولا تغير الياء ، ولهذا قيل ينبغي أن يسمى ((رَوْماً)) مع أنَّ الفراء قد عبّر به .

وهذه اللغة الوسطى ، وبها قرأ ابن عامر والكسائي في : ﴿ قِيلَ ﴾ و ﴿ غِيضَ ﴾ ^(١) .

[والضم مخلصاً] نحو : ((قول وبوع)) بحذف حركة العين ،

قوله [ومعنى الإشمام ...] هذا كلام الدماميني ، وقيل غير ذلك ، فانظر التصريح ^(٢) .

قوله [بحذف حركة العين ...] إنما حذفت حركة العين ؛ لاستثقل الكسرة على حرف علة بعد ضمة ، فحذفت الكسرة ، وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها ، وقلبت الياء واواً ؛ لسكونها إثر ضمة ، ففي ذوات الواو عمل واحد ، وفي ذوات الياء عملان .

(١) مود - ٤٤ ، قرأ هشام وهو تلميذ ابن عامر والكسائي بإشمام الكسرة الضم ، البدور الزاهرة - ٣٣٢
(٢) قال في التصريح ٢٩٤/١ : ((قال الشاطبي : وفي كيفية الإشمام ثلاثة مفاهب : أحدها : ضم الشفتين مع النطق بالفاء - فاء الكلمة - فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به ، والثاني : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء ، والثالث : ضم الشفتين قبيل النطق بها لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف ... وقال المراعي : الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال : كيفية النطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تلمة مركبة من حركتين إفراداً لا شيوعاً جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء)) .

وقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، ومنه قوله :
حُوَكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ

وقوله :

لَيْتَ شَبَاباً بَوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهذه لغة ضعيفة .

وقوله [حوكت ...] صدر بيت عجزه :

تَحْنِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ^(١)

الحياكة : النسج ، وضمير حوكت يرجع لكل واحد من إزاره وردائه ، وكذا فيما بعده ، والثوب إذا نسج على نيرين كان أصفر ، ولصفاقتها تحنط الشوك ولا يؤثر فيها قوله [ليت ...] عجز بيت صدره :

لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ^(٢)

و((شَبَاباً)) اسم ((ليت)) الأولى ، وجملة ((بوع)) خبرها ، و((ليت)) الثانية فاعل ((ينفع)) ، والثالثة تأكيد للأولى فلا عمل لها ، والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكد ، و((شيئاً)) مفعول مطلق ، أي : نفعاً شيئاً ، لا مفعول به خلافاً للعيني^(٣) .

(١) الرجز بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢٧٠/٨ ، والأوضح ٢٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٦٣/٢ ، والممع ٢٧٥/٣ . والشاهد في قوله : ((حوكت)) بالواو الساكنة ، وهو شاهد على إخلاص ضم الفاء .

(٢) الرجز تقدم تخريجه في ٢٩١/١ بحث الحرف وعلاماته . والشاهد فيه ((بوع)) فعل ثلاثي معتل العين بني للمجهول ، وأخلص ضم فائه ، وحذفت حركة عينه تخفيفاً فانقلبت الياء - لأن أصله ((بيع)) بضم الباء وكسر الياء - واواً لسكونها وانضمام ما قبلها .

(٣) المقاصد النحوية ٥٢٥/٢ ((شواهد النائب عن الفاعل)) .

وظاهرُ إطلاقه جوازُ اللغات الثلاث في المعتلّ العين وإنْ حصل لبس وهو مذهب سييويه^(١) .

وخصَّ ابنُ مالك^(٢) الجواز بما إذا لم يكن لبس ، فإنْ حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت ، كـ ((بعث وعقت)) مبنيين للمفعول ، فلا يجوز عنده الكسر في الأول ولا الضم في الثاني ، وجزم به في الجامع .

ومثل ((قل وباع)) نحو : ((اختار وانقاد)) مما أعلّ عينه .

قوله [كـ ((بعث وعقت))] والأصل : ((باعني عمرو)) و ((عاقني عن كذا)) ، ثم بنى للمفعول ، وأبدل من ياء المتكلم ؛ لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم ، فلو قيل ((يبعث)) بالكسر و ((عقت)) بالضم لتوهم أنهما فعل وفاعل وانعكس المراد ، فتعين فيهما الإشمام أو الضم في الأول ، والكسر في الثاني .

قوله [نحو : ((اختار وانقاد))] يمكن إدخال ذلك في كلام المصنف بأنْ يراد بنحو : ((قل وباع)) ما اعتلت عينه وهو ثلاثي أو على افتعل أو انفعل .

(١) الكتاب ٣٤٢/٤ .

(٢) شرح التسهيل ٦٣/٢ .

[باب الاشتغال]

أي : اشتغل العامل عن الممول ، وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه
عامل

قوله [أن يتقدم اسم] أراد به الجنس فيشمل الواحد والأكثر .
قل الرضي " : ((وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو : ((زيداً أخله
ضربته)) أي : أهنت زيداً ضربت أخله ، و ((زيداً أخله غلامه ضربته)) أي :
لابستُ زيداً أهنتُ أخله ضربت غلامه)) انتهى .

وعلم منه أن محل الجواز إن كان الناصب المقدر متعدداً بعدد المشغول عنه ، فلو
كان الناصب للأكثر فعلاً واحداً مقدراً امتنع ، إلا عند الأخفش ، كما بينه الشاطبي .

قوله [ويتأخر عنه عامل] خرج به نحو : ((ضربته زيداً)) ؛ لأن العامل لم
يتأخر والاسم الذي عاد إليه الضمير لم يتقدم ، بل إن نصب ((زيد)) فهو بدل من
الماء ، وإن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله .

وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون وصفاً ، وهو هنا اسماً الفاعل
والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها ، وأن يكون عاملاً وأن يكون صالحاً للعمل فيما
قبله باعتبار ذاته .

(١) شرح الكافية ١٦٩/ ((الاشتغال)) .

مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره

قوله [مشغول عن العمل فيه] لو قل ((أو ملابسه)) لكان أولى ؛ ليتناول نحو :
((زيدا مهرت به)) .

ويتبادر من الشغل عن الشيء احتياجه إليه ، فيخسرج المستغني عما بعده نحو :
((زيد في الدار فأكرمه)) ، وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله ، وإلا لم يكن الضمير
أو ملابسه شاغلاً له بحيث لو فرغ من الضمير أو ملابسه عمل في الاسم المتقدم ،
فيخرج ما يمتنع عمله فيما قبله لذاته ، كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة
واسم الفعل ، فإنها لا يصح أن تطلب المتقدم .

وقضية ذلك أن الاشتغال لا يجري في المرفوعات ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ،
فامتناع عمل الراجع المتأخر فيه ذاتي .

ويؤيده أنه لما قل في المغني في بحث ((إذا))^(١) : ((وما لا يعمل في هذا الباب لا
يفسر عاملاً)) ؛ قل الدماميني : ((المراد باب المنصوب على شريطة التفسير وهو
المسمى بباب الاشتغال)) انتهى .

فأفاد أن المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغلاً .

ويؤيده قول التوضيح^(٢) في التتمات : ((الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق))
ولم يقل : إذا شغل كما في المنصوب ، لكن سيأتي أن الشارح^(٣) يقول : ((إن الاشتغال
يجري في المرفوعات)) ، وصرح به السيوطي في النكت وغيرها^(٤) ،

(١) المغني ٩٩/١ ، وحاشية الدماميني عليه ٣٦٩/١ .

(٢) الأوضح ١٣/٢ .

(٣) يعني العلامة الفاكهي ، فإنه سيذكر المسألة آخر هذا البحث تحت عنوان : ((تمة)) فانتظر .

(٤) النكت ٣٦٣/١ ، وقل في الجمع ١٠٨/٣ : ((الاشتغال في الرفع كالنصب ...)) .

﴿ ويوافقه قول التسهيل^(١) : ((وإن رفع المشغول ضمير شاغله... الخ)) ،
 وحيثئذٍ فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال في المنصوبات ، ومراد الشارح بالعمل -
 وإن أطلقه - عمل النصب ، كما صرح به غيره ، واشتراط صحة عمل المشغول
 بالضمير في الاسم المتقدم لو لم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ، ولينظر وجه
 الفرق .

والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقاً ، كما قررناه ، وإلا خرج مسائل وجوب
 الرفع ، لكن الشارح ذكر أنها إنما ذكرت تامة وأن الضابط غير صلق عليها ، فكانه
 فهم جواز العمل مطلقاً ، وهو ظاهر قوله : ((والمراد ... الخ)) وهو في ذلك تابع
 للمصنف في الأوضح^(٢) ، وقد تعقبه غير واحد ، وفرّقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما
 تقدم وبين هذه لكن يرد عليهم قول الألفية :

وَسَوْفَ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنَّ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ

إذ هو احتراز عن الوصف الواقع صلة لـ ((أل)) مع أنه باعتبار ذاته يصح
 عمله فيما قبله ، إلا أن يقل : التقييد لصحة النصب لا لكونه من الاشتغال .

قل المحشي : ((وترك من الشروط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول
 عنه ؛ لإخراج ((زيداً جلست مكانه)) فلا يجوز ؛

(١) قل في التسهيل ٧٧٢ : ((وإن رفع المشغول عنه شاغله لفظاً أو تقديرًا فحكمه في تفسير رافع
 الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه ...)) .

(٢) الأوضح ٥٢ ((الاشتغال)) .

أو ملابسه ، لولا ذلك لعمل هو أو مناسبه فيه ، والمراد بالعامل هنا :
ما يجوز عمله فيما قبله .

لأنَّ ((زيدا)) منصوب على المفعولية ، و ((مكانه)) على الظرفية ونحو
ذلك لأنه مختلف فيه)) انتهى .

وفيه : أن قوله : ((بحيث لو فرغ من الضمير ... الخ)) صريح في ذلك
الاشتراط فإنَّ ((جلست)) لا يمكن أن يعمل في ((زيد)) ، وقد صرح أبو حيان ^(١)
بأنَّ الصحيح أنه لا يشترط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه ؛ لأنَّ
الأخفش حكى في الأوسط عن العرب : ((أزيداً جلست عنه)) قل : وبهذه
المسألة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك ^(٢) أن يكون المشتغل ((جازر العمل فيما
قبله)) .

قوله [أو ملابسه] أي : ملابس ضميره بأنَّ يعمل في مضاف إلى ضميره ، نحو : ((
زيداً ضربت أخاه)) ، أو غير ذلك ، كما في التوضيح ^(٣) .
قوله [لعمل هو] أي : إنَّ لم يمنع مانع ، وقوله (أو مناسبه) أي : إنَّ منع مانع .
قوله [والمراد بالعامل ...] لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله .

(١) معنى كلام أبي حيان في الارتشاف ١١٣/٣ .

(٢) قل في التسهيل ٧٢ : ((إذا انتصب لفظاً أو تقديرأ ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده أو
ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله)) .

(٣) قل في الأوضح ١٢/٢ : ((... أو باسم مضاف نحو : ((زيدا ضربت أخاه)) أو باسم أجنبي أتبع
بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له ، نحو : ((زيدا ضربت رجلاً
يحبّه)) أو عطفأ بالواو ، نحو : ((زيدا ضربت عمراً وأخاه)) ، أو عطف بيان كـ ((زيدا ضربت
عمراً أخاه)))) .

ثم الاسم السابق بحسب الإعراب على خمسة أقسام :

ما يترجح رفعه على نصبه ، وما يترجح نصبه ، وما يجب رفعه ، وما
يجب نصبه ، وما يستوي فيه الأمران ، هكذا ذكره النحويون ، وتبعهم
المصنف ، فشرع في بيانها بقوله :

[يجوز في نحو : زيدٌ ضربته أو [(زيد [مررت به.)) أو [(زيد
[ضربت أخاه [(أو (رجلاً يحبه)) ، [رفع (زيد))] بالابتداء ،
وهو الراجح ؛ لعدم احتياجه إلى تقدير ، [فالحملة بعده] في محل رفع
على أنها [خبر له] ، والرابط بينهما الضمير ، وجملة الكلام حينئذٍ إسمية
ذات وجهين ، [ونصبه بإضمار [عامل - على الأصح -

قوله [لعدم احتياجه إلى تقدير] وإن استلزم كون الخبر جملة ، والأصل فيه
الإفراد ؛ لأنه أسهل من حذف الجملة .

قوله [ذات وجهين] أي : إسمية الصدر فعلية العجز .

قوله [على الأصح] مقابله قول الكسائي : النصبُ بالفعل الظاهر المؤخر
على كونه ملفئً غير عامل في الضمير ، وردّ : بأن الضمير قد لا يتعدى إليه إلا
بحرف الجر ، فكيف يلفئ وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف الجر ،
وأيضاً لا يمكن الإلغاء في السبي ؛ لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو : (زيداً
ضربت غلام رجلاً يحبه) .

وقل الفراء : الفعل عامل في الاسم والضمير معاً ، وردّ بلزوم تعدي المتعدي
لواحد لاثنين وهكذا ، وهو خرمٌ للقواعد ، وقيل غير ذلك .

موافقٍ للمذكور لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، مقدم على الاسم إلا
لما منع .

فيقدر في المثل الأول [ضربت] ، فيقل : ((ضربت زيدا ضربته)) ؛
لعدم المانع من ذلك ، [و] في الثاني : [جاوزت] فيقل ((جاوزت
زيداً مررت به)) ؛ إذ لا يصل ((مررت)) إلى الاسم بنفسه

قوله [إلا لما منع] أي : كالحصر ، أو كون الاسم مما يلزم الصدارة نحو : ((أيهم
ضربته)) ، أو لأنه يلزم على تقديمه الفصل بين ((أما)) والفاء نحو : ﴿ وَأَمَّا ثَوْدٌ
فَهَدَيْتَاهُمْ ﴾^(١) في قراءة النصب .

قوله [وفي الثاني : جاوزت] فيه بحث ؛ لأنّ كون المجاوزة في معنى المرور محل
نظر ؛ لأنّ مفهوم المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السير ، فيصلق حينئذٍ على المجازي
أنه مَرَّ بزيد لا مجاوز ، وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قوله :
أمرُّ على الديارِ ديار ليلى أقبَلُ ذا الجدارَ وذا الجدارا^(٢)
ويجيب : بأنّ المفهوم من المرور المعلنى بالباء يرادف المجاوزة ،

(١) فصلت - ١٧ ، قرأ الجمهور بالرفع مع منعه من الصرف ((ثمود)) ، وقرأ الأعمش وابن
وثاب بالرفع مصروفاً ، وقرأ ابن عباس وابن إسحاق والأعمش في روايةٍ وعاصم في روايةٍ
((ثموداً)) منصوباً مصروفاً ، وقرأ الحسن وابن هرمز وعاصم أيضاً غير مصروف ، ومراد الغشي
هذه القراءة الأخيرة فيها الاشتغال ، ويقدر الفعل المحذوف مؤخراً عن الاسم ؛ لأنّ ((أما)) لا
يليهما الأفعال ، والتقدير : وأما ثمودٌ هديناهم فهديناهم . الدر المنون ٦٣/٦ .

(٢) البيت من الكامل لجنون ليلى في ديوانه ١٧٠ ، والحزنة ٢١٢/٤ ، والشاهد فيه واضح .

[و] في الثالث : [أهنت] ، فيقل : ((أهنت زيداُ ضربتُ أخاه ،

بمخلاف المعنى بـ ((على)) كالبيت ، فإنه يرادف المخلاة ، والمانع في الأول صناعي ، وفي الثاني معنوي ، ويقدر في ((زيداُ مررت بأخيه)) : ((لا بست)) لا ((جاوزت)) ، وفي ((زيداُ ضربت عدوه)) : ((أكرمتُ زيداُ ضربت عدوه)) ، والمانع فيهما معنوي كالأول ، وقس على ذلك .

قل في المغني ^(١) : ((وليس المانعان في كل متعد بالحرف ، ولا مع كل سبي ، ألا ترى أنه لا مانع في ((زيداُ شكرت له)) ؛ لأنَّ ((شكر)) يتعدى بلجاراً وب نفسه ، وكذا مسألة الظرف نحو : ((يوم الجمعة صمت فيه)) ؛ لأنَّ العامل لم يتعد إلى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذا لا مانع في نحو : ((زيداُ أهنت أخاه)) ؛ لأنَّ إهانة أخيه إهانة له ، بمخلاف الضرب)) .

قوله [وفي الثالث : أهنتُ] في كون الإهانة من معنى الضرب نظراً لا يخفى . نعم هي لازمة فإن أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو الالتزام كانت الإهانة من معنى الضرب .

ولو قل : فيقدر في المثل الأول : ضربت وفي بقية الصور من معناه أو لازمه ، أو قل : ((من مناسب)) كان واضحاً .

والمراد اللزوم العادي العرفي ، فلا يرد : أنه لا تلازم بين ضرب شخص وإهانة أخيه ؛ لأنه قد يقل : ((ضربت زيداُ وأكرمت أخاه)) ، وعلى هذا يجوز أن يقدر ((ضربت زيداُ ضربت أخاه)) ، ويكون الضرب المقدر كناية عن الإهانة .

(١) المغني ٤٨٧ ((الباب الثالث - في شبه الجملة - كيفية تقديره باعتبار المعنى)) .

أو رجلاً يحبه)) ؛ لأن من ضربه فقد أهان زيدا ،

قوله [أو رجلاً يحبه] أشار به إلى أن العلة كما تحصل بالاسم الشاغل تحصل بتابع الشاغل الأجنبي ، لكن يشترط أن يكون التابع للأجنبي نعتاً ، كالثلث ؛ لأن الهاء من : ((يحبه)) حصل بها الربط ، أو بياناً نحو : ((زيدا ضربت عمراً أخله)) إذا لم يجعل الأخ بدلاً أو نسقاً بالواو خلسة ، بشرط أن لا يعاد العامل كما في التسهيل ^(١) نحو : ((زيدا ضربت عمراً وأخله)) .

بخلاف ما إذا كان العاطف غير الواو ، أو كان الواو وأعيد العامل ؛ لأن الواو لمطلق الجمع في المفردات ، فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة المثنى أو الجمع . لكن أطلق الرضي ^(٢) العاطف ، واستظهره الحفيد .

وفي القصريات : ((إن بعض أصحابنا يميزه مع إعادة العامل إن قدرت الجملة الثانية تأكيداً للأولى ، وإن سبويه لم يقدرها إلا معطوفة)) . واستثناء البذل مبني على أن عامل البذل غير عامل المبدل منه ، على كلام فيه ، وإلا فهو كالبيان .

قل في التصريح ^(٣) : ((وبقي من التوابع التوكيد ، ولا يصح مجيئه هنا ؛ لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يصح عوده على الاسم السابق)) انتهى . وهذا في المعنوي ، أما اللفظي فلا ضمير فيه البتة ، وانظر هذا مع ما سلف عن القصريات .

(١) شرح التسهيل ٧٧/٢ ((الاشتغال)) .

(٢) شرح الكافية ١٦٤/١ ((المنصوب على شريطة التفسير)) .

(٣) شرح التصريح ٣٠٧/١ .

فالاسم في هذه الأمثلة منصوب بعوامل مضمرة [واجبة الحذف] ؛
لأنّ المذكور عوض من المقدّر فلا يجمع بينهما ، [فلا موضع للجملة] التي
هي [بعده] من الأعراب ؛ لكونها مفسرة ، وجملة الكلام حينئذ فعلية ،

قوله [فلا يجمع بينهما] لا يرد عليه التقض بقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كُوكَبًا وَالشُّسْرَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(١) لأنه ليس من هذا الباب ؛ لأنّ الجملة الثانية
لم تأت مجرد التفسير ، بل أتت بها لتبين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت
به من كونهم ساجدين له ، كقولك : ((علمتُ زيداً علمته كاتباً)) .

ويؤخذ من كلامه أنّ محل منع الجمع إذا كان المفسّر - بكسر السين - عوضاً عن
المفسّر - بفتحها - ، فلا يرد نحو : ((عندي عسجد ، أي : ذهب)) .

وقول بعضهم : ((إنّ الأولى التعليل بالاحتراز عن العبث ؛ لثلا يرد نحو ذلك))
غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم المذكور ، ونحو : ((أهنت زيداً ضربت
أخيه)) ، فالأولى التعليل بما يعم جميع أفراد الباب .

قوله [لكونها مفسرة] أي : والجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب على الأصح ،
كما بينه في المغني ، وقل^(٢) : ((وقد تبين أنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي
تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإنّ حصل بها تفسير)) .

وقد يقل : الظاهر إنّ المفسّر - بكسر السين - الفعل المذكور لا الجملة بأسرها ،
ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون جزئها لا محل له ، ألا ترى أنّ نحو : ((إنّ قام
زيداً قام عمرو)) والجزم فيه للفعل وحده لا الجملة بأسرها .

(١) يوسف - ٤ .

(٢) المغني ٤٠٣/٢ ((الباب الثاني - الجملة التفسيرية - مسألة)) .

ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مرّ ، فإن لم يصلح كما في نحو : ((رجلاً أكرمه)) تعيّن نصبه ، خلافاً للفارسي .
[ويترجح النصب] على الرفع [في نحو : ((زيداً اضربه) أو لا تضربه)] ، مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر ،

قوله [فإن لم يصلح كما في ((رجلاً أكرمه))] لكونه نكرة غير مخصصة .
قوله [خلافاً للفارسي] فإنه قل في قوله تعالى ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾^(١) : ((إنه منصوب على شريطة التفسير)) ، ووافقه البدر ابن مالك^(٢) .
وأيد بعضهم ذلك : بأنّ من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب ، وهو لا يصح أن يكون مرفوعاً بالابتداء فتأمل .
وقد بين في المغني في الجهة السادسة من الباب الخامس^(٣) سبب امتناع أبي علي من جعل نصب ((رهبانية)) بالعطف على ما قبله ، وقوله أنه من الاشتغال ، وذكر أن ابن السجري ردّ عليه فراجع . وبه يعلم ما في قول المحشي : ((إن أبا علي أجاز النصب على الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف)) .

قوله [ذو طلب] أي : بنفسه أو بغيره لا فرق بين طلب الفعل والترك .
قوله [ولو بصيغة الخبر] نحو : ((زيداً غفر الله له)) ، ((أو لا يعذبه)) ، والباء في ((بصيغة)) للملابسة .

(١) الحديد - ٢٧ وكلام أبي علي في الإيضاح ، انظر المقنن في شرح الإيضاح ٢٣٧/١ - ٢٣٩ .
(٢) ظاهر كلام ابن النازم في ما أنشده عن الحماسي : فارساً ما غلادوه أنه يوافق على كون البيت من الاشتغال ، والبيت مثل الآية . فانظر شرح ابن النازم ١٧٥ .
(٣) المغني ٥٧/٢ .

وإنما رجع [للطلب] الواقع بعد الاسم ؛ إذ في الرفع الإخبار بالطلب عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس ، بل منعه بعضهم ، وأول ما ورد من ذلك .

وإنما وجب الرفع في نحو : ((زيدٌ أحسنُ به)) ؛ لأن الضمير في محل رفع ، [و] أما نحو : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فإنما أجمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أنَّ الفعل ذو طلب ؛

قوله [بل منعه بعضهم] أي : وإذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف فيه ، فالحاقه بالمتفق عليه أولى وإن كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للإنشاء بخبر المبتدأ على ما مرَّ في باب المبتدأ والخبر .

قوله [وإنما وجب الرفع ...] جواب سؤال مقدر كما لا يخفى ، لكن السؤال لا يتجه ، لأنَّ أفعال في التعجب لا يدل على الطلب كما يأتي في بابهِ وإن كان لفظه لفظ الطلب ، فالسؤال مبني على الظاهر .

قوله [في محل رفع] أي : على الفاعلية ، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ ، فليس من الاشتغال في شيء ، وكذا إن قلت : الضمير في محل نصب ؛ لأنَّ التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

قوله [وأما نحو : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾] جواب سؤال تقديره : إنه يرد على كون النصب راجحاً قبل الفعل الطلبي لزوم إجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح ، وهو وإن لم يكن ممنوعاً غير واقع أو قليل الوقوع جداً ، وتقدير الجواب ظاهر .

لأنه [متأول] عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأنّ الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا

﴿ هذا وذكر السعد عند قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ ﴾ الآية : أنه لا يمتنع إجماع القراء على أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً ، لقوله تعالى : ﴿ وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾^(١) ؛ لأنّ المختار : ((جمعت الشمس)) لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل .

قوله [متأول] أي : عند سيبويه ، بما ذكره الشارح ، وعند غيره بما ذكره في التوضيح^(٢) ، فاقتصر الشارح على تأويل سيبويه قصوراً يومهم أنّ غيره يلزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح .

قوله [على حذف الخبر] جَوَزَ اللّهي فيه : أنّ يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا بيان حكم السارق

قوله [ثم استؤنف الحكم] إشارة إلى أنّ الفاء استثنائية لا عاطفة ؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر ، وإذا كان مستأنفاً لم تكن الآية من الاشتغال ؛ لأنّ جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى ، وشرط الاشتغال أنّ يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السابق .

قوله [في نحو هذا] أي : مما لم يكن المبتدأ موصولاً وصلته فعل أو ظرف .

(١) القيلة - ٩ .

(٢) الأوضح ٨/٢ .

ومثله ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ .

[و] يترجح أيضاً [في نحو : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ ﴾]^(١) ، بعد ﴿ خَلَقَ

الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ ، مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ،
ولم يفصل ذلك العاطف بـ ((أما)) ،

قوله [ومثله ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾]^(٢) [لما كانت السرقة تُفعل بالقوة ، والرجل أقوى
من المرأة ، قدّم السارق ، والزنا يُفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قُدمت الزانية .
قوله [بعد عاطف له] أي : للاسم السابق ، وفيه مسالحة ؛ إذ المعطوف عليه
إنما هو الجملة الفعلية كما يأتي ، وأطلق العاطف فشمّل الواو والفاء وثم و أو .
قوله [على جملة فعلية] أي : مصدره بفعل .

وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول ؛ لأنها بمنزلة الفعل نحو : ((مررت برجل
ضارب عمراً وهنداً يقتلها)) ، بخلاف الرافعة للفاعل فقط .
واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجيبة نحو : ((وأحينّ يزيد وعمر
يضره)) ؛ لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العوارض لاحقاً بالأسماء .
واعترض : بأنّ الظاهر أنّ الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ؛ لأنه لا يصح
عطف الخبر على الإنشاء ، وذلك مناقشة في المثل ، فيجعل المثل : ((أحينّ يزيد
والله أحمله مع أنّ عمراً يضره)) ، استعمل في إنشاء التحزن والتحسر ، على أنه
مبني على أنّ الاعتراض يقع في آخر الكلام ، والمشهور خلافه .

(١) النحل - ٥ ، وما بعدها النحل - ٤ .

(٢) النور - ٢ .

وإنما رجع [للتناسب] بين المعطوف والمعطوف عليه ، بعطف جملة فعلية على مثلها ، وهو أولى من التخالف ، فإن فصل عما قبله بـ ((أما)) نحو : ((قام زيدٌ وأما عمروٌ فأكرمه)) ترجح الرفع ؛ لأنَّ ((أما)) تقطع ما بعدها عما قبلها ،

قل العصام : ((وما أظنه ينبغي أن يستثنى ما إذا كانت الجملتان مقولتي القول نحو : ((قل زيدٌ : عمروٌ قائمٌ وبكر اضربه)) ، فإنه ليس العطف في قول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمى والفعلية في التناسب ، بل باعتبار أنهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الأشياء)) .

قوله [لأنَّ ((أما)) ...] لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام ، فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله .

فإن قيل : فلم ترجح رفعه ، قيل : لعدم احتياجه إلى التقدير . وقضية كون الكلام مستأنفاً بعد ((أما)) أن الواو الداخلة عليها للاستئناف ، فلا معنى لرعاية التناسب معها ، ومحل اختيار الرفع ما لم يوجد مرجح النصب نحو ((وأما زيداً فأكرمه)) ، وإلا استوى الأمران ؛ لتقابل المرجحين بلا مرجح ثالث لأحدهما عند بعض أو ترجيح النصب ؛ لسلامته من جعل الجملة الإنشائية خبراً عند آخر .

وفي حكم ((أما)) : ((إذا)) الفجائية نحو ((رأيت عبد الله وإذا زيداً يضربه عمرو)) فإنَّ ((إذا)) من أدوات الابتداء ، وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما .

و((حتى ولكن وبلى)) كالعاطف ، نحو : ((ضربت القوم حتى زيدا
ضربته)) قاله في الأوضح ^(١) .

قوله [كالعاطف] إنما قل ((كالعاطف)) ؛ لأنَّ المعطوف في هذه الثلاثة يشترط
كونه مفرداً ، وهو هنا جملة ، فجعلت هذه الأحرف منزلة المعطوف في إعطائه حكمه .
قوله [نحو : ضربت القوم حتى زيدا ضربته] هذا صريح في أنَّ المنصوب بعد
((حتى)) منصوب بفعل مقدر ، لا معطوف على المنصوب قبلها ، خلافاً لما صرحوا
به في قوله :

والزاد حتى نعلهُ ألقاهما ^(٢)

من أنَّ نصب الفعل بالعطف ، قاله اللقاني .

قل الشهاب القاسمي : ((قد يجب : بأنهم إنما صرحوا هناك بما ذكر ؛ لإمكان
حمل ((ألقاهما)) على التوكيد لقوله ((ألقى الصحيفة)) ، ولا كذلك
هنا)) انتهى .

(١) الأوضح ١٠/٢ - ١١ ((الاشتغل)) .

(٢) عجز بيت من الكامل للمتلسم في ملحّ ديوانه ٣٢٧ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٣ ، ٢١٦
والأوضح ٤٥/٣ والمجمع ٣٤٤/٢ ، ونعّله :

ألقى الصحيفة كي يُخفف رحله والزاد حتى نعلهُ ألقاهما

بالنصب - وفيه روايتان بالرفع والجزم - فهل هو منصوب على أنه مفعول لفعل مقدر سابق عليه ،
والتقدير حتى ألقى نعله ، أو أنه معطوف على ((الزاد)) عطف مفرد على مفرد ، ولكن يشترط
في المعطوف بـ ((حتى)) أنَّ يكون المعطوف بعض المعطوف عليه ، فمن منع قل بتقدير فعل ،
ومن أجاز مل إلى تأويل المعطوف عليه ، ومنهم ابن هشام في الأوضح قل : ((فإنَّ ما قبلها في
تأويل : ألقى ما يتقله)) .

﴿ وأقول : قال ابن مالك ^(١) : ((إذا قلت : ((ضربتُ القومَ حتى زيداً
ضربتُ أخاه)) ، فـ((حتى)) حرف ابتداء ، فلماً وليها في اللفظ بعض ما قبلها
أشبهت العاطفة ، فأعطي تاليها ما يُعطى تالي الواو ،
فإن قلت : ((ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربته)) فالأجود أن تنصب ((زيداً))
بمقتضى العطف ، وتَجعل ((ضربته)) توكيداً ، فلو قلت : ((ضربتُ زيداً حتى
عمرو ضربته)) ، تعيّن رفع ((عمرو)) لزوال شبه ((حتى)) الابتدائية
بالعاطفة ؛ إذ لا يقع العاطف إلا بين ((كل وبعض)) ...)) انتهى .

فأنت تراه جعل الأجود هنا العطف ، وجعل جملة ((ضربته)) توكيداً ، وما
اعترض به - من أنه إذا دار الأمر بين التوكيد والتأسيس فلحمل على التأسيس
أول ، والتأسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب الاشتغال - لا يمنع إمكان
التوكيد هنا كما لا يخفى .

فإن قلت : ما هو المؤكّد ، قلت : ضربُ زيدٍ الثابت له بقضية العطف فهو
توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق .

بقي أن تعيّن الرفع في ((ضربتُ زيداً حتى عمراً ضربته)) محلّ نظر ؛ لأنه إذا
كان ((حتى)) الابتدائية مختصة بالأسماء لم يصح النصب بعدما إذا أشبهت العاطف
فضلاً عن ترجيحه ، وقد جَوّزه ورجحه ، وإلا فما المانع من جواز النصب هنا ، وتكون
((حتى)) داخلة على الجملة الفعلية ، وإن كان الرفع أرجح ؛ إذ لا طالب للنصب .

(١) شرح التنزيل ٧٣٧/٢ - ٧٤ ((الاشتغال)) .

[و] يترجح أيضاً في نحو : ﴿أَبْشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا تَبِعُهُ﴾^(١) و ((ما زيدا رأيته)) ؛ مما الاسم السابق واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كـ ((إن ولا)) النافيتين ،

قوله [كـ ((إن ولا)) النافيتين] أي : ولا بد أن يكون النافي أحد هذه الثلاثة ، كما في التوضيح^(٢) ؛ لأن غيرها لم يقع بعده الاشتغال أصلاً ، أو يقع لكن في الشعر ، فالأول كـ ((ليس)) ، والثاني كقوله :

ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذَا غَنَى شَمَّ نَلْتُهُ فَلَمَّ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ^(٣)

أراد : فلم ألقَ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ ، وفي التسهيل^(٤) : أَنَّ التَّصَبُّبَ وَاجِبٌ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ وَهُوَ ((لَمْ وَلَمَّا وَلَنْ)) .

وفي الرضي^(٥) : ((أَنْ)) ((لَمْ وَلَمَّا وَلَنْ)) مختصة بالمضارع ، ولا يقدر معمولها ؛ لضعفها في العمل ، فلا يقال : ((لم زيدا تضربه)) ...)) مثلاً)) .

وكانه أراد أنه لا يقدر وجوباً ؛ لأنه يكفي فيما هو بصلده نفي وجوب التقدير ، فلا يرد : أنه يجوز حذف فعل ((لَمَّا)) .

(١) القمر - ٢٤ .

(٢) الأوضح ١٠/٢ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في الخزانة ٥/٩ ، والمغني ٢٧/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ . والشاهد واضح مما ذكره المحشي .

(٤) ما ذكره المحشي معنى ما في التسهيل ٧٣/٢ .

(٥) شرح الكافية ١٧٢/٨ .

و((حيث)) مجردة من ((ما)) ، نحو : ((حيث زيدا تلقاه
فأكرمه)) ، وإنما رجح [لغلبة] وقوع [الفعل] بعد همزة الاستفهام
و((ما)) النافية .

نعم إن فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو : ((أنت زيد
تضربه)) فالمختار الرفع .

ويترجح النصب أيضاً إذا وقع الاسم السابق جواباً

قوله [مجردة من ((ما))] ؛ لأنها تشبه حينئذ أدوات الشرط ، فلا يليها غالباً
إلا فعل ، فإن اقترنت بـ((ما)) صارت أداة شرط ، واختصت بالفعل ، وانظر
التصريح^(١) ، وظاهر كلام الرضي^(٢) وشرّاح الكافية : أنَّ التي يترجَّح بعدها النصب
هي التي لم يقصد بها المجازاة ، وأنَّ ذلك القصد يكون بدون ((ما)) فليراجع .

قوله [لغلبة دخول الفعل بعد همزة الاستفهام] وإنما لم يجب دخولها على
الأفعال كباقي أخواتها ؛ لأنها أم البلب ، وهم يتوسعون في الأمهات .

قوله [فالمختار الرفع] ؛ لأنَّ الاستفهام حينئذ داخل على الاسم ، وهذا مبني
على أنَّ ((أنت)) مبتدأ ، كما هو رأي سيبويه ، ورجح الأخفش^(٣) النصب وهو
مبني على قوله : إنَّ الضمير فاعل فعل محذوف وانفصل بعد حذفه .

قوله [ويطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية] .

(١) شرح النصريح ٢٩٨/١ ((الاشتغال)) .

(٢) شرح الكافية ١٧٤/١ .

(٣) نقله عن سيبويه والأخفش في شرح الكافية ١٦٧/١ .

لاستفهام منصوب كـ ((زيداُ ضربته)) جواباً لمن قال : ((أيهم
ضربت)) أو ((مَنْ ضربت)) ،

أو كان رفعه يوهم أنّ الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله ، نحو :
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ وإنما لم يتوهم ذلك مع نصبه ؛

قوله [منصوب] أما إذا كان الاستفهام مرفوعاً نحو : ((أيهم ضربته)) برفع
((أي)) فإنك تحيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال في الاسمية .

قوله [أو كان رفعه يوهم ...] إنما قل ((يوهم)) دون ((يلبس)) ؛ لأنّ الرفع
لا يستلزم اللبس ؛ لأنه يمكن رفع اللبس بقريته ، وترجح النصب لإغناؤه عن
تكلف القرينة ، ولو كان في الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى .

قوله [نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ^(١)] قل في التصريح ^(٢) :
((لأنه)) إذا رفع ((كل)) احتمل ((خلقناه)) أنّ يكون خبراً له ، فيكون
المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً ، كما هو مذهب
أهل السنة والجماعة .

ويحتمل أنّ يكون (خلقنا) صفة لـ (شيء) ، و (بقدر) خبر (كل) ،
والتخصيص بالصفة يفهم أنّ ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون (بقدر) ، والصفة
هي الخلقية المنسوبة له ، فالخلقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون ((بقدر))
فيوهم أنّ ثم مخلوقاً لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة)) . هذا .

(١) القمر - ٤٩ .

(٢) شرح النصريح ١/ ٣٠٢ .

لأنَّ الصفة لا تعملُ في الموصوف ،

ولكن الرضي^(١) اعترض التمثيل بالآية لإيهام الرفع الصفة المخلة

بالمراد ، قل :

((لأنه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة ؛ لأنَّ مراده تعالى بـ ((كل شيء)) : كل مخلوق ، ولا يريد به : خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء ؛ لأنه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ، ويقع عليها اسم شيء ، فـ ((كل شيء)) في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ؛ لأنَّ معناه أنه قادر على كل ممكن غير مثله .

فمعنى : ((كل شيء خلقناه بقدر)) على أنَّ ((خلقنا)) هو الخبر : كل مخلوق مخلوقٌ بقدر ، وعلى أنَّ ((خلقناه)) صفة : كل شيء مخلوقٌ كائنٌ بقدر ، والمعنيين واحد إذ لفظ ((كل شيء)) في الآية يختص بالمخلوقات سواء كان ((خلقناه)) صفة له أو خبراً ، وليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني)) انتهى .
قل الشهاب القاسمي : انظر على هذا هل يكون الرفع أرجح ؛ إذ لا طالب لغيره ولا مسوي .

قوله [لأنَّ الصفة ...] أي : فيجب كون ((خلقنا)) ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل ، فنحو : ((كل رجل ضربته في الدار)) إنَّ علقته ((في الدار)) بـ ((ضربته)) صح أيضاً فيه الاشتغال ، وإنَّ علقته بمحذوف مخبر به امتنع ؛ لأنَّ الجملة الفعلية حينئذٍ صفة .

(١) شرح الكافية ١٧٤/٨ - ١٧٥ .

وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، كما أشرنا إلى ذلك أول الباب .

قوله [وما لا يعمل لا يفسر عاملاً] أي : في باب المنصوبات على شريطة التفسير ؛ بأن يكون المشغول عوضاً في اللفظ عن العامل المضمّر ، أمّا المرفوعات على شريطته فيصح لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملاً ، كما صرح به اللمامي في شرح المغني في بحث ((إذا))^(١) .

واعترض على المغني في بحث ((حيث)) لإيهام كلامه خلاف ذلك ، وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصاً بالمنصوبات لقوله فيه : ((لولا هو لعمل ...)) ، ويحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات ، وكذلك المنصوبات لا على تلك الشريطة بأن يكون المذكور دليلاً على المحذوف من غير تعويض كما في شرح التسهيل لمصنفه^(٢) .

وقضية صحة النصب في ((زيد ما أحسنه)) إذا لم يكن من الاشتغال جواز التفسير في نحو ((زيد قام)) أو يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر ، لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالتأكيد بأحد النونين ، وبهذا يندفع كثير من الشبه فاحفظه .

فإن قيل : الاسم المشتغل بالضمير حلّ عمله في الضمير لا يصح أن يعمل في المتقدم ، فكيف نسر عاملاً ، قلنا : المراد أخذاً من التعريف وقولهم ((لولا هو...)) : ما لا يعمل لذاته بأن يقوم به مانع ذاتي ككونه صفة لما قبله أو فعل تعجب أو عرضي غير العمل في الضمير .

(١) هذا معنى ما في حاشية المغني للدمامي ٣٥٢/١ ، وانظر ٤٨٦/١ .

(٢) شرح التسهيل ٦٨٢ ((الاشتغال)) .

[ويجب] النصب إذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل .
 كما إذا وقع بعد أداة شرط [في نحو : ((إن زيداً لقيته فأكرمه))] ،
 و ((متى عمراً تلقه فأحسن إليه)) . أو أداة تحضيض كما في نحو : ((ألا
 عمراً أهنته)) ، [وهلاً زيداً أكرمته] . أو أداة استفهام غير الهمزة نحو :
 ((هل زيداً حدثته)) .

وإنما وجب [لوجوبه] ، أي : لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الأدوات ،
 فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالأفعال .

قوله [متى عمراً تلقه ...] وجه الجزم في ((تلقه)) مع أنه ليس بياناً ولا بدلاً
 ولا فعل شرط أنه مفسر للمجزوم فأعطي حكمه .

قوله [هل زيداً حدثته] فيه نظر : لما يأتي عقبه ، والكلام مفروض فيما إذا كان
 الشاغل فعلاً ، فلا يرد أنه : إذا كان بعد ((هل)) جملة إسمية ذات وجه واحد مثل
 ((هل زيد أنا ضاربه)) لا يتعين نصب الاسم الذي يليها ، نعم ليس في كلامه
 إشعار بقبح ((هل زيداً ضربته)) ، وكلام الرضي صريح في قبحه ^(١) .

قوله [فلو جاز الرفع ...] أي : على الابتداء ، وامتناعه هو مراد
 المصنف بوجوب النصب ، فلا ينافي جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمّر مطاوع
 للظاهر

(١) شرح الكافية ١٧٣/١ .

وصرّح في الأوضح^(١) بأنّ : ((أدوات الاستفهام - أي : غير الهمزة -
وأدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر ،

﴿﴾ إما لفظي كما في :

لا تجزعي إنّ مُنْفسُ أهلكته^(٢)

في رواية رفع ((منفس)) أي : إنّ هلك منفسٌ ، أو معنوي كما في :

أَتَجْزَعُ إنّ نفسَ أتاها جِماؤها^(٣)

أي : إنّ هلكت أو ماتت نفسٌ إذ ذلك لازم لأتاها حمامها .

قوله [إلا في الشعر] استشكله اللقاني بقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا تُنُودُ فَهَدِينَاهُمْ ﴾^(٤) ،

بنصب تُنُود ، فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده ، و ((أَمَا)) من أدوات الشرط

﴿﴾

كما لا يخفى .

(١) الأوضح ٥/٢ .

(٢) صدر بيت من الكامل للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٧٢/٢ ، والمغني

١٦٦٨ وعلمه :

لا تجزعي إنّ مُنْفسُ أهلكته فلذا هلكتُ فعند ذلك فلجزعي

والشاهد فيه ((إنّ منفس أهلكته)) يروى برفع ((منفس)) ونصبه ، وليس الكلام في رواية النصب ،

ورفعه عند الكرفين بجعله مبتداً وجلة ((أهلكته)) خبره ، واستدلوا به على جواز وقوع الجملة الاسمية

بعد ((إنّ)) ، وبعضهم جعله فاعلاً مقدماً على فعله ((أهلكته)) ؛ لأنهم يميزون تقدم الفاعل على

فعله ، أما البصريون فمتعوا كلا القولين ، بل ((منفس)) فاعل بفعل عذوف يفسره الفعل المتأخر

((أهلكته)) .

(٣) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في المغني ١٤٩٨ وشرح التسهيل ٧٢/٢ والجمع ٣٣٩٨ ، وعلمه :

أَتَجْزَعُ إنّ نفسَ أتاها جِماؤها فهلاً التي عن بينِ جنبيكَ تدفَعُ

(٤) فصلت - ١٧ .

إلا إذا كانت أداة الشرط ((إذا)) مطلقاً أو ((إن)) ...)) والفعل ماضٍ ، فيقع في الكلام .

[ويجب الرفع] على الابتداء إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كـ إذا الفجائية ، كما [في نحو : ((خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو))]؛

وقد الشهاب القاسمي : يُجَاب باستثناء ذلك بدليل : أنَّ الفعل الذي يشترط أن يليها هو الشرط ، وشرط ((أمّا)) محذوف ، وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التي في جواب ((أمّا)) فيما قبلها إذا كان من بعض أجزاء الجزاء ، كما بينوه في مبحث ((أمّا)) فانظره .

ومحتمل أنه جرى على أنَّ ((أمّا)) ليست أداة شرط كما نقله في عروس الأفراح عن شيخه أبي حيان ، وتصريح جمع بأنها حرف شرط باعتبار تضمينها لمعنى الشرط لا باعتبار أنها موضوعة له ، والإضافة لأدنى مناسبة .

قوله [مطلقاً] أي : سواء كان الفعل ماضياً أو غيره .

قوله [والفعل ماضٍ] أي : لفظاً أو معنى نحو : ((إن زيداً لم تلقه فانتظره)) .

قوله [في الكلام] أي : في نثر الكلام .

قوله [كـ إذا الفجائية] أي : على الأصح .

وقيل : يجوز النصب على الاشتغال بعد ((إذا)) مطلقاً ، وهو ظاهر كلام سيبويه ومشى عليه ابن الحالج ، وهو مع اعترافه بأنها يلزم المبتدأ بعدها مشكلاً ، إلا أن يريد اللزوم في غير تركيب الإضمار على شريطة التفسير ، أو يريد به غلبة الوقوع .

وقيل : يجوز في نحو : ((فإذا زيداً قد ضربه عمرو)) ، والمنع بدون ((قد)) ،

ووجهه المصنف بأن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية ، وقد يحصل بها الفرق إذ لا تقرن الشرطية بها .

لأنَّ ((إذا)) الفجائية لا يليها إلا مبتدأ أو خبر نحو : ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ ﴾^(١) فلا يجوز نصب بفعل مضمّر [لامتناعه] أي : لامتناع وقوع الفعل بعدها ، ولهذا قدر متعلق الخبر بعدها اسماً ، كما مرّ في باب المبتدأ . وكذا يجب الرفع إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام كالاستفهام

قوله [لا يليها إلا مبتدأ أو خبر] أي : أو ((أن)) المفتوحة المؤولة بمبتدأ أو المكسورة ؛ لأنَّ الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر ، والمراد لا يليها فعل ظاهر ولا مضمّر ، وأجاز الزعفراني إيلاء المضمّر إذا لزم الحذف ، فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال .

قوله [كالاستفهام ...] أي : من كل ما له الصدر .
ومنه : أدوات العرض ، والتحضيض ، والتمني بـ ((ألا)) ، خلافاً للجزولي حيث جعل توسط التحضيض وأخويه قرينة ترجح بها النصب ، أو يمتنع عمل ما بعده فيما قبله ، وإن لم يكن له الصدر كـ ((أن)) المفتوحة .
قل الرضي^(٢) : ((وأما ((أن)) المفتوحة فإنه وإن لم يجب تصديرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)) .
واعلم أنه يتبادر من كلامه أنَّ بقية الأحرف النافية لا تكون كـ ((ما)) ، وهو كذلك ، إلا ((إن ولا)) على خلاف مرّ .

(١) يونس - ٢١ .

(٢) شرح الكافية ١٦٤ / ٨ ((الاشتغال)) .

وما النافية ، وأدوات الشرط نحو : ((زيدٌ هل أكرمه)) و ((عمرو ما صحبته)) و ((خالد إن رأيت فأكرمه)) ؛ لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

❦ وفي الرضي^(١) : ((وكذا - أي : من الواجب التصدير -)) ((ما وإن)) من جملة حروف النفي بخلاف ((لم ولن ولا)) إذ العامل قد يتخطاها ، قل : قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع^(٢) يروى برفع ((كل)) ونصبه ((. ثم قل : ((ومع هذا فالرفع راجح نظراً إلى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام)) .

وأداة الاستثناء نحو : ((زيد ما يضربه إلا عمرو)) ولأنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولهذا ردّ على من زعم في ﴿ وَإِنْ كَانَا لَيُؤْفِقِينَ ﴾ كون ((إن)) نافية ، واللام من ((لما)) بمعنى : ((إلا)) ، و ((كلاً)) منصوب بمجذوف يفسره ((ليؤفقيهم)) ، وفيه مانع آخر ، وهو لام القسم .

قوله [وخالد إن رأيت أكرمه] ينبغي أن يقرأ ((أكرمه)) على صيغة المضارع المجزوم لا الأمر ، وإلا فكان يجب ((فأكرمه)) بالفاء .

(١) شرح الكافية ١٦٤/١ - ١٦٥ .

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في المغني ٢٠١/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٩٧/١ والممع ٣٧١/١ . وقول الرضي معناه : إن العامل ((أصنع)) يتخطى ((لم)) فيعمل فيما قبلها ((كله)) ، وما له الصدر لا يعمل ما قبله في ما بعده ولا ما بعده في ما قبله ، فلا تلحق ((لم)) بـ ((ما وإن)) .

وذكره لهذا القسم إفادة لتمام القسمة وإن كان ليس من هذا الباب ؛
لعدم صلوق ضابط الباب عليه كما قاله في الأوضح ^(١) .
[ويستويان] أي : الرفع والنصب إذا وقع الاسم بعد عاطف ، غير
مفصول بـ ((أما)) ، مسبوق بمجمله ذات وجهين غير تعجبية

قوله [لعدم صلوق ضابط الباب ...] ؛ لأنه اعتبر في الضابط أن يكون الفعل
بحيث لو فرغ من الضمير لعمل في الاسم السابق ، وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ،
ولا يتقيد عدم صلوق الضابط بكون العامل لو فرغ للمتقدم نصبه ، فإننا قد أشرنا فيما
سلف بأن المراد جواز العمل في ذاته لا مطلقاً .

قوله [بعد عاطف] أي : أو ما هو بمنزلة ، وهو ((حتى وبلى ولكن)) .
قوله [غير مفصول بـ أما] احتراز عن نحو : ((زيدٌ قام وأما عمرو فأكرمه)) ،
فإن الرفع فيه راجح ولا أثر للعطف ، ومحل كما يؤخذ مما تقدم إذا لم يوجد مرجح
لنصب ، كأن يكون الفعل المشغول فعل طلب ، وانظر الفصل بـ ((إذا))
الفجائية فإن قضية كلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجيحه .

قوله [ذات وجهين] أي : إسمية المصدر فعلية العجز ، واسم الفاعل الناصب
للمفعول به كالفعل نحو : ((زيدٌ ضاربٌ عمرًا وبكرًا أكرمه)) ، بخلاف ما إذا لم
ينصب المفعول به نحو : ((زيدٌ قائمٌ غلامه وبكرًا أكرمه)) ؛ لأن مشابهته للفعل غير
تامة ، وانظر حكم اسم الفعل والمصدر .

قوله [غير تعجبية] احتراز عن التعجبية نحو ((ما أحسن زيداً وعمرو أكرمه))
فلا أثر للعطف على الفعلية ، والرفع هو المختار عند سييويه ، ومر وجهه وما فيه .

(١) الأوضح ١٧٢ .

كما [في نحو : ((زيدٌ قلم وعمروٌ أكرمه [لأجله ، أو فعمر و أكرمه)) ، فيجوز في ((عمرو)) الرفع والنصب [للتكافؤ] الحاصل على كل تقدير ؛ لأنَّ الجملة الأولى إسمية الصدر فعلية العجز ، فإنَّ راعيت صدرها رفعت ، وإنَّ راعيت عجزها نصبت ، فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح .

. قوله [لأجله أو فعمر و أكرمه] فالرابط إما الضمير من ((لأجله)) أو الفاء المفيدة للسببية .

قوله [ولا مرجح] فإنَّ رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي هو السلامة من الحذف عورض بأنَّ النصب مرجح بقرب قرينته ، وهي معارضة بقرب المعطوف عليه .

قال الجامي ^(١) : ((فإنَّ قلت : لا تفاوت في القرب والبعد بينهما ؛ إذ الكبرى أيضاً قرينة غير مفصلة عنها ، قلنا : هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب)) انتهى ، واعترضه العصام فراجعه .

بقي أنَّ البعد على تقدير الرفع إنما يتم إذا عطفت مفردات الجملة الثانية على الأولى ، وأما إذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الأولى فلا يتحقق بُعد ، إلا أنَّ يقل بتقدير النصب تعين القرب ، وبتقدير الرفع لا يتعين ؛ لجواز أنَّ يكون حينئذٍ من عطف المفردات ،

وفيه : أنه يلزم على عطف المفردات العطف على معمولي عاملين مختلفين .

(١) شرح الكافية الجامي ٣٦٠/١ ((الاشتغال)) .

وظاهرُ تمثيله بما ذكر أنه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها .

وهو ما جزم به في الجامع حيث قل : ((ولا يشترط الرابط إنْ نصبت وفقاً لسبويه والفراسي)) ،

قوله [يربطها بالمعطوف عليها] لعلّ المراد : بمبتدأ المعطوف عليها .

قوله [جزم به في الجامع] أي : تبعاً للتسهيل حيث قل^(١) : ((وإنْ ولي العاطف جملة ذات وجهين - أي : إسمية الصدر وفعلية العجز - استوى الرفع والنصب مطلقاً ، خلافاً للأخفش وموافقيه في ترجيح الرفع إنْ لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبراً)) انتهى .

واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾^(٢) ، قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب ، وهي في النصب معطوفة على ((تجري)) من قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ ، وليس في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود على الشمس ، وأجمع القراء على نصب ﴿ وَالنَّاءُ رَفَعَهَا ﴾ ، وهي معطوفة على ((يسجدان)) من قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ، وليس فيهما ضمير يعود على ((النجم والشجر)) .

(١) يعني ابن مالك في شرح التسهيل ٧٤ / ٢ ، و الجامع ((الهرمبل)) - ٨٣ .

(٢) يس - ٣٩ و الرحمن - ٧ ، والحرميان هما نافع وابن كثير والقراءة في الدر المصون ٤٨٥/٥ ، ومعظم عبارات البحث هناك فراجع .

لكنْ خالف في أوضحه^(١) فجزم باشتراط ذلك ، ومنع النصب في نحو
المثال المذكور ؛ لعدم الرابط تبعاً للأخفش والسيراقي قل : ((وهو
المختار)) .

قوله [ومنع النصب ...] أي : لأنه لا يجوز العطف على الصغرى ؛ لأنها خبر ،
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه ، والواجب في الجملة
التي هي خبر المبتدأ اشتغالها على رابط يربطها به ، وهو متنفذ هنا ؛ ولأنه لا يجوز
عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل .
وأجيب عن الأول : بأنه أكثرى لا كلي ، فقد يغتفرون في الشواني ما لا يغتفرون
في الأوائل نحو : ((ربّ شاة وسخلتها)) .

وعن الثاني : بأن الإعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه
جملة لا إعراب لها .

ثم أنه ما المانع من النصب وتقدير الجملة الفعلية معطوفة على جملة المبتدأ
والخبر ، فإنّ عطف الاسمية على الفعلية وعكسه جائز ، إلا أن يقال : إمكان العطف
على الكبرى جارٍ مع الرفع والنصب ، فلا وجه لتخصيصه بالنصب .

قوله [تبعاً للأخفش والسيراقي] إنما متعا العطف بناءً على الصغرى ، فلا
ينافي ما سبق عن التسهيل من أن الأخفش ومن وافقه رجحوا الرفع .

(١) قل في الأوضح ١٢/٢ : ((فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول ، ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش
والسيراقي بمنعان النصب ، وهو المختار ، والفارسي وجماعة يميزونه ...)) .

[وليس منه] أي : من باب الاشتغال ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ فِي الزُّبْرِ ﴾^(١)
 أي : الكتب ؛ لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله ؛ إذ لو صح لكان
 تقديره : فعلوا كل شيء في الزبر ، وهو باطل ،
 فرفع ((كل)) واجباً على الابتداء ، وجملة : فعلوه في موضع رفع
 صفة ((كل)) ، أو في موضع جر صفة لـ ((شيء)) ، و ((في الزبر))
 خبر ((كل)) ، والمعنى : وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر .

قوله [وهو باطل] قل الجامي^(٢) :

((لأنه يصير التقدير : فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر ، فقوله ((في الزبر)) :
 إنَّ كان متعلقاً بـ ((فعلوا)) فسد المعنى ؛ لأنَّ صحائف أعمالهم ليست محلاً
 لأفعالهم ؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم .
 وإنَّ كان صفة لـ ((شيء)) - مع أنه خلاف ظاهر الآية - فات المعنى المقصود ؛
 إذ المقصود أنَّ كل شيء مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقاً لقوله تعالى :
 ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْطَرٌّ ﴾^(٣) ، لا أنَّ كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم))
 انتهى وانظر حواشيه .

(١) القمر - ٥٢ .

(٢) شرح الكافية - الجامي - ٣١٧/١ - ٣١٢ ((الاشتغال)) .

(٣) القمر - ٥٣ .

[و] كذا ليس منه [((أ زيدٌ ذُهِبَ [به))] بالبناء للمفعول وفقاً لسيبويه لعدم صلوق ضابط الباب عليه ؛ إذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع إعماله النصب فيه ،

قوله [وفقاً لسيبويه ^(١)] وأجاز السيرافي وابن السراج والمرادي نصب ((زيد)) في المثال ونحوه ، فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات ، على أن يكون المجرور في موضع نصب ، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل .

ورده ابن مالك ^(٢) بأن الفعل ((لا يتضمن إلا مصدراً غير مختص ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مفيد ، فكيف إذا كان غير منطوق به)) .

قوله [لامتناع إعماله النصب فيه] ؛ لأن الجار والمجرور في موضع رفع بـ ((ذهب)) ؛ إذ ((ذهب)) لا يعمل النصب ، وكذا مناسبه أعني : ((أذهب)) ، قل الجلمي ^(٣) :

((فإن قلت : لا ينحصر المناسب في ((أذهب)) فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل ((يلبسه أو أذهب)) على صيغة المعلوم فيكون تقديره : ((زيداً يلبسه الذهب ، أو يلبسه أحدٌ بالذهب)) ، قلنا : المراد بالـ ((مناسب)) ما يرادف الفعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد المسند إليه ، والاتحاد فيما ذكرته مفقود)) ، وفي كلام الشارح ما عرفته عما سبق .

(١) الكتاب ١٠٤/٨ . أما المرادي فلم يجوز النصب ، لاحظ شرحه على التسهيل ٤٣٥ .

(٢) شرح التسهيل ٧/٢ وفيه إجازة السيرافي ، وضعت ابن مالك رأي ابن السراج فراجع .

(٣) شرح الكافية - الجلمي ٣١٠/١ - ٣١١ ((الاشتغال)) .

فرعُ ((زيد)) واجبٌ : إما على الابتداء ، أو على إضمار فعل تقديره :
 ((أذهبَ زيدٌ دَهَبَ به)) ، ولم ينبه على هذا في الشرح (١) .
 تَمَتَّة : الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع ، بأن يكون الرفع
 على الابتداء ، أو على الفاعلية بإضمار فعل ، وتأتي فيه الأقسام الخمسة ،
 ذكره في الأوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية الكبرى (٢) .
 فيجب الابتداء في نحو : ((خرجت فلذا زيد يكتب)) ، ويترجع في نحو :
 ((زيد قام)) عند المبرد ،

قوله [أو على إضمار فعل ...] هذا هو المختار لمكان الهمزة .
 قوله [الاشتغال كما يجري ...] مرّ ما فيه .
 قوله [بإضمار فعل] أي : بسبب إضمار فعل ، والسبب أعم من العمل ، أو
 بفعل مضمر على أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف .
 قوله [فيجب الابتداء ...] أي : يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكر
 من كل ما وجد فيه مانع من الموانع المذكورة في النوع الأول ؛ لأنَّ ((إذا)) الفجائية
 لا تدخل على الأفعال على الأصح ، فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر .
 قوله [ويترجع في نحو : ((زيد قام)) ...] قال المرادي : ((فيه نظر ؛ لأنَّ
 المعروف أنَّ شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجودُ طالب للفعل لزوماً أو اختياراً ،
 وهو مفقود هنا ، ولا نعلم مَنْ أجاز رفعه على الفاعلية ،

(١) يدر أن في نسخ شرح قطر الندى لابن هشام اختلافاً فالفاكهي نسب له عدم التنبيه ، مع أنه
 نبّه عليه في آخر بحث الاشتغال ١٩١ فقد قل : لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط .
 (٢) الأوضح ١٣٢-١٤ ، والجامع ٨٣ ((الهرملي)) شرح التسهيل ٧٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ٢٧٩/١ .

ونجِب الفاعلية في نحو : ﴿إِنْ أَمُرُّهُ هَلَكَ﴾^(١) ،

❧ أي : بفعل محذوف إلا ابن العريف^(٢) ... ❧ .

قل الدماميني : ((وزاد غيره المبرد)) ، وينبغي أن يزداد ((الكوفيون)) ؛ لأنهم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه ، فيكون جواز الاشتغال عندهم أقيس من جوازه عند من قل : لا يتقدم .

قوله [ونجِب الفاعلية في نحو : ﴿إِنْ أَمُرُّهُ هَلَكَ﴾] أي : من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل .

وبحث فيه الناصر اللقاني : ((بأن أداة الشرط إنما تقتضي فعلاً ما أعم من أن يكون ناصباً أو رافعاً ، وكون : ((استجارك)) تفسيراً لا يتعين ؛ لجواز أن ينصب ((أحد)) بـ ((وجدت)) مثلاً بقرينة المقام ، فـ ((استجارك)) نعت لا تفسير)) انتهى .

وقد يجاب بأن الغرض التمثيل لا الاستشهاد ، والتمثيل يكفيهِ الاحتمال ، ولو سلم أن المراد الاستشهاد على وجوب الرفع على الفاعلية فللمراد به امتناع الرفع بالابتداء .

ولو قل : ((ويجب الرفع بفعل مقدر)) لكان أولى ؛ ليدخل نحو : ((إن زيد ضربَ أو غضِبَ عليه)) بالبناء للمفعول .

(١) النساء - ١٧٦ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ٤٣٤ ، قل في الارتشاف ١١٤ / ٣ : ((وأجاز ابن العريف وقوم منهم المبرد رفعه على الفاعلية بفعل مضمَر يفسره الفعل بعده ، وتقديره : ((قام زيد قام)))) .

وترجع في نحو : ﴿أَبَشْرُهُدُونًا﴾^(١) ، ويستويان في نحو : ((زيد قام ،
وعمر وقعد)) .

قوله [وترجع في نحو : ﴿أَبَشْرُهُدُونًا﴾] أي : يترجح الرفع أو النيابة عن
الفاعل على الابتدائية في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعدما يغلب دخوله
على الأفعال ، فيترجح الرفع على ما ذكر في كل موضع يترجح فيه النصب في
النوع الأول .

قوله [ويستويان في نحو ...] أي : فيما إذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم
المذكور على جملة إسمية الصدر فعلية العجز ، وإنما استويا للحصول التناسب فيهما .
فإن قلت : يترجح الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل .
قلت : عند قصد العطف على جملة الخبر ، يعارض ذلك أن التناسب بين
المتعاطفين في الفعلية أرجح من التخالف ، وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل ، وأيضاً
فقرّب المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف ، ومرّ ما يأتي هنا .

(١) النغابن - ٦ .

[باب التنازع]

في العمل

وهو أن يتوجّه عاملان متصرفان

قوله [عاملان] ودخل فيه المذكوران والمخدوفان لقريئة ، كقولك ((زيدا)) في جواب ((من ضربت ، وأكرمت)) ، وعليه فهل يجوز إعمال الأول فيضمّر للثاني فتقول ((إليه زيدا)) بفصل الضمير بعد حذف العامل ، لكن ذكر في التصريح^(١) أنهما لا بد أن يكونا مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور .

قوله [متصرفان] عبارة الأوضح^(٢) : ((فعّالان متصرفان أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف أو اسم يشبهه)) انتهى .

ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى : ﴿ هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابَهُ ﴾^(٣) ، ويحتمل أن المراد : أو اسمان يشبهان الفعلين ، فيكون الضمير راجعاً للمقيّد بدون قيده ، وكذا قوله : ((أو اسم يشبهه)) أي : الفعل في العمل بأن يتضمن الحدث ، بخلاف الأسماء الجملة التي ليس فيها معنى الحدث .

(١) شرح التصريح ٣٥٠ / ١ ((التنازع)) .

(٢) الأوضح ٢٧٢ ((التنازع)) .

(٣) الحاقّة - ١٩ .

فأكثر ، ليس أحدهما مؤكداً للآخر

قوله [فأكثر] كذا وقع في عبارة ابن عصفور^(١) ، وقال المصنف في الحواشي
تبعاً لأبي حيان : ((وهو يومهم أنه سمع في أكثر من ثلاثة ، وليس كذلك ، فالأولى أن
يقول : ((عاملان أو ثلاثة)) .

قل اللعامي في شرح التسهيل : ((قلت : أنشد الشيخ نجم الدين سعيد في
شرح الحاجبية شاهداً على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسي :
طلبت فلم أدرك بوجهي وليستي قعدت ولم أبغ الندى عند سائب^(٢)

قوله [ليس أحدهما مؤكداً للآخر] خرج نحو :
أتاك أتاك اللاحقون^(٣)

وقد يقال : لا حاجة لهذا مع قوله : أن يتوجه عاملان ؛ لأن المؤكد لم يتوجه
للمعمول أصلاً ولم يطلبه ؛ لأنه لم يؤت به للإسناد .

تنبيه : لا بد من رابط بين المتنازعين بأن يكون الثاني إما معمولاً للأول نحو قوله
تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَاقُولُ سَفِيهَا عَلَى اللَّهِ ﴾ ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَانُوا ظَنَّتُمْ ﴾^(٤) .

-
- (١) شرح الجمل ٦١٣/١ ((باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصلابه)) .
(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الأشموني ١٠١/٢ والأشبه والنظائر ١٥٧/٤ وحاشية يس على
التصريح ٣٦٨ . والشاهد فيه كما في الأشبه عن ابن هشام : ((اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين
وتنازع بين ثلاثة ، وتنازع بين أربعة ، فقد تنازع ((طلبت)) و((لم أدرك)) في ((بوجهي)) ، وقد
تنازعا و((لم أبغ)) في ((الندى)) ، وقد تنازع الثلاثة و((قعدت)) في الطرف ((عند)))) .
(٣) بيت شعر تقدم تخريجه في ١١٣/١ بحث العرب والمبني فراجع .
(٤) الجن - ٧٠ ، ٤ .

إلى معمول فأكثر ،

﴿٥﴾ أو معطوفاً عليه نحو :

أرجو وأخشى وأدعو الله ^(١)

أو جواباً له معنوياً نحو : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ ^(٢) ، أو صناعياً نحو : ﴿أَتُونِي أُفْرِغْ﴾ ^(٣) ؛ لأنه بمعنى : إن يستفتونك فقل ، وإن يأتوني أفرغ ، قل المصنف في الحواشي : ولينظر في ﴿هَاقُمُ افْرَأُوا كِتَابِيَهٗ﴾ فقد يقال إن الثاني مسبب عن الأول .

قوله [إلى معمول فأكثر] شمل الظاهر والضمير .

وقول ابن الحالج ^(٤) : ((شرطه أن يكون ظاهراً)) إن أراد مقابل المستتر فذاك ، وإلا لزمه أن لا يكون نحو ((ما ضربت وشتمت إلا إياك ، وقمت وقعدت بك)) من باب التنازع ، مع أنه منه ، ولعله جرى على الغالب ، أو لأن في الضمير تفصيلاً كما بينه الرضي والجلامي ^(٥) .

(١) جزء من صدر بيت من البسيط في شرح التسهيل ١٠٦٢ ، وشرح الشذور ٣٦٦ ، والأشبه والنظائر ١٦٣/٣ ، وتعلمه :

أرجو وأخشى وأدعو الله مُبْتَغِياً عفواً وعافيةً في الروح والجسد

والشاهد واضح فالأفعل الثلاثة ((أرجو)) و ((أخشى)) و ((أدعو)) كلها تطلب معمولاً واحداً هو لفظ الجلالة ، والرابط فيما بينها هو عطف بعضها على بعض .

(٢) النساء - ١٧٦ .

(٣) الكهف - ٩٦ .

(٤) شرح الكافية ٧/١ .

(٥) شرح الكافية ٧/١ ، شرح الكافية الجلمي ٢٦٣/١ ((التنازع)) .

☞ وحاصله : أنه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله إذ لا يمكن أن يكون مضمولاً لغيره ولا في المرفوع الواقع بعد ((إلا)) كالظاهر الواقع بعدها لما سيأتي .

قوله [متأخر عنهما] علم منه أنه لا يقع في متقدم ؛ إذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثاني ويستحقه قبل وجوده ، فلا يكون فيه محل تنازع ؛ لأن الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع فيما أخذه الأول .

فلا يرد : أن استحقاق الأول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين إعمال الأول ؛ لأن استحقاق الأول قبل استحقاق الثاني لا يمنع ، وإنما يمنع استحقاق الأول قبل وجود الثاني ، وبينهما فرق جلي .

وقد ابن مالك^(١) : ((لأنك إذا قلت : ((زيدا أكرمه ويكرمني)) أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا)) انتهى .

وقد يتنازع فيه : بأن ذلك الأخذ إنما هو بعد ذلك الطلب وإن قُطِع النظر عن الضمير وجُرد إلى الاسم السابق ، فكل منهما طالب له ، وقد صرح الهندي : بأن التنازع في الطلب بمعنى أن يقصد توجه الفعلين مثلاً إلى اسم واحد ، أما بعد التركيب فلا تنازع ، لكن بحث فيه اللهدي :

((بأن المحذوف في باب التنازع محذوف نسباً - كما أشار إليه الرضي - ولا معنى له سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول ، يجعل المتعدي كاللازم ، واللازم الحقيقي لا يقتضي المفعول ، فكذاك الجعلي ،

☞

وبأنّ التنازع إنما يتحقق في المعمول المتأخر ، ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم ؛ إذ المتوسط والتقدم إنما يكون في التركيب دون القلب)) انتهى . ولا يخفى ما في هذا الأخير ،

وأما الأول ففيه : أنه إذا نزل منزلة اللازم لا تنازع ؛ إذ لا تنازع بين اللازم والمتعدي في منصوب على أنه معمول لهما ؛ إذ اللازم لا يطلب منصوباً ، وأجاز بعضهم التنازع في المتقدم ، وعليه ربما وجب نحو : ((أي رجل ضربت : أو شمت)) ، وعلى هذا فيترجح إعمال الأول ؛ لاجتماع صفتي القرب والسبق ، ولا في متوسط لما تقدم في تعليل المتقدم بما فيه من البحث ، وخالف الفارسي في ذلك . وظاهر كلام الأوضح ^(١) أنّ القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط ، وأنّ الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر .

ولينظر الفرق إنّ كان الأمر عندهما كذلك ، ولينظر على قول الفارسي إذا تنازع ثلاث معمولات تأخر عن اثنين منها وأعملت الثاني هل يحذف الضمير من الأخير منها أو لا ؛ لأنه لا يلزم إضمار قبل الذكر .

والظاهر المتعين أنه يضمّر في الأخير لعدم لزوم الحذور ، ويصدق أنّ الثاني أولى بالنسبة إلى الأخير ، والظاهر أيضاً على الجواز في المتقدم جواز الإضمار في الملغى أولاً كان أو غيره ؛ لأنه لا يلزم فيه إضمار قبل الذكر .

(١) هذا معنى كلامه في الأوضح ٢٣٢/٢ .

[يجوز] لك إذا تنازع عاملان اتفاقاً في العمل كـ ((قام وقعد أخواك)) ، أم اختلفا كما [في] نحو : [((ضربني وضربت زيدا))]
 [أعمال الأول] منهما في الاسم الظاهر وإهمل الثاني .
 [و] هذا الوجه [اختاره الكوفيون] ؛ لقوته بالسبق ، [فيضمّر في الثاني] المهمل [كلّ ما يحتاجه] من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقاً للمتنازع فيه ؛ إذ لا محذور فيه لرجوع الضمير إلى متقدم رتبة ؛ لأنه معمول للأول نحو : ((قام وقعدا أخواك ، أو قام وضربتهما أخواك ، أو قام ومررت بهما أخواك)) .

قوله [في الاسم الظاهر] تبع فيه ابن الحنجب .

قوله [وإهمل الثاني] أي : ترك إعماله .

قوله [فيضمّر في الثاني] أي : يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلاً كان أو نائبه أو مفعولاً أو مجروراً ، ومنه يفهم أنه لا تنازع في الحل والتمييز ؛ لأنهما لا يضمران ، فإذا قلت : ((قمت وخرجت مسرعاً ، أو تصببت وابتلأت عرقاً)) كان من الحذف للدليل لا من التنازع .

وقد يحذف منصوباً للضرورة .

وعن السيرافي إجازة حذف غير المرفوع ، واختاره ابن الحالج^(١) إلا أن يمنع مانع فيظهر .

قوله [وقد يحذف منصوباً للضرورة] كقوله :

بعكاظ يُعشي الناظرين ————— من إذا هم لحوا شعاعه^(٢)

قوله [إلا أن يمنع مانع فيظهر] وذلك إذا كان الضمير خبراً عن اسم ، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الإفراد والتذكير وغيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه نحو ((أظن ويظنان أخاً الزيدين أخوين)) .

وقل في التوضيح^(٣) : ((الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع)) في هذه المسألة وشرحها ، والحق كما قل الأشموني^(٤) ومكي وغيرهما : أنه لا فساد في ذلك ؛ إذ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادة لفظه ، وأما صورة لفظه فمرجعها إلى الواقع في نفس الأمر ، على أن صورة التثنية إنما حصلت بعد تسلط ((أظن)) وإعماله .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٠/١ - ٨١ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل لعائكة بنت عبد المطلب في شرح التصريح ٣٢٠/١ وبلا نسبة في الأوضح ٢٧/٢ وشرح الشذور ٣٦٩ . والشاهد فيه تنزع الفعلين ((يعشي)) و ((لحوا)) معمولاً واحداً هو ((شعاعه)) ، فأعمل الأول فصار ((شعاعه)) فاعلاً به ، وأعمل ((لحوا)) في ضميره ، ثم حذف الضمير ضرورة ، والتقدير : يعشي الناظرين شعاعه إذا لحوه .

(٣) الأوضح ٣٢/٢ .

(٤) شرح الأشموني - بهامش حاشية الصبان ١٠٨/٢ .

[أو] إعمل [الثاني] في الظاهر ، وإعمل الأول .

[و] هذا الوجه [اختاره البصريون] ؛ لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بلجنبي ، وهو الصحيح ؛ لأنّ إعماله في كلام العرب أكثر من إعمل الأول ، ذكر ذلك سيبويه ^(١) .

قوله [واختاره البصريون] أي : إنّ لم يكن في اللفظ مانع أو مرجح ، قل أبو حيان ^(٢) : ((لا بدّ من اشتراط أنّ لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله : كأنهنّ خوافي أجمل قرم . ولّى يسبقه بالأمعز الحَرْبُ ^(٣) فهذا من إعمل الأول ولا يجوز أنّ يكون من إعمل الثاني ؛ لأنه حينئذٍ يكون مفسراً للضمير الذي في ((ولّى)) ، ولام كي تمنعه أنّ يتخطاها الى تفسيره ، فإنه لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها ؛ لأنّ المفسّر نائب عن المفسر ، فكأنه قد تقدم)) .
وقل في البسيط : إذا كان في اللفظ ما يرجح أحد العاملين وجب إعماله ، فإنّ عطف الثاني بحرف الإضراب نحو : ((ضربت بل أكرمت زيدا)) وجب إعماله ، وعكسه في نحو : ((ضربت لا أكرمت زيدا)) ، والعامل الملغى نحو ((كان أرى زيدا ذاهباً)) .

قوله [وسلامته من الفصل ...] أي : فيما إذا لم يكن الثاني من متعلقات الأول ، فلا يرد أنه غير مطرد في نحو جاءني لإكرامه زيد ، وكاد يخرج زيد ☞

(١) الكتاب ٨٧١ - ٨٩ .

(٢) الارتشاف ٨٧٣ ((التنازع)) .

(٣) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ٧٣ ، والعين ٣٢٩/٨ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٨٧٣ والاشبه والنظائر ١٦٢/٣ ، والشامد واضح من كلام الحشي .

وهذا يجري في صورة العطف وغيرها ، ولسلامته من العطف على الشيء ، وقد بقيت منه بقية في صورة العطف .

فإن قيل : الفصل بالأجنبي لامتناعه يقتضي وجوب إعمال الثاني .

قلت : نص الرضي^(١) على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل^(٢) : ((إعمال السابق موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط ؛ فإنَّ جواب السابق منهما مغني عن جواب الثاني ، فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنياً عن عمل الثاني)) انتهى .

والجوابُ - بأنَّ الأقرب إنما يعتبر إذا استويا قوة وضعفاً ، بخلاف ما إذا اختلفا فلا اعتبار للأقوى ، والمتقدم من الشرط والقسم أقوى ؛ لبقائه على التصدير ، بخلاف المتنازعين فإنَّ لكل منهما ما للآخر من القوة -

مردودٌ ، بأنَّ التنازع قد يقع بين القوي والضعيف ، كالفاعل واسم الفاعل ، والمدار على السبق فيهما عند الكوفيين ، والقرب عند البصريين ، وكما يؤخذ من إطلاقهم ، وصرح به ابن هشام في الحواشي فقال :

((خطر لي في وقت أنه يترجح إعمال الأول في ((كان قائماً زيد)) ؛ لأنه فعل

☞☞

فهو أولى بالأعمال ،

(١) قل في شرح الكافية ٢٢٧/٢ : ((... فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بالأجنبي ، ولا يجوز ذلك ، بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي ...)) .

(٢) شرح التسهيل ٩٨/٢ .

قل المرادي : ((وإذا تنازع ثلاثة فلحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث)) . قل الشيخ العلامة خالد الأزهرى^(١) : ((وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوي فيه الأمران ، لم أرَ في ذلك نقلاً)) .

﴿ وَقَوَّى ذَلِكَ عِنْدِي قَوْلُ الرَّغْشَرِيِّ^(٢) فِي : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، وَلَمَّا وَقَفْتُ عَلَى قَوْلِ أَبِي خِرَاشٍ الْهَذَلِيِّ :

بلى إنها تعفو الكلوم وإنما يوكل بالادنى وإن جل ما يمضي^(٣)
رجعتُ عن ذلك ، فانظر هذا المأخذ ما لطفه وهذا البيت ما أحسن طباقه
لمسألتنا)) انتهى . أي : لأنه قل إنما يوكل الأمر بالأقرب وإن كان الماضي جليلاً ،
فادنى المصائب إلى الإنسان يشغله عن أبعد ما عهداً منه ، وانظر ذلك مع ما سلف
عن البسيط من أن محل الخلاف حيث لا مرجع .

قوله [وسكتوا ...] قل العصام في شرح الكافية : ((وإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب)) انتهى . وقل الدماميني في شرح التسهيل : ((وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق ؛ لكونه أفاد به الحكم مشعراً بشبهة كل من أهل البلدين ، ولشموله لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين ، وإن كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص)) انتهى . ﴿ ﴿

(١) شرح التصريح ٣٣٠/٨ .

(٢) الكشف ٣٦٤/٣ ، تفسير سورة الروم - ٢٥ .

(٣) البيت من الطويل لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١٩٩/٨ والخزانة ٤٠٥/٥ ، ٤١٥ ، والغني ١٤٥/٨ ، والشامد واضح .

[فيضم في الأول] المهمل [مرفوعه فقط] فاعلاً كان أو نائبه ، مطابقاً

للاسـم الظاهر

ويتنظر كيف يقال : أنَّ الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الأول عند البصريين مع قوله في التصريح^(١) لم يسمع إعماله عند تنازع ثلاثة .

قوله [مطابقاً للاسم ...] أي : غالباً كما في التسهيل^(٢) ، وقد لا يطابقه . أجاز سيويوه ((ضربني وضربتُ قومك)) بنصب ((القوم)) أي : ((ضربني)) من ثم ، وحكم بقبحه ، وأجازوا في :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجُلٌ.....^(٣)

أن ينوي الضمير في ((تعفَّق)) مفرداً باعتبار تأويله بالمذكور .

(١) شرح التصريح ٣٧/٨ .

(٢) شرح التسهيل ١٠٠/٢ .

(٣) جزء بيت من الطويل للقمّة الفحل في ديوانه ٣٨ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٤/٢ ، والأوضح ٢٩٢ ، وقامه :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجُلًا فَبَدَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

تعفَّق : استتر ، والأرضى : شجر ، وبذت : غلبت ، وكليب : جمع ((كلب)) مثل ((عبيد)) . والشاهد : أن الكسائي وجماعة قالوا : إذا عمل الثاني في المعمول وأعمل الأول في ضميره وجب حذف الضمير ولو كان مرفوعاً لثلا يلزم عود على متأخر ، والدليل هذا البيت ، ((رجال)) فاعل ((أرادها)) وقد حذف الضمير من العامل الأول ((تعفَّق)) ولو ظهر لقال : ((تعفَّقوا وأرادها رجال)) ، وما ذكره ليس بلازم قل في شرح التسهيل : ((ولا دلالة فيه لإمكان جعله من باب أفراد ضمير الجماعة مؤولة بمنفرد اللفظ بجمع المعنى)) أي : يجعل الضمير مستتراً في ((تعفَّق)) تقديره : هر ، وهذا الضمير مؤول بالجموع أو المذكور ، وأوله لأن الضمير عائد على ((رجال)) وهو جمع فكيف يكون الضمير مفرداً .

لامتناع حذف العملة وإنْ لزم منه الإضمار قبل الذكر؛ لوقوعه في غير هذا الباب كـ ((باب نعم وبئس)) ،

قوله [لامتناع حذف العملة] قل اللقاني : ((هذا الدليل لا يفيد وجوب الإضمار ؛ لإمكان وجوب الإظهار وجوازه)) انتهى .

وأجيب : بأنَّ المقصود إثبات وجوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف ، وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر، وهو لزوم التكرار كما قرر في محله .

نعم في هذا الدليل نظر ؛ لأنه قد جاء حذف الفاعل في مواضع معروفة ، وعبرة بعضهم : يسوغ تأخير المفسر لفظاً ومعنى قَصِدَ تفخيم المفسر أو الإتيان به مجرد التفسير ، كما في ((نعم رجلاً زيد)) أو قصد التفخيم مع اتّصل المفسر كما في ضمير الشأن ، والثلاثة مفقودة في ضمير المتنازع فيه .

قوله [لوقوعه في غير هذا الباب ...] بحث فيه اللقاني : ((بأنَّ جواز الإضمار فيه لغرض إيراد الشيء مجملّاً ثم مفصلاً ؛ ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً)) .

وأجيب : بأنَّ المقصود الاستدلال على أنَّ الإضمار قبل الذكر في حدّ ذاته ليس أمراً ممتنعاً ، ولا شبهة أنَّ وروده في غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك ؛ إذ لو كان في نفسه ممتنعاً لما جاز مطلقاً .

فأصل الكلام : أنه لما ورد الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب دل على أنه ليس ممتنعاً في نفسه ، وحينئذٍ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه ؛ لوجود الداعي إليه ، وهو امتناع حذف العملة واستقبح التكرار بالإظهار فتعين الإضمار ، فتأمله فإنه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، وانظر ما المانع من كون الغرض هنا الإيجل ثم التفصيل .

بل وفي هذا الباب نشرًا ونظمًا ، [نحو] : ((ضربوني وضربتُ
 قومك)) حكاه سيويوه ، وقوله :
 [جَفَوْنِي وَلَمْ أَجَفْ إِلَّا خَلَاءَ] (١) لغير جميل من خليلي مهملُ

قوله [بل وفي هذا الباب ...] فإن قلت : هذا لا يفيد اطراد الجواز ؛ لإمكان أن
 يكون سماعياً ، والمطلوب إنه مطرد .
 قلت : لو صح لم يثبت في العربية حكم من الأحكام ؛ لورود ذلك في كل محل
 بل الواجب حملُ ما يثبتُ عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه .
 لا يقل : ما تمسك به الكسائي يدل على خلافه ؛ لأننا نمنع ذلك ؛ لأنه بيت شعر
 يمكن تأويله بإضمار المفرد ، فلا يقوم النظم والنثر الصريحين في الإضمار قبل الذكر
 قوله [حكاه سيويوه ^(١)] أي : عن العرب ، فلا حاجة لقول المراتي ^(٢) : ((فإنْ
 قلت : قد قيل : إنه لم يتقله عن العرب بل هو مثل مخرج على مذهبه ، قلت : هو
 خلاف الظاهر)) .

قوله [جفوني ^(٣) ...] عزاه ابن الناطم ^(٤) لبعض الطائيين ، والشاهد فيه ظاهر .

(١) الكتاب ٨٩/١ ((باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في الابتداء مبنياً عليه الفعل)) .

(٢) توضيح المقاصد ٢٧٨/١ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٩٩/٢ والأوضح ٢٨٢/٢ والمغني ٤٨٩/٢ .

والشاهد فيه : إعمال الثاني ((لم أجف)) في المعمول ((الأخلاء)) فإنه مفعوله ، وأعمل الثاني
 ((جفوني)) في ضمير المعمول أعني : واو الجماعة العائد على ((الأخلاء)) ، وهذا عود ضمير
 متقدم على متأخر ، والبيت دليل على جواز عود الضمير على المتأخر حل التنازع .

(٤) شرح ابن الناطم - ١٨٧ .

وأوجب الكسائي حذفه هرباً من الإضممار قبل الذكر لفظاً ورتبة ،
والفراء إضمماره مؤخراً إنْ طلب الثاني منصوباً لما يلزم من الإضممار قبل
الذكر أو حذف الفاعل ، وإلا أعملهما في المرفوع ، وهو مشكل ، فإنْ
اجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع في الأصول ، والنحويون يجرون
العوامل كالمؤثرات الحقيقية ، قاله الرضي ^(١) .

قوله [وأوجب الكسائي حذفه] قيل : ما قرأ إليه أشنع مما قرأ منه فإنْ حذف
الفاعل أشنع من الإضممار قبل الذكر ؛ لأنه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده ،
وخطئ وهذه تخطئة في القياس ، والتخطئة التي لا مدفع لها هي أنَّ العرب تضمروا ولا
تحذف ، وهذا هو المشهور عن الكسائي ،

وفي باب الاستثناء من شرح الإيضاح : ((ما حكاه البصريون عن الكسائي -
أنه يميز حذف الفاعل في نحو : ((ضربني وضربت الزيد)) - باطل ، بل هو عنده
مستتر في الفعل مفرداً في الأحوال كلها)) انتهى .

وكلام الشارح يفهم : أنه إنْ أعمل الأول وألغى الثاني لم يحذف المرفوع عند
الكسائي ، فتقول على هذا : ((ضربت وضربوني قومك)) كما يقول البصريون
وفيه بحث .

قوله [والفراء إضمماره ...] اعلم أنَّ النقل عن الفراء مختلف ، وما نقله
الشارح هو ما في المغني ^(٢) ، لكن قيد صورة استواء العاملين في طلب يكون العطف
بالواو نحو : ((قام وقعد أخواك)) .

(١) شرح الكافية ٨٠/٨ ((التنازع)) ، شرح الكافية ٢٤٤/١ ((الاستثناء)) .

(٢) المغني ٤٨٩/٢ .

وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع ، وهو كذلك إن استغنى عنه كـ ((ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرّ بي زيد)) ، ولا يجوز إضماره ؛ لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ، فإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس كـ ((رغبت ورغب فيّ الزيدان عنهما)) ، أو كان عملة في الأصل بأن كان العامل من باب ((كان أو ظن)) ، نحو : ((كنت وكان زيد صديقاً إياه ، وظنني وظننت زيدا قائماً إليه)) وجب إضماره مؤخراً عن المتنازع فيه ؛ لخوف اللبس في الأول ؛ ولكون المنصوب عملة في الأصل في الثاني ،

قوله [حذف غير المرفوع] أي : من منصوب لفظاً أو محلاً ، والمراد بالمنصوب لفظاً : ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالنصوب محلاً : ما يصل إليه بواسطة حرف الجر ، كما أشار إليه بالمثل .

قوله [كرغبت ...] وجه اللبس أنّ المتبادر من ((رغبت)) إنما هو ((رغبت في الزيدين)) بقرينة معمول الفعل الثاني ، مع أنّ المراد : ((رغبت عن الزيدين)) ، أما لو أريد ((رغبت في الزيدين)) فينبغي جواز الحذف ، إذ لا لبس فيه ؛ لأنّ الذي يتبادر حيثئذ هو المراد ،

فقول التصريح^(١) تعليلاً للبس - ؛ ((لأنه مع الحذف لا يدرى هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه)) - لا يتناسب ، فإنه إجمال لا لبس ، والمحذور إنما هو اللبس كما مر .

(١) ما نقله المحشي هو معنى كلام التصريح ٣٢٧/١ .

لكن صحح في الأوضح جواز حذفه في الثاني قل^(١) : ((لأنه حذف
لدليل)) .

[وليس منه] أي : من هذا الباب نحو : ((ما قام وقعد إلا زيد)) ؛

قوله [لأنه حذف لدليل] هذا لا يجري في باب ((كان)) ؛ لأن خبرها لا
يحذف قياساً للدليل كما مرّ في باب ((كان)) ، وقد اللقاني :
((إن قلت : هذا الدليل يجري في الحذف من التالي فيجوز وقد سبق منعه ،
ودليل المنع من الثاني وهو تهية العامل وقطعه جار في الحذف من الأول فيمتنع ،
وقد تبين أنه جائز .

قلت : التهية عبارة عن : إيلاء العامل ما هو معموله معنى ، وقطعه عن العمل
فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه .

ولا يخفى أنه إنما يجري في الثاني دون الأول لفصله من المعمول بالعامل الثاني ،
وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع أن عاملها
متهى للعمل فيها ؛ لأن التهيو بالعنى الذي ذكرته متف من عامل الفضلة)) .

قوله [نحو : ما قام وقعد إلا زيد ...] بل هو محمول - كما اختاره ابن مالك
وابن الحاجب^(٢) - على الحذف .

واعترض : بأنه يلزم حذف الفاعل ،

وأجيب : بأن الممتنع حذف الفاعل لفظاً ومعنى ،

☞☞

(١) الأوضح ٣٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٠٣/٨ .

لانعكاس معنى المهمل ،

☞ أما حذفه لفظاً مع وجوده معنى فلا امتناع فيه ، وهنا كذلك ، فإنَّ ((إلا زيد)) فاعل لهما معنى وإنَّ كان من حيث اللفظ لأحدهما ، وضعفه غير خفي .
وأشار إلى أنه لا فرق في الاسم المرفوع الواقع بعد ((إلا)) بين الظاهر والضمير ، وهو كذلك ، وإنَّ توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به .

وذهب بعضهم إلى أنَّ ذلك من باب التنازع ، فإنَّ أراد أنَّ ذلك على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين فممكّن ، لكنَّ القصد تخريجه على وجه يقول به البصريون ، فإنهم موافقون على أنَّ التركيب مسموع .

قوله [لانعكاس معنى المهمل] وذلك لأنه يجب أن يكون في أحد العاملين ضمير ؛ لأنهما موجّهان إلى الفاعل ، وعند ذلك ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما ، والمقصود حصرهما فيه .

وعبارة ابن عقيل : ((لو كان من التنازع لزوم إخلاء الفعل الملقى من الإيجاب ، ولزم في نحو ((ما قام وقعد إلا أنا)) إعلاء ضمير غائب على حاضر)) انتهى .
وجه المصنف لزوم إخلاء الملقى من الإيجاب بقوله : ((لأنَّ الفعل المنفي إنما يصير موجباً بمقارنته ((إلا)) لمعموله لفظاً أو معنى ، وعلى تقدير التنازع لم يقارن ((إلا)) معمولا الملقى لا لفظاً ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفي)) .

ولا نحو :

وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَا

لزوال الارتباط ، قاله في الجامع ^(١) .

قوله [ولا نحو : وعزة ^(٢) ...] هذا أولى من جعله في الأوضح ^(٣) المدار على كون السببي مرفوعاً ؛ لأنَّ الحق كما أشار إليه كلام الجامع وصرح به في الحواشي : أنَّ المدار على الارتباط وعدمه ، لا فرق بين السببي المرفوع والمنصوب ، ☞☞

(١) الجامع نح الهرميل - ٨٦ .

(٢) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ١٤٣ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٥/٢ ، وتلمه :

قضى كلُّ نبي دينٍ فوفى غريمه وعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَا

والشاهد أنه تقدم عاملان ((مَطُول)) و ((معنَى)) وتأخر معمول ((غريمها)) يصلح أن يكون نائب فاعل لكل منهما ، ولكن ابن مالك في شرح التسهيل لم يرض بذلك ؛ لأنه شرط أن لا يكون المعمول سببياً مرفوعاً عمل فيه أحدهما ، و ((غريمها)) سببيٌّ لأنَّ فيه ضمير ((عزة)) مع أنه نائب فاعل مرفوع ، فليس البيت من التنازع في شيء .

وحمله ابن مالك على جعل ((مَطُول)) و ((معنَى)) خبران مقدمات و ((غريمها)) مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر المبتدأ السابق ((عزة)) ، ولا تنازع لأنَّ الخبر لا يعمل في المبتدأ .

أو على جعل ((عزة)) مبتدأ و ((مَطُول)) خبره و ((معنَى)) حل من ((غريمها)) وهذا الأخير نائب فاعل لـ ((مَطُول)) ، فليس ثمة علملين بل عمل واحد متقدم ((مَطُول)) .

أو يجعل ((عزة)) مبتدأ و ((مَطُول)) خبره ، و ((معنَى)) صفة لـ ((مَطُول)) ، و ((غريمها)) نائب فاعل ، فهنا عامل واحد ومعمول واحد ، فلا تنازع في البين .

(٣) الأوضح ٢٥/٢ - ٢٧ ، وما نقله الخشي هو معنى كلام الأوضح ، واشترط عدم كون المعمول سببياً مرفوعاً في كلام التسهيل ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

والربط إما بالضمير أو العطف بالفاء ، فيجوز نحو : ((زيد يقوم فيقعد أبواه)) - كما قاله الدماميني - .

قل في الحواشي : ((يجوز في السبي المرفوع في نحو : ((زيد قام عنده وقعد لأجله أخوه)) ، ويمتنع في السبي المنصوب في ((زيد ضربت وأكرمت أخه)) ...)) انتهى .

والقول بعدم الارتباط في البيت محل نظر ؛ لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير العائد إلى المبتدأ ، كما قاله ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُوَفُّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ : والأصل ((يتربصن أزواجهن)) ، ثم جيء بالضمير مكان ((الأزواج)) ؛ لتقدم ذكرهن ، وامتنع ذكر الضمير ؛ لأن النون لا تضاف ، وقد قالت العرب : ((زيد قائم أبواه لا قاعدان)) ، فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطاً .

هذا وأجاز بعضهم التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى ، لكن يتعين إعمال ((مطول)) كما قل ابن عصفور ؛ لأن ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس ، وإنما سمع في الثاني لا في الأول ، وقد أجاز سيبويه : مررتُ برجل عاقلة أمه لبيه ، ومنع : ((مررتُ برجل لبيه عاقلة أمه)) بإضمار الأم في ((لبيه)) ، وهذا يرجع إلى قولهم : يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .

وقيل : المانع من التنازع في السبي المرفوع كالبیت : أنَّ ((غريمها)) إن رُفِعَ به ((معنى)) فيكون ((مطول)) قد جرى على غير من هو له ،

❧ فيلزم ظهور الضمير ، وإن رفع بـ ((مطول)) لزم ذلك ، وعمل
الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه ،
واعترض : بأن هذا لا يختص أيضاً بالرفوع ، فانظر التصريح^(١) ، ثم هذا لا
يظهر مانعاً على قول الكوفيين إذا جرت الصفة على غير من هي له وظهر المراد
جاء استارها .

وإذا لم يكن البيت من التنازع تعين كون ((عزة)) : مبتدأ أول ،
و((غريمها)) : مبتدأ ثان ، و((مطول)) و((معنى)) خبران ، أو ((مطول)) :
خبر ، و((معنى)) :

صفة له بناء على أنَّ المشتق يوصف ، وفيه مذهبان ، وبناء على أنَّ الوصف
العامل يوصف ، وفيه مذاهب ثالثها - وصححوه - يوصف بعد العمل لا قبله
أو حل من ضميره ؛ لأنه خفي الإعراب ، فجاز كونه منصوباً ، لا حل من
نفس ((مطول)) خلافاً لمن غلط ؛ لأنَّ المبتدأ لا يعمل في الحل ، والعامل في
الحل هو العامل في صاحبها عند الجمهور .

وجوز ابن يسعون وغيره كونه تأكيداً ، وما يدل على فساده أنهم جوزوا
كونه خبراً ، والخبر لا يكون توكيداً .

(١) شرح التصريح ٣٩١ .

ولا قول امرئ القيس :

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة [كفاني ولم أطلب قليل من المال]^(١)
لفساد المعنى ؛

قوله [لفساد المعنى] انظر المغني^(٢) في بحث الأسماء التي تحتاج إلى رابط
وحواشيه ، وقل العصام :

((وما أجاب به عنه الكوفيون - بأننا لا نسلم أنّ الواو للعطف ، فلتكن واو
الحل أو واو الاعتراض ، سلمنا أنه للعطف فلتكن للعطف على مجموع الشرط
والجزاء - ليس بشيء ،

لا لما قيل : إنّ الاحتمال الراجع في الواو العطف ، والراجع هنا ☞☞

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦٧ وفي شرح الشذور ٢١٠ والمجمع ٩٧٣ .
الكلام في أنّ البيت هل هو من باب التنازع أو لا ، فالظاهر تقدم علمين هما ((كفاني)) و ((لم
أطلب)) وتخر معمول ((قليل)) فهذا تنازع ، لكنّ المعنى لا يكون صحيحاً ، وقد أوضحه ابن
هشام في الشذور بما ملخصه : ((أن)) ((لو)) حرف امتناع لامتناع ، فإذا كان ما بعدها مثبتاً صار
بعد دخولها منفيّاً ، وإذا كان منفيّاً صار مثبتاً ، فقوله : ((أنّ ما أسعى لأدنى معيشة)) مثبت في
نفسه ، وبعد دخول ((لو)) صار منفيّاً ، وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضه ، ونقيض السعي
لأدنى معيشة : عدم السعي لأدنى معيشة ، و ((لم أطلب)) منفي ، وبعد دخول ((لو)) صار مثبتاً ،
فلو وجّه إلى ((قليل)) صار المعنى : إثبات طلب القليل ، وهو عين ما نفاه أولاً أعني أنه أثبت
عدم السعي لأدنى معيشة فكيف يثبت طلب القليل من المال ، ففسد المعنى ، فلا بدّ من جعل
مفعول ((أطلب)) محذوفاً وتقديره : لم أطلب الملك ، وبعد دخول ((لو)) صار المعنى إثبات
طلب الملك .

(٢) المغني ٥٠٨/٢ وما بعدها .

العطف على الجزاء ، والمرجوح لا يصلح للاستدلال ؛ لأنه إذا استلزم
رأجح فساد المعنى ترجع المرجوح .

بل لأنه لا فائدة في التقييد بهذه الحالة ، والإخبار بعدم الطلب ، وتوجيه عدم
كونه من باب التنازع أن مفعول ((لم أطلب)) : ((الملك والمجد)) بقرينة قوله :

ولكنما أسعى لمجد مؤثلي

ولا يخفى أنه وإن خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى إلا أنه اشتمل على فساد
اللفظ للفصل بالأجنبي بين معمول ((كفاني)) ونفسه إلا أن يجوز ذلك في الشعر ،
أو يقل : ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون فساد المعنى ، ألا ترى إلى قول
الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمّ حيّ أبوه يقاربه^(١)

ونحن نقول الحق مع الكوفي ، ولا تناقض ؛ لأن المعنى :

(١) البيت من الطويل للفرزدق في المطول ١٢٢ وفي الضرائر ٢١٣ .

الفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي وهو خد هشام بن عبد الملك ، ومعنى
البيت : إن هذا المدح ليس مثله في الناس حيّ يقاربه إلا مملكاً - وهذا الملك هو هشام بن عبد
الملك - أبو أمه - أي : أبو أم الملك ((هشام)) - أبوه أي : أبو المدح أعني ((أبو
إبراهيم)) .

فالكلام غير ظاهر الدلالة على المراد للخلل في النظم ، بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق
ترتيب المعاني بسبب تقديم وتأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد ،
فهذا فساد في اللفظ بدون فساد في المعنى .

إذ لو وجّه ((كفاني)) و ((لم أطلب)) إلى ((قليل)) لزم من ذلك اجتماع النقيضين ؛

﴿ ﴾ إن كان سعي المشاهد لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلبه ؛ لأنّ القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة بأدنى المعيشة من غير طلب لمصلحة جميع الأشراف معي وأنعامهم في حقي ، ولكنما أسمى نجد مؤثّل فصار الناس خصمائي واحتجت إلى طلب قليل من المال .

فيرد استدلالهم بأنّ اختيار غير الأفصح على الأفصح من شيمة البليغ إذا دعا إليه المقام ، وإستناد عدم الكفاية إلى صريح القليل أهم من إثبات طلب القليل لنفسه ؛ لأنّ الأول ينبت عن الشرف ، والثاني عن الزيادة)) انتهى^(١) .

وفي كتاب ثمار الصناعة للدينوري : إن معنى : ((ولم أطلب)) : ولم أَسعَ ، وهو غير متعديّ فلذلك لم يحفل به ، ولم يعمل إلا الأول : قل : ((ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك ، حتى جعلوا البيت شاهداً لجواز إعمال الأول)) انتهى .

أقول : والعجب أنّ هذا معنى ظاهر خفي على أصحابنا فتكلفوا ما تكلفوا .

قوله [لزم اجتماع ...] أي : طلب القليل وعدمه ، ولو قل : لزم من ذلك التناقض كان أولى .

(١) انتهى كلام عصام الدين .

لأنَّ ((لو)) لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فيلزم كون المثبت في سياقها وفي سياق جوابها منفياً ، والمنفي فيهما مثبتاً ، إذا امتناع الإثبات نفي ، وامتناع النفي إثباتٌ ، فيكون السعي لأدنى معيشة منفياً ، إذ هو مثبت في سياق ((لو)) .

قوله [لأنَّ ((لو)) لامتناع ...] أي : تدل على امتناع الجزاء وانتفائه ؛ لامتناع الشرط وانتفائه غالباً ، يعني : أنَّ الجزاء متفٍ بسبب انتفاء الشرط ، هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترضه : ابن الحالج ، وردَّ اعتراضه السعد في شرح التلخيص والمطول^(١) .

قوله [فيلزم كون المثبت ...] أي : في الواقع إذا كان صادقاً ، والمقصود : أنَّ هذا معنى الكلام ، فلا يرد عليه الكواذب .

قوله [وامتناع النفي إثبات] أي : نفي النفي إثبات ، أي : مستلزم للإثبات لا أنه عينه ، فإنَّ تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي ، وتصور الإثبات لا يتوقف عليه فليس عينه .

(١) قل في المطول : ((واعترض عليه الشيخ ابن الحالج بأنَّ الأول سببٌ والثاني مسببٌ ، والسبب قد يكون أعم من السبب ، لجواز أن يكون لشيء أسباب مختلفة كالنار والشمس للإشراق ، فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب ، بخلاف انتفاء السبب فإنه يوجب انتفاء السبب ...)) ، وقد رَدَّ التفازاني بدليلين ملخصهما : ((أنَّ الشرط عندهم أعم من أن يكون سبباً أو شرطاً وأنَّ الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ...)) المطول ص ٣٢٤ وما بعدها ((بحث تقييد المسند بالشرط)) .

ولو وجّه ((ولم اطلب)) إلى ((قليل)) لكان طلب القليل مثبتاً ؛
 إذ هو منفي في سياق جوابها ، وهما واحد في المعنى ، فيؤدي إلى إثبات
 الشيء ونفيه في كلام واحد ، وهو باطل ، فتعيّن أن يكون مفعول
 ((اطلب)) محذوفاً تقديره : ((ولم اطلب الملك والمجد)) ، ويدل عليه
 قوله بعد :

ولكنّما أسعى لِمَجْدٍ مُؤَثِّلٍ وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثِّلَ أمثالي^(١)

قوله [وهما واحد في المعنى] ؛ لأنّ السعي هو الطلب و((الأدنى)) هو
 القليل ، فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعي .
 قوله [في كلام واحد] كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد ، وتقدم في كلام
 العصام دفع المناقاة .

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس ، وساقه الشارح دليلاً على أن امرء القيس كان يطلب المجد
 لا القليل من الملك .

[المنصوبات]

[باب] في ذكر المنصوبات ، وبدأ منها بالمفاعيل ؛ لأنها الأصل في
النصب ، وغيرها محمول عليها ، فقال :
[المفعول منصوب] أبداً ، كما أنَّ الفاعل مرفوع أبداً ، وسبب ذلك
أنَّ الفاعل لا يكون إلا واحداً بخلاف المفعول ،

قوله [في ذكر المنصوبات] جعل الذكر ظرفاً ؛ لأنه أعم من ((الباب)) ،
الذي هو العبارات المخصوصة الصادرة من المصنف ؛ لحصوله بغير تلك العبارات
أيضاً ، والأعم كانه ظرف ، ويجوز أن تكون ((في)) للتعليل ، والتقدير : باب
معقود لذكر المنصوبات .

قوله [المفعول منصوب] أبهم ناصبه ؛ ليجري على كل الأقوال ، والصحيح
أنه الفعل وشبهه ، ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي ، لا الفاعل ولا مجموع الفعل
والفاعل ، ولا معنى المفعولية .

قوله [لا يكون إلا واحداً] أي : لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد ، وأما
((فتلقفها رجل رجل)) فمرَّ أنَّ الاسمين فيه في معنى اسم واحد أي : تلقفها الناس .

قوله [بخلاف المفعول] أي : فإنَّ الفعل الواحد يكون له مفاعيل .

والرفع أثقل ، والفتح أخف ، فأعطوا الأثقل الأثقل ، والأخف الأكثر ؛ ليكون ثقل الرفع موازناً لقلّة الفاعل ، وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول .

[وهو خمسة] على المشهور :

قوله [والرفع أثقل] ؛ لأنه بالضمّة التي هي أثقل الحركات ، وبالواو التي هي أثقل الحروف ، وأما الألف فليس رفعاً أصلياً بل نصب أصلي ، على أنّ غلبة الثقل تكفي .

قوله [والفتح أخف] لو قل : ((والنصب أخف ؛ لأنّ علامته فتحة ، وهي أخف الحركات)) كان أولى .

قوله [وخفة الفتح] لو قل : ((وخفة الفتحة)) كان أولى .

قوله [وهو خمسة] الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس ، فلذا أخبر عنه بـ ((خمسة)) ، وصح الإخبار بالجمع عن المفرد ؛ لأنّ المقصود التقسيم فهو نظير ((الكلمة اسم وفعل وحرف)) .

فاندفع ما توهم : من أنّ إرادة الجنس لا تصحح الإخبار ، وإلا جاز ((الرجل ثلاثة ، والرجل قائمون)) .

وجه الدفع : أنّ عدم الصحة هنا لعدم إرادة التقسيم ، ألا تسرى إلى صحة ((الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي)) لإرادته ، فتدبر .

قوله [على المشهور] مقابله ما ذكره المصنف في الشرح ^(١) .

(١) شرح القطر ١٩٥ - ١٩٦ .

[المفعول به]

أحدها : [المفعول به] ، وقَدِّمه على غيره من المفاعيل ؛ لأنه أخرج إلى الإعراب إزالة لالتباسه بالفاعل .

قوله [المفعول به] قل العصام :

((ولا ضمير في المفعول به ، وضمير ((به)) إلى اللام ، وكذا المفعول فيه وله .
ومعه .

ومن قل : الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل ، أي : الذي فَعَلَ فَعَلَ بسببه أو فيه أو لأجله أو معه .

ففيه : أنَّ الراجب حيثل هو المفعول ، وبه أو فيه أو له أو معه ؛ لأنَّ مسنده صفة جارية على غير من هي له .

ويُتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة إلى اللام أيضاً : أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول ، مع أنه يستعمل مفعول به وله ومع كثر بلا صفة ونكير ، فالتحقيق أنه راجع إلى موصوفٍ محذوف ، أي : شيء مفعول به ، واللام ليس موصولاً لعدم قصد الحدوث بالصفة)) انتهى .

ولا يبعد كما قل السيد الصفوري : أنَّ أمثل هذه العبارات صار كالعلم ، فلا يقتضي الضمير مرجعاً ، والباء في ((به)) إما للسببية فتتعلق بالفعل ، أو للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق .

[وهو] كما قال ابن الحالج^(١) : [ما وقع عليه فعل الفاعل]

قوله [وهو ما وقع عليه فعل الفاعل] أي : اسمه ، إذ ((زيد)) مثلاً لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به ، والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولاً به ؛ لأنّ أبحاث النحلة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء .

وقيل : لا حاجة إلى تقدير الاسم ؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها .

ولا يرد : أنّ اسم الاستفهام مثلاً يكون مفعولاً به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقة بل التضمنية ؛

لأنّ المتضمن لمعنى الاستفهام مثلاً دالٌّ على المعنى الاسمي مطابقة ، والدلالة على معنى الاستفهام طارئة ، ولذا عدّ اسماً .

والمراد أيضاً ما ذكر ليلك على وقوع الفعل عليه ، لكنه اختصر للعلم بالمقصود ، فخرج المبتدأ في نحو : ((زيد ضربته)) ؛ لأنه لم يذكر ليلك على وقوع الفعل عليه ، بل ذكر ليلك على أنه المسند إليه ، وإنما اتفق أنه ضميره في المفعول واحد ، فترهم أنهما على حدّ واحد باعتبار نسبة الفعل .

ثم إنّ المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق ، وإنما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص ،

فلا يرد : أنّ المشتق منه أخفى من المشتق ؛ لتوقف معرفة المشتق على معرفته ، فكيف جعل الأخفى معرّفاً للأظهر ؟ .

(١) شرح الكافية ١٢٧/١ ((المفعول به)) .

وذلك [كـ ((ضربت زيداً))] ، فـ ((زيداً)) مفعول به لوقوع فعل
الفاعل عليه وهو الضرب .

والمراد بوقوع الفعل : تعلقه بشيء من غير واسطة ،

والمراد بفعل الفاعل : فعلٌ اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً ،
فخرج به مثل ((زيد)) في ((ضرب زيد)) على صيغة المجهول ، فإنه لم يعتبر إسناده
إلى فاعله ، وهذا إنما يحتاج إليه لو لم يكن مفعولاً به في اصطلاحهم ، وهو الأرجح
الأليق باعتبارهم .

وقولهم ((المفعول به وفيه يصح أن يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله)) لا يدل على
تسميته مفعولاً به أو فيه .

ودخل ((درهماً)) في نحو : ((أعطي زيداً درهماً)) ؛ لأنه يصلق عليه أنه وقع
عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه ، فإنَّ مفعول ما لم يسم فاعله في
حكم الفاعل .

وبما ذكر ظهر فائدة ذكر الفاعل ، فلا يرد أنه لو قل : ((ما وقع عليه الفعل))
لكان أخصر ، على أنه لو قل ذلك تبلر منه الفعل الاصطلاحي ، ويلزم خروج شبه
الفعل والمسلحة في إسناد الوقوع .

قوله [وذلك] إشارة إلى أنَّ قوله : ((كضربت زيداً)) خبر مبتدأ محذوف .
قوله [فزيداً مفعول به] إشارة إلى أنَّ في العبارة مسلحة ، والمراد كـ ((زيداً))
من ((ضربت زيداً)) .

قوله [من غير واسطة] خرج به ما تعلق به بواسطة حرف الجر ؛ لأنَّ مطلق
المفعول به لا يقع عليه وإنَّ كانت مفعولاً بها لكن بواسطة ، فمن زاد بعد ((بلا
واسطة أو بواسطة)) : ((ويسمى بالظرف)) أراد الأعم .

بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء ، فسقط ما قيل : من أنه
غير جامع ؛ لخروج نحو : ((ما ضربت زيدا ، ولا تضرب عمراً)) ؛ إذ
الفعل لم يقع فيهما على المفعول .

قوله [بحيث لا يعقل ...] أورد عليه : أن كل واحدٍ من الشخصات مشمل :
((زيد وعمرو)) لا يتوقف عليه تعقل الفعل ؛ لاستغنائه عنه ، فلا يكون مفعولاً
به في مثل : ((ضربت زيدا)) ، بل يتوقف على شخصٍ ما .
وأجيب : بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخصٍ ما فيه .
فإن قيل : تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولاً به ، بل
الفاعل ؛ لأنهما كذلك .

أجيب : بأن المراد الفعل الحقيقي ، والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان ، وما
بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقاً اصطلاحاً بل قياساً ، وإسناداً ، والتعلق بخصوص
بالفضلات ، كما قاله السيد في حواشي الرضي^(١) ، على أن المفسر بما ذكر ليس مجرد
وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل ، فخرج الفاعل .
نعم يحتاج إلى ما قاله السيد ؛ لدفع دخول ((عمرو)) في ((اشترك زيد
وعمر)) ، فقد نقض الرضي به التعريف ، وأشار الصفوي لدفعه ونحوه بجعل
((ما)) عبارة عن منصوب .

قوله [لخروج نحو ما ضربت زيدا ...] ؛ إذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول ،
وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج نحو : ((عبدت الله ، وشافهت زيدا ،
وأوجلت ضرباً ، وضرب زيد عمراً)) مع كذبه .

(١) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الكافية ١٢٩١ .

وخرج بقوله : ((وقع عليه فعل الفاعل)) بقية المفاعيل ؛ إذ المفعول المطلق نفسُ فعلِ الفاعل ، والمفعول له وقع لأجله ، والمفعول فيه وقع فيه ، والمفعول معه وقع معه .

وأجاب العصام عن صورة النفي والكذب : بأنَّ المراد بوقوع الفعل عليه عبارة ، والعبارة دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ، ولولا دلالة لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع .

لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول الأول في باب ((علم)) ، وللثاني في باب ((أعلم)) نظر ؛ إذ العلم والأعلام إنما يقعان على غيرهما فليتأمل .

قوله [إذ المفعول المطلق نفسُ فعلِ الفاعل] ؛ إذ مدلول الفعل المطلق نفس فعلِ الفاعل ، وهذا مبنيٌّ على المسامحة ؛ لأنَّ المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي : الأثر ، لا المصدر الذي هو التأثير ، ولتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما . ثم المراد : أنه نفس الفاعل بحسب دلالة اللفظ ، وهو المعنى المتعارف في إطلاقاتهم .

فلا يرد مصادر الفعل المنفي نحو : ((ما ضربت ضرباً)) كاذباً ، ولا نحو : ((مات موتاً ، وجسم جسامه)) ؛ لأنَّ ما ذكر ليس فعلاً لفاعل الفعل المذكور . وأجيب عن هذا أيضاً : بأنَّ الكلام مبنيٌّ على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي .

ولا يرد : نحو : ((ضربته سوطاً)) ؛ لأنه ليس بمفعول مطلق حقيقة بل مجازاً ، وأما نحو : ((كرهت كراهتي)) ففيه كلام يطلب من الجامي ^(١) .

(١) شرح الكافية الجامي ٣٢٠/١ ((المفعول به)) .

والناصب له : إما فعل نحو : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾^(١) أو وصف نحو :
﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾^(٢) أو مصدر نحو : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٣) أو اسم فعل
نحو : ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٤) .

وسمع رفعه ونصب الفاعل ، ورفعهما ،

قوله [إما فعل] أي : متعدّ تام ، فلا ينصبه اللازم ولا الناقص .

قوله [أو وصف] يستثنى منه الصفة المشبهة ، فإنها لا تنصبه ، وكذا اسم
التفضيل ؛ لأنه التحق بأفعل الغريزة .

قوله [وسمع رفعه ونصب الفاعل] مرّ ما يتعلق به في الفاعل^(٥) .

قوله [ورفعهما] قل في المعني كقوله :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَيَوْمٌ^(٦)

(١) النمل - ١٦ .

(٢) الطلاق - ٣ القراءة المستشهد بها تنوين ((بالغ)) ونصب ((أمره)) وهي قراءة الجميع ،
إلا حفص عن عاصم فقرأ بالإضافة .

(٣) البقرة - ٢٥١ .

(٤) المائدة - ١٠٥ .

(٥) انظر ص ٤٦٤ السابقة في قوله [منها انه مرفوع] .

(٦) البيت من الخفيف بلا نسبة في المعني ٦٩٩/٢ ، والممع ٧/٢ .

والشاهد واضح : فـ ((صاد)) فعل والضمير المقدر ((هو)) فاعل و ((عَقْعَقَانِ)) مفعول به
مرفوع بالالف وهو شاهد لمجيء الفاعل والمفعول مرفوعان .

ونصبهما ، والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالتباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك .

والضمير المجرور في قولهم مثلاً ((المفعول به)) عائد إلى أل ، أي :
الذي يفعله به فعل .
وقد يحذف عامله للعلم به :

قوله [ونصبهما] قل في المغني : كقوله :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَلَمَا ^(١)

في رواية من نصب الحيات ، وقيل : ((القلما)) تشية حذفت نونه للضرورة
كقوله :

هَمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمَنْة ^(٢)

في من رواه برفع ((إisar)) و ((منة)) .

قوله [والضمير المجرور] تقدم ما فيه .

قوله [للعلم به] أي : لقرينة مقالية كما مثل ؛ لأن القرينة فيه سؤال السائل .

(١) الرجز مختلف في نيبته في الكتاب ٢٨٧/١ ، وشرح أبيات سيويه للأعلم ٢٠٧/١ ، وبلا نسبة في المغني ٦٩٩/٢ ، والممع ٧٢ . والشاهد نصب الفاعل ((الحيات)) والمفعول ((القلما)) .
(٢) صدر بيت من الطويل لتأبط شراً في ديوانه ٨٩ ، وبلا نسبة في المغني ٦٩٩/٢ ، والممع ١٦٢/٨ ، ٤٣٧/٢ ، وقلمه :

هَمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمَنْة وَإِنَّا دَمٌ وَالْمَوْتُ بِالْخَرِّ أَجْدَرُ

والشاهد فيه ((خطتا)) فاصله ((خطتان)) وحذف النون ضرورة ، وأما مَنْ رواه بالنصب ((إisar ومنة)) فحذفت النون عنده للإضافة . وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ ((أما)) .

إما جوازاً نحو : ﴿ قَالُوا خَيْرًا ﴾ .

أو وجوباً قياساً ، وذلك فيما نصب :

على الاشتغال كما تقدم ،

أو على الاختصاص نحو : ((نحن العرب أقرى الناس للضيف)) ،

أو على الإغراء نحو : ((السلاح السلاح)) ،

أو على التحذير نحو : ((الأسد الأسد)) ،

أو على النداء كما أشار إليه بقوله :

قوله [إما جوازاً] أي : جائزاً أو ذا جواز .

قوله [﴿ قَالُوا خَيْرًا ﴾ ^(١)] أي : أنزل خيراً .

قوله [أو على الاختصاص ...] كل من هذه له بلب يتكفل ببيانه ، فليطلب

من المطولات ، والتعرض له غير لائق بالمقام .

قوله [أو على النداء] أي : ما نصب على تقدير فعل النداء ، أو لأجل النداء ،

وهو بكسر النون وضمها ؛ لأن ما جاء على ((فعل)) من الأصوات يجوز فيه كسر

فائه وضمها ، والهمزة في آخره بدل من الواو ، بدليل ((ندوت القوم)) إذا جلست

معه في النادي ، وهو مجلسهم الذي ينهي فيه بعضهم بعضاً .

[المتأدى وأنواعه]

[ومنه] : الاسم [المتأدى] بجميع أنواعه ، وهو المطلوب إقباله

قوله [ومنه الاسم المتأدى] أي : ومن المفعول به الذي عامله محذوف وجوباً
الاسم المتأدى عند سيبويه ؛ لأنَّ الناصب عنده الفعل ، وأجاز المبرد نصبه بحرف
النداء ، فلا يكون مما نحن فيه .

قوله [هو المطلوب إقباله] أي : المسؤول إجابته بذكر الملزوم وإرادة اللزوم ،
فلا يرد نحو : ((يا الله)) ، وأما نحو : ﴿ يَا جِبَالُ ﴾ و ﴿ يَا أَرْضُ ﴾^(١) فمن باب
الاستعارة بالكناية ، ونداؤها استعارة تخيلية ، وطلب الإقبال فيها ادعائي ، وذلك أنه
لما شبه الجبل بالحيوان المميز في الانقياد للأمر أثبت له طلب الإقبال ادعاءً ، ثم
استعمل النداء الموضوع لطلب الإقبال الحقيقي في الادعائي .

قيل : ويجوز أن يكون منه ((يا الله)) وفيه : أنه يستلزم تشبيه الله تعالى أولاً بما
يكون مطلوب الإقبال ، ثم إثبات النداء له على سبيل التخييل .

ويمكن الجواب : بأنَّ الممنوع هو التصريح بالتشبيه ؛ لأنه يوهم إثبات المثل
المتنفي بالعقل والنص ، وإلا فاشتراك القديم والحادث في ماهية الوجود والحياة
والعلم والقدرة إلى غير ذلك من الصفات أمر لا مردَّ له ، فيمكن بناء الاستعارة
على هذا الاشتراك وإنَّ وجبَ التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمل أداته ولا
يخرج عن التعريف .



(١) سبأ - ١٠ ، هود - ٤٤ .

بحرف نائب مناب ((أَدْعُو)) لفظاً أو تقديرأ ،

نحو : ((يا زيد لا تقبل)) فإنه منهى عن الإقبال لا مطلوبه ، ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه ((يا فلان)) ؛ لأنَّ الأول مطلوب الإقبال لسماع النهي ومنهى عن الإقبال بعد توجهه ، فلتختلف الجهتان ؛ ولأنه مطلوب الإقبال حكماً لكونه مسؤول الإجابة ، وعن الثاني : بأنه من باب الاستعارة ، أو لأنَّ المقصود طلب الإقبال إما حدوثاً أو بقاءً .

قوله [بحرف] متعلق بالمطلوب أي : بواسطة حرف من حروف النداء .

قوله [نائب مناب ((أَدْعُو))] صفة ((حرف)) - وقوله ((مناب)) : ظرف ((نائب)) ، وإنما حذف في ((فيه)) مع أنه ليس من الجهات الست ؛ لكونه جار مجرى لفظ ((مكان)) لكونه ذا ميم ، فيه معنى الاستقرار - أي : بواسطة حرف قائم مقام ((أَدْعُو)) في شغل محله لا في العمل ، وإلا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة .

قوله [لفظاً أو تقديرأ] دفع لما يؤهم التباينة من وجوب ذكر الحرف ، مع أنه يحذف إذا كان ((يا)) خاصة ، كما في المغني والتصريح^(١) ، إلا في ثمان مسائل ذكرها في الأوضح^(٢) .

وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائباً دغدغة ، يمكن دفعها ، بأنَّ النائب يحذف إذا كان له نائب كما في ((ضربي زيدا قائماً)) والقرينة هنا ثابتة .

(١) المغني ٦٤١/٢ ، ٦٤٢ ، وشرح التصريح ١٦٤/٢ .

(٢) الأوضح ٧٢/٣ .

فإن قولك مثلاً ((يا زيد)) أصله ((أدعو زيداً)) فحذف الفعل ،
وعوّض منه حرف النداء ؛ للتخفيف ؛ وليلد على الإنشاء ، وإنما وجب
الحذف ؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض منه .

قوله [أصله أدعو زيداً] المتبادر منه أنّ ((أدعو)) مقدر قبل المنادى كما هو
الأصل في العامل ، وهو خلاف ما نقل عن سيويه أنّ الأصل ((يا إياك أعني))^(١) ،
وكانه رأى أنّ المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فناسب التقديم
للاختصاص ، وتقدير ((أدعو)) أنسب بمقام النداء ، وأنسب منه تقدير ((أنادي)) .
وتقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية ؛ لجواز أنّ يقصد به الإنشاء إلا أنّ
الأولى تقديره بلفظ الماضي ؛ لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي ،
فاندفع أنّ دعوى حذف الفعل وإنابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية
كأصلها ، وهو خلاف المقصود منها .

وقل بعضهم ((يا زيد)) أصله ((أدعوك)) ، فأقيم المظهر مقام المضمّر ،
وحرف النداء موضع ((أدعو)) ، وقولنا : ((أدعوك)) لا يحتمل الحكاية مع غير
المخاطب ، فكذا ما قام مقامه ، وهو ((يا زيد)) ، فاندفع : أنّ ((أدعو زيداً))
يحتمل الحكاية مع الغير ، فلا يصح إنابة ((يا زيد)) عنه ؛ لأنه لا يحتملها .
وأورد على كون الأصل ذلك : أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجهاً للمنادى ،
وأجيب : بأنّ المراد بالغائب : البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر .

قوله [وليلد على الإنشاء] أي : نصّاً .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ ((باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي)) .

ثم المنادى قسماً : معرب ، وهو ما يظهر فيه النصب ، ومبني : وهو بخلافه ، والأول : ثلاثة أنواع .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : [وإنما ينصب] المنادى لفظاً إذا كان [مضاعفاً] سواء كانت الإضافة محضة [كـ ((يا عبد الله))] أم لا كـ ((يا حسن الوجه)) .

وجميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير المخاطب ، فلا يقل : ((يا غلامك)) ؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين ؛ لأنّ الغلام مخاطب من حيث أنه منادى ، وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب ؛ لوجوب تغايرهما .

قوله [وهو ما يظهر فيه النصب] يرد عليه المستغث إذا جرّ باللام ، والمضاف إلى ياء التكلم إذا كان مقصوراً أو صحيح الآخر ، ويرد ذلك على طرد تعريف المبني . قوله [وهو بخلافه] أي ملتبس بمخالفته للمعرب فهو الذي لم يظهر فيه النصب .

قوله [لفظاً] مراده : ما قابل الحلى ، فيدخل فيه النصب تقديره نحو : ((يا فتلي ويا غلامي)) ، لكن يرد نحو : ((يا يوم لا ينفع مل ولا بنون)) ، و ((يا مثل ما ينفعني ، ويا غير من يضرني)) ، وقد يقل : كلامه مبني على الأعم الأغلب . قوله [كـ يا عبد الله] التمثيل به للمضاف ظاهر إن لم يكن علماً ، وإن كان علماً ففيه مسامحة ؛ لأنّ العلم بمجموع المضاف والمضاف إليه .

قوله [لاستلزامه اجتماع النقيضين] لو عبّر بالتناقض لكان أولى ؛

[أو] كان [مشبهه] وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، إما

بعمل

لأن دعوى الاستلزام قد تمنع ؛ لأن دلالة الألفاظ وضعية ، لا يلزم من وجودها وجود المدلول ، والأولى التعليل بأنه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب ؛ لأن الكاف للخطاب ، والغلام غير الذي له الكاف ، وإنما جاز في الندبة ؛ لأن المندوب ليس بمنادى حقيقة ، وأما قول بعضهم : لم يجمع بينهما ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر فمحل نظر .

قوله [أو كان مشبهه] وجه الشبه أن الأول عامل في الثاني ، وأنه يتخصص بما بعده ويفتقر إليه ، كما أن المضاف كذلك بالنسبة إلى المضاف إليه .
ولا فرق في الشبه بالمضاف بين أن يكون علماً أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة ؛ لأن النصب إنما هو للمشابهة وهي في الجميع .
ويظهر الفرق بالنت ، فإذا سميت رجلاً بـ ((طالعاً جبلاً)) ، أو واجهت رجلاً يطلع الجبل بذلك كان نعتها معرفة وإلا كان نكرة .

قوله [إما بعمل] أي : فيما بعده ، فلو قلت : ((يا ذاهب)) بنيت على الضم ، ولا نظر إلى الضمير المستكن فيه ، ولو قلت : ((يا ذاهب وزيد)) فإن عطف ((زيداً)) على ((ذاهب)) بنيت أيضاً على الضم ، أو على الضمير المستتر في ((ذاهب)) نصبت : ((ذاهباً)) ؛ لعمله في ((زيد)) بواسطة الحرف ، ولذا وجب نصب ((مشتركاً)) من قولك ((يا مشتركاً وزيد)) عطفاً على الضمير ؛ لعدم استغنائه بواحد .

أو يعطف قبل النداء ، والعمل إما في فاعل [كـ)) يا حسناً
وجهه))] ، أو مفعول كـ) (يا ضارباً زيداً)) ، [ويا طالعاً جبلاً] ،

قوله [قبل النداء] إنما قيّد بذلك إذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيهاً بالمضاف ؛
لجواز جعله مفرداً معرفة لاستقلاله ، نحو : ((يا رجل وامرأة)) ، والحاصل : أنه إذا
وجد العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الأول ، وإذا وجد حل النداء لا يكون
كذلك لأنه منفصل عنه .

قوله [إما في فاعل] لو عبر به ((مرفوع)) مثل النائب ، نحو : ((يا محموداً
فعله)) .

قوله [ويا طالعاً جبلاً] فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقلّد لم يصح
عمله ، وإن اعتبر كان مفرداً معرفة ، ويجب تعريف الطالع .

وقل المولى عبد الغفور^(١) : ((وإن اعتبر لم يكن مضارعاً للمضاف ؛ لأنه
موصوف بمفرد ، اللهم إلا أن يفرّق بين المنعوت المذكور والمقدر ، لكن بقي شيء
وهو أن ((طالعاً جبلاً)) جاز أن يكون معرفة ، ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح
أن يكون موصوفه نكرة ، اللهم إلا أن يقل : إن الوصف لما وقع موقع الموصوف فلم
يمنع قصد تعريفه)) انتهى .

وقل الهندي : تقدير الموصوف يدرجه في باب ((يا رجلاً صالحاً)) فهو مما يمتنع
تعريفه خلافاً للكسائي ، وقولنا ((يا طالعاً جبلاً)) معرفة بدليل تعريف صفته في
نحو : ((يا طالعاً جبلاً الظريف)) .

وأجاب الّلهدي : ((بأن تقدير الموصوف لا يدرجه في باب

(١) حاشية عبد الغفور على شرح الكافية للجامي - ١٣٦ .

أو مجرور كـ ((يا خيراً من زيد)) [و ((يا رقيقاً بالعباد))] .
ومثل المعطوف عليه قبل النداء : ((يا ثلاثة وثلاثين)) فيمن سمّيته
بذلك ، ويمتنع إدخال ((يا)) على ((ثلاثين)) ؛ لأنه من العلم ،

﴿ (يا رجلاً صالحاً) ﴾ ؛ لأنّ المنادى فيه هو الموصوف دون صفته ، بخلاف
﴿ (يا طالعاً جبلاً) ﴾ ؛ إذ المنادى فيه الصفة القائمة مقام الموصوف ((،
ولا يخفى أنّ امتناع قصد التعريف في الموصوف مانع لا يستلزم امتناعه في
الصفة بعدما أقيمت مقام الموصوف ، وجعلت مستقلة ، وانهدرت فيه جهة التبعية .
نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور ، ذكره الرضي ^(١) ،
وجعل ((طالعاً جبلاً)) من كلام المولدين .

ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لا يصح قول المهدي في الإرشاد أصله :
﴿ (يا أيها الطالع جبلاً) ﴾ حذف اللام اكتفاء بـ ((يا)) فاستغنى عن ((أيها)) ،
كما قالوا : إنّ أصل ((يا رجل)) ذلك ...)) انتهى .

على أنه لا دليل على هذا التقدير إلا أنّ يكون هذا صورة أخرى للنداء .

قوله [أو مجرور] عمل المنادى في المجرور التصب محلا .

قوله [فيمن سمّيته بذلك] ظاهره أنه لابدّ من كونه علماً ، وبذلك يصرح
قوله ؛ لأنه من العلم ، وعبرة بعضهم : بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً
لشيء واحد ، سواء كان علماً له ، أو لم يكن علماً ؛

(١) شرح الكافية ٣٧٨ بحث النعت ، وقل في ٢٨٢ ((بحث صلة ال)) : ((وأما قول النحاة :
﴿ (يا ضارباً غلامه ، يا حسناً وجهه) ﴾ بالأعمال ورجوع الضمير الى مقدر ، فمثل لهم ، غير
مستند الى شاهد من كلام موثوق به)) .

ومن المشبه به عند المصنف والرضي^(١) قولهم : ((يا حليماً لا يعجل
ويا جواداً لا يخل)) .

❦ لأن المجموع اسم لعدد معين ، كأربعة ، فهو خمسة عشر ، إلا أنه لم
يركب ، وانظر الأوضح وشرحه في الكلام على هذا النوع^(٢) .

قوله [ومن المشبه به ...] هو منه عند المصنف^(٣) ؛ لأن جملة ((يرجى)) في
موضع نصب على الحال من فاعل ((عظيماً)) المستر فيه ، والعامل في الحال هو
العامل في صلاحها ،

وعند رضي ؛ لأنه جعل الاتصال إما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت ؛
لأنه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ، وجعل ابن مالك^(٤) ذلك من الملحق
بالشبيه ؛ لأنه عبر عن المضاف وشبهه بقوله : ((لا عمل فيما بعده ، ولا مكمل
قبل النداء بعطف)) انتهى ، فاقتضى خروج النعت ،

واقضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف ، وقضية ذلك تقدير
الضم في آخره . وذكر رضي في بحث نداء المرفع باللام^(٥) : ((إن الموصول شبيه
بالمضاف)) ، وكلام ابن الحاجب في الإيضاح يدل عليه .

(١) شرح الكافية ١٣٥/١ وما بعدها ((المنلى)) .

(٢) الأوضح ٨٢/٣ ، وشرح التصريح ١٧١/٢ .

(٣) قل ابن هشام في الجامع ٩٤ : ((ويجوز نصب المضموم إن اضطر الى تنوينه ... أو تعرف
بالإقبال عليه ووصف نحو : ((يا عظيماً يرجى لكل عظيم ...)) .

(٤) شرح التسهيل ٢٤٧/٣ ((النداء)) .

(٥) هذا معنى كلام رضي في شرح الكافية ١٤٣/١ ((بحث نداء المرفع باللام)) .

❧ ❧ تنبيه : ((يشترط في النعت أن يكون جملة أو ظرفاً نحو :

ألا يا نخلة من ذاتِ عرق^(١)

ولما اشترط ذلك ؛ لأنه لو كان النعت مفرداً جاز جعل المتأخر مفرداً معرفة مع جعل النعت المفرد وصفاً له ، نحو ((يا رجل الظريف)) ، بخلاف ما إذا كان جملة أو ظرفاً فإنه لا يجوز أن يجعل المتأخر مفرداً معرفة والجملة والظرف وصفاً له ؛ لأن الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة .

وفي جعلهما صلة لـ ((الذي)) يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء ، ألا ترى إلى ترخيم المتأخر في السعة وحذف صيغة النداء ، فكأنهم يضطرون إلى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعاً للمضاف . ولهذا لم يجعلوه في باب ((لا)) مضارعاً للمضاف ، فلا يقل : ((لا ظريفاً في الدار)) ، بل يقل : ((لا ظريفَ فيها)) ، ولا يجوز أن يجعل حالاً إذ ليس المعنى على تقييد النداء)) ، كذا في الحواشي الغفورية^(٢) .

وفرق بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لابد وأن يجعل من نداء ❧ ❧

(١) صدر بيت من الوافر للأحوص في هامش ديوانه ١٩٠ ، وبلا نسبة في المغني ٣٥٧/٢ ، ٦٥٩ ، والممع ٣٠/٢ ، وتامه :

ألا يا نخلة من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلام

والشاهد واضح أن شبه الجملة ((من ذاتِ عرق)) نعت للنخلة .

(٢) كل البحث من التنبيه إلى هنا نص ما في حاشية عبد الغفور على الجامي - ١٣٤ ، فراجع .

الموصوف ، لا من وصف المتأخر ، وإلا لزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف ، وهو لا يجوز .

بختلاف اسم ((لا)) فإنه لو جعل من وصف المتأخر لا من نفي الموصوف لم يلزم ذلك ؛ لأن اسم ((لا)) لا يكون إلا نكرة .

لكن في التسهيل^(١) : ((ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال)) وهو شامل للوصف بالمفرد .

وفي شرحه للدماميني : ((والمسألة مشكلة ؛ لأنه قد تقرر أن الجملة لا يوصف بها إلا النكرة ، وكذا الظرف والجار والمجرور ، ثم الوصف ليس مقيداً بذلك ، بل يجوز في مثل ((يا رجل عالماً)) أن يعتقد في ((رجل)) أنه معرف بالقصد والإقبال ، فكيف جاز وصفه بصريح النكرة ، وغاية ما يتمحل له أنه وصف بها قبل النداء ، ثم جاء النداء داخلاً على الموصوف وصفته جميعاً لا داخلاً على المتأخر فقط ، ثم وصف بعد ذلك)) انتهى .

وينبغي أن يجوز تعريف الوصف فتقول : ((يا رجلاً الظريف افعل)) كما في الشبيه بالمضاف إذا أريد به معين ، وبذلك صرح الرضي ونصه^(٢) :

((وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً أن يجوز نحو : ((يا حليماً لا يعجل القدوس))

(١) شرح التسهيل ٢٤٧/٣ .

(٢) شرح الكافية ١٣٥/١ .

[أو] كان [نكرة غير مقصودة] سواء أكانت جاملة أو مشتقة ،
[كقول الأعمى] - وفي معناه الغريق - [يا رجلاً خذ بيدي] ، و ((يا
واقفاً انقذني)) .

وقد أشار إلى الثاني بقوله : [والمفرد] وهو ما ليس مضافاً ، ولا
شبيهاً به ، ولا نكرة لم تقصد ، [المعرفة] أي :

❧❧ و ((أداراً مجزئ الدارسة)) ^(١) ، لكن كره وصف الشيء بالمعرفة بعد
وصفه بالنكرة ، على تقدير : أنه كان موصوفاً بتلك الصفات المنكرة قبل النداء ،
فتقول : يا حليماً لا يعجل غفارة الذنوب)) انتهى .

قوله [ولا نكرة لم تقصد] الصواب حذفه ؛ لأنه ليس معتبراً في معنى المفرد
في باب النداء ، وأيضاً فلأخذه في تعريف المفرد يوجب الاستغناء عن قول المصنف :
((المعرفة)) .

(١) هذا مثل ركبته الرضي من جزء من صدر بيت من الطويل لنبي الرمة في ديوانه ٢٨٩ ، وشرح
أبيات سيويه ٣٦٣/١ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٣٠/٣ ، والارتشاف ١٢١/٣ ، وعلمه :
أداراً مجزئ هيجت للعين غيرة فماء الموى يرفض أو يترقرق
والشاهد فيه : إنه نصب ((داراً)) على أنه متلئ شبيه بالمضاف ؛ لأنه موصوف بالجار والمجرور :
((مجزئ)) . ثم قل ((الدارسة)) فهو وصف معرفة للدار بعد وصفها أولاً بالجار والمجرور
الذي هو بحكم النكرة فلذلك صار مكروها .

المعين سواء أكان معرفة قبل النداء أم بعده ينصب محلاً ؛ لأن إعراب
المبني إعراب محله ، [ويبنى] لفظاً [على ما يرفع به] من حركة أو
حرف ؛

قوله [سواء أكان معرفة قبل النداء] هو العلم نحو : ((يا زيد)) .

فإن قيل : العلم إذا أريد إضافته نُكِّر فما الفرق ؟

قلت : الفرق أنه ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه ،
فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغواً ؛ لعدم فائدتها ، وليس المقصود من
النداء التعريف ، بل طلب الإصغاء لإلقاء الكلام ، فلا حاجة إلى تنكير المنادى
المعرفة .

قوله [أم بعده] وهو النكرة المقصورة .

قوله [لفظاً] إنما قل ذلك لقول المصنف : ((على ما يرفع به)) ؛ لأنه لا
يتناول المبني ، وكان ينبغي أن يزيد ((أو تقديرأ)) ، ويستثنى من كلامه المستغث
الذي في أوله اللام أو في آخره الألف .

قوله [على ما يرفع به] أي : قبل النداء حالة الإعراب ، والمراد على ما يرفع
به لو لم يناد فيدخل ما لا استعمال له إلا في النداء .

و((يرفع)) مستند ؛

إلى الجار والمجرور ، أعني : فلا ضمير فيه ، والمعنى : على ما يقع الرفع به .

أو إلى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى ؛ لأن المنادى لا يرفع بحال .

وبعده أن الضمير في ((يبنى)) عائد على المنادى فيلزم انتشار الضمائر وهو

قبيح .

لمشابهته كاف الخطاب في نحو : ((أدعوك)) من حيث الإفراد
والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه .

وبني على الحركة للإعلام بأنّ بناءه غير أصلي ، وكانت على صورة
الرفع للفرق بينه وبين المتأني المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته ، إذ
لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاءً بالكسرة عنها ، أو
على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاءً بالفتحة عنها .

قوله [لمشابهته كاف الخطاب ...] أي : وكاف الخطاب مشابهة لكاف الخطاب
الحرفية لفظاً ومعنى في ((إياك)) ، فكأنهما متماثلان فلا يلزم الاستعارة من
المستعير ، وهو ممنوع ، لكن في ذلك تطويل بلا طائل ، فلذا جعل السيد في شرح
الكافية العلة : مشابهته لكاف ذلك في الخطاب والإفراد بلا واسطة .

قوله [من حيث الإفراد] خرج المضاف ، وبطلت دعوى : أنه إنما أعرب مع
وجود الشبه بالكاف ؛ لأنّ الإضافة تمنع البناء ؛ لأنها تعاقب التنوين المتأني للبناء
لكنها لا ترفعه ، فلا ترد الظروف المبنية الملازمة للإضافة ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنّ
الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف أو الفعل .

قوله [إذ لو بني على الكسر ...] سيأتي أنّ المتأني المضاف يجوز فيه الضم عند
حذف يائه ، فكيف يحصل الفرق ، ويجب : بأنه قليل وإنما يفعل فيما يكثر أنّ لا
ينلأ إلا مضافاً .

وتعبيره بما ذكر أولى من قول بعضهم^(١) : يبنى على الضم ؛ لشموله للمبني على الضمّ [كيا زيد] ، وللمبني على الألف نحو [يا زيدان ، و [للمبني على الواو نحو : [يا زيدون] من المبني على الضم النكرة المقصودة نحو : [يا رجل لمعين] .

ثم المبني على الضم إنّ كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة وإلا قدرت نحو : ((يا موسى ويا قاضي)) ،

قوله [أولى من قول بعضهم ...] إنما لم يحكم بفصله لاحتمال أن اقتصره على الضم لأنه الأصل أو من باب الاكتفاء .

قوله [للمبني على الألف ...] إنّ قيل : العلم إذا ثني أو جمع لزم فيه اللام ، فكيف صح ((يا زيدان ويا زيدون)) ، قيل : صح لقيام ((يا)) مقام اللام في إفلة التعريف ، ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتي تعريف .

قوله [إنّ كان صحيح الآخر] أي : حقيقة أو حكماً ، فلا يرد ((دلو وظي)) مما هو معتل الآخر وتظهر فيه الضمة .

قوله [يا قاضي] يحذف التنوين لحدوث البناء ، وإثبات الياء إذ لا موجب لحذفها قاله الخليل ، وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف ؛ لأنّ النداء دخل على اسم منون محذوف الياء ، فبقي حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها .

(١) منهم ابن جني قل في اللمع ١٩٥ - ١٩٦ : ((والمعرفة أيضاً على ضربين : أحدهما : ما كان معرفة قبل النداء ... والثاني : ما كان نكرة ثم نودي فحدث فيه التعريف ... وكلاهما مبني على الضم)) ، وانظر توجيه اللمع ٣٨ .

وكذا إن كان مبنياً قبل النداء نحو : ((يا حذام ، ويا سيويه ، ويا برق
نحره)) ، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن ينون مضموماً ومنصوباً ، وهو
أقوى ، وإذا كان علماً موصوفاً بـ ((ابن)) متصل به مضاف إلى علم جاز
أن يفتح فتحة إتياع لما بعده نحو : ((يا زيد بن عمرو)) .

قوله [ويا برق نحره] قضيته أن المحكي مبني ، وبه صرح الشيخ خالد^(١) ، وصرح
السيد في موضعين من حاشية المتوسط : بأن إعرابه تقديري .

قوله [جاز أن ينون ...] وجه الضم استصحاب الأصل ، والنصب أنه لما نُونَ
أشبه المضاف ، وظاهر كلامه جواز الأمرين ، ولر في ما ضمه مقدر ، ويفرق
بين هذا وما يأتي بأن القصد ثم الإتياع للتخفيف ، ولا تخفيف مع التقدير ، ولا
كذلك هنا .

قوله [موصوفاً بـ ابن] أي : مجرداً عن التاء أو ملحوقاً بها - أعني : إبنة - ، ولم
يقيد العلم بـ ((الموصوف بالافراد)) وقيله في الأوضح به^(٢) ، والكلام على هذه
المسألة مبسوط فيه فلا نطيل به .

(١) شرح التصريح ١٦٦/٢ .

(٢) قل في الأوضح ٧٩٣ : ((... أن يكون علماً مفرداً موصوفاً بـ ((ابن)) متصل به مضاف إلى
علم)) .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

[فصل] في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم ، أو إلى المضاف إليها ،

قوله [الصحيح الآخر] أي : حقيقة أو حكماً ، فيدخل فيه نحو : ((ظبي ودلو)) ،
وقيد ((الصحيح الآخر)) يخرج نحو ((يا مسلمي)) قل العصام :
((وأما ((يا مسلمي)) جمعاً وتثنية ، فينبغي أن يجوز فيه إسقاط الياء لدلالة ياء
الجمع والتثنية على الإضافة وعدم الالتباس بالفرد المعرفة في صورة الحذف ، هذا إذا
كان الحذف اكتفاءً بالكسرة أو ما في حكمها .
وأما إذا كان اكتفاءً بالشهرة - كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في ((رَبُّ
أَحْكُم)) بضم الباء^(١) - فينبغي أن يجوز نحو : ((يا فتا)) إذا اشتهر إضافته إلى ياء
المتكلم ، ولا يخفى عليك أنه كما أن الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير ((يا فتلي))
كذا القلب بالألف ...)) انتهى .

وفيه نظر في الجمع لالتباسه حينئذٍ بالفرد في صورة إثبات يائه ساكنة .

(١) الأنبياء - ١١٢ ، قرأ أبو جعفر وابن عيصن ((قُلْ رَبُّ أَحْكُم)) بضم الباء على أنه نداء مفرد . المختب ١١٣/٢ .

[وتقول] في نحو : [يا غلام] مريداً به الإضافة إلى الياء ((يا غلام))
 [بالحركات] الثلاث [على الميم من غير ياء ، [وبالياء فتحاً] أي :
 مفتوحة ، نحو : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾^(١) ، [وإسكاناً] أي : ساكنة ،
 نحو : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾^(٢) ، [وبالألف] نحو : ﴿ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾^(٣) ،
 فهذه ست لغات ، لكنها متفاوتة في القوة والضعف .
 أفصحها : حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ،
 ثم قلبها ألفاً ، ثم حذف الألف اكتفاءً بالفتحة ،

قوله [أي مفتوحة] أو ذات فتح ، والتأويلان يجريان في قوله ((وإسكاناً)) .

قوله [أفصحها حذف الياء] ؛ لأنها أكثرها استعمالاً .

قوله [ثم قلبها ألفاً] وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفاً لتحركها
 وانفتاح ما قبلها .

والظاهر أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم ، وينبغي أن يحكم بأنها مضاف
 إليها ، وأنها في محل جر ، بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم ، غاية الأمر أنها
 تغيرت صفتها ، وينبغي أن يكون نصب : ((يا غلاماً)) فتحة مقلدة ، والفتحة
 الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم .

(١) الزمر - ٥٣ .

(٢) الزمر - ١٦ .

(٣) يوسف - ٨٤ .

ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة ، وإنما يفعل ذلك في ما يكثر أن لا ينادى إلا مضافاً حملاً للقليل على الكثير ، كقول بعضهم : ((يا أم لا تفعلني)) بالضم ، حكاه يونس ^(١) .

قوله [ثم ضم الاسم ...] يظهر في توجيه ذلك أنه حذف كل من الكسرة والياء ، ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبني على الضم .
قال أبو حيان ^(٢) : ((إن حكمه في الإتياع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء)) انتهى .

وقياس هذا أنه في محل نصب وإن نصبه ليس مقدراً ، كما في سائر الصفات المضافات للياء ، والوجه وفقاً للمراي ^(٣) إنه معرف بالإضافة لا بالقصد ، وإلا لم يكن لغة في المضاف ، وحينئذ فنصبه مقدر ، ويجوز في تابعه الوجهان ، ودعوى أن الإتياع جرى على حكمه العارض لا دليل عليها .

قوله [وإنما يفعل ذلك] أي الضم أو هو وحذف الألف ؛ احترازاً عن قولك : ((يا عدوي)) فلا يضم ولا تحذف ألفه .

(١) شرح النصريح ١٧٨/٢ .

(٢) الجمع ٤٣٨/٢ ((الإضافة)) .

(٣) توضيح المقاصد ١٨٧/٢ .

ثم جواز هذه اللغات مشروطاً بما الإضافة فيه للتخصيص - كما في التسهيل والجامع^(١) - احترازاً عما فيه الإضافة للتخفيف نحو : ((يا مكرمي ويا ضاربي)) ، فليس فيه إلا لغتان : إثبات الياء مفتوحة وساكنة ،

قوله [مشروط بما الإضافة فيه للتخصيص] ((وبأن لا يكون في آخره ياء مشددة كـ ((بني)) ، فليس فيه إلا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فراراً من توالي الياءات ، مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين ، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه .

والفتح على وجهين : أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ، ثم التزم حذفها ؛ لأنها بدل مستقل ، الثاني : أن ثانية ياءي ((بني)) حذفت ، ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت ؛ لأن أصلها الفتح ، كما في ((يلي)) ونحوه ...)) ، قاله ابن مالك في شرح الكافية^(٢) .

وعلى القول بأن أصلها السكون يوجّه الفتح بأنه لدفع التقاء الساكنين ، والفتح أخف .

قوله [فليس فيه إلا لغتان] ينبغي أن يستثني منه المثني والجمع على حده نحو ((يا ضاربَيَّ ويا ضاربي)) فليس فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة ، وانظر ما تقدم عن العصام .

(١) شرح التسهيل ١٤٣/٣ ((المضاف الى ياء المتكلم)) باب الإضافة .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٢ ((المتأني المضاف الى ياء المتكلم)) .

ومثله في وجوب إثبات الياء - إلا أنها مفتوحة لا غير- المنأى المعتل
 المضاف إلى الياء نحو : ((يا فتلي ويا قاضي)) ، ولا يجوز حذفها للإلباس
 ولا إسكانها لئلا يلتقي ساكنان ، ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر ؛
 لثقلهما على الياء .

[و] تقول في ((يا أبي ويا أمي)) زيادة على اللغات الست : [يا
 أبت ويا أمت] بفتح وكسر للتاء المزيلة عوضاً عن ياء التكلم ، والكسر
 أكثر في كلامهم لكنّ الفتح أقيس ، وسمع ضمها تشبيهاً بنحو : ((ثبة
 وهبه)) ، وهو شاذ وقد قرئ بهن .

قوله [المنأى المعتل] يستثنى منه نحو : ((ظبي ودلو)) ، فإنّ حكمه حكم
 الصحيح ، ونحو : ((بني)) ، وأما ((أخ)) المحذوف لأمه فلا تردّ خلافاً للمبرد .

قوله [لئلا يلتقي ساكنان] وتسكين ورش ^(١) ﴿ مَحْيَايْ ﴾ من إجراء الوصل
 مجرى الوقف .

قوله [لثقلهما على الياء] أي : الساكن ما قبلها .

قوله [يا أبت ويا أمت] قال صاحب الكشف ^(٢) : ((فإنّ قلت : كيف جاز
 إلحاق تاء التأنيث بالمذكر ، قلت : كما جاز ((حملة ذكر وشاة ذكر)) ، ٣٣

(١) الأنعام - ١٦٢ ، قرأ قالون وأبو جعفر بإسكان الياء الثانية وصلأ ووقناً ، وحينئذ يمدان مدأ
 مشبهاً لأجل الساكنين ، ولورش وجهان : الأول كهذا السابق وهو مراد اغشي ، والثاني : فتح الياء
 وحينئذ لا مدّ ، وهي قراءة الباقيين البدور الزاهرة - ٨٢ .

(٢) الكشف ٣٤٥/٢ تفسير سورة يوسف - ٤ .

فهذه تسع لغات جائزة في الأب والأم ، مضافين للياء في النداء ، وسيأتي أن فيهما لغتين آخرين ، فالمجموع أحد عشر لغة على خلاف في بعضها .
 [و] تقول في ما إذا نوي المضاف إلى المضاف إلى الياء وكان لفظ ((أم أو عم)) : [يا ابن أم ، ويا ابن عم] ،

فإن قيل : كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ، قلنا : لأن التأنيث والإضافة متساويان في أن كلاً منهما زيلة مضمومة إلى الاسم في آخره)) انتهى .

واعلم أن كلاً من ((يا أبت ويا أمت)) منصوب لأنه معرب ، فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغل المحل بالفتحة لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها ، لا على التاء لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها .

قوله [يا ابن أم ويا ابن عم] قل المتنبي : ((لقائل أن يقول : الألف عوض عن الياء ، فحذف الألف يستلزم حذف العوض والعوض ، وذلك غير صحيح)) انتهى ، ومثله في الجمع عن أبي حيان ^(١) .

لكن قل الدماميني : ((لا نسلم أن العوضيّة تنافي الحذف بدليل : ﴿ وَأَقَامِ الصَّلَاةَ ﴾ ^(٢))) (وأجاب إجاباً)) انتهى .

وفيه : إن الألف هنا بدل عن الياء فهي بمنزلتها ، وفرق بين العوض والبدل .

(١) الجمع ٤٣٩/٢ ((الإضافة)) .

(٢) الأنبياء - ٧٣ .

أو يا ابنة أم ويا ابنة عم [بفتح] آخر كل واحدٍ منهما للخفة ،
وقيل : إنهما رُكَّبَا وجُعِلَا اسماً واحداً مبنياً على الفتح ، [وكسر] ذلك
أيضاً وهو الأكثر على حذف الياء ، والاجتزاء بالكسرة ، وقد قرئ
بالوجهين في السبعة ^(١) .

وإنما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فخفضا بالحذف ،
بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمهما في غير النداء ، نحو : ((يا ابن
أخي ويا ابن صاحبي)) .

[وإلحاق الألف أو الياء للأولين] وهما ((يا أبت ويا أمت))
[قبيح] ؛ لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض عنه أو بدله ،

قوله [أو يا ابنة أم ويا ابنة عم] خرج لفظ ((بنت)) ، لكن قل الجلمي ^(٢) :
((إنهم يقولون : ((بنت أم وبنت عم)) على الأوجه الأربعة)) .

قوله [كحكمها في غير النداء] أي : من ثبوت الياء لا غير ، وهي إما ساكنة أو
متحركة .

قوله [وإلحاق الألف ...] كان الظاهر أن يقول : وإلحاق الياء أو الألف بتقديم
الياء لأنها الأصل ، ومن ثم قدم الشارح رحمه الله في تعليل إلحاق الألف لكنه راعى
في التمثيل كلام المصنف .

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر وحفص عن عاصم ﴿ يَا ابْنَ أُمِّ ﴾ بفتح الميم ، وقرأ عاصم في
رواية أبي بكر ، وحمة ، والكساني ، وابن عامر بكسر الميم .

(٢) شرح الكافية - الجلمي ٣٤٠ / ٨ ((المتلخى)) .

وسبيل ذلك الشعر ، ومنه قوله :

يا أبتا علكَ أو عساكا^(١)

وقوله :

يا أمّتا أبصّرني رأكب يسيرُ في مُسَحَنَفَرٍ لاجِب

قوله [وسبيل ذلك الشعر] مثله في الأوضح^(٢) ، وظاهر كلام الرضي^(٣) عدم اختصاص ذلك بالشعر ، ويؤيده أنه قرئ ﴿يَا أَبَتَايَ أَخَا﴾^(٤) .
وفي المراي^(٥) : ((وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ، ونظيره قراءة أبي جعفر ((يا حسرتي))^(٦) فجمع بين العوض والمعوّض)) .
قوله [يسير في مسحنفر^(٧)] في القاموس المسحنفر : الطريق استقام .

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨١ وبلا نسبة في المغني ١٥٧/١ ، ٦٩٩/٢ ، المجمع ٤٢٢/٨ .

والشاهد فيه : ((يا أبتا)) إلحاق الألف المتقلبة عن ياء التكلم .

(٢) الأوضح ٩٠/٣ .

(٣) شرح الكافية ١٤٨/٨ ((النائي)) .

(٤) مريم - ٤٥ ، قرأ ابن عمر بفتح التاء ، والباقون بكسرهما ، وهذه التاء عوض عن ياء التكلم ولا يجمع

بينهما ، وقول الخشي ((ويؤيده)) أي : ويؤيد ما أراده الشارح الفاكهي أنّ القراءات جميعها بدران الياء ،

فلا يجمع بين التاء والياء . الدر المصون ١٥٧/٤ تفسير سورة يوسف - الآية ٤ .

(٥) توضيح المقاصد ١٩٣/٢ .

(٦) الزمر - ٥٦ ، ((قرأ ابن كثير ((يا حسرتاه)) بهاء السكت وقفاً ، وقرأ أبو جعفر ((يا حسرتي)) على

الأصل ، وعنه أيضاً ((يا حسرتي)) بالألف والياء ، وفيه وجهان : أحدهما الجمع بين العوض والمعوّض

منه ، والثاني : انه تنبيه ((حَسْرَة)) مضافة إلى ياء التكلم)) . الدر المصون ١٩٦ .

(٧) البيت من السريع بلا نسبة في شرح ابن النظم ٤١٣ وأماله الشجري ١٤٢/٢ . والشاهد فيه ((يا

أمّتا)) حيث أبدل تاء التانيث من ياء التكلم وأنى بالألف لد الصوت .

وقوله :

يا أبتي لا زلتَ فينا فإنما^(١)

[وإلحاقها للأخيرين] وهما ((ابن أم وابن عم)) [ضعيف] لا

يكاد يوجد إلا في الضرورة كقوله :

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي^(٢)

وقوله :

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيْقَ نفسي^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٣/٣ ، وشرح التصريح ١٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/٢ ، وتعلمه :

يا أبتي لا زلتَ فينا فإنما لنا أملٌ في العيش ما دمت عائنا

والشاهد فيه ((يا أبتي)) حيث جمع بين العرض والمعرض وهما التاء وياء التكلم ؛ لأن التاء عرض عن ياء التكلم في قولنا ((يا أبت)) ، وهذا لا يجوز إلا عند الضرورة .

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في الخزانة ٣٦٤/١ ، وبلا نسبة في الأوضح ٩١/٣ والممع ٤٣٩/٢ .
والشاهد فيه : ((يا ابنةَ عما)) ، فـ ((ابنة)) متلّى مضاف و ((عم)) مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المتقلبة ألفاً ، و ((عم)) مضاف و ياء التكلم مضاف اليه .

(٣) صدر بيت من الخفيف لأبي زيد الطائي في ديوانه ٤٨ ، وبلا نسبة في الأوضح ٩٠/٣ ، والممع ٤٣٨/٢ ، وتعلمه :

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيْقَ نفسي أنتَ خلّفتني لدهرٍ شديدٍ

والشاهد فيه ((يا ابنَ أمّي)) فقد أثبت ياء التكلم ضرورة .

[أحكام توابع المنادى]

[فصلٌ : ويجري ما أفرد أو [ما [أضيف [حالة كونه [مقروناً بأل
من نعت [المنادى [المبني [العلم ، والنكرة المقصورة ؛ [وتأكيده ، و [
عطف [بيانه ، و [عطف [نسقه المقرون بأل

قوله [وتأكيده [أي : المعنوي ، وأطلقه اعتماداً على اشتهار أمر اللفظي ، فقد
علم أنّ حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ، ألا ترى أنك تقول :
يا زيدُ زيدُ اليعملات^(١)
فتأتي به على هذه الصفة ، فكذلك هنا .

قوله [المقرون بك] أي : الممتنع دخول ((يا)) عليه احترازاً عن لفظ
((الله)) .

(١) الرجز تقدم تخريجه ص ٢٢٠ السابقة ، والشاهد فيه ((زيد زيد)) ، فـ زيد الأول يجوز فيه
النصب لأنه منادى مضاف لأن تقديره : يا زيدَ اليعملات ، والرفع لأنه متلئى مفرد معرفة ، وزيد
الثاني تأكيد للأول ، فلذا كان الأول مبنياً على الضم جاز في الثاني الرفع مراعاة للفظ الأول
والنصب على محل الأول لأنه منادى ، وإذا كان الأول منصوباً فلا يجوز في الثاني إلا النصب .

على لفظه [أي : المبني ، فيرفع مراعاة للفظ ، [أو-] على [محله]
 فينصب مراعاة للمحل ، نحو : ((يا زيدُ الكريمَ أو الكريمَ الأب))
 بالرفع والنصب ، و ((يا تميم أجمعون وأجمعين)) ، و ((يا سعيد كرز
 وكرزاً)) ، و ﴿ يَا جِبَالُ أَوِثِّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(١) قرئ بالرفع والنصب ، والأول
 مختار الخليل والمازني ؛ تنبيهاً على أنه منادى ثانٍ ، والثاني مختار أبي عمرو
 ويونس ؛ لأن ما فيه ((أل)) لا يلي حرف النداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ
 ما وليه .

وفصل المبرد^(٢) بين ما فيه أل للتعريف فالنصب وما لا فالرفع
 كـ ((اليسع)) ، فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب ،

قوله [على لفظه] أي : حملاً على لفظه ، والمراد به ما قابل المحلي ، بدليل
 معادلته له ، فشمّل ما كان مقدراً مما كان مبنياً قبل النداء نحو : ((يا سيويه العالم)) ،
 ولا حاجة لما أطل به بعضهم .

قوله [تنبيهاً على أنه منادى ثانٍ] إن قلت : فينبغي أن يختار الرفع إذا كان
 المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه .

أجيب : بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الإتياع اللفظي ، ولا يتصور
 ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموماً ، وينبغي حل رفع التابع أن لا يكون محله نصباً ؛ إذ
 ليس مفعولاً به بل تابع له .

(١) سبأ - ١٠ ، والقراءة في الدر المنصور ٤٣٣/٥ - ٤٣٤ .

(٢) المتقضب ٢٠٧/٤ .

لكنْ عبارته تقتضي أنَّ الصور ثمانية ، فإنَّ ((من)) في قوله ((من نعت المبني)) بيانٌ لـ ((ما)) في قوله ((ما أفرد أو أضيف)) .
وإنما ألحق المضاف المقرون بـ أنَّ بالتابع المفرد في جواز الوجهين ؛ لأنَّ الإضافة غير محضة فلم يعتدَّ بها .

قوله [لكن عبارته تقتضي أنَّ الصور ثمانية] حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة التي اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين .
وما اقتضاه كلامه مشكلاً ؛ لأنَّ التأكيد المعنوي لا يتأتى فيه أنَّ يكون مضافاً مقروناً بـ ((أل)) ، وكذا عطف البيان ، وأما عطف النسق فيتصور فيه أنَّ يكون مضافاً وإن كان مقروناً بـ أنَّ نحو : ((يا زيد والضارب الرجل)) ، فتكون الصور التي يجوز فيها الأمران ستة لا خمسة .

قوله [وإنما ألحق المضاف ...] مثله عند الرضي^(١) ((الشبيه بالمضاف)) .
فإنَّ قلت : كيف يجوز رفع المضاف المقرون بـ ((أل)) ، وقد أوجبوا نصب المتلئى المضاف مطلقاً .

قلت : إنما تعين النصب في المتلئى المضاف لأنه إعراب المفعول به ، ولا موجب من إعراب آخر أو بناء ، وإنما جَوَّزوا الرفع في التابع ؛ لإمكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع فتأمله .

ولعله مراد الحفيد بقوله : لا يلزم من إيجابهم نصب المتلئى المضاف إيجاب نصب النعت المضاف لمفرد ، وأجاب الشهاب القاسمي في حواشي الأشموني بما لا يخلو عن نظر فانظره .

(١) شرح الكافية ١٣٧٨ .

وخرج بـ((المبني)) : العرب ، فإنَّ تابعه - من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بـل - منصوب لا غير ولو كان مفرداً نحو : ((يا عبد الله الحسن ، أو الحسن الوجه ، ويا بني تميم أجمعين ، ويا عبد الله كرزاً ، ويا عبد الله والحارث)) ، وسيأتي حكم البتل والنسق المجرد .
وأما التابع المضاف المجرد فقد أشار اليه بقوله : [و] يجري [ما أضيف] من نعتٍ و توكيدٍ وبيان حالة كونه [مجرداً] من ال [على محله] دون لفظه فيُنصبُ فقط ، كما لو كان المتلئ ، نحو : ((يا زيد صاحب عمرو ، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا زيد أبا عبد الله)) ،

قوله [منصوب لا غير] ؛ لأنه إذا وقع متلئ منصوب ، فنصبه إذا وقع تابعاً أولى ؛ لأنَّ حرف النداء لا يباشره ، ويرد عليه : تابع المستغث المجرور باللام فإنه لا يجوز في تابعه إلا الجر .

تنبيه : ((تابعُ نعت المتلئ محمول على اللفظ)) كما في التسهيل^(١) ، فإذا قيل : ((يا زيد الظريف صاحب عمرو)) فإنَّ قدرت الثاني نعتاً للمتلئ نصب لا غير ، أو نعتاً لنعت المتلئ لُقِظَ به كما يلفظ بالنعت .

قوله [كلهم أو كلكم] ؛ لأنه إذا جيء مع تابع المتلئ بضمير جاز فيه : أنَّ يأتي بلفظ الغيبة باعتبار الأصل ، ويلفظ الخطاب نظراً لأنَّ المتلئ مخاطب في المعنى ، وإنَّ لم يجوز أنَّ يقول المسمى بـ((زيد)) : ((زيد ضربت)) ؛ لأنه ليس فيه دليل التكلّم ، وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو ((يا)) .

(١) شرح التسهيل ٢٥٨/٣ ((النداء)) .

وإنما لم يحز رفعه ؛ لثلا يفضل الفرع الأصل .

[و] يجري [نعت ((أي))] و ((آية)) في تبعيته لمتبوعه [على لفظه] ، فيرفع فقط لأنه المقصود بالنداء نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ﴾^(١) ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ ﴾^(٢) ، وجوز المازني نصبه على المحل ، وقرأ شاذاً : ((قل يا أيها الكافرين)) ،

قوله [وإنما لم يحز رفعه] أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في ((يا زيدُ صاحبنا)) ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، لكن جزم شيخ الإسلام في حاشية ابن النظم في بلب التأكيد بمنع قطعه .

قوله [لأنه المقصود بالنداء] لا يرد عليه أن الصفة لا تكون مقصورة ؛ لأن معنى كونها غير مقصورة أنها غير مقصورة بالنسبة إلى متبوعها ، لا أنها غير مقصورة أصلاً ، فالرجل وإن لم يقصد بالنسبة بحيث أنه يكون المتأخر ، إذ لو كان كذلك لوجب أن تكون ((يا)) داخلة فيه ، لكنه مقصود في الأصل والحقيقة ، وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المتأخر ، ومع ذلك لا ينبغي أن يكون محله نصباً ؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً بل تابع له .

لكن في كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه في محل نصب ، ومع ذلك لا يتبع على محله ، وفرق بينه وبين فاعل المصدر واسم ((إن)) حيث يصح الإتيان على المحل فيهما فليراجع .

(١) الانفطار - ٦ ، الانشقاق - ٦ .

(٢) الفجر - ٢٧ .

ولا تُنعتُ ((أي)) إلا بما فيه أل أو باسم إشارة عارٍ من كاف الخطاب نحو : ((يا أيهذا الرجل)) .

قوله [إلا بما فيه أل] أي : الجنسية لا الغالبة على الاسم كـ ((الصعق)) ، ولا التي يجبر بها فقد العلمية كـ ((الزيدان)) .
وقد نبّه على هذا في التسهيل بقوله ^(١) : ((ويوصف بمصحوبيهما الجنسي)) ، وأراد بالجنسي ما يقابل العلم لا ما يقابل الوضعي ؛ لجواز ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ^(٢) .
وأما قول المراعي ^(٣) : ((إنَّ أل صارت بعد ((أي)) للحضور)) فمرّ أن ما فيه أل لما وقع صفة لـ ((أي)) المفيدة لحضور معناه لكونه مقصوداً كان معناه حاضراً إلا أنَّ المراد أنها للعهد .

قوله [أو باسم إشارة ...] لم يقيد بما إذا وصف بنبي الألف واللام تبعاً للتسهيل ^(٤) ، ولما في شرحه من عدم التزام ذلك لقوله :
أَيُّهَذَانِ كَلَّا زَادَكُمَا ^(٥) .

(١) شرح التسهيل ٢٥٤/٣ .

(٢) الأنفل - ٦٤ .

(٣) توضيح المقاصد ١٨٣/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٥٤/٣ ، ٢٥٦ .

(٥) صدر بيت من الرمل بلا نسبة في الشذور ١٥١ ، والأشعري ١٥٣/٢ ، والمص ٣٨٢ ، وعلمه :

أَيُّهَذَانِ كَلَّا زَادَكُمَا ودعاني واغلاً في مَنْ يَقِيلُ

والشاهد فيه ((أيهذان)) فقد حذف منه حرف التداء والأصل يا أيهذان ، و((أي)) هو المتأخر وصف باسم الإشارة وهو ((هذان)) .

[والبدل والنسق المجرد] من أل [كالمنادى المستقل] ، فيبينان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى المستقل ، وينصبان حيث ينصب وإن كان المتبوع بخلاف ذلك ، ولهذا قل ((مطلقاً)) أي : مبنياً كان أو معرباً ، نحو : ((يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز ، ويا زيد وبكر ، ويا عبد الله وخالد)) .
وسبب ذلك أنَّ البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل :

وقيّد النسق بـ ((المجرد)) ؛ لأنه لو كان بـ ((أل)) لم يعط حكم المستقل ؛ إذ هي تمنع من تقديره منادى ؛ إذ حرف النداء لا يجتمع معها .

قوله [وسبب ذلك أنَّ البدل ...] يظهر على أنَّ العامل مقدر ، لا على أنَّ العامل فيه هو العامل في البدل منه ، كما هو مذهب ابن مالك ^(١) ، مع أنه موافق على هذا الحكم ، ولكون البدل كالمستقل لا يصح إلا إذا صح مباشرة حرف النداء له وحذفه منه ، فلا يقل : ((يا صاحبنا الرجل)) لأنَّ ((الرجل)) لا يباشر حرف النداء ، ولا ((يا صاحبنا هذا)) لأنَّ اسم الإشارة لا يحذف منه حرف النداء .

قوله [لأنه لو كان بك ...] قضيته تعيّن الضمة في ما يجوز فيه الجمع بين ((يا)) و ((أل)) ، نحو : ((يا رسول الله)) و ((الله)) ، وهو محتمل ، ويحتمل الأخذ بإطلاقهم .

وحمل التعليل على امتناع التقدير على أنه باعتبار ما من شأنه .

(١) شرح التسهيل ١٩٠/٣ ((البدل)) ، و ٢٥٩/٣ ((النداء)) .

[ولك] في تكرار لفظ المنادى المبني على الضم مضافاً كما [في نحو]

قوله :

[يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذبَلِ] تطاولَ الليلُ عليكَ فانزلِ^(١)

قوله [ولك في تكرير^(٢) لفظ المنادى المبني على الضم مضافاً] الظاهر أن ((تكرير)) بمعنى : مكرر ، أي : مكرر لفظ المنادى ، أي : اللفظ الذي كرر به لفظ المنادى المبني على الضم أي : صورة ، فلا ينافي قوله ((مضافاً)) .

وقد يقل : المراد : المبني على الضم في الجملة و((مضافاً)) في الجملة ، ووصف الشيء بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه ، وكذا مجيء حالين متنافيين .
ولك أن تجعل قوله ((مضافاً)) حالاً من المنادى بدون صفته ، والمراد : أنه مضاف في الجملة ، فلا يرد عليه : أن من جملة الأوجه الآتية ضم الأول على أنه مفرد فلا إضافة حينئذ .

واحترز بـ((المبني)) من نحو : ((يا تيم علي تيم علي)) بتكرير المضاف إليه ، وهو توكيد .

وبقوله : ((مضافاً)) من نحو : ((يا زيد زيد)) فلك في الثاني الضم على أنه منادى ثانٍ ، ولم يجز ابن مالك غيره ، وردّ تجويز الأكثرين البدلية^(٣) :
((بأنه لا يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا ومع الثاني زيادة بيان ليست مع الأول ، أو توكيد لفظي ، والرفع والنصب عطفي بيان على اللفظ وعلى المحل)) .
واعترض البيان : بأن الشيء لا يبين نفسه .

(١) البيت تقدم نخرجه في الصفحة ٢٢٠ ، ٦٣٦ السابقة .

(٢) كذا في - أ - ، ولاحظ المتن : تكرار .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٦١ وما ذكره المحشي معنى كلامه فراجع .

وجهان :

الأول : [فتحهما] على أن الأول منادى مضاف لما بعد الثاني ، وهو مقحم بينهما ، ونصبه على التأكيد ، أو على أن الأول منادى مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني ،

قوله [فتحهما] لم يقل ((نصبهما)) مع كونهما معربين ؛ ليكون الكلام جارياً على كل الأقوال .

قوله [وهو مقحم] أي : الثاني ، قل في التصريح^(١) : ((وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء ، وأكثرهم يأبى ، وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايين ، وهما كالشيء الواحد ، وكان يلزم أن يتوّن الثاني لعدم إضافته)) انتهى .

قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضايين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة .
وظاهر كلام التصريح أن الاسم الثاني غير مضاف مطلقاً ، وأن المراد بزيادته : الزيادة المرادة في زيادة الحروف كالباء و((من)) في النفي ، ففتحته حينئذٍ غير إعراب ؛ إذ هي حينئذٍ غير مطلوبة لعامل ، وإنما حرك بها ؛ لأنه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه .

ولا ينافي ذلك قولهم في بيان هذا الوجه : ((والأصل : يا تيم علي تيمه ، أو يا تيم علي تيم علي)) ؛ لجواز أن يكون المراد أنه ترك هذا الأصل .

لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني توكيد ، وبوافقه تفسير الحفيد الإقحام :



بالتأكيد اللفظي .

(١) شرح التصريح ١٧/٢ ((النداء)) .

ونصب الثاني على أنه عطف بيانٍ أو بدل أو بإضمام ((يا)) أو ((أعني)) .

وقال الفراء : كلاهما مضافان إلى ما بعد الثاني ، وهو ضعيف ؛ لما فيه من توازد عاملين على معمول واحد .

❧❧ وقال الدماميني : ((إنَّ التأكيد اللفظي يأتي ولا يغير ما قبله وما بعده عما كان عليه)) انتهى .

ولا يصح أن يعرب حل إقحامه بدلاً أو عطف بيان ، كما في صورة الرفع ؛ لأنه إنما يدل من الاسم بعد كماله ، والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الرفع فإنه غير مضاف .

قوله [أو بإضمام يا] فيكون على نداء مستأنف ، وهو منادى مضاف . والفرق بين هذا الوجه والوجه الذي قبله : أنَّ هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ، ولا يجوز ذلك في البتل وإن قيل : إنَّ البتل على تقدير تكرار العامل ؛ لأنه كالتقدير المعنوي .

قوله [وهو ضعيف] ؛ لما فيه من توازد عاملين على معمول واحد ، لكنه يقول به ، وقد يقال : إنَّ العاملين لما اتحدا معنى وعملاً نزلًا منزلة العامل الواحد .

[و] الوجه الثاني : [ضم الأول] منهما على أنه منادى مفرد معرفة - وهو الأرجح - ونصب الثاني على ما سبق .
 وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثاني .
 ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك ، نحو :
 ((يا رجل رجل القوم)) و ((يا صاحب صاحب عمرو)) .

قوله [على ما سبق] أي : على أنه عطف بيان على المحل أو بدل ، أو بإضمام
 ((يا)) أو ((أعني)) .
 قل ابن مالك ^(١) : ((أو تأكيد لفظي)) ، واعترضه أبو حيان ^(٢) والمصنف بما
 أجيب عنه .

(١) شرح التسهيل ٢٦١/٣ .
 (٢) قل في الارتشاف ١٣٥/٣ : ((ولم يذكره أصحابنا - يعني التوكيد - وقد أبطلته في الشرح ...))
 أي : شرح التسهيل لأبي حيان ولم نظفر به .
 وقد نقل في شرح التصريح ١٧٧/٢ اعتراض أبي حيان نقل : ((... أو تأكيد قاله ابن مالك ،
 واعترضه أبو حيان بأنه : لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف ؛ لأن تعريف الأول بالعلمية
 أو بالنداء ، والثاني بالإضافة)) .
 ثم نقل الشيخ خالد اعتراض ابن هشام في حواشيه على ابن النظم ، نقل : ((وقد الموضح في
 الحواشي : ((ونم مانع أقوى من ذلك هو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول)) .

[الترخيم]

[فصل] في ترخيم المناهى ، وهو لغةٌ : ترفيق الصوت وتليينه ، يقل : صوت رخيم أي : رقيق ، واصطلاحاً حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص .

قوله [حذف بعض الكلمة ...] المراد ما يتناول البعض تنزيلاً ، فيشمل التعريف : حذف الكلمة التي بمنزلة البعض ، كجزء المركب الأخير ، وتاء التانيث .
وأما الجواب : بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ، ففيه : أنه لا يدل على مسمى الترخيم حذف بعض الكلمة وغيره ، والبعض : شامل للآخر وغيره ؛ إذ لا يخفى أن هذا تعريف للترخيم مطلقاً ، وقد يكون المحذوف في ترخيم التصغير غير الآخر .

والمراد بكونه على الوجه المخصوص : أن يكون اعتباطاً جوازاً ليخرج : الحذف في باب ((عصا وقاض)) ؛ لأن الحذف لعله ، وكذا نحو : ((أب)) أصله ((أبو)) ، فحذفت الواو ؛ لأنها لو بقيت ساكنة لفك الأمر المطلوب من الإعراب ، ولو تحركت لحصل الثقل ، فحذفها لعله تصريفية .

ويخرج أيضاً حذف لام ((يد و دم)) ؛ لأنه واجب ، لكن يرد : نحو ((دد)) فإنه منقوص من ((الدد)) وهو اللهو واللعب ، واستعمل كل من اللفظين جائز ، فقد ثبت أن بعض الكلمات حذف آخرها اعتباطاً جوازاً مع أنه ليس ترخيماً .

وهو ثلاثة أنواع : ترخيم نداء ، وترخيم ضرورة ، وترخيم تصغير ،
وعلى الأول اقتصر فقال :

[ويجوز ترخيم المنادى] لا مطلقاً بل [المعرفة] ؛ لأنها كثر نداؤها ،
فدخلها التحفيف بحذف آخرها .

فلا يرخم نحو : ((يا رجلاً خذ بيدي)) ؛ لأنه نكرة ، وكذا لا يرخم
المستغاث ولا المندوب اتفاقاً ، ولا المضاف خلافاً للكوفيين ، ولا المحكي
خلافاً لابن مالك^(١) ، ولا المبني قبل النداء كـ ((حذام)) خلافاً لبعضهم ،
قاله في الجامع^(٢) .

قوله [المعرفة] المراد بها في المؤنث بالتاء المعين ؛ ليشمل النكرة المقصودة ،
نحو : ((يا شاة)) و ((يا حار)) لمعنيين ، وفي غيره العلم .
قوله [وكذا لا يرخم المستغاث ...] لما ذكر في المطولات ، وأشار الشارح في
ررود ذلك على إطلاق المصنف .

قوله [ولا المضاف] أي : حقيقة أو حكماً ، فيدخل فيه الشبيه بالمضاف .
قوله [ولا المحكي] المراد به : المركب الإسلاحي ، واحترز به عن المزجي ،
وبعضهم يقول السماع مفقود من العرب في ترخيم المركب المزجي ، وإنما أجازوه
بعضهم قياساً على ما فيه تاء التانيث ؛ لأن الجزء الثاني يشبه تاء التانيث من وجوه
فتح ما قبله غالباً ، وحذفه في النسب وتصغير صدره ، كما في تاء التانيث كذلك .

(١) شرح التسهيل ٢٧٩٣ ((باب ترخيم المنلى)) .

(٢) الجامع - نه المرميل - ١٠٠ - ١٠١ .

[وهو] اصطلاحاً : [حذف آخره تخفيفاً] على وجه مخصوص ،
وخص الآخر بذلك لأنه محل التغيير .

قوله [حذف آخره] أي : المناضى ، وذلك متعين على كلام الشارح كما لا
يخفى ، بخلاف عبارة الحلبية ، فلا يخفى هنا تحرير الجلمي^(١) إرجاع الضمير المرفوع إلى
الترخيم ، والضمير المجرور إلى الاسم .
وخرج بـ ((الآخر)) : الحذف في غير الآخر ، ولم يقيد الآخر بكونه حرفاً كما
قيد ابن الحالج^(٢) ، فشمل كلامه الحرف والحرفين وجزء المركب من غير تكلف ،
فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحلبية .

تنبيه :

قل المرادي^(٣) : ((أجاز الجمهور وصف المرخم ، ومنعه الفراء والسيرافي
واستقبحه ابن السراج)) انتهى .
وظاهر أنه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تابعه مراعاة للفظ ، وأما على لغة
الانتظار ففيه نظر ؛ إذ لا ضم في اللفظ ، ويظهر جواز رفع تابعه ؛ لأن الحرف الذي
حقه الضم في حكم الثابت ، ويؤيده جواز رفع التابع قبل النداء فتأمل .

(١) شرح الكافية - الجلمي ٣٤١/١ ((ترخيم المتأخر)) .

(٢) شرح الكافية ١٥١/١

(٣) شرح التسهيل - المرادي - ٨٥٥ .

ثم المناهى ضربان : مختوم بتاء التانيث ، وبمجرد عنها ، [فذو التاء]
يرخم [مطلقاً] أي : سواء كان علماً أم لا ، ثلاثياً أم لا ، [كـ يا طلح
ويا ثب] في نداء ((طلحة وثبة)) .

و[غيره] وهو المجرد منهما إنما يرخم [بشرط ضمّه] فغير المضموم
- كالإضافي والمحكي - لا يرخم وإن كان علماً .

[وعلميته] ، فغير العلم - كالنكرة المقصورة - لا يرخم وإن كان
مضموماً ، وجوز بعضهم ترخيمها قياساً على قولهم : ((أطرق كرا))^(١)
و((يا صاح)) ، وهو قياس على شاذ .

[وبجاوزته ثلاثة أحرف] ، فلا يرخم الثلاثي وإن كان محرّك الوسط ،
وجوزّه الأخفش مطلقاً ، والفراء في محرّك الوسط إجراءً لحركة الوسط
مجرى الحرف ؛

قوله [أي : سواء كان علماً ...] إشارة إلى أنه أراد بالإطلاق : عدم اشتراط ما
يخص المجرد ؛ لأنه لا يشترط فيه شيء أصلاً ، فلا ينافي أنه يشترط فيه كغيره أن يكون
معرفة ، إلى آخر ما تقدم .

(١) جزء بيتٍ من منهوك الرجز بلا نسبة في المقتضب ٢٦٧/٤ وجمع الأمثل ٤٣٧/١ ، وتلمه :
أطرق كرا أطرق كرا إن النعمان في القزى .

والشاهد فيه : كرا ، فإنه ترخيم : كروان ، مع انه نكرة .

قياساً على إجرائهم نحو : ((سقر)) مجرى ((زينب)) في إيجاب منع الصرف .

والمشهور ما ذهب اليه المصنف ، فإذا استوفى الجرد هذه الشروط جاز ترخيمه [ك ((يا جعفُ))] في نداء ((جعفر)) .
ثم المرخم فيه لغتان :

إحدهما : قطع النظر عن المحذوف للترخيم ، فيجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على تلك الصيغة ، فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شيء ، وتسمى هذه اللغة : لغة من لا ينتظر .

قوله [قياساً على إجرائهم ((سقر)) ...] قيل الفرق أن حركة الوسط ثمة اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين ، وهما في حذف حرف أصلي ، وأيضاً ليس المحذف هاهنا وارداً على حرف بعينه ، فهو مظنة الالتباس .
قوله [ثم المرخم فيه لغتان] ليس في كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين في كل ما رخم ، فلا ينافي : أنه لا يجوز الترخيم على نية المحذوف فيما فيه لبس علماً كان أو صفة ، خلافاً لمن قال : إن اشتها العلم بمسمله مما يزيل اللبس في الغالب ، ولا يجوز الترخيم على عدم نية ،
وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظر ك ((طيلسان)) في لغة من كسر اللام ، ونحوه مما في المطولات .

قوله [وغيره] من الصحة والإعلال ومن ظهور الضمة إن كان حرفاً صحيحاً نحو : ((ياهرُق)) ، ولو وصف بـ ((ابن)) نحو : ((ياهرُق بن فلان))
جاء الفتح

فتقول في ((جعفر)) : ((يا جعف)) [فمماً] أي : بضم آخره ،
وفي ((منصور)) : ((يا منص)) بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك
الضمة التي كانت قبل الترخيم ، بدليل أن هذه يجوز اتباعها ، وتلك لا ،
وفي ((ثمود)) : ((يا ثم)) بقلب الضمة كسرةً والواو ياءً ؛ لتطرفها
بعد ضمة ، ولا يجوز بقاؤها ؛ لأنه يؤدي إلى عدم النظير ؛ إذ ليس لنا اسم
معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة .

وتقديرها إن كان معتلاً نحو : ((يا ساري)) ، وثبوت الياء دليل على
التقدير ، كذا في المراقي^(١) ، وفيه : إنه لا يتأتى على تقدير علمية ((سارية)) .
وتخصيص مسألة اللبس بالصفة ، وإلا فـ ((ساري)) ملبس .

وقضية أنه لا فرق بين الصفة والعلم التزام لغة من ينتظر في نحو ((سارية
وناحية)) ، وقد يقال : قضية التزام لغة من ينتظر عند الإلباس امتناع الوجهين إذا
ألبس كل منهما ، فيمتنع ترخيمه رأساً نحو ((فتة)) فإنه على الوجهين يلبس
بـ ((يافتي)) غير مرخم .

لكن قضية تجويز ابن مالك ترخيم نحو المثني والجمع بحذف زيادتيه عدم موافقته
على ما ذكر ، ولعل الفرق أن ما التأنيث وضعت لتمييز المؤنث ، فلا يليق حذفها
عند اللبس ؛ لمنافاته الغرض من وضعها ، ولا كذلك ما عداها .

قوله [أي : بضم] فيه : أن النصب بنزع الخافض سماعي ، والأولى أنه منصوب
على الحال ، أي : حل كونه ضمّاً أو ذا ضمّ .

(١) توضيح المقاصد ٢٢٧/٢ ، وشرح التسهيل ٨٥١ الترخيم .

[و] الثانية : أن ينوي المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يُعلَّ إن كان حرف علة ، وهي الأكثر في كلامهم .
فتقول في ((جعفر)) : ((يا جعْفَ)) [فتحاً] ببقاء فتح الفاء .
وفي ((منصور)) : ((يا منصُ)) ببقاء ضمة الصاد .
وفي ((ثمود)) : ((يا ثمو)) ببقاء الواو على صورتها من غير إبدال ؛
لأنها في حشو الكلمة ؛ لنية المحذوف .
وفي ((بعلبك)) : ((يا بعل)) ببقاء فتح اللام .

قوله [وهي الأكثر في كلامهم] ؛ لأنَّ المحذوف للترخيم في حكم الموجود ؛
لأنه مراد .
ويرد على قوله ((فيبقى ... الخ)) ما كان مدغماً في المحذوف ولو لم يكن بعد
ألف ، فإنه :
إن كان له حركة أصلية حُرِّك بها نحو : ((مضار ومحاج)) اسمي فاعل ومفعول
مسمى بهما .
وإن كان أصله السكون حُرِّك بالفتح نحو : ((اسبحار)) اسم نبت إذا جعل
علماً .
وكذا نحو : ((خويص)) تصغير ((خاص)) ، و ((ثمود الثوب)) لو سميت
بهما .

ثم اعلم أنَّ المحذوف للترخيم إمّا حرف واحد - وهو الغالب كما مرّ -
 وإما حرفان وإما كلمة . وقد أشار إلى الثاني بقوله :
 [ويحذف من نحو : ((سلمان ومنصور ومسكين)) حرفان] الحرف
 الأخير وما قبله ، مما استكمل شروط الترخيم ، وكان ما قبل آخره حرف
 لين ساكناً زائداً ،

قوله [إما حرف ...] لم يرد الحصر ؛ لأنه :
 قد يكون كلمة وحرفاً نحو : ((اثني عشر واثنى عشرة)) علمين ؛ لأنّ ((عشر
 وعشرة)) بمنزلة التون ، لكن قل ابن الحاجب^(١) : ((الثاني : اسم برأسه)) ، ولا
 يلزم من معاقبة النون حذف الألف مع التون .
 وقد يكون ثلاثة أحرف نحو : ((رهبوتا ورغبوتا)) إذا سمي بهما عند
 الكوفيين ، فيقولون : ((يارغب ويارهب)) ، ولم يحذف البصريون إلا الألف .

قوله [وهو الغالب] ؛ لأنّ الحذف خلاف القياس فتقليله أولى .
 قوله [وكان ما قبل الآخر ...] أي : زيادة على تلك الشروط .
 ويشترط أيضاً لجواز حذف الحرفين : أن لا يكون مختوماً بالتاء ؛ لأنّ ما فيه تاء
 التأنيث اختص بأحكام منها : أنه إذا حذفت منه التاء توفّر من الحذف ، ولم يستتبع
 حذفها حذف حرف قبلها ، فتقول في ((عقبته)) : ((يا عقبتنا)) بالألف .
 قوله [ساكناً] المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت
 ساكنة ، فقوله ((ساكناً)) وصف كاشف .

(١) شرح الكافية ١٥٣/٨ .

مكماً أربعة أحرف فصاعداً ، قبله حركة من جنسه ولو تقديراً ،
فتقول فيها : ((يا سلم ، ويا منص ، ويا مسك)) ، بخلاف نحو :
((سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق)) .

قوله [ولو تقديراً] كما في ((مصطفون ومصطفين)) مسمى بهما ، فحرف
اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة ، وإنما هي مقدرة ؛ إذ أصل ((مصطفون
ومصطفين)) : ((مصطفون ومصطفين)) بياء مضمومة في الأول ، ومكسورة في
الثاني ، فتقول في ترخيمه ((يا مصطفى)) بحذف الواو والنون ، كما مشى عليه
ابن مالك^(١) .

وكان الأصل في ترخيمه أن يقال : ((يا مصطفى)) حذفت الألف لالتقاء
الساكنين ، وترك ما قبلها على ما كان عليه من الفتح ، لكن هذا يؤدي إلى الحذف
من غير موجب ؛ إذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه ، وقد ذهب في الترخيم ،
فلحتلجوا إلى رد الألف لزوال موجبها ، فقالوا : ((يا مصطفى)) .
وأما غير ابن مالك فذهب إلى عدم الرد ؛ لأن الترخيم على من نوى يصير
المحذوف كالموجود .

قوله [بخلاف نحو : ((سفرجل)) ...] محترزات قوله ((حرف لين ساكناً ...))
على الترتيب ، والـ ((هبيخ)) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء التحتية والحاء
المعجمة : الغلام الممتلى .

(١) شرح التسهيل ٢٨٢/٣ ((ترخيم النلت)) .

والى الثالث أشار بقوله : [ومن نحو : ((معدي كرب))] مما هو مركب
تركيباً مزجياً [الكلمة الثانية] ، فتقول فيه : ((يا معلي)) .
وشمل كلامه ما آخره وبه كـ ((سيويه)) ، وما سمي به العدد المركب كـ ((
خمسـة عشر)) ، ولم يسمع ترخيمه من العرب ، وإنما أجازـه النحويون قياساً ،
وقد تقدم أن المجرد إنما يرخم بشرط ضمه ، وكأنّ هذا مستثنى .
وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين
بشرط صلاحيته لأنّ ينأى ،

قوله [وإنما أجازـه النحويون] أي : بعضهم ، وتقدم أنه يحذف من ((اثني عشر
واثنتي عشرة)) مع العجز الألف .
قوله [وكأنّ هذا مستثنى] لا يتعيّن ذلك بل يجوز أن يكون مصوراً بـ لغة إعرابه
إعراب ما لا ينصرف .
قوله [بشرط صلاحيته لأنّ ينأى] احتـرـز عما لا يصلح لذلك كـ المعروف بكـ ، ومن
ثمّ خطئ من جعل من ذلك قوله :
قواطنُ مكّة من ورّقِ الحمى^(١)
وإنما هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم .

(١) الرجز للعلاج في ديوانه ٤٥٣/١ وبـلا نسبة في التسهيل ٢٨٩/٣ وابن عقيل ١١٦/٣ . والشاهد فيه
قوله : ((الحمى)) فأصله ((الحمام)) وحذفت ميمه ، فهل هو عذوف على طريق الترخيم
ضرورة أو لا ؟ قل ابن مالك : ((ولا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يصلح للنداء ،
وشرط المرخم للضرورة أن يكون لفظه صالحاً لمباشرة حرف النداء فعلى هذا لا يقل في
((الحمى)) ... أنه مرخم للضرورة ، لأنه فيه الألف واللام ، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا
يليق به الترخيم ...)) .

ومجاوزته ثلاثة أحرف إن لم يكن بالتاء .

قوله [ومجاوزته ثلاثة أحرف ...] مثل الأول : قوله :

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ ابْنِ مَلٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ^(١)
ومثل الثاني قوله :

لَيْسَلْبُنِي حَقِي أَمَلِ بْنِ حَنْظَلٍ^(٢)

أراد : حنظلة .

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١١٠ ، وفي شرح التسهيل ٢٨٧/٣ ، وبلا نسبة في الأوضح ١٠٩/٣ .

والشاهد فيه : ((ابن مل)) فأصله ((ابن مالك)) وقد رخم الاسم أنه غير متلدى ضرورة .

(٢) عجز بيت من الطويل للأسود بن يعفر في ديوانه ٥٦ ، والكتاب ٣٣٢/١ ، والضرائر ١٣٦ ، وبلا نسبة في المقرب ٢٠٧ ، وتماه :

وهذا ردائي عنده يستعير^٣ لَيْسَلْبُنِي نَفْسِي أَمَلِ بْنِ حَنْظَلٍ

والشاهد فيه : ((أمل بن حنظل)) فقد رخم ((مالك)) فحذف آخره ، ورخم ((حنظلة)) فحذف الهاء منه رغم أنَّ ((حنظلة)) غير متلدى .

[الاستغاثة والندبة]

[فصل] في الاستغاثة والندبة .

فالاستغاثة : نداء من يُخلّص من شدة ، أو يعين على دفع مشقة ، وتتضمن المستغيث ، والمستغاث من أجله ، والمستغاث ، ولا يستعمل معها من أحرف النداء إلا ((يا)) خاصة ، ويجب ذكرها ؛ لأن الغرض من ذلك إطالة الصوت ، والحذف منافٍ لها .

وله ثلاث حالات :

إحداها : أن يُجرّ باللام مفتوحة ، وهي أكثر أحواله .

قوله [وتتضمن ...] أي : تستلزم ، ولا يخفى أن المستغاث الذي تضمنته المعنى ، وإيقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحى ، وإلا فالمستغاث حقيقة المعنى ، وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى ، وكذا يقال في المستغاث من أجله .

قوله [إلا ((يا))] ذكر بعضهم : أن ((يا)) للمنادى البعيد أو كالبعيد ، فيلزم أن لا يستغاث بالقرب إلا إن كان كالبعيد ، أو يقال : الاستغاثة كالبعد ؛ لاحتياجها إلى مدّ الصوت ؛ لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها .

قوله [أن يُجرّ بلام مفتوحة] أي : بما كان يُجرّ به قبل النداء ، واختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة ، وهي لام التخصيص ، أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء .

الثانية : أن يزاد في آخرها ألف تعاقب اللام .

الثالثة : أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالنأى المستقل ، وهذه أقلها .
وإذا تقرر هذا فعلى الأولى [يقول المستغيث] إذا استغاث بالله : [يا
الله للمسلمين ، بفتح لام المستغاث به] وجوباً ؛ لتنزيله منزلة الضمير ، وجره
بها للتنصيص على الاستغاثة .

قوله [الثانية : أن يزاد في آخره ...] صرح الجامي^(١) كالرضي : بأنه حينئذ مبني
على الفتح وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المشى والجمع
على حده صاراً مبنيين على الياء .

ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم ، فإن الألف لا تقتضي كون
الفتح قبلها بناءً بل مناسبة ، وعلى كونه مبنياً على الفتح هو في محل نصب ، كما هو
ظاهر ؛ لأنه مفعول به فلا تنقل .

قوله [لتنزيله منزلة الضمير] أي : فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي
تفتح لام الجر معه .

ويرد عليه : نحو : ((ياللكهول وللشبان)) فإنه يجب كسر لام المعطوف مع
كونه مستغاثاً واقعاً موقع الضمير ، فلحق أن الفتح لأمرين : هذا ، ودفع التباس
المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو : ((يا للمظلوم)) أي : ((يا قوم
للمظلوم)) ، وجعل الجامي^(٢) هذا الأخير علة فتح لام المستغاث ، والأول : علة عدم
عكس الأمر .

(١) شرح الكافية - الجامي - ٣٨٨/١ وما بعدها ، وشرح الكافية للرضي ١٣٤/١ .

(٢) شرح الكافية - الجامي ٣٣٧/١ ويعني به ((الآخر)) : دفع التباس المستغاث بالمستغاث له .

وهل هي زائدة أو متعلقة بـ ((يا)) أو بالمحذوف أقوال ،

تنبيه : عل ما ذكر في الأسماء الظاهرة ؛ لأنها الأصل فاعتبروا الفرق فيها ،
أما مع المضمر فتفتح اللام معهما إلا مع الياء فتكسر فيهما .

قل في المغني^(١) : ((إذا قيل : ((يا لك ويا لي)) احتمل كل منهما أن يكون
مستغاثاً به ، وأن يكون مستغاثاً من أجله ، وقد أجازهما ابن جني في قوله :

فيا شوقُ ما أبقي ويا لي من النوى^(٢)

وأوجب ابن عصفور في ((يا لي)) أن يكون مستغاثاً من أجله ؛ لأنه لو كان
مستغاثاً كان التقدير ((يا أدعو لي)) ، وذلك غير جائز في غير باب ((ظننت
وفقدت وعلمت)) ، وهذا لازم له لا لابن جني)) .

قوله [أقوال] أي : فيه أقوال ، والقول بالزيادة نسب لابن خروف ، ووجهه :
أن الفعل في النداء يتعلّى بنفسه ، وبدليل صحة إسقاطها ومعاقبتها للألف ، وردّ
بأن الزيادة على خلاف الأصل .

والقول بأنها متعلقة بـ ((يا)) ذهب إليه ابن جني جرياً على مذهبه أن حرف
النداء اسم فعل وغيره ؛ لأنّ في حرف النداء معنى الفعل .
ورّد : بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور ، وفيه نظر ،

(١) المغني ٢٠٨/١ حرف اللام المفردة .

(٢) صدر بيت من الطويل للممتني في المقاصد النحوية ٢٦٧/٢ وبلا نسبة في المغني ٢٠٨/١ ، ونمائه :

فيا شوقُ ما أبقي ويا لي من النوى ويا دمعُ ما أجرى ويا قلبُ ما أصبى

والشاهد فيه ((بالي)) فإنّ اللام فيه لام استغاثه وهي مكسورة ، وأجاز ابن جني كون ((بالي))
مستغاثاً به . كأنه استغاث بنفسه من النوى . ويمكن أن يكون استغاث لنفسه وحذف المستغاث به .

لأنه قد عمل في الحل في قوله :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً^(١)

والقول بأنها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب إليه سيويه واختاره ابن عصفور^(٢) ، واعترض : بأن فعل النداء يتعدى بنفسه ، وأجيب : بأنه لما التزم إضماره ضعف فقوي ، ورد : بأن اللام المقوية زائدة ، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة . واعترض أيضاً بأن اللام لا تدخل في نحو : ((زيداً ضربته)) مع أن الناصب ملتزم الحذف .

وأجيب : بأنه لما ذكر ما هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف .

فإن قيل : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء .

قلت : إنما هو كالعوض ، ولو كان عوضاً البتة لم يجوز حذفه .

ثم إنه ليس بلفظ المحذوف ، فلم ينزل منزلة من كل وجه ، وأجاب ابن أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو : ((يا لزيد لعمر)) ، والتعجب في نحو : ((يا للدواهي)) .

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦ وبلا نسبة في المغني ٢١٨/١ والأشبهه والنظائر ٦٤/٤ ، وقامه :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكبرها العتاب والحشف البالي

والشاهد فيه إعمال معنى ((كأن)) وهو ((أشبه)) في الحل أعني : ((رطباً ويابساً)) ؛ لأن ((كأن)) عامل في صاحب الحل ((قلوب)) .

(٢) كل هذا البحث في المغني ٢١٨/١ - ٢١٩ باختلاف يسير بعد تقديم وتأخير .

وإنما أعرب المستغث ؛ لتركبه مع اللام ، فأشبهه المنادى المضاف .
وإذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو :
((يا لزيد العاقل للمظلوم)) .

وأما المستغث له فلامه مكسورة على الأصل غالباً ،

قوله [فأشبه المنادى المضاف] ولأنَّ علة بنائه مشابهته للحرف ، واللام الجارة
من خواص الاسم ، فبدخلوها ضعفت المشابهة فأعرب على الأصل .
قوله [وإذا نعت جاز في نعته الجر ...] أي : ولا موضع رفع له لينعت بالرفع .
وقيل : إنَّ ((يا)) صار حكمها في النداء حكم العامل ؛ إذ البناء فيهما يشبه
الإعراب فلما دخل الحرف لمعنه زال عمل ((يا)) لفظاً وصار بمنزلة ما زِيدَ بِجَبَّارٍ
فعلى هذا له موضع رفع ، فينعت بثلاثة أوجه ، وجزم الرضي^(١) بامتناع ما عدا الجر .
قوله [غالباً] من غير الغالب فتحها معه إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم ، وقد
يجر المستغث له بـ ((من)) ؛ لأنها تأتي للتعليل كاللام ، كقوله :
يا للرجل ذوي الألباب من نفر^(٢)

☞

كذا في التسهيل .

(١) شرح الكافية ١٣٧٨ .

(٢) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٦٧٣ ، وشرح الأشموني ١٦٥/٣ ، والمع
٥٥/٢ ، وقامه :

يا للرجل ذوي الألباب من نفر لا يبرح السفة المردي لهم دينا
والشاهد في ((من نفر)) حيث جر المستغث من أجله بـ ((من)) .

متعلقة بمحذوف ، بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة [إلا في لام
المعطوف الذي لم تتكرر معه ((يا))

❧ وقيد المسألة في شرح الكافية بالتعجب فقل^(١) : ((وقد تغني ((من))
عن اللام الثانية إذا كان في الاستغائة معنى التعجب)) .
وقد المصنف في الحواشي : ((الحق عندي أن ما بعد المستغاث إمّا أن : يراد
الخلاص منه ، أو يراد تخليصه مما نزل به ، أو مما يتوقع نزوله به ، فعلى الأول يصح
الجيء باللام والجيء بـ ((من)) ، نحو : ((يا لزيد للظالم)) ، و ((يا لزيد من
الظالم)) ، وعلى الثاني يتعين اللام ، ومعنى ((يا لزيد للظالم)) : أدعوك له
لتخلصنا منه .

قوله [متعلقة بمحذوف] أي : بفعل محذوف تقديره : أدعوك لفلان ، فالكلام
جملتان .

وقيل : إنها تتعلق بفعل النداء ، ودعب إليه ابن الضائع .
ورُدَّ : بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفاً جراً .
وقيل : بحال محذوف ، فالكلام جملة واحدة .

قوله [إلا في المعطوف] إطلاقه شامل للعطف بغير الواو كالفاء و ((ثم)) ،
ولا مانع منه ؛ إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الأول في
النبذة والإعانة .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٤/٢ ((الاستغائة)) .

نحو] :

يا للكهول وللشبان للعجب

فإنه تكسر لامة لأمن اللبس ؛ إذ عطفه على المستغاث الذي قبله
يقتضي أنه مستغاث أيضاً لا مستغاث من أجله ، وكذا تكسر إذا كان ياء
المتكلم نحو : ((يالي)) ؛ للمناسبة .

فإذا تكررت معه ((يا)) فتحت اللام نحو :

يا لقومي ويا لأمثل قومي^(١)

قوله [يا للكهول] عجز بيت صدره :

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب^(٢)

والشاهد فيه ظاهر .

قوله [لأمن اللبس] يفهم منه أن الالتباس موجود فيما إذا كررت ((يا)) ،
ووجهه : أن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث .
ثم إنه إنما يحسن ما ذكره هنا لو علل فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما فعل
غيره .

(١) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢٣/٢ وشرح القطر ٢١٣ والأوضح ٩٥/٣ .
ونقله :

يا لقومي ويا لأمثل قومي لأناس عتوهم في ازدياد

والشاهد فيه أنه جر المستغاث به في المقامين بلام واجبة الفتح ، الأولى واضح سببها ، والثانية أنه تكرر
المستغاث وأعيد معه ((يا)) فوجب الفتح .

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في الأوضح ٩٧/٣ والخزانة ١٥٤/٢ والممع ٥٤/٢ . والشاهد فيه واضح .

[و] على الحالة الثانية تقول : [يا زيدا لعمرؤ] بإلحاق ألف في آخره عوضاً من اللام في أوله ، ولا يجوز ((يا زيدا لعمرؤ)) .
وعلى الحالة الثالثة تقول : ((يا زيدُ لعمرؤ)) بضم ((زيد)) كالمندى المستقل ، ومن ذلك قوله :

ألا يا قوم للعجبِ العجيبِ وللغلاتِ تعرضُ للأريبِ^(١)
وقد يكون المستغاث مستغاثاً له ، نحو : ((يا لزيدُ لزيد)) أي : أدعوك لتتصاف من نفسك .

وأما الندبة : فهي نداء المتفجع عليه لفعله حقيقة

قوله [يا زيدا لعمرؤ] المندى في هذه الحالة مبنيٌ على الفتح .
وعبارة الكافية وشرحها للجامي^(٢) : ((ويفتح - أي : يبنى المندى على الفتح - لإلحاق ألفها - أي : ألف الاستغاثة - بآخره ؛ لاقتضاء الألف فتح ما قبلها)) انتهى .
وحينئذٍ فليس في تابع هذا المندى إلا النصب وبذلك صرح الجامي .
قوله [ولا يجوز ((يا زيدا لعمرؤ))] ؛ لأن اللام تقتضي الجر ، والألف الفتح ، فين أثريهما تنافٍ ، فلا يحسن الجمع بينهما .
قوله [وقد يكون المستغاث ...] أي : تقريباً وتهديداً .
قوله [فهي نداء ...] أي : اصطلاحاً ، وأما لغة : فالتفجع على الميت وذكر خلاله الجميلة في زعم النلاب ، ثم المراد أنها نداء صورة لا حقيقة لما سيجي .

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في شرح ابن الناظم ٤١٩ والأوضح ٩٨/٣ وشرح القطر ٢١٦ .

والشاهد فيه أن الشاعر ترك لام المستغاث والألف جميعاً .

(٢) شرح الكافية للجامي ٣٣٨/١ .

أو حكماً ، أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سبباً له ، نحو :
حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا
وقوله :

فَوَاكِبِدْأُ مِنْ حَبٍّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهْنُ فَنَاءُ

قوله [أو حكماً] كقول عمر رضي الله عنه وقد أخبر مجذبٍ شديد أصلب قوماً من العرب : ((واعمرأه)) .

قوله [وقمت...^(١)] مثل للمتفجع عليه .

قوله [وقوله : فواكبدأ...^(٢)] مثل للمتوجع منه ، لكونه محل ألم ، ومثل المتوجع منه لكونه يسبب ألم قوله :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعُولَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزَيْتِيَةَ^(٣)
والرزية سبب التفجع .

(١) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٢٣٥ وبلا نسبة في الأوضح ٩٩٣ وشرح ابن الناظم ٤٢١ .
والشاهد فيه ((يا عمرا)) فهو متفجع عليه حقيقة لفقده ، وأنَّ ((عمرا)) غثوم بألف الندبة ،
ولولا الألف لبني على الضم ، لأنه منلئى بـ ((يا)) علماً مفرداً ، ولولا الألف لما ساغ استعمال
((يا)) في الندبة لأنها للدناء والندبة ((وا)) .

(٢) البيت من الطويل لقيس بن الملوح مجنون بني عامر في شرح التسهيل ٢٧٧/٣ وبلا نسبة في
الارتشاف ١٤٣/٣ وشرح الأشموني ١٦٧/٣ . والشاهد واضح .

(٣) البيت من الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٩٩ وفي شرح التسهيل ٢٧٧/٣ وفي
شرح التصريح ١٨٧/٣ . والشاهد في قوله ((وارزيتيه)) فإنَّ الرزِيَّةَ متوجَّع منه لأنه سبب الألم .

وهي من كلام النساء في الغالب ، والغرض منها الإعلام بعظمة المصائب ، ومن ثم لا يندب إلا المعروف ،
وأما قولهم : ((وا من حفر بئر زمزمه)) فهو في قوة قولهم ((وا عبد المطلب)) ؛ إذ من المعلوم أنَّ مَنْ حفر بئر زمزم هو عبد المطلب .
ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء إلا حرفان : ((وا)) وهي الغالبة فيه ، والمختصة به ، و ((يا)) إذا لم يلتبس بالنداء المحض .
وحكمه حكم النداء فيُضم إن كان مفرداً نحو : ((وا زيد)) ،

قوله [ومن ثم لا يندب إلا المعروف] فلا يندب النكرة .
فلا يقل : وارجله ، خلافاً لمن أجاز ذلك مستدلاً بقول صهيب حين طعن عمر :
وا صاحبه . وأجيب : بأنَّ النكرة هنا كناية عن اسم علم ، فكانه قل : واعمره .
ومقتضى كلامه في الأوضح^(١) أنَّ العلم يندب وإن لم يكن معروفاً ، ثم هذا في المتفجع عليه ، أما المتوجع منه فإنك تقول : ((وا مصيبتاه)) وإن كانت المصيبة غير معروفة .

قوله [وحكمه حكم النداء] فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى ، وهو كذلك ؛ إذ لم يطلب إقباله بحرف مخصوص نائب مناب ((أدعو)) ، ومن ثم منعوا في النداء : يا غلامك ؛ لأنَّ خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ، ولا يجمع بين خطابين ، وأجازوا في التندبة ((وا غلامك)) ، وتقدم سبب آخر لمنع ((يا غلامك)) .
قوله [وحكمه حكم النداء] يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام النداء فحكمه في الإعراب والبناء حكم ذلك القسم ،

(١) الأوضح ١٠٠/٣ ((التندبة)) .

وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً به ، نحو : ((وا عبد الله))
((وا ضارباً زيداً)) .

ولك زيادة الألف في آخره ، وهي أكثر أحواله .

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة كما تقدم ، وللإشارة إلى ذلك قل : ((فيضم ...)) . ولم يقتصر على ما قبله ، وأنهم كلامه أنه إذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه وفتحه ، كقوله :
وا فقْعَساً وأَيْنَ مِنِّي فقْعَسُ^(١)

قوله [وا ضارباً زيداه] مثله : ((وا ثلاثة وثلاثينه)) .

قوله [ولك زيادة ألف في آخره] أي : مع آخره ، أي : بعد آخره ، أو آخر ما اتصل به على ما سيأتي ، وظاهره سواء كان واواً أو ياء ، لكن أوجب بعضهم لحق الألف مع ((يا)) ؛ لثلاث يلتبس بالنداء المحض .

ثم هو حيثنذ نظير إلحاق الألف في المستغاث ، وقد صرحوا هناك بأنه حيثنذ مبني على الفتح ، وقياسه أن يكون هذا أيضاً مبنيّاً على الفتح ، وعلى هذا ليس في نعته إلا النصب ، لكن الشاطبي جوز تقدير الضم مع ألف الندبة ولم يتعرض لحكم التابع حيثنذ ، فليحرر المقام .

(١) الرجز بلا نسبة في ابن الناجم ٤٢١ والتسهيل ٢٧٢/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٧٢ ، وبعده :

إبلي يأخذها كروُسُ

والشاهد فيه : تنوين ((فقْعَساً)) فإنه لما اضطر إلى تنوينه نوّنه بالنصب ، قل ابن مالك : ((كذا يروى بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز)) .

وإليها أشار بقوله [والنادر] أي : يقول [وازيذا] بألف في آخره مفرداً كان أو مضافاً : لظاهر نحو : [وا أمير المؤمنين] ، أو لضمير نحو : [وارأساه] ، أو شبيهاً بالمضاف نحو : ((واطالعاً جبلاً)) ، أو مركباً نحو : ((وامعندي كرباً)) .

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف نحو : ((وا موساه)) ،

قوله [أو لضمير نحو : وارأساه] هذا على لغة من قل : ((يا عبد)) بالفتح ، أو ((يا عبدا)) بالألف ، أما على لغة من قل ((يا عبلي)) بفتح الياء ، أو ((يا عبدي)) بإسكانها ، فيقل في الندبة : ((يا رأسي)) بإبقاء الفتح على الأول ، واجتلابه على الثاني .

قوله [من ألف] أي : مقصورة غير منونة كما مثل .

فإن كانت منونة كما في : ((عصا)) فإنك تحذف التنوين ، فتعود الألف المقصورة ، فتلتقي مع ألف الندبة فتحذف ، وتبقى ألف الندبة ، خلافاً للكوفيين .

فإنهم قالوا : تبقى ألف المقصورة ويستغني بها عن ألف الندبة .

ويردّه : أن الطارئ يزيل حكم الثابت ، وأن ألف المقصور جزء كلمة ، وألف الندبة كلمة ، وأن ألف الندبة اجتلبت لمعنى ، فحذفها لا يليق ، أما الممدودة فإنها لا تحذف سواء كانت للتأنيث كـ ((حرء)) أو لغيره كـ ((زكرياء)) .

قوله [نحو : ((واموسه))]: لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة ، كذا في حواشي الأشرني للشهاب القاسمي ، وفيه : إن التدوب المختوم بالألف مبني على الفتح كما هو التحقيق ، وينبغي أن يكون الفتح مقدراً على الألف المحذوفة لا على السين ؛ لأن آخر الاسم إنما هو الألف ، والبناء كالإعراب من أحوال الأواخر .

أو تثوين في صلة أو غيرها نحو : ((وا من نصر محمداه)) ونحو :
((وأبيا بكراه)) ، أو ضمة إعرابية أو بنائية نحو : ((وامنذاه)) في من
اسمه ((منذ)) ، أو كسرة كذلك ، نحو : ((واعبد الملكة ، واحذاماه)) .

قوله [إعرابية] فتقول : ((واقام زيداه)) .

قوله [كذلك] أي : إعرابية أو بنائية .

قوله [واعبد الملكة واحذامه] الأول : لما كسرت إعرابية ، والثاني : لما كسرت
بنائية ، وينبغي أن يكون المضاف إليه هنا أعني ((الملكا)) معرباً مقتر الجر .
ولا يقل : إنه مبني على الفتح كما في ((وازيداً)) ؛ لأنه غير معرب ولا
مندوب ، فليس منادى حتى يستحق البناء ، بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح
لأجل الألف ، فيقدر الجر ، والمنادى إنما هو المضاف ، لكنه معرب ؛
لأن الألف لم تلحق آخره ، وألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح ، إلا إذا
لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف إليه أو شبهه ، وكان ذلك المنادى مما
يبنى بخلاف المضاف .

قل الشهاب القاسمي عند قول الألفية ((وقائل واعبديا واعبدا)) ما نصّه :
((الظاهر أن ((عبدا)) هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها
الفتحة لأجل الألف ، لا بهذه الفتحة الظاهرة ؛ لأنها لأجل الألف ، ولا هو مبني ؛
لأنه مضاف ، والمضاف لا يبنى في النداء)) ، فلي تأمل .

فإن أوقع حذف الضمة أو الكسرة في لبس أبقيا وقلبت الألف ياء
بعد الكسرة نحو : ((واغلامكي)) ، وواواً بعد الضمة نحو :
((واغلامهمو ، واغلامكمو)) ؛ لأنك لو أبقيت الألف لأوهم الإضافة
إلى كاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنى .

[ولك زيادة الهاء] بعد ألف الندبة ، أو بدلها [وقفاً] نحو :
((وازيداه ، واغلامكيه ، واغلامكموه)) ؛ لأن الغرض مد الصوت
والتطويل .

وأفهم كلامه أنها لا تزداد وصلأ ، نعم تزداد فيه ضرورة ، مضمومة
ومكسورة ، ومن ذلك قوله :

ألا يا عمرو عمراه وعمر ابن الزبيراه

قوله [نحو : ((واغلامكي))] قياس ما ذكر في ((عبد الملكا)) أن يكون
((غلام)) في هذه الأمثلة منصوباً ، وأن الضمائر المضاف إليها في محل جر ؛ إذ لا
يتصور فيها الإعراب التقديري .

قوله [والمثنى] فإن قيل : لا ضمة هنا ، قيل : هي مقدرة ؛ لأن الواو مرادة ،
ولذلك وجب الضم في قولك : ((واغلامكم اليوم)) ردأ للميم إلى أصلها .
قوله [أو بدلها] أي : الواو والياء .

قوله [ألا يا عمرو ...] هذا البيت من مجزوء المضارع ، وتلمه : مفاعيلن
فاعلاتن ، مرتين ، والجزء إسقاط جزأيه ، لا فرق بين كونهما العروض أو حشوين أو
مختلفين كما هنا ، فإنه حذف من الأول العروض ومن الثاني الحشو ،

وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين .

وتقطيعه ((ألا يا عم)) مفاعيلن ، ((رُواعمرا)) مفاعيلن ،
((هُواعمرب)) مفاعيلن ، ((نُزيراه)) فاعلاتن^(١) .

وبهذا ظهر أنَّ الماء التي لحقت المندوب الأول وقعت في الوصل متحركة .

قوله [وأجاز الفراء ...] قل المرادي^(٢) : ((هو عند الجمهور من إجراء الوصل
مجرى الوقف)) .

قل الدماميني : ((وقد يقل : أما ثبوتها فمتناسب لإجراء الوصل مجرى الوقف ،
وأما كسرهما أو ضمهما فليس كذلك)) .

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٧٤/٣ والمقرب ٢٠٣ .

والشاهد فيه زيادة الماء وتحركها في ((عمراه والزيراه)) بالضم ، وذلك لأن المندوب إذا وقف
عليه لحقه بعد القلب هاء السكت ، ولا تثبت الهاء في الوصل إلا في الضرورة ، والبيت من
الضرورة .

والغشي جعل البيت من بحر المضارع المجزوء وجوباً ، وقد طعن القوم في كل بحر المضارع بل قل
عنه القرطاجني : ((وما اراه انتجه الا شعبة من برسام)) أي : ضرب من الجنون ، وليس هذا محل
تحقيق ، ثم شطره الغشي العلامة كما أثبتته من المخطوطة المطبوعة ، وعليه تبدل البيت تماماً لأنه
سيكون هكذا :

ألا يا عمرو واعمرا هُواعمرو بن الزيراهُ

والاضطراب في المعجز واضح لمن له أذن تسمع وعين ترى ، وكتب الأدب التي روت البيت نقلته
كما وجدته في مخطوطة مجيب الندا وكذلك أثبتته في المتن فلاحظ ، وعلى كل حال فالبيت من
المزج وتفعلته ((مفاعيلن مفاعيلن)) مرتين .

(٢) شرح التسهيل - المرادي - ٨٤٤ .

[المفعول المطلق]

ولمّا فرغ من المفعول به وما يتعلق به شرع يتكلم على المفعول الثاني
[و] هو [المفعول المطلق] أي : الذي يصدق عليه اسم مفعول

قوله [أي : الذي يصدق عليه] أي : لغة ، وأما اصطلاحاً فيصح إطلاقه على
كل من المفاعيل الخمسة ، وخصص صاحب البسيط المطلق بـ ((ما كان فعله عاماً)) .
كـ ((فعلت وعملت)) ، وليس ما تخيله بالذي يوجب مخالفة الجماعة .

وبما تقرر من أنّ المراد صحة الصلح لغة اندفع ما في المعنى^(١) من قوله :
((وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به ، لما
كان أكثر المفاعيل دوراً خفّفوا اسمه ، وإنما كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول
المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق)) انتهى ؛
لأنّ ذاك بحسب الاصطلاح ، وما هنا بحسب اللغة ، وأيضاً فما هنا باعتبار ما
ينبغي ، وما هناك لا بهذا الاعتبار .

قوله [اسم مفعول] أي : اسم هو لفظ مفعول ، فالإضافة بيانية ، والمراد هذه
المادة التي هي ميم ... الخ ، وليس المراد باسم المفعول الذي يشتق من مصدر فعله
للدلالة على من وقع عليه الحدث ، فإنّ ذلك مقابل لاسم الفاعل وإن لم يكن بلفظ
مفعول ، وهو المراد بقولهم في الفعل المتعدي : ما يبنى منه اسم مفعول تام .

(١) المعنى ٦٦٧/٢ - ٦٦٧ الباب السابع - المخاطب بمعظم هذا الباب المتدوّن .

من غير تقييد ، ومن ثم قلّمه الزخشمري وابن الحالج على المفعول به ، بخلاف بقية المفاعيل ؛ إذ صدق المفعولية عليها مقيداً بالأداة .

قوله [من غير تقييد] أي : بجار ، حرف أو اسم ؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور ، وقد صرح السيد بأنّ إطلاق المصدر والفعل على الأثر يعني : المفعول المطلق بضرب من المساحة ، وعدم التمييز بين الأثر وبين الفعل والمصدر ، وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيراً كان أو أثراً ، ولا يعني بكونه مفعولاً إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور .

هذا وقيل : إنما سمي المفعول المطلق ؛ لأنّ المفعول عند إطلاقه ينصرف إليه ، ولأنه مفعول لكل فعل ؛ إذ ما من فعل إلا وله مفعول مطلق ، بخلاف باقي المفاعيل ، وفيه نظر : إذ الأفعال الجملدة كـ ((نعم وعسى وليس)) لا مصدر لها .

قوله [ومن ثم قدمه الزخشمري^(١)] يعني : إنما قلّمه حقيقة لأجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد ، وذلك لكونه المفعول حقيقة كما مرّ آنفاً ، فسقط ما قيل : إنّ في كلام الشارح نظراً ؛ لأنهما لم يقدمه لذلك ، بل لأنه المفعول حقيقة .

قوله [إذ صدق ...] ؛ لأنها ليست مفعولاً حقيقة ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بالجار .

فإن قلت : من ضرورة صدق المقيد صدق المطلق ، قلت : تقييد المفعول بكل قيد مغير لمعنى لا بقيد ، فلا تقييد إلا بحسب الصورة ، وصحة إطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة إطلاق المطلق ؛ لأنه ليس في هذا المقيد معنى المطلق .

(١) شرح المفصل ٢١٤/١ . وشرح الكافية ١١٣/١ .

[وهو المصدر الفضلة] أي : المستغنى عنه [المسلط عليه عامل]
ينصبه [من] مادة [لفظه] ، وذلك [كـ ((ضربت ضرباً)) ، أو] عامل
[من معناه] ، بأن وافقه في المعنى ولم يكن من مادته [كـ ((قعدت
جلوساً))] ألا ترى أنهما متحدان في المعنى دون المادة .
فخرج بـ ((الفضلة)) : العنلة ،

قوله [وهو المصدر] أي : الصريح ، فلا يجوز أن يقع ((أن)) والفعل في موقع
المصدر ، فلا يجوز : ((ضربت أن اضربه)) ؛ لأن ((أن)) تخلص الفعل إلى المستقبل ،
والتأكيد إنما يكون بالمصدر البهم ، ولأن ((أن يفعل)) يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة
المصدر ليست بالمصدر ، فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر .
وأورد على الحد نحو : ((كرهت كراحتي)) فإن المنصوب مفعول به .
وأجيب : بأن الكراهة لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور
واشتق منها فعل أسند إليه ، وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة ، فإذا ذكرت
الفعل بالاعتبار الأول نحو : ((كرهت كراهة)) فهي مفعول مطلق ، أو بالاعتبار
الثاني نحو : ((كرهت كراحتي)) فمفعول به .

قوله [الفضلة] أي : ليس جزء من الكلام بأن لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه .
قوله [فخرج بالفضلة] لم يذكر ما خرج بالمصدر ، وهو الجملة ، فلا تقع
مفعولاً مطلقاً ، وما قاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رثه
في المغني^(١) . وحديث الإخراج بالجنس في شهرته ما يغني عن التنبيه عليه .

(١) المغني ١٢/٢ ((الباب الثاني - الجملة الواقعة مفعولاً)) .

ونحو : ((قِيَامُكَ قِيَامٌ حَسَنٌ ، وَجَدَّ جِلْدُهُ)) ، وبما بعدها نحو :
((سمعت حديثك ، وقمت إجلالاً لك)) .

وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني^(١) ،
والمنقول عن الجمهور أنَّ ناصبه فعل من لفظه مقدر .
ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام : مؤكد لعامله

قوله [نحو : ((قِيَامُكَ ...))] أي : نحو قيام من ذلك ، وقس عليه ما بعده ؛ لأنه
خبر فليس فضلة وإنَّ حصل به بيان النوع ، ومثله : ((ضربك ضربتان)) وإنَّ
حصل به بيان العدد .

قوله [وَجَدَّ جِلْدُهُ] ؛ لأنه فاعل فليس فضلة ، والأصل ((جَدَّ زَيْدٌ جَدًّا)) ، ثم
قصد المبالغة في وصفه بالجد ، فأسند إلى الجد مجازاً للملابسة بينهما ، وهو صدوره
منه .

قوله [مؤكد لعامله] أي : مقرر لمعناه ، وفائدته دفع توهم السهو أو التجوز ،
وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(٢) ، أي : كلَّمَه بذاته لا بترجمان بأنَّ
أمره بالتكلم لموسى ، فهو من قبيل التأكيد اللفظي ، كما صرَّح به ابن جني^(٣) خلافاً
للأبني حيث قل : ((إنه ليس من التأكيد اللفظي بل مما يعنى به البيان ؛ لأنه يرفع
الجاز ويثبت الحقيقة ، ولذا لا يأتي التأكيد في المجاز ،

(١) المجمع ٧٤/٢ .

(٢) النساء - ١٦٤ .

(٣) الخصائص ٤٥٦/٢ . والقول بأن التوكيد معنوي نسب للآملي في المجمع ٧٣/٢ ، فلاحظ .

وقوله:

بَكَى الْخَزْءُ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَامِ الْمَطَارِ^(١)

نادر لا يقاس عليه ، وإجراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة .

ويردّه أنّ السعد صرح بأنّ التأكيد اللفظي يرفع المجاز نحو : ((قطع اللصّ الأميرُ الأميرُ)) ، وأقرّه السيد^(٢) .

ومراهه بقوله : ((مؤكّد)) أنه يجيء لمجرد التأكيد ، وإلا فالنوعي والعدي يفيدان التأكيد أيضاً ، ولعله إنما اقتصر فيهما على غير التأكيد ؛ لأنّ الغالب عند إفادة النوع والعدد أن يكون المقصود بالذات مجرد بَيَانَهُمَا .

(١) البيت من الطويل لبنت النعمان بن بشير في النكت ٨٢٧/٢ وبلا نسبة في الكتاب ٢٥/٢ . البيت من باب ترشيح المجاز ، وهو أن يبرز المجاز في صورة الحقيقة ثم يحكم عليه ببعض أوصاف الحقيقة ، فينضاف مجاز إلى مجاز ، وهنا أقام ((الخز)) مقام شخص حين باشر ((رَوْحاً)) - وهو روح بن زنباع زوج بنت النعمان - بكى من عدم سلامته ، ثم رشحه بقوله ((وأنكر جلده)) ، ثم زاد في ترشيح المجاز بقوله ((وعجت)) أي : وصاحت مطارف الخز من قبيلة ((روح)) هذا ، وهي ((جذام)) .

ومعنى البيت أنّ ((روحاً)) وقبيلته ((جذام)) لا يصلح لهم لباس الخز ومطارفه ؛ لأنهم لا عانة لهم بذلك ، فكنى عن التباين بينهما بما كنى فيه في البيت ، قاله أبو حيان في البحر المحيط ، فقولها ((عجيلاً)) تأكيد لـ ((عجت)) أي : صاحت ، وقد نسبت مجازاً إلى المطارف وهي نوع من الثياب ؛ لأن المطارف لا تصيح فكيف يؤكد المجاز ؛ لأن التوكيد يرفع المجاز ويثبت الحقيقة .

(٢) المطول - ٢٢٥ بحث توكيد المسند اليه . وانظر حاشية السيد الشريف في نفس الصفحة .

إن كان مصدراً ، وإلا فللمصدر المفهوم منه نحو : ((ضربت ضرباً))
 و ﴿ وَالصَّافَاتِ صَفًا ﴾ ^(١) و ((أنت مطلوب طلباً)) ، وهذا لا يجوز تنييته
 ولا جمعه باتفاق ؛ لأنه بمثابة تكرير الفعل ؛

قوله [إن كان] أي : العامل .

قوله [وإلا فللمصدر] أي : وإن لم يكن العامل مصدراً بل فعلاً أو وصفاً ،
 فاللفعل المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل ، وبعضهم أطلق أن المصدر
 مؤكد لعامله توسعاً .

ومن العجب شرح كلام الشارح بكلام من أطلق والاعتذار عنه .
 والتحقيق ما ذكره الشارح ؛ لأنك إذا قلت : ((ضربت ضرباً)) فالتأكيد إنما هو
 للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنتهما الفعل ، قيل : ويلزم أن
 يكون مثل : ((ضربت ضرباً)) في الزمن الماضي للتأكيد حقيقة .

قوله [نحو : ضربت ...] تمثيل لما قبله على غير الترتيب .

قوله [لأنه بمثابة تكرير الفعل] أي : والفعل لا يشئ ولا يجمع ، فكذا ما هو
 بمثابة ، وفيه إشكال ؛ لأنه إنما هو تأكيد للمصدر ، والمصدر يشئ ويجمع ، وقيل : لأن
 الفعل لا يشئ ولا يجمع ، فكذا مفهومه .

فإن قلت : فيجب أن لا يصح الإسناد إليه ، كما لا يصح الإسناد إلى الفعل ،
 وأيضاً مفهوم المصدر هو الحدث ، ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان ، فأنى يكون
 مفهومه مفهوم الفعل .



(١) الصافات - ١ .

ولأنه اسم جنس محتمل للقليل والكثير .

ومبيّن لنوع عامله ، بأنّ دلّ على هيئة صدور الفعل :

إما باسم خاص نحو : ((رجع القهقري)) ، أو بإضافة كـ ((ضربت ضرباً)) ، أو بوصف كـ ((ضربت ضرباً أليماً)) ، أو بلام العهد كـ ((ضربت الضرب)) أي : الذي عهد .

ويسمّى المختص ، ويجوز تثنيته وجمعه إنّ ختم بـاء الوحلة ، كـ ((ضربة)) ، وظاهر كلام سيويه المنع ، واختاره الشلوبين .

❧ وأجيب : بأنّ المصدر يغيّر مفهوم الفعل حقيقة ، ويتحدّ معه مفهومه اعتباراً ، من جهة أنّ الحدث هو الأصل في مفهوم الفعل ، والزمان كالقيد في اعتبار الحقيقة ، فلذا يصح الإسناد إليه ، وباعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا يجمع عملاً بالاعتبارين .

قوله [محتمل للقليل والكثير] ؛ لأنه دال على الماهية المعرّاة عن الدلالة على التعدد ، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد .

وفيه بحث : لأنّ المصدر كسائر أسماء الأجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعاً ، ألا ترى أنه لو قل ((لا أكل أكلاً)) كان علماً حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر دالاً على نفس الماهية المعرّاة عن الوحلة والكثرة لما كان علماً ، فلا يقبل التخصيص كما لا يقبله المصدر المفهوم من الفعل ، وأنه لو قل : ((إنّ أكلت)) ونوى ((أكل)) دون ((أكل)) لا يعمل بـنيته .

قوله [ومبيّن لنوع عامله] أراد به ما يدلّ على نوعه فقط ، أو في ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو : ((ضربته جميع أنواع الضرب)) .

ومبين لعدد عامله ، بأنّ دلّ على مرّات صدور الفعل كـ ((ضربت ضربتين وضربات)) ، وهذا جائز تشبيته وجمعه باتفاق ، وأدرجه ابن مالك في التسهيل^(١) في المختص ، وجعل المفعول المطلق قسمين مبهماً ومختصاً ، فعلى هذا المختص قسمان معدود وغير معدود .
وناصبه : إمّا فعله ، أو وصفه كما مرّ ،

قوله [لعدد عامله] أي : وحدته أو كثرته .
قوله [بأنّ دلّ على مرّات صدور الفعل] إضافة ((مرات)) للجنس الصلّاق بالمرّة والأكثر .

قوله [إمّا فعله] لا يمتنع عمل الفعل في مصدرين ولا ثلاثة إذا اختلف معناها ، وفقاً للسيرافي وابن طاهر ، وإنّ منع ذلك الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون وفي البديع : إذا قلت : ((ضربت ضرباً شديداً ضربتين)) كان ((ضربتين)) بدلاً من الأول ، ولا يكونان مصدرين ؛ لأنّ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين ، فأما قوله :

ووطئتنا وطأ على حنقٍ وطأ المقيّد ثابتُ القدم^(٢)
فلا يكون الثاني فيه بدلاً لأنه غيره ، ولكنه بمعنى : ((مثل وطئ المقيّد)) ، أو على إضمار فعل .

(١) شرح التسهيل ١٠٧/٢ ((المفعول المطلق)) .
(٢) البيت من الكامل للبحارث بن وعلّة في الدرر ٦٢/٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٦ ولزهير في اللسان (٦٠٧/٢ هرم) وبلا نسبة في المصع ٧٨/٢ . والشاهد فيه أنّ ((ووطئنا)) الفعل الماضي نصب مصدرين هما ((وطأ على حنق)) و ((وطأ المقيّد)) ولا يكون الثاني بدلاً من الأول لاختلاف معناه ، فلجأ إلى تأويلهما بـ ((وطأ على حنقٍ مثل وطأ المقيّد)) أو على تقدير فعل محذوف .

أو مصدر مثله كـ ((عجبت من ضربك ضرباً شديداً)).

قوله [أو مصدر مثله] ينبغي أن يُحمَلَ المثل على المائل ولو في المعنى؛
ليشمل نحو: ((إيمانك تصديقا)).

قوله [كمعجت من ضربك ...] لم يمثل بقوله تعالى^(١): ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ ؛ لأنَّ ((جزاء)) وإن كان بلفظ المصدر لكن معناه : المجزي به ؛ لحملة على ((جهنم)) ، فالمعنى : أن جهنم هي الشيء الذي تجزون به .
ولذا قل في الكشاف^(٢) : ((وانتصب ((جزاء)) بما في ((فإن جهنم جزاؤكم)) من معنى تجازون ، أو بإضمار تجازون أو على الحل ؛ لأنَّ الجزاء موصوف بالوفور)).

ولا يخفى أن ذلك غير متعين ؛ لأنَّ المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تأويل لقصد المبالغة على حد :

فإنما هي إقبل وإدبار^(٣)

(١) الإسرائ - ٦٣ .

(٢) الكشاف ٥٢٨/٢ تفسير الإسرائ - ٦٣ .

(٣) عجز بيت من البسيط للخنساء في الديوان ٣٨٣ ، وفي شرح التسهيل ١٢٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشموني ١١٩/٢ ، وقلمه :

ترنح ما غفلت حتى إذا أذكرت فإنما هي إقبل وإدبار

والشاهد فيه ((إقبل وإدبار)) فنخبر عن اسم العين ((هي)) باسم المعنى ((إقبل)) مبالغة ، وقيل : بل على تقدير مضاف محذوف والتقدير : فإنما هي ذات إقبل ، وسيأتي ذكره في باب النعت فانتظر .

وشرط الفعل : التصرف والتمام ، والوصف : الدلالة على الحدوث .

قوله [وشرط الفعل التصرف] خرج به أفعل التعجب و ((ليس وعسى وتبارك)) ، وقد يقل : قوله : ((وفعله)) بالإضافة أي : فعل ذلك المصدر ، يعلم منه أنَّ المراد فعل له المصدر ، وذلك مفقود في الجملد .

قوله [والتمام] خرج به كان وأخواتها ، فإنَّ الفارسي^(١) . نصَّ على أنها لا تنصب المصدر وأنَّ خبرها قام لها مقامه .

قوله [الدلالة على الحدوث] خرج به أفعل التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر؛ لقصور عملهما عن عمل الأفعال ، ولأنَّ عمل الصفة المشبهة مقصور على السبي ، وأفعل التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع ، وفي الظاهر في موضع واحد ، وأما قوله :

أَنَا الْمَلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأُمَّهُمْ لَوْمًا^(٢)
فـ ((لَوْمًا)) منصوب بمحذوف .

(١) نقله عنه السيوطي في التكت ٣٩٣/١ .

(٢) جزء بيت من البيط لطرفة في ديوانه ٧٨ وبلا نسبة في المقرب ٧٨ وشرح ابن طولون ٤٥/٢ وشرح التصريح ٣٢٥/١ ، ونمائه :

أَنَا الْمَلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأُمَّهُمْ لَوْمًا وَأَيْضُهُمْ سَرِبِلًا طَبَاخٍ
والشاهد في كون ((لَوْمًا)) مفعول مطلق وناصبه ليس ((الْأُمَّهُمْ)) الذي هو أفعل تفضيل ، بل ناصبه فعل محذوف يدل عليه أفعل التفضيل وتقدير الكلام : فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأُمَّهُمْ تَلْزُمُ لَوْمًا .

وقد يحذف ناصب غير المؤكد: جوازاً

قوله [وقد يحذف ناصب غير المؤكد] وهو المبيّن للنوع أو العدد ؛ لأنه يدلُّ على معنى زائد على معنى فعله ، فأشبهه المفعول به .
أما المؤكد فذكر ابن مالك^(١) أنه لا يجوز حذف عامله ، ويبحث معه ولده ، وتحريز ذلك يطلب من شروح الألفية .

ويشهد للحذف قوله تعالى : ﴿ فَطَقَّ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ ﴾^(٢) ، أي : مسح مسحاً .

قوله [جوازاً] أي : حذفاً جائزاً أو ذا جواز .

(١) قال ابن مالك في الألفية « وحذفُ عاملِ المؤكد امتنع » وقد في الكافية الشافية : « (وعاملُ الذي أتى مؤكداً *** سقوطه امتنع أبداً ») ، ثم قال في شرحها ٢٥٩١ : « (المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه ، وحذفه منافٍ لذلك ، فلم يجوز ») .
ونظر فيه ولده فقل ما ملخصه : « (إنَّ أراد أنَّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً فلحذف منافٍ بلا شك ، ولكنه ممنوع لعدم الدليل عليه ، أو أراد أنَّ المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير فمسلّم ، ولكن لا نسلم أنَّ الحذف منافٍ لذلك ؛ لأنه إذا جاز أنَّ يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز أنَّ يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ») .

ثم استدل بالسماع في مثل « (أنت سيراً وميراً ») وفي الحذف الواجب للعامل كما في نحو : « (سقياً ورعياً ») ، وردّه ابن عقيل ١٧٧٢ بأنَّ ما ذكره ابن الناظم في بحث المفعول المطلق من شرح الألفية ليس من التأكيد في شيء ؛ لأنَّ المصدر نائب متب عن العامل ، دالٌّ على ما يدل عليه
(٢) ص - ٣٣ .

لقريئة حالية أو مقالية ، كقولك للقادم أو لمن قل ((سأقدم عليك)) : ((خيرَ مَقَدَم)) أي : قدمت .
ووجوباً : سماعاً ، نحو : ((سقياً ورعياً وحمداً وشكراً)) .

قوله [لقريئة حالية أو مقالية] أي : حصول قريئة ، فاللام للتوقيت ، كقوله تعالى : ﴿ اَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوْكَ الشَّمْسِ اِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ ^(١) .
والقريئة الحالية - ويقال لها المعنوية - ما مرجعها إلى المعنى من مشاهمة أو غيرها ، واللفظية ما مرجعها إلى اللفظ .

قوله [كقولك للقادم] أي : فالقريئة حالية ، وقوله : ((أو لمن قل)) أي :
فالقريئة مقالية .

قوله [خيرَ مقدم] أي : قدمت قدوماً خيرَ مقدم ، فـ((خير)) اسم تفضيل ، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه ؛ لأنَّ اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه .

قوله [ووجوباً سماعاً] أي : حذفاً واجباً أو ذا وجوب ، ((سماعاً)) : موقوفاً على السماع ، لا قاعدة له .

قوله [وحمداً وشكراً] اعترض : بأنهم قالوا : ((حمدت الله حمداً وشكرته شكراً)) ، وأجيب : بأنَّ ذلك ليس من كلام الفصحاء ، وبأنَّ وجوب الحذف عند البعض ، وبأنه عند ذكر الفعل يتوّن خبراً لا إنشاء ، والكلام عند قصد الإنشاء ، وعنده يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر أحدهما ترك الآخر .

وقياساً في مواضع نحو : ﴿ فَإِمَّا مَتَّاعٌ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾ ،

قوله [وقياساً في مواضع] أي : حذفاً قياسياً أو ذا قياس يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل .

قوله [نحو : ﴿ فَإِمَّا مَتَّاعٌ ﴾ ^(١)] أي : من كل ما يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله في طلب أو خبر ، والمراد بعاقبة الطلب والخبر : الفوائد التي تترتب عليهما وتأتي على أثرهما فالطلب كالأية ، فإن طلب شد الوثائق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر من المصادر ، والخبر كقول الشاعر :

لأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرَّةٌ وَإِقَاعَةٌ تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوعُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ ^(٢)
واحتمل كون ((مَتَّاعٌ)) و ((فِدَاءٌ)) مفعولاً له للـ ((شد)) لا يطوي هذا القسم ؛ لعدم الاحتمال في : ((وهبتك ألفاً فيما إعانة وإما إكراماً)) ؛ إذ لا يصح تقدير اللام فيه ؛ لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلن .
واحترزوا بقيد القبلية عن نحو : ((إِمَّا يَتَأَدَّبُ زَيْدٌ بِالضَّرْبِ تَأَدِّباً أَوْ يَهْلِكُ هَلَاكاً مَا ضَرَبَهُ)) فلا يجب الحذف فيه .

وقيد ابن الحاجب ^(٣) ما قبله بكونه جملة ، فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلاً لعاقبة مفرد نحو : ((لَزِيدٍ سَفَرٍ فَإِمَّا يَصِحُّ صَحَّةٌ أَوْ يَغْتَنِمُ اغْتِنَاماً)) ،

(١) محمد - ٤ .

(٢) البيت من البسيط بلانبة في شرح التسهيل ١١٧/٢ وشرح النصريح ٣٣٢/٨ والمجمع ٩١/٢ .
والشاهد فيه ((درء)) و ((بلوغ)) فقد ذكر تفصيلاً لعاقبة الجهد أي : إما أدء ، وإما أبلغ .

(٣) قل في الكافية : ((ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى : ﴿ فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِنَّا مَتَّاعٌ بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ ۚ ﴾ ...)) شرح الكافية ١٢١/٨ .

و((أنت سيراً وميراً)) ، و((ما أنت إلا سيراً))

❧ وجعل المصنف في الأوضح^(١) كابن الناظم هذه الأمثلة من الآتي بدلاً من اللفظ بفعله ، فهل اعتبار البدلية واجب فيها يتوقف عليه وجوب حذف العامل ؟ فيه نظر ، ومقتضى ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف .
هذا وفي جعل المفعول المطلق تفصيلاً مسالحةً ، بمعنى : أنَّ له دخلاً في التفصيل ؛ لأنَّ الفصل هو وما عطف عليه فهو بعض الفصل .

قوله [وانت سيراً وميراً] أي : من كل مصدر مستمر للحل لا منقطعاً ، ولا مستقبلاً ، كما نصَّ عليه سيويه ، ولم يشترطه المصنف كابن مالك^(٢) مكرراً - أي : ذكر مرتين فأكثر - أو محصوراً بـ((ما وإلا)) أو بـ((إنما)) ، وعامله خبر عن اسم عين وإن دخلت عليه التواسخ ، نحو : ((إنَّ زيداً سيراً سيراً)) ، قل الرضوي^(٣) : ((ويجوز أن يكون ((ما كان زيداً إلا سيراً)) من هذا)) .

ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية^(٤) أنَّ لا يقيّد باسم العين ، بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه حقيقة ، كما عبّر به ابن الحالج^(٥) ، وحينئذٍ ففي مفهوم اسم العين تفصيل ، فليتأمل .

(١) الأوضح ٣٧/٢ - ٣٧ ، شرح ابن الناظم ١٩٤ .

(٢) شرح التسهيل ١١٧/٢ .

(٣) شرح الكافية ١٢٠/١ ((المفعول المطلق)) .

(٤) شرح الكافية الثانية ٢٩٩/١ .

(٥) هذا معنى كلام ابن الحالج في الكافية ، فانظر شرحها للرضي ١٢٠/١ .

و ((هذا ابني حقاً)) و ((له علي ألف عرفاً)) .

قوله [وهذا ابني حقاً ...] أي : من كل مصدر مؤكد :

لنفسه ، أي : لمثله ؛ لأن الشيء لا يؤكد نفسه ، وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه كالمثل الثاني ، فإن الجملة نص في الاعتراف لا محتمل لها غيره ، أي : مما يضاهه ويقابله .

أو لغيره^(١) وهو الواقع بعد جملة محتمل معناه وغيره مما يضاهه كالمثل الأول ، فإن الجملة محتمل عقلاً الباطل والكذب .

وبهذا التقرير اندفع ما قيل : إن أريد أن الجملة في المؤكد لنفسه لا محتمل غير معناه مطلقاً فممنوع ؛ إذ محتمل المجاز أو لا محتمل غير معناه حقيقة للمؤكد لغيره كذلك ؛ إذ احتمال ((هذا ابني)) لغير معناه عقلي ليس مدلولاً للفظ .

هذا وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التأكيد كالنوع نحو أن يقال : ((له علي ألف درهم اعتراف زيد)) فيجوز تثنيته وجمعه حيثنظر ، ولا يبعد صحة وقوعه كذلك فليحذر النقل .

واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين : التقدم خلافاً لمن أجازاه ، واستدل بقولهم ((أحقاً زيد منطلق)) ، وأوّل على أن ((حقاً)) هنا نصب على الظرف لا على المصدر ، أي : أفي حق ، نص عليه سيبويه ، ولا التوسط كما يفهم من التسهيل^(٢) ، وأجازاه الزجاج ، نحو ((زيد حقاً أخوك)) .

وإن التقدير في ((هذا ابني حقاً)) : ((أحق حقاً أو حق حقاً)) ☞☞

(١) قوله ((أو لغيره)) عطف على قوله (لنفسه) ، أي : من كل مصدر مؤكد لنفسه أو لغيره .

(٢) شرح التسهيل ١١٨٢ .

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً ، وهو اسم الحدث الجاري

☞ من : ((حق)) إذا ثبت ووجب .

ويجوز أن يكون من ((حق الأمر)) بمعنى : تحققه وكان على يقين ، فالقصد حينئذ إثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك ، فإنه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها ؛ لأنها تحتل البتة والتبني .

ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي : قولاً حقاً ؛ لما قاله رضي^(١) من أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره ، إمّا صريح القول أو ما في معنى القول ، قل الله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾^(٢) .

ثم قل : ((فتقول التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر مفعولاً مطلقاً لـ)) قلت ((بياناً للنوع ، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة ؛ لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة)) .

قوله [وهو اسم الحدث الجاري ...] أي : اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب ، أو تضمناً كـ ((الجلسة والجلسة)) بفتح الجيم وكسرها . ☞

(١) شرح الكافية ١٢٤/١ ، وقول الحشي ((قل)) يعني رضي في نفس المقام ونص كلامه : ((فتقول التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لـ)) قلت ((. وهذا المصدر مفعولاً لـ)) قلت ((بياناً للنوع ، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة ؛ لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة)) .

(٢) مريم - ٣٤ .

على الفعل ، وليس علماً .

وقد ينفك عن المصدرية إلى ما هو جار مجراها ، كما أنَّ المصدر قد يكون غير مفعول مطلق ، فبينهما عموم من وجه ، كما يفهم من التعريف مع قوله [وقد يتوب عنه] أي : عن المصدر [غيره] ، فينصب على أنه مفعول مطلق ؛ لما فيه من الدلالة على المصدر .

☞ والمراد بـ ((الحدث)) : معنى قائم بغيره من حيث أنه قائم بغيره ، كما قل العصام ، وإلا ورد أنَّ اللون قائم بغيره وليس حدثاً ، سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر .

وبـ ((الجريان على الفعل)) : اشتماله على حروفه لفظاً أو تقديراً ، فما ليس له فعل كـ ((العالمية)) و ((ريلاً)) لا يسمى مصدراً بهذا المعنى وإن سُمي مصدراً بمعنى آخر .

وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمعنى لا للفظ المصدر ، وإلا خرج بقوله ((اسم الحدث)) .

وخرج بقوله ((ليس علماً)) : اسم الحدث إذا كان علماً مثل ((فجارٍ وحادٍ)) ، وأما البدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فلحق أنه مصدر ، وتسميته في بعض الأحيان اسم مصدر بطريق المجاز .

قوله [عن المصدرية ...] لو قل : عن المصدر إلى ما هو جار مجراه كان أولى .

قوله [على المصدر] أي : معناه الذي هو الحدث ، وفي قوله : وقد يتوب عنه ... إلخ إجمال ، تفصيله : أنَّ المصدر المؤكد يتوب عنه مرادفه ومشاركه في المادة بأقسامه الثلاثة ، والنائب عن المبين ما بقي .

فمما ناب عن الميّن للعد :

اسم الآلة [كضربته سوطاً] أي : ضرباً بسوط ، فحذف الجار والمصدر ، وأقيم ما بعده مقامه .

واسم العد نحو : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(١) أي : جلدأ ثمانين جلدة ، فحذف المصدر ، وأقيم العد مقامه .

ومما ناب عن الميّن للنوع ما دلّ على كلية أو بعضية

قوله [اسم الآلة] أي : اللفظ الدال على آلة الفعل ، ويشترط أن يكون آلة للفعل علة ، فلا يجوز : ((ضربته عموداً)) ؛ لأنه لا يعهد كون العمود آلة للضرب ، وقضية ذلك جواز ((ضربته حجراً)) ؛ لأنّ الحجر عُهد الرمي به ، ولا ((رميته آجرة)) ؛ لأنّ ((آجرة)) لم تُعهد للرمي .

قوله [وأقيم ما بعده مقامه] أي : فأعطي ما له من إعراب وإفراد أو تشنية أو جمع ، تقول : ((ضربته سوطاً وسوطين وأسواطاً)) .

قوله [أو اسم العد] أي : واللفظ الدال على عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له ، وذلك إما عدد صريح يميز بالمصدر كما مثل أو غير يميز نحو : ((ضربته ألفاً)) .

قوله [ما دلّ على كلية أو بعضية] إشارة إلى أنه لا يختص بكلمتي ((كل وبعض)) كما يوهمه كلام الأوضح^(٢) ،

(١) النور - ٤ .

(٢) الأوضح ٣٤/٢ .

مضافاً للمصدر نحو : ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(١) أي : ميلاً كل الميل
 ﴿وَكُونُوا عَلَىٰ بَعْضِ الْأَقَابِلِ﴾^(٢) .

ومما ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته ، وهو ثلاثة : اسم مصدر

فدخل : (ضربته جميع الضرب وعامة الضرب) ونحو : ﴿وَلَا يَظْلُمُونَ بَقِيْرًا﴾^(٣)
 ﴿وَلَا تَضْرِبُوهُ شَيْئًا﴾^(٤) و ((ضربته يسير الضرب)) .

فلا حاجة إلى زيادة بعضهم كلمتي ((ما)) الشرطية والاستفهامية نحو : ((ما شئت
 فقم)) ، أي : أي قيام شئت فقم ، ومثله ﴿فَمَا اسْتَأْذَنُوكُمُ فَاسْتَجِبُوا لَهُمْ﴾^(٥) ، ونحو ((ما
 تضرب زيداً)) ، أي : أي ضرب تضرب ، ومثله ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾^(٦) .

قوله [اسم مصدر] قيده في التسهيل^(٧) بـ ((غير العلم)) احترازاً من نحو :
 ((حمداً)) علماً للحمد ، فلا يستعمل مؤكداً ؛ لأنَّ معنى العلم زائد على معنى
 العامل ؛ ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل .

وأورد على ذلك ((سبحانه)) فإنه اسم مصدر علم على التسبيح ، وقد استعمل
 مؤكداً لعامله المحذوف ، وقد يجاب : بمنع علميته وهو رأي ابن مالك .

(١) النساء - ١٢٩ .

(٢) الحاقة - ٤٤ .

(٣) النساء - ١٢٤ .

(٤) هود - ٥٧ .

(٥) التوبة - ٧ .

(٦) الحاقة - ٢٨ .

(٧) شرح التسهيل ١٠٧/٢ ((المفعول المطلق)) .

نحو : ((اغتسل غسلاً)) ، واسم عين نحو : ﴿ وَاللَّهُ أُنَبِّئُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾
ومصدر لفعل آخر نحو : ﴿ وَبَيَّلُ إِلَيْهِ تَبْيَلًا ﴾ .

قوله : ﴿ وَاللَّهُ أُنَبِّئُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(١) [تبع في جعله مثلاً لما ذكر الأوضح ^(٢) ،
وجعله النحلة مثلاً لاسم العين ، وقد يجمع بينهما بأنَّ النبات يستعمل تارة بمعنى
((نبت)) وتارة اسماً للشيء النابت .

ويجوز أن يكون مثلاً لما ناب فيه مصدر فعل آخر ، كالثلث الذي بعده ، خلافاً
للناصر اللقاني ، فقد صرح السفاسي في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ
شَتَّى ﴾ ^(٣) : بأنَّ النبات مصدر سمي به النابت ، كما سمي بالنبت .
وصرح به ابن القطاع فقل : ((نبت البقل نباتاً)) .

قل الشاطبي : ((وعن سيبويه أنَّ ((نباتاً)) في الآية مصدر جارٍ على غير
الفعل فكان نائباً عن ((إنباتاً)) .

قوله [ومصدر لفعل آخر نحو ﴿ وَبَيَّلُ إِلَيْهِ تَبْيَلًا ﴾ ^(٤) وذلك لأنَّ ((تبتيلاً)) مصدر
لـ ((بتل)) لا لـ ((تبتل)) ، فنب ((تبتيلاً)) عن ((تبتيلاً)) ؛ لأنَّ معنى ((تبتل))
بتل نفسه ، فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل ، وظاهر كلامه أنَّ النائب في جميع
الأقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور ، وفيه خلاف .

(١) نوح - ١٧ .

(٢) الأوضح ٣٤٢ .

(٣) طه - ٥٣ .

(٤) المزمل - ٨ .

وجعل في الأوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو : ((أحبيته مقه))
و ((فرحت جذلا)) .

بقي أن لقائل أن يقول : إن كان مراده باسم المصدر :
ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإن كان جارياً على فعل آخر ، فكان ينبغي
أن يدخل فيه ((تبتلاً)) .
وإن كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً فنحو : ((الغسل والوضوء
والعطاء)) ليس كذلك ؛ لجريانها على ((غسل ووضأ وعطى)) أي : أخذ .
إلا أن يجاب : بأن مراده بما ليس جارياً على فعله : ما دخله نقص لبعض الحروف
التي في فعله .

قوله [وجعل في الأوضح ^(١) ...] هو مذهب المازني والمبرد والسيرافي واختاره ابن
مالك ^(٢) .

قل الرضي ^(٣) : ((وهو أولى ؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه)) .
ومذهب سيبويه أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، وهو منقول عن الجمهور ،
والتقدير : أحبيته ومقته مقه ، وفرحت وجذلت جذولا ، المقه بكسر الميم مصدر
((ومتى)) مرادف للمحبة ، والجدل بذال معجمة وبفتحتين مصدر ((جذل)) بكسر
الذال .

(١) الأوضح ٣٤/٢ .

(٢) قل ابن مالك في الكافية الشافية ٢٩٤/١ :

وقد ينوب عنه وصف أو عذ أو ((كل)) أو ((بعض)) كـ ((كل الجد جذ))

كذا الذي رادف كـ ((ادلج سري)) أو كان نوعاً كـ ((رجعت التهفري))

(٣) شرح الكافية ١١٦/١ وقد نسب الرضي القول إلى المازني والمبرد والسيرافي .

تتمة : مما يتوب عن المصدر أيضاً :

ضميره نحو : ((عبد الله أظنه جالساً)) ، وهل هو نائب عن مصدر مؤكد أو نوعي ، انظر التصريح^(١) .

واسم الإشارة يشار به إلى المصدر كـ ((ضربته ذلك الضرب)) ، ولا يشترط جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المصدر خلافاً لابن مالك^(٢) في اشتراطه ذلك ، ونخطته من حمل قول المتنبّي :

هني برزت لنا فهجت رسيسا^(٣)

على أنه أراد : برزت هذه البرزة ، وعلمه بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب ؛ لأن من كلام العرب ((ظننت ذلك)) يشيرون للظن ، ولذلك اقتصرُوا عليه .

(١) شرح التصريح ٣٣٧/١ .

(٢) شرح التسهيل ١١٠/٢ .

(٣) صدر بيت من الكامل للمتنبّي في ديوانه ٣٥٩/٢ وفي شرح التسهيل ١١٠/٢ وفي المغني ٦٤١/٢ وبلا نسبة في المقرب ١٩٥ ، وتعلمه :

هني برزت لنا فهجت رسيسا ثم انتيت وما شفيت نسيسا

والكلام في تخطئة المتنبّي لأنه حذف حرف النداء من اسم الإشارة ، وهو ممنوع عند البصريين فالأصل ((يا هني)) ، واعتدوا له بأن ((هني)) مفعول مطلق ، والأصل ((برزت هذه البرزة)) وليس ثمة حرف نداء أصلاً حتى يحذف ، وردّه ابن مالك بأنه ((لا بدّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة)) - يعني : نعتاً حتى يمكن جعل اسم الإشارة مفعولاً مطلقاً ، وردّه ابن هشام في المغني فراجع .

والوقت ، كقوله :

ألم تغمض عينك ليلة أرمد^(١) .

بنصب ((ليلة)) نيابة عن المصدر ، والتقدير : اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد ، فحذف المصدر ، وأقام الوقت مقامه ، وذلك قليل ، وعكسه كثير ، نحو : ((جئتك صلاة العصر)) .

وأسماء أعيان على خلاف في ذلك يقال : ((ترباً وجندلاً)) في معنى : تربت يده ، أي : لا أصابت خيراً ، والترّب : التراب ، والجنّدل : الحجارة ، قل سيويه^(٢) : جعله بدلاً من قولك : ((تربت يداك)) .

فانتصاب ((ترباً وجندلاً)) عند الشلوّبين وغيره على المصدر ، بدليل جواز اللام فتقول : ((ترباً لك)) ، كما تقول ((سقياً لك)) .

والأصح وهو ظاهر كلام سيويه أنهما منصوبان على المفعول به ، والتقدير : ألزمتك الله ترباً وجندلاً .

والهيئة : نحو : ((مات ميتة جاهلية ، وعاش عيشة مرضية)) .

(١) صدر بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ١٣٥ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١١٠/٢ ، والجمع ٧٧/٢ ، وقامه :

ألم تغمض عينك ليلة أرمداً وعائك ما عاد السليم السهداً

والشاهد واضح .

(٢) الكتاب ٣١٥/١ ((باب ما جرى من الأسماء مجرى المصالح)) .

[وليس منه] - أي : من النائب عنه - صفته كـ ((زغداً)) في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَامَتَهَا رَغْدًا ﴾^(١) ، وإنما هو حل من المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً .

بدليل إقامتهم الجار والمجرور دون المصدر في قولهم : ((سيرَ عليه طويلاً)) ، فدلَّ ذلك على أنه حل لا مصدر ، وإلا جاز إقامته مقام الفاعل ؛ إذ المصدر يقوم مقامه بانفلق .

والقول بمنع إقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه ، لكن خالفه في الأوضح^(٢) تبعاً لابن مالك .

قوله [وإنما هو حل من المصدر ...] عبارة المغني^(٣) : ((والمتصوب حل من ضمير مصدر الفعل ، والأصل فكلاه أي : فكلا الأكل)) .

قوله [بدليل إقامتهم ...] زاد في المغني^(٤) : ((وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خلسة بمنسه ، تقول : ((رأيت كاتباً)) ، ولا تقول ((رأيت طويلاً)) ؛ لأنَّ الكتابة خاصة بجنس الإنسان بخلاف الطول)) .

(١) البقرة - ٣٥ .

(٢) قال ابن هشام في شرح القطر ٢٢١ في بيان هذا البحث : ((وليس مما ينوب عن المصدر صفته)) . وكلام الشارح الناكهي من الدليل تمجده هناك فراجع . وقد ابن هشام في الأوضح ٣٣/٢ : ((ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفته)) وهذا عدول من ابن هشام عن رأيه في القطر وشرحه فتنه . وانظر شرح التسهيل ١١٠/٢ - ١١١ . والكتب ٢٢٨/١ .

(٣) المغني ٦٥٢/٢ .

(٤) المغني ٦٥٢/٢ ((الباب السادس - الأمر الرابع)) .

❧❧ وقل : ((وعندي فيما احتجوا به نظر :

أما الأول : فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين : حذف الموصوف
وتصيير الصفة مفعولاً على السعة ، ولهذا يقولون : ((دخلت الدار)) بحذف
((في)) توسعاً ، ومنعوا ((دخلت الأمر)) ؛ لأن تعليق الدخول بالمعاني مجاز
واسقاط الخافض مجاز ، ويوضحه أنهم يقولون ذلك في صفة الأحيان ،
فيقولون : ((سير عليه زمنٌ طويل)) ، فإذا حذفوا الزمان قالوا ((طويلاً))
بالنصب لما ذكرنا .

وأما الثاني : فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل
لا على الاختصاص بدليل ﴿ وَأَنَّا لَهُ الْحَدِيدُ ﴾ ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾^(١) أي : دروعاً
سابغات ، ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم : اشتمل الصماء ، أي : الشملة
الصماء ، والحالية متعذرة لتعريفه .

ومراهه بقوله : ((إنهم لا يجمعون بين مجازين)) : أنهم لا يجمعون بينهما في
كلمة واحدة مع استقلال كل منهما بالإرادة كلفظة ((قليلاً)) في ما مثل به ،
ولتقلعها وحذف موصوفها ، فلا ينقض كلامه بنحو : ((أحياء الأرض شبيب
الزمان)) كما قال الدماميني .

ولا حاجة إلى ما أجاب به الشمني^(٢) بما هو في محل المنع ، كما حررنا ذلك ❧❧

(١) سبأ ١٠ - ١١ .

(٢) المنصف - ٣٣٣ ((الباب السادس - الأمر الرابع)) .

﴿ في رسالة بديعة سمينها ﴾ (إحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز) بينا فيها ما وقع لفضلاء العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها :
إن أقسام تعدد المجاز أربعة :

الأول : أن يجتمعا في كلمتين فصاعداً ، وهو أكثر من أن يحصى ، ولا يتوهم منه فالعجب للدعائمي من إيراده .

الثاني : أن يجتمعا في كلمة من جهتين مختلفتين ، وفي الحقيقة إنما اجتمع فيه جهتا مجاز ، وأمثله كثيرة .

الثالث : أن يجتمعا في كلمة ويكون أحدهما مبنياً على الآخر ، وعبر عنه بالمجاز في المرتبتين ، قل القشيري^(١) : ((وهو غير عزيز)) ، وقد أوردنا منه في رسالتنا أمثلة ، وذكر منه أمثلة في الأساس عنون عليها بقوله ((ومن مجاز المجاز))^(٢) .

الرابع : أن يجتمعا في كلمة وتكون إرادة كل مستقلة ، وهذا ادعى السعد الاتفاق على بطلانه ، وفي جمع الجوامع تصحيح وقوعه ، وهو الذي أراد ابن هشام على ما فيه ، كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة .

(١) كذا في المخطوط وفي المطبوع الفنري ، واللقبان متداولان خصوصاً القشيري ، ولم نهتد إلى الصواب فيهما .

(٢) ذكر الزغشيري ((مجاز المجاز)) في الأساس في المواد : ((ج م ع ، د ف ع ، س و ي ، ش ر ق ، ق ر ع ، ق ش ب ، ك ت ل ، ك ر م ، ن س ل ، ن ط ق ، ن ع ق)) .

فهرس الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
العلم	٥
اسماء الاشارة	٢٦
الموصلات	٤٦
ذو الأداة	١٢١
المعرف بالإضافة	١٣٧
المبتدأ والخبر	١٤١
كان واخواتها	٢٤٢
ما ولا ولات	٣٠٦
إنّ وأخواتها	٣٣٧
لا النافية للجنس	٤٠٤
ظن وأخواتها	٤٣٢
الفاعل	٤٦٠
التائب عن الفاعل	٥٢٢
الاشتغل	٥٤٢
التنازع	٥٧٧
المتصوبات	٦٠٢
المفعول به	٦٠٤
المتاى وأنواعه	٦١٢

٦٢٧	المنافى المضاف لىاء التكلم
٦٣٦	أحكام توابع المنافى
٦٤٧	الترخيم
٦٥٨	الاستغانة والندبة
٦٧٣	المفعول المطلق
٦٩٩	الفهرس